



رؤية تاريخية ومعاصرة

١٩١٧ - ٢٠٠٩ م

أ. د. / عواطف عبد الرحمن



المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية



مصر وفلسطين

رؤية تاريخية ومعاصرة

بطاقة فهرسة الكتاب:

عبدالرحمن، عواطف.
مصر وفلسطين: رؤية تاريخية ومعاصرة ١٩١٧ - ٢٠٠٩م / عواطف
عبدالرحمن . ط ٤ . - الجيزة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١١.
٥١٦ ص؛ ٢٤ سم.
تدمك: ٨ - ٤٥٠ - ٢٨١ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - النزاع المصري الإسرائيلي - مصر
٢ - فلسطين - تاريخ ٣ - القضية الفلسطينية
أ - العنوان
٣٤١,٥

رقم الإيداع: ١٥٨٤٤ / ٢٠١٠

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠١١م - ١٤٣٢هـ

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية
رأس المال المصرى والنظوى ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون: ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٣٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس: ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة
كلت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر .

المفهرس

٩	-----	مقدمة الطبعة الرابعة
١٤	-----	مقدمة الطبعة الثالثة
١٩	-----	مقدمة الطبعة الثانية
٢٣	-----	مقدمة الطبعة الأولى

الباب الأول

الواقع المصرى وقضية فلسطين

الفصل الأول:

التيارات الفكرية والسياسية السائدة فى مصر خلال العشرينات

٤١	-----	والثلاثينات والأربعينات
٤١	-----	أ - التيار القومى الإسلامى
٥١	-----	ب - التيار المصرى
٦١	-----	ج - التيار العربى

الفصل الثانى:

١٠١	-----	القوى السياسية فى مصر وقضية فلسطين
-----	-------	------------------------------------

الباب الثانى

الصحافة المصرية وقضايا العشرينات

والثلاثينات على الساحة الفلسطينية

الفصل الثالث:

١٧٥	-----	النشاط الصهيونى فى فلسطين
١٨٤	-----	أ - الهجرة اليهودية
١٩٣	-----	ب - افتتاح الجامعة العبرية
٢٠٢	-----	ج - قضية الأراضى

الفصل الرابع:

٢٠٩	-----	الحركة الوطنية الفلسطينية
٢١٤	-----	أ - هبة البراق ١٩٢٩
٢٣٥	-----	ب - انتفاضة ١٩٣٣
٢٤٩	-----	ج - ثورة ١٩٣٦

الباب الثالث

الرأى العام المصرى وفلسطين فى الأربعينيات

الفصل الخامس:

مصر وفلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية ----- ٢٦٥

الفصل السادس:

الصحافة المصرية وفلسطين فى الأربعينيات ----- ٢٧٧

أ - قرار التقسيم ١٩٤٧ ----- ٢٨٨

ب- حرب فلسطين ١٩٤٨ ----- ٢٩٠

الباب الرابع

ثورة يوليو والقضية الفلسطينية

الفصل السابع:

البعد العربى لثورة يوليو ----- ٢٩٧

الفصل الثامن:

المبحث الأول: ثورة يوليو والمقاومة الفلسطينية (المرحلة الناصرية) ٣٠٦

المبحث الثانى: اتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية

خلال حقبة الستينيات ----- ٣١٢

الفصل التاسع:

المبحث الثالث: ثورة يوليو والمقاومة الفلسطينية مرحلة السادات

١٩٧١-١٩٨١ ----- ٣٦٠

المبحث الرابع: اتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية

خلال حقبة السبعينيات ----- ٣٧٣

الباب الخامس

ثورة يوليو والمشروع الصهيونى

فترة حسنى مبارك ١٩٨١-٢٠٠٩

الفصل العاشر:

اتفاقيات أوسلو وتداعياتها ----- ٤٠٣

الفصل الحادى عشر:

الدور المصرى فى مفاوضات أوسلو ----- ٤١١

الفصل الثانى عشر:

العلاقات المصرية الإسرائيلية ----- ٤٢٣

الفصل الثالث عشر:

٤٣٧ ----- التطبيع بين مصر وإسرائيل

الفصل الرابع عشر:

٤٦٥ ----- الموقف المصرى تجاه العدوان الصهيونى على غزة ٢٠٠٨م

٤٨٩ ----- الخاتمة

مقدمة الطبعة الرابعة

يتواكب صدور الطبعة الرابعة لهذا الكتاب مع صدور تقرير القاضى الجنوب افريقى ريتشارد جولد ستون الخبير البارز فى القانون الدولى والذى كلفه مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بالتحقيق فى الجرائم التى ارتكبتها اسرائيل خلال عدوانها على قطاع غزة فى الفترة من ٢٧ ديسمبر - ١٨ يناير ٢٠٠٩ والتى تسببت فى سقوط ١٤٠٠ قتيل فلسطينى وحوالى ٥ آلاف جريح من الشعب الفلسطينى علاوة على تدمير البنية التحتية. وقد فضح التقرير الممارسات الإسرائيلية وهجمات المتعمدة ضد المدنيين والتدمير الواسع للممتلكات بشكل وحشى والمأسى الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن حصار غزة. وأوصى التقرير بضرورة إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية فى لاهائ فى حالة تقاعس إسرائيل عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بانتهاك قانون الحرب.

وإذا كان هذا التقرير يمثل تحدياً لإسرائيل وأنصارها فى الغرب خصوصاً أنه أثار موجة غضب واستنكار داخل إسرائيل ندر أن عرفت الدولة العبرية فى تاريخها تجاه هذا النوع من التقارير التى تدين ممارساتها العدوانية إلا أنه قد يسهم فى وضع حد (لثقافة الانفلات من العقاب) التى منحت إسرائيل فرصاً ممتدة لارتكاب جرائمها المتواصلة ضد الشعب الفلسطينى على مدى ستة عقود من الزمن.

وعلى الجانب الآخر يمثل تقرير جولد ستون تحدياً حقيقياً للحكومات العربية إذ يؤكد مرة جديدة أن التماهى فى مواصلة التسوية وعدم التصدى للعدوان الإسرائيلى يمثل أكبر ضمانه لتجاهل إسرائيل ومعها العالم الغربى أية إدانة للانتهاكات والجرائم التى ترتكبها ضد الشعب الفلسطينى خصوصاً والشعوب العربية عامة سواء تلك التى وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل أو التى فى طريقها لتوقيع هذه الاتفاقيات.

وأنتى إذ أوصل فى هذه الطبعة رصد وتقييم الاهتمام المصرى بالقضية الفلسطينية على المستويين الشعبى والرسمى منذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧

وصولاً إلى قرار التقسيم ١٩٤٧ ثم قيام الكيان الصهيوني مايو ١٩٤٨ والالتزام الكامل خلال الحقبة الناصرية بمساندة الشعب الفلسطيني سياسياً وعسكرياً لاسترداد حقوقه الوطنية المشروعة ثم الانخراط في نهج التسوية السلمية الذي بدأه السادات في كامب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام ١٩٧٩ واستمر خلال عصر مبارك على مدى ثلاثين عاماً. في سياق هذه التطورات أود أن أؤكد على حقيقة تاريخية ساطعة تتمثل في أن الموقف المصري في مواجهة الكيان الصهيوني لم يكن نابعاً فحسب من الإيمان بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في حماية أرض وراثته الوطنى بقدر ما استند هذا الموقف إلى الاقتناع الراسخ لدى مصر الرسمية والشعبية بخطورة تهديد الكيان الصهيوني للأمن القومي المصري. فقد ضحت مصر بـ ١٥٠ ألف شهيد دفاعاً عن حقها في حماية حدودها وأمنها القومي ضد الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة في حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧. ولا شك أن تراجع مصر عن ذلك الهدف الاستراتيجي وخروجها من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي بتوقيعها اتفاقيات الصلح والاستسلام للشروط الأمريكية - الإسرائيلية في اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصري - الإسرائيلي ١٩٧٩ كان له آثاره الكارثية على مجمل الوضع المصري والفلسطيني والعربي. إذ ساعد على استمرار نهج التسوية والاستسلام الذي تجسد في الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني في أوسلو عام ١٩٩٣ واتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية عام ١٩٩٤ وأصبحت إسرائيل تملك اليد العليا في إدارة مصير ومستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي. ومن هنا حدث التحول الذي جعل مصر تواصل دورها القيادي دفاعاً عن الحقوق العربية والمصرية والفلسطينية ولكن بالمنظور الأمريكي الإسرائيلي ومن خلال الإصرار على الاستمرار في تبني نهج التسوية المعزز والمدعم للمصالح الإسرائيلية والأمريكية.

وهناك اجماع من الباحثين على أن الحل الذي قبلته مصر الرسمية (في ظل حكم السادات) للقضية الفلسطينية لم يكن حلاً مصرياً أو عربياً أو فلسطينياً. وإذا كانت هزيمة ١٩٦٧ قد أدت إلى تدشين الحقبة النفطية السعودية فإن أبرز نتائج الانتصار في

حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد أدت إلى انطلاق عصر التسوية وتدشين حقبة الهيمنة الإسرائيلية.

ومن هنا يبرز السؤال الذى يطرح نفسه بالحاح ماذا حقق نهج التسوية لكل من القضية الفلسطينية والأمن القومى المصرى؟ وينبثق من هذا السؤال عدة تساؤلات أخرى تبدأ بمصر وهل استطاعت بعد مرور ثلاثين عاماً على اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل ان تحتفظ بسيادتها كاملة على سيناء فى ظل الشروط التى نصت عليها اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وفى ظل الاتفاق الأمنى الذى وقعته إسرائيل مع أمريكا فى يناير ٢٠٠٩ والذى يؤكد أن مصر ليس لها سيادة كاملة على أرض سيناء ومياهها الإقليمية ومجالها الجوى؟

وبالنسبة للقضية الفلسطينية ماذا تحقق بعد مرور ١٥ عاماً على اتفاق أوسلو؟ لقد تجاهلت إسرائيل الحقوق الفلسطينية المقننة دولياً بما فى ذلك حقهم فى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة كما استبعدت أهم القضايا وأخطرها (اللاجئون - القدس - المستوطنات والحدود والسيادة) وذلك مقابل اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بوجود إسرائيل من الناحية الشرعية والقانونية وليس فقط من الناحية الواقعية ويتّوج هذه التساؤلات السؤال الأهم هل نجحت اتفاقيات التسوية التى وقعتها إسرائيل مع كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن فى إحلال السلام فى المنطقة العربية أم أصبحت تمثل عقبة كبرى تعترض طريق السلام الحقيقى؟

لقد حاولت الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها من خلال الفصول الجديدة التى أضفتها إلى الدراسة وشملت: اتفاقيات أوسلو وتداعياتها مع التركيز على الدور الذى لعبته مصر لانجاح وانجاز هذه الاتفاقيات من خلال التمهيد لها وجعل القاهرة مقراً للمفاوضات السرية والسعى الحثيث لتذليل الصعوبات التى اعترضتها من خلال اللقاءات العديدة المتبادلة بين المسئولين المصريين والإسرائيليين والتى بلغت حدوداً غير متوقعة ما جعل شيمون بيريز يطلق على المفاوضات (مفاوضات أوسلو - القاهرة). ثم قمت برصد وتحليل العلاقات المصرية الإسرائيلية عبر ثلاثين عاماً منذ

توقيع الاتفاقيات (كامب ديفيد ومعاهدة الصلح) وتحديدًا خلال حقبة حسنى مبارك وقد تابعت حالات المد والجذر التى مرت بها هذه العلاقات بين السلام البارد والحرب الباردة حتى عام ٢٠٠٤ التى شهدت تحولاً جوهرياً سواء على المستوى السياسى أو المستوى الاقتصادى بتوقيع مصر اتفاقية المناطق المؤهلة صناعياً (الكويز) مع إسرائيل والتداعيات السلبية لهذا التحول وتأثيرها على موقف مصر من الأحداث التى توالى بعد ذلك فى سياق الصراع العربى الإسرائيلى وكان أكثرها وضوحاً موقف اللامبالاه من جانب الحكومة المصرية إزاء جرائم القتل التى ارتكبتها الإسرائيليون ضد الجنود المصريين على الحدود الشرقية كما تجلى ذلك فى الموقف الرسمى المصرى من العدوان الإسرائيلى على جنوب لبنان عام ٢٠٠٦.

ثم يأتى الفصل الأخير الذى أضفته للدراسة بعنوان (التطبيع بين مصر وإسرائيل - الحصاد المر والتحديات) حيث ابرزت الهدف الأساسى للتطبيع الذى يكمن فى فرض الرؤية الصهيونية وتحقيق الاطماع الإسرائيلىة فى محاولة لاختضاع وتطويع المجتمع المصرى لقبول السلام الإسرائيلى وحرصت على رصد أشكال المقاومة الشعبية للتطبيع والتى أنهت باعتقال السادات لمعارضى التطبيع ثم اغتياله ١٩٨١ واستمرار هذه المقاومة خلال فترة حكم حسنى مبارك. وركزت على التطبيع فى مجالين رئيسيين هما التطبيع الثقافى الذى يشغل موقع القلب فى عملية السلام الإسرائيلى إذ أولته إسرائيل اهتماماً يفوق نزع السلاح والمناطق العازلة وأعتبرته شرطاً جوهرياً لضمان تحقيق اتفاقيات التسوية. ويتمثل المجال الثانى فى التطبيع فى الزراعة والمشروعات الاستثمارية المشتركة وما ترتب عليها من تخريب للزراعة المصرية علاوة على الأضرار الجسيمة التى لحقت بصحة الشعب المصرى.

كما أشرت تفصيلاً إلى الضغوط الأمريكية والصهيونية من أجل تنفيذ مجموعة من الخطط والبرامج التى استهدفت صياغة العقلية المصرية صياغة جديدة تتواءم مع المعطيات المستجدة على ساحة الصراع - التسوية استناداً إلى أن جميع الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مهددة بالزوال ما لم يتم التمهيد لها ثقافياً وفكرياً والسعى من

أجل إعادة تشكيل الوعي العربى وتوجيهه صوب الأهداف الصهيونية. إلا أن قضية التطبيع ظلت مستعصية بالنسبة للشعب المصرى لأسباب عديدة تتعلق بطبيعة الكيان الصهيونى باعتباره كيان مغتصب للوطن الفلسطينى ويمثل تهديداً للأمن القومى المصرى فضلاً عن التاريخ الدموى لهذا الكيان والذى جسده المذابح وحرب الإبادة والإصرار على اقتلاع الشعب الفلسطينى من أرضه عبر ٦٠ عاماً علاوة على ١٥٠ ألف شهيد مصرى ماتوا دفاعاً عن السيادة المصرية وحقوق الشعب الفلسطينى فى حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ ويضاف إلى ذلك قناعة الشعب المصرى بأن الكيان الصهيونى قد تأسس أصلاً على أيدى الاستعمار الأوروبى الأمريكى لحل المشكلة اليهودية فى أوربا على حساب الشعب الفلسطينى ثم أصبح ركيزة للنفوذ الاستعمارى الغربى (الأمريكى بالتحديد) فى قلب الوطن العربى.

وأهدى الطبعة الجديدة من هذا الكتاب لهؤلاء المقاومين العظام الصامدين فى مواجهة التطبيع المصرى الإسرائيلى من البسطاء والمتقنين نساء ورجال من كافة التيارات القومية والإسلامية واليسارية والليبرالية ويتواصل الإهداء مصحوباً بتحية الإجلال والإكبار للشعب الفلسطينى وأبنائه الصامدين فى غزة وباقى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

أ.د. عواطف عبد الرحمن

البحر الأعظم - الجيزة

نوفمبر ٢٠٠٩

مقدمة الطبعة الثالثة

يصدر هذا الكتاب في طبعته الثالثة للمرة الأولى في مصر إذ حالت ظروف عديدة دون صدور الطبعتين الأولى والثانية في الوطن الطبيعي لهما وقد كان للمجلس الوطني الكويتي للثقافة والفنون والأدب فضل تبني إصدار هذا الكتاب مرتين متتاليتين إدراكاً منه لأهمية إبراز الموقف المصري شعبياً ورسمياً إزاء القضية الفلسطينية خلال مراحلها المختلفة. ليس فحسب للوزن التاريخي والسياسي والحضاري الذي تشغله مصر في العالم العربي ولكن نظراً للموقع الطبيعي الذي تمثلته الحركة الوطنية المصرية في إطار حركة التحرر الوطني العربية والذي جسده منذ وقت مبكر معاركها المتصلة والدائمة في مواجهة المعسكر الاستعماري والحركة الصهيونية. حيث شكلت القضية الفلسطينية المدرسة التي تلقت فيها الحركة الوطنية المصرية دروساً هامة في إدراك دورها كجزء من قوي التحرر العربية في مواجهة الخصوم الجدد والتقليدين معاً. والواقع أن بروز الخطر الصهيوني متمثلاً في قيام ما يسمى دولة إسرائيل على حافة سيناء وعلى امتداد صحراء النقب كان كفيلاً (ومع عدم إغفال التحسس المبكر لدى الشعب المصري للخطر الصهيوني) باقتحام القضية الفلسطينية أو ما يعرف بالهم الفلسطيني كجزء أساسي من هموم الحركة الوطنيين المصرية بعد أن برزت على سطح الواقع المخاوف التي عبر عنها مصطفى النحاس في حديثه مع السفير البريطاني مايلز لامبسون في يوليو ١٩٣٧ عندما قال (انه لا يستطيع أن يشعر بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر إذ ما الذي يمنع اليهود من إدعاء حقوق لهم في سيناء فيما بعد).

وإذا كان البعض يرى أن عجز النظام السياسي القديم عن حل القضية الوطنية المصرية وعجزه أيضاً عن طرح الحلول الملائمة للقضية الاجتماعية قد أدى إلى تبلور واكتمال الأسباب المباشرة لسقوطه فإن العامل الجديد الذي أضيف إلى العوامل السابقة وساعد على اتضاحها هو عجز هذا النظام عن مواجهة الخطر الإسرائيلي على الأمن الوطني لمصر مما عجل بسقوطه وأرسى حقيقة تاريخية هامة بالنسبة لحركة التحرر الوطني في كل من مصر وفلسطين معاً.

ولقد ساهمت الصحافة المصرية في خلق تراث من الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية خصوصاً على الصعيد الشعبي منذ العشرينات حتى الأربعينات وفي الوقت الذي اتسم فيه موقف الحكومات المصرية خلال العشرينات والثلاثينيات بالتخاذل وانعدام الاهتمام بالقضية الفلسطينية بل وصل أحياناً إلى حد اتخاذ مواقف معادية كانت الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها تتابع باهتمام تطورات القضية الفلسطينية من كافة جوانبها وتبدي تفهماً عميقاً وإدراكاً مبكراً للخطر الصهيوني في فلسطين والعالم العربي.

ولعل أبرز حقيقة أسفرت عنها هذه الدراسة تتمثل في استمرارية المشروع الوطني في مصر كجزء لا يتجزأ من المشروع العربي في مواجهة استمرارية المشروع الصهيوني. إذ بدأ الصدام منذ اللحظات الأولى وتمثل في الإضرابات والمظاهرات الشعبية كما تمثل في مواقف الرفض التي عبرت عنها صحف الحركة الوطنية المصرية. وقد تبنت هذه الصحف الرؤية الصحيحة لطبيعة الصراع الفلسطيني الصهيوني رغم انبعاثها من تراث قومي مصري لم يكشف عن اهتمامه الرسمي بالقضية الفلسطينية إلا عندما برزت في الأفق حتمية المساس بالمصالح القومية المصرية نتيجة لإقامة دولة يهودية على حدود مصر. وطرحت الصحف المصرية في الفترة السابقة على قيام الكيان الصهيوني فوق التراب الفلسطيني المغتصب مختلف وجهات النظر التي تمثل يمين الحركة الوطنية ويسارها. وبقيام ثورة يوليو المصرية عام ١٩٥٢ بدأت حلقة جديدة في حلقات الانتماء المصري لحركة التحرر الوطني العربية فقد عبرت الثورة منذ قيامها عن وعي قيادتها بالعلاقة المصرية التي تربطها بحركة التحرر العربية وفي قلبها قضية فلسطين.

وإذا كانت قيادة ثورة يوليو لم تتح للقوى السياسية المصرية فرصة مواصلة التعبير عن اتجاهاتها ومواقفها من القضية الفلسطينية (كما حدث في المرحلة السابقة على الثورة) فإن مرجع ذلك إلى انفراد قيادة الثورة بصنع واتخاذ القرارات الوطنية والقومية. مما ترتب عليه احتواء ثورة يوليو للمشاعر الوطنية المصرية إزاء فلسطين

التي ظلت قلب وجوهر القضية الوطنية المصرية. وعبرت الصحافة المصرية عن موقف السلطة السياسية لثورة يوليو التي احتكرت الأشراف على وسائل التعبير الإعلامي والصحفي وأن لم يحل ذلك دون التعبير عن الاختلافات القائمة داخل السلطة الحاكمة وقطاعات الرأي العام المصري إزاء القضية الفلسطينية طوال حقبتَي الخمسينات والستينات أما السبعينات التي شهدت الانعطافة الحادة في المسار الوطني لثورة يوليو في ظل نظام السادات فقد حملت ضمن ما حملته من انتكاسة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لمجمل التوجه القومي والوطني لمصر حملت أخطاراً عبر مسبقة تمثلت في تكريس الغزو الصهيوني الثقافي والاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري من الداخل.

هذا وقد جاء قرار السادات بزيارة القدس في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ بداية لسلسلة من التنازلات تمثلت في اتفاقيتي كامب ديفيد (سبتمبر ١٩٧٨) ثم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية (مارس ١٩٧٩) وترتب على ذلك آثار بالغة السوء فيما يتعلق باستقلال مصر وسيادتها على ارضها أو فيما يتعلق بنقض جميع الالتزامات السابقة التي التزمت بها مصر عربياً ودولياً إزاء القضية الفلسطينية علاوة على تكريس تبعية مصر للولايات المتحدة الأمريكية وتدعيم نفوذها وهيمنتها على العالم العربي. ويتضح لنا في النهاية بصفة قاطعة إن الحل الذي قبلته مصر الرسمية في ظل حكم السادات للقضية الفلسطينية كان حلاً صهيونياً ولم يكن حلاً مصرياً أو عربياً أو فلسطينياً. ولكن سرعان ما يبرز الوجه الآخر لهذه الحقيقة وهو أن الدول العربية التي أدانت مواقف السادات الخياني للقضية الفلسطينية عجزت عن بلورة موقف بديل حيث طغت الخلافات الشخصية بين الحكومات العربية وكان العجز العربي الوجه الآخر للخيانة الساداتية.

أن صدور هذا الكتاب لأول مرة في مصر يتواكب مع إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وقبول منظمة التحرير الفلسطينية لجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية بدءاً بقرار ١٨١ الذي أقامت عليه إسرائيل شرعية وجودها دولياً ومروراً

بالقرار ٢٤٢ الذي يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين. ويتزامن صدور الكتاب مع دخول الانتفاضة الفلسطينية المجيدة (انتفاضة الحجارة) عامها الثاني تلك الانتفاضة التي علمتنا أن العبرة في تحرير الأوطان هي بما يجري علي أرض الوطن إذ جعلت الثقل النضالي للشعب الفلسطيني ينتقل إلي الداخل ويتمركز هناك لأول مرة منذ ٤٠ عاما هي عمر ضياع الوطن الفلسطيني. وقد جاءت هذه الانتفاضة كي تصحح مقولة خاطئة طالما ترددت منذ عام النكبة ١٩٤٨ وهي أن الثورة الفلسطينية ثورة شعب مقتل ومغني فأعادت الوعي الفلسطيني والعربي الأبعاد الصحيحة للقضية الفلسطينية.

ويستهدف الكتاب بصدوره في هذا الوقت بالتحديد وفوق أرضه المصرية مستجيبا لرغبة الأجيال الجديدة من الشباب المصري والعربي تأكيد عدة أمور:

أولاً: وجود رؤيتان تاريخيتان مصاحبتان للقضية الفلسطينية الرؤية الأولى لا تتجاوز الوضع الراهن وموازنين القوي السائدة ومنطق المصلحة الذاتية الضيقة وقد تمثلت في مواقف الحكومات المصرية المناهضة للقضية الوطنية المصرية والمعادية للوجه الآخر لها أي للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. أما الرؤية الثانية فهي تناقض الأولى جذريا وقد جسدتها الانتفاضات الوطنية في فلسطين منذ عام ١٩٢١ مروراً بهيئة البراق ١٩٢٩ ثم انتفاضة القسام ١٩٣٥ فالثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٦٣ حتى عام النكبة ١٩٤٨ ثم انبعاثها عام ١٩٦٥ وقد استجابت القوي الوطنية المصرية بكافة شرائحها للرؤية الثانية إيماناً منها بأن القضية الفلسطينية تمثل الوجه الآخر للأمن القومي المصري.

ثانياً: أن البعد الشعبي المصري للقضية الفلسطينية يلتقي تاريخياً مع الرؤية الثانية مناقضاً البعد الفلسطيني للسياسة الرسمية المصرية خصوصاً في لحظات التراجع الوطني والقومي لبعض الحكومات المصرية (مثال حكومة إسماعيل صدقي في الثلاثينات وحكومة السادات في السبعينات).

ثالثاً: أن الالتزام القومي الشعبي من جانب مصر تجاه القضية الفلسطينية هو الذي حجم آثار المعاهدة المصرية الاسرائيلية وأهال التراب عليها رغم ظروف الاحتلال الأليمة التي مرت بها القضية الفلسطينية علي الصعيد العربي خلال الثمانينات ولاشك أن هذا الموقف الشعبي هو الذي ألجم حكومات عربية عديدة لو تركت وشأنها لا عترفت بإسرائيل وتصالحت معها علي حساب القضية الفلسطينية أمس قبل اليوم.

رابعاً: أن كل ما هو حي وثوري في تاريخ الشعب المصري يلتقي موضوعياً مع انتفاضة الحجارة وقد حملته رياح الذاكرة الشعبية إلي شوارع وميادين وأزقة وحواري ومخيمات فلسطين في قراها ومدنها ولم يفقد الشعب المصري الرؤية الصحيحة لحظة واحدة ولم تغلج ترسانات السلطة الإعلامية والسياسية في تزييف وعية ذلك الوعي الذي يصل إلي مرتبة اليقين بأن الشعب الفلسطيني بماضيه وحاضره ومستقبله يشكل جزءاً لا يتجزأ من الوجدان الوطني والقومي للشعب المصري وأنني إذ أحيي جميع القطاعات الشبابية في مصر والوطن العربي وعلي الأخص طلابي بكلية الإعلام الذين يتطلعون بحماس إلي صدور الطبعة الثالثة من هذا الكتاب أحمل لهم امتناناً لا نهائياً ووعدا بمواصلة السعي من أجل ترسيخ الانتماء لكل من مصر وفلسطين من خلال الالتزام الواعي بتراث النضال الشعبي والحفاظ علي استمراريته مهما تزايدت الصعاب وطال الطريق وفي النهاية أهدي هذا الكتاب إلي تميم البرغوثي الطفل المصري الفلسطيني - تحية لأطفال قريته (دير غسانه) ولدورهم المجيد في انتفاضة الحجارة.

(عواطف عبد الرحمن)

قليوب - نوفمبر ١٩٨٩

مقدمة الطبعة الثانية

إن متابعة الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية خلال المراحل التالية لضياح الوطن الفلسطيني عام ١٩٤٨، وخصوصاً بعد قيام ثورة يوليو المصرية عام ١٩٥٢ تستلزم فتح الملف المعاصر للقضية الفلسطينية بكافة أبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وعدم الاقتصار على دراسة البعد المصري للقضية الفلسطينية أو البعد الفلسطيني للسياسة المصرية. ولكن لابد من الاعتراف والإقرار بحقيقة أولية هي أن القضايا الكبرى في حياة الشعوب تستنهض دوماً همم الباحثين والمفكرين لمحاولة استجلاء أسبابها والإحاطة بكل ملابساتها وتعقيداتها أملاً في امتلاك مفاتيحها الصحيحة، وحتى يصبح الوعي بالقضية سلاحاً يسبق في أهميته كل الأسلحة الأخرى التي تحدد فاعليتها بمقدار قدرتها على الترجمة الأمنية لهذا الوعي، بحيث يتحول إلى أدوات حية ومكملة للنضال اليومي لأصحاب القضية. وفي ضوء ذلك تصبح متابعة القضية الفلسطينية على مختلف المحاور العربية والدولية وفي شتى المراحل التاريخية الآتية عملاً لا يمكن أن ينهض به الجهد الفردي فحسب، وحرى بهذه القضية أن تستقطب مزيداً من الجهود البحثية الجادة والجماعية في وطننا العربي.

ورغم صدور العديد من الدراسات التي تناولت القضية الفلسطينية عام ١٩٤٨، إلا أنه يلاحظ قلة الدراسات التي حاولت التركيز على الفترة التالية لضياح الوطن الفلسطيني والتي تشمل تطورات القضية الفلسطينية خلال الخمسينات والستينات والسبعينات. والواقع أن الدراسات والبحوث التي تناولت القضية الفلسطينية بأبعادها العربية والصهيونية والدولية قد توافقت مع تطورات الصراع العربي الصهيوني في تصاعده وانحساره على الساحة المصرية. فقد لوحظ تصاعد اهتمام الباحثين بدراسة القضية الفلسطينية بكافة أبعادها بعد هزيمة ١٩٦٧. وكان الاهتمام منصبا على الجوانب التاريخية وخصوصاً تاريخ الانتفاضات والثورات الفلسطينية ضد الحركة الصهيونية. وقد شهدت الجامعات المصرية في تلك الفترة انجاز العديد من البحوث الأكاديمية التي تناولت القضية الفلسطينية. أما بعد حرب ١٩٧٣ فقد لوحظ أن مثل هذه

الدراسات قد تضاعلت وإن لم تنعدم، إذا لم يخل الأمر من بعض الدراسات التي تناولت الكفاح الفلسطيني المسلح ومشروعات التسوية في الصراع العربي الإسرائيلي وموقف الصحافة المصرية من الصراع الإسرائيلي ١٩٧٦ - ١٩٧٣.

أما الفترة التالية للزيارة التاريخية التي قام بها السادات للقدس (نوفمبر ١٩٧٧) فإنها تسجل بداية انعطافة هامة في الدراسات التي تناولت الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية متواكبة مع التغيرات التي طرأت على مختلف الجبهات السياسية والاقتصادية في مصر.

وإذا كان هناك تفسير لتزايد إقبال الباحثين العرب على دراسة القضية الفلسطينية في الفترة التالية لهزيمة ١٩٦٧ فهو محاولة للبحث عن جذور المأساة العربية المعاصرة وفي قلبها القضية الفلسطينية، سعياً لاستخلاص القوانين العامة التي تحكم حركة التاريخ العربي الحديث في نهوضه وانتصاره، وذلك بهدف استشراف الأفق المستقبلية للواقع العربي الراهن. أما الاهتمام بمتابعة القضية الفلسطينية والحرص على دراسة الحركة الصهيونية وأساليب تغلغلها داخل المجتمعات العربية فقد أصبح في مرحلة الصلح المصري الصهيوني سلاحاً ثقافياً يشهره الوطنيون لمواجهة محاولات المسخ والتشويق المتعمد الذي تقوم به أجهزة الإعلام والثقافة والتعليم ضد كافة الحقائق التاريخية التي ترسخت في العقل المصري وذلك من أجل تبرير التحول الجذري الذي طرأ على توجهات مصر العربية والدولية وخصوصاً موقفها من القضية الفلسطينية.

ولقد حاولت رصد وتتبع الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية من خلال الصحف علي المستويين الشعبي والرسمي منذ وعد بلفورد ١٩١٧ حتى قيام الكيان الصهيوني علي الأرض الفلسطينية عام ١٩٤٨. ولقد اقتصرَت الطبعة الأولى للكتاب علي هذا الجهد. أما الطبعة الثانية فقد أضيفت إليها الفترة التالية لعام ١٩٤٨ مروراً بثورة يوليو (فترتي عبد الناصر والسادات) حتى توقيع الاتفاقية المصرية الاسرائيلية في مارس ١٩٧٩. وقد بلغت فترة البحث ما يقرب من ٦٠ عاماً حاولت أن أستخلص

منها القوانين الجزئية التي تحدد بصورة عامة علاقة مصر (حكومة وشعباً) بالقضية الفلسطينية منذ ظهورها وتطورها عبر المراحل التاريخية المختلفة ومن خلال رصد وتحليل مواقف الصحف المصرية واتجاهاتها.

وقد تضمنت الدراسة ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: القضية الفلسطينية وتتجسد في خلال الستينات والسبعينات في المقاومة الفلسطينية بكافة فصائلها.

المحور الثاني: السلطة السياسية الحاكمة في مصر أي القيادة السياسية لثورة يوليو خلال مرحلتين عبد الناصر (الستينات) والسادات (السبعينات).

المحور الثالث: الصحافة المصرية في فترتي الستينات والسبعينات. وقد ركزت علي الصحف الناطقة باسم السلطة السياسية الحاكمة والخاضعة لملكية الدولة بحكم القوانين المصرية التي صدرت منذ شهر مايو ١٩٦٠ لتنظيم العلاقة بين الصحافة والدولة. ورغم تغيير الخريطة الصحفية في السبعينات عنها في الستينات، انعكاساً للتغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت علي الواقع المصري مما نتج عنه صيغة تعددية تمثلت في عودة الصحافة الحزبية إلي مصر استناداً إلي الصيغة الليبرالية التي تبناها السادات. إلا أنني لم أتناول مواقف واتجاهات الصحف الحزبية في الدراسة بل تضمنتها دراسة أخرى عن الصحافة الحزبية وقضايا التطبيع في مصر. وقد تناولت كلا من المحورين الثاني والثالث علي حدة مع الحرص علي إبراز العلاقة التنظيمية والفكرية بين الصحافة المصرية والقيادة السياسية من ثورة يوليو من خلال التشريعات والمواثيق، ثم من خلال التطبيق علي القضية الفلسطينية وبالتحديد المقاومة التي تمثل المحور الأول باعتبارها المتغير المستقل الذي تدور حوله الدراسة. ولقد طرحت الدراسة مجموعة من الحقائق الجزئية التي تحتاج إلي مزيد من التأصيل في دراسات أخرى قادمة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بالدور الرائد التي تقوم به سلسلة عالم المعرفة في تبنى وتشجيع الباحثين للاقترب من القضايا الإستراتيجية الكبرى والخوض فيها بجرأة وأصالة وأن كنت أتمنى أن تتاح الفرصة لمزيد من الباحثين الشبان لدراسة القضايا المعاصرة والتراثية فتلك هي البداية الحقيقية لتحرير العقل العربي والنهوض به.

وأعرب عن تأثري العميق للاهتمام الذي لاقيته من مختلف القطاعات الشبابية والنسائية في الوطن العربي الذين تلقوا العمل الأول بحماس وصدق كانا لي سنداً خلال تلك الفترة القاتمة من تاريخ مصر والتي لا ينساها أي مصري أو عربي (فبراير ١٩٨٠) وهي الفترة التي شهدت رفع العلم الإسرائيلي فوق تراب مصر. وأخيراً أقدم لأهلي وطلابي وأصدقائي امتناناً لا نهائياً ووعداً متواضعاً بالاستمرارية.

د. عواطف عبد الرحمن

القاهرة إبريل ١٩٨٥

مقدمة (الطبعة الأولى)

رغم تعدد وتنوع الدراسات التي تناولت القضية الفلسطينية يلاحظ أن معظم هذه الدراسات كانت تتناول القضية بمعزل عن الأحداث والإطار العربي سواء عن عمد أو عن غفلة وكانت المحصلة النهائية هي حصر الصراع الذي كان يدور في فلسطين بين الأطراف الوطنية من ناحية في مواجهة الطرفين البريطاني والصهيوني في إطاره المحلي معزولا عن الظروف العربية والدولية لهذا الصراع مما كان يؤدي في النهاية إلى الخروج باستنتاجات ورؤي مبتورة وغير متكاملة.

وإذا كان ثمة ضرورة تاريخية موضوعية تدعو إلى فتح ملف القضية الفلسطينية وإلى إعادة النظر في الرؤية والمنهج الذي يستخدم في دراسة هذه القضية فإن التطورات التي طرأت على الواقع العربي بوجه عام والواقع الفلسطيني علي وجه الخصوص خلال السنوات الأخيرة تجعل هذه الضرورة مطلبا قوميا ملحا وذلك بهدف كشف الجوانب العديدة التي لا تزال خفية من القضية وخصوصا ما يتعلق بكفاح الشعب الفلسطيني من ناحية وصدي هذا الكفاح لدى الشعوب العربية من ناحية أخرى مما يستلزم رصد الأشكال المتعددة للمشاركة العربية للشعب الفلسطيني في نضاله ضد الصهيونية وضد الانتداب البريطاني طوال تلك الحقبة أي منذ صدور وعد بلفور حتى قيام الكيان الصهيوني.

ومن ثم فإن هذه الدراسة تهدف إلى هدفين أساسيين:

أولا : إبراز موقف القوي السياسية والرأي العام المصري من القضية الفلسطينية منذ بدأت تطرح نفسها على الواقع العربي في بدايات هذا القرن وذلك من خلال دراسة اتجاهات الصحف المصرية التي تعد بمثابة مؤشر حساس للرؤية المصرية على المستويين الشعبي والرسمي على السواء.

ثانيا : تأكيد نضال الشعب الفلسطيني من أحر التشبث بالوطن الفلسطيني وطنا عربيا خالصا خلال ما يقرب من نصف قرن هذا النضال الذي بدأ بصدور وعد بلفور

١٩١٧ ولم يتوقف حتى قيام الكيان الصهيوني فوق الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨.

الواقع أن القضية الفلسطينية لم تنشأ في عزلة عن الأحداث العالمية بل كانت جزءاً لا يتجزأ منها ولذلك فلا بد عند بحثها من رؤية ظروف تطورها في المدي التاريخي ولقد التقت علي التربة الفلسطينية ثلاث قوي رئيسية تفاعلت فيما بينها وخلقت بصراعاتها القضية الفلسطينية وتلك القوي هي الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية.

وإذا كانت بريطانيا قد نجحت طوال الفترة الممتدة من ١٩٢٢-١٩٤٨ في أن تضع بدايات تأسيس الوطن القومي اليهودي من خلال تشجيع الهجرة اليهودية بدون قيود وتمكين الحركة الصهيونية من الاستيلاء علي أجود الأراضي العربية الفلسطينية فإن هذه الفترة قد شهدت أيضاً ردود الفعل العربية ضد مشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين ونستطيع أن نقول أن قضية مقاومة الحركة الصهيونية كانت محورا لكل الأحداث التي وقعت خلال تلك المرحلة فممنذ سنة ١٩١٩ أخذ النضال الفلسطيني يزداد تنوعا وشدة وعنفا فمن الهجمات علي المستعمرات والأحياء الصهيونية إلي المؤتمرات إلي الانتفاضات إلي الوفود إلي العرائض إلي المسيرات والاحتجاجات

وكانت الحركة الوطنية الفلسطينية تواجه سلطات الانتداب كما تواجه الحركة الصهيونية في آن واحد. وقد دار النضال الوطني الفلسطيني طوال العشرينات والثلاثينات حتي منتصف الأربعينات حول ثلاثة محاور أساسية:

أولها: وقف الهجرة الصهيونية، ثانيا: وقف بيع الأراضي، ثالثا: مقاومة قيام دولة صهيونية في فلسطين.

خلال هذه الفترة كانت مصر تبدأ مرحلة جديدة في نضالها الوطني بعد فشل ثورة ١٩١٩ وصدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي أتاح للبورجوازية المصرية نوعا من المشاركة في الحكم مع الاحتلال رغم التحفظات الأربعة وتتسم هذه

المرحلة في تاريخ مصر السياسي (العشرينات والثلاثينات والأربعينات) بتفرغ القومي الوطنية للمعركة الدستورية التي تمخضت عن دستور بورجوازي يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي السائد ويبلور مصالح الفئة الحاكمة وقد ظل هذا الدستور موضع انتهاك مستمر من جانب السراي مما أسفر عن انسحاب القومي الوطنية من مواقعها الأمامية في مواجهة الاستعمار وكان لذلك أثره السلبية على القضية الوطنية التي تراجعت وتركت مكان الصدارة للمعركة الدستورية ورغم ضراوة المعارك التي خاضتها الصحافة المصرية في تلك المرحلة خصوصا في الثلاثينات دفاعا عن الدستور وما تعرضت له من أساليب المصادرة والتعطيل من جانب حكومات الأقلية (محمد محمود وإسماعيل صدقي) فقد استطاعت أن تعكس التيارات السياسية والفكرية في المجتمع المصري آنذاك.

ومما يجدر ذكره أن الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية قد بدأ من المدخل الإسلامي فقد حركت أحداث البراق ١٩٢٩ لدى الشعب المصري جميع المشاعر الوطنية الإسلامية والعربية الوليدة مما يؤكد وجهة النظر التي ترى أن النزعتين العربية والإسلامية تتشابكان في مصر وأن الحركة العربية كانت تتسم في مصر بالطابع الإسلامي وإذا كانت قضية فلسطين هي أكثر القضايا العربية خطورة علي استقلال مصر وأمنها فقد صاغت الظروف هذه القضية فكريا علي نحو عربي إسلامي يشابه المنطلق الفكري المصري وقتها هو المنطلق العربي الإسلامي فكانت فلسطين هي البداية السياسية الفكرية لإكتشاف مصر لعروبيتها.

ومما يثير الانتباه فيما يتعلق بالموقف المصري من القضية الفلسطينية ظاهرة التناقض القائمة بين مواقف القومي السياسية من القضية وموقف الصحف ففي حين اتسم موقف الأحزاب المصرية باللامبالاة إذ لم ترد في برامجها أية إشارة إلي القضايا العربية او قضية فلسطين بالذات خلال العشرينات والثلاثينات بالإضافة إلي أن ممارساتها اليومية كانت بعيدة تماما عن هذا المجال بل وكانت مستغرقة في تفاصيل الحياة السياسية المصرية يلاحظ أن الصحف كانت تتابع القضية الفلسطينية وتعلق عليها من خلال وجهة نظر مبلورة وواضحة وقد بدت هذه الصحف أكثر إدراكا

ورعيا بالخطر الصهيوني منذ بداية العشرينات في حين لم تبد الحكومات المصرية وعيا مماثلا بهذا الخطر ودليل ذلك موقفها من النشاط الصهيوني في مصر في ذلك الوقت إذا كانت مصر أحد المراكز الرئيسية للدعاية الصهيونية في العالم العربي وكان الصهاونيون يلقون الرعاية والتسهيلات من جانب الحكومات المصرية بينما كان الفلسطينيون يتلقون التهديد بالطرد لمحاولاتهم إثارة مشاعر الشعب المصري بإقحام القضية الفلسطينية علي اهتماماته.

ولكن ما يستحق الإشارة إليه أن الأوضاع السياسية في مصر في الأربعينات قد عجلت بتبلور انتمائها العربي علي المستويين الشعبي والرسمي إذا استبدلت السراي اتمطامع العربية بمطامحها الإسلامية في العشرينات والثلاثينات واختارت المجال العربي كي تمارس فيه سلطاتها في مواجهة الحكومة والبرلمان والحركة الشعبية علي أساس أن هذا المجال سوف يقلل احتمالات الصدام بينها وبين القوي الوطنية كما أنه سيتيح لها فرصة انتزاع بعض المكاسب من خلال الالتقاء الشكلي مع الجماهير علي المائدة العربية هذا وقد لعب الكفاح العربي في كل قطر علي حدة ضد العدو المشترك الذي تمثل في الاستعمار الأوروبي دورا أساسيا في تقريب المشاعر والإهتمامات القومية ويمكن القول أنه إذا كانت النزعة الإسلامية هي مدخل مصر إلي الفكرة العربية في العشرينات والثلاثينات فإن التضامن بين الشعوب العربية ضد العدو المشترك هو الاستعمار كان هو المنطلق المصري إلي العروبة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها.

وقد طرحت القضية الفلسطينية نفسها باعتبارها ذروة الصراع الدامي بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية من جانب والمنظومة الاستعمارية والصهيونية في الجانب المقابل وكانت مظاهرات ٢ نوفمبر ١٩٤٥ التي قادها الإخوان المسلمون التجسيد المادي لحضور القضية الفلسطينية في الشارع المصري وكان عنفها وشمولها تعبيراً عن موقف المصريين عامة من مصير القضية الفلسطينية كما كان مظهراً لالتحام قضية الشعب الفلسطيني بالقضايا الأساسية التي تشغل المصريين عامة.

وقد تابع الرأي العام المصري جميع مراحل بحث القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة والتي انتهت بقرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧ وقد كان لهذا القرار صداه الحاد في الشارع المصري إذ اجتاحت الجماهير سخط عارم وبدأت الإضرابات والمظاهرات منذ بداية نظر القضية أمام الجمعية العامة ومنذ تلك اللحظة بدأت شعارات الكفاح المسلح ضد الصهيونية تطرح نفسها بحدة علي الساحة المصرية.

اختيار عينة الدراسة:

وقد تم اختيار عينة من الصحف المصرية تمثل القوى السياسية والتيارات الفكرية السائدة في مصر خلال فترة الدراسة أي العشرينات والثلاثينات والأربعينات وقد أسفر ذلك عن التصنيف التالي:

أولاً: الصحافة الحزبية وتتضمن:

- ١- صحافة حزب الوفد جريدة كوكب الشرق والبلاغ
- ٢- جريدة حزب الأحرار الدستوريين جريدة السياسية اليومية.
- ٣- جماعة الإخوان المسلمين مجلة الإخوان المسلمين.

ثانياً : صحافة القصر جريدة الاتحاد

ثالثاً : صحافة اليسار ج. س. ب.

رابعاً : الصحافة الطائفية ج. ر. ط.

خامساً : صحافة موالية للاحتلال البريطاني ج. م. ق.

سادساً : صحافة تزعم الحياد ج. ر. م.

سابعاً : الصحافة الصهيونية: إسرائيل والشمس والاتحاد الإسرائيلي

وقد راعت الكاتبة في اختيارها للصحف الصهيونية أن تكون صحفا تصدر باللغة العربية أي أنها كانت تستهدف التأثير في الرأي العام المصري ككل ولم تكن مقصورة علي الرأي العام اليهودي كما أنها تمثل التنوع القائم داخل الجالية اليهودية في مصر فإذا كانت صحيفة إسرائيل منبرا للدعاية الصهيونية

في مصر وقد أعلنت ذلك بوضوح في أكثر من مناسبة فإن الشمس كانت تتحاشي ذكر الحركة الصهيونية مع حرصها في ذات الوقت علي خدمة الأهداف الصهيونية بإتقان وإخلاص لا يقل عن صحيفة إسرائيل أما الاتحاد الإسرائيلي فقد كانت لسان حال طائفة اليهود القرائين في مصر.

ثامنا : الصحافة الفلسطينية الشورى

المصادر:

وقد أعتمدت في إنجاز هذه الدراسة علي أربعة مصادر أساسية

- ١- الصحف والمجلات.
- ٢- المقابلات الشخصية.
- ٣- الدراسات.
- ٤- المراجع الأجنبية.

أولا : الصحف والمجلات:

تعتبر الصحف في هذه الدراسة هي المرجع الأساسي الذي أعتمدت عليه الكاتبة وليس من المتوقع بطبيعة الحال أن تحيط في هذه المقدمة بكل ما أفاد به البحث من هذه المصادر الأساسية ولكن يكفي أن نورد بعض الملاحظات الهامة:

١- كان هناك إجماع بين جميع المراجع التي تناولت الإيديولوجية العربية في مصر علي أن اتجاه مصر للعروبة لم يتبلور ويأخذ شكلا واضحا محددا إلا في نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات وقد قاد هذا الاستنتاج الخاطئ إلي مزيد من النتائج غير الصحيحة كانت كلها تدور حول استبعاد احتمال وجود اهتمام مصري بالقضايا العربية وخصوصا القضية الفلسطينية خلال العشرينات والثلاثينات وقد ثبت من خلال استعراض الصحف في هذه الفترة خطأ هذا الاستنتاج بل ثبت وجود اهتمام مصري غزير بالقضية الفلسطينية وتحسب مبكرا للخطر الصهيوني في فلسطين.

٢- لوحظ أن معظم الدراسات العربية والأجنبية كانت تتناول أحداث الثورات الفلسطينية من خلال منظار متحيز فالمراجع العربية معظمها يرجع كفة العرب والمراجع العبرية والبريطانية تبرز المواقف الصهيونية والبريطانية وتلقي اللوم

علي الجانب العربي وقد جاءت تغطية الصحف لتلك الأحداث متضمنة تفاصيل لم ترد من قبل في هذه الدراسات كما أنها تختلف أحيانا مع بعض ما ورد في هذه الدراسات وخصوصا في أحداث البراق ١٩٢٩ وعمليات إجلاء الفلاحين الفلسطينيين عن أراضيهم في وادي الحوارث والعفولة والزيادنة وكذلك مواقف الزعماء الوطنيين الفلسطينيين إزاء حكومة الانتداب والحركة الصهيونية والخلافات التي كانت تنشب بينهم وأسبابها كما جاءت علي ألسنتهم من خلال بعض الأحاديث الصحفية التي كانت تجريها هذه الصحف معهم وكذلك تصورهم للحلول التي كانوا يطرحونها لإنهاء وحسم الصراع الدائر في فلسطين.

٣- انفردت الصحف المصرية بتغطية كثير من الجوانب التي ما زالت مجهولة في تاريخ القضية الفلسطينية مثل العلاقات المصرية الفلسطينية التي عالجتها بإسهاب علي المستوي الرسمي الذي تمثل في زيارات المسؤولين المصريين لفلسطين مثل اسماعيل صدقي باشا ولطفي السيد ومكرم عبيد وعلي المستوي الشعبي الذي يتمثل في علاقات جمعيات الشبان المسلمين في مصر بفروعها بفلسطين وتطوع نقابة المحامين المصرية للدفاع عن الأحرار الفلسطينيين الذين حوكموا في أحداث البراق ١٩٢٩ ومشكلات العمال المصريين الذين كانوا يتعرضون للإضطهاد والطرده من جانب السلطات البريطانية في فلسطين.

كشفت الصحافة المصرية عن وجود نشاط صهيوني متزايد في مصر في فترة ما بين الحربين وهذا لم يشير إليه من قبل أي كتاب سوي الكتيب الذي أصدره أحمد غنيم وأحمد أبو كف عن اليهود والحركة الصهيونية في مصر الذي صدر سنة ١٩٦٩ بالقاهرة ومع ذلك فهو لم يشر إلا إلي جزء ضئيل من هذا النشاط الذي تزخر به الصحف المصرية في تلك الفترة.

ثانيا : المقابلات الشخصية:

وقد قمت بحصر أسماء بعض الصحفيين المصريين والعرب الذين عاصروا هذه الفترة في مصر وعاشوا المواقف اليومية للصحافة تجاه القضية الفلسطينية ومما يؤسف له أنني وجدت معظمهم قد توفاهم الله أو ابتعدوا عن الحياة في مصر ولم

أخرج بنتائج مفيدة للبحث عن اللقاءات التي تمت مع العدد القليل الذي لا زال يقيم بمصر وقد أكد أغلبهم أنهم عاصروا فترة الأربعينات ولكن فيما يتعلق بالعشرينات والثلاثينات فإن قضيتي الاستقلال والدستور كانت تستقطب اهتمام الرأي العام المصري وعن الاهتمام بالقضايا العربية لم يأخذ شكلا واضحا في الصحافة المصرية إلا في بداية الأربعينات ولكنني أستطعت أن أجنبي بعض الفائدة من اللقاءات التي أجريتها مع بعض اليهود المصريين الذين ما زالوا يقيمون في مصر مثل هارون شحاتة المحامي والبير أربييه وأحمد صادق سعد وريمون دوبك يقين حالياً في باريس فقد أمدوني بخلفية عامة عن حياة اليهود في مصر والصراع الذي نشب بين اليهود لتقدمين والحركة الصهيونية في منتصف الأربعينات.

كذلك أجريت حوار مفيدا مع مسيو جاكودي كومب والسيدة هترييث دي كومب وهما من أوائل الماركسين المصريين وقد هاجرا إلى باريس منذ بداية الخمسينات وقد قاما بتزويدي ببعض المعلومات عن اليسار الماركسي المصري في الثلاثينات والأربعينات وموقفه من القضية الفلسطينية.

ثالثا : الدراسات:

وينقسم هذا النوع من المراجع إلى قسمين:

١- دراسات تتناول تاريخ القضية الفلسطينية وتاريخ مصر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

٢- دراسات تتناول تاريخ الصحافة في مصر والاتجاهات والفنون الصحفية خلال العشرينات والثلاثينات والأربعينات.

وفيما يتعلق بالنوع الأول فإن أهم ما كتب فيها سلسلة الدراسات الأكاديمية التي أعدها الدكتور عبد العظيم رمضان عن الحركة الوطنية المصرية وهي تتضمن رسالتي الماجستير والدكتوراه وتقتصر الأولى على الفترة التي تبدأ من ١٩١٨-١٩٣٦ أما الثانية فهي تتناول الفترة من ١٩٣٧-١٩٤٨ وتعد هذه المجموعة إضافة حقيقية إلى المكتبة العربية في هذا المجال وذلك لما اتسمت به من دقة التحليل وعمق البحث ولم

تكشف فحسب عن قدرة الباحث علي التنقيب في بطون الصحف والكتب والوثائق بل أبرزت حرصه علي التدقيق وإعادة النظر بموضوعية في معظم المقالات والاستنتاجات السابقة وقد أفدت علي وجه الخصوص من الدراسة التي قدمها الدكتور رمضان في رسالة الدكتوراه عن الإيديولوجية العربية في مصر إذ يبدو فيها واضحا الجهد الذي بذله وخصوصا أنه لم يقتصر علي الكتب القليلة التي صدرت في هذا الموضوع بل لجأ إلي الصحف والمجلات باعتبارها المستودع الأساسي الذي يحوي الوثائق التاريخية الهامة لحركة الفكر المصري في تلك الفترة.

ومن أبرز الكتب التي استندت إليها في استكمال الجزء الخاص بالتيار العربي في مصر وتطور الإتجاه المصري نحو العربية كتاب الدكتور أنيس صايغ عن الفكرة العربية في مصر الصادر في بيروت عام ١٩٥٧ والحقيقة رغم أن هذه الدراسة في حاجة إلي مراجعة وتنقيح في بعض أجزائها ولكنها تعد أكمل دراسة لهذا الجانب حتي الآن بالإضافة إلي كتيب آخر هام للدكتور انيس صايغ عن تطور المفهوم القومي لدي العرب وهو رغم صغر حجمه يقدم دراسة مركزة وجيدة في هذا الشأن.

ولقد أفدت إلي حد كبير من الاستنتاجات التي توصل إليها الدكتور محمد أنيس في الدراسة التي قدمها بالاشتراك مع الدكتور رجب حراز عن التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث الصادرة بالقاهرة عام ١٩٧٢ وخاصة الجزء الذي يشير إلي التناقض التاريخي بين اتجاه الحركة الوطنية المصرية واتجاه الحركات الوطنية في العالم العربي قبل الحرب العالمية الأولى وذلك كنتيجة للتناقض الذي كان قائما بين مصالح الاستعماريين التركي والبريطاني في المنطقة وكذلك التحليل الهام الذي أورده عن القوي الإجتماعية والقوي السياسية المصرية في فترة ما بين الحربين.

ومن الكتب الهامة التي استعنت بها كتاب الأستاذ طارق البشري عن الحركة السياسية في مصر من ١٩٤٥-١٩٥٢ الصادر بالقاهرة ١٩٧٢، ويتضمن هذا الكتاب فصلا هاما عن القضية الفلسطينية والقوي السياسية في مصر أشار فيه بإيجاز إلي

تطور الاهتمام المصري بالقضية وكان لابد من الإطلاع عليه ومناقشة بعض الآراء التي جاءت به مع عدم إغفال بعض النتائج التي توصل إليها.

ومن أبرز الدراسات التي أفادت البحث وخصوصا الجزء الذي يتناول التيارات السياسية والفكرية في مصر فترة ما بين الحربين كتاب الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى عن تطور الفكر السياسي في مصر وقد صدر عن معهد الدراسات العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٣ ويتميز بتحيز واضح للتيار الإسلامي في مصر.

وهناك مجموعة الدراسات التي أصدرها الدكتور رفعت السعيد عن تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر وأبرزها تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠-١٩٢٥ الصادر عن دار الفارابي ببيروت في مايو ١٩٧٢، اليسار المصري ١٩٢٥-١٩٥٠ الصادر عن دار الطليعة ببيروت ١٩٧٢ ويعد هذان الكتابان إسهاما مباشرا في تزويد المكتبة العربية بمسح تاريخي هام عن اليسار الماركسي وموقعه داخل الحركة الوطنية المصرية ورغم قلة التقييمات والاستنتاجات التي يحويها هذان الكتابان فإن أهميتهما تتركز في أنهما أول محاولة تحوي جهدا تجميعيا عن اليسار المصري خلال الخمسين عاما الماضية وقد أفاد البحث إلى مدي كبير من كتاب الدكتور رفعت السعيد عن اليسار المصري والقضية الفلسطينية الصادر عن دار الفارابي ببيروت يناير سنة ١٩٧٥ وهو دراسة وثائقية عن موقف اليسار المصري من العروبة منذ العشرينات حتي الخمسينات ويتناول بالتفصيل موقف فصائل اليسار الماركسي من القضية الفلسطينية وتتميز هذه الدراسة بأنها أول دراسة من نوعها فضلا عن استنادها إلى مجموعة هامة من الوثائق العربية والأجنبية.

أما الدراسات التي تناولت القضية الفلسطينية فهي تتميز بالتعدد والتنوع ولكن هناك ملاحظتان :

الأولى: يلاحظ انعدام الدراسات التي تتناول النشاط الصهيوني في فلسطين وفي العالم العربي رغم وجود دراسات أكاديمية جادة تناولت الحركة الوطنية الفلسطينية والانتداب البريطاني في فترة ما بين الحربين مثل الدراسة التي أعدها الزميل

عادل غنيم ونال بها درجة الماجستير سنة ١٩٧١ وتناول فيها الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ إلى ١٩٣٦ والدراسة التي قدمها الاستاذ كامل خلة للحصول علي الدكتوراه سنة ١٩٧٢ وتناولت الانتداب البريطاني في فلسطين من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٩ ولكن فيما يتعلق بالنشاط الصهيوني لم أعتز إلا على دراسة الدكتور خيرية قاسمية التي تناولت النشاط الصهيوني في الشرق العربي من ١٩٠٨-١٩١٨ ولم توجد دراسات مماثلة لاستكمال الفترات التاريخية اللاحقة لهذه الفترة ورغم وفرة الكتب والأبحاث التي أصدرها مركز الأبحاث الفلسطينية ببيروت وتناول فيها معظم جوانب القضية في مختلف مراحلها التاريخية غير أنه لم يصدر دراسة مكتملة تتناول النشاط الصهيوني في فلسطين والعالم العربي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين بل كان هذا الجانب يمثل فقط وبشكل دائم أحد أجزاء الدراسات التي قدمت عن القضية وصدرت من المركز خلال السنوات العشر الأخيرة ولم نخصص له دراسة كاملة رغم جدارته بذلك وقد وجدت هذا الجانب بغزارة في المراجع الأجنبية التي كانت تركز اهتماما على الحركة الصهيونية وجهودا في تعمير فلسطين وقد تلونت معظم هذه المراجع بوجهة النظر الصهيونية والبريطانية.

الثانية: قلة الدراسات التي تتناول القضية الفلسطينية كجزء من حركة التحرير الوطني العربية ولا توجد في هذا الصدد سوى الدراسة التي قام بها أميل توما الكاتب الإسرائيلي اليساري ورغم الجهد الواضح الذي بذله الكاتب لربط الكفاح الفلسطيني بالكفاح الوطني المعاصر في المنطقة العربية فلا يمكننا أن نضعها في عداد الدراسات الأكاديمية المتكاملة.

ومن أبرز الكتب التي أفادتنني في تغطية الجانب الفلسطيني في البحث مجموعة كتب الدكتور عبد الوهاب كيالي عن تاريخ فلسطيني الحديث ويتميز معظمها بالاعتماد علي الوثائق والأوراق الرسمية البريطانية وتكمن أهميتها بالنسبة للبحث في المقارنات التي كنت ألجا إليها للتأكد من صحة بعض البيانات التي ترد في الصحف.

المراجع الأجنبية

من ابرز المراجع الأجنبية التي أسهمت في تزويد هذه الدراسة ببعض المعلومات والأستنتاجات الهامة الدراسة التي قدمها "مين إيرنست" بعنوان (فلسطين في مفترق الطرق). وقد صدرت عن دار جورج الن للنشر بلندن ١٩٣٧ بعنوان:

Palestine at the Crossroads by Main Earnest, London, George and Unwin Ltd., 1937

(وتنحصر أهميتها في أنها قدمت وجهة النظر البريطانية في الصراع الفلسطيني أثناء فترة الإنتداب)

وتعتبر الدراسة التي قدمتها مؤسسة أسكو لجامعة بيل الأمريكية سنة ١٩٤٧ عن أطراف الصراع في فلسطين (العرب واليهود وبريطانيا) من أشمل الدراسات التي عالجت هذا الموضوع فقد تناولت موقع ودور كل طرف من أطراف الصراع على حدة. كما عالجت الأحداث طبقاً للسياق الزمني ورغم طابع الموضوعية الذي تحاول أن تغلف به تحليلاتها فإنه يغلب عليها التحيز لوجهة النظر الصهيونية. وهي بعنوان:

Palestine, A Study of Jewish, Arab and british Policies, Esco Foundation for Palestine, New Haven, Yale Univ. Press 1947.

وتتميز الدراسة التي قدمها إسرائيل كوهين عن تاريخ الحركة الصهيونية بعنوان A short History of Zionism بأهمية خاصة وذلك لعدة أسباب أولها إن المؤلف قد عاصر نشاط الحركة الصهيونية قرابة نصف قرن إذ شهد في عام ١٨٩٦ المؤتمر العام الذي تحدث فيه هرتزل في لندن عن الدولة اليهودية كما شهد مولد دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ وكان طوال هذه الفترة على مقربة من الأحداث إذ اشترك في كافة المؤتمرات الصهيونية العالمية منذ ١٩٠٣ وكان عضواً بارزاً في المنظمة الصهيونية العالمية.

ويقدم المؤلف في هذا الكتاب استعراضاً شاملاً للفكرة الصهيونية منذ بداية نشأتها حتى تحقيق الحلم الصهيوني بإقامة دولة اسرائيل.

ورغم محاولة الكاتب التظاهر بالتزام الموضوعية فإنه يعكس بوضوح وجهة النظر الصهيونية.

وتتميز المؤلفات الفرنسية التي عالجت القضية الفلسطينية بتحيزها الواضح الى جانب العرب وربما يرجع ذلك الى أن معظم الكتاب الفرنسيين الذين اهتموا بالقضية الفلسطينية كانوا ينتمون الى تيارات فكرية يسارية ومن أبرز الدراسات التي قمت بمراجعتها في هذا الشأن الدراسة التي قدمها مكسيم ردونسون عن (الرفض العربي لاسرائيل ٧٥ عاماً من التاريخ) التي أصدرتها دار النشر الفرنسية لوسيل ١٩٦٨ وقد قامت هيئة الاستعلامات بترجمتها وعنوانها:

Israel et le refus Arabe : 75 Ans d histoire, par Maxime Rodinson
Editions de Seuil, Paris 1963.

وتستند هذه الدراسة الى بعض الوثائق الهامة كما تحوى تحليلات عميقة عن الصراع بين القومية العربية وما يسمى بالقومية اليهودية في فلسطين .

وهناك العدد الخاص الذي أصدرته المجلة الجديدة بباريس في إبريل ١٩٧٣ عن " الفلسطينيين بدون فلسطين " تناولت تاريخ الثورات الفلسطينية منذ العشرينات حتى قيام دولة اسرائيل ١٩٤٨م

La Revue Nouvelle Numero special, Avril 1973-29 annee Tome
LVII N- 4. palestiniens sans Palestine.

ومن الكتب الهامة التي تناولت تاريخ الشعب اليهودي في العصر الحديث
Course of Modern Jewish History by Howard Morely Sachar.

وقد عالج النشاط الصهيوني في فلسطين أثناء فترة الانتداب البريطانى ويتميز بالتحليل الذى قدمه عن دور النازية فى تأليب الشعور ضد اليهود.

وهناك دراسة صدرت فى سنة ١٩٧٠ باللغة العبرية عن الحركة الوطنية الفلسطينية قدمها يهوشع يورات البروفيسير بالجامعة العبرية بالقدس وقد أفادت فى تزويدى بوجهة النظر الصهيونية فى أحداث البراق سنة ١٩٢٩ هذا وقد أستعنت بجهود خبراء مركز الأبحاث الفلسطينية ببيروت فى ترجمة هذا الكتاب. كذلك هناك

دراسة هامة صدرت في إسرائيل باللغة العبرية قدمها إبراهيم كوهين في يونيو ١٩٦٤ بعنوان إسرائيل والعالم العربي. والمؤلف من المهاجرين الأوائل الذين وفدوا الى فلسطين ١٩٢٩.

وترجع أهمية الدراسة الى تركيزها على محاولات التوفيق بين العرب واليهود منذ صدور وعد بلفور سنة ١٩١٧ وتشير في هذا الصدد الى العلاقات التي نشأت بين الزعماء الصهيونيين وزعماء الحركة العربية ومؤتمر القوميين العرب في باريس ١٩١٣ واجتماعات وايزمان مع فيصل وصدر اتفاقهما في ١٩١٩ ثم محاولة لقاء سعد زغلول سنة ١٩٢٤ ويهدف المؤلف من ذكر هذه اللقاءات الى تأكيد فكرته التي تدور حول امكانية الإتفاق بين العرب واليهود بل وموافقة بعض القيادات العربية فعلاً على مشروع الوطن القومي اليهودي.

وهناك ثلاثة مراجع هامة أفادت البحث في الجزء الخاص بالدراسة الصحفية وأبرزها الدراسة التي قدمها البروفيسور توم جونسون فادن بجامعة أوهايو بالولايات المتحدة ١٩٥٣ عن الصحافة اليومية في العالم العربي وقد اشار فيها الى أهم ملامح الصحافة اليومية في مصر.

Daily Journalism in the Arab states by Fadden Tom Johnston
Columbus, Ohio state univ.- press 1973

والدراسة الثانية تتناول صحافة النخبة من خلال التركيز على أبرز الصحف اليومية في العالم وقدمها جون كالون ميريل وصدرت في نيويورك ١٩٦٨ وقد أشار فيها الى الأهرام والسياسة اليومية والجريدة باعتبارها تمثل صحف النخبة المثقفة في مصر.

The Elite press – Great Newspapers of the World, by Merrill John
Calhoun, New York Pitman pub. Co. 1968.

أما الدراسة الثالثة فهي تقدم مسحا للصحافة العالمية وقدمها أيضاً جون ميريل بجامعة لويزيانا ١٩٧٠ وتتناول عرضاً موجزاً لتاريخ الصحافة المصرية خلال الخمسين عاماً الماضية:

The Foreign press A survey of the worlds Journalism – by John
Merril, Louisiana state univ. press 1970.

وأخيراً لقد كان هذا البحث محاولة لأعطاء صورة واقعية لاتجاهات الرأى العام المصرى والقوى السياسية والسلطة الحاكمة والتيارات الفكرية التى سادت المجتمع المصرى خلال العشرينات والثلاثينيات والأربعينيات نحو القضية الفلسطينية من خلال الصحف وأن كان ثمة إضافة يسهم بها هذا البحث فى مجال العلاقات المصرية الفلسطينية فهى أنه قد صحح بعض المقولات المتداولة الخاطئة عن انعدام وجود اهتمام مصرى بالقضية الفلسطينية فى فترة ما بين الحربين العالميتين، أى ما بين صدور وعد بلفور ١٩١٧ وقيام الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦. فقد أثبت البحث وجود اهتمام مصرى متعدد ومتنوع الاتجاهات ازاء القضية الفلسطينية كما أثبت تحسس الرأى العام المصرى المبكر للخطر الصهيونى. وأكد حقيقة أخرى قد لا تكون جديدة تماماً وهى أن مصر كانت أحد المراكز الرئيسية للدعاية الصهيونية خلال فترة ما بين الحربين وأثناء الحرب العالمية الثانية. وأنها كانت - حتى قبل نشوب النزاع المسلح فى ١٩٤٨ ساحة رئيسية للمعركة بين العرب والصهيونية.

عواطف عبد الرحمن

القاهرة - أغسطس ١٩٧٩

الباب الأول

الواقع المصرى وقضية فلسطين

"العشرينيات – الثلاثينيات – الأربعينيات"

الفصل الأول

التيارات الفكرية والسياسية السائدة في مصر خلال العشرينات والثلاثينات والأربعينات فترة ما بين الحربين

التيار القومي الإسلامي:

برغم أن مصر لم تكن موطن ميلاد أي من الأديان العالمية الكبرى إلا أن أثرها في معظم تلك الأديان كان بارزا في تقبلها ونشرها وتكييفها حسب تراث مصر. ولقد تمسكت مصر بالإسلام وعاشت حياة إسلامية في تقاليدها وعاداتها ربما أكثر من أي بلد إسلامي آخر منذ أقبل الإسلام على مصر وأصبح دينها الرسمي والشعبي، وظل للإسلام نفوذه حتى في حالات انحلال مصر سياسيا وخضوعها للأجانب، كما ظل الأزهر وعلماء الدين الموجه الفكري والروحي للشعب حتى في أشد حالات التدهور الثقافي التي مرت بها مصر... وخلاصة القول أن المناخ الذي نشأ فيه زعماء مصر وقادتها من المفكرين والسياسيين كان مناخا إسلاميا، والأزهر هو المثال البارز على قوة المنهل الإسلامي في الفكر المصري. ولقد احتكر الأزهر المعرفة والتوجيه الفكري والسياسي للشعب المصري، وسد الفراغ الذي أحدثه غياب الزعامة السياسية الحقيقية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حتى مجيء محمد علي للحكم، فهو الذي قاد الثورات الشعبية ضد الفرنسيين ثم ضد المماليك والعثمانيين. وأستمر نفوذ الأزهر في ازدياد إلى ما بعد الاحتلال البريطاني لمصر، ومع إن التيار الإسلامي دعم الحركة الوطنية ضد الانجليز وكان الباعث الرئيسي للجهاد المقدس إلا أن هذا الجهاد كان في جوهره إسلاميا ولم يكن قوميا. ولم تكن الحركة الوطنية تقبل نظام قومي حديث يفصل الدين عن الدولة^(١)، ولذلك لم يكن من المستغرب أن يتجه أغلبية القادة المفكرين السياسيين في مصر في ذلك الحين اتجاها إسلاميا تبلور في

فكرة الجامعة الإسلامية التي حاول السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) استخدامها كأداة تحقق له التفاف الشعوب الإسلامية حول الخلافة العثمانية، وتؤكد له سيطرته على الولايات العربية ولكن الحقيقة أن واضع الحجر الأساسي في فكرة الجامعة الإسلامية هو جمال الدين الأفغاني الذي لم تعقه جنسيته غير المصرية من التأثير في الفكر المصري وانشأ تيار ذي محتوى تحرري ومضمون معاد للاستعمار^(٢)، وقد آمن به عديد من المفكرين ودعاة الإصلاح الديني في القرن التاسع عشر وأبرزهم الشيخ الإمام محمد عبده. وقد ظهرت هذه الدعوة في بدايتها على منبر صحيفة العروة الوثقى التي أسسها جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده في باريس سنة ١٨٨٤، ورأي الأفغاني أن المائتي مليون مسلم في العالم من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي يمثلون أمة واحدة، وآمن بوجود جمع هؤلاء كلهم في رابطة سياسية واحدة لا تخلصهم من الأطماع الاستعمارية فحسب بل تسهل أيضا تطوير المفاهيم الإسلامية وتخلق من المجتمعات القديمة البالية مجتمعا واحدا قويا وناهضا في مختلف حقول الحياة، وهذا يجمع بين تقوية دعائم الخلافة وتدعيم الدولة العثمانية وبين محاربة الاستعمار الأوروبي الذي يستهدف القضاء على الإسلام والسيطرة على الشعوب الإسلامية^(٣).

وقد تطورت الرؤية الفكرية لجمال الدين الأفغاني خلال مرحلتين رئيسيتين.

١- المرحلة الأولى

وتمثلها مقالات مجلة العروة الوثقى التي صدرت في باريس سنة ١٨٨٤. وكان جمال الدين الأفغاني يعول أهمية كبيرة على العامل الديني ويهمل تماما العامل القومي، ولذلك كان يرى أن الدولة العثمانية هي القوة الوحيدة المؤهلة للتصدي للاستعمار الأوروبي المسيحي وحماية الإسلام والمسلمين متغافلا عن الحركات القومية التي كانت وحدها في ذلك الوقت مهياة لصد الغزو الأوروبي. فنراه يكتب في العدد التاسع من المجلة تحت عنوان الجنسية والديانة الإسلامية فيقول "...أن المتدين بالدين الإسلامي متى رسخ فيه اعتقاده يلهو عن جنسه وشعبه ويلتفت عن الرابطة الخاصة بالرابطة العامة وهي علاقة المعتقد، لهذا نرى العربي لا ينفر من

سلطة التركي، والفارسي يقبل سيادة العربي والهندي يذعن لرياسة الأفغاني ولا اشمئزاز عند أحد منهم ولا انقباض^(٤)، كما كان جمال الدين الأفغاني يكرر دائما في مقالاته المقولة الخاصة بان المسلمين رابطتهم العامة أقوى من روابط الجنسية واللغة ولا جنسية للمسلمين إلا في دينهم، وكان يخلط في هذه المرحلة بين دعوته إلى الجامعة الإسلامية كتضامن مشروع للشعوب الإسلامية ضد الاستعمار الأوروبي وكوسيلة لإعادة الشروق إلى مسيرته الأولى من الرقي وبين الخصائص القومية، فقد كان يرى أنه لن تقوم للشرق قائمة إلا إذا كان الإصلاح يعتمد على أساس ديني، وهذا الإصلاح لن يؤتي ثمرته إلا إذا صاحبه شعور بقوة التربية القائمة على أساس الدين وأنه لا جنسية للمسلمين إلا في دينهم.

٢- المرحلة الثانية

ويظهر فيها اهتمام الأفغاني بالعامل القومي أكثر من ذي قبل وان كان يجعل الغلبة للعامل الديني فتراه يتحدث عن اللغة كسمة قومية، ففي رسالة له باللغة الفارسية بعنوان مقالات جمالية يقول:

لا سعادة إلا بالجنسية ولا جنسية إلا باللغة ولا لغة ما لم تكن حاوية لكل ما تحتاج إليه طبقات أرباب الصناعات والخطط في الإفادة والاستفادة، وأن الروابط التي تربط جماعات كبيرة من الناس اثنتان، وحدة اللغة ووحدة الدين، ووحدة اللغة هي الأساس الذي تقوم عليه الجنسية. واللغة أشد ثباتاً دوماً من الدين ولذلك نستطيع أن نقول أن تأثير رابطة اللغة في هذه الدنيا أقوى من تأثير رابطة الدين^(٥).

وبرغم أهمية هذا التطور الذي نلاحظه في فكر الأفغاني، فقد ظل إيمانه بالجامعة الإسلامية هو الأساس، وقد حجب ذلك عن عينيه حقيقة الأوضاع النضالية لدى الحركات القومية العربية المناهضة للحكم التركي، وسعيها للاستقلال عن العثمانيين شركائهم في الملة وأعدائهم في القومية وتحتصر أهمية الدور الذي قام به الأفغاني في المجتمع لمصري في أنه خلق تياراً فكرياً أمن به عديد من قادة الفكر السياسيين المصريين. وقد حجبت الدعوة الإسلامية التي كان الأفغاني مصدرها الأول في مصر

القرمية العربية فترة من الوقت وأخذت مكانها، ولقد قدمت صحيفة العروة الوثقى الأساس النظري والفكري الذي قام عليه الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل... ويتلخص في ثلاث نقاط:

أولاً: أن المسألة المصرية مسألة دولية فيجب الاستعانة بأوروبا لأكره انجلترا على الجلاء عن مصر.

ثانياً: ضرورة التثبيت بالدولة العثمانية باعتبارها الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر.

ثالثاً: الدعوة للجامعة الإسلامية ولكن على أساس النفاق الشعوب الإسلامية حول الدولة العثمانية... ولقد كان طبعياً أن يؤيد مصطفى كامل حركة الجامعة الإسلامية تحت لواء السلطان العثماني، وذلك لأنه كان يعتمد في مطالبته بالجلاء وتمتع مصر باستقلالها الذاتي على ما لديها من حقوق دولية في مصر تكفلها معاهدات واجبة الاحترام ولهذا كان يدعو الشعوب الإسلامية إلى الانفاف حول الدولة العثمانية لشد أزرها^(٦).

ولكن قيام الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من تغيرات في الخريطة السياسية العالمية أبرزها نجاح ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا سنة ١٩١٧ وقيام الاتحاد السوفييتي، وانهيار تركيا في الحرب، بالإضافة إلى الظروف المحلية داخل المجتمع المصري التي اتسمت بتصاعد الصراع الوطني ضد الاحتلال الذي بلغ ذروته في ثورة مصر القومية سنة ١٩١٩، كل ذلك أدّى إلى الخلافات الفكرية والسياسية وتدفقت جميع التيارات في تيار وطني واحد يمثل صوت الأمة بأكملها: الاستقلال التام أو الموت الزؤام دون الارتباط بأية دولة سواء عربية أو إسلامية، وقد تفتت وحدة البلاد السياسية بعد هبوط المد الثوري الذي اشاعته ثورة ١٩١٩ وأخذت تظهر فيها تكتلات سياسية هي امتداد لما كان قبل ١٩١٤، فدولة الخلافة كانت قد انقلبت إلى دولة عصرية مستعربة والخلافة نفسها أصيبت في الصميم. وفكرة الجامعة الإسلامية

أصبحت بانكسار واضح بعد تحالف العرب مع الغرب المسيحي ضد دولة الخلافة أثناء الحرب^(٧).

كما أن معظم القوى السياسية الممثلة في الحزب الوطني قد صفت وتم تشيبتها على يد اللورد كيتشنر، بالإضافة إلى التغييرات التي ترتبت على نشوب الحرب العظمي، وأبرزها تحالف فرنسا وإنجلترا وإنهيار الدولة العثمانية مما هدم ركنا أساسيا من الأركان الأيديولوجية للحزب الوطني فضلا عن تبني بعض قادة الحزب للخط الليبرالي القومي ثم ما أعقب ذلك من سيادة التيار الليبرالي ذلك التيار الداعي إلى الأخذ بمفاهيم العصر واقتباس أسباب التفوق الأوروبي. وكان من الطبيعي أن يتزعم هذا التيار نخبة من أولئك الشباب الذين تلقوا دروسهم في سلك التعليم العلماني واستكملوها في إنجلترا وفرنسا، وقد كان من أبرز دعاة هذا الاتجاه أحمد لطفي السيد. والواضح أن هذا التيار وكان قد بدأ على استحياء منذ مطلع القرن التاسع عشر ثم نما في ظل الاحتلال البريطاني إلا أن نطاقه قد اتسع خلال فترة ما بين الحربين^(٨) وقد شهدت هذه الفترة صراعا حادا بين السلفيين والليبراليين شمل مختلف جوانب الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية، ففي غمرة انتصار الليبراليين في أوائل العشرينات ارتفعت الأصوات منادية بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة وإلغاء المحاكم الشرعية وتعديل قوانين الأحوال الشخصية. وناقش البرلمان المصري في دورته عام ١٩٢٦ وضع الوقف الأهلي الذي ارتفعت الأصوات تطالب بإلغائه. وقد نظر السلفيون إلى كل هذه الإجراءات باعتبارها بدعا جاءت في ركاب الهجوم على الأفكار والنظم التقليدية، خاصة وأنها جرت في الوقت الذي الغيت فيه الخلافة في تركيا سنة ١٩٢٤ مما جعلهم على استعداد لشن هجوم على الأفكار والنظم المستوردة من الغرب، وانفجرت الأزمة بعد نشر كتاب، الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبد الرازق، ثم كتاب طه حسين" في الشعر الجاهلي"، وقد ربط السلفيون وعلى رأسهم رجال الأزهر بين هذين الكتابين والمؤثرات الغربية التي أخذت تتغلغل في المجتمع المصري منذ القرن التاسع عشر، ولهذا نعتت هيئة كبار العلماء كتاب الإسلام وأصول الحكم بأنه مناقض للشرعية مما ترتب عليه فصل علي عبد الرازق من وظيفته في القضاء التشريعي، كما اتهم طه

حسين بالشك في أمور تتعلق بالدين الإسلامي، وأنكر ما اتهم به، ومع ذلك فقد ظلت الصحف الحزبية تهاجمه هجوما عنيفا كاد يعصف بالجامعة المصرية في بدء عصرها^(٩).

وبرغم أن السلفيين كانوا قد رحبوا بإدخال النظام البرلماني المقتبس عن الغرب دون أن يتنبؤوا بأثر النظام الجديد على الشرعية ذاتها فإنهم ما لبثوا أن أحسوا أن سلطتها قد انتقلت من يد الله إلى مجلس علماني. كما وجدوا أفكار دعاة الإصلاح قد تحولت من الفقهاء إلى المشرعين، وخلصوا من هذا كله إلى اعتقادهم باستفحال الخطر الذي يهدد المعتقدات والنظم التقليدية وذلك بعد أن أوضحت النتائج المترتبة على المفاهيم الحديثة أنها تتناقض مع فكر التيار السلفي^(١٠) وقد امتد نشاط السلفيين من منابر المساجد ومراكز التعليم الديني إلى قاعات البرلمان وأعمدة الصحف والمجلات، وقادت هذه الحملة مدرسة المنار بزعامة رشيد رضا خليفة جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده وهو الذي تولى تفسير آرائها كما تزعم قيادة رد الفعل الإسلامي ضد تحريف الدين. وقد التقى مع الأفغاني ومحمد عبده في الدعوة إلى تجديد حيوية الدين الإسلامي والحفاظ على القيم الدينية. ولا شك أن هؤلاء المفكرين الثلاثة أعمدة التيار الإسلامي في مصر يلتقون في الاتجاه الخاص بضرورة أن يشكل الإسلام أساساً قومياً يمكنه التصدي للاتجاهات العلمانية التي كانت تتضمنها النزعات القومية الحديثة^(١١)، وتمثل مدرسة المنار الجانب الفكري والفلسفي في التيار الإسلامي وتعد امتداداً لمدرسة الأفغاني والشيخ محمد عبده مع بعض الاختلافات وكان رشيد رضا يهدف من إصدار المنار سنة ١٨٩٨ إلى مواصلة السير على نهج العروة الوثقى "إلا فيما يتعلق بخططها السياسية التي أصبحت غير ملائمة للظروف السياسية آنذاك" والعمل لنفس الغرض الذي كانت تعمل له صحيفة العروة الوثقى وهو نشر الإصلاحات الاجتماعية والدينية والاقتصادية وكان لابد أن تصطدم المنار بدعاة الفكر الليبرالي فقد كان المنار يؤمن فقط بالأخوة الإسلامية التي تتجاوز حدود الأوطان^(١٢).

وكان رشيد رضا يدعو إلى توحيد المسلمين والدفاع عن الإسلام والتصدي لأعدائه كما كان يرى أن تحقيق رسالته على أحسن وجه يتطلب عدم التمسك بالعقيدة

الغربية أو تقليد الغرب تقليداً أعمى. وقد حاول أن يرد على جريدة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين "دعاة الليبرالية القومية"، التي كانت تدعو إلى وطنية لا يدخل فيها الدين ولا اللغة، فأشار إلى أنه من دواعي الحماسة ومحاولة القضاء على أمة بتدمير كل ما يشكل أصالتها ومعتقداتها وغرائزها وروحها المعنوية وأدبها وعاداتها، وأن من الخطورة بمكان محاولة أحلال العاطفة القومية القائمة على الجنس محل التضامن الإسلامي. فهذه المحاولة في رؤية ليست فقط مصدراً لفرقة المسلمين بل هي أقرب إلى المروق عن الدين. فالشريعة التي هي أئمن القوانين بإمكانها أن تتمشى في كل الصور مع ظروف الحياة المتغيرة^(١٣). ومن هذا المنطلق دعا رشيد رضا إلى فكرته التي نقلها عنه فيما بعد حسن البنا وهي تأليف جمعية إسلامية تمتد فروعها في جميع أقطار الإسلام وتقوم على مبدأ أساسي هو الاعتقاد بأن الأخوة في الإسلام تمحو الفوارق الجنسية والوطنية وتؤلف بين المسلمين في الخضوع لناموس واحد في العقائد والتعاليم الأدبية والأحكام الشرعية والمدنية.. مع الدعوة لأن يكون لكل لغة واحدة هي اللغة العربية، والقضاء على البدع والتعاليم الفاسدة، والعمل على نشر الإسلام، وكان رشيد رضا ينصح بابتعاد الجمعيات الدينية والتعليمية عن الاشتغال بالأعمال السياسية لأنه رغم عدم انفصال الدين عن الدولة في الإسلام إلا أنه يجب على جميع أولئك الذين يشتغلون بالدفاع عن الإسلام أو شئون التعليم والوعظ أن يبتعدوا عن السياسة ويتجنبوا الاشتغال بها^(١٤).

ويرى د. أحمد طربين أن مدرسة المنار الإسلامية الإصلاحية بزعامه رشيد رضا وما نشرته من مقالات كان لها أثر كبير في تطور التفكير الديني المصري في فترة ما بين الحربين كما قامت بدور رئيسي في خدمة التيار العربي في مصر، إذ لم يتردد رشيد رضا في تحميل الشعوب غير العربية مسؤولية انحطاط العالم الإسلامي، وقد صرح بأن الدين الإسلامي هو دين عربي في مبدئه وأساسه ولم يكن مبتدعاً في ذلك لأن هذه الفكرة كان قد أوردها الكواكبي (١٨٤٩ - ١٩٢٠) .. في كتابه أم القرى. كما أن الشيخ محمد عبده كان يشير إليها أحياناً حتى أتى رشيد رضا وعمقها وأغنى مفاهيمها، وخاصة بعد أن قام الشريف حسين بثورته على الترك حيث يأس من

إصلاح رجالاتهم ويأس من بناء الدولة العثمانية.. وكان يردد مقولاته الشهيرة ؟ أو ليس من قصر النظر ألا نعمل للوحدة العربية ونبقى فزعين من دعوتها أو جامدين إزائها؟ لئن اختلفت الحركة الإسلامية مع الحركة العربية في الأهداف البعيدة فهما يلتقيان في الغايات العربية لأن كليهما تضعان مسألة تحرير العرب في مقدمة برامجها. أو ليس من الخير أن يكون التجمع العربي تجمعاً وقتياً للقوى الإسلامية يستهدف تجمعاً أوسع منه^(١٥).

التيار الإسلامي في الصحافة المصرية

لقد استمرت معظم الصحف المصرية طوال القرن الماضي تردد أفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وتخطب وجدان العالم الإسلامي حتى جذبت أنظار المسلمين إلى مصر، وقد تبنى السلطان عبد الحميد (١٨٧٦-١٩٠٨) الدعوة إلى الجامعة الإسلامية حرصاً على استمرار السيادة التركية على الأراضي العربية، وتوثيقها لعلاقة العرب بالأتراك، وإزالة للنفور الذي بدأ على العرب بعد صدمتهم في حركة الإصلاح على الطريقة التركية ومن أقوال السلطان عبد الحميد في هذا الشأن: "إن أوروبا تحاربنا حرباً دينية في قالب سياسي وهو يهدف بهذا القول إلى استنفار المسلمين في الشرق الأدنى والأقصى لينضموا تحت لواء الخلافة الإسلامية في واجهة الأطماع الأوروبية^(١٦). وقد وجدت فكرة الجامعة الإسلامية ترحيباً حاراً من الحزب الوطني ممثلاً في زعيمة مصطفى كامل وفي هذا يقول (إننا نحسب الدولة العثمانية لأننا قبل كل شيء نريد أن نرى أمة شرقية تصدر منها الأنوار إلى كل أمة شرقية ولأننا بصفتنا مسلمين نرى أنها تحمي المسلمين في الشرق وتحفظ البلاد الطاهرة المقدسة في مملكة الخلافة الإسلامية وهي في الحقيقة مملكتنا وقبلتنا التي إليها نلجأ ونحوها نتجه)^(١٧) وقد كان تعلق المصريين بالخلافة الإسلامية أمراً ملحوظاً حتى من الانجليز أنفسهم، فعند إعلانهم الحماية على مصر سنة ١٩١٤ جاء في بلاغ سلطة الاحتلال إلى السلطان حسين ما يوحى إلينا بتقديرهم لخطورة ما أقدموا عليه. يقول ممثل الاحتلال "ولا أرى لزوماً لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومتنا لمصر من بقية

أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الاستانة لم يكن ناتجا من أي عداء للخلافة فإن تاريخ مصر السابق يدل في الواقع على أن أخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية بين مصر والاستانة^(١٨)

بعد ذلك جاء مصطفى كمال أتاتورك والغى الخلافة وكان لهذا الحدث آثاره الأليمة لدى كثير من أنصار التيار العثماني في مصر، ومنذ ألغيت الخلافة نشط الأزهر، وبرز اسم مصر كمرکز من أهم مراكز النشاط الإسلامي لمعالجة مشكلة الخلافة، وكثرت الدعوات لعقد مؤتمر إسلامي حيث راجت الشائعات بترشيح الملك حسين بن علي للخلافة، وبرز حينئذ اسم الملك فؤاد مرشحا لها تقديرا لمكانة مصر في العالم الإسلامي، ولأنها تضم الأزهر أعرق الجامعات الإسلامية^(١٩)، بيد أن هذا المؤتمر الذي أجّل مرارا ولم يعقد سوى مرة واحدة في ١٣ مايو ١٩٢٦ لم يسفر عن شيء ووضع العراقيل في سبيله وأحبط مندوبو الدولة الإسلامية المساعي المبذولة لترشيح الملك فؤاد واختلف علماء الأزهر فيما بينهم، وشاركت الصحافة في المعركة وكتب على عبد الرازق في السياسة الأسبوعية يقول، "كانت مسألة الخلافة دفاعا عن مقام معين يراد الاحتفاظ به كأثر يحتاج إلى العناية، وكمرض يحتاج إلى الحماية، ولكن ذلك الأثر قد بطل، وانتهى أمر ذلك المريض. واتجه الرأي إلى العمل على إيجاد مقام جديد يحل محل الآخر الذاهب". ثم يقول: "والغريب أن نلاحظ أن مسألة الخلافة لم تثر شيئا من الاهتمام في مملكة من الممالك الإسلامية ذات الاستقلال الحقيقي، وإنما يهتم بالخلافة تلك الأمم التي لا تملك أمر نفسها ولكن يحركها الأجنبي ويقلبها ذات اليمين وذات الشمال"^(٢٠). ولكن برغم ذلك ظل التفكير في الخلافة الإسلامية يساور الناس كلما نزلت ضائقة بالعالم الإسلامي أو كلما برز طموح الملك فؤاد وخليفته فاروق في الاستئثار بمنصب الخليفة.

تيار البعث الإسلامي في الصحف الدينية:

سيدهش مؤرخ الصحافة من كثرة المجالات الإسلامية التي صدرت في مصر بين الحربين وأبرزها مجلة المنار التي أصدرها محمد رشيد رضا بوحى من الشيخ

محمد عبده، وأفاد من توجيهاته وخبرته، وقد صدر العدد الأول من المنار الأسبوعية في شوال ١٣١٥ ثم تحولت إلى مجلة شهرية في العام الثاني واستمرت في الصدور إلى أن مات صاحبها في أغسطس ١٩٣٥ بعد أن لاحقه إليه وهو نشر الإصلاحات الاجتماعية والدينية والاقتصادية وإقامة الحجة على أن الإسلام باعتباره نظاماً دينياً لا يتناقض مع الظروف الحاضرة. وقد نوه الشيخ رشيد في هذه المقدمة بأن أنشأ المنار مواصلة للسير على نهج العروة الوثقى وبخاصة في سعيها للقضاء على الخرافات والاعتقادات الدخيلة في الإسلام.. ودفع الأمم الإسلامية على مباراة الأمم الأخرى في جميع الأمور الضرورية لتقدم الإسلام^(٢١). وعلى شاکلة المنار سارت عدة صحف إسلامية أبرزها الفتح لمحب الدين الخطيب التي صدرت سنة ١٩٢٦، وحضارة الإسلام سنة ١٩٢٥، لعلي محمد شراب، والهداية الإسلامية سنة ١٩٢٨ لمحمد الخضر حسين، ونور الإسلام ١٩٢٩، والجامعة الإسلامية سنة ١٩٣٢، لعلي عبد الرحمن الخميس، وهدي الإسلام سنة ١٩٣٤، لمحمد احمد لصيرفي. وفي محيط هذه المجالات وغيرها نشط تيار البعث الإسلامي والدعوة له في مصر وخارجها، وتتميز مختلف قضاياها لقراء العربية. وقد وضعت مجلة الفتح برنامجاً إسلامياً في مقدمة عددها الأول يهدف إلى أحياء ذكرى المدنية الإسلامية، ومقاومتها الإلحاد ودعوى التجدد الكاذب، وتأكيد العلاقة الوثيقة بين العلم والدين الإسلامي. وقد مضى هذا التيار في المجالات الإسلامية تغذية الأحداث النازلة بالعرب والمسلمين، مثل جرائم فرنسا في شمال إفريقيا ومحاولتها القضاء على الدين الإسلامي واللغة العربية في المغرب العربي، وجرائم إيطاليا في ليبيا وتنكيلها بالزعماء المسلمين، وحادث البراق في فلسطين ١٩٢٩، ثم حملات التبشير المنظمة التي نشطت وقتذاك، وحينما توالى اعتداءات فرنسا على المغرب العربي اندفعت الأقلام في مصر تؤيد المسلمين، وحملت "الفتح" على الصحف التي تكيد للإسلام كالهلال والأهرام التي كانت تعتبرها الفتح لسان حال الفرنسيين في مصر وترى أنها "شر وسيط بين الإسلام وفرنسا"^(٢٢)، وذلك بسبب موقف الأهرام من أحداث المغرب العربي إذ كانت تتهم من يعارض الفرنسيين في المغرب العربي بأنه يريد أن يشغل مصر عن قضيتها.

وتطور تيار البعث الإسلامي وتجاوز المجالات الدينية إلى سواها من المجالات مثل مجلة البيان التي كتب على صفحاتها أحمد زكي "صفحات من تاريخ الأندلس" وسار البرقوقي على مناهجه^(٢٣). وقد اتجهت البيان إلى نقل ما كتبه المتصوفون عن الإسلام وعند صدور مجلة الرسالة عام ١٩٣٣ حرصت على إصدار عدد ممتاز احتفالاً بذكرى الهجرة المحمدية كل عام. وقد اقتتدت بالرسالة مجلات أخرى مثل مجلة شهرزاد القصصية التي كانت تصدر أعداداً ممتازة في ذكرى مولد الرسول واعدة أن تكون هذه الأعداد مصرية عربية خالية من القصص المترجم. وبقدر ما كان ذلك تعزيزاً لتيار البعث الإسلامي، فإنه كان مساهمة لاهتمامات القراء وترويجاً للمجلة.

التيار المصري (تيار القومية المصرية).

من أبرز سمات التيار المصري (تيار القومية المصرية) إنه لم يوطر في صيغة نهائية، ولم يبرز في الفكر المصري كمنظري محددة شأن النظريات القومية العربية أو السورية أو اللبنانية. فقد ظل اتجاهها عاماً ينظر إليه كل واحد من المؤمنين به من زاويته الخاصة، وحسب مفاهيمه، دون أن تتبلور نظريته مع نظرات زملائه لتكون قاعدة فكرية شاملة. والواقع أن مصر التي تربط بين القارات الثلاث، فتصل بين اثنتين منها براً، وبين الثالثة بحراً، قد ارتبط تفكيرها القومي بالقارات الثلاث أيضاً فأخذت عن آسيا القرآن وما يفرضه على المسلمين من أخوة تفوق الأخوة القومية، وأخذت عن أوروبا القومية بمعناها الإقليمي الضيق (نظرية حوض البحر المتوسط). أما عن أفريقيا فقد أخذت مصر تراثها الفرعوني الغابر في مجال التاريخ وتراثها النيلي المعاصر في مجال الجغرافيا^(٢٤).

وأوروبا هي المنهل الثاني بعد الإسلام للفكر المصري في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد استقت مصر من هذا المنهل إما عن طريق بعثات طلابها إلى أوروبا أو عن طريق الأوروبيين الذين أقاموا في مصر عن طريق حركة الترجمة التي نقلت الفكر الأوروبي إلى اللغة العربية. وليس صحيحاً ذلك القول الشائع أن أول من دعا هذه الدعوة "أن مصر جزء من البحر المتوسط، هو الخديوي إسماعيل يوم أن

قال كلمته المعروفة... أن مصر قطعة من أوروبا". حقيقة أن إسماعيل يوم أن قال هذه الكلمة إنما كان يعيش في إطار من الفكر والنفوذ الفرنسي الذي أخذ يتزايد في مصر منذ حكم سعيد ومنذ أن حصل فرديناند ديليسبس على امتياز حفر قناة السويس. ولكن ظهور النظرية قد سبق هذه الفترة التاريخية بزمان طويل، فلقد كان مفكرو البورجوازية الفرنسية هم أول من جعل من هذه الفكرة نظرية وحاولوا أن يضعوها موضع التطبيق عن طريق الحملة الفرنسية موضع التطبيق. وتتلخص هذه النظرية في أن فرنسا ومعها بلاد الشمال الأفريقي ومصر ودول الساحل الشرقي للبحر المتوسط إنما تعيش جميعها حول البحر المتوسط، وأنه لو صنعت رابطة ما لهذه الأقطار فمن الممكن أن تتقارب وأن يتحول هذا التقارب إلى سيطرة فرنسية على هذه الأقطار وتبعية من جانب هذه الأقطار لفرنسا توطئه وتبريرا للسيطرة السياسية التي تتطلع فرنسا إلى فرضها على هذه الشعوب. وقد استخدم الفرنسيون هذه النظرية كواجهة حضارية ودافعوا عنها كثيرا بالفكر والسلاح. وقد أرادوا من ورائها إثبات أن شمال أفريقيا والجزائر إنما هي قطعة من فرنسا وأن سكانها مسلمون فرنسيون وأنها الامتداد الفرنسي في أفريقيا. وطبقا لهذه النظرية كان الفرنسيون يرون كما قال أحد مفكريهم.. أن السوريين ليسوا بعرب وأن كانت لغتهم عربية واللبنانيون يختلفون عن العرب وعن السوريين في آن واحد. إنهم فينيقيون، والمسيحيون منهم هم أبعد الناس عن العرب والعروبة لأنهم من أحفاد الصليبيين الذي أتوا إلى سوريا ولبنان من مختلف البلاد الأوروبية ولاسيما فرنسا^(٢٥)

وقد تم اللقاء الحضاري الأول بين مصر والمغرب، بعد انفصال دام قرونا عديدة، في أكناف الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، وكان اللقاء حارا مع أنه كان قصيرا. ولكن الأثر الفكري والعلمي الذي تركته الحملة الفرنسية في مصر كان أعمق بكثير من الأثر السياسي والعسكري لتلك الحملة. فبعد أن انسحب الفرنسيون وتحررت مصر منهم استمرت الأفكار التي زرعها الحملة تتغلغل في أوساط المجتمع المصري. وقد واصل محمد علي نفس المسار، إذ سمح للكثيرين من علماء الحملة بالبقاء في مصر ومواصلة أعمالهم وأبحاثهم، كما شجع نشاطات أخرى

علمية وتربوية وفكرية، فأمر بترجمة عشرات الكتب عن اللغات الأجنبية واقتبس العلوم الأوروبية في الطب والهندسة والجيش والحقوق. واستقدم كلوت الفرنسي وولاه إدارة الشؤون الطبية وأسس ديوان المدارس وبني عشرات المدارس في مصر. وأوجد طبقة جديدة من الموظفين والمهندسين والإداريين والحقوقيين وعلماء الطبيعة والزراعيين والخطاطين والطابعين. وقد تمكن محمد علي من إنجاز هذه النهضة العلمية الشاملة بمعاونة البعثات التي أرسلها إلى أوروبا وخاصة فرنسا وقد أعاد هؤلاء الصلة التي أنشأتها بين البلدين بعثة الحملة الفرنسية العلمية ١٧٩٨ (٢٦)

وامتداد لهذه النظرية التي أرساها ورعاها مفكرو البورجوازية الفرنسية كان الفكر والموقف السياسي الذي عبر عنه الخديوي إسماعيل والذي استمر يتكرر في مصر عالياً تارة وخافتاً تارة حتى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان من أبرز المتأثرين بالعقلية الفرنسية في ذلك العهد كل من الشيخ الإمام محمد عبده وأحمد عرابي. وكان الأول قد اطلع على نظريات الإصلاح الأوروبية وهو في مصر ثم ازدادت معرفته في فرنسا أثر اختلاطه بكبار المستشرقين وفي مقدمتهم دي ساسي، أما أحمد عرابي فيرجع تأثره بالفكر الأوروبي إلى العلاقة الوثيقة التي تربطه بالأفغاني ومحمد عبده وطلابهما من ناحية وبقراءاته في التاريخ الأوروبي من ناحية أخرى (٢٧)

وقد فتحت أبواب مصر على مصراعيها أمام المؤثرات الأوروبية التي أشدت ساعدها في عهد الاحتلال البريطاني، ففي ربع القرن السابق على الحرب العالمية الأولى ازدهرت الثقافة المصري التي عرفت داروين ونيشته وأوجست كونت والروائيين الروس والفابيين البريطانيين ودعاة المذهب النفعي. هذا بالإضافة إلى الكتاب الفرنسيين أمثال فولتير وروسو ومونتسكيه وكذلك سيجموند فرويد وجوستاف لوبون وغيرهم من المفكرين الأوروبيين المعاصرين (٢٨)

ورغم أن المثقفين المصريين كانوا لا يزالون في مجموعهم معادين للغرب الذي اعتبروه خطراً على مقوماتهم الثقافية فإنهم رحبوا بالحضارة الغربية أكثر من ذي قبل.

ثم ما لبث أن ظهرت جماعات فكرية تتبنى النظرية المتوسطة وتدعو لها. إذ ذهبوا إلى أن مصر كانت تمثل باستمرار جزءاً من حضارة البحر المتوسط التي شملت أوروبا والشرق الأدنى. وقد قيض لهذا الرأي الذي نادى به قبيل الحرب العالمية كل من قاسم أمين، ولطفي السيد، أن يجد في طه حسين أقوى معبر عنه^(٢٩) كذلك لعبت الجامعة لمصرية دوراً بارزاً في إرساء الفكر القومي المصري مثلما كانت دليلاً على تطور تلك الحركة وكان الفضل في تأسيسها سنة ١٩٠٨ لبعض المؤمنين بالقومية المصرية، مثل مصطفى كامل، ومحمد فريد، ولطفي السيد، وقد أسدت الجامعة المصرية من الخدمات للقومية المصرية بمقدار ما أسدته الجامعة الأمريكية في بيروت من خدمات للقومية العربية وبمقدار ما أسداه الأزهر للفكرة الإسلامية^(٣٠)

ويرى د. أنيس صايغ أن الاتصال المباشر بين الفكرين الأوروبي والمصري من خلال عشرات المفكرين المصريين الذين نهلوا من ينابيع المعرفة الأوروبية، وتأثروا بها خلال القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين قد انتهى في مصر بقومية مصرية بينما انتهى في لبنان بقومية عربية وليست لبنانية. ويفسر ذلك بأن أوروبا الغربية وخاصة فرنسا وهي الجزء الذي ظهرت فيه الفكرة القومية في القرن التاسع عشر بشكلها المعروف، وقد اتخذت هذه القوميات الأوروبية مفاهيم إقليمية تقتصر على تحديد الأمة بالإقليم ومناخه وحدوده الجغرافية أكثر من الاهتمام باللغة والعاطفة والدين، وقد أخذت مصر هذا المفهوم الإقليمي عن أوروبا وتأثرت به، وتبنته كما هو وطبقته على نفسها فاعتنقت القومية المصرية دون أن تتساعل عن مدى صواب تلك القومية وتلاؤمها مع ظروفها، كما أن مصر كانت تخضع لظروف سياسية معينة أهمها وقوعها تحت سيطرة الاحتلال البريطاني. وفوق ذلك لم تكن مصر قد اختبرت نتائج هذا المفهوم القومي ومدى صلاحياته من الناحية العملية، فضلاً عن انعزالها جغرافياً عن القسم العربي من آسيا فحجب ذلك الانعزال عنها التفكير بغيرها من جاراتها الآسيويات.

وباختصار فإن ظهور الوطنية المحلية المصرية وخضوع الأفراد (الأمة المصرية) وولاءهم لها دون اعتبار للعقيدة أو الطائفة كل ذلك أصبح أساساً للفكر السياسي في مصر بدلاً من الولاء الإسلامي الواسع^(٣١).

وقد لخص الدكتور طه حسين في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" الأبعاد الرئيسية لهذا الاتجاه الذي كان يتطلع إلى ربط مصر بالحضارة المتوسطية. إذ يقول في مقدمته "إن العقل المصري منذ عصوره الأولى، عقل إن تأثر بشيء فإنما يتأثر بالبحر الأبيض المتوسط. فإذا لم يكن بد أن نلتمس أسرة للعقل المصري نقره فيها فهي أسرة الشعوب التي عاشت حول بحر الروم". ويعلق على حديث الخديوي إسماعيل حول نظرية البحر المتوسط فيقول.. "لا ينبغي أن يفهم المصري أن الكلمة التي قالها إسماعيل وجعل بها مصر جزءاً من أوروبا، قد كانت فناً من فنون التمسح، أو لوناً من ألوان المفارقة، وإنما مصر كانت دائماً جزءاً من أوروبا في كل ما يتصل بالحياة العقلية والثقافية على اختلاف فروعها وألوانها".

كذلك يتابع الدكتور حسين مؤسس نفس الاتجاه محاولاً تأصيله تاريخياً، يقول في كتابه "مصر ورسالتها"^(٣٢): إن تاريخ مصر هو تاريخ البحر الأبيض المتوسط على وجه التقريب. أن حياة مصر لا تستقيم إلا إذا كانت على صلة بالبحر الأبيض .. إن مصر تنازعت تاريخها ثلاث قوى أفريقية وآسيا والبحر الأبيض فهي العنصر الأساسي في تاريخ هذا البلد. ومصر التي ولدت أفريقية لم تلبث أن صارت بحرية مثلها في ذلك كمثل اليونان والرومان".

وهكذا تتحدد أبعاد هذا النظرية التي وضعت الحملة الفرنسية بذورها الأولى في مصر وواصلت مسارها. وقد ظهرت آثارها لدى كثير من المفكرين والعلماء المصريين الذين تأثروا بالثقافة والفكر الأوروبي وتبلورت في النهاية على شكل تيار فكري، عبر عنه في أوائل القرن العشرين كل من أحمد فتحي زغلول وأحمد لطفي السيد. وفي العشرينات والثلاثينات أحمد أمين وعباس العقاد وتوفيق الحكيم وإبراهيم المازني وطه حسين ومنصور فهمي ومحمود عزمي.

ومن أبرز الصحف التي تبنت هذا الاتجاه وروجت له صحيفة الجريدة التي كانت تعد لسان حال تيار القومية المصرية. وقد ساعدت ظروف الحرب العالمية الأولى على تعزيزه بما لقي المصريون من عنت الاحتلال وقهره وسيطرته الكاملة على مقدرات البلاد سياسياً واقتصادياً، واستثماره لمواردها أثناء الحرب، وإعلان الحماية عليها.

وقد جاءت ثورة ١٩١٩ كي تمثل ذروة التعبير القومي في مصر ضد الاحتلال البريطاني. وقد تنبه الاحتلال إلى أهمية هذا التيار، وعمد إلى تقويته وإنعاشه لاستخدامه في محاربة التيار العربي. وتطبيقاً للقاعدة البريطانية المعروفة في إنعاش القوميات المحلية لضرب إمكانية التجمع العربي بعد أن تم لها بعد الحرب السيطرة على العالم العربي وتقسيمه^(٣٣) وقد انتقلت دعوة القومية المصرية من "الجريدة" إلى "السفور" ثم "السياسة" اليومية والأسبوعية التي تأسست عام ١٩٢٢ وكانت تنطق بلسان الأحرار الدستوريين.. وقد دأب كتابها على بث فكرة القومية المصرية في مختلف نواحي الحياة المصرية، وقد تزعمهم الدكتور محمد حسين هيكل، وعبد الله عثمان، ومجلة المصور الأسبوعية والشهرية (١٩٢٧). وكان يرأس تحريرها إسماعيل مظهر ومجلة الأسبوع التي أصدرها إدوارد عبده سعد سنة ١٩٣٣. والثقافة التي صدرت بإشراف أحمد أمين في أوائل الحرب العالمية الثانية، والكاتب المصري بإشراف طه حسين التي أعادت الحياة لتيار القومية المصرية. وقد أسهمت هذه الصحف في نشر الفكر القومي المصري، وحمله إلى الجماهير.

أما الشق الثاني لتيار القومية المصرية فهو ينحصر في الاتجاه الفرعوني ويعتبر التراث الفرعوني، والصلوات النيلية هي المنهل الثالث الذي استقت منه حضارتها وتفكيرها القومي خلال القرنين الأخيرين. ويعتبر اكتشاف سر حجر رشيد بنجاح العالم الفرنسي شامبليون في تفسير كتاباته ١٨٢٢ بعد ذلك بداية مولد علم الآثار المصرية المعروف بالإجيبولوجي وتعتبر القومية المصرية وما انتهت إليه من انعزال مصر في عالمها الأفريقي مدينة لعلم الآثار بمقدار ما هي مدينة للعوامل الأخرى. فقد حصلت

التقنيات الأثرية في وقت بحثت مصر خلاله عن قوميتها، عن ماضيها وعن علاقاتها بذلك الماضي، وقد كان لهذه الاكتشافات صدى عظيم في العالم ولكن صداها الأعظم كان في مصر ذاتها التي اكتشفت أصولها وفلسفت تلك الاكتشافات حتى انبثقت منها نظريات في القومية المصرية. وإذا كان لفت نظر العالم الغربي إلى مصر وكشف أعين شعوبه على أثر مصر في الحضارات العالمية، ولید القرن التاسع عشر فإن تنظيم علم التاريخ المصري، واستنتاج النظريات الصحيحة في ذلك التاريخ وتعديل الآراء الأولية القديمة كان وليد القرن العشرين. وفي هذا القرن أيضاً تفتح علم التاريخ والآثار عند المصريين أنفسهم فتعاونوا مع المؤسسات التاريخية والأثرية الأجنبية العاملة في بلادهم كما تألفت في مصر عدة مؤسسات وطنية للعناية بالتاريخ القديم. وقد أدى الكشف العظيم ١٩٢٢ لمقبرة توت عنخ آمون إلى دعم الاكتشافات الأثرية التي كانت تغذي بدورها الاتجاه الفرعوني في القومية المصرية^(٣٤). وقد برز كثير من الكتاب وعلماء الآثار الذين أسهموا بكتاباتهم في إحياء القومية المصرية في فترة ما بين الحربين، وكان تمجيد مصر القديمة والدفاع عن حضارتها والدعوة إلى بعث ذلك التاريخ من مظاهر القومية المصرية في تلك الفترة. وبعد الدكتور محمد حسين هيكل خير من عبر عن نظرة القوميين المصريين إلى تاريخ بلاده. كذلك برز هذا الاتجاه عند عباس العقاد وأحمد أمين والدكتور حسين مؤنس الذي كتب في تراث مصر القديمة يشير إلى أن: "الإسلام مسئول عن إهمال تاريخ مصر القديم إذ أن الفتح العربي قد حمل المصريين على أن ينسوا تاريخهم الفرعوني مثلما جعل الفرس والسوريين واللبنانيين والعراقيين ينسبون تاريخ الأكاسرة والآراميين والفينيقيين وأبطالهم ليكونوا مواطنين في الدولة الإسلامية القومية الكبرى، وتعددت الأستار بينهم، وبين مواطنيهم بحجة أنهم كفار عبدة أوثان"^(٣٥). ولاشك أن الإنجليز الذين عاصر حكمهم لمصر نمو الأفكار القومية فيها والذين كانوا في ذات الوقت مؤثرين حقيقيين في توجيه هذه الأفكار كانوا يؤيدون الاتجاهات الإقليمية أكثر من الاتجاهات الجامعة إلا إذا كانت الأخيرة فضفاضة وخيالية .. لدرجة لا تشكل خطراً من تحقيقها وانطلاقاً من هذا فقد شجع الإنجليز القومية المصرية الفرعونية مع أنهم حاربوا القومية

المصرية عند الحزب الوطني لأنها كانت تجسد خطراً مباشراً عليهم، ولذلك ساندوا النزعة الفرعونية لأنها تقدم لهم ضماناً لعزلة مصر عن العالمين العربي والإسلامي. وكان معظم دعايتها والمتحمسين لها من الأقباط الذين تبناها وكرسوا أنفسهم دعاة لها^(٣٦). وربما كان مشروع المعلم يعقوب القبطي لاستقلال مصر عن العثمانيين المسلمين برعاية الغرب، الحلقة الأولى من سلسلة السعي القبطي لبعث قومية مصرية فرعونية ووطن مصري مستقل عن الشرق ومرتبطة بالغرب حضارياً، ولكن الجهد القبطي المنظم في سبيل القومية المصرية ترسخ خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، فقد مهد الأقباط لفكرتهم الفرعونية بعمل طائفي شبه منظم على صعيد فكري وتربوي وقاموا بنشاط واسع لتحسين أوضاعهم الثقافية والاجتماعية لا كمصريين ولكن كطائفة مستقلة فدخلوا ميدان الوظيفة منذ مجيء الإنجليز مصر وبرزوا في الأعمال الإدارية. كما أن الإنجليز وثقوا بهم أكثر من المسلمين. وقد نشط الأقباط إلى جانب ذلك في الصحافة فأسسوا لأنفسهم عدة صحف حصرت اهتماماتها في قضايا الطائفة والترويج للدعوة الفرعونية وتمجيد التاريخ المصري القديم. ومن أبرز هذه الصحف جريدة الوطن لميخائيل عبد السيد وجريدة مصر لتأدرس شنودة والجنس اللطيف لملكة سعد والعائلة القبطية لجمعية الاتحاد السكندري والتوفيق لجمعية التوفيق بالقاهرة^(٣٧).

وقد التقى بعض المفكرين المصريين الذين كانوا ينادون باستقلال مصر وإجلاء الإنجليز عنها مع الاستعمار البريطاني وبعض شرائح الأقلية القبطية في الاتفاق على النداء بفرعونية مصرن ومن ثم تأييد بعض مصالح أصحاب هذا الاتجاه مثل وجوب إحياء الآثار الفرعونية والتبرؤ من العرب والقول بأن لمصر كياناً أساسياً وحضارياً وثقافياً خاصاً، وأنها لا تمت إلى العروبة إلا بصلة واهية هي صلة الدين، والدين في سبيله إلى الانهزام في الحياة الاجتماعية المعاصرة، واللغة وحدها لا تجعل من المتحدثين بها أمة واحدة. وراح بعضهم يدعو إلى اصطناع اللهجة المصرية الدارجة في التعليم والأدب والصحافة والتمثيل والصكوك والرسائل بحجة سهولة نشر الثقافة وإيجاد أدب مصري ولغة مصرية خاصة^(٣٨). ولكن في النهاية لم يكن للنزعة القومية

صدى سياسي بل انحصرت في تيار فكري لم يمارس أي نفوذ على الكتل الأخرى، كما أن بعض دعايتها اتجهوا اتجاهها مصرياً معتدلاً أو إسلامية صريحاً أو عربياً على الأقل^(٣٩).

هذا هو الشق التاريخي من اتجاه مصر الأفريقي، أما اتجاهها الأفريقي على الصعيد الجغرافي فقد سار مع الأبحاث التاريخية جنباً إلى جنب ومثلما أحيا اكتشاف آثار مصر وفك رموز حجر رشيد تاريخها القديم وأوضح امتدادها إلى مصر الحديثة، كذلك أحييت صلات مصر مع السودان ومناطق حوض النيل علاقاتها مع القارة الأفريقية وأكدت ارتباطها بها. وقد ساعدت النهضة الجغرافية التي كانت وليدة الحملة الفرنسية وامتدت خلال عصر محمد علي الذي سعى لتحقيق رغبة مصر في أن تحتفظ بالنيل وأن تتوحد مع السودان وأرسل عدة حملات (١٨٢٠ - ١٨٢٢) انتهت بإعلان السودان جزءاً من مصر واقتفى اسماعيل خطوات جدة في الاهتمام بالسودان سياسياً وفي رعاية البعثات العلمية التي نشطت في عهده، وبلغت أقصى حد وصلته في تاريخها وقد تجاوب المصريون مع هذا النشاط الجغرافي، واشترك عدد من جغرافيتهم ومهندسيهم ورحالتهم في البعثات المصرية إلى منابع النيل كما ازداد اهتمام رجال الفكر المصريين بالسودان^(٤٠) وكان السودان وهو البلد العربي الإفريقي عاملاً في إحياء القومية المصرية سواء عند ضمه أو عند انسلاخه عن مصر وقد قاوم الشعب المصري فكرة نزع الحكم المصري عن السودان تلك الفكرة التي نفذها الإنجليز بالتدريج لتقليم أظافر مصر عسكرياً وسياسياً من جهة ولوضع السودان تحت الحكم البريطاني من جهة أخرى، وأصبح السودان هدفاً رئيسياً من أهداف الحركة الوطنية المصرية، وسبباً أساسياً في إذكاء شعلتها خاصة بعد أن أفلحت بريطانيا في فصل السودان عن مصر في سلسلة من الأحداث ما بين ١٨٨٢ - ١٩١٤ غير أن ذلك الفصل كان حافزاً للمصريين كي لا يتركوا السودان، وكان الاهتمام به والمطالبة باسترجاعه عاملاً بارزاً من عوامل القومية المصرية ومظهراً هاماً من مظاهرها وكان مطلب وحدة مصر مع السودان أحد المطلبين الرئيسيين الذين شغلت مصر بهما طيلة فترة ما بين الحربين ولم يشذ أي حزب سياسي عن إجماع باقي الأحزاب على

المطالبة بتلك الوحدة وجعلها من صلب المبادئ الأساسية ولم تمر مناسبة ولم يعقد مؤتمر ولم تجر مباحثات إلا وكانت مصرية السودان جزءاً رئيسياً منها، وظهر أثر ذلك في النتاج الفكري والأدبي.

الانتماء العربي لمصر:

الواقع أن انتماء مصر العربي ليس موضع شك فهي قد أخذت اللغة العربية في أعقاب الفتح العربي وتحولت بالتدريج إلى الإسلام كما وفدت إليها على مر العصور كثير من القبائل العربية التي امتزجت بمضي الوقت بسكانها وتبنت خلالها كثيراً من لعادات والتقاليد وأساليب الحياة العربية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة العامة للمجتمع المصري بالإضافة إلى الدور الهام الذي لعبته في نشر وإثراء وتطوير الثقافة العربية وخاصة بعد قيام جامعة الأزهر في القرن العاشر الميلادي وسقوط بغداد في أواسط القرن الثالث عشر^(٤١) ولا زالت مصر منذ القرن التاسع عشر وبعد قيام الدولة الحديثة تمثل الركيزة الأساسية لحركة البعث الفكري والثقافي في العالم العربي ولكن التيار العربي في مصر لم يصبح انتماء سياسياً وفكرياً على النطاق الشعبي، والرسمي إلا في نهاية الحرب العالمية الثانية (بداية الأربعينات من هذا القرن)^(٤٢) ويرجع ذلك التأخر إلى عوامل عديدة بعضها ذاتي والآخر موضوعي وفيما يتعلق بالعوامل الذاتية فهي تتضمن:-

أولاً: النمو التاريخي المتميز الذي انفرد به المجتمع المصري فالاستقلال الذي حصلت عليه مصر طبقاً لمعاهدة لندن ١٨٤٠ قد أعطاهما شخصية متميزة عن سائر البلدان العربية الأخرى الخاضعة لحكم العثماني المباشر، كما أن نمو القومية المصرية بشعاراتها ورموزها التاريخية وخاصة الاتجاه الفرعوني... كل ذلك أدى إلى أعاقلة التيار العربي في مصر.

ثانياً: غلبة التيار الإسلامي على التيارات الفكرية الأخرى التي سادت المجتمع المصري منذ نهاية القرن الثامن عشر.

أما العوامل الموضوعية فهي تتمثل في:

أولاً : الدور الذي قام به الاستعمار الأوروبي في عزل مصر عن العالم العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.

ثانياً : مسئولية العرب في عدم إشراك مصر في قضاياهم القومية.

ثالثاً : الدور السلبي لبعض السوريين في مصر.

وسنتناول بالتفصيل كل عامل من هذه العوامل عل حدة

أولاً العوامل الذاتية :

أ- النمو التاريخي:

العامل الأول الذي يتمثل في التطور التاريخي المتميز للمجتمع المصري منذ مجئ الحملة الفرنسية التي تمثل أول احتكاك عربي بالحضارة الغربية في العصر الحديث وما أعقبها من قيام الدولة المصرية الحديثة في عهد محمد علي.

وقد ساعد هذان الحدثان على سرعة انهيار النظام الإقطاعي في مصر وبدء ظهور القومية المصرية بمعناها الحديث ونشوء الطبقة الوسطى التي قادت النضال الوطني طوال تلك المرحلة الماضية، فالحملة الفرنسية وجهت الضربة الأولى إلى الإقطاع في شكله الاقتصادي (نظام الالتزام وتعدد الضرائب) وفي شكله السياسي والعسكري ممثلاً في جماعة البكوات والمماليك، ثم جاء محمد علي فألغى نظام الالتزام كما تخلص نهائياً من المماليك سنة ١٨١١ وبذلك قضى نهائياً على بقايا الإقطاع في مصر^(٤٣). وأخذ يبني مصر على أساس المركزية المطلقة وهي أبرز سمات الدولة الرأسمالية. ومن الناحية الاقتصادية بدأ يوجه الاقتصاد المصري للإنتاج الخارجي أي للتصدير بدلاً من الإنتاج الإقطاعي القائم على الاستهلاك. وقد كان من الطبيعي أن تؤدي هذه التغيرات الاقتصادية والسياسية (التي تشير إلى تحويل المجتمع الإقطاعي إلى مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية) إلى تغيرات اجتماعية وفكرية أيضاً، فقد اختفت طبقة المماليك اختفاء تاماً من الحياة المصرية وحل محلها، كطبقة

اجتماعية، فئة ارسنقراطية تركية هي طبقة كبار الموظفين في دولة محمد علي وهي التي احتكرت كافة المناصب العسكرية الكبرى ومعظم المناصب المدنية والتي منحت إقطاعات كبيرة هي (الابعاديات). وبجانب هذه الطبقة تكونت الطبقة الوسطى من المصريين الذين استعان بهم محمد علي في بناء دولته سواء في المناصب الصغيرة في الجيش أو الدولة واقطعهم أراضي زراعية. وانتهى الأمر بهؤلاء المصريين في أواخر القرن التاسع عشر إلى أن أصبحوا يمثلون البرجوازية المصرية وهي التي قادت الكفاح الوطني ضد الأتراك والتدخل الأوروبي أبان الثورة العربية^(٤٤)، كما حملت لواء الحركة الوطنية ضد الاستعمار الأوروبي منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين.

وقد واصل محمد علي محاولاته لتغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري وتغيير مسار مصر السياسي بالعمل على إخراج مصر من نطاق الولاية التابعة للسلطنة العثمانية إلى شبه دولة ذات استقلال ذاتي وذات قوة عسكرية وسياسية واقتصادية يشعر بها العالم وتحسب لها أوروبا والسلطنة حساباً.

ومن أجل ذلك خاض محمد علي حروبه في بلاد الشام (١٨٣٢ - ١٨٤٠) والتي ينظر إليها بعض المؤرخين على أنها محاولة لبناء دولة عربية كبرى، والواقع أن دوافع محمد علي في حملته على الشام لم تكن قومية عربية رغم تصريحات ابنه إبراهيم باشا، وتقارير القناصل الأجانب التي كانت تؤكد أن فكرة الوحدة العربية كانت مختمرة في ذهن محمد علي وابنه إبراهيم.

ذلك أن حملات محمد علي في بلاد العرب وقلب إفريقيا وفي أوروبا كانت تهدف بالقطع إلى بناء دولة كبرى ولكنها ليست دولة عربية، وحروب محمد علي بالإضافة إلى بناء جيش قوي وأسطول ضخم، وإرسال البعثات التعليمية إلى أوروبا، كل هذه النشاطات كانت تحركها تطلعات محمد علي لبناء دولة تجسد طموحه الشخصي، وكان يرفع شعارات كاذبة عن تطلعاته لبناء دولة عربية كبرى تسهلاً لتحقيق أهدافه في الفتح، وهناك عدة أدلة على ذلك أبرزها أنه بعد هزيمته في الشام وإغراق أسطوله

تراجعت أطماعه إلى مجرد فرمان من السلطان العثماني يضمن بقاء حكم مصر وراثياً في أسرة محمد علي، وكان له في نهاية المطاف ما أراد... فضلاً عن اعتماده في حكمه لمصر على الأجانب من الأتراك والمماليك والأرمن واليهود والشوام والأقباط وغيرهم من الأوروبيين وخاصة بعد أن قضى على الزعامات الشعبية في مصر.

وأنشأ محمد علي كما سبق أن عرضنا طبقة أرستقراطية جعلها صفوة المجتمع وهي طبقة تركية تولت قيادة البلاد إدارياً واجتماعياً، وتميزت هذه الطبقة بانفصالها الكامل عن المجتمع المصري بل وتعاليتها على سكان مصر الأصليين الذين كانوا يعتبرونهم مجتمعاً من الفلاحين^(٤٥)

وقد وفرت معاهدة لندن ١٨٤٠ الاطمئنان للرأسمال الأوروبي، كما أن الأجانب عامة وجدوا في طبيعة حكم محمد علي نفسه القائم على العناصر الأجنبية وفي تشجيعه وحمايته لهم ما يغريهم بالقدوم إلى مصر وتضاعف عددهم أكثر من أربع مرات ما بين عام ١٨٤٦ - ١٩١٧ وقد تمكن الأجانب بفضل هذه الامتيازات التي قدمتها لهم أسرة محمد علي من السيطرة على الحياة الاقتصادية فضلاً عما كانوا يتمتعون به من نفوذ اجتماعي وثقافي، مما ترتب عليه تعاظم الدور الذي أصبح يلعبه الغرب في الحياة العامة المصرية، ومن الملحوظ أن معاهدة لندن ١٨٤٠ قد ساعدت على عزلة مصر سياسياً عن العالم العربي في الوقت الذي كرس فيه محمد علي نظاماً استبدادياً يستبعد العنصر الوطني ويعادي الثقافة العربية ويستند إلى أرستقراطية تركية وخبراء أوروبيين وثقافة وتعليم أجنبي^(٤٦) مما يؤكد أن العروبة أو الفكرة العربية لم تكن واردة بالنسبة لمحمد علي أثناء فتوحاته وحروبه في بلاد العرب.... وإن كان هذا لم يمنع وجود مثل هذا التفكير لدى ابنه إبراهيم الذي كانت تسانده القوى الجديدة التي تربت في المدارس الحديثة، والبعثات والجيش الوطني، وجهاز الدولة الجديد، وهم كانوا يرون أن الفتوحات المصرية يجب أن تقف عند آخر نقطة يتحدثون فيها بالعربية^(٤٧)

بداية الحركة الوطنية المصرية :

لقد كان السبب المباشر في قيام الحركة الوطنية المصرية هو تغلغل النفوذ الأوروبي المالي والسياسي في أواخر عصر إسماعيل وكانت هذه الحركة تستند على الطبقة البرجوازية المصرية بجناحيها العسكري والمدني، وقد عبرت عن نفسها بحدثين بارزين في تاريخ مصر الحديث أولهما تأليف الحزب الوطني القديم ١٨٧٩، ومع أن برنامج الحزب قد تضمن الاعتراف بالولاء للسلطان العثماني وخديوي مصر ودعا إلى المحافظة على حسن العلاقات مع دولة الخلافة إلا أنه جسد المطالب المصرية القومية في ذلك الحين وقد تجلّى ذلك بوضوح في برنامج الذي ينص على "أن الحزب الوطني حزب سياسي لا دين له فإنه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب وجميع النصارى واليهود وكل من يحترق أرض مصر ويتكلم بلغتها لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ويعلم أن الجميع إخوان وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية"^(٤٨)

أما الحدث الثاني فهو يتمثل في أول حركة رفض قام بها الضباط المصريون بزعامة أحمد عرابي وسيطرة العناصر الإسلامية الأخرى من الأتراك والشراكسة وغيرهم على الجيش المصري واستئثارهم بالمناصب القيادية والمرتبات الضخمة وحدث أول تآزر بين الشعب والعسكريين في مظاهرة ٨ فبراير ١٨٧٩ التي أقيمت على أثرها وزارة نوبار.

ثم تفجرت الثورة العرابية التي تجسدها مظاهرة الجيش في سبتمبر ١٨٨١، وقد كانت قوى الثورة تضم خليطاً من الاتجاهات الفكرية فهناك العناصر التي كانت تنتمي للأزهر وقد كانت تتطلع إلى إنشاء خلافة عربية أي دولة ذات طابع ديني. كما كانت هناك عناصر أخرى داخل الثورة كانت تطالب بجمهورية أو دولة عربية في إطار الانفصال النهائي عن الخلافة سواء العثمانية أم غير العثمانية^(٤٩).

على أن أهم شعار رفعته الثورة في هذه المرحلة بمختلف أجنحتها الفكرية والطبقية هو شعار مصر للمصريين ورغم أنه لا يبلور فلسفة قومية متميزة ولكن

رفعه كأحد شعارات الجيش في بدء حركته ضد السيطرة التركية والشركسية كان أحد الأسباب التي أدت إلى اتساع هذه الحركات والتفاف عديد من القوى الاجتماعية حولها.

وقد اختلف المؤرخون في تحديد موقف الثورة العربية من الفكرة العربية، فهناك من يرى أن ثورة عرابي كما أسلفنا كانت تضم اتجاهات إسلامية عربية استناداً إلى المعلومات التي بعث بها المستشرق الأوروبي دوفيرييه إلى مستر برودلي المحامي البريطاني الذي تولى الدفاع عن عرابي وتتضمن اتهام عرابي بأنه كان على صلة وثيقة بالحركة السنوسية في ليبيا وهي الحركة المعادية للخلافة العثمانية والأوروبيين والتي كانت تتميز بالطابع العربي الذي يختلط بأساس إسلامي لا يتعارض مع العروبة.

والمرجح أن الثورة العربية لم تكن تخلو من الاتجاهات العربية التي ظهرت جنباً إلى جنب مختلطة بالاتجاهات الإسلامية، وهو أمر واضح في مجتمع كانت تسوده الأفكار السلفية، على أن الثورة العربية نجحت في اجتذاب تأييد الرأي العام الشعبي في العالم العربي في تونس وفلسطين وسوريا والسودان حيث انفجرت في هذه الأقطار المظاهرات الصاخبة ضد احتلال القوات البريطانية لمصر وتضامناً مع عرابي ورفاقه الذين هزمت ثورتهم وقد بلغ الأمر أن المهدي عرض على الإنجليز استبدال جوردون قائد الحملة البريطانية الأسير لديه بأحمد عرابي الذي نفى إلى سرنديب^(٥٠).

بعد فشل الثورة العربية واحتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢، أصيبت الحركة الوطنية بنكسة مؤقتة استمرت حتى ظهور مصطفى كامل حيث انتقلت قيادة الحركة الوطنية إلى الحزب الوطني بزعامته، تتميز هذه المرحلة بوقوع تناقض بين القومية المصرية والقومية العربية ساعدت على إبرازه الظروف الدولية وتفجر التناقضات داخل المعسكر الاستعماري. إذ شهدت هذه المرحلة ظهور التناقضات الكامنة بين الاستعمار التركي الذي كان على وشك الاحتضار والاستعمار الأوروبي الذي كان يتهياً كي يرث مناطق النفوذ العثمانية في المنطقة العربية، كذلك شهدت هذه المرحلة

اكتمال مقومات كل من القومية العربية التي كانت تتجهياً لمقاومة الاضطهاد التركي والقومية المصرية التي تعد الثورة العربية أبرز تجسيد لها داخل معسكر التحرر الوطني^(٥١). وكان التناقض الرئيسي بين معسكر الاستعمار (التركي والأوروبي) من ناحية ومعسكر التحرر الوطني (العربي المصري) من ناحية أخرى. ولكن الظروف الموضوعية التي أحاطت بالقضية المصرية محلياً ودولياً في ذلك الحين فرضت على الحركة الوطنية المصرية رؤية ضبابية إذ أنها لم تدرك جيداً طبيعة معركتها ضد الاستعمار الأوروبي ووحدة المعسكر الاستعماري رغم ما يحويه من تناقضات ثانوية، ونم تدرك أيضاً أن حلفاءها الطبيعيين في معركتها ضد المعسكر الاستعماري هم الشعوب العربية، فلجأت إلى الدولة العثمانية لإكراه إنجلترا على الجلاء مستندة على ما لتركيا من حقوق دولية في مصر تكفلها معاهدة لندن ١٨٤٠ والفرمانات المؤكدة لها. وفي هذا الوقت كانت الشعوب العربية تغلي تحت الحكم العثماني وكانت حركة الثورة العربية في مرحلة التبلور لمواجهة مساوئ الحكم العثماني، فالصراع القومي كان يدور أساساً ضد دولة الخلافة بينما كان في مصر موجهاً ضد بريطانيا في الوقت الذي كان أحرار العرب يتآمرون فيه ضد السلطان عبد الحميد تساندهم وتشجعهم إنجلترا كان مصطفى كامل زعيم الحركة الوطنية في مصر يتغني بمزايا السلطان ويصفه بأنه "أعظم سلطان جلس على أريكة آل عثمان" وقد ندد مصطفى كامل بالأفراد القليلين الذين قاموا من المسلمين ضد "جلالة السلطان الأعظم" كما هاجم فكرة الخلافة العربية باعتبارها فكرة انجليزية واعتبر الثوار العرب ضد السلطان "من الخوارج والخونة"^(٥٢).

أما حزب الأمة فقد لخص موقفه من المسألة العربية على لسان رئيسه لطفي السيد الذي كتب في الجريدة تحت عنوان المسألة المصرية يقول "العرب أكثرية في بلاد الدولة العثمانية لذلك لا نستطيع أن نفهم وجود مسألة عربية تستأهل النظر في حلها، وليس هناك مسألة عربية، ولكن هناك قلقاً في نفوس كثير من العرب، لذلك نقول إذا كان هناك للمسألة العربية محل من الوجود فحلها بيد العثمانيين من غير مضارة أحد"^(٥٣).

ومن هنا يتضح لنا أن موقف حزب الأمة من المسألة العربية لم يختلف عن موقف الحزب الوطني إلا بمقدار ما يختلف الحزبان أيديولوجياً، لذلك نلاحظ أن لطفي السيد يسوي بين الجامعة الإسلامية، والاتحاد العربي ويرفضهما معاً إذ يقول: "لدينا وسائل العمل لمصلحتنا فلا يعوزنا الذكاء ولا الوطنية، ولكن يعوزنا شيوع الاعتقاد بأن مصر لا يمكنها أن تتقدم إذا كانت تجبن عن الأخذ بمنعتها، وتتواكل في ذلك على أوهام يسميها البعض (الاتحاد العربي)، ويسميها الآخرون "الجامعة الإسلامية"^(٥٤). وقد ساعد هذا المناخ على نشوء القومية المصرية بإطاراتها الفكرية المعروفة وهي الإطار الفرعوني، وإطار الحضارة المتوسطية، وتتفق جميعها في حصر مصر داخل حدودها الطبيعية، وقد كانت هذه الدعوات تمثل التعبير الفكري والسياسي للنمو الذاتي الخاص الذي أخذت تسير فيه مصر مستجيبة لما فرض عليها من عوامل الحصار، وظروفه.

ب- غلبة التيار الإسلامي:

إذا كان ظهور البرجوازية المصرية في منتصف القرن التاسع عشر قد ارتبط في داخل مصر بنشوء القومية المصرية فإنه في ذات الوقت ارتبط بدعوة الجامعة الإسلامية التي تمثل أول تعبير عن البرجوازية العربية في تكاتفها مع البرجوازية التركية والإقطاع التركي ضد الاستعمار الأوروبي^(٥٥). قد ترتب على ذلك تراجع الاعتبارات القومية الأخرى أمام القومية الإسلامية، وحتى بعد استكمال القومية العربية لمقوماتها ظلت الفكرة الإسلامية تخطط في بادئ الأمر بالفكرة القومية العربية وتكوين ما يمكن تسميته بالفكرة العربية الإسلامية.

هذا بجانب عامل ثالث وهو أنه رغم انتشار الإسلام على أيدي العرب في مصر فإن السيادة العربية لم تستمر بل انتقلت إلى عناصر إسلامية أخرى تمثل المماليك والعثمانيين وكان الإحساس القومي علاوة على ذلك المعنى الذي تحملته كلمة عرب بين الناس لاسيما في مصر والذي كان من أهم العوامل التي أدت إلى صعودهم عن الفكرة العربية لأن الناس صاروا يستخدمون هذه الكلمة للدلالة على العنصر غير المتحضر، فأخذوا يعتبرونها مقترنة بالتأخر والهمجية مما استلزم تحريض المتحضرين من العرب على ابتعادهم عنها.

ثانياً - العوامل الموضوعية :

أ- الاستعمار :

لقد رسخ الإنجليز أقدامهم في مصر منذ اليوم الأول لقدومهم سنة ١٨٨٢ وألغوا الجيش الوطني وأسسوا جيشاً جديداً هزياً بقيادة إنجليزية وألغوا القوانين والأنظمة القديمة ووضعوا رقابة شديدة على المالية، وألغوا الدستور القديم، وحرّموا مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية من صلاحياتهما، وانتزعوا من مصر حقوقها في السودان، وسحبوا جيشها منه، وعمّموا اللغة الإنجليزية على حساب العربية، وأهمّلوا برامج التعليم الوطني، واغتتبت بريطانيا الفرصة حينما اندلعت الحرب العالمية الأولى (أغسطس ١٩١٤) وفرضت الحماية على مصر، وخول القرار للقوات البريطانية حق استعمال مصر كقاعدة أثناء الحرب، وأعلنت الأحكام العرفية، ووضعت الصحف تحت الرقابة، ولا شك أن كل هذه العملية بتعقيدها السياسية والاجتماعية قد شغلت مصر عن التفكير في أية قضية أخرى خارج نطاقها الوطني، هذا بالإضافة إلى ما عمدت إليه بريطانيا من جعل قضية مصر تختلف موضوعياً عن قضية المشرق العربي فبينما كانت الحركة الوطنية في مصر (الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل) تكافح ضد السيطرة الأوروبية وتتطلع إلى تأييد ومساندة الدولة العثمانية كانت بقية الشعوب العربية في المشرق العربي تكافح في سبيل تحريرها من السيطرة العثمانية، وتتطلع إلى تأييد الدول الأوروبية فأعداء مصر كانوا حلفاء الحركة القومية في المشرق العربي، وأعداء الأخيرة كانوا حلفاء مصر^(٥٩). ونتيجة لذلك لجأت الحركة الثورية العربية المعادية للدولة العثمانية إلى الدول الاستعمارية الأوروبية (إنجلترا وفرنسا) التي احتضنتها وشجعتها، فمن المعروف أن بعض الجمعيات العربية في بلاد الشام كانت على صلة بالقنصل الفرنسي ببيروت كما أن جمعية اللامركزية كانت على صلة بكتشنر المعتمد البريطاني في مصر. وقد اتخذ حزب اللامركزية الذي تكون سنة ١٩١٢ مقره في القاهرة بتشجيع من السلطات البريطانية التي رحبت بهذا النشاط الموجه ضد الدولة العثمانية ولكنها اشترطت في ذات الوقت ابتعاده عن القضية

المصرية، وأن ينحصر في بحث قضايا العرب في الولايات العثمانية^(٥٧). كذلك ساندت بريطانيا الشريف حسين للقيام بثورته ضد العثمانيين في منتصف عام ١٩١٦. وقد تم ذلك بعد مراسلات طويلة بين الشريف حسين وسير هنري مكماهون المعتمد البريطاني في مصر امتدت من يوليو ١٩١٥ - يناير ١٩١٦، وفي ذات الوقت كانت بريطانيا تجري مفاوضات سرية مع فرنسا لتقسيم المنطقة العربية بعد انهيار الدولة العثمانية وقد أسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقية سايكس بيكو في مايو ١٩١٦، ولم تكتف بريطانيا بذلك بل عمدت من أجل كسب الصهيونية العالمية إلى جانبها إرضاء اليهود على حساب العرب. فأصدرت تصريح بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧ تعهدت فيه لزعماء الصهيونية بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وبانتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط دولة الخلافة التي كانت محور الدعوة للجامعة الإسلامية سقطت معها إستراتيجية التعلق بالدولة العثمانية في مصر، وفي الوقت نفسه سقط تحالف العرب مع بريطانيا بعد أن كشفت حقيقة نواياها وطعنت الحركة العربية بالتقسيم ووعد بلفور: فقد مزق الاستعمار الأوروبي وحدة بلاد الشام التي كانت في العهد العثماني وحدة سياسية وجغرافية وأقام بينها حواجز سميكة. وقسم المشرق العربي لأول مرة إلى وحدات سياسية صغيرة، فلسطين، ولبنان، وسوريا، وشرق الأردن، والعراق^(٥٨) ولاشك أن هذا التقسيم قد ساعد على خلق مصالح محلية أصبح مصيرها مرتبطاً ببقاء هذه الوحدات المنفصلة كما ساعد على تنمية النزعات الإقليمية، وهذا هو ما كان يهدف إليه الاستعمار من أجل الهاء الحركات الوطنية داخل هذه الوحدات السياسية بقضاياها المحلية والكفاح من أجل تحريرها الذاتي.

ب- مسؤولية العرب في إسقاط مصر من حسابهم:

عند تقييم الظروف التاريخية التي أدت إلى ابتعاد مصر عن الميدان العربي طيلة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نلاحظ أن العرب خارج مصر يتحملون جزءاً من المسؤولية مماثلاً لمسئولية المصريين ومسئولية الاستعمار الأوروبي ذاته، ويرجع هذا إلى انشغالهم بقضاياهم الوطنية، وبسبب عدم إدراكهم

لحقائق عصرهم فهم لم يفهموا حقيقة الاستعمار، ووجوب مجابهته كوحدة. ويلاحظ في تاريخ النضال العربي ضد الإمبراطورية العثمانية والذي كان في البداية على شكل جمعيات سرية تكونت منذ ١٨٧٥ تجاهل العرب لمصر، ويمكن تفسير ذلك بالدور الذي لعبه الإنجليز في دعم الحركات الثورية ضد السلطان عبد الحميد، وإيواء الثوار العرب الهاربين من الإمبراطورية العثمانية في مصر^(٥٩). فمن المعروف كما أسلفنا أن جمعية اللامركزية في مصر كانت على صلة بكتشنر المعتمد البريطاني.. وقد تدخل بناء على رغبة الجمعية عن طريق السفير البريطاني في الأستانة للعفو عن عزيز المصري الذي كان من أبرز المناضلين العرب، وكانت الدولة العثمانية قد ألقت القبض عليه. وقد استمر ابتعاد مصر عن الحركات العربية حتى ما بعد إسقاط السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩. ولم يشارك المصريون في مؤتمر باريس ١٩١٣ وهو أول مؤتمر قومي عربي. كذلك استبعدت قضايا مصر عن أبحاث المؤتمر ولم تساهم مصر في مباحثات زعماء الثورة العربية مع المسؤولين الإنجليز في القاهرة والتي انتهت بالاتفاق على العمل المشترك ضد الأتراك، وأعلن الشريف حسين الثورة العربية في يونيو ١٩١٦، ورغم اشتراك مئات الشخصيات السياسية، والعسكرية، والوطنية من العراق، وفلسطين، وسوريا، ولبنان، ولكن بالنسبة لمصر لم ينضم منها أحد باستثناء عزيز المصري^(٦٠). ولم يكن لثورة الحسين أثر كبير عند المصريين بل وقفوا منها موقفا عدائيا ورغم ذلك لم تتمكن الصحف المصرية آنذاك من مهاجمة الثورة لأنها كانت تخضع للرقابة العسكرية^(٦١).

ج- الدور السلبي للسوريين في مصر:

من القطاعات الاجتماعية التي نشطت نشاطا بارزا في أواخر عصر محمد علي وما بعد محمد علي كانت العناصر الأجنبية وعلى رأسهم الشوام، وقد كانوا يقومون بدون الوسيط بين الحضارة الأوروبية من جهة والحياة المصرية من جهة أخرى في مجالات الخدمة الحكومية، والتجارة والصحافة. وكانت هجرات الشوام تزداد إلى مصر نتيجة للازمات الاقتصادية، ولاسيما أزمة صناعة الحرير في لبنان، ونتيجة

للأضطهادات الدينية على يد الأتراك طوال القرن التاسع عشر^(٦٢). وكان السوريون يشكلون الأغلبية الساحقة من العرب الذين استوطنوا مصر، وكانوا ينقسمون إلى فريقين.. الأول يضم أحرار العرب الذين هربوا إلى مصر لمواصلة نضالهم ضد الحكم العثماني، وخاصة في عهد السلطان عبد الحميد، وهؤلاء يمثلون أقلية. وقد تركز نشاطهم وهم في مصر في متابعة نضالهم الوطني، ولم يحدث لقاء أو تعاون بينهم وبين الحركة الوطنية المصرية نظراً للتناقض الذي كان قائماً في ذلك الحين بين الحركة الوطنية المصرية والحركة الثورية العربية. أما الفريق الثاني، وهو يضم أغلبية السوريين في مصر فقد كان يتكون من الذين لجئوا إلى مصر للارتزاق، ولم يهتموا بالعمل في سبيل عقيدة سياسية بقدر ما اهتموا بالسعي وراء الرزق وهناك فريق ثالث يمثل الوطنيين السوريين الذي اندمجوا اندماجاً كاملاً في المجتمع المصري وشاركوا في الحركة الوطنية المصرية، وأسهموا إسهامات فكرية بارزة، ويتصدرهم أديب إسحاق، وسليم النفاش، ونجيب حداد، وشبلي شميل، وفرح أنطون، وجورجي زيدان.

أما الدور المعادي الذي قام به بعض السوريين ضد الحركة الوطنية المصرية فهو يبدأ منذ الحملة الفرنسية. إذ إنهم تعاونوا مع الفرنسيين، وتهاافتوا على العمل معهم كما احتفلوا بانتصارات الجيش الفرنسي وعملوا لحساب السلطات الفرنسية ضد العناصر الوطنية. وفي عهد محمد علي تولى السوريون شئون الإدارة والمكاتب، والمحاسبة، والترجمة نظراً لما كانوا يتمتعون به من إتقان اللغات الأجنبية. وفي عهد إسماعيل الذي تطلع إلى إعادة تنظيم المجتمع المصري طبقاً للنمط الأوروبي استعان بالسوريين على نطاق واسع. وذلك بسبب العجز في عدد المصريين الذي يتقنون اللغات الأجنبية، وعندما أحلت الإنجليز مصر احتضنوا السوريين، ومنحهم فرصاً واسعة للعمل في الإدارة والترجمة ووصفهم اللورد كرومر في مذكراته بأنهم منحة من السماء^(٦٣). ولم يقتصر دورهم في خدمة الاحتلال البريطاني على تقلد الوظائف الإدارية بل مارسوا الربا، وأصدر بعضهم عدة صحف كانت تروج لسياسة الاحتلال، وتتنطق بلسانه باللغة العربية وأبرزها المقطم، والمقتطف اللتان أصدرهما فارس نمر

ويعقوب صروف واسكندر مكاربوس وقد تبنا آراء الاحتلال ودافعوا عنها وهاجموا الحركة الوطنية المصرية. وقد أعرب الشعب المصري عن استنكاره ونقمته على الدور العدائي الذي كان يقوم به السوريون ضد الحركة الوطنية المصرية، وتمثل ذلك في افتتاحيات الصحف الوطنية مثل صحيفة الأستاذ لعبد الله النديم، والمؤيد للشيخ على يوسف، بالإضافة إلى المظاهرات التي كان يقوم بها الوطنيون ضد الصحف السورية الموالية للاحتلال. وقد عبر عبد الله النديم عن ذلك الموقف في مقال شهير جاء فيه: "أنا أخوك فلم أنكرتني؟ ما الشام ومصر إلا توعمان أبوهما واحد يسوء الاثنين ما ساء أحدهما فلم تنافر أبناؤهما وأنحاز السوريون في جانب بعيد عن المصريين وأن ساكنوهم في مصر.. أبراتب عشرين جنيهاً يبيع المرء منا أخاه ووطنه بل جنسه ودينه؟ أم بكلمة تغرير نصرف حياتنا في خدمة الأجنبي لنعينة على إخواننا لينتقم منهم بغير ذنب ويجتي على غير جان" (٦٤).

التيار العربي وسط التيارات الفكرية السائدة في مصر في فترة ما بين الحربين:

بانتهاى الحرب العالمية الولي سقطت معظم التناقضات التي كانت تحاصر التيار العرب وتغوق انتشاره في مصر. إذ إن سقوط دولة الخلافة التي كانت محور دعوة الجامعة الإسلامية قد أدى إلى تقلص التيار الإسلامي الذي كان مسيطراً في المرحلة السابقة على اتجاهات الحركة الوطنية المصرية. وانتهت إستراتيجية التعلق بدولة الخلافة كما انكشفت حقيقة بريطانيا بالنسبة للعرب، وسقط التحالف العربي البريطاني بعد أن غدرت بريطانيا بالثورة العربية بالتقسيم، ووعد بلفور، ثم خضعت معظم الدول العربية للنفوذ الأوروبي ونشبت ثورة مصر القومية (١٩١٩) التي كانت فاتحة للثورات الوطنية في العالم العربي إذ تبعثها ثورات العراق، وفلسطين، وسوريا، وتونس للمطالبة بالاستقلال، وقد ساعدت هذه الثورات على خلق مزيد من التقارب بين البلاد العربية حيث بدأت تتخطى الحواجز التي كان الاستعمار الأوروبي يعمل على تدعيمها وتقويتها ثم برزت القضية الفلسطينية فكانت محور استقطاب رئيسي للجهود العربية، وخاصة مصر حيث تحدد انتماءها النهائي للعروبة وقضاياها، وقد ظهر أول

رد فعل شعبي في مصر لقضايا العرب سنة ١٩٢٥ حينما نشبت ثورة سوريا ضد السلطات الفرنسية، فقد اهتمت الصحافة المصرية بإبراز أنباء الثورة، وتأييد حق السوريين في الاستقلال، كما قامت حركة تبرعات لمنكوبي الثورة قادها سعد زغلول نفسه^(٦٥).

وقد انتهت ثورة ١٩١٩ بحدوث عدة تغييرات في البنيان السياسي والفكري للمجتمع المصري نستطيع أن نرصدها على الوجه التالي:

من الناحية السياسية:

١- استطاعت أن تلغي الحماية البريطانية بصدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. ورغم أن هذا التصريح لم يؤد إلى الاستقلال الذي تطلع إليه المصريون بسبب التحفظات الأربعة. فإن إلغاء الحماية أتاح الفرصة للبورجوازية المصرية للتعلم السياسي وتمصير بعض وظائف الدولة، وبالتالي المشاركة في الحكم، والاشتغال بالسياسة، والعمل الحزبي^(٦٦). وقد أدى انتعاش البورجوازية المصرية بعد تأسيس بنك مصر إلى التطلع خارج حدودها بحثاً عن أسواق جديدة في الدول المجاورة لها، ولذلك نرى طلعت حرب رئيس بنك مصر يقوم بجولة سنة ١٩٢٨ في الدولة العربية لبحث إمكانية فتح فروع لبنك مصر، وقد عبرت عن هذا الاتجاه صحيفة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين وهو الحزب الذي كان يجسد مصالح كبار الملاك في مصر^(٦٧).

٢- نشوء أحزاب جديدة.. فقد تفتت وحدة البلاد السياسية بعد هبوط المد الثوري الذي أشاعته ثورة ١٩١٩، وأخذت تظهر تكتلات سياسية هي امتداد لما كان قبل ١٩١٤ مع اختلاف في التفاصيل مما كان يمليه تطور البلاد خلال الحرب العالمية الأولى. فقد استطاع حزب الوفد بقياد سعد زغلول أن يجمع الشعب تحت زعامته أثناء الثورة، وأصبحت الحركة الوطنية بقيادته حركة مستقلة بذاتها تحتل مكان الصدارة في الحياة السياسية المصرية، ولكن كان من الصعب عليه أن يستمر في زعامة كل الفئات التي تصدت للعمل السياسي. فكانت نشوء الأحزاب بعد الثورة أمراً طبيعياً

وقد تأسس حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر ١٩٢٢ على أساس قومي مصري استمراراً لحزب الأمة وعلى أكتاف عدد من ذوي الثقافات الأوروبية، وكبار الملاك^(٦٨). ثم تلاوة حزب الاتحاد ١٩٢٥ فحزب الشعب ١٩٣٠ وحزب السبعة ونصف ١٩٣١.

من الناحية الفكرية:

١- انتهت ثورة ١٩١٩ بانتصار التيار (القومي المصري) الليبرالي وتقلص التيار السلفي (الإسلامي)، وقد اتخذ الصراع بين هذين الاتجاهين مساراً فكرياً أكثر تحديداً عن الفترة السابقة على الثورة. ونلاحظ أنه بينما كان دعاة الاتجاه الليبرالي ومعظمهم خريجو الجامعات الأوروبية من أنصار التيار القومي المصري كان أنصار التيار السلفي، ومعظمهم من الأزهريين أقرب إلى الفكرة العربية. والواقع أن طغيان الفكرة الإسلامية على الفكرة العربية الذي كان سائداً في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ظل مستمراً^(٦٩). رغم أن الظروف التي أحاطت بالعالم العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى قد ساعدت على تنشيط الفكرية العربية في مصر خاصة قضية فلسطين التي أمدتها بدفعة قوية. كما قام نآلف وثيق بين أنصار التيار الإسلامي والتيار العربي وتكتلوا لمواجهة التيار القومي المصري، وقد ساعد هذا الصراع على سرعة حدوث الاستقطاب بالنسبة للتيار العربي الذي انحاز إلى جانب التيار الإسلامي.

٢- التيار الشرقي:

في هذه الفترة التي تميزت بسيادة التيار المصري ظهرت تيارات فكرية وحدوية أمدت التيار العربي بمدد فكري ومعنوي ساهم في تمهيد الطريق أمامه وسط التيارات الفكرية الأخرى التي كانت تتصارع داخل المجتمع المصري. ومن أبرز هذه التيارات الوحدوية التيار الشرقي الذي تجسد في جمعية الرابطة الشرقية التي أعلن قيامها في مارس ١٩٢٢. واهتم أعضاؤها بالقضايا العربية وناصروها على أسس مختلفة. وقد تألفت الرابطة من عدد من المفكرين والسياسيين المصريين

ذوي انتماءات فكرية متناقضة، فقد كان يرأسها مجموعة من أنصار التيار السلفي أمثال السيد عبد الحميد البكري ونائبه الشيخ محمد بخيت ورشيد رضا والشيخ محمد الغنيمي التفتازاني مساعدًا عربيًا لكاتم السر العام^(٧٠). كما كانت تضم عناصر علمانية مثل أميل زيدان ومحجوب ثابت ومنصور فهمي وأحمد شفيق باشا. كذلك ضمت بعض العناصر الموالية للتيار العربي مثل أحمد زكي باشا وعزيز المصري. كما ضمت مصطفى نور الدين مساعدًا تركيًا لكاتم السر ومحمد رضا قزويني مساعدًا فارسيا لكاتم السر. وقد جاء في قانون الجمعية (أنها جمعية علمية اجتماعية تقوم بترقية الأمم الشرقية بالعلم الذي هو أساس كل فلاح وبإحكام الروابط بين هذه الأمم، وبأحياء حضارة الشرق وإرجاعه إلى فضائله مع الأخذ بما في مدنية الغرب من المحاسن التي لا تتنافر مع الروح الشرقية). كما نصت في قانونها على أن المحاولات الدينية والمنازعات السياسية خارجة عن حدود وظيفتها^(٧١).

وقد شكلت الجمعية سبع لجان لمعالجة كل ما يتعلق بأمور الشرق والعمل على النهوض به وهي اللجنة التركية واختصاصاتها تركيا الحديثة وآسيا الوسطى، واللجنة الفارسية وتبحث في شئون فارس وأفغانستان وبلوخستان واللجنة العربية وتهتم بشئون بلاد العرب وسوريا والعراق، واللجنة الهندية واختصاصها شئون الهند والهند الصينية، ولجنة الشرق الأقصى وتبحث في الهند الشرقية وسيام والصين واليابان، واللجنة المغربية واختصاصها شمال أفريقيا، ثم اللجنة الأفريقية واختصاصها السودان والحبشة وباقي البلاد الأفريقية^(٧٢).

ونلاحظ من أسماء أعضاء الرابطة الشرقية وانتماءاتهم الفكرية فضلاً عن تشكيل لجانها واختصاصاتهم على النحو الذي سبق عرضه أن الدافع إلى إنشائها لم يكن فكرة الجامعة الإسلامية ولا الفكرة العربية أيضاً، فإن تنوع اتجاهات أعضائها علاوة على ما جاء على لسان مجلتها من أن الدافع إلى إنشاء الجمعية هو شعور أبناء الشرق بافتقارهم إلى جمعية تؤلف بينهم وتربط شعوبهم وتعمل على أعلاء كلمتهم^(٧٣) - يشير

بوضوح إلى أن الفكرة الشرقية وحسب هي التي كانت الدافع الأساسي لتأسيس هذه الجمعية. وقد ساعد تشكيل الرابطة الشرقية على هذا النحو باعتبارها تضم خليطاً من ذوي الاتجاهات الشرقية والإسلامية والعربية المصرية على أن تلقى التشجيع والارتياح من جانب قطاعات كبيرة من المثقفين ورجال الدين وبعض أعضاء الأسرة المالكة والتجار والمستشرقين^(٧٤).

ويرى د. عبد العظيم رمضان أن الرابطة الشرقية هي جسر الانتقال بين فكرة الجامعة الإسلامية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى وفكرة القومية العربية، والواقع أن الرابطة الشرقية تمثل تياراً علمانياً مستقلاً رغم أنها كانت تضم خليطاً متناقضاً من المفكرين السلفيين والعلمانيين فقد ظهرت في مرحلة تتميز بسيطرة التيار العلماني وانكماش التيار السلفي. كما أنها انتهت بسيطرة التيار العلماني المتغرب. وقد بدأ ذلك واضحاً عندما أصدرت الجمعية في ١٥ أكتوبر ١٩٢٨ مجلة الرابطة الشرقية بعد ست سنوات من تأليف الجمعية فكانت تتبنى أفكار وإيديولوجية الأحرار الدستوريين. إذ كان يرأس تحريرها الشيخ على عبد الرازق، وكان من أبرز كتابها الدكتور طه حسين ومنصور فهمي ومصطفى عبد الرازق وسلامة موسى، مما ساعد على تفجر الخلاف داخل الرابطة بين ذوي الاتجاه الإسلامي بقيادة رشيد رضا وبين أصحاب الاتجاه العلماني الذي كان يسيطر بالفعل على فكرة الرابطة ونشاطها. وهذا يقيم دليلاً على أن الفكرة العربية لم تكن امتداداً أو جزءاً عاماً من الفكرة الشرقية خصوصاً وأن التيار المسيطر داخل الرابطة لم يكن التيار ذا النزعة الإسلامية أو العربية بل على العكس فإن التيار الذي كان يمثل القومية المصرية والانتماء للحضارة الوسطية هو الذي سيطر على أفكار واتجاهات الرابطة. كما أن المفاهيم التي حددها بعض أعضاء الرابطة كإطار إيديولوجي للفكرة الشرقية كانت تتفق تماماً مع أفكار وإيديولوجية الأحرار الدستوريين فهي لا تستند إلى أساس ديني أو عرقي بل تستند إلى تصور صحيح في ذلك الحين للاختلاف المادي والحضاري بين الشرق والغرب. كما أنها تترجم العوالم المتعددة التي تنتمي إليها مصر فهي، من ناحية، جزء من العالم الإسلامي بحكم الانتماء الديني وهي من ناحية ثانية جزء من العالم الشرقي الذي يقف

في مواجهة العالم الغربي الاستعماري. ومن ناحية ثالثة هي جزء من عالم البحر المتوسط الذي تربطها به صلات حضارية تاريخية، كما أنها من ناحية رابعة جزء من وادي النيل الذي يعتمد على النهر العظيم في حياته ومعاشه. ثم هي جزء من العالم العربي الذي تربطها به أكثر من رابطة مادية ومعنوية. وقد روي الدكتور محمد حسين هيكل قصة تأليف الرابطة الشرقية باعتبارها دعامة لصالح مصر القومية عن طريق تقوية علاقات مصر بالغرب وبالشرق عموماً. إذ كتب يقول^(٧٥) لقد فكر جماعة من المصريين في أن يصلوا حركة مصر القومية بحركة جاراتها العربية وبحركة البلاد الشرقية التي تخضع لسلطان الأجنبي مثلما تخضع مصر. فقد كانت البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية تفكر في الاستقلال الذي كفلته لها انجلترا في مكاتبات رسمية.. ثم إن هناك حركة استقلالية قد بدأت في الهند يقودها الزعيم غاندي وجعلت المقاومة السلبية شعارها.. وقامت بلاد أخرى تطلب استقلالها بعد أن ظلت عشرات السنين خاضعة للاستعمار. أفلا يمكن تنظيم هذه النهضة القومية كلها تنظيمًا يؤدي إلى نجاح مشترك؟ لهذا فكر جماعة من المصريين الشرقيين المقيمين بمصر أن يصلوا حركة مصر القومية بهذه الحركات الاستقلالية في بلاد الشرق المختلفة.. ثم يمضي يقول: "وقد اعتذرت يومئذ عن الانضمام للرابطة ذلك أنني أرى من التفاوت بين مصر وبين هذه البلاد الشرقية في ثقافتها وفي لغاتها وفي مقوماتها القومية ما قد يصرفنا نحن المصريين عن تركيز جهودنا في قضية وطننا وما يدعونا لحمل عبء لا طاقة لنا به وبذلك يضيع جهدنا ما أحوج مصر إليه"^(٧٦).

وقد حاول الشيخ على عبد الرازق أن يحدد مقدمات الفكرة الشرقية وتاريخ ظهورها فأشار إلى أنه لا يستطيع أن يحدد تاريخاً مفصلاً للفكرة الشرقية التي أخذت في الأعوام الأخيرة وخصوصاً بعد الحرب الكبرى تحيا بين الشرقيين وتملاً أذهانهم والتي أخذت تتطور في صور مختلفة وتنقل من قطر إلى قطر، ومن جماعة إلى جماعة حتى كادت تصبح حقيقة عملية لا مجرد عقيدة وفكر، وقد أرجع أصولها إلى أيام الحروب الصليبية حينما تألب ملوك أوروبا تحت راية الصليب يشنون على

الإسلام تلك الحروب الصليبية فنشأت الفكرة الشرقية في ذلك الحين، وكان ذلك في مواجهة الفكرة الغربية التي تعني رجال الصليب^(٧٧).

ويشير الشيخ علي عبد الرازق في مقاله إلى أن أصول الفكرة الشرقية ترجع إلى الصراع التاريخي بين الشرق والغرب والذي اتخذ في البداية طابعاً دينياً هو الحروب الصليبية، ثم تطور في العصر الحديث واتخذ أشكالاً أخرى أشمل عندما اتسعت مساحة الدنيا وانكشفت أمام أوروبا المتألبة بلاد جديدة غير بلاد الإسلام عندئذ ظهرت الفكرة الشرقية بمعناها الحديث الواسع ويشمل آسيا وأفريقيا، وذلك في مواجهة الفكرة الغربية التي تعني أوروبا وأمريكا^(٧٨). والفكرة الشرقية بهذا التحديد تقترب في جوهرها من التقسيم المعاصر الذي يضع آسيا وأفريقيا في جبهة التحرر الوطني مقابل أوروبا وأمريكا في الجبهة الاستعمارية. ويشير عبد الوهاب عزام إلى المضمون ذاته في مقال بعنوان "واجب الشرقيين اليوم" محاولاً تحديد واجبات الشرقيين في تلك المرحلة وذلك باستعراض تاريخ الصراع بين الشرق والغرب منذ القدم، صراع روما وقرطاجة وحروب الفرس واليونان، وتنازع الروم الشرقيين والأكاسرة على غرب آسيا. ووقائع الفتح الإسلامي والحروب الصليبية، وفتح الأتراك لشرقي أوروبا إلى أن يصل إلى العصور الحديثة حيث، نظر الشرق فإذا الغرب يشن غاراته ويوالي هجماته ومال الميزان على الشرق كل ميل ثم نظر فإذا أسباب القوة والفتنة مجتمعة للغرب سلاح مدمر. سخر البر والبحر بالبخار ثم بالكهرباء، وسلسلة من المعجزات يحار فيها العقل والنظر. فجاهد الشرق جهد قوته ثم عبء بالجهاد فاستكان "ويرى الشيخ عبد الرازق أن الدواء" هو أن نجد أنفسنا بعد أن فقدناها وضللنا عنها، وذلك بأن نصل ماضينا وحاضرنا بالمستقبل الذي هو أشبه بنا وبأخلاقنا وأدبنا وعقائدنا وتاريخنا^(٧٩).

ومن هنا نرى أن الرابطة الشرقية لم تكن معبراً إلى الفكرة العربية في مصر كما يرى د. عبد العظيم رمضان بل كانت تمثل تياراً علمانياً مستقلاً أشمل من الفكرة العربية ومن الفكرة الإسلامية بل تضمها معاً وتتجاوزهما وتمثل منهاجاً أكثر تكاملاً وأكثر عصريّة.. فهي قد وضعت انتماء مصر في إطارها العصري الصحيح. لقد

تجاوزت الاعتبارات الدينية المحضة التي تميز ذوي الانتماء السلفي وأن لم تغفلها. كذلك تجاوزت الروح الإقليمية الضيقة التي تميز بها دعاة الاتجاه القومي المصري بشقيه الفرعوني والمتوسطي (الحضارة المتوسطة) وأن شملتهما معًا. وهي تعتبر الفكرة الجينية التي برزت فيما بعد في مرحلة ازدهار حركة التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين وتبلورت في جبهة الشعوب الأفروآسيوية في مواجهة الجبهة الأوروبية إلا أنها قدمت خدمات لا بأس بها للتيار العربي في مصر.

العوامل التي ساعدت على نمو التيار العربي في مصر:

لقد ترددت القيادة السياسية في مصر في اتخاذ سياسة عربية تسير بموجبها أو تتبنى سياسة أوسع شرقية أو إسلامية توجه خطاها. وكما سبق أن عرضنا كانت جميع هذه التيارات تتصارع وتتعايش داخل المجتمع المصري ولكن لم يتح لأي منها السيادة والتفوق. ومن دلائل عدم تبلور الاتجاهات السياسية في مصر خلال هذه الفترة، وتردها وحيرتها بين النزعتين القومية المصرية والعربية الإسلامية محاولات تجديد الخلافة الإسلامية وإحيائها على يد الهيئة الدينية العليا في الأزهر التي كان يتزعمها الشيخ مصطفى المراغي.

وقد وجدت في مصر بعض جماعات تميل إلى مبايعة الملك بالخلافة اعتقادًا منها أنها تؤدي واجبًا دينيًا. على أن هذه الجماعات كان نفوذها محدودًا ودعايتها محصورة. فهناك مقالات دينية لها وزنها أبدت اعتراضها على ذلك علاوة على موقف حزب الوفد الذي عارض الفكرة معارضة صريحة تجلت في موقف الصحف الموالية له بذات محاولات في مصر ابعث الخلافة الإسلامية وسعى الأزهر لذلك ودعا إلى مؤتمر في القاهرة يجتمع فيه علماء المسلمين وأقطابهم سنة ١٩٢٦ وقد قرر المؤتمر يومئذ عدم ملائمة الظروف لإحياء الخلافة. وتأجل البت فيها إلى مؤتمر آخر اشترط أن يعقد في القاهرة ليعالج المسألة ويفصل فيها. المصدر د. أحمد طربين - الوحدة العربية بين ١٩١٦-١٩٤٥ معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٥٧ ص ١٩٥

وعلى الرغم من جميع وسائل التمزيق، والتفتيت التي لجأت إليها الدول الاستعمارية لتجزئة المشرق العربي فقد ظلت الصلة قوية بين أجزاء الأمة العربية. وقد طرأت في الثلاثينات عدة متغيرات هامة على الواقع العربي أو ما يمكن أن يطلق عليه العوامل المضادة للتباعد العربي^(٨٠). مما ساعد على تخطي الحواجز الإقليمية المصطنعة، والبدء في دخول مرحلة تاريخية تختلف نوعياً عن المراحل السابقة لها. ويمكن إيجاز هذه المتغيرات فيما يلي:

أولاً: تطور وسائل المواصلات وبالذات إنشاء طريق السيارات عبر بادية الشام مما ساعد على تقريب المسافات بشكل ملموس بين كل من دمشق وبغداد - ودمشق، وعمان. كذلك تحسن سبل المواصلات بين مصر والمشرق العربي برأ، وبحراً وجواً. وقد شجع ذلك على خروج المتقنين المصريين من عزلتهم وذهابهم في رحلات مدرسية وثقافية إلى الأقطار العربية أو للعمل في بعض المعاهد الجامعية الحكومية^(٨١).

ثانياً: انتعاش البورجوازية المصرية وتطلعها إلى خارج حدودها بحثاً عن الأسواق. فإذا كانت ثورة ١٩١٩ قد انتهت إلى الفشل في تحقيق الاستقلال السياسي كما كان يبتغيه المصريون فإن الطبقة التي استطاعت أن تكسب إلى حد كبير من هذه الثورة كانت الطبقة البورجوازية في قطاعها الزراعي وقطاعها الصناعي والتجاري. وقد جاءت هذا المكاسب على مرحلتين سياسيتين: الأولى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، الذي أتاح للبورجوازية المصرية نوعاً من المشاركة السياسية في الحكم مع الاحتلال (رغم التحفظات الأربعة) ثم معاهدة ١٩٣٦ التي كان من أبرز نتائجها إلغاء الامتيازات الأجنبية. وقد ساعدت هذه الظروف على نمو البورجوازية المصرية وتطورها مما جعلها ترمي ببصرها إلى خارج حدودها بحثاً عن السوق.. وسرعان ما انتقلت إلى العمل بمجرد ظهور سحب الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٢)، خاصة وأن عام ١٩٢٧ شهد أزمة حادة في تصدير القطن المصري فكسدت تجارته مما دعا البورجوازية المصرية إلى التفكير في البحث عن أسواق جديدة لتصرف القطن خارج الأسواق

الأوروبية التي كانت تحتكر العملية وفي سنة ١٩٢٨ قام طلعت حرب مؤسس ومدير بنك مصر بجولة في أقطار المشرق العربي لبحث أمكانية فتح فروع لبنك مصر. وقد تبنت مجلة السياسة الأسبوعية هذا الاتجاه. وروجت له من خلال المقالات التي كانت تنشرها عن أقطار المشرق العربي، كما أوفدت أبرز كتابها "عبد الله عنان" لزيارة هذه الأقطار والكتابة عنها. والمعروف أن السياسة كانت لسان حال الأحرار الدستوريين وهو الحزب الذي كان يجسد مصالح كبار الملاك في مصر.

ثالثاً: انتشار الصحافة والإذاعة كوسائل لنشر الثقافة وكوسيلة اتصال فعالة بين جماهير المنطقة العربية. وقد لعبت الصحافة المصرية دوراً هاماً في هذه الفترة في نقل ومتابعة الأحداث وخلق رأي عام عربي حول ما يدور في المنطقة خاصة وأن معظم الصحف المصرية اليومية كان لها مندوبون ومراسلون في فلسطين، وسوريا، ولبنان، والعراق مثل الأهرام، والمقطم، والسياسة، وكوكب الشرق، والبلاغ، لتغطية الأحداث ومتابعتها في حينها.. وإلى جانب المجالات الفكرية والثقافية كالهلال والمقتطف والرسالة التي كانت ملتقى رجال الفكر والسياسة من كافة الأقطار العربية كانت الأعداد الأسبوعية التي تصدرها الصحف اليومية تقوم أحياناً بنفس الدور كما أصبحت تبذل اهتماماً أكبر بدراسة أوضاع البلاد العربية.

كما أن الصحف المصرية كانت تنشر كثيراً من الإخبار والتعليقات نقلاً عن الصحف العربية التي كان ترد إليها بصفة دورية.. وقد ترتب على ذلك زوال المعنى الذي أحاط بكلمة (عرب) بين المصريين والذي كان من أهم العوائق التي أدت إلى تباعدهم عن الفكرة العربية خصوصاً وأنها كانت مقترنة في أذهانهم بالتأخر والهمجية، وبدأت لفظة العرب في تلك الأثناء تنتقل تدريجياً من معناها الذي كان سائداً في مصر قبل الحرب العالمية الأولى والمرادف لكلمة الأعراب إلى مدلولها الحديث. وقد تم ذلك عبر محاولات واجتهادات من الكتاب والمفكرين المصريين شغلت صفحات كثيرة من الصحف والمجلات في تلك الفترة.

كما ترتب على ذلك أيضاً أن أصبح ما يجري في مصر يجد صده في الأقطار العربية الأخرى. وأصبحت القوى الشعبية الناشئة في هذه الأقطار تتابع باهتمام تفاصيل السياسة الداخلية المصرية وعلاقات القوى داخل المجتمع المصري، والضغط التي تتعرض لها الحركة الوطنية المصرية من قبل السراي، والاحتلال، وأحزاب الأقلية^(٨٢).

رابعاً: ظهور الخطر الصهيوني على أثر تطور قضية فلسطين على نحو يهدد الوجود العربي كله بالفناء.

فقد جرت خلال هذه الفترة (أغسطس ١٩٢٩) حوادث حائط المبكي، الحائط الغربي للمسجد الأقصى، آخر آثار هيكل سليمان عند اليهود ومصعد البراق عند المسلمين.. وكان الصراع في صميمه بين الحركة الوطنية العربية في فلسطين وبين الصهيونية والانتداب البريطاني بسبب الهجرة اليهودية المتزايدة. وقد أراد اليهود انتزاع ملكية الحائط ووضعوا الستار عليه، وسارت مظاهراتهم تهتف، الحائط حائطنا وهب العرب يهتفون. إن الوطن لهم، والحائط للمسلمين وأشهر السلاح وسالت الدماء وسقط مئات القتلى والجرحى من الجانبين، وتحركت الصهيونية في العالم مستثمرة علاقاتها الوثيقة بالدول الاستعمارية، وركائزها الاقتصادية في هذه الدول كما تحركت الشعوب العربية أيضاً متعاطفة مع الشعب العربي في فلسطين. وقد تزعمت الفئات الدينية التي ارتاعت على الأماكن المقدسة حركة التأيد، والمساندة للشعب الفلسطيني. والواقع أن شعب فلسطين كان يخوض معركة لا تتعلق باستقلاله فحسب ولكن بوجوده المادي، ولا تتعلق ببلده وحدها ولكن بالعالم العربي كله، إذ كان مطعن الرمح الاستعماري في الجسد العربي كله. وعلا صوته لتكتيل القوى على كل المستويات المتاحة عربياً وإسلامية ودولياً باسم التحرر وباسم العروبة وباسم الإسلام وقد دعا لعقد مؤتمر إسلامي عام بالقدس في ديسمبر من ذلك العام لإيجاد كتلة إسلامية عربية معادية لمطامع الصهيونية^(٨٣) وفي ذلك الوقت كانت مصر تعيش ملحمة صراع وطني ديمقراطي طرفها الأساسي الحركة الوطنية بقيادة الوفد في مواجهة طرفي الصراع التقليديين وحلفائهما من أحزاب الأقلية أي السراي والاحتلال البريطاني وقد عارض

الملك أية دعوة للجامعة الإسلامية لا تخرج من تحت تاجه بعد فشل مشروع الخلافة ولا شك أن الأنجليز كانوا يعارضون أي اقتراب مصري من الشعب الفلسطيني والعربي وارتبطت مصالح كبار الملاك المصريين بفكرة القومية المصرية المنعزلة عن العرب ووقفت حكومتهم سنة ١٩٢٩ ضد ثورة شعب فلسطين وكانت جريدتهم (السياسة) تهدد الوطنيين الفلسطينيين في مصر بالطرد لتهيجهم الرأي العام خوفاً من إغضاب الإنجليز من ناحية. وخوفاً من تشجيع الشعب المصري على التمرد على حكمهم خصوصاً وأن مقومات هذا التمرد كانت متوفرة^(٨٤).

وقد كتب محمد عبدالله عنان في جريدة السياسة الأسبوعية يقول "مهما كانت أسباب هذه الحوادث الدامية ومهما كانت المسؤولية في إثارتها فإنه لا يمكن أن تتجاهل اليهودية هذه الحقيقة وهي أن الوطن القومي اليهودي لا يمكن أن يقوم على سياسة العنف في قلب شعوب تجمعها روابط جنسية ودينية وتاريخية لا يمكن أن يغفل أثرها، ولكنه في ذات الوقت أدان سياسة العنف التي يسلكها الشعب الفلسطيني قائلاً إنه "لا يعتقد أن سياسة العنف طريق صالح يستطيع أن يسلكه الشعب الفلسطيني قائلاً إنه "لا يعتقد أن سياسة العنف طريق صالح يستطيع أن يسلكه الشعب الفلسطيني لتحقيق أمانية لأن سياسة العنف أصبحت اليوم طريقاً خطراً لا يأمن سلوكه الأقوياء أنفسهم فضلاً عن الضعفاء^(٨٥) .

كما كتب عبد الله عنان مرة أخرى في ٣١ سبتمبر ١٩٢٩ ينصح كلاً من العرب واليهود بالاعتدال قائلاً، أن في وسع العرب أن يهتموا أكثر بالاتحاد والجهاد السلمي المستمر وأن يحولوا في المستقبل دون إراقة الدماء وعلى اليهودية إذا أرادت سلاماً أن تقنع الأمم العربية بأنها لا تفهم فكرة الوطن القومي إلا في معنى متواضع وفي دائرة محدودة وأنها لا تنوي افتتاحاً على حقوق العرب أو أوطانهم، وقد أمتدحت جريدة إسرائيل الصهيونية التي كانت تصدر في مصر هذا الاتجاه من جانب صحيفة السياسة. كما بعثت جريدة هآرتس الصهيونية مقالاً نشرته جريدة السياسة الأسبوعية على صفحاتها يتضمن إشادة هآرتس بهذا الصوت الواحد في العالم الإسلامي الذي

يطالب بالروية، والأنصاف.. إذ لم يرق بين المسلمين المتتورين من يخاطب الجمهور التأثير بمثل هذه الكلمات الواضحة البسيطة التي وجهها محرر السياسة مؤكداً أن سياسة العنف ليست طريقاً صالحاً يسلكه الشعب الفلسطيني لتحقيق أمانيه^(٨٦). أما في الجانب المقابل فقد استفزت أحداث البراق ومحنة فلسطين عامة لدى الشعب المصري جماع المشاعر الوطنية والإسلامية والمشاعر العربية الغامضة الوليدة.

وقد قادت الصحف الناطقة بلسان حزب الوفد وهما البلاغ وكوكب الشرق حملة واسعة النطاق لتتوير الرأي العام المصري بأبعاد القضية الفلسطينية وتنبهة إلى الخطر الصهيوني، وذلك بالتوسع في نشر المقالات والتعليقات والأخبار عن النشاط الصهيوني في فلسطين وطرد الفلاحين الفلسطينيين منها وطرد العمال العرب، وإحلال اليهود مكانهم وتواطؤ سلطات الانتداب البريطاني مع الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني الذي لم يعدم وسيلة المقاومة السلمية من احتجاجات ونداءات إلى عصبة الأمم والعالم الإسلامي والعربي واضطرابات ومظاهرات شملت جميع المدن الفلسطينية، ثم صدامات مباشرة وغير مباشرة ضد الخصوم المحليين وحلفائهم من جنود الانتداب. وقد كانت الصحف الوفدية خصوصاً البلاغ غالباً ما تنقل من الصحف الفلسطينية، كما كانت تتيح فرصة واسعة للكتاب الفلسطينيين المقيمين بالقاهرة الكتابة على صفحاتها وإبراز الجوانب المختلفة للمشكلة الفلسطينية.

وقد كتبت البلاغ عدة مقالات أبرزت فيها الأسباب الحقيقية لأحداث البراق كتبت في أحدها تقول: "يكفي القول بأن العرب في فلسطين هم أصحاب البلاد الذين لا يجوز منازعتهم فيها ولا في أي ركن من أركانها حتى ولو كان هذا الركن لا علاقة له بعقيدة دينية، أو كان غير محل تقديس واحترام من الوجهة الدينية. وإذا كان العرب كذلك والصهيونيون ينازعونهم في هذه الحقوق ويريدون أن يقيموا قومية صهيونية على أنقاض القومية العربية وحكومة صهيونية بدلاً من الحكومة الوطنية العربية، نقول إذا كان الأمر كذلك فهو يكفي وحده في أن يلقي ضوءاً باهراً يكشف أسباب تلك المعارك الدموية التي تخرجت الحالة من أجلها في فلسطين.. وطالما بقي هذا الوضع

الشاذ فإن النزاع سوف يستمر وسيبقى الفلسطينيون على اعتقادهم بأن الصهيونيين قوم مغبرون عليهم ينافر عونهم في بلادهم ويريدون أن يبنوا لهم قومية على أنقاض قوميتهم ووطننا على أنقاض وطنهم، إلى أن يقول: "ولنفرض جدلاً أن السبل ممهدة معبدة أمام ذلك الحلم الجميل الذي يراه اليهود أو بالأحرى بعض اليهود في منامهم فأين يذهب الفلسطينيون وهم الأكثرية الساحقة بمصالحهم وقوميتهم، وبعد كم ألف من السنين يستطيع الصهيونيون أن يكونوا الأكثرية التي تحرف أمامها تلك الأكثرية الساحقة من الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين حتى تصبح أقلية.. إذن فالمضني في تنفيذ وعد بلفور هو منشأ هذا النزاع ولولاه ما وقف اليهود موقفهم من مسألة البراق، ولا نظن أن هذا يؤدي إلى استقرار الحالة في فلسطين استقراراً تاماً لأن الفلسطينيين لا يسكتون بطبيعة الحال عن حقوقهم في بلادهم التي لا ينكرها عليهم أحد^(٨٧).

ومن الواضح أن الفكرة العربية في مصر قد تلقت بقضية فلسطين دفعة قوية إلى الأمام. فقد خطب محمد على علوبة باشا الذي تولى الدفاع عن حقوق العرب في جدار البراق الشريف أمام لجنة التحقيق الدولية خطاباً هاجم فيه الفرعونية هجومًا شديدًا ودعا لعروبة مصر في حرارة فقال: "وأني ليحزني أيها السادة أن أرى وأسمع بعد أن ذهبت إلى فلسطين ودافعت بضعفي عن قضيتها وعلمت أن الأمة العربية أمة واحدة يربطها رباط واحد، نعم يحزني أن أفكر أنه يوجد في بلادي فريق مهما كان شأنه يبيث فكرة الفرعونية، أنا لا أدري ما الحافز الذي حدا ذلك النفر الضئيل في مصر إلى أن يصرح بقوله.. حذار يا مصر أن تكوني واسطة عقد الأمم العربية وأختها الكبرى لأنك لست منها بل أنت فرعونية.. إن الفرعونية ليست جنساً من أجناس البشر ولكنها عصر من عصور الحكم.. على أنني لو فرضت أن هناك جنساً فرعونياً لحماً ودمًا وعظمًا فإن فوق هذا الجنس جنساً آخر ورابطة أخرى هي أن هذه الأمم العربية تجمعها لغة واحدة وتقاليدها واحدة وعادات واحدة وآلام واحدة وآمال واحدة فهل يظن ظان أنه يوجد اعتبار فوق هذه الروابط الوثيقة إلا التي لا تنقسم أو اصرها، ما مصر إلا عربية ولا تقوم إلا على أنها عربية ولا يرضي المصريون بغير العربية^(٨٨).

خامساً: التطورات السياسية داخل المجتمع المصري:

- طرأت في تلك الفترة عدة متغيرات داخل المجتمع المصري ساعدت على نمو الاهتمام المصري بالفكرة العربية يمكن إيجازها فيما يلي:
- أ - ظهور حركات إسلامية ذات اتجاه سلفي (الأخوان المسلمين ومصر الفتاة).
 - ب - تكوين صحف وروابط ومنظمات شعبية تعمل لخدمة التيار العربي في مصر مثل جمعية الشبان المسلمين ومجلة الرابطة العربية.
 - ج - تبني حزب الوفد لهذه الفكرة واهتمامه بقضية فلسطين.

وسنعالج كل عامل من هذه العوامل على حدة..

أولاً: هناك عدة أسباب موضوعية مهدت لظهور بعض الحركات السلفية مثل حركة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات.. فقد طرأت على المجتمع المصري خلال هذه الفترة تغييرات سياسية وفكرية واقتصادية وحضارية عميقة ومتنوعة، كان لذلك انعكاسه على البيئة الاجتماعية والسياسية وأساليب الحياة في مصر.

فمن الناحية السياسية بعد انتهاء ثورة ١٩١٩ بالفشل في تحقيق الاستقلال السياسي وخروج الطبقات الشعبية من هذه الثورة دون مكاسب على الإطلاق إذ استأثرت الطبقة البرجوازية بجناحيها الزراعي، والصناعي التجاري ببعض المكاسب السياسية التي أتاحت لها فرصة النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية في الحكم مع الاحتلال. واتسمت هذه الفترة بالصراع بين أجنحة البورجوازية المصرية المختلفة حول السلطة وظلت آمال الجماهير في الاستقلال وتحقيق الديمقراطية السياسية رهينة هذا الصراع. وتعلقت الأبصار بالوفد خلال العشرينات ليقود المجتمع إلى هذه الغاية فلما تلكأ تحقيق هذين المطلبين بل وطرأ مزيد من المشاكل الاجتماعية التي لم تكن لها حلول واردة في برامج الوفد، ساعد ذلك في تحول كثير من الأنظار، يأساً من الأوضاع الراهنة وأملًا في تلمس الحلول في أساليب أخرى، أو أهداف مغايرة وقد اتسمت الفترة من أواخر العشرينات إلى الثلاثينات بالانقلابات الدستورية والصراعات

التي تدور في دائرة شبه مغلقة بين الوفد وأعدائه وبدأ للبعض أن المؤسسات السياسية التي نجمت عن ثورة ١٩١٩ لا يظهر في الأفق أنها قادرة على تفريغ أزمة المجتمع وثار الشك حول قدرة الوفد على أحداث التغييرات المطلوبة وأنتكس تفاؤل العشرينات في نظر الكثيرين إلى تشاؤم وحيرة وخوف من أن يسير المستقبل على نفس المنوال^(٨٩)

أما من الناحية الفكرية فعلى الرغم من أن الشعب المصري كان يدين بالمذهب القومي الليبرالي كما ظهر واضحاً في موقفه من ثورة ١٩١٩ والتفافه الكامل حول الوفد بكل ما يرمز اليه وخلص تطلعه إلى الاستقلال من أي مضمون إسلامي، فإن هذا التخلي عن الإسلامية كفكرة سياسية أي كقومية ووطن وحكومة لم يترتب عليه مطلقاً التخلي عنها كدين وراث وحضارة وتقاليد. ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن يفتح قلبه لدعوة تخاطب هذه المعاني في نفسه دعوة دينية تدعو لكتاب الله وسنة نبيه وتعمل لإعادة مجد الإسلام والمسلمين^(٩٠).

بالإضافة إلى أن هذه الفترة شهدت هجومات البعثات التبشيرية الأوروبية ومحاولاتها التغلغل في المجتمع وإنشاء ركائز دينية في مصر تتبع الغرب. وقد أقرن ذلك في أذهان البعض بحركة الفكر العلماني التي قادها المثقفون المصريون الذي احتكوا بالثقافة الغربية. ووضعت دعو الإخوان المسلمين حركة الاستنارة الفكرية بجانب النشاط التبشيري ودعت إلى النظر إليها باعتبارها هجوماً واحداً على الإسلام. وأستقر ذلك في عواطف الكثيرين وأقتصرَت الدعوة على الأثارة دون محاولة للتوضيح تكشف أن حركة الاستنارة إنما هي موجهة بالضرورة ضد النشاط التبشيري.

ومن الناحية الاقتصادية كان التطور الرأسمالي في مصر يتجه إلى تصفية الكثير من الحرفيين وأصحاب الدكاكين والتجار ويقذف بهم إلى صفوف العمال وعندما أحس هؤلاء بأن المستقبل في غير مصلحتهم اتجهوا إلى الماضي يلتمسون منه العون وبقدر ما ينغلق أفق المستقبل أمامهم بقدر ما ينمو الخيال ويستمد من الماضي مدينته الفاضلة وكانت الدعوة السلفية هي ما يجذب هؤلاء بفكر غامض كالأحلام ظنوه مخرجاً، فضلاً

عن أن اشتغال العمال المصريين في تلك الفترة في مؤسسات رأسمالية يسيطر على معظمها الأجانب أو اليهود ساعد على تغليف العلاقات الطبقيّة بمسوح دينية وأصبح الوضع في أذهان العمال بمثابة سيطرة غير المسلمين على الأسلام. وفي غياب الفهم الصحيح للعلاقات الطبقيّة في المجتمع لا يبدو واضحاً أفق التطور المستقبلي وتصبح صور الماضي هي الرصيد الوحيد للأمل في الخلاص^(٩١).

ومن هنا وجدت الدعوة السلفية الطريق ممهدة والظروف ملائمة تماماً سياسياً وفكرياً واقتصادياً. ولقد نشأت حركة الإخوان المسلمين بمثابة رد فعل عنيف ضد الفشل السياسي والاجتماعي للنظام القومي الليبرالي وقد قامت الجماعة في أواخر العشرينات بزعامة حسن البنا باعتبارها حركة سياسية دينية مستلهمة التفسير الجاد للإسلام بصدد المسائل الاجتماعية والسياسية وكان الإخوان منذ بداية حركتهم يدعون إلى إصلاح ديني سلفي شبيه بما كان يدعو إليه رشيد رضا وأن فاتوه في التركيز على أهمية الاجتماعية للقرآن والسنة، فلوحوا للفقراء بقرب عهد تحقيق العدالة والمساواة في نفس الوقت الذي طالبوا باستقلال مصر التام ولكن في إطار إسلامي أكثر منه مصرياً أو عربياً. وقد قدم الإخوان المسلمون أنفسهم باعتبارهم بديلاً لحكم الساسة العلمانيين. وبالتالي للنتط الأوروبي المستورد فيما يتعلق بالحكومة والمجتمع. وهو النمط الذي رفضوه جملة وتفصيلاً بما في ذلك قيمه ونظمه.

ورغم ذلك فإن جماعة الإخوان المسلمين لم تتوفر بدائل سياسية أو فكرية ملائمة. كما أنها عجزت عن طرح حلول موضوعية للمشاكل التي كانت تواجه المجتمع المصري آنذاك بل لم تسع إلى فهم هذه المشاكل وكان تأكيدها على أن القرآن أساس لقيام مدينة فاضلة إسلامية يقوم على العقيدة لا على الإثبات العقلي^(٩٢). ومن الأسباب التي أدت إلى نجاح حركة الإخوان المسلمين في تلك الفترة جمود علماء الأزهر وتوقف نشاطهم عند حدود معينة من التفسيرات والشروح وبعدهم عن اهتمامات الجماهير الحقيقية وعدم اهتمام الأحزاب السياسية القائمة بالمشكلات الاجتماعية التي كانت تطرح نفسها بالحاح في ذلك الوقت.

وفي السنوات السبع السابقة على قيام الحرب العالمية الثانية خاض الإخوان ميادين النشاط الآتية: فقد شكلوا التشكيلات شبه العسكرية، وهي التي يطلق عليها البنا اسم التشكيلات الكشفية والرياضية نظموا المحاضرات والدروس في الدور والمساجد وأسسوا درس الثلاثاء وأصدروا الرسائل والمجلات مثل رسالة المرشد، ومجلة الإخوان المسلمين الأسبوعية، ومجل النذير، وأنشؤوا الشعب في القاهرة وفي الأقاليم وفي الخارج، في السودان، وسوريا ولبنان وفلسطين والمغرب، وأقاموا المؤتمرات الدورية في القاهرة، والأقاليم، وساهموا في الحركات الإسلامية كحركة مقاومة التبشير وحركة تشجيع التعليم الديني وساندوا بكل قوتهم القضية الفلسطينية وهي القضية التي كانت معبراً وجسراً عريضاً لهم إلى الحياة السياسية والإرهابية^(٩٣). وتقول كريستينا هاريس أن حسن البنا ساحت له في ثورة فلسطين ١٩٣٦ فرصة للعمل والتوسع، وأكسبه تأييده للثورة عطف مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، واتصل بحكام البلاد العربية والإسلامية وملوكها وبدأ يهاجم السياسة البريطانية، وقد اتفق هجوم حسن البنا على الإنجليز في تلك الفترة مع الحملة الفاشية ضد البريطانيين في الشرق الأوسط مما جعل البعض يعتقد أنه يعمل لحساب الإيطاليين والألمان في المنطقة^(٩٤).

وفي الواقع أن البنا قد أبدى إعجابه بهتلر وموسوليني منذ وقت مبكر جداً من حركته أي في عام ١٩٢٣ فقد وصفهما بأنهما "قادة النهضة الحديثة في أوروبا" وأشد بالاتفاقات التي عقداها مع الفاتيكين قائلاً أنها تدل على أنهما لا يحاربان الأديان والعقائد بل هما على النقيض من ذلك يؤيدانها ويثبتانها في نفوس الأمة ودعا أولئك الذين لا يزالون غارقين في سكرتهم هائمين على أوروبا اللاتينية أن يفيقوا من هذه السكرية ويفتحوا أعينهم على أوروبا الحديثة الفاتيكانية^(٩٥).

وقد تكون حزب مصر الفتاة في هذه الفترة سنة ١٩٢٣ وكان أول تنظيم سياسي مصري يضع في برنامجه هدف التحالف مع الدول العربية وقد نجح زعيمه أحمد حسين في توثيق علاقاته مع بعض الوطنيين الفلسطينيين المقيمين في مصر وبشكل خاص مع محمد علي الطاهر صاحب مجلة الشورى. وعندما أصدر حزب مصر الفتاة صحيفته عام ١٩٣٨ التي حملت اسم الحزب نفسه فتح صفحاتها لمحمد علي الطاهر خاصة بعد أن أوقفت السلطات البريطانية صحيفة الشورى^(٩٦).

وكان هناك أوجه تشابه بين حركة مصر الفتاة التي نشأت بمشروع القرش مستهدفة السعي لبناء الاقتصاد الوطني (بأسلوب غير علمي) بجمع التبرعات ومقاطعة البضائع الأجنبية، وبين حركة الشباب العربي الفلسطيني الذي عقد مؤتمره الأول في ديسمبر ١٩٢٢ وبحث تشجيع المصنوعات الوطنية ومشروع صندوق الأمة وتنشيط الحركة الكشفية ودعا للوحدة العربية والذي طالب في مؤتمره الثاني سنة ١٩٣٥ بأن تقوم نهضة الشباب على أساس (الإخلاص لله والوطن) وهو شعار شبيه بشعار مصر الفتاة كما دعا لتكوين جبهة وطنية واحدة من الأحزاب على نحو ما فعلت حركة مصر الفتاة في مصر وقتها^(٩٧) وتتفق جماعة الإخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة في الملامح البارزة: فكلتا الحركتين تتخذ تنظيمات شبه عسكرية وتعادي النظم الديمقراطية الليبرالية وتتفق في اتخاذ الدين قاعدة أساسية لدعوتها^(٩٨).

وبالنسبة للإخوان المسلمين فقد آمنوا بالعروبة (آمنوا بها كرابطة حضارية وليس كقومية) وآمنوا بالوحدة كخطوة أولى وأساسية نحو الوحدة الإسلامية أي أن الفكرة العربية لديهم كانت تدور في إطار الوطن الإسلامي وفكرة الجامعة الإسلامية ووحدة الأمة الإسلامية وما أطلق عليه حسن البنا اسم قومية "قومية الإسلام"^(٩٩) وقد جاء في المبدأ الخامس من تعاليمهم أو من بين أهدافهم تحرير مصر والعالم العربي والعالم الإسلامي بأسره وطرد الحكم الأجنبي منه وتأييد الوحدة العربية تأييداً كاملاً والسير بها نحو الجامعة الإسلامية إذ أن الإخوان يعتبرون العالم الإسلامي ومن ضمنه العالم العربي وحدة لا تتجزأ وإن أي اعتداء على قسم منه هو اعتداء على باقي الأجزاء وإن من واجب المسلمين في سائر ديارهم مد يد العون لبعضهم وقد دعا البنا إلى القومية العربية في مواجهة القومية المصرية ولذلك كان الدين أهم مقومات القومية العربية في نظر الإخوان المسلمين، وقد كتب منظرو الإخوان وفي مقدمتهم حسن البنا نفسه أبحاثاً كثيرة في تأييد الفكرة العربية وتحديد موقف الإخوان منها ويعتبر المقال التالي تجسيدا حياً لرؤية الإخوان المسلمين للوحدة العربية وعنوانه "وحدتنا الكاملة" يقول فيه حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين ومرشدهم العام: "هذا الوطن العربي الممتد من الخليج الفارسي إلى طنجة على سعة أقطاره وانفساح مدها وحدة جغرافية لا

تفصل بينها حواجز طبيعية ... وهو كذلك وحدة روحية بسريان الإسلام في عنق أبنائه جميعاً فالمسلمون منهم يقدسون الإسلام كعقيدة ودين وغير المسلمين يعتزرون به كشرعية قومية عادلة وهذا الوطن يشكل وحدة لغوية بسريان لغة العرب في أبنائه وفشوها بينهم تقدسها المحاريب في الصلوات ويخلدها كتاب الله آيات بينات وهو وحدة فكرية ثقافية بما أنه منبع الفيض الروحي في العالم كله، ومصدر الفلسفات ومهبط الوحي ومهد الشرائع والديانات، وهو وحدة اجتماعية تتشابه العادات والتقاليد فيه تشابهاً يكاد يكون تاماً في شعوبه وسكانه وتؤلف بين أبناء هذا الوطن بعد هذا كله المصالح العملية المشتركة ولا شك أن كل شعب من شعوبه يدرك الفوائد العظيمة الجلية التي تعود عليه بعودته إلى هذه الوحدة وعودتها إليه وبخاصة في هذا الزمن الذي لا تعيش إلا الأمم المتجمعة والشعوب الموحدة المتكتلة^(١٠٠).

وقد اتفق الإخوان المسلمون وجماعة مصر الفتاة في الاهتمام بالقضية الفلسطينية ولكن بينما نبع اهتمام الإخوان من إحساس عميق بحق العروبة ورابطة الإسلام فإن اهتمام مصر الفتاة كان يحركه دافع عنصري مبعثه كراهية اليهود ولذلك لم يكن حزب مصر الفتاة يفرق بين الصهيونية واليهودية بل كان يهاجم اليهود في عنف ويدعو لمقاطعتهم على صفحات جريدته.

ثانياً: أما العامل الثاني في نمو الاهتمام المصري بالفكرة العربية فهو تكوين روابط ومنظمات شعبية تعمل لخدمة التيار العربي في مصر وأبرز هذه التنظيمات وأقدمها جمعية الشبان المسلمين التي أنشأها الدكتور عبد الحميد سعيد أحد أعضاء الحزب الوطني في سنة ١٩٢٧ وكان الدافع إلى إنشائها النشاط التبشيري الذي استفز مشاعر المسلمين في مصر في نهاية العشرينات بالإضافة إلى حوادث الخروج عن الدين وحوادث نقد الإسلام في محاضرات بعض المبشرين وكتبهم مما كان له وقع عنيف، ثم إعدام عمر المختارة في ليبيا وخضوع المغرب لهجمة فرنسية دينية، كل ذلك خلق المناخ الملائم للبحث عن كيان يربط بين هذه البلاد تحت راية الإسلام، وكان الحزب الوطني الذي قاد الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى واصطبغ الفكر

السياسي لبعض زعمائه بالفكرة الإسلامية، والذي وقف في صفوف المعارضة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ - كان أكثر استجابة لهذا الموقف^(١٠١). وفي نوفمبر ١٩٢٧ شرع في إنشاء جامعة للشبان اختلف على وصفهم بالمصريين أو المسلمين وفضل المؤسسون الاسم الثاني باعتبار أن الإسلام جزء من الماضي الوطني ومن التكوين الحاضر للشرق، ورغبة في أن تمتد الحركة خارج مصر إلى الشرق، وخرجت جمعية الشبان المسلمين إلى الوجود وقد لاقت إقبالا لدى شباب مصر المسلم ثم انتشرت دعوتها بين الشباب المسلم خارج مصر، وأصبح للجمعية في العالم التالي فروع في فلسطين وسوريا والعراق، وبدأت في فلسطين بجمعيات يافا والقدس وحيفا ثم زادت جمعياتها إلى عشرين جمعية في أوائل الثلاثينات ومع أن تلك الفروع لم تكن موحدة فإنها كانت تتعاون فيما بينها وتتبادل الرأي في المناسبات، وكثيراً ما عقدت المؤتمرات المشتركة وكان شبابها يتبادل الزيارات بين بلد وآخر ويتبادل المنشورات والبيانات ورغم نشأة الجمعية ذات الصبغة الطائفية الثقافية الاجتماعية وخلو مبادئها من أي نص سياسي.

فإن هذا لم يمنعها من أن تهتم بقضايا العرب السياسية وتسهم في معالجتها، ويمكننا ملاحظة ذلك بوجه خاص في قضية فلسطين فقد اهتم الشباب بوضع العرب في فلسطين منذ السنة الثانية لتأسيس منظماتهم وقرروا في المؤتمر العام الذي عقده في يوليو ١٩٣٠ الدفاع عن حق العرب في حائط البراق، ورغم أنهم تحركوا للدفاع عن تلك القضية بدافع إسلامي لا عربي فقد ساهموا في تنبيه الرأي العام المصري إلى خطورة الوضع في فلسطين، كذلك ساهمت جمعية الشبان المسلمين في تعبئة الرأي العام المصري لمساندة القضايا العربية المطروحة آنذاك وأبرزها الحملة التي قامت بها للدفاع عن المغرب سنة ١٩٣٠، وكان الفرنسيون قد ساروا شوطاً بعيداً في سياستهم لمحو عروبة المغرب عن طريق إحياء ثقافة البربر، فاحتجت الجمعية على هذه المحاولات وأرسلت عدة مذكرات إلى عصبة الأمم والدول المختلفة المعنية بالأمر كما طالبت الحكومة المصرية بالتدخل رسمياً والسعي لدى فرنسا لإيقاف تنفيذ سياستها.

وقد حرصت جمعية الشبان المسلمين على استثمار الأحداث التي مر بها العالم العربي في ذلك الحين للدعاية لصالح الفكرة العربية ولم يمنعها إيمانها بوجود تقوية الروابط بين المسلمين، كما جاء في موثقها، وكانت أول مطالبة صريحة لها بالوحدة العربية سنة ١٩٢٣ في المهرجان الكبير الذي أقامته في ذكرى معركة حطين^(١٠٢).

ومن المؤسسات العربية الأخرى في مصر (النادي الشرقي) الذي تأسس حوالي سنة ١٩٢٢، وكان معظم أعضائه من السوريين المقيمين في مصر، لذلك لم يعيش طويلاً ولم تكن صلته بالحياة المصرية وثيقة.

كذلك شهدت هذه الفترة صدور صحف تعمل للوحدة العربية مثل مجلة (الرابطة العربية) التي أصدرها أمين سعيد في مايو ١٩٣٦ وكان يهدف إلى أن تصبح همزة الوصل بين مصر والأقطار العربية تحمل إليها ما يجب أن تطلع عليه من أخبار تلك الأقطار وتحولها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعالج قضايا العالم العربي وترفع صوته وتدافع عن مصالحه^(١٠٣).

ثالثاً: أما العامل الثالث الذي ساعد على نمو التيار العربي في مصر في الثلاثينات فهو تبني حزب الوفد للفكرة العربية واهتمامه بالقضية الفلسطينية وقد كان موقع حزب الوفد على رأس الحركة الوطنية المصرية وجهاده ضد الاستعمار يزيده مع الوقت قرباً مع حركات التحرر بشكل عام والحركات الوطنية في العالم العربي بوجه خاص، وقد ساعدت قاعدته الشعبية العريضة على سرعة الاستجابة لمشاعر الجماهير المتعاطفة مع القضية الفلسطينية وخصوصاً بعد وقوع حادث البراق ١٩٢٩. وقد حضر الوفد المؤتمر الإسلامي العام الذي انعقد بالقدس ١٩٣١ للبحث في إنقاذ فلسطين، وقد اجتمع المندوبون العرب أثناء انعقاده وقرروا الدعوة إلى مؤتمر عربي قومي لم يتيسر عقده^(١٠٤). وقد ألقى عبد الرحمن عزام ممثل الوفد رسالة مصطفى النحاس إلى المؤتمر باسم مصر والوفد كما انتخب ممثل الوفد في عضوية اللجنة التنفيذية والأمانة العامة للمؤتمر، وكان أبرز القرارات التي اتخذها المؤتمر الدعوة إلى توحيد البلاد العربية، واستنكار تجزئة فلسطين وتأسيس مصرف عربي

لمنع بيع الأراضي إلى اليهود، وإنشاء جامعة عربية بالقدس وكان من أهم ما أسفر عنه هذا المؤتمر اقتراب حزب الوفد المصري من القضايا العربية ومشاركته في بحثها وفي الدعوة لحلها.

وفي عام ١٩٣١ زار مكرم عبيد في رحلة صيفية سوريا ولبنان وفلسطين وتحدث في ذلك الحين عن الوحدة العربية، وأكد عروبة المصريين وعزز رأيه ببعض الأسانيد التاريخية (لأن المصريين جاءوا من آسيا وهم أدنى إلى العرب منذ القدم من حيث اللون والخصائص السامية والقومية)^(١٠٥).

ويشير الدكتور أنيس صايغ إلى خطب مكرم عبيد في بيروت ودمشق وشتورة والقدس وعكا ويافا ويقول إن من يطالع نصوصها الكاملة حسبما سجلها مراسلو الصحف آنذاك يعجب لصاحبها في مهاجمة الآراء الفرعونية الخيالية ومهاجمة أصحابها من مسلمين ومن أقباط ثم يعجب لبراعته في تحليل عروبة مصر وفي تعقب التراث العربي في مصر إلى أقدم العهود^(١٠٦).

وفي عام ١٩٣٦ وعلى يد الوفد أنتقل الاهتمام بقضية فلسطين من الصعيد الرسمي إلى الصعيد الرسمي، فقد نشبت الثورة الفلسطينية الكبرى في إبريل ١٩٣٦ بينما كانت المفاوضات المصرية البريطانية تجري لحل القضية المصرية وقد عقد النحاس باشا مع المستر أيدن جلسة خاصة ناقش فيها المسألة الفلسطينية وبين له أن مشروع التقسيم لا يمكن أن يكون حلاً مرضياً كما أوضح أن (موطن الحرج في موقف الأمم المجاورة لفلسطين هو أنها لا يمكن أن تغفل عن المحنة التي يعانيها القطر الشقيق) ثم ترك النحاس باشا للصحف المصرية الحرية في نشر أخبار الثورة الفلسطينية والإشادة ببطولات الفلسطينيين وإبراز تعاطف الشعب المصري ومشاركته لهم^(١٠٧).

مراجع وهوامش

١. أنيس صايغ - الفكرة العربية في مصر، بيروت ١٩٥٧ ص ١١٧.
٢. محمد عمارة - الأعمال الكاملة للأفغاني - دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٨ ص ٣٤.
٣. د. أحمد سويلم العمري - المجتمع العربي وتطوراتاته الاجتماعية والسياسية - الأنجلو - القاهرة ١٩٦٠-١٩٦٦ - ص ٢٠٧.
٤. العروة الوثقى مجموعة مقالات وأخبار - المكتبة الأهلية - القاهرة ١٩٢٧.
٥. ساطع الحصري - ما هي القومية ص ٢٥٨ نقلًا عن محمد عمارة - العروبة في العصر الحديث - دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٧.
٦. عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ - ١٩٣٦ - دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٧٢ - ص ٣٦.
٧. عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية - ١٩٣٧ - ١٩٤٨ - الوطن العربي - بيروت - ١٩٧٢ - ص ٢٨٤.
٨. د. يونان رزق - الحياة الحزبية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤ - القاهرة - ص ١٧.
٩. د. أحمد عبد الرحيم مصطفى - تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة - القاهرة ١٩٧٤ - ص ٧٢.
١٠. المصدر السابق ص ٧٧.
١١. عبد العظيم رمضان - الحركة الوطنية من ١٩٣٧ - ١٩٤٨ - مصدر سابق ص ٢٨٥.
١٢. عبد الرحيم مصطفى - مصدر سابق ص ٧٨.
١٣. عبد العظيم رمضان - الحركة الوطنية من ١٩٣٧ - ١٩٤٨ - ص ١٨٦.
١٤. المنار الجزء ٣ مجلد ٩ ص ١٥١ - ١٥٢ - ١٩١٦.
١٥. مجلة العصور يوليو ١٩٢٨.
١٦. د. حسني الخربوطلي - القومية العربية من الفجر إلى الظهر ص ١٥٩ نقلًا عن محمود فياض، الصحافة الأدبية في مصر فترة ما بين الحربين، رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٢٣٢.
١٧. الوقائع المصرية ١٩ ديسمبر ١٩١٤.

١٨. مجلة المعرفة أكتوبر ١٩٣١.
١٩. السياسة الأسبوعية العدد الأول ٢٠ أكتوبر ١٩٢٢.
٢٠. رشيد رضا - الإمام المجاهد - ص ١٢٩ سلسلة أعلام العرب ٣٢.
٢١. الفتح، العددان ٢١٤، ٢١٥.
٢٢. محمود فياض - الصحافة الأدبية في مصر فترة ما بين الحربين، رسالة دكتوراه غير منشورة - ص ١١٤.
٢٣. د. أنيس صايغ - الفكرة العربية في مصر - بيروت ١٩٥٧ - ص ٨٧.
٢٤. د. عبد الرحمن البزاز - بحث في القومية العربية - بيروت ١٩٥٨ - ص ٢١٨.
٢٥. د. أنيس صايغ - مصدر سابق ص ٨٩.
٢٦. صلاح عيسى - الثورة العربية - القاهرة ١٩٧٢ ص ٢١٣.
٢٧. د. عبد الرحيم مصطفى - تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة - معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٣ - ص ٤٧.
٢٨. المصدر السابق ص ٤٨.
٢٩. د. أنيس صايغ - مصدر سابق ص ١٢٩.
٣٠. د. عبد الرحيم مصطفى - مصدر سابق ص ٤٩.
٣١. صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٣٧.
٣٢. صدر سنة ١٩٥٣.
٣٣. محمود فياض - مصدر سابق ص ٢٥٦.
٣٤. د. أنيس صايغ - مصدر سابق ص ١٣١-١٣٤.
٣٥. المقتطف - تراث مصر القديمة - مقال للأستاذ حسين مؤنس - سبتمبر ١٩٣٩ - ص ٣.
٣٦. المقتطف مارس ١٩٢٦.
٣٧. أنور الجندي - الصحافة السياسية في مصر فترة ما بين الحربين - القاهرة ١٩٦٢.
٣٨. أنيس صايغ - مصدر سابق ص ١٩٣٦.
٣٩. أحمد طربين - الوحدة العربية ١٩١٦-١٩٤٥ - القاهرة ١٩٦٨ ص ١٨٩-١٩١.
٤٠. محمد عوض محمد - نهر النيل - القاهرة ١٩٥٤ ص ١٣٨.

٤١. د. عبد الرحيم مصطفى - تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة - معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٣ - ص ٨٦.
٤٢. المصدر السابق ص ٨٧.
٤٣. د. محمد أنيس ورجب حراز - التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث - النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٢ - ص ١٠٨.
٤٤. المصدر السابق - ص ١١٤.
٤٥. زوقان قرقوط - تطور الفكرة العربية في مصر - رسالة ماجستير ١٩٧١ - جامعة القاهرة - ص ١٢٢.
٤٦. المصدر السابق - ص ١٢٨.
٤٧. محمد عمارة - العروبة في العصر الحديث - دار الكاتب العربي القاهرة ١٩٦٧ - ص ١٥٨.
٤٨. جاكوب لاندوا - الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ - ١٩٥٢ ترجمة سامي الليثي - مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٧٤ - ص ٨٢.
٤٩. صلاح عيسى - مصدر سابق ص ٢٩.
٥٠. محمد عمارة مصدر سابق ص ٢٧٥.
٥١. صلاح عيسى مصدر سابق ص ٣٠١.
٥٢. عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ - ١٩٤٨، الجزء الثاني - الوطن العربي - بيروت ١٩٧٣ ص ٣٣٣.
٥٣. المصدر السابق ص ٣٣٤.
٥٤. لطفي السيد - تأملات في الفلسفة والسياسة والاجتماع نقلاً عن محمد عمارة - مصدر سابق ص ١٦٠.
٥٥. د. حازم نسيبة، القومية العربية (فكرتها - نشأتها - تطورها) بيروت ١٩٥٩ - ص ١٦٠.
٥٦. أنيس وحراز مصدر سابق ص ٢٩٥.
٥٧. المصدر السابق ص ٣٠١.
٥٨. المصدر السابق ص ٣٠٩.
٥٩. عبد العظيم رمضان مصدر سابق ص ٣٣٥.

٦٠. د. أنيس صايغ - الفكرة العربية في مصر - بيروت ١٩٧٥ ص ٨٩.
٦١. المصدر السابق ص ٩١.
٦٢. محمد أنيس مصدر سابق ص ٣٠٤.
٦٣. الأستاذ - السنة الأولى ٢ يناير ١٨٩٣.
٦٤. المصدر السابق
٦٥. انيس صايغ - مصدر سابق ص ١١٢
٦٦. الأستاذ - السنة الأولى ٢ يناير ١٨٩٣
٦٧. أنيس صايغ مرجع سابق ص ١٩٣.
٦٨. محمد أنيس الجذور التاريخية لثورة يوليو ص ٩٦.
٦٩. عبد القادر ياسين: بحث عن موقف الشيوعيين المصريين من القضية الفلسطينية غير منشور.
٧٠. عبد الرحيم مصطفى مصدر سابق ص ٦٢.
٧١. أنيس صايغ مصدر سابق ص ٢١٠.
٧٢. عبد العظيم رمضان مصدر سابق ص ٣٣٧.
٧٣. المصدر السابق ص ٣٣٨.
٧٤. د. عبد العظيم رمضان. مصدر سابق.
٧٥. محمد حسين هيكل، مذكرات ج ١ ص ١٠٤.
٧٦. المصدر السابق ص ١٠٥.
٧٧. الرابطة الشرقية ١٥/١٠/١٩٢٨.
٧٨. المصدر السابق.
٧٩. ملحق السياسة الأدبي ١٤ أكتوبر ١٩٣٢ - مقال لعبد الوهاب عزام (واجب الشرقيين اليوم).
٨٠. أنيس صايغ مصدر سابق ص ٢٠٢.
٨١. ساطع الحصري: محاضرات في نشوء الفكرة القومية، نقلاً عن محمد أنيس ورجب حراز - التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث - ص ٣١٣.
٨٢. عبد العظيم رمضان: الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧-١٩٤٨ الوطن العربي - بيروت - ص ٣٤٤.

٨٣. عبد القادر ياسين: بحث مصر والقضية الفلسطينية، غير منشور ص ٩.
٨٤. طارق البشري: الحركة السياسية في مصر من ١٩٤٥-١٩٥٢ ص ١٢٢ الكاتب العربي - القاهرة ١٩٢٧ ص ١٣٧.
٨٥. السياسة الأسبوعية: ٧ سبتمبر ١٩٢٩.
٨٦. السياسة الأسبوعية: ٢٨ سبتمبر ١٩٢٩.
٨٧. البلاغ: ٢٨ أغسطس ١٩٢٩.
٨٨. السياسة اليومية: ٥ أكتوبر ١٩٣٠.
٨٩. طارق البشري: مصدر سابق ص ٦٨، محمد أنيس وحرار ص ١٩٤.
٩٠. عبد العظيم رمضان: مصدر سابق ص ٣٠٠.
٩١. طارق البشري: مصدر سابق ص ٦٩.
٩٢. د. عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة - القاهرة ١٩٧٣.
٩٣. حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية - ص ١٤٤ - ١٤٥. د اسحق الحسني: الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة ص ٢٢.
94. Christina Harris : National and Revolution In Egypt London, 1968. p.182.
٩٥. جريدة الإخوان المسلمين (جمادي الأولى ١٣٥٢ - ١٩٣٣)
٩٦. أحمد حسين إيماني: الطبعة الثانية / القاهرة ١٩٧١ ص ٦٦.
٩٧. عيسى السفري: فلسطين بين الانتداب والصهيونية - الجزء الأول ص ١٩٥.
٩٨. عبد العظيم رمضان مصدر سابق ص ٣١٢.
٩٩. مجلة الإخوان المسلمين: ٨ ذو القعدة ١٣٥٢ هـ مقال لحسن البنا - بعنوان (قومية الإسلام).
١٠٠. مجلة الإخوان المسلمين: ٢٢ ذي القعدة ١٣٦٢ هـ.
101. H. Gibb :Within Islam. London 1951, P.121.
١٠٢. د. أنيس صايغ: الفكرة العربية في مصر ص ١٩٨.
١٠٣. مجلة الرابطة العربية: العدد الأول ٢٧ مايو ١٩٣٦.
١٠٤. عبد العظيم رمضان: الحركة الوطنية ١٩٣٧-١٩٤٨ ص ٣٥٢.
١٠٥. الهلال إبريل ١٩٣٩.
١٠٦. أنيس صايغ: مصدر سابق ١٧٣.
١٠٧. المصور: ٣٠ أكتوبر: ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦.

الفصل الثاني

القوى السياسية في مصر وقضية فلسطين

١- الحركة الوطنية المصرية والقضية الفلسطينية :

لقد لعبت القضية الفلسطينية دوراً أساسياً في تطوير وتعميق الحس العربي لدى المصريين منذ نشوء هذه القضية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كما أن هذه القضية بتطوراتها والملابسات التي صاحبها وصراعاتها المعقدة ضد الاستعمار الصهيوني البريطاني، كانت ميداناً رئيسياً أدركت من خلاله القوى الوطنية وعلى الأخص الحركة الوطنية المصرية العلاقة العضوية التي تربط حركات التحرر الوطني في المنطقة العربي، كما أدركت أن وحدة الجبهة الاستعمارية التي تقف هذه القوى في مواجهتها تحتم على هذه القوى ضرورة التوحد والتنسيق والتكامل إزاء العدو الواحد، وقد تحققت هذه النتيجة عبر طريق طويل من التخططات ومحاولات عديدة من جانب الحركات الوطنية العربية سعياً وراء تلمس الطريق الصحيح، وقد حدث ذلك بفضل كفاح جيل كامل ونتيجة نشوب حركة عالمية ثانية وانتشار واسع للفكر الاشتراكي، وقد تمخض النضال الوطني في مصر بعد الحرب العالمية الأولى عن صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي أعلن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة (رغم التحفظات الأربعة)، وتبلورت الحركة الوطنية المصرية في نطاقها المحلي مع المطالبة بوحدة مصر والسودان، وكان موقفها من البلاد العربية وفلسطين بوجه عام موقف التعاطف وتبادل الأصدقاء فقط ولم يصل إلى المشاركة أو التضامن الفعلي إلا في نهاية الثلاثينات، وكان هذا يرجع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية يمكننا تلخيصها فيما يلي:

الأسباب الموضوعية:

١- التناقض بين الحركتين الوطنيتين في مصر والشام: فقد عمد الاحتلال البريطاني إلى خلق هذا التناقض عندما جعل قضية مصر تختلف موضوعياً عن قضية المشرق العربي. فقد أدى التناقض البريطاني العثماني إلى التعارض بين الحركات

الوطنية، فبينما كانت الحركة الوطنية في مصر تكافح ضد السيطرة البريطانية وتطلع إلى مساعدة الدولة العثمانية، كانت الشعوب العربية في المشرق تكافح في سبيل تحريرها من السيطرة العثمانية وتطلع إلى تأييد الدول الأوروبية. وعرفت مصر اللاجئين إليها من أحرار سوريا ممن ينظرون إلى بريطانيا غير نظرة مصر إليها. كما عرفت الكثيرين من الشوام الذين أتى بهم الإنجليز لمعاونتهم في حكم مصر. مما خلق مزيداً من الحواجز بين مصر والمشرق العربي. وقد حسمت الحرب العالمية الأولى الموقف بهزيمة تركيا وتقسيم المنطقة وتكثّل الاستعمار الأوروبي (الإنجليزي والفرنسي) إزاء حركة التحرر الوطني في المشرق العربي وأسفر هذا عن إعلان الحماية البريطانية على مصر تقسيم سوريا والعراق بين بريطانيا وفرنسا وصدور وعد بلفور بإنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين ولكن انتهاء التناقض الموضوعي بين الحركتين الوطنيتين نتيجة هزيمة تركيا في الحرب لم يؤد إلى الترابط أو التوحد بين الحركة الوطنية في مصر وفي فلسطين. إذ إن تقسيم المنطقة بين إنجلترا وفرنسا أدى إلى نشوء حركات وطنية محلية مرتبطة بالتركيب الاجتماعي والاقتصادي لكل قطر على حدة. وظلت المؤسسات السياسية التي تجابهها الحركة الوطنية كالدولة وسلطة الاحتلال والعمل من خلالها كالأحزاب محددة بالإطار المحلي. وقد ساعد هذا على تكريس العزلة والتباعد بين الحركة الوطنية في مصر وفي فلسطين.

٢- إن بريطانيا حين أصدرت وعد بلفور أخذت بالاعتبار إمكانية استخدام الصهيونية في مواجهة حركة التحرر الوطني في المشرق العربي وفي مصر بالذات إذ تشكل فلسطين كما يقول كيرزون (خط الدفاع الاستراتيجي بالنسبة لمصر وأنه إذا وجب أن تدافع عن الفتاة في المستقبل وهي الجهة الضعيفة في مصر فسيتم ذلك من جهة فلسطين^(١)). ولا شك أن هذا الضمان كان موجهاً إلى الحركتين الوطنيتين معاً مستهدفاً القضاء على احتمال توحيدهما.

وقد لعب الشعور بخطر الصهيونية دوراً هاماً في تعميق الانقسام والتباعد بين الحركات الوطنية في العالم العربي، فضلاً عن الأوضاع التي فرضتها القوى

الاستعمارية في المنطقة. وقد صور ساطع الحصري في كتابه (يوم ميسلون) هذه الحقيقة عند وصفه الاتجاهات الإقليمية في الحركة القومية العربية الواحدة كتب يقول: (فهذا فلسطيني يعتبر الصهيونية أول ما يجب أن يهتم به من المشاكل وذلك سوري يرى في أطماع فرنسا أكبر الأخطار التي تهدد القضية العربية وذلك عراقي يقول بوجود الثورة ضد الإنجليز قبل أي شيء^(١))

وفي يوليو ١٩٢٠ حسم احتلال فرنسا لسوريا الشمالية وتصفيه حكومة فيصل العربية وتوطيد التقسيم الاستعماري بين فرنسا التي احتلت سوريا ولبنان وبريطانيا التي احتلت العراق وفلسطين، كل هذا حسم الموقف بالنسبة للحركة العربية ودفعها إلى وجهة إقليمية.

٣- استخدام بريطانيا للصهيونية باعتبارها دعوة عنصرية مركزية لإثارة الطائفية في فلسطين والدول العربية المجاورة بأن تكون قاعدة بشرية تخلق ما تستطيع خلقه من ردود الفعل الديني في هذه البلاد، بما يحرف الحركة الوطنية عن اتجاهها السياسي والاجتماعي الصحيح إلى مسارات عنصرية وطائفية. وقد حاولت بريطانيا إتباع هذه السياسة في مصر بأن ضمنت تصريح ٢٨ فبراير تحفظات يتعلق بعضها بحقها في حماية الأقليات كمحاولة لخلق ركيزة طائفية لها في الداخل. كما حاولت بعثات التبشير خلق أقليات دينية لضرب الحركة الوطنية وإجبارها على اتخاذ ردود فعل دينية. ولكن استطاعت حركة الوفد في مصر أن تحبط سياسة إثارة الطائفية بين المسلمين والقبط وأن تحبط أيضاً محاولات البعثات التبشيرية في هذا الصدد، ولكن جهود الوفد اقتصر على النطاق المحلي فقط نتيجة لقصور إدراك الوفد في ذلك الحين لأهمية البعد العربي وارتباطه بالحركة الوطنية المصرية.

٤- اختلاف طبيعة الصراع وأطرافه الرئيسيين في كل من مصر وفلسطين. ففي مصر كان الصراع أكثر وضوحاً وتحديداً عنه في فلسطين. فقد كان صراعاً بين احتلال بريطانيا العسكري وشعب يدافع عن حريته واستقلاله، وقد حدد هذا منذ

البداية طبيعة الصراع وأساليب مواجهته. أما في فلسطين فقد كان على الشعب العربي أن يجابه شكلين من الاستعمار. الاستعمار البريطاني والاستعمار الصهيوني، وكان أحدهما استعماراً سياسياً اقتصادياً عسكرياً والثاني استعماراً استيطانياً. وقد حدد هذا كله طبيعة الصراع، فهو صدام بين الاستعمار السياسي العسكري الاستيطاني من جهة وبين إرادة التحرر والاستقلال والمحافظة على الوطن من جهة أخرى. ولقد فرضت طبيعة الجاليات الصهيونية أن يكون الصدام شاملاً فالجاليات الصهيونية في فلسطين ليست شعباً بالمعنى المتعارف عليه، بل هي موجات هجرة تدفعها أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية. وفيما يتعلق بالأهداف السياسية فهي تختلف عن أية حالة أخرى في العالم، لاختلاف أهداف الهجرة الصهيونية والحركة الصهيونية عن أية هجرة أخرى^(٣).

وكانت هذه الطبيعة الشاملة للصدام بين المجتمع الصهيوني والمجتمع العربي وبين المطامع الصهيونية والحقوق العربية واضحة منذ البدء. وقد أشار تقرير اللجنة الملكية سنة ١٩٣٧ إلى هذه الحقيقة محاولاً توضيح طبيعة الصدام فأشار إلى (أن اللجنة كانت تتوقع أن تجد أمتين تتحاربان في نطاق واحد. فقد ثبت أن اندماج العرب واليهود معا أمر مستحيل حدوثه فالعرب يرون أن كل ما يمكن أن يصل إليه اليهود هو أن يتبوأوا المكان الذي تبوأه في مصر العربية أو في أسبانيا العربية في السابق. أما اليهود فيرون أن العرب لا مكان لهم بينهم وأن شأنهم معهم لن يختلف عن شأنهم مع الكنعانيين الذين كانوا يقيمون في أرض إسرائيل القديمة^(٤)).

٥- اختلاف أساليب كل من الحركتين الوطنيتين المصرية والفلسطينية لمواجهة الخصم الاستعماري. ففيما يتعلق بمصر فقد بلورت الحركة الوطنية موقفها النضالي حول شعار الجلاء الذي ظل مطروحا منذ ظهور مصطفى كامل ومحمد فريد... وبقي مطلب الجلاء بعد اشتعال ثورة ١٩١٩ كما استمر بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، مما أبرز مدى وعي الحركة الوطنية المصرية بمناورات الإنجليز. والواقع أن الشعب المصري لم تضلله كافة مناورات السياسة البريطانية

من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إلى معاهدة ١٩٣٦، ولم تنل منه أساليب القمع والعنف ولا حكم اليد الحديدية لمحمد محمود سنة ١٩٢٨ ولا حكم إسماعيل صدقي ١٩٣٠. بل ظل مدركا أن عماد الاستعمار في مصر هو الاحتلال العسكري مهما كانت الحجج التي يبرر بها وجوده. أما الحركة الوطنية الفلسطينية فقد انتابتها في البداية موجة من الحيرة إلى أين توجه ضربتها.. إلى الحركة الصهيونية أم إلى البريطانيين أم إليهما معا. ومما ضاعف صعوبة الاختيار تداخل الاستعمار البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وقد أختارت الحركة الوطنية الفلسطينية أسلوب مهاجمة معسكر واحد من معسكرات الخصم وليس الاشتباك مع قوى الخصم كلها. وكان تقدير الحركة الوطنية الفلسطينية أنها لا تستطيع مواجهة الاستعمار البريطاني في ذلك الحين (العشرينيات) وأن الهدف المرحلي هو وقف الهجرة وإحباط وعد بلفور. ومن ثم أختارت ضربتها الرئيسية ضد الحركة الصهيونية محاولة أن تحييد السلطات البريطانية وأن تجعل من بريطانيا حكما والحركة الصهيونية خصما. وقد ظل الأمر كذلك طوال العشرينيات، ولم يتبلور موقف الحركة الوطنية الفلسطينية وتتمكن من تحديد عدوها الرئيسي سوى سنة ١٩٣١. وقد بلور هذا الاتجاه حزب الاستقلال العربي (١٩٣١-١٩٣٣)، ومنذ ذلك الحين بدأت الحركة الوطنية توجه ضرباتها الرئيسية ضد حكومة الانتداب.

وفيما يتعلق بالحركة الوطنية المصرية فإن قياداتها الممثلة في الوفد لم تستطع طوال العشرينيات والثلاثينيات أن تتفرغ لقضية الصراع ضد الإنجليز من أجل تحقيق الاستقلال، كما بدأت في ثورة ١٩١٩، إذ اضطر الوفد في تلك المرحلة في (الفترة ما بين الحربين العالميتين) إلى أن يخوض معركة الدستور ضد القوى المنسلخة منه والتي وضعت نفسها في خدمة السراي أو الإنجليز، وكان الوفد باتباعه الأساليب المشروعة في الكفاح عاجزا عن تحقيق أية مكاسب وطنية أو ديمقراطية في معركته ضد السراي أو معركته ضد الإنجليز.

أما بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية فقد اختلف أسلوب المواجهة بسبب وجود العنصر الصهيوني كجزء أساسي من عملية الصراع. فالطبيعة العدوانية العرقية

الاستفزازية للحركة الصهيونية والتي تمثلت في تصريحات المسؤولين في الحركة الصهيونية حول تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي والإصرار على تدفق الهجرة بلا حدود علاوة على احتلال الأراضي وإجلاء الفلاحين العرب بالقوة، فضلاً عن عمليات تسليح اليهود وإحلال العمال اليهود محل العمال العرب. كل هذه العوامل ساعدت على تأجج الحركة الوطنية الفلسطينية ووحدها. وقد اتخذ ذلك شكل انتفاضات شعبية أبرزها انتفاضة القدس سنة ١٩٢٠ واضطرابات ١٩٢١ ثم أحداث البراق ١٩٢٩ واضطرابات سنة ١٩٣٣ وأخيراً ثورة ١٩٣٦. والواقع أن الضغوط التي كانت تفرضها حكومة الانتداب البريطاني فضلاً عن طبيعة الاستعمار الاستيطاني القائمة على احتلال الأرض، كل ذلك كان يدفع القيادة الوطنية في فلسطين إلى اتخاذ مواقف راديكالية تتعارض في معظم الأحيان مع تكوينها الطبقي والاجتماعي الذي لم يكن يسمح لها بأكثر من تقديم الاحتجاجات وإرسال وفود إلى لندن لإقناع المسؤولين فيها بعدالة القضية الفلسطينية.

الأسباب الذاتية:

وهناك أسباب ذاتية ساعدت على تباعد الحركتين الوطنيتين المصرية والفلسطينية وحالت دون التقائها خلال العشرينات وحتى نهاية الثلاثينات نتخلص في:-

أولاً: التركيب الاجتماعي والطبقي للقيادة الوطنية في كل من مصر وفلسطين. فقد كانت قيادة الحركة الوطنية في مصر التي كان يمثلها حزب الوفد تتكون في البداية من البورجوازية الزراعية الكبيرة والبورجوازية التجارية والصناعية النامية ثم تعرضت لمجموعة من الانسلاخات كان أبرزها سنة ١٩٢١ من جانب مجموعة كبار الملاك الزراعيين الذين ألفوا ١٩٢٢ حزب الأحرار الدستوريين وهو الحزب الذي كانت إنجلترا تعتقد أنه يمثل التوازن بين السراي من ناحية والوفد من ناحية أخرى.

وهذا الحزب أقرب إلى مهادنة الإنجليز. ثم تلا ذلك انسلاخ آخر سنة ١٩٣٢ من جانب المجموعة التي كانت تمثل بعض قطاعات الرأسمالية النامية. والانسلاخ الأخير كان سنة ١٩٣٧ من جانب السعدين وهم يمثلون أصحاب المصالح الصناعية في المقام

الأول. وقد أدت هذه الانسلاخات إلى اقتصار الوفد على الطبقة الوسطى مما ساعد على تقريب الفجوة بين قيادة الوفد وقواعده الجماهيرية. أما في فلسطين فقد تألفت الحركة الوطنية الممثلة في اللجنة التنفيذية العربية أساساً من كبار الملاك وأبناء العائلات الاقطاعية، أمثال عائلات الحسيني والنشاشيبي وعبد الهادي. وقد ضمت إلى جانب هؤلاء. التجار وأصحاب المهن الحرة أمثال "الأطباء والمهندسين والمحامين".

ولم تعكس الحركة الوطنية الفلسطينية القوى الاجتماعية التي أضيرت من سياسة الاستعمار البريطاني والصهيونية. ويرجع هذا إلى ضعف هذه الطبقات والفئات الاجتماعية على المستوى السياسي برغم أن العمال الفلسطينيين كانوا قد أقاموا أول منظمة نقابية لهم سنة ١٩٢٥، ولكنها كانت محدودة الأثر واقتصرت نشاطها على العمال في حيفا في البداية. وقد كانت البورجوازية الفلسطينية جزيئية عند بداية الانتداب، وقد تطورت ببطء شديد بسبب المنافسة الصهيونية وسيطرة بريطانيا على الاقتصاد الفلسطيني. ولذلك لم تصل إلى مركز قيادي في الحركة الوطنية. وقد لعبت سلطات الانتداب دوراً هاماً في ترتيب قواعد اللعبة السياسية.

وتوزيع رؤوس العائلات الاقطاعية على المناصب الهامة في الدولة فعينت أمين الحسيني مفتياً للقدس ورئيساً للمجلس الإسلامي سنة ١٩٢٢ وعينت راغب النشاشيبي رئيساً لبلدية القدس.

وقامت حكومة الانتداب بإدارة الصراع بين العائلتين لصالح الانتداب والصهيونية، وقد اتخذ هذا الصراع في هذه المرحلة شكل صراع بين عناصر أقل مهادنة للانجليز هم المجلسين (عائلة الحسيني وأنصارها) وعناصر أكثر مهادنة وهم المعارضون الذين تكتلوا حول عائلة النشاشيبي. وقد دفعت الحركة الوطنية الفلسطينية ثمناً نتيجة هذا الصراع. فقد أدى هذا الصراع إلى استنزاف الحركة الوطنية وتوجيهها إلى معارك جانبية مما ساعد على تعميق العصبية العائلية. كما أدى إلى إقحام الدين كعامل أساسي في الصراع. وقد أضفى هذا طابعاً سلبياً على الحركة الوطنية ككل. ومما قوى هذا الاتجاه الديني اعتماد الصهيونية على الدين اليهودي سواء في تركيبها

الايديولوجية أو ممارساتها اليومية حتى أن أحداث البراق اندلعت أساسا بسبب خلاف جوهري قومي ولكن ظاهره ديني.

وظلت السياسة البريطانية تعمل في فلسطين طوال العشرينات على توجيه طاقات الفلسطينيين نحو اليهود وإثارة الخلافات الشخصية بين المجلسين، والمعارضين و خلقت بعض الأحزاب المؤيدة لسياستها ودفعت أحزابا أخرى إلى أخذ مواقف معادية. ولم يكن التكوين الفكري والسياسي للقيادة الوطنية الفلسطينية آنذاك يسمح لهم بفهم ألاعب الاستعمار البريطاني على حقيقتها.

كما أن ضعف ثورية هذه القيادة بسبب تركيبها الطبقي والاجتماعي جعلها طوال السنوات العشر الأولى من الانتداب تدعو إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية.

ثانيا: لقد ترتب على اختلاف التركيب الطبقي والاجتماعي لكل من الحركتين الوطنيتين المصرية والفلسطينية فروق هامة في مستوى النضج السياسي، يضاف إلى ذلك قدم التجربة السياسية في مصر عنها في فلسطين، ويرجع ذلك إلى احتكاك مصر المبكر بالفكر والحضارة الأوروبيين منذ الحملة الفرنسية في أواخر القرن ١٨ ثم تجربة الاستعمار البريطاني سنة ١٨٨٢، بالإضافة إلى البعثات التعليمية التي اتجهت إلى أوروبا خلال القرن التاسع عشر.

وأما بالنسبة لفلسطين فقد ظلت لعدة قرون ولاية عثمانية يسودها الجهل والتخلف وتحكمها القبيلة والأسرة، ولم تزد تجربتها السياسية عن المجالس البلدية التي كانت تشترك في إدارة المدن، ومجلس "المبعوثان" الذي كان يضم عددا محدودا من عرب فلسطين يؤمنون بتبعية المطلق لتركيا، باعتبارها مركز الخلافة وحامية حمى الإسلام^(٥).

وقد ترتب على هذا العامل المتمثل في عدم نضج عرب فلسطين سياسيا أن ظلوا طوال فترة الإدارة العسكرية والمدنية يحسنون الظن ببريطانيا يأملون في تحييدها وإمكانية كسبها إلى جانبهم في صراعهم ضد الصهيونية. ولكن بعد أن عاشوا تجربة

الانتداب البريطاني كاملة ولمسوا تشبث بريطانيا بسياستها التي أعلنتها في الكتاب الأبيض سنة ١٩٢٢ والتي تنص على العمل على تسهيل إقامة الوطن القومي لليهود، حينئذ ومن بداية الثلاثينات أدركت الحركة الوطنية الفلسطينية أن كل الجهود التي بذلتها لإقناع الحكومة البريطانية بتنفيذ سياستها قد ذهبت سدى.

ثالثاً: افتقاد الرؤية الشاملة لدى كل من الحركتين المصرية والفلسطينية للإستراتيجية البريطانية في المنطقة العربية. والواقع أن الحركة الوطنية المصرية لم تدرك أن الاحتلال البريطاني لمصر ليس مصدره فقط الرغبة في استغلال أرضها وقوة عملها ولكن أساسه أيضاً السيطرة على شريان حيوي من شرايين المواصلات العالمية الذي يربط بين الغرب والشرق، وكان هذا هدفاً سياسياً له من الأهمية ما يجعله مقصوداً لذاتها. ولم يكن من السهل إدراك جانبه الاقتصادي إلا بنظرة شاملة تستوعب ظروف المرحلة التاريخية عالمياً ومحلياً وعربياً. وقد ترتب على ذلك عدم إدراك العلاقة بين انتداب بريطانيا على فلسطين ووعدها بلفور والوجود البريطاني في مصر وعلاقة ذلك كله بالإستراتيجية البريطانية ليس في المنطقة فحسب بل إستراتيجية الاستعمار البريطاني ككل وعلاقة احتلال مصر والانتداب على فلسطين بمصالح بريطانيا في الهند وغيرها من بلاد الشرق. وقد أدى ذلك إلى استغراق كل حركة من الحركتين داخل تفاصيل واقعها المحلي وافتقاد الرؤية الشاملة. وبالتالي افتقاد الخط السياسي الملئم للظرف التاريخي المطروح آنذاك. واستخلاصاً مما سبق.. وقبل أن تنتقل إلى مرحلة الثلاثينات التي شهدت تقارباً مصرياً فلسطينياً على عدة مستويات شعبية ورسمية نود أن نورد ملاحظتين:-

أولاهما: أنه رغم التباعد والاختلاف بين ظروف المجتمع الفلسطيني والمجتمع المصري من حيث التركيب الاجتماعي والسياسي ونوعية الخطر الاستعماري الذي كان يتعرض له كل منهما، فقد لوحظ وجود سمات مشتركة بين قيادة الحركة الوطنية في كل من مصر وفلسطين. فالوفد قيادة الحركة الوطنية المصرية كان يشبه في أوجه كثيرة اللجنة التنفيذية العربية التي تولت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية طوال العشرينات إلى منتصف الثلاثينات من حيث

أن كلا منهما كان يمثل تجمعا وطنيا أكثر منه حزبا بالمفهوم الأوروبي. بالإضافة إلى تشابه إستراتيجية كل منهما في مواجهة الاستعمار البريطاني. فقد اعتمد كلاهما الوسائل السلمية وأسلوب المفاوضات أملا في التوصل إلى تحقيق الاستقلال.

وقد أسفر ذلك عن الدوران في حلقة مفرغة انتهت بالفشل فشل كل منهما في تحقيق الأهداف الوطنية.

وكما قام الاستعمار البريطاني بخلق ظروف الصراع والانقسام داخل الحركة الوطنية لفلسطين وظل يواصل إدارة الصراع بكفاءة بين جناحي الحركة الوطنية المجلسين والمعارضة بحيث احتل هذا الصراع المكانية الأولى وامتص طاقة ونشاط القيادات الوطنية. كذلك فعل الاستعمار نفس الشيء في الساحة المصرية مع اختلاف في التفاصيل إذ كان الصراع هنا يدور بين الأحرار الدستوريين والوفد حول المعركة الدستورية التي ظلت القضية الأولى طوال العشرينات وحتى منتصف الثلاثينات.

ثانيتهما: أنه رغم التباعد بين الحركتين الوطنيتين المصرية والفلسطينية خلال العشرينات فإن الصحافة الحزبية كانت تتابع القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني وتبدي تفهما عمقا لأبعاد الصراع الفلسطيني البريطاني الصهيوني. فقد عالجت قضايا الهجرة والأراضي والمؤتمرات الصهيونية والسياسية الانتدابية وهبة البراق ١٩٢٩ بغزارة وتتبع واستمرارية تدعو للتأمل وذلك خلافا للمواقف الرسمية للأحزاب المصرية من القضية الفلسطينية خلال هذه المرحلة.

ويلاحظ أن صحافة الوفد التي كانت ممثلة في البلاغ وكوكب الشرق قد عبرت عن تضامنها مع الجناح المقابل لها في الحركة الوطنية الفلسطينية أي اللجنة التنفيذية العربية. وكذلك عبرت صحافة الأحرار الدستوريين ممثلة في صحيفة السياسية عن مساندتها للمعارضة "النشاشيبية".

أما صحافة القصر التي كانت ممثلة في "الإتحاد" فقد كانت تؤيد السياسة البريطانية في فلسطين وتدعو إلى التفاهم بين العرب واليهود.

مع نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات بدأت امكانيات التقارب بين الحركتين الوطنيتين المصرية والفلسطينية نتيجة للتغيرات التي طرأت على الواقع العالمي والواقع المحلي في كل من مصر وفلسطين ويمكن رصد مؤشرات التقارب فيما يلي:-

أولاً: أدى انتعاش البورجوازية المصرية بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والذي أعطى مصر قسطاً من استقلالها السياسي نمت في ظله البورجوازية المصرية وتطورت وبدأت تبحث عن أسواق جديدة وتبلور هذا في الزيارة التي قام بها سنة ١٩٢٨ طلعت حرب مؤسس ومدير بنك مصر لأقطار المشرق العربي لبحث إمكانية فتح فروع لبنك مصر فيها. وقد كتب الدكتور هيكل بمناسبة زيارة طلعت حرب ليافا تلبية لدعوة من الغرفة التجارية هناك حيث اقترحوا على طلعت حرب ورفاقه إنشاء بنك مصري - فلسطيني برأسمال مشترك. ويعلق هيكل على ذلك بالإعراب عن أمله في أن يمتد التعاون الاقتصادي إلى الإنتاج المشترك بإنشاء شركات برأسمال مشترك وإدارة مشتركة من هذه البلدان^(٦)

وأشارت المقطم إلى الترحيب الذي قابلت به الأوساط الوطنية في فلسطين مشروع إنشاء فرع لبنك مصر هناك. إذ اعتبروه بمثابة إنقاذ وتفريج لأزماتهم نتيجة بيع أراضيهم لليهود بسبب ضيق ذات اليد. قالت (فإذا وجدوا مصرفاً كالمصرف المصري الذي لا يرتاب في أنه سيكون رحيماً بهم ناظرًا إلى مصلحتهم غير مستعد للأضرار بهم فإنهم يلجئون إليه ويستدينون منه ما يفرجون به ضيقهم ويستثمرون به أراضيهم)^(٧) وقد تبنت السياسة الأسبوعية لسان حال الأحرار الدستوريين هذا الاتجاه وبدأت منذ ١٩٢٧ تكتب عدة مقالات عن أقطار المشرق العربي. وكانت معظمها تدور حول العلاقات الاقتصادية بين مصر وفلسطين. وقد كتب محمود عزمي يطالب بإنشاء فروع لبنك مصر في القدس ويافا وحيفا وتيسير دخول الفلسطينيين إلى مصر من ناحية الجوازات وتأشيرات الدخول. وقد خصص مقالاً كاملاً عن دعوته لتوحيد التعامل النقدي بين مصر وجاراتها الشرقيات وخصوصاً فلسطين^(٨)

ثانياً: صدى حوادث البراق ١٩٢٩ في مصر: لقد تلقى الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية دفعة قوية إلى الأمام بسبب نشوب أحداث البراق ١٩٢٩. فقد استفزت هذه الأحداث جماع المشاعر الوطنية والإسلامية والمشاعر العربية الغامضة لدى الشعب المصري.

وقد كان رد الفعل شاملاً لدى مختلف الدوائر الدينية والقومية ونشطت جمعية الشبان المسلمين لجمع التبرعات لعرب فلسطين من ضحايا الثورة وإرسال برقيات الاحتجاج لعصبة الأمم والحكومة البريطانية. وعقدت في القاهرة ١٩٣٠ مؤتمراً لجمعياتها بمصر وفلسطين بحثت فيه وسائل دعم التضامن الإسلامي وإنشاء بنك إسلامي وجمعيات تعاونية محلية تعاونية محلية تحفظ أرض فلسطين لشعبها. وأوصت بإنشاء عصبة أمم إسلامية. وسافر إلى القدس كل من محمد علي علوبة وأحمد زكي شيخ العروبة وعبد الحميد سعيد للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق أمام لجنة التحقيق الدولية^(٩)

وقد اتخذت نقابة المحامين المصرية قراراً بانتداب بعض أعضائها للدفاع عن المتهمين العرب في حوادث البراق، وتلقت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بالقاهرة برقيات كثيرة من جميع مدن فلسطين رجا فيها مرسلوها من اللجنة أن تتوب عنهم في الإعراب عن شكرهم لنقابة المحامين والرابطة الشرقية^(١٠) كما أرسل الأمير عمر طوسون برقية احتجاج إلى الحكومة البريطانية بصفته الرئيس الأعلى للجنة عمارة الحرم القدسي في الديار المصرية^(١١) وقد علقت صحيفة الشورى على هذه البرقية قائلة: (إذا كان نداء المرحوم الزعيم سعد زغلول من أجل دمشق يعد أول صوت رفعته مصر لمصلحة جيرانها فإن احتجاج سمو الأمير عمر من أجل فلسطين يعد الصوت الثاني بلا شك^(١٢)).

ثالثاً: اشتراك مصر في المؤتمرات التي عقدت في فلسطين في الثلاثينات لبحث تطورات القضية الفلسطينية وأخطار الهجرة وبيع الأراضي، مثل المؤتمر الإسلامي العام الذي انعقد بالقدس عام ١٩٣١. وقد ألقى عبد الرحمن عزام ممثل الوفد رسالة

مصطفى النحاس إلى المؤتمر باسم مصر والوفد كما انتخب ممثل الوفد في عضوية اللجنة التنفيذية والأمانة العامة للمؤتمر. وقد ألقى عزام خطبته في حشد يضم خمسين ألفاً اجتمعوا في المسجد الأقصى. وقد أبعدت حكومة الانتداب في فلسطين عبد الرحمن عزام من أراضيها لأنه دعا في خطبته التي ألقاها في المؤتمر الإسلامي إلى مساندة الشعوب الإسلامية المضطهدة سواء في روسيا أو في طرابلس الغرب. وهنا ثارت ثائرة إيطاليا وتدخلت لدى حكومة فلسطين لطلب إيطاليا. وعلقت الصحف المصرية على هذا الموقف باستنكار شديد مشيرة إلى تضامن الدول الاستعمارية في مواجهة شعوب الشرق. وأبدت دهشتها من موقف حكومة فلسطين خصوصاً وأن الحكومة البريطانية في ذلك الوقت كانت تحتضن أحرار إيطاليا وخصوم النظام الفاشستي الذين تمتلئ بهم لندن ويعملون على تقويض أركان نظام الحكم في إيطاليا "فمن الغريب أن تبادل هذه الحكومة إلى أبعاد رجل ذي مكانة كبيرة في قومه مثل الأستاذ عبد الرحمن عزام لأنه ألقى خطبة عادية أظهر بها بعض العطف على شعب شرقي أنزلت به إيطاليا أفضع المظالم"^(١٣)

وقد نددت الصحف الوفدية بموقف الحكومة المصرية "حكومة صدقي باشا" في ذلك الوقت من الحادث لأنها لم تبد أي احتجاج على موقف حكومة الانتداب في فلسطين. وعلقت البلاغ على ذلك "بأن الخصومة السياسية أعمتها عن واجب قومي لا شأن له في النزاع السياسي الداخلي"^(١٤)

موقف القوى السياسية المصرية من القضية الفلسطينية:

هناك حقيقة هامة لا بد من الإشارة إليها وهي أن التيار الشعبي في مصر هو الذي كان له السبق في معالجة القضية الفلسطينية والاهتمام بها وتتبع أخبارها وعقد المؤتمرات بشأنها وجمع التبرعات من أجل شهدائها. وقد كانت قضية البراق سنة ١٩٢٩ هي الحادثة الأولى التي أثارت اهتمام الشعب المصري بالقضية الفلسطينية على نطاق واسع. وكانت المبادرة في ذلك الموقف للفئات الإسلامية في مصر وخاصة

جمعية الشبان المسلمين التي كانت تقيم اجتماعا سنويا في ذكرى وعد بلفور علاوة على نشاطاتها الأخرى لصالح القضية. وقد انتقل الاهتمام إلى سائر التنظيمات الشعبية مثل نقابة المحامين التي قررت إيفاد مجموعة من كبار المحامين المصريين للدفاع عن الأحرار الفلسطينيين الذين اعتقلتهم السلطات البريطانية في أحداث البراق. كما سافر وفد آخر موفدا من جمعية الشبان المسلمين للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق أمام اللجنة التي شكلتها عصبة الأمم للتحقيق في النزاع.

وتعتبر الصحافة المصرية في العشرينات مؤشرا هاما للاهتمام الشعبي في مصر بالقضية الفلسطينية. ففي الوقت الذي اتسم فيه موقف الحكومات المصرية إزاء القضية بالتخاذل وانعدام الاهتمام الذي وصل إلى حد اتخاذ مواقف معادية، كانت الصحافة المصرية بمختلف أجنحتها واتجاهاتها توالي العناية بتطورات القضية الفلسطينية من كافة زواياها. وقد ساهمت بالفعل في خلق تراث من الاهتمام المصري إزاء القضية الفلسطينية. ولا شك أن الإنجليز كانوا يعارضون أي اقتراب مصري من الشعب الفلسطيني والعربي. وارتبطت مصالح كبار ملاك الأرض المصريين بفكرة القومية المصرية المنعزلة عن العرب خارج الدولة وعن الشعب المصري في داخلها، وقد وقفت حكومتهم سنة ١٩٢٩ "حكومة محمد محمود" ضد ثورة شعب فلسطين. وكتبت صحيفة السياسة لسان حال الحكومة في ذلك الوقت تهدد الوطنيين الفلسطينيين في مصر بالطرد لاتهامهم بإثارة الفتنة الطائفية لدى الشعب المصري وتهيجهم للرأي العام^(٥) كذلك عندما تولى إسماعيل صدقي الوزارة سنة ١٩٣٠ وصادر وأغلق كثيرا من الصحف الوطنية فضلا عن الإرهاب والبطش الذي مارسه ضد الحكومة الوطنية المصرية، أغلق جريدة الشورى الفلسطينية التي كانت تصدر في مصر وكان صاحبها محمد علي الطاهر من مؤيدي حزب الوفد، ولكنه أبقى صحيفة إسرائيل التي أنشأها البرت موصيري منذ سنة ١٩٢٠، وكانت لسان الحركة الصهيونية في مصر وكان صدقي من قبل وهو وزير للداخلية سنة ١٩٢٥ قد اعتقل الوطنيين الفلسطينيين الذين هتفوا ضد بلفور صاحب الوعد أثناء مروره على القاهرة في طريقه إلى فلسطين لافتتاح الجامعة العبرية^(٦). وكذلك أوفدت حكومة زيور باشا أحمد لطفي السيد مندوبا

عن الجامعة المصرية لحضور احتفالات افتتاح الجامعة العبرية سنة ١٩٢٥. كما اشتركت حكومة صدقي باشا في معرض تل أبيب الصهيوني الذي أقيم في ربيع سنة ١٩٣٢ متجاهلة جميع التحذيرات والنداءات التي وجهتها إليها الأوساط الوطنية في فلسطين، فضلا عن أن المعارضات المصرية التي أرسلت إلى المعرض عادت كلها إلى مصر بدون أن يبتاع منها اليهود شيئا^(١٧) وقد ذكر ممثل مصر في تقريره عن معرض تل أبيب أسباب ذلك الكساد الذي أصاب المعارضات المصرية في ذلك المعرض فقال "إن أهل فلسطين وهم يمثلون ٨٠% من السكان قد قاطعوا ذلك المعرض مقاطعة تامة"^(١٨).

حزب الوفد... والقضية الفلسطينية:

يتحدد موقف حزب الوفد من القضية الفلسطينية طبقا لموقفه العام من عروبة مصر. وبالرقم من ثقافة سعد زغلول الأزهرية، فقد كان الوفد في عهده حزبا قوميا مصرياً ولم يول القضايا العربية اهتماما كافيا^(١٩) والواقع أن الوفد لم يحاول أن يلتحم بالحركات الوطنية في المنطقة العربية ليعمل خلالها كقوة ضخمة في مواجهة الاستعمار. بل كان للوفد مواقف معادية للحركة الوطنية العربية وأبرز دليل رفض حكومة سعد زغلول عام ١٩٢٤ إيواء اللاجئين الليبيين الوطنيين الهاربين إلى مصر من الإرهاب الإيطالي في ليبيا^(٢٠)

وتنص المادة الأولى من برنامج حزب الوفد الذي وضع في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ "أن مهمة الوفد هي السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما". كما تنص المادة الثالثة على أن الوفد يستمد قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم ويتضح من هذا أن القومية المصرية هي الخط الفكري والسياسي الرئيسي للحزب. وكذلك لا نجد في أبحاث مؤتمر الوفد العام الذي انعقد في يناير ١٩٣٥ وحضره عدة آلاف من المواطنين وتحدث فيه أعمدة الوفد عن سياسة الحزب الداخلية والخارجية لا نجد سوى المضمون القومي المصري. ولم نعث في خطبة النحاس السنوية التي كان يلقيها في

١٣ نوفمبر من كل عام بمناسبة عيد الجهاد من ١٩٢٩ حتى سنة ١٩٣٥ على أدنى إشارة إلى القضايا العربية أو القضية الفلسطينية بصورة أكثر تحديداً^(٢١). غير أن موقع حزب الوفد على رأس الحركة الوطنية المصرية وكفاحه ضد الاستعمار أدى إلى اقترابه من الحركات الوطنية في العالم العربي من خلال استجابة الجماهير المصرية المتعاطفة مع قضايا الوطن العربي وخصوصاً حادث البراق الذي اهتز له الشعب المصري بعمق. وقد كان هذا الحدث نقطة تحول هامة في موقف حزب الوفد من القضية الفلسطينية ومن هنا بدأت نظرة الوفد إلى القضايا العربية تتطور شيئاً فشيئاً. وفي مطلع الثلاثينات أخذ الوفد يعترف بوجه مصر العربي. وقد برز ذلك في اشتراك الوفد في المؤتمر الإسلامي العام الذي انعقد بالقدس سنة ١٩٣١. كما تجلى في الجولة التي قام بها مكرم عبيد في سوريا ولبنان وفلسطين ١٩٣١.

وقد تحدث في ذلك الحين عن الوحدة العربية، وأكد عروبة مصر مستنداً إلى بعض الأدلة التاريخية مثل انحدار المصريين من أصول عربية سامية فضلاً عن روابط اللغة والتقاليد والخصائص الاجتماعية والجهاد المشترك من أجل الحرية. وقد أشار إلى توفر أسس الوحدة العربية ولكنها في حاجة إلى تنظيم والغرض من هذا التنظيم هو خلق جبهة مناهضة للاستعمار وقادرة على صيانة القوميات وتحقيق الرخاء الاقتصادي وتنسيق العلاقات والمصالح المتبادلة بحيث تصبح الدول العربية (وطناً كبيراً يتفرع منه عدة أوطان لكل منها شخصيتها لكنها في خصائصها القومية العامة متحدة ومتصلة اتصالاً وثيقاً بالوطن الأكبر)^(٢٢)

وفي أبريل ١٩٣٦ نشبت ثورة فلسطين الكبرى واستمرت ثلاثة أعوام وفي هذا الوقت كانت المفاوضات المصرية البريطانية تجري لحل القضية المصرية. وكانت مظاهر التضامن مع شعب فلسطين قد تجاوزت رسمياً وشعبياً الحدود التقليدية واتجهت إلى مشاركة الفلسطينيين وتأييدهم في نضالهم. وذلك رغم أن الحكومة المصرية تعمدت إخفاء مشاعرهم المتضامنة مع شعب فلسطين حرصاً على مفاوضاتها مع بريطانيا التي انتهت بمعاهدة ١٩٣٦^(٢٣) على أن هذا كله لم يمنع النحاس باشا من الإعراب عن

تضامن مصر حكومة وشعباً مع شعب فلسطين حين صرح بأن مصر لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يجري في فلسطين، وأعلن عن تأييده لمطالب الشعب العربي الفلسطيني^(٢٤) وكان النحاس باشا قد عقد جلسة خاصة مع مستر إيدن ناقش فيها القضية الفلسطينية وأوضح له عدم رضائه عن مشروع التقسيم. وقد كان هذا الموقف من جانب حكومة النحاس باشا كفيلاً بتدفق الاهتمام الرسمي والشعبي إزاء أحداث الثورة. وانعكس ذلك على موقف الصحف المصرية التي تابعت أحداث الثورة وصداها في العالم العربي والخارجي كما جسدت تعاطف المصريين مع الوطنيين الفلسطينيين^(٢٥). وقد أعرب النحاس باشا عن نفوره من مشروع التقسيم للسفير البريطاني السير مايلز لاميسون يوم ١٤ يوليو ١٩٣٧، وأوضح له أنه لا يستطيع أن يشعر بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر إذ ما الذي يمنع اليهود من إدعاء حقوق لهم في سيناء فيما بعد^(٢٦)؟ والواقع أن هذه المخاوف التي جسد بها النحاس باشا إدراكه لأبعاد الخطر الصهيوني كانت الصحف الوفدية قد أشارت لها منذ عام ١٩٢٨ عندما نشرت كوكب الشرق مقالاً منقولاً عن صحيفة دوراما يوم العبرية وصحيفة بالستين ويكلي البريطانية تحت عنوان "مصر وسيناء"، ويدعو هذا المقال إلى جعل فلسطين وطناً لليهود على أن تصبح مستعمرة بريطانية مثل كندا وأستراليا وتضم إليها شبه جزيرة سيناء عندما تقتطع من مصر. وأوضح كاتب المقال بأنهم يقبلون التنازل عن الانتداب الذي يقربهم من الاستقلال ويقبلون أن تهبط فلسطين إلى درجة مستعمرة بريطانية، ولكن على أن تتسع بلادهم وتمتد حدودها وهذا هو التعويض الذي يطلبونه من بريطانيا^(٢٧).

وقد أشار الكاتب إلى عدم أهمية سيناء بالنسبة لمصر، ودليل ذلك أن الحكومة المصرية قد وافقت منذ ٢٥ سنة للدكتور هرتزل على إرسال بعثة إلى جزيرة سيناء لتدرس إمكان إتخاذها وطناً لليهود "وأن هذا كاد يتم لولا أن البعثة لم تعجبها سيناء"^(٢٨). وتعلق كوكب الشرق على ذلك بأن هذا المشروع هو في أساسه أحد مشروعات السياسة البريطانية. ودليل ذلك أنه ورد في كتاب ألفه الكولونيل ودجود وعنوانه "الدومينون السابع". وتبدي كوكب الشرق دهشتها بسبب موقف الحكومة المصرية

آنذاك "حكومة محمد محمود" التي تقرر فتح اعتمادات مالية كبيرة لإصلاح الطرق في شبه جزيرة سيناء في الوقت الذي يتردد فيه ذكر هذا المشروع في الصحف البريطانية والصهيونية.. وتتساءل هل ممكن أن يكون ذلك محض صدفة؟ وتعود الصحيفة فتستدرك قائلة بأنه "لو أن في مصر حكومة دستورية تقاوم أطماع الاستعمار ومن خلفها شعب يقف وراءها كتلة واحدة ولو أن فيها برلمانا تعرف إنجلترا أنه لا يفرط في حقوق البلاد. وقد استطاعت إنجلترا أن تقطع واحة جغبوب من مصر في غيبة البرلمان فهل تستطيع الآن أن تلحق بها سينا بعد أن محيت الحياة النيابية أصلاً^(٢٩)"

الصحافة الوفدية .. والقضية الفلسطينية:

لم تصدر عن الوفد صحف تتبنى أيديولوجية بشكل واضح ومحدد. ولكن كانت هناك صحف تلتزم بسياسة الوفد بوجه عام وتتطرق بوجهة نظره، ولكن مع عدم استبعاد احتمالات نشوب الخلاف بين رؤساء تحرير هذه الصحف وبين الوفد. ولذلك نستطيع أن نقول أن الصحف الوفدية لم تكن صحفا حزبية بالمعنى المتفق عليه علمياً. بل كانت مرتبطة بسياسة الوفد بل كانت مرتبطة بسياسة الوفد فيما يتعلق بالقضايا الداخلية وهما قضيتا الاستقلال والدستور. أما فيما عدا ذلك فإن هذه الصحف كانت تعكس ثقافة واتجاهات رؤساء تحريرها سواء فيما يتعلق بالمسائل الفكرية أو السياسية. ولعل موقف الصحف الوفدية من القضية الفلسطينية بين الوفد يعد مثلاً واضحاً أمامنا على الفجوة التي كانت قائمة بين سياسة الوفد وموقفه من القضايا العربية وخاصة أثناء العشرينات والثلاثينات وموقف الصحف التي كانت تنطق باسمه. ففي حين كان موقف الوفد من القضية الفلسطينية في تلك المرحلة يشوبه الغموض واللامبالاة وانعدام الإدراك لخطورة الصراع الدائر في فلسطين كانت صحف الوفد تبدي تفهماً عميقاً لأبعاد هذا الصراع. وتحرص على متابعته وكشف مكامن الخطر فيه طوال العشرينات والثلاثينات.

ومما يدل على أن موقف هذه الصحف من القضية الفلسطينية لم يكن يعكس الموقف الفكري أو السياسي لحزب الوفد الإشادة والثناء الذي وجهه عبد القادر حمزة

صاحب البلاغ لوزارة محمد محمود في عامي ١٩٣٨، ١٩٣٩ بسبب موقفها من القضية الفلسطينية^(٣٠). وعاب البلاغ على النحاس باشا سكوته عن القضية وأورد بعض الوقائع التي تؤخذ على حكومة الوفد في هذا الصدد مثلاً موافقة حكومة النحاس على سفر مئات من العمال المصريين إلى فلسطين كي يحلوا هناك محل العرب الذين أضربوا تأييداً لثورة ١٩٣٦. ولم يوقف سفر هؤلاء العمال إلا بمسعى خاص وبعد اعتراض وتنبيه. كذلك اعترض حكومة النحاس على تنسيق جهودها مع السعودية من أجل العمل لصالح القضية الفلسطينية مما اضطر السعودية إلى الاشتراك مع العراق وإعداد مذكرة مشتركة إلى بريطانيا تحمل وجهة نظرهما في المسألة الفلسطينية وقد برر النحاس باشا موقف الرفض من جانبه بأنه يريد أن يعمل وحده مستقلاً عن الحكومات العربية الأخرى^(٣١)

وقد وقع اختيار المؤلفة على البلاغ وكوكب الشرق باعتبارهما ناطقتين باسم الوفد رغم ما بينهما من اختلافات في المنطلقات الفكرية والسياسية والرؤية العامة للقضايا العربية. ويرجع سبب هذا الاختيار إلى أن البلاغ كانت مرتبطة بالوفد طوال العشرينات منذ صدورهما في يناير ١٩٢٣ وحتى بدايات الثلاثينات "١٩٣٢" ثم تحولت عن الوفد. ولم تعد حينئذ تعكس وجهة نظر الوفد بل كانت تعكس وجهة نظر رئيس تحريرها وكتابها فقط. أما كوكب الشرق فقد ظلت وفدية منذ صدورهما في ٢١ سبتمبر ١٩٢٤ ولم تتحول عن الوفد حتى نهاية عمرها. وقد هاجمت كوكب الشرق البلاغ بعد انفصاله عن الوفد. فضلاً عن ذلك هناك اختلاف بين معالجة كل من الصحيفتين للقضية الفلسطينية هذا الاختلاف الذي ينبع من الاختلاف الفكري والثقافي لكل من رئيس تحرير الصحيفتين. فبينما كان حافظ عوض رئيس تحرير كوكب الشرق "وهو من قدامى الصحفيين الذين شهدوا المرحلة الأولى وشاركوا في تحرير المؤيد" يمثل الاتجاه الإسلامي وينطلق في معالجته للقضية الفلسطينية من رؤية إسلامية لا تخلو من النزعة القومية كان عبد القادر حمزة رئيس تحرير البلاغ يمثل اتجاهاً فكرياً أكثر استنارة وعصرية في نظره ومعالجته للقضايا العربية وإن كان لا يخلو من الجذور الإسلامية.

البلاغ... والقضية الفلسطينية:

تميزت البلاغ عن الصحف المصرية المعاصرة لها بتدفق اهتمامها واستمراريتها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وقد شمل هذا الاهتمام مختلف جوانب القضية وأبعادها سواء على الصعيد الفلسطيني أو الصهيوني أو البريطاني أو العربي أو الإسلامي. وقد نال الجانب الفلسطيني النصيب الأكبر من اهتمام البلاغ. إذ تابعت القضايا الجوهرية في الصراع مثل قضيتي الهجرة وبيع الأراضي. كما ركزت على حركة الشعب الفلسطيني في مواجهة الانتداب والصهيونية ممثلة في المؤتمرات وردود الفعل انجماعية^(٣٢). أما ثورات الشعب الفلسطيني وانتفاضاته فقد قامت بتغطيتها خبرياً من خلال المراسل الخاص للبلاغ في مدينة القدس، كما تناولتها بالتعليق من خلال عشرات المقالات السياسية^(٣٣). وقد اعتمدت البلاغ على الخبر كوسيلة أساسية لتغطية أحداث القضية الفلسطينية ومتابعة تطوراتها وبلي ذلك مباشرة المقال الذي كان أداتها الرئيسية في الإفصاح عن وجهة نظرها إزاء تطورات الصراع^(٣٤). وكثيراً ما كانت تنقل البلاغ عن الصحف الفلسطينية وأحياناً عن الصحف البريطانية والصهيونية وفي الحالة الأخير كانت تقوم بتنفيذ هذه المقالات وتحليلها وإبراز الفقرات المغرضة فيها. ومن أبرز الصحف الفلسطينية التي كانت تنقل عنها البلاغ صحيفتا الجامعة العربية والكرمل أما الصحف البريطانية والصهيونية دبلي تلجراف، وبالسيتين ويكلي وصحف فلسطين^(٣٥). كما فتحت البلاغ صفحاتها للكتاب الفلسطينيين والعرب المقيمين بمصر وخارجها مثل نسيم صبيعة والأمير شبيب أرسلان ومحمد علي الطاهر وأمين الريحاني، وغالباً ما كانت تتلقى تعليقات من الفلسطينيين أنفسهم والمصريين المقيمين بفلسطين مثل عبد الله البندك وحسان أبو رحاب^(٣٦). وقد انفردت البلاغ بمتابعة نشاط الأحزاب الفلسطينية والمعارك السياسية التي كان يخوضها الشعب الفلسطيني في الانتخابات البلدية^(٣٧) وقد تناولت البلاغ العلاقات اليومية بين سكان فلسطين المسلمين والمسيحيين واليهود مع مراعاة تركيزها على الزاوية الدينية^(٣٨) كما اهتمت بإبراز جوانب النشاط الوطني التي تجسد وحدة العنصرين المسلم والمسيحي في فلسطين^(٣٩)

وكثيراً ما كانت البلاغ تناقش قضايا التبشير وترتبط بين التبشير الصهيوني والتبشير الإنجيلي^(٤٠). وتكاد تكون البلاغ الصحيفة المصرية الوحيدة التي أولت مسألة الجنسية بالنسبة للفلسطينيين اهتماماً كبيراً، ونشرت عدة تعليقات ربطت فيها بين مشكلة الجنسية ونضال الشعب الفلسطيني من أجل الاحتفاظ بأراضيهِ وتفوقه السكاني داخل فلسطين باعتبار أن القضية الفلسطينية تتكون في الأساس من هذه العناصر مجتمعة^(٤١)، وقد نشرت البلاغ ملخصاً للنداء الذي وجهته اللجنة التحضيرية للدفع عن حقوق المهاجرين العرب في الجنسية الفلسطينية^(٤٢)

ومما يلفت النظر في اهتمام البلاغ بمتابعة النشاط الصهيوني أن هذا الاهتمام لم يقتصر فقط على النشاط الصهيوني في فلسطين بل اهتمت بنفس القدر بالنشاط العالمي للصهيونية وخصوصاً المؤتمرات الصهيونية^(٤٣). وقد ركزت البلاغ على رصد الصعوبات والمشاكل التي واجهتها الصهيونية خلال العشرينات في فلسطين في محاولة للتوصل إلى نتيجة تؤكد فشل الصهيونية في فلسطين^(٤٤).

ويلاحظ أن البلاغ كانت تركز في الثلاثينات على متابعة النشاط الصهيوني في المؤتمرات الصهيونية وقراراتها الخاصة بفلسطين ولم تبد البلاغ اهتمام واضحاً بمسألة الهجرة اليهودية في العشرينات ولكن ابتداء من مايو ١٩٣٠ بدأ اهتمامها بهذه القضية يتدفق وقد ركزت بشكل خاص على وقف الهجرة وضرورة تقييدها^(٤٥) كذلك أشارت البلاغ إلى النشاط الشيوعي في فلسطين في الثلاثينات وقد اهتمت بإبراز العلاقة بين الشيوعية وحركة العمال اليهود^(٤٦). وكانت البلاغ تركز على مصير وعد بلفور وإبراز نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين وإبراز صدى النشاط العربي لدى الصهيونيين^(٤٧)

وفيما يتعلق بالسياسة البريطانية في فلسطين فقد نالت أقل نصيب من اهتمام البلاغ. وقد حاولت البلاغ إبراز أهمية فلسطين في المخططات البريطانية والتأكيد على أهمية الوطن القومي باعتباره متكا للسياسة البريطانية في الشرق الأدنى. كما حرصت البلاغ على إبراز علاقة القوى الوطنية الفلسطينية بالمندوب السامي من ناحية وأبرزت من ناحية أخرى علاقته الوثيقة باليهود في فلسطين^(٤٨).

ولم تغفل البلاغ عن الإشارة إلى رد الفعل العربي والإسلامي لما كان يدور في فلسطين سواء تمثل هذا الصدى في المؤتمرات الإسلامية والعربية أو ردود الفعل الخاصة بكل دولة على حدة وقد كانت البلاغ هي الصحيفة المصرية الوحيدة التي انفردت بمتابعة أخبار ومجريات المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٣١ متابعة يومية بالإضافة إلى إمامها بأراء الجبهات المختلفة داخل المؤتمر وخارجه^(٤٩)، وقد اهتمت البلاغ بحركة العلاقات المصرية الفلسطينية منذ عام ١٩٢٣، وكانت تركز على الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في مصر وفلسطين وصداها في الصحف الفلسطينية^(٥٠). وقد استأثرت القضية الفلسطينية بالصفحة الثانية في البلاغ حيث خصص لها باب ثابت اسمه "رسالة فلسطينية"^(٥١). ولكن لم يمنع هذا من نشر كثير من المقالات والتعليقات والأخبار الهامة الخاصة بالقضية الفلسطينية في الصفحة الأولى من البلاغ^(٥٢)

أما رؤية البلاغ للقضية الفلسطينية فهي رؤية قومية إسلامية. إذ كانت تصور الصراع في فلسطين على النحو التالي: "إن الصهيونية من الناحيتين السياسية والاقتصادية مشروع قائم على الظلم والباطل وأن فكرة الوطن القومي لليهود تفوق ظلما وشناعة فكرة الاستعمار نفسها. لأن الدولة الاستعمارية التي تستولي بالقوة على بلاد ليست لها معتبرة نفسها غريبة عن ذلك البلاد مهما بلغت سطوتها ومهما نكلت بالشعب الذي تستعمره.. أما الصهيونية فإنها تذهب إلى أبعد من ذلك فتحاول أن تفعل في فلسطين ما لا تفعله الدول في مستعمراتها.. فضلا عن أنها قائمة على فكرة دينية وسياسية مذهبية تمجها المدنية الحديثة والمبادئ التي يخضع لها العالم في عصرنا هذا عصر الحرية والمساواة والإخاء كما يسمونه^(٥٣)."

وترى الصحيفة أن اليهود قد اعتقدوا أن تحقيق الفكرة الصهيونية أصبح من الأمور السهلة. ولكن النتيجة كانت عكس ذلك إذ أنهم وجدوا فلسطين شعبا متمسكا ببلاده وتقاليد غير مستعد للتنازل عن حقوقه الموروثة وقد تبين أن الحلم الذي يحلم به الصيونيون لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أمكن أن تزول الأغلبية الساحقة من عرب فلسطين لتحل محلها أغلبية مثلها من اليهود وهذا هو المستحيل^(٥٤). وتدل البلاغ على استحالة ذلك بعدة شواهد أهمها:

أولاً: إن ملايين الجنيهاً التي أنفقت لتحقيق فكرة الوطن القومي اليهودي والدعاية التي قامت بها الحركة الصهيونية بمساعدة حكومة الانتداب وأنواع الإغراء المختلفة التي أغروا بها يهود أوروبا للهجرة إلى فلسطين لم تؤدي إلى ما يريدون فلا يزال اليهود أقلية في فلسطين، بل لا يزال الكثيرون يرحلون منها بعد أن ظهرت لهم الحقيقة وهي أنها لا تدر عليهم لبناً وعسلاً كما كانوا يتوهمون^(٥٥).

ثانياً: إن الأساس الأول لتحقيق فكرة الوطن القومي قائم على التبرعات والمساعدات المالية وهذه لا تؤسس دولة ولا تنشئ وطناً.

ثالثاً: إن إنشاء دولة قائمة على أساس الدين وحده دون سواه ثبت أنه وهم من الأوهام "ذلك أن النور الصناعي الذي كان معتقو الفكرة الصهيونية يلوحون به ليهود العالم فيبهر أبصارهم ويجعلهم يهيمنون بها ويحنون شوقاً على النزوح إليها.. هذا النور انقلب ظلاماً بعد نشوب الاضطرابات التي كانت مسألة البراق كافية في إثارتها على هذا الوجه الدامي"^(٥٦)

رابعاً: إن الصهيونية في فلسطين لا يمكن أن تقف على أقدامها وحدها من الناحية السياسية، لأن السياسة البريطانية تآبى ذلك وسبب هذا أنها لا يمكن أن تقيم بيدها شبحاً قد يزعجها يوماً ما. وهي تعلم أن فلسطين على مرمى سهم من طريق مواصلاتها الإمبراطورية وأنها الطريق المنتظر لتغذية حوض البحر الأبيض بالبتروال الذي يقدر له اليوم أن تخرق أنابيب الصحراء من العراق إلى فلسطين حتى تصب في حيفا^(٥٧). ولذلك فإن السياسة البريطانية ترى من صالحها استمرار تقليد أظافر الصهيونية كلما رأتها تحاول تجاوز الحدود المرسومة.

ولكن مع منتصف الثلاثينات وتغير موازين القوى داخل فلسطين نلاحظ انعكاس ذلك على رؤية البلاغ لإبعاد الصراع الفلسطيني الصهيوني البريطاني إذ قدمت بريطانيا كل أوجه المساندة والدعم للوطن القومي اليهودي حتي أصبح عدد اليهود في فلسطين ٤٠٠ ألف بعد أن كانوا في بدء الحرب العالمية الأولى ٤٦ ألفاً. كما أنهم بأموالهم الطائلة استولوا على أخصب الأراضي الفلسطينية وأخرجوا منها المزارعين

العرب واستبدلوا بهم غيرهم من اليهود كما أخذوا يطوقون المدن بأملاكهم استعدادا على حد قول البلاغ "ذلك اليوم الذي يستطيعون فيه الانقضاض على جميع الأماكن المقدسة والمسجد الأقصى وهو أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين واستعادة هيكل سليمان^(٥٨)

وفي ضوء هذه المتغيرات بدأت البلاغ تعيد النظر في حساباتها وأبعاد رؤيتها للصراع خلال العشرينات وبدأت تتشكل رؤيتها الجديدة في ضوء التطور الذي بلغته القضية الفلسطينية. ونلاحظ أن البلاغ بدأت تقتنع بأن الحكومة البريطانية جادة كل الجد في تهويد فلسطين وليس أدل على هذا من اعتبارها الوكالة اليهودية هيئة تشير عليها بما تراه يعود بالنفع العام على اليهود وبحق مشروع الوطن القومي واتباعها سياسة المحاباة والعطف على الآمال اليهودية وظهورها كنمر كشر للعرب أنيابه.. وتحققا لهذه السياسة الحادثة عن الطريق السوي أرهقت كواهل العرب بفرض الضرائب الفادحة والرسوم العديدة وتكديسها في خزائنها الحديدية حتى بلغ مجموع ما حصل عندها من الوفر في هذا العام ١٩٣٥ ما يربو على ستة ملايين جنيه امتصتها من دماء العرب المساكين فأفقرتهم ولصقت أيديهم بالتراب^(٥٩).

وكانت البلاغ تطرح حلا للصراع لا يقتصر على النضال السياسي فقط بل يعتمد أيضا وبنفس الأهمية على العامل الاقتصادي. فكانت تهيب بالفلسطينيين أن يتجهوا بكل قواهم إلى إحياء المشروعات الوطنية وإنشاء الشركات الصناعية والتجارية واستثمار رؤوس أموالهم في كل ما من شأنه أن ينميها. إذ لا يجب أن يعتمدوا فقط على تفوقهم السكاني ونضالهم السياسي بل لابد من دخولهم حلبة المنافسة الاقتصادية مع الصهيونيين، حتى لا يصل الصهيونيون يوما إلى مركز الزعامة الاقتصادية لأنهم إذا دخلوا إلى هذا المركز أصبح من السهل أن تكون لهم الزعامة السياسية^(٦٠).

وفيما يتعلق بالدعوة التي كانت تروج لها بعض الصحف المصرية والصهيونية في تلك الفترة وهي ضرورة التفاهم والاتفاق بين العرب واليهود من أجل إنهاء الخصومة القائمة بينهما والتعاون سويا لبناء الوطن المشترك. كانت البلاغ تبدي عدم اقتناعها بهذه الفكرة وتتنبأ بالفشل للجهود التي تبذل في هذا الصدد "لأن العرب

يدركون أن هذه المحاولات مجرد شباك يراد اقتناصهم بها وهم يعتبرون إلى اليوم أهل البلاد وأن اليهود دخلاء لا حق لهم في الإقامة بفلسطين^(١١)

كوكب الشرق* والقضية الفلسطينية:

تشارك كوكب الشرق مع البلاغ في تدفق اهتمامها وشموله بالقضية الفلسطينية خلال العشرينات والثلاثينات وإن كانت الكوكب تتميز عن البلاغ في أسلوب المعالجة والرؤية الفكرية والسياسية التي استندت إليها في تناولها للقضية. فضلا عن أن الكوكب قد تعرضت للتعتيل أثناء حكم محمد محمود في مارس ١٩٢٩ نوفمبر ١٩٢٩.. وقد أدى ذلك إلى تخلفها عن متابعة أحداث البراق ١٩٢٩. هنا نقطة اختلاف أخرى بين الصحيفتين الوفديتين. وهي أن صحيفة كوكب الشرق كانت تتابع أحداث القضية الفلسطينية وتطوراتها كجزء من اهتمامها بالشئون الشرقية والإسلامية. وقد خصصت لذلك بابا ثابتا كان يحتل الصفحة الثانية من الصحيفة ويظهر مرتين أو ثلاث مرات أسبوعيا تحت عنوان: (شئون الشرق العامة)^(١٢)، وكان يقوم بتحريره محرر مختص ولكنه لم يوقع باسمه مطلقا. وكان لكوكب الشرق مراسل فلسطيني خاص في القدس وآخر في حيفا، وكان مراسل القدس يوقع باسم ابن عياد. كذلك دأبت كوكب الشرق مثل زميلتها البلاغ على نقل بعض المقالات الهامة من الصحف الفلسطينية ولكن بقدر يفوق البلاغ. إذ كانت تنقل عن ألف باء والجامعة العربية والجامعة الإسلامية ولسان العرب كما كانت تمنح الفرصة للكتاب الفلسطينيين والعرب المقيمين بمصر وخارجها للكتابة فيها أمثال أمين سعيد وشكيب أرسلان ومحمد علي الطاهر.

تناولت كوكب الشرق القضية الفلسطينية بأبعادها المطروحة خلال العشرينات والثلاثينات وهي البعد الفلسطيني والبعد الصهيوني والبعد البريطاني ثم البعد العربي والإسلامي وأخيرا البعد الدولي رغم أنه لم يكن متبلورا بشكل واضح خلال هذه المرحلة. وقد اعتمدت كوكب الشرق في معالجتها القضية على الخبر بصفة أساسية ثم مقالات الرأي والتعليقات^(١٣). وقد احتلت أنباء القضية الفلسطينية الصفحة الثانية من الصحيفة بصفة دائمة، أما المقالات والافتتاحيات فكانت دائما تنصدر الصفحة الأولى في الكوكب^(١٤)

وقد نال الجانب الفلسطيني في الصراع النصيب الأكبر من اهتمام كوكب الشرق. فقد تابعت ملحمة الثورة الفلسطينية من اضطرابات ومظاهرات ومحاکمات وأبدت اهتماما خاصا بالمسجونين السياسيين وذكرى الشهداء الفلسطينيين أكثر من الصحف المصرية الأخرى^(٦٥). كما كانت كوكب الشرق أكثر الصحف المصرية التي عالجت قضية بيع الأراضي في فلسطين. وقد بدأ اهتمامها بهذه المسألة منذ ١٩٢٤ وتصادت من ١٩٣٢. وكانت تركز على دور السماسرة في بيع الأراضي الفلسطينية وتكثر من نشر الفتاوى والنداءات لإنقاذ الأراضي^(٦٦) كذلك تابعت الكوكب أوجه النشاط اليومية للشعب الفلسطيني. وكانت تركز على المناسبات الدينية واحتفال الفلسطينيين بها^(٦٧). وكانت تهتم بإضرابات العمال. وتتميز كوكب الشرق باهتمامها المتزايد بمتابعة نشاط الشعب الفلسطيني بمختلف فئاته منذ منتصف العشرينات وبانتظام حتى نهاية الثلاثينات. وكانت توجه اهتماما خاصا للنشاط الشعبي (عمال- نساء- شباب)^(٦٨). وقد أبدت الكوكب تعاطفها العلني مع الحزب العربي الفلسطيني وتولت الكتابة عنه ونشرت بياناته منذ إعلان مولده في أبريل ١٩٣٥^(٦٩) وإن لم يمنحها هذا من الاهتمام بمتابعة نشاط الأحزاب الفلسطينية الأخرى^(٧٠).

أما العلاقات بين العرب واليهود فقد ركزت كوكب الشرق على إبراز الصراعات والاصطدامات اليومية التي كانت تقع بين العرب واليهود داخل فلسطين، رغم أن هذا الطابع العدائي لم يظهر بوضوح في الصحف إلا في الثلاثينات، أما قبل هذا التاريخ فلم تشر الصحف إلى هذا الجانب أصلا^(٧١).

وقد تابعت كوكب الشرق النشاط الصهيوني في فلسطين وكان اهتمامها الأساسي منصبا على كشف وإبراز خطورة الصهيونية على فلسطين من خلال دسائس الصهيونية ضد العرب وأساليب اليهود من أجل السيطرة على فلسطين^(٧٢). كما كانت تشير إلى الخلافات بين الصهيونيين في فلسطين^(٧٣).

وأبدت كوكب الشرق اهتماما ملحوظا بقضية الهجرة اليهودية. إذ تابعت أرقام اليهود المهاجرين إلى فلسطين وأهتمت بكشف وسائل دخولهم فلسطين كما أنها هي

الصحيفة المصرية الوحيدة التي نشرت عريضة الحزب العربي الفلسطيني إلى المندوب السامي عن الهجرة وبيع الأراضي^(٧٤).

وعن السياسة البريطانية في فلسطين حرصت كوكب الشرق على إبراز العلاقة بين الانتداب البريطاني والصهيونية. كما ركزت على توضيح موقف الفلسطينيين من لجان التحقيق البريطانية^(٧٥). وفيما يتعلق بالعلاقات البريطانية الفلسطينية في تلك الفترة. فقد اقتصر اهتمام الكوكب على إبراز الوقود الفلسطينية في لندن وتعاطف مسلمي لندن مع القضية الفلسطينية^(٧٦).

كما أشارت الكوكب إلى قسوة الإنجليز وأساليبهم الوحشية إزاء الفلاحين الفلسطينيين وإخراجهم من أراضيهم تحت تهديد الدبابات والطائرات، وخصوصاً مأساة عرب الحوارث والزيادة^(٧٧).

وكان اهتمام كوكب الشرق ملحوظاً بتسجيل ورصد ردود الفعل العربية والإسلامية إزاء القضية الفلسطينية وخصوصاً خلال الثلاثينات، وقد كانت تركز على الجانب السياسي للعلاقات العربية الفلسطينية وموقف العرب من القضية ذاتها^(٧٨) كذلك تابعت موقف مسلمي الهند وإيران وبريطانيا من القضية^(٧٩).

أما العلاقات المصرية الفلسطينية فقد بدأ اهتمام كوكب الشرق بمتابعتها مبكراً منذ عام ١٩٢٦. وكان تركيزها منصبا على المصريين المقيمين في فلسطين ومشاكلهم ووجوب حمايتهم^(٨٠). كما قامت الكوكب بتغطية زيارات المسؤولين المصريين لفلسطين وخصوصاً مكرم عبيد، ونشرت عدة تعليقات على زيادة صدقي باشا لفلسطين سنة ١٩٣٢^(٨١).

ولم تغفل كوكب الشرق البعد الدولي للقضية الفلسطينية فقد أشارت إلى صدى الأحداث الفلسطينية في أوروبا والولايات المتحدة والفاتيكان وتأثير اليهود داخل لجنة الانتدابات وموقف عصبة الأمم من القضية^(٨٢).

وتحددت رؤية كوكب الشرق للقضية الفلسطينية من خلال منطلقات دينية مشوبة بالنزعة القومية. إذ أنها ترد الصراع إلى أسباب دينية بل وتصور الهدف من إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين على أنه لا يخرج عن الإطار الديني المحض. فهي ترى أن بريطانيا تهدف بسياساتها إلى أبعد من إيجاد وطن لليهود أو إراحتهم من التشتت والتفريق في أنحاء الدنيا.. بل تدفع بهم إلى هذه البقعة لأغراض دينية، فلعلها تريد أن تصل بمسألة حكم بيت المقدس إلى نهاية حاسمة لا تتجدد ولن تكون هذه النهاية الحاسمة بحكم العرب لأنهم لو حرروا اليوم من حريتهم واستقلالهم فسيعودون إليها مع الزمن وإذا فالحل الذي تسعى إليه بريطانيا هو تذويب العرب لا استبعادهم بإفنائهم من هذه الرقعة ولا الاكتفاء بإضعافهم^(٨٣)، وتعتقد كوكب الشرق بأن بريطانيا قد اختارت اليهود للقيام بهذا الدور لأنها تعلم جيدا أنها لو دفعت بأفواج المسيحيين إلى فلسطين فإنهم سوف يمتزجون مع العرب ويؤلفون وحدة تفسد على بريطانيا خططها. وعلى هذا اختارت بريطانيا اليهودي لما له من ظروف وتكوين خاص يجعله ينفر من التآلف مع أي شعب آخر.

وتكرر كوكب الشرق في معظم مقالاتها هذا التصور وهو أن وعد بلفور يهدف في الأساس إلى حرمان المسلمين من مسجدهم الأقصى وأماكنهم المقدسة. وإن بريطانيا ترمي من ورائه إلى أن توجد في فلسطين شعبا متنافرا مختلفا لا يمكنه أن يأتلف ولا تتركه بريطانيا قبل ذلك بدعوى المحافظة على الأمن فتبقى جائمة على ظهره بأسطة كفها على قناة السويس وقابضة بالأخرى على ميناء حيفا^(٨٤)

ورغم الرؤية الدينية التي تغلف موقف كوكب الشرق في تفسيرها لأسباب الصراع الفلسطيني الصهيوني البريطاني. فإنها كانت تبدي إدراكا واضحا لأطراف الصراع. فهي لم تقع صريعة الفهم المشوش الذي كان يخلط بين حقيقة الدور الذي يقوم به كل طرف من أطراف الصراع مثلما كان يحدث لدى بعض الصحف المصرية المعاصرة لكوكب الشرق عندما كانت تخلط بين الصهيونية وبريطانيا أيهما الأصل في الصراع وأيها الفرع. كانت كوكب الشرق تدرك جيدا أن بريطانيا هي الأساس وكانت تدعو العرب إلى إدراك هذه الحقيقة وتطالبهم بأن يجاهروا الإنجليز بالعداء

ويبادروهم بالخصام. وكانت تفسر عدم وضوح الرؤية لدى العرب في البداية بأنه يرجع إلى آثار من حسن الظن بأولئك الحلفاء القدامى كانت لا تزال تتردد في صدور العرب فتوجه مقاومتهم إلى الصهيونية ووعده بلفور وماله من ذيول^(٨٥).

ولكن من خلال الاحتكاك اليومي بالسياسة البريطانية والتحيز الساخر الذي كانت تبديه نحو اليهود بدءا بفتح البلاد على مصاريحها أمام المهاجرين اليهود وانتهاء بانتزاع الأراضي الفلسطينية بقسوة ووحشية وتأمين حصول اليهود عليها في حراسة الحراب البريطانية (وكانت فاجعة إجلاء عرب الحوارث بالنار والحديد قد فعلت في النفوس فعلها^(٨٦)). من هنا بدأت الجماهير الفلسطينية تفيق وتستيقظ على الحقيقة، وتدرّك أن العدو الأساسي هي بريطانيا وقد تمخض هذا الإدراك عن نشوب اضطرابات ١٩٣٣ وكانت موجة ضد الإنجليز رأسا ونلاحظ سيطرة الفكر الديني على كوكب الرق حتى في تحليلها لاضطرابات ١٩٣٣ التي أجمعت معظم الصحف على تفسيرها من منطلق قومي صحيح. ولكن كوكب الشرق كانت ترى أن مظاهره القدس كانت الطلقة الأولى التي دوت في آذان المستعمرين فنبهتهم إلى سوء عاقبتهم... وتجاوبت أصدائها في كل جهة من جهات العالمين العربي والإسلامي تعلن للمسلمين أن مقدساتهم في خطر شديد وأن المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين يطمع في هدمه اليهود ليقيموا على أنقاضه هيكل سليمان^(٨٧)

وفيما يتعلق بالدعوة التي روجت لها بعض الصحف المصرية في تلك الفترة وهي الاتفاق بين العرب واليهود فقد أبدت كوكب الشرق موقفا حازما إزاء هذه الدعوة. وسخرت من الفكرة إلى درجة أن أطلقت عليها "نغمة التوفيق بين حقوق العرب وأطماع الصهيونية"^(٨٨) ودللت بالشواهد على استحالة تحقيق هذا الهدف.

حزب الأحرار الدستوريين.. والقضية الفلسطينية:

تأسس هذا الحزب في أكتوبر ١٩٢٢ على أساس قومي مصري استمرارا لحزب الأمة وقد ضم عددا من كبار ملاك الأرض أكثرهم من أعضاء حزب الأمة وأبنائهم وذويهم منضمين إليهم فريق من المثقفين ذوي الاتجاه الليبرالي. وقد نصت مبادئ

الحزب التي أعلنت في حفل تأسيس الحزب وأعلنتها جريدة السياسة في عددها الأول على استكمال استقلال مصر والتمسك بعدم فصل السودان عن مصر وبحفظ سيادتها عليه وحقوقها فيه وتأييد النظام الدستوري عن حرية الفرد^(٨٩)

ويلاحظ اقتصار مبادئ الحزب على القضية المصرية طوال العشرينات والثلاثينات رغم أن بعضها أعضائها البارزين قد تحولوا إلى الاهتمام بالقضايا العربية وخصوصا القضية الفلسطينية وأبرزهم محمد علي علوبة وعبد الله عنان ومحمود عزمي. ونتيجة للتطورات السياسية التي طرأت على العالم العربي في الثلاثينات وأدت إلى طرح بعض القضايا العربية بإلحاح على مسرح السياسة المصرية مثل قضية البراق ١٩٢٩ وثورة فلسطين الكبرى ١٩٣٦، من هنا جاء اهتمام الأحرار الدستوريين بالقضية الفلسطينية كجزء من القضايا المطروحة في تلك المرحلة التاريخية ولكن لم يبد من مواقفهم سواء عندما كانوا في الحكم أو خارجه أي تعاطف واقتناع بحقوق عرب فلسطين، بل على العكس تماما كانت صحيفتهم السياسية تروج للدعوة إلى التفاهم بين العرب واليهود. وترى أن حل المشكلة الفلسطينية يكمن في تحقيق هذا التفاهم بين العرب واليهود، وترى أن حل المشكلة الفلسطينية يكمن في تحقيق هذا التفاهم من أجل إقامة الوطن المشترك. وتظهر هذه الدعوة في معظم كتابات السياسة التي تتعلق بالقضية الفلسطينية في تلك الفترة.

وقد كتب عبد الله عنان في جريدة السياسة الأسبوعية يستنكر أسلوب العنف الذي لجأ إليه الشعب الفلسطيني في أحداث البراق ١٩٢٩. كما نصح كلا من العرب واليهود بالاعتدال قائلا إن في وسع العرب أن يغنموا أكثر بالإتحاد والجهاد السلمي المستمر وأن يحاولوا في المستقبل دون إراقة الدماء.. وعلى اليهودية إذا أرادت السلام أن تقنع الأمم العربية بأنها لا تفهم فكرة الوطن القومي إلا في معنى متواضع وفي دائرة محدودة... وأنها لا ترمي إلا إلى أن تقيم في وئام وتفاهم مع أصحاب البلاد رمزا فقط لليهودية وملادا أو ملجا ليس غير لتراثها وتقاليدها^(٩٠). وقد كان لهذه النغمة صدى مقبول لدى الدوائر الصهيونية، عبرت عنه صحيفة هآرتس الصهيونية التي أرسلت ردا نشرته السياسة في عددها الصادر في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٩، إذ أكدت أسفها

الشديد لأنها لأول مرة فقط تسمع صوتاً مستنيراً في العالم الإسلامي يشجب سياسة العنف التي يسلكها الشعب الفلسطيني لتحقيق أمانه^(٩١) وقد تبني الدكتور حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة السياسة دعوة التفاهم بين العرب واليهود فدعا إلى تأليف لجنة يهودية عربية تضطلع بهذا العبء. إذ كان يرى أن حل المشكلة الفلسطينية لا يكون إلا من العرب واليهود ولا ينتظر من الدولة الإنجليزية أو عصبة الأمم أن تتوسط لهذا التفاهم لأنه يلوي عليها مقاعدها الاستعمارية^(٩٢). وقد أشادت صحيفة إسرائيل صوت الحركة الصهيونية في مصر بمقال الدكتور هيكل باعتباره "خير ما كتب إلى الآن باللغة العربية بأسلوب بريء من الهوى وروح الإخلاص والصراحة في مشكلة فلسطين^(٩٣). كما قامت صحيفة السياسة باستعداد السلطات ضد الفلسطينيين المقيم في مصر، مهددة إياهم بالطرد وقد وجهت إليهم تهمة إثارة الطائفية في مصر بسبب النشاط الدعائي الذي كانوا يقومون به لتزويد الرأي العام المصري بالمعلومات والحقائق عن أحداث البراق^(٩٤). ولم تنس السياسة أن تشيد باليهود المصريين وتؤكد اعتزاز مصر بوجود هذا العنصر الذكي العامل بين عناصرها^(٩٥)

السياسة اليومية .. والقضية الفلسطينية:

لقد عالجت صحيفة السياسة اليومية القضية الفلسطينية معالجة شاملة أحاطت بأبعاد القضية فلسطينياً وصهيونياً وبريطانياً وعربياً..

وقد اهتمت السياسة بمتابعة الجانب الفلسطيني للقضية وهو يتضمن النشاط الوطني والثوري للحركة الوطنية الفلسطينية خلال العشرينات والثلاثينات. كما يتضمن جوانب الحياة اليومية بالنسبة للشعب الفلسطيني ممثلة في نشاطاته المختلفة في مجالات الاقتصاد والتعليم وعلاقاته بحكومة الانتداب والمؤتمرات التي كانت تعقدها القيادات الشعبية والمعارض والعلاقات اليومية بين العرب واليهود. وقد كان اهتمام السياسة بمتابعة هذا الجانب متوسطاً في العشرينات ولكنه تصاعد بشكل ملحوظ خلال الثلاثينات. ومن الناحية الصحفية استخدمت صحيفة السياسة الخبر كوسيلة أساسية لمتابعة ما يدور من أحداث وتطورات داخلية في فلسطين في تلك المرحلة^(٩٦) ويلي ذلك المقال الذي كان يحمل وجهة نظر الصحيفة بشكل مباشر أو غير مباشر. وكثيراً

ما كانت تنقل السياسة من الصحف البريطانية بعض المقالات التي تعالج القضية الفلسطينية^(٩٧) وغالبا ما كانت تحتل أنباء القضية الفلسطينية الصفحة الأولى في صحيفة السياسة^(٩٨).

أما البعد الصهيوني للقضية الفلسطينية هو يتضمن النشاط الصهيوني داخل فلسطين وخارجها والمؤتمرات الصهيونية والهجرة اليهودية وشراء الأراضي وتفاعل كل هذه الجوانب مع الأطراف الأخرى للصراع. عالجت صحيفة السياسة هذا الجانب من خلال المقال أساسا ثم الخبر^(٩٩). وقد كانت تركز على النشاط الصهيوني داخل فلسطين ثم يلي ذلك المؤتمرات الصهيونية.

وفيما يتعلق بالبعد البريطاني للقضية الفلسطينية الذي يشتمل على السياسة البريطانية في فلسطين في العشرينات والثلاثينات أي نشاط المندوب السامي البريطاني والمشروعات البريطانية في مجال الحكم الذاتي والهجرة وبيع الأراضي ولجان التحقيق البريطانية وصدى ذلك لدى الحركة الوطنية الفلسطينية والدوائر الصهيونية. فقد تناولت السياسة هذا الجانب، من خلال المقال ثم الخبر^(١٠٠) وكانت تستعين في معالجة هذا الجانب بالمقالات المنقولة عن الصحف البريطانية والتي تحمل في الغالب وجهات نظر معتدلة وقد كان تركيز السياسة على تحليل السياسة البريطانية في العالم العربي ككل وفي فلسطين بوجه خاص^(١٠١) ومناقشة وعد بلفور وإن لم تغفل متابعة نشاط المندوب السامي البريطاني في فلسطين^(١٠٢) أما البعد العربي للقضية الفلسطينية فلم تعره السياسة اهتماما بل نلاحظ أنها اهتمت بالبعد الدولي للقضية، فأشارت إلى تقارير لجنة الانتداب الخاصة بفلسطين كما أشارت إلى صدى القضية في الدوائر الأوروبية^(١٠٣)

وقد عالجت صحيفة السياسة اليومية القضية الفلسطينية في العشرينات والثلاثينات من منطلق قومي علماني يستنكر سياسة العنف التي كانت تلجأ إليها أحيانا الحركة الوطنية الفلسطينية^(١٠٤) ولذلك كانت السياسة تلتقي مع الفريق المهادن في الحركة الوطنية الفلسطينية الذي كان يعرف بفريق المعارضة أو النشاطية ويميل إلى "التعاون مع الإنجليز واليهود على أساس الحقائق السياسية الراهنة"^(١٠٥)

وكانت السياسة تصور الصراع في فلسطين من الزاوية القومية الصحيحة إذ كانت ترى أن الاستعمار البريطاني هو الذي وضع مشروع الوطن القومي الصحيحة إذ كانت ترى أن الاستعمار البريطاني هو الذي وضع مشروع الوطن القومي اليهودي وهو الذي يؤازره ويعمل على تنفيذه في فلسطين وهو الذي يظاهر اليهود على العرب "وأن الاستعمار البريطاني لم يبعث باليهود إلى فلسطين حبا في اليهودية أو تنفيذا لفكرة إنسانية ولكن لكي يجعل من فلسطين بركانا من القلاقل والاضطرابات وليخلق فيها حالة سياسية تقتضي دائما وجوده وسيطرته"^(١٠٦).

ورغم التصور الصحيح للصراع الذي كانت تطرحه السياسة آنذاك فإنها كانت تطرح حلولاً غير وطنية ودليل ذلك موقفها من الحركة الوطنية الفلسطينية، فهي توجه نقداً لقيادة الحركة الوطنية وترى أنها لا تتوفر فيها شروط الزعامة وأنها ضم خليطاً من العناصر المفككة المتناقضة وتفتقر إلى برنامج وطني واضح. علاوة على أنها تتخذ قرارات متطرفة ثم تتراجع عنها^(١٠٧) فضلاً عن ذلك تدين صحيفة السياسة أسلوب الثورة كوسيلة لحسم هذا الصراع فتري أن الثورة سبيل خطر لتأييد الحقوق أو استردادها وأن إهدار الدماء أشد ما يناقض أساليب العصر وروحه^(١٠٨). وهي تطرح تصوراً للسلوك الذي يجب أن تتجهه الحركة الوطنية فنقول أن لفلسطين كباقي الشعوب الشرقية أمانيتها الوطنية ولكن التذرع بالسكينة والأناة والحكمة سلاح ناجح وأما الثورة الدموية فإنها في الغالب تترد إلى عكس الغاية وتسفر عن آثار رهيبة^(١٠٩).

وبناء على ذلك تحدد السياسة موقفها من الصراع في فلسطين فتري حسمه من خلال الإقناع واللجوء إلى التحكيم استناداً إلى أن مبادئ الوفاق والتحكم قد أصبحت شعار العصر في فض الخصومات والمنازعات الدولية والقومية ولذلك كان حرياً بالعرب واليهود ألا يدخروا وسيلة للالتجاء إلى التحكيم في فض الخصومات الناشئة بينهما^(١١٠).

وقد تمخض هذا الموقف من جانبه السياسة عن إنحيازها إلى الطرف المهادن في الحركة الوطنية الفلسطينية. أي النسشاشيبيية كما أسلفنا، ويعكس هذا الموقف من جانب

صحيفة السياسة الاتجاه الفكري والسياسي للحزب الذي تنطلق باسمه، أي حزب الأحرار الدستوريين الذي كان يتبنى ذات السياسة ويحتل ذات الموقع داخل الحركة الوطنية المصرية.

وعلى ضوء ذلك كانت السياسة تؤيد مبدأ التعاون مع حكومة الانتداب البريطانية في فلسطين. وقد وجهت اللوم إلى اللجنة التنفيذية العربية بسبب مقاطعتها لمشروع المجلس التشريعي وانتخاباته. إذا كانت السياسة ترى أنه من الأفضل أن يكون للأمة الفلسطينية مثل هذا المجلس الذي كان يمكن أن يكون وسيلة لإطلاع الحكومة عن رغبات الأمة ومطالبها ولو إلى حد معين^(١١١).

موقف السراي.. من القضية الفلسطينية

عندما ألغيت الخلافة سنة ١٩٢٤ قامت في الهند وفي بعض البلاد الإسلامية هيئات تدعو إلى نقل الخلافة إلى دولة إسلامية. وكان هناك اتجاه بأن بريطانيا ترحب بأن تكون الخلافة في مصر. علاوة على وجود مثل هذا الاتجاه لدى بعض الدول الإسلامية عدا أهل الحجاز على رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود. وقد أخذ الاهتمام بهذه المسألة يزداد وخصوصاً في نهاية ١٩٢٥. وقد كان الملك فؤاد يتجه ببصره إلى الخلافة، واستعان برجال الأزهر من أجل الدعوة لهذه الفكرة. وقد استقر الرأي على الدعوة لعقد مؤتمر إسلامي في القاهرة يضم جميع الدول الإسلامية لبحث الفكرة. ونجحوا بالفعل في إفشالها^(١١٢). وكان فشل هذه الفكرة بمثابة إغلاق الباب نهائياً في وجه الجامعة (نهاية العشرينات) أحداث للتيار القومي المصري. وقد شهدت في هذه الفترة (نهاية العشرينات) أحداث البراق التي اهتز لها الشعب المصري بمختلف فئاته. وكان لها الصدى الأقوي لدى الأوساط الإسلامية في مصر. ولم يكن الصراع على البراق في حقيقته سوى مظهر للصراع القومي بين الحركة الوطنية الفلسطينية والاستعمار البريطاني الصهيوني في فلسطين. وقد هبت القوى الوطنية في فلسطين تدعو العالم الإسلامي والعربي لمؤازرتها في تلك المعركة التي لم تكن تتعلق بالشعب الفلسطيني وحده. ولكن بالعالم العربي كله. ودعا المجلس الإسلامي الأعلى في

فلسطين إلى عقد مؤتمر إسلامي عام بالقدس لخلق كتلة إسلامية عربية قادرة على الوقوف في وجه الأطماع اليهودية^(١١٣). في هذه الفترة عارض الملك الاشتراك في المؤتمر الإسلامي. إذ أن فشل مشروع الخلافة جعله يعارض أية دعوة للجامعة الإسلامية لا تخرج من تحت تاجه. ولما كانت الفكرة العربية في مصر في تلك المرحلة تتشابه مع النزعة الإسلامية. لذا فقد اتسم موقف السراي من القضايا العربية بنفس الحذر والتحفظ الذي أصبح يتسم به موقفها إزاء القضايا الإسلامية خصوصاً بعد فشل مسألة الخلافة. وقد ظل هذا الموقف يحكم اتجاه السراي إزاء القضية الفلسطينية طوال العشرينات والثلاثينات إلى أن استبدلت السرايا بمطامحها الإسلامية التي وأدتها الظروف في تلك الفترة مطامح عربية في بداية الأربعينات^(١١٤).

صحيفة الاتحاد.... والقضية الفلسطينية

تجسد صحيفة الاتحاد موقف السراي من القضية الفلسطينية خلال فترة العشرينات والثلاثينات. فقد تابعت الاتحاد الصراع في فلسطين خلال تلك المرحلة. ولم تهمل حادثاً واحداً من أحداث القضية. بل تابعت مختلف تطوراتها سواء من الناحية الخبرية أو التعليق عليها عدا مقالات الرأي التي كانت تحمل وجهة نظر حزب الاتحاد وبالتالي السراي في القضية الفلسطينية. وقد كان الخبر هو الوسيلة الرئيسية التي اعتمدت صحيفة الاتحاد في متابعتها للأحداث الفلسطينية ويلي ذلك المقال ثم التعليقات، وإن كانت لم تستبعد الفنون الصحفية الأخرى مثل التحقيق^(١١٥)، وقد نال الجانب الفلسطيني النصيب الأكبر من اهتمام الاتحاد إذ قامت بتغطية أحداث الثورة الفلسطينية ١٩٢٩، ١٩٣٣ من خلال برقيات وكالات الأنباء وكانت تنشرها تحت عنوان (أخبار الشرق)^(١١٦). أما جوانب الحياة اليومية بالنسبة للشعب الفلسطيني فقد تناولتها الاتحاد من الجانب الخبري فقد وكانت غالباً ما تنقل عن الأهرام والمقطم فضلاً عن (التلغرافات اليومية).

ويلاحظ أن الاتحاد كانت تركز على النشاط الرسمي (المحاكم - المؤتمرات الاقتصادية - المشروعات العامة - البنوك)^(١١٧). وقد اهتمت الاتحاد بالإشارة إلى

الجهود التي تبذل من أجل التفاهم بين العرب واليهود^(١١٨) ولم تول الاتحاد قضية بيع الأراضي رغم أهميتها ما تستحقه من اهتمام بل اكتفت بمتابعتها من خلال وكالات الأنباء في عامي ١٩٣٤، ١٩٣٥^(١١٩) فقط. وقد أولت الاتحاد اهتماماً ملحوظاً بالنشاط الصهيوني في فلسطين وركزت على أبرز أهمية وعد بلفور والإشادة بالوطن القومي ومنجزات اليهود في فلسطين وإبراز العلاقة بين الانتداب والصهيونية^(١٢٠).

واهتمت الاتحاد بالإشارة إلى حوادث الهجرة غير المشروعة وتهريب اليهود إلى فلسطين عن طريق مصر^(١٢١)، كذلك نلحظ تزايد اهتمام الاتحاد بمتابعة أحوال اليهود في مصر والدول العربية وتركيزها على حوادث الاضطهاد التي تعرض لها اليهود في روسيا وألمانيا^(١٢٢)، وتناولت الاتحاد السياسة البريطانية في فلسطين من زاوية نشاط المندوب السامي وتصريحاته وتنقلاته^(١٢٣)، وكانت الاتحاد أحياناً تنقل عن الصحف البريطانية (الدلي ميل - الفورتنلي ريفيو) وأحياناً أخرى كانت تنقل عن مراسل الأهرام في لندن وخصوصاً في متابعتها لتطورات القضية الفلسطينية في مجلس العموم البريطاني^(١٢٤)، وكما اهتمت الاتحاد بتسجيل صدي الأحداث الفلسطينية لدى الدول الغربية، فقد كان تركيزها على رد الفعل المصري واضحاً.

وكانت الاتحاد أكثر الصحف اهتماماً بحركة العلاقات المصرية الفلسطينية ومتابعتها بجميع أبعادها البريطانية واليهودية والعربية، وقد ركزت على العلاقات التجارية والاقتصادية وبشكل خاص خلال الثلاثينات^(١٢٥).

كذلك تابعت الاتحاد البعد الدولي للقضية الفلسطينية والذي يتمثل في علاقتها بعصبة الأمم ولجنة الانتداب وكان اهتمامها بهذا الجانب يفوق الصحف المصرية الأخرى^(١٢٦).

كانت الاتحاد تصور الصراع في فلسطين على أن المسلمين والمسيحيين في فلسطين يواجهون تهديداً خطيراً لكيانهم القومي يتمثل أساساً في الخطر الصهيوني علاوة على وقوع بلادهم تحت الانتداب البريطاني وتري أن إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين هو الحل الأوحدمطروح لمشكلة اليهود في العالم. وأن حياة

فلسطين قد بلغت من الازدهار والقوة خلال السنوات التي تدفقت فيها الهجرة اليهودية مصحوبة برؤوس الأموال ما لا يمكن إغفاله وأنه من الخطأ المبين الاعتقاد بأن فلسطين أصبحت مأوى للفقراء المشردين ولذلك فإن إنشاء الوطن القومي في فلسطين يعد فاتحة عهد جديد فيها وسيكون هذا العهد حافلاً بالعجائب والمدهشات^(١٢٧).

وكانت الاتحاد تطرح حلاً للصراع الفلسطيني الصهيوني البريطاني يلتقي مع الحلول التي طرحتها الصحافة الصهيونية في مصر وروجت لها المقطم والسياسة وهي ضرورة الاتفاق بين الفريقين لتسوية ما بينهما من خلافات. وقد دأبت الاتحاد على ترديد هذه النغمة في أكثر من مقال حتى وصلت إلى حد الادعاء بأن الدوائر العربية المتطرفة قد بدأت تقتنع بهذا الحل. وكانت تبرر هذا الحل بأن بريطانيا قد هددت بالعدول عن إنجاز المشروعات الإصلاحية الكبيرة في فلسطين وشرق الأردن ما لم يتوصل العرب واليهود إلى عقد اتفاق بينهما بأي ثمن^(١٢٨). وفسرت الاتحاد موقف العرب وميلهم إلى التفاهم مع اليهود بأن يبدو أن العرب قد تأثروا من تدفق الهجرة اليهودية ولذلك أصبحوا يميلون إلى التفاهم مع اليهود على تسوية هذه المسألة^(١٢٩).

وتبدي الاتحاد تفاؤلاً شديداً إزاء هذا الموقف من جانب بعض القادة العرب وترحيبهم بفكرة التفاهم العربي الصهيوني وتستشهد بمواف بعض القادة السوريين ومنهم رياض الصلح الذي أعرب عن موافقته على قضية التفاهم بين العرب واليهود^(١٣٠).

وتنفرد الاتحاد عن الصحف المصرية المعاصرة لها بأنها قد شنت حملت هجوم عنيف على المؤتمر الإسلامي الذي عقد بالقدس ١٩٣١ إذا هاجمت الموعد الذي حدد لاجتماعه وجدول الأعمال الذي أعده ولخصت موقفها في أن كثيرين من أهل الرأي والمشورة يرون وجوب انتقال الداعين إلى مصر لمقابلة أهل الحل والعقد فيها والاتفاق على طريقة الاجتماع وتحديد موعد ووضع برنامجه^(١٣١). ولا شك أن الاتحاد بموقفها هذا كانت تعكس وجهة نظر السراي التي أظهرت عداً واضحاً إزاء أية

دعوات إسلامية لا تصدر من جانبها ولا يكون لها مكان الصدارة فيها وخصوصاً فشل الدعوة إلى عقد مؤتمر للخلافة ولتحقيق طموح الملك فؤاد في أن يصبح خليفة للمسلمين.

الإخوان المسلمون... والقضية الفلسطينية

لقد أعلن الإخوان المسلمون تضامهم الكلي مع عرب فلسطين منذ بداية تطور القضية الفلسطينية، وقد نبغ اهتمامهم من (شعور دفاق بحق العروبة ورابطة الإسلام^(١٣٢)) على حد قول البنا وقد لعب العامل الديني دوراً أساسياً في احتضان الإخوان المسلمين للقضية الفلسطينية باعتبارها جزءاً من العالم الإسلامي الذي يرون أن أي اعتداء على قسم منه هو اعتداء على باقي الأقسام. وأن واجب المسلمين في سائر ديارهم مد يد العون بعضهم لبعض^(١٣٣).

وقد استطاعت حركة الإخوان المسلمين أن تحرك الرأي العام المصري تجاه القضية الفلسطينية من الزاوية الدينية مما ترتب عليه ردود فعل معادية للحركة الصهيونية واليهود في مصر. وقد استفادة حركة الإخوان من الناحية السياسية عندما نجحت في امتصاص طاقة السخط لدى الشعب المصري إزاء الحركة الصهيونية بتصويرها المعركة في فلسطين على أنها معركة بين اليهودية والإسلام وليست معركة قومية.

وقد برز دور الإخوان المسلمين أثناء ثورة فلسطين الكبرى عام ١٩٣٦ عندما سارعوا إلى تنظيم المظاهرات وألفوا اللجان لتلقي التبرعات وإرسالها إلى اللجنة العربية العليا وقاموا بإرسال برقيات احتجاج إلى المندوب السامي بفلسطين ووزارة الخارجية البريطانية وعصبة الأمم. ودعوا إلى تشكيل تجمع يشترك فيه الأمير عمر طوسون والهيئات المهمة بالقضية الفلسطينية في مصر للعمل من أجل مساعدة الثورة العربية في فلسطين. كما طالبوا بتحويل اعتمادات لجنة مساعدة الحبشة إلى مساعدة الثورة الفلسطينية. ولم تكف صحيفة الإخوان المسلمون عن توجيه النداءات المتوالية إلى شعب مصر والدول الإسلامية والمسيحية تستحثهم على الإسراع للدفاع عن مهبط الأديان وموطن المقدسات^(١٣٤).

وقد دأبت صحفية الإخوان المسلمين على توجيه اللوم والفقد لموقف المفكرين المصريين بالسلبية إزاء هذه القضية الإسلامية الهامة. وكذلك لموقف باقي الفئات الإسلامية في مصر من شباب وأطباء وأثرياء لأنهم تقاعسوا عن التطوع للدفاع عن الوطن المقدس. ولم يتبرعوا بالأموال لإنقاذ ديار فلسطين. ولم يبادروا إلي إرسال النجدة الطبية لعلاج المرضى والجرحى وشهداء الإسلام هناك^(١٣٥).

وكان من أيسر الأمور بالنسبة للإخوان المسلمين إجراء المقارنة بين موقف المسلمين المتخاذل إزاء نصره القضايا الإسلامية موقف الأقباط المتسم بالإيجابية إزاء مساندة القضايا المسيحية. وكانت قضية اعتداء إيطاليا على الحبشة وإسراع الكنيسة المصرية والجمعيات القبطية للتضامن وإغاثة المنكوبين في الحبشة موضوع تعليق دائم من جانب حركة الإخوان التي كثيراً ما كانت تلجأ إلي هذه المقارنة كي تحث المسلمين على التحرك من أجل مساندة فلسطين وإنقاذ الحرم قبل أن يأتي الوقت الذي يريدون فيه الصلاة فلا يستطيعون^(١٣٦).

ولا تكف صحيفة الإخوان المسلمين عن استثارة الحمية الدينية لدى الشعب المصري لإنقاذ المقدسات الإسلامية في فلسطين. فتقول: لو سار المسلمون كما سرنا إلي أرض فلسطين ورأوا أسراب الرجال والنساء. ونظروا كتائب اليهود المنظمة وجيوش الصهيونية الظالمة التي تغد على فلسطين من سائر بقاع الأرض. ثم نظروا هم كيف يتجمعون عند الحرم ويقفون عند البراق الشريف فينفخ أحدهم في البوق خلافاً لكل عرف ونظام فيجيبه جمهور اليهود (في العام المقبل يا إسرائيل) لو نظر المسلمون وذلك وفهموا ما يرمي إليه اليهود من ورائه لتجافت جنوبهم عن المضاجع وسارعوا لإنقاذ الحرم قبل أن يأتي الوقت الذي يريدون فيه الصلاة فلا يستطيعون^(١٣٧).

وقد نشأت علاقة وثيقة بين الشيخ حسن البنا وأمين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى. وقد كانت بينهما مراسلات دائمة لتبادل وجهات النظر. وكانت حركة الإخوان تنتظر إلي مفتي فلسطين باعتباره رجلاً اجتنباه الله

لحماية فلسطين وقذفه رعباً في قلوب عدوها وأسكنه بقعة من الحرم قد بارك حولها. ولكن ليس معني ذلك ألا يحمل معه العالم الإسلامي وألا تبذل في سبيل نصرته أموال المسلمين وأرواحهم^(١٣٨).

وقد كان للموقف البريطاني العنيف ضد ثورة ١٩٣٦ والقرار الذي أصدرته سنة ١٩٣٨ بجل اللجنة العربية العليا وإلغاء وظيفة المفتي والقبض على زعماء الثورة العربية في فلسطين — كان لذلك أسوأ الأثر في نفوس الإخوان كذلك اعتبرت حركة الإخوان موقف بريطانيا من الثورة في فلسطين موقف عداء وتحد صريح للعالم الإسلامي ولا يمكن معه أن تتحسن العلاقات بين بريطانيا والشعوب المسلمة^(١٣٩).

مصر الفتاة... والقضية الفلسطينية

لقد عرف حزب مصر الفتاة باتجاه عربي واضح منذ تكوينه في الثلاثيات (أكتوبر ١٩٢٣) ... مع أن الإطار الإيديولوجي لمصر الفتاة كان يدور حول ضرورة بعث مصر بعثاً جديداً داخل إطار الصيغة المصرية الإسلامية. فإنه لم يصرف وجهة عن القضايا العربية. فهو يطالب ببعث مجد مصر القديم وتأسيس إمبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الإسلام. وإشعال القومية المصرية بحيث تصبح كلمة المصرية هي العليا وتصبح مصر فوق الجميع^(١٤٠)، وقد أعلن أحمد حسين برنامج مصر الفتاة على صفحات جريدة الصرخة يوم ٢١ أكتوبر ١٩٣٣، والواقع أن دعوة مصر الفتاة وانحصارها أداء الفكرة القومية الضيقة وفي إطار فكرة الإمبراطورية المصرية قد انعكس بشكل مباشر على موقفها من القضية الفلسطينية. فقد كان اهتمام مصر الفتاة بقضية فلسطين نابعا في الأساس من مصدر متعصب مبعثة كراهية اليهود. وقد ترتب على هذا المفهوم الخاطئ لطبيعة الصراع الفلسطيني الصهيوني تورط الحزب في القيام بحملات عنصرية معادية لليهود المصريين وتحريض المواطنين عن مقاطعتهم اقتصادية ومحاولة تهيج واستثارة الرأي العام المصري ضدهم^(١٤١).

وقد نجح حزب مصر الفتاة في توثيق علاقاته منذ بداية وجود مع بعض المواطنين الفلسطينيين في مصر وبشكل خاص مع محمد علي الطاهر صاحب صحيفة الشورى. وعندما أصدر الحزب صحيفته عام ١٩٣٨ التي حملت اسم الحزب نفسه فتح صفحاتها لمحمد علي الطاهر خصوصاً بعد أن صادرت السلطات البريطانية في مصر صحيفة الشورى^(١٤٢).

والحقيقة أن صحيفة الصرخة التي استأجرها أحمد حسين كي تكون لسان حال مصر الفتاة من ١٩٣٣ وحتى صدور صحيفة مصر الفتاة سنة ١٩٣٨ لم نثر فيها على مقالات أو تعليقات على ما كان يدور في فلسطين في ذلك الحين. بل احتوت على بعض المقالات القصيرة التي كانت تتضمن هجوماً عنيفاً على اليهود في مصر وتدعو إلى مقاطعتهم رداً على ما كان يحدث لعرب فلسطين على أيدي الصهيونية^(١٤٣).

اليسار الماركسي... والقضية الفلسطينية:

في أعقاب ثورة ١٩١٩ تجمعت الحلقات الماركسية المصرية والأجنبية مكونة الحزب الاشتراكي المصري والذي أعلن برنامجه الأول في ١٨ أغسطس ١٩٢١^(١٤٤) وفي يناير ١٩٢٣ تقرر تغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعي المصري وفي عام ١٩٢٤ وتحت ضغط أصحاب رؤوس الأموال الأجانب وتهديد سلطات الاحتلال البريطاني التي أرسلت بوارجها إلى الإسكندرية صفى بالقوة اعتصام عمالي يقوده الحزب في الإسكندرية. ثم سرعان ما أصدرت حكومة سعد زغلول قرار بحل الحزب واتحاد العمال معا وأصدرت أحكاماً قاسية على قيادة الحزب، لكن الحزب الشيوعي المصري لم يتحطم تماماً سنة ١٩٢٤ بل استمر الكثير من خلايا في معظم المدن المصرية. وأعاد الحزب تنظيم نفسه وكون لجنة مركزية جديدة وكان الحزب على صلة بالحزب الشيوعي الفلسطيني وظل باستمرار فرعاً معترفاً به من قبل الدولة الشيوعية. وكان نشاط الحزب سرياً تماماً ولم تتوقف الحكومة المصرية عن مطاردة الحزب طوال هذه المرحلة^(١٤٥).

ووفقاً لقانون المطبوعات كان يتعين الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية لإصدار أي مطبوع دوري.

وفي هذه الفترة كان الحزب الاشتراكي قد طلب من الحكومة رخصة لإصدار صحيفة خاصة به. ولكن وزارة الداخلية رفضت هذا الطلب لاسيما على أثر ما نشره الحزب من الاحتجاجات والاعتراضات المتعلقة بالسياسة المحلية ولما لم ينجح في الحصول الرخصة جعل يبحث عن جريدة موجودة فوجد جريدة الشبيبة. وهي جريدة أسبوعية أدبية اجتماعية للشيخ عبد الحميد النحاس فاتفاق وإياه على تحويلها إلي جريدة اشتراكية^(١٤٦). وقد صدر عدده الأول في أوائل يوليو ١٩٢٢. ثم أصدرت وزارة الداخلية أمراً بإغلاقها ومنع نشرها.

وقد تكررت المحاولة من جانب الحزب إذا اشترى إمتياز العديد من الصحف التي لم يكتب لها الدوام وتميزت بقصر العمر نتيجة الملاحقة المستمرة من أجهزة الأمن ومحاربتها لها بسلاحي الإغلاق والمصادرة. وقد لجأت المنظمات اليسارية في كثير من الأحيان إلي إصدار نشرات غير دورية إذا أنها لا تحتاج لإنذن خاص. وكان الحزب الشيوعي يلجأ في مختلف المناسبات إلي إصدار نشرة مطبوعة إلي سعد زغلول و(خطاب مفتوح إلي المنقذين)^(١٤٧). هذا إلي جانب النشرات السرية الخاصة التي كانت يصدرها الحزب. وفي مارس ١٩٢٥م استأجر الحزب رخصة جريدة "الحساب" من صاحبها إبراهيم الصبحي الذي كان قد فشل في مواصلة إصدار جريدة يومية. ذلك أنه أصدرها إسبوعية ثم توقفت الحساب عن الصدور بعد العدد العاشر الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٤. ثم عاودت صدورها على يد رفيق جبور وكوادر الحزب الشيوعي في ٦ مارس ١٩٢٥ وقد ظلت تصدر حتى مايو ١٩٢٥. وقد حدد الحزب الشيوعي المصري موقفه من الفكرة العربية من خلال الشعارات التي بدأت تترد في بياناته عن (وحدة الشعوب العربية في الكفاح ضد الاستعمار). وعندما تأسست (عصبة النضال ضد الإمبريالية) في بروكسل سنة ١٩٢٣ طرح الماركسيون المصريون مشروع تأسيس فرع لها في مصر يضم ممثلي مختلف القوي الوطنية. وقد

شارك الحزب الوطني وزعيمه حافظ رمضان في الاتصالات والجهود التي بذلها الحزب الشيوعي مع ممثلي العصبة، وكان المشروع ينص على تأسيس فروع مماثلة في مختلف البلدان العربية على أساس أن تشكل منها قيادة مركزية عربية يمكن أن يطلق عليها اسم (عصبة تحرير البلدان العربية)^(١٤٨) وقد كان موقف الحزب الشيوعي المصري جزءاً من المواقف العام للحركة الشيوعية العالمية إزاء الواقع العربي في ذلك الوقت. وقد أصدرت العصبة المناهضة للإمبريالية في نوفمبر سنة ١٩٢٩ بياناً بعنوان (النضال من أجل حرية الشعب العربي) حددت فيها موقفها من القضية الفلسطينية على أثر وقوع أحداث البراق أغسطس ١٩٢٩ في فلسطين. وقد جاء في البيان (لقد أوضحت أحداث فلسطين الأخيرة حقيقة أن القضية الوطنية العربية تشكل في الوقت الراهن أحد القضايا الهامة في السياسة العالمية والعرب يمتلكون كل الحق في القضاء على تقسيم وطنهم)^(١٤٩).

الصحف المصرية غير الحزبية.. والقضية الفلسطينية:

١- موقف المقطم من القضية الفلسطينية

يتحدد موقف المقطم من القضية الفلسطينية خلال العشرينات والثلاثينات انطلاقاً من تبعيته المطلقة للاستعمار البريطاني وموقفه المعادي للحركة الوطنية المصرية. وقد حددت نشأته منذ صدوره سنة ١٨٨٩، التزامه المسبق بالدفاع عن المصالح البريطانية ليس في مصر فحسب بل في الهند والمنطقة العربية وسائر اتجاه الإمبريالية البريطانية. وقد انتهجت المقطم في معالجتها للقضية الفلسطينية نهجاً مخالفاً لمعظم الصحف المصرية الأخرى سواء من حيث حجم الاهتمام أو نوعه. فقد كان من المتوقع بالنسبة لهذه الصحيفة في ضوء ما عرف عنها من ارتباط وثيق بالسياسة البريطانية أن تكون لساناً للدفاع والدعاية للصهيونية في مصر وتسفر عن موقف شديد العداء لحقوق الشعب الفلسطيني. ولكن ما حدث كان مخالفاً لهذا التوقع من حيث الشكل على الأقل إذ أن المقطم قد طبقت هذا المخطط بالفعل ولكن من خلال سياسة حكومية شديدة الدعاية والنعموة. فهي الصحفية المصرية الوحيدة التي أتاحت الفرصة

للكتاب العرب والكتاب اليهود لإبداء وجهات نظرها بشكل مباشر في الأحداث الفلسطينية وهو ما يضاعف الصعوبة على الباحث أن صحيفة المقطم لم تقتصر على هذا الأسلوب بل لجأت إلى عدة أساليب متنوعة أولها أنها عينت لها مراسلاً خاصاً في فلسطين كان يوقع باسم صبير، وثانيهما أنها كانت غالباً ما تنقل وجهات نظر الصحف البريطانية والصهيونية والفلسطينية فيما يتعلق بتطورات القضية ومن خلال هذا التنوع ونشر الرأي ونقيضه تزداد الصعوبة في التقاط الخيط الأساسي الذي يعبر عن وجهة نظر المقطم.

وتتميز المقطم في معالجتها للقضية الفلسطينية بأبعادها المطروحة في تلك الفترة بالتحديد والفصل بين كل بعد من أبعاد القضية، ففي الجانب الفلسطيني للقضية نجدها تمنح الفرصة كاملة للكتاب الفلسطينيين المقيمين في مصر وخارجها للكتابة وإبداء وجهة نظرهم، وأبرزهم في هذا الصدد نسيم صبيعة وإحسان الجابري ومحب الدين الخطيب ومحمد على الطاهر. كذلك في الجانب الصهيوني للقضية تتيح المقطم للكتاب اليهود فرصة واسعة للكتابة والتعليق على كل ما يمس الحركة الصهيونية ومستقبل الوطن العربي اليهودي في فلسطين. وأبرز هؤلاء الكتاب سعد يعقوب المالكي وإلياس ساسون وعزرا ليفي ودانيال ليفي ود. هلال فارحي ويعقوب خوري. أما الجانب البريطاني للقضية فقد تبارى الكتاب من الجبهتين في الكتابة وإبداء آرائهم التي كانت غالباً ما كانت تعكس التناقض الجذري بين الحقوق العربية والإطماع الصهيونية في فلسطين وعجز بريطانيا عن التوفيق بين هذه المتناقضات.

وقد اهتمت المقطم في تناولها للبعد الفلسطيني بإبراز مطالب الفلسطينيين علاوة على المقالات التي كانت تتناول القضية بشكل عام^(١٥٠). وقد نال هذا الجانب نصيباً وافراً من اهتمام المقطم التي تابعت معظم تفصيلاته وخصوصاً الانتفاضات والثورات التي قام بها الشعب الفلسطيني في مواجهة الصهيونية والانتداب البريطاني^(١٥١). ومع ذلك لم تمنح المقطم القضايا الجوهرية في الصراع (قضيته الأراضي والهجرة) الاهتمام المتوقع^(١٥٢). وقد أبدت المقطم اهتمامها بمناقشة أسباب المقاطعة بين العرب

واليهود مستهدفة التوصل إلي تجاوزه هذه الأسباب والترويج للدعوة إلي التفاهم بين العرب واليهود وقد ساهم الكتاب اليهود المصريون ذوو الميول الصهيونية بنصيب وافر في هذه المسألة^(١٥٣).

هذا وقد أولت المقطم اهتماماً ملحوظاً بالنشاط الصهيوني في فلسطين وخصوصاً الإنجازات الصهيونية والدور الإيجابي الذي تقوم به الوكالة اليهودية في معاونة حكومة الانتداب من أجل التعجيل بإقامة الوطن القومي^(١٥٤)، وكما أسلفنا كان اهتمام المقطم بمسألة الهجرة اليهودية محدوداً وتعتبر أقل الصحف المصرية اهتماماً بهذا الجانب^(١٥٥). كذلك لم تبد المقطم اهتماماً يذكر بالمؤتمرات الصهيونية^(١٥٦).

وقد تجلت براعة المقطم في معالجتها للسياسة البريطانية في فلسطين. إذا اتسمت هذه المعالجة بقدر ملحوظ من الدعاء والمداورة والحذر. وركزت المقطم على علاقات المندوب السامي بالجانب الفلسطيني^(١٥٧). وأفردت صفحاتها للكتاب العربي واليهود لمناقشة وعد بلفور واختلاف وجهات النظر فيه^(١٥٨). كما ناقشت المقطم احتمال تخلي بريطانيا عن الانتداب في فلسطين وأوضحت حريتها إزاء المشكلة الفلسطينية^(١٥٩).

وقد نال البعد الدولي للقضية الفلسطينية قدراً لا بأس به من اهتمام المقطم وخصوصاً صدي الحوادث الفلسطينية في دول الغرب^(١٦٠). وعلاقة المسألة الفلسطينية بعصبة الأمم^(١٦١).

ولكن يلاحظ أن المقطم أهملت عن عمد صدي الحوادث الفلسطينية في الدول العربية الإسلامية كما أنها لم تشر مطلقاً إلي ردود الفعل المصرية إزاء القضية.

وفيما يتعلق بالرؤية التي انطلقت منها المقطم في موقفها إزاء القضية الفلسطينية. نلاحظ أنه رغم أسلوب الحذر الذي التزمت به في عدم الإفصاح بشكل مباشر عن موقفها. يمكننا أن نستشف حقيقة موقفها من خلال بعض التعليقات والمقالات المتناثرة عبر العشرينات والثلاثينات علاوة على أنها جندت معظم أعدادها لوجهة النظر الصهيونية ورغم أنها كانت تتيح للكتاب الفلسطينيين فرصة الكتابة فقد حظي المدافعون عن الفكر الصهيوني والدعوة الصهيونية بنصيب مضاعف.

ومن خلال إجراء إحصاء سريع لهذا الموضوع يتبين لنا أن النسبة تبلغ مرة واحدة لكل كاتب فلسطيني مقابل مرتين ونصف أو ثلاث مرات للكاتب اليهودي.

ولذلك أصبحت وجهة النظر الصهيونية مطروحة بشكل شبه دائم على صفحات المقطم. وقد بلغت قدرة المقطم على التضليل حداً وصل إلي أن صحيفة الشورى التي كانت تصدرها الصحفي الفلسطيني محمد علي الطاهر في مصر نشرت شكراً وثناء على المقطم (لتوخيها الحق فيما تكتب) وأنها لا تخشي في الحق لومة لائم: فهي تتصر اللجنة التنفيذية في الحق وتأخذ عليها سلبياتها كما أنها تأخذ على الأحزاب الأخرى عيوبها دون تحامل، وذلك بخلاف أكثر الكتاب الذين يوالون فريقاً على حساب آخر^(١٦٢).

وتصور المقطم الصراع في فلسطين على أنه نتاج ظروف غامضة، لأن هذا البلد وتقصد فلسطين محكوم عليها بأن يكون وطناً مشركاً بين الشعبين الشقيقين اليهودي والعربي سواء رضياً أم أبياً. وإذا كانت هناك بعض العوائق الخارجية التي قد تعرق مسيرة الحركة الصهيونية فإنها لا تستطيع بأي حال إسقاطها والقضاء عليها طالما هناك شعب إسرائيلي حي على وجه الأرض^(١٦٣).

وتظل هذه النغمة تتردد بأساليب مختلفة في معظم المقالات والتعليقات التي نشرتها المقطم في هذا الصدد. فهي تحاول دائماً أن تصور الصهيونية على أنها لا تهدف مطلقاً إلي طرد العرب من فلسطين وأن فلسطين رغم أنها بلاد صغيرة. فإن فيها متسعاً لأبنائها العائدين إليها من مختلف أنحاء العالم والممثلين حماساً وقدرة على البناء والتعمير^(١٦٤).

ولم تكف المقطم عن ترويج الدعوة الخاصة بضرورة التفاهم بين العرب واليهود. وقد انفردت بنشر وثيقة تسجل اللقاء الذي تم بين الملك حسين بن علي والوفد الصهيوني سنة ١٩٢٤. وتتضمن هذه الوثيقة تفاصيل اللقاء والخطاب الذي رفعه الوفد إلي الملك حسين يبدي فيه رغبة الشعب الإسرائيلي في الاشتراك مع الأمة العربية في سبيل نهضة الشرق. وقد رحب بهم الملك حسين ومنح الحاخام مير وسام الاستقلال بعد أن قدم الوفد الصهيوني أمانيه لجلالة الملك في داخل إطار من القدسية^(١٦٥).

وكانت المقطم تشير أحياناً إلى تدهور الأحوال في فلسطين دون أن تذكر الأسباب الحقيقية لهذا التدهور، ولكنها كانت تتصح أهل البلاد بأمرين أولهما: ضرورة السعي بثبات من أجل تقدم بلادهم، وثانيهما: وجوب التخلص من خلافاتهم ومنازعاتهم والافتداء بالأمم الأخرى التي لم تحقق أمانهم إلا بالاتحاد والإخلاص والعمل والصبر^(١٦٦).

٢- موقف الأهرام من القضية الفلسطينية:

تناولت الأهرام القضية الفلسطينية من منطلق صحفي أكثر منه فكرياً أو سياسياً، لذا يتميز تناولها للقضية بعدة سمات تجعل منه فكرياً أو سياسياً، كما يتميز تناولها للقضية بعدة سمات بشكل واضح ومحدد، أول هذه السمات التغطية الخبرية الشاملة لجميع أحداث القضية الفلسطينية بمختلف أبعادها الفلسطينية والصهيونية والبريطانية والدولية، ثانياً: تعتبر الأهرام الصحفية المصرية الوحيدة التي لم تلجأ إلى استخدام المقال في معالجة تطورات القضية الفلسطينية بل استخدمت الحديث الصحفي إلى جانب الخبر والتعليق^(١٦٧). ثالثاً: منحت الأهرام اهتماماً متساوياً لجميع أبعاد القضية من حيث المتابعة الصحفية والتغطية الإخبارية.

وقد بدأت الأهرام تتابع بانتظام ردود الفعل العربية داخل فلسطين إزاء حكومة الانتداب والخطر الصهيوني منذ ١٩٢٣^(١٦٨) وكانت دائماً تنشر حوادث فلسطين في الصفحة الثالثة وأحياناً في الثانية، وكان اهتمام الأهرام يتصاعد أثناء الثورات والانتفاضات فلا يمر أسبوع دون أن ترد أخبار الثورات الفلسطينية عدة مرات. وكان للأهرام مراسل خاص في القدس. وقد انفردت للثورات الفلسطينية وخصوصاً أحداث البراق واضطرابات ١٩٣٣^(١٦٩).

وفي بداية الثلاثينات خصصت الأهرام باباً ثابتاً في الصفحة الرابعة عنوانه (الحالة السياسية في فلسطين) كانت تتابع من خلاله نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة في اللجنة التنفيذية العربية^(١٧٠).

أما الحياة اليومية للشعب الفلسطيني فقد تابعتها الأهرام من خلال باب ثابت عنوانه (الرسالة الفلسطينية) في الصفحة الثالثة وقد ركزت على نشاط المؤتمرات الشعبية والأحزاب والتجمعات المهنية مثل المعلمين والعمال^(١٧١). وقد تناولت الأهرام العلاقات اليومية بين سكان فلسطين من العرب واليهود منذ عام ١٩٢٨ وأبرزت علاقة كل منهما بالآخر وعلاقتها على انفراد بالمندوب السامي كما عرضت لاحتمالات التفاهم والصدام الذي كان يقع بينهما^(١٧٢).

وتناولت الأهرام أيضاً مستقبل القضية الفلسطينية والملابس التي أحاطت بها عربياً ودولياً، وكانت حريصة على أن يتم ذلك من خلال المتابعة الخيرية أو الأحاديث مع كبار المسؤولين الفلسطينيين والصهيونيين على السواء^(١٧٣).

وقد بدأ اهتمام الأهرام يتجه نحو متابعة النشاط الصهيوني في فلسطين ابتداء من عام ١٩٢٤ والوقائع أن هذا الاهتمام رغم طابعه الخبري إلا أنه كان هناك تركيز واضح على زيارات الزعماء الصهيونيين لفلسطين^(١٧٤). كما كانت تشير الأهرام دائماً إلى مستقبل الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وقد تطلب هذا تركيزها على نشاط المستعمرات من ناحية التسليح وحاجتها إلى المال^(١٧٥).

وقد كانت الأهرام هي الصحيفة المصرية الوحيدة التي انفردت بمتابعة الحياة اليومية لليهود في فلسطين. مشاكلهم وإضراباتهم ونشاطاتهم المختلفة^(١٧٦). وأبدت الأهرام اهتماماً مبكراً بقضية تهريب الأسلحة لليهود إذا بدأت تتابعها منذ ١٩٢٩ على عكس باقي الصحف المصرية التي لم تنتبه إلى خطورة هذه المسألة إلا في الثلاثينات^(١٧٧).

وفيما يتعلق بقضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين فقد عالجت الأهرام بغزارة ملحوظة إلى حد اقتصار هذه المتابعة على الجانب الخبري. وقد تصاعد اهتمام الأهرام بهذا الجانب ابتداء من منتصف ١٩٣٠ وبلغ الذروة في ١٩٣٣، ١٩٣٤. إذ كان لا يخلو الأهرام أسبوعياً من متابعة الموضوع عدة مرات على الأقل. وتناولت الأهرام اهتمامها بمسألة تهريب اليهود إلى فلسطين كما أشارت إلى الاضطرابات التي وقعت في فلسطين من جراء الهجرة اليهودية^(١٧٨).

ومما يجدر ذكره الاهتمام غير العادي الذي أولته الأهرام لمسألة الشيوعية في فلسطين. وقد ركزت على أبرز العلاقة بين الشيوعية والتنظيمية الشعبية اليهودية والفلسطينية وقد بدأ هذا الاهتمام منذ ١٩٢٧^(١٧٩). ولم يبرر اهتمام الأهرام بقضية بيع الأراضي إلا في الثلاثينات إذ بدأت منذ عام ١٩٣١ تتابع أخبار بيع الأراضي. ويلاحظ أن الأهرام كانت تربط دائماً بين اليهود وتحسين الأراضي في فلسطين كما كانت تشير إلى موقف الهيئات العربية والإسلامية من هذه القضية^(١٨٠).

وقد أبدت الأهرام اهتماماً متزايداً إزاء العلاقات الفلسطينية العربية وبدأت تتابعها في إطارها الطبيعي منذ ١٩٣٣^(١٨١). وأن كانت لم تغفل ردود الفعل العربية إزاء ما يحدث في فلسطين^(١٨٢). كما كانت الأهرام تهتم بنقل آراء الصحف المصرية الأخرى مثل البلاغ والسياسة وكوكب الشرق والمقطم وتعليقاتها على الأحداث الفلسطينية. وكان للعلاقات المصرية الفلسطينية نصيب ملحوظ من اهتمام الأهرام خلال العشرينات والثلاثينات. ولم يكن هناك تركيز على جانب معين بل كانت عملية متابعة شاملة. وكان يغلب عليها الطابع الخبري^(١٨٣). وكما بدأت الأهرام اهتماماً مماثلاً بل حرصت على إبراز علاقاتها مع يهود فلسطين^(١٨٤).

وقد قامت الأهرام بتصوير الصراع في فلسطين من الزوايا القومية الصحيحة إذ ألقت على بريطانيا المسؤولية كاملة في تحويل هذا القطر العربي إلى وطن قومي لليهود. وقد توقعت الأهرام الفشل للسياسة البريطانية في فلسطين وذلك لعدة أسباب: أولاً: أن بريطانيا وضعت هذا النظام بدون علم أصحاب البلاد ودون استناد إلى أي مبدأ من المبادئ التي تحكم الشعوب على أساسها. وثانياً: أن هذه البلاد لها وضع مقدس لدى ملايين المسلمين والنصارى واليهود وثالثها: أن عدد كبيراً من اليهود الفلسطينيين يرفضون هذه السياسة الخاطئة. وقد قام عدد كبير منهم بتحذير الصهيونيين من عواقب هذه السياسة ونصحهم بالاتفاق مع سكان البلاد وأصحابها بدلاً من الاعتماد على قوة الحرب البريطانية في تحقيق أمانهم والوصول إلى ما يدعون أنه حق من حقوقهم التاريخية^(١٨٥).

وطبقاً للمنهج المعتدل الذي التزمت به الأهرام في معالجة القضايا الوطنية والسياسة نراها تؤيد الحركة الوطنية الفلسطينية ولكنها لا تؤيد الالتجاء إلى العنف بل ترى أن كلما ابتعد الوطنيون الفلسطينيون عن استخدام العنف فإن حجتهم ستظل قوية ويبقى صوتهم عالياً مسموعاً ويزداد عطف النفوس العادلة على قضيتهم عالياً مسموعاً. ولا بد لهم أن يروا يوماً ثمرة جهادهم واتحادهم^(١٨٦).

وخلافاً لموقف بعض الصحف المصرية التي كانت تدعو العرب إلى ضرورة التفاهم مع اليهود. نلاحظ أن الأهرام تدعو اليهود إلى التفاهم مع أهل البلاد والاتفاق معهم على تعمير فلسطين على أساس أن ذلك خير لهم وأبقى من النظام القائم على المطامع والمدعوم بسيوف الاحتلال البريطاني وحرابه.

الصحافة الطائفية .. والقضية الفلسطينية:

كان للصحف الطائفية دور واضح في الصحافة المصرية. فقد استخدمها الاستعمار البريطاني كوسيلة فعالة في تنفيذ مخططة القائم على وسيلة (فرق تسد) وقد حاول إتباع هذه السياسة في مصر منذ الاحتلال واحتفظ بحقه في استعمالها في وثيقة الاعتراف باستقلال مصر تحت تحفظ، حماية الأقليات^(١٨٧)، مستهدفاً بذلك تحويل الأقلية الدينية إلى رأس رمح يوجه إلى الحركة الوطنية وأن يثير لدى الأغلبية ردود فعل دينية متطرفة ترتد بها إلى مواقف إرهابية تحرف النضال الوطني عن أهدافه الرئيسية. وقد نجح هذا المخطط في الفترة الأولى من الاحتلال وبدأ ما يسمى في مصر بالصراع الطائفي. وازداد هذا الصراع قوة بعد وفاة مصطفى كامل^(١٨٨).

وكان من أهم صحف الأقباط في مصر في تلك الفترة صحيفتان هما (مصر) و(الوطن). ولم يقف الاحتلال البريطاني عند هذا الحد بل أوجد الخلاف بين المذاهب المسيحية ذاتها. فكانت جريدة الوطن تؤيد المذهب الإنجيلي بينما تؤيد جريدة مصر المذهب الأرثوذكسي. وقد وقع بينهما الخلاف واستمر حتى نهاية العشرينات^(١٨٩). وقد استطاع حزب الوفد وبمقدرة عالية أن يحبط سياسة إثارة الطائفية بين المسلمين والأقباط. وانعكس هذا على موقف الصحافة الطائفية من الحركة الوطنية في داخل

مصر والحركات الوطنية في العالم العربي، ولكن لم يظهر الموقف بجلاء من جانب هذه الصحافة إلا في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات. ويمكننا اعتبار القضية الفلسطينية وموقف الصحافة الطائفية منها مقياساً دقيقاً لهذا التحول. ورغم أن حجم الاهتمام الذي حظيت به القضية في الصحافة الطائفية كان محدوداً إلا أن موقف هذه الصحف كان يتسم بالمساندة والتأييد للجانب الفلسطيني في الصراع وكان هناك إشادة دائمة بوحدة المسلمين والتأييد للجانب الفلسطيني إزاء الخطر الصهيوني والانتداب البريطاني. وتجسد صحيفة الوطن هذا الموقف بوضوح، فقد عالجت القضية الفلسطينية من منطلق ديني قومي. وشنت هجوماً متواصلاً على تلك الفئة التي (قرر الله أن تكون مشردة في أنحاء الأرض^(١٩٠) وتعني بذلك اليهود).

وقد صورت الوطن الصراع في فلسطين على أن الإنجليز يحاولون تغيير اتجاه التاريخ وتحويل سنة الله في خلفه، بجمع الفئات المتشردة من اليهود وذرعها في قلب فلسطين رغماً عن إرادة سكانها من المسلمين والمسيحيين، ولا تبالي بريطانيا بعد ذلك بما يسفر عنه ذلك المخطط الإجرامي سواء سفكت الماء أم حقنت بل كل ما يهمها هو تسخير طائفة من البشر لتحقيق مصالحها على حساب الطوائف الأخرى.

وكثيراً ما تبدي صحيفة الوطن ثقها وإعجابها الشديد بتلك الروح المباركة التي سرت في الشرق كله وتجلت في فلسطين. فلئن استطاع الغرب اليوم أن يتجاهل تلك القوة المعنوية فسيرغمه ثبات الشرق وتضامنه على احترام حقوقه وتقدير نهضته^(١٩١).

وكانت الوطن تبدي أسفها وحزنها لما أصاب فلسطين من فوضى واضطراب وتدهور في أحوال الأمن حتى أصبح الإنسان يخاف على نفسه وماله وبيته بالمدينة فضلاً عن القرى والصحاري والقفار^(١٩٢) وذلك في ظل حكومة الانتداب التي لم تعد تشغلها مصلحة البلاد بقدر ما هي مشغولة في تسهيل الهجرة اليهودية وانتزاع الأراضي من السكان العرب وتمليكها لصندوق رأس المال القومي اليهودي^(١٩٣).

وتؤكد الوطن في معظم مقالاتها على صلابة الحركة الوطنية الفلسطينية ووحدة المسلمين والمسيحيين في فلسطين وإصرارهم على مقاومة وعد بلفور وإنشاء الوطن

القومي اليهودي ولو أدى ذلك إلي فنائهم. إذا أنه من المحال أن يتهاونوا في الحفاظ على أعظم أثر ديني وهو المسجد الأقصى بتمكين اليهود من انتزاعه والسيطرة عليه فضلاً عن إبائهم وأنفتهم من أن يخضعوا لفئة قضى الله عليها بأن تعيش إلي الأبد مشردة بلا مأوي^(١٩٤).

الصحافة الصهيونية في مصر:-

لقد تمتعت الطائفة اليهودية في مصر بكامل حريتها في إصدار الصحف والمجلات الناطقة باسمها ومصالحها التي تحمل وجهات نظرها فيما يتعلق بالشئون المصرية أو العالمية. وقد أصدر اليهود في مصر خلال العشرينات والثلاثينات عدة صحف ناطقة باللغة العربية عدا الصحف الأخرى الناطقة باللغتين الفرنسية والإنجليزية. ومن أبرز الصحف الناطقة بالعربية صحيفة الاتحاد الإسرائيلي التي أصدرتها جمعية القرائين الإسرائيلية بالقاهرة سنة ١٩٢٤. وكان يرأس تحريرها يوسف فرج صالح. وكانت تهتم بمعالجة شئون كبيراً بنشاط الحركة الصهيونية أو الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وغن كانت تنشر أخبار فلسطين على عمود جانبي تحت عنوان (أخبار أرض الميعاد). وابتداء من عام ١٩٢٦ أصبحت تصدر باسم باروخ لينو منجوني صاحب الامتياز والمدير المسئول. وقد شهدت هذه الفترة ظهور مجلتين يهوديين انتشرنا انتشار واسعاً بين أبناء الطائفة اليهودية في مصر ولعبت دوراً هاماً في الترويج للدعوة الصهيونية في مصر. أولهما مجلة إسرائيل التي أصدرها الدكتور البيرت موصيري سنة ١٩٢٠ وكانت تصدر بثلاث لغات: العربية والفرنسية والعبرية. ولم تستمر الطبعة العبرية وقتاً طويلاً نظراً لقلّة القراء اليهود الذين يجيدون العربية أما الطبعة العربية فقد استمرت أربعة عشر عاماً. وكذلك الطبعة الفرنسية التي كانت تلقي انتشاراً واسعاً في الأوساط اليهودية. وبعد وفاة مؤسسها الدكتور البيرت موصيري سنة ١٩٣٣ حلت محله زوجته التي واصلت إصدار الصحيفة حتى سنة ١٩٤٠. وكانت قد كتبت في نوفمبر سنة ١٩٣٣ تستحدث يهود مصر على المشاركة في تمويل الصحيفة بعد أن توفي صاحبها في أوائل ذلك العام.

قالت "لقد قمنا بنشر الدعوة الصهيونية طيلة هذه المدة والتبشير بالمبادئ الصهيونية والدفاع عنها ورد حملات خصومها عليها. وكم من مرة لفتنا نظر كبار رجال الصهيونية في الشرق إلي وجود جريدة يهودية بلسان عربي في مصر تتولي الدفاع عن الصهيونية وتنتشر الدعوة لها فهي على جانب عظيم من الأهمية وحذرت اليهود في الشرق الأوسط ومصر بأنهم إذا لم يبادروا إلي معاونة الصحيفة فإنها ستتعلل وقد ركزت صحيفة إسرائيل اهتمامها على متابعة النشاط الصهيوني في أنحاء العالم مع اهتمامها الأساسي بشئون الطائفة الإسرائيلية في مصر.

أما المجلة الثانية فهي مجلة الفجر التي أصدرها ثوسيسان سيكوتو سنة ١٩٢٤ واستمرت حتى سنة ١٩٣١ ثم انتقلت إدارتها إلي جاك مالح. ولقد صادفت هذه المجلة عدة صعوبات مالية وكادت تتوقف عن الصدور بعد ذلك ولكن اهتم بها أعضاء محفل بني برث وشكلوا لجنة برئاسة سيمون ماني لدعمها ماديا وأديبياً. وقد اتخذت عصابة معادة اللأسامية من الفجر منيرا لها طوال الأربعينات.

وفي عام ١٩٣١ أصدر البيرستراسلسكي رئيس فرع حزب التصحيحين في مصر جريدة الصوت اليهودي بالفرنسية، وكان يقوم بتمويل هذه الصحيفة عدد من كبار الرأسماليين اليهود في الإسكندرية، كما كانت تحظى برعاية خامات الإسكندرية. وقد كانت لسان حال الجناح المتطرف في الحركة الصهيونية.

وكان من أبرز الصحف اليهودية ذات الاتجاهات الصهيونية السافرة صحيفة الشمس التي أصدرها سعد يعقوب المالكي في سبتمبر ١٩٣٤، وكانت تهتم بعرض قضايا ومشاكل اليهود في مصر كما كانت تنشر أخبار النشاط الصهيوني في فلسطين تحت عنوان (أخبار فلسطين) وكانت تهتم بإبراز دور اليهود في تقدم فلسطين الاقتصادي. ولم تكن تبدي اهتماماً بمتابعة التطورات السياسية في المجتمع المصري في ذلك الحين. وتكمن خطورة هذه الصحيفة في أنها كانت تنزع حملة هجوم شديدة على الاستعمار البريطاني في فلسطين مما كان يساعدها على اكتساب ثقة الحركة الوطنية المصرية. وقد أتاح لها ذلك فرصة نشر الأفكار الصهيونية والدفاع عنها بنعومة وخبث وأسلوب غير مباشر.

والواقع أن أخطر الصحف الصهيونية وأعظمها أثراً على يهود مصر كانت صحيفة المنبر اليهودي التي أصدرها جاك رابان في نهاية عام ١٩٣٦، وقد كان يتسم بنشاط وحماس شديدين للحركة الصهيونية وساهم بالكتابة في معظم الصحف الصهيونية التي كانت تصدر في مصر في ذلك الحين مثل إسرائيل والفجر والشمس والصحف الأجنبية ذات الميول الصهيونية مثل البورص اجيشيان وجريدة الأحد. كما ساهم في إنشاء نقابة الصحفيين المصرية. ولقد لعبت صحيفة المنبر اليهودي دوراً أساسياً في الدعاية للحركة الصهيونية في مصر خصوصاً في الأربعينات.

الصحافة الفلسطينية في مصر:

من أبرز الأصوات التي انطلقت في مصر خلال العشرينات والثلاثينات دفاعاً عن فلسطين بصورة خاصة وعن البلاد العربية بصورة عامة كان صوت الصحفي الفلسطيني محمد علي الطاهر صاحب الشورى. الذي سعي فور مجيئه إلى القاهرة سنة ١٩٢٠ إلى تشكيل اللجنة الفلسطينية. وقد لعبت هذه اللجنة دوراً هاماً من خلال البيانات والنداءات والاستنكارات التي كانت تصدرها تعليقاً على الأحداث الفلسطينية العربية. وتحذيراً من الخطر الصهيوني. استنكاراً للسياسة البريطانية الموالية للصهيونية في فلسطين. وتمكنت بفضل الجهود التي بذلها محمد علي الطاهر وأعضاء الجالية الفلسطينية بمصر من الكتاب والعلماء والشعراء من أن تستقطب تأييد ومساندة شرائح هامة من الرأي العام المصري. كما استطاع محمد علي الطاهر من خلال المقالات التي كان يكتبها في معظم الصحف المصرية^(١٩٥). أن يخلق وعياً بالقضية الفلسطينية ويصحح كثيراً من الأخطاء المتداولة ويرد على كثير من المغالطات والافتراءات التي كانت تزخر بها بعض الصحف المصرية المعادية للقضية الفلسطينية. وقد اصدر صحيفة الشورى سنة ١٩٢٤ فكانت لسان حال العالمين الإسلامي والعربي ولسان الثورة السورية. وقد تنبه الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي إلى خطورتها فكان يمنع دخولها إلى الدول العربية والإسلامية التي تقع في دائرة نفوذه. وقد تغلب محمد علي الطاهر على منع الشورى ومصادرة أعدادها فلجأ إلى إصدارها بأسماء أخرى. ففي عام ١٩٢٦ بعد أن عطلت السلطات المصرية الشورى أصدر جريدة الجديد لصاحبها الدكتور محمد عزمي. فبادرت السلطة المسؤولة

إلى تعطيلها، فأصدر بدلاً منها، الشباب، لكن السلطات المصرية عطلتها أيضاً^(١٩٦) وفي سنة ١٩٢٨ علم محمد علي الطاهر بأن الشورى ستمنع من دخول فلسطين فبادر بإعداد صحف أخرى تحل محل الشورى، منها صحيفة باسم (الناس) فصدرت، وأخرى باسم "المنهاج" فصدرت أيضاً وأخيراً أصدرت الحكومة البريطانية في فلسطين أمراً بمنع دخول الجريدة العربية التي يصدرها بالقاهرة محمد علي الطاهر^(١٩٧).

وقد تابعت صحيفة الشورى أحداث القضية الفلسطينية وتطوراتها خلال العشرينات وحتى بداية الثلاثينات. وقد خصصت باباً دائماً بعنوان. شئون وشجون، يتضمن تعليقات على الأحداث الجارية في فلسطين. هذا عدا المقالات والتحقيقات الصحفية التي كانت تشكل المادة الأساسية التي استندت إليها الشورى في معالجتها للقضية الفلسطينية من مختلف زواياها. وكان اهتمامها من منطلق قومي عربي ذي خلفية فكرية إسلامية. لذلك نجدها تهتم بالتعليق على الجوانب الدينية للقضية وإبراز دور المؤسسات الدينية في حسم بعض المشاكل التي كانت تثار خلال العشرينات^(١٩٨). وقد كانت الخطة التي سارت عليها صحيفة الشورى هي خطة الربط بين الشعوب التي أطلقت عليها باسم الشعوب المضطهدة، وهي الشعوب التي تتحدث باللغة العربية. وذلك عن طريق نشر أبناء بعضها لدى البعض الآخر توثيقاً للروابط والفهم المشترك^(١٩٩). وتطبيقاً لهذه الخطة فقد كان اهتمامها بالأوضاع الداخلية في فلسطين مثل (التعليم - القضاء - الانتخابات - البلدية) وقد تابعت الشورى أيضاً أخبار النشاط الوطني الفلسطيني، كما تولت الرد على كثير من الافتراءات والأخبار الكاذبة التي كانت تروجها وكالات الأنباء البريطانية والفرنسية عن الكفاح الفلسطيني. وقد استطاعت الشورى من خلال المقالات السياسية والتعليقات والتحقيقات الصحفية أن تخلق تياراً فكرياً موالياً للقضايا العربية نجح في اجتذاب كثير من قطاعات الرأي العام المصري الذي التف حول قضايا العروبة أن تخلف توازناً التيار الصهيوني الذي كانت تقوده عدة صحف مثل الشمس والاتحاد الإسرائيلي وإسرائيل.

وكان من أبرز كتابها في هذا المجال الأمير شبيب أرسلان ونسيم صبيحة والدكتور أحمد زكي باشا ومنصور فهمي^(٢٠٠).

مراجع وهوامش

- ١- أحمد طربين - قضية فلسطين - معهد الدراسات العربية - القاهرة سنة ١٩٧٢ - ص ٣٩.
- ٢- جورج انطونيوس - يقظة العرب - ترجمة حيدر الركابي - بيروت ١٩٥٩ - ص ٤٥٨.
- ٣- ناجي علوش - الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية - ١٨٨٢-١٩٤٨ - بيروت ١٩٧٤ - ص ٦٧-٦٩.
- ٤- اللجنة الملكية لفلسطين - ١٩٣٧ - تقري عرض على البرلمان في شهر يوليو ١٩٣٧ - ص ٨١.
- ٥- عادل غنيم - الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ - ١٩٣٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ - ص ٣٦٤.
- ٦- السياسة الأسبوعية ١٩٢٨/٦/٣٠.
- ٧- المقطم ١٩٢٨/٨/٢١ فرع بنك مصر في فلسطين.
- ٨- السياسة الأسبوعية ١٩٢٦/١٢/١٨ العلاقات الاقتصادية بين مصر وفلسطين.
- ٩- السياسة الأسبوعية ١٩٢٧/١/١.
- ١٠- محمد على علوبة فلسطين والضمير الإنساني - ص ٣٧.
- ١١- البلاغ ١٩٢٩/١١/٢٨ عطف مصر على فلسطين - أنظر الملحق رقم ١.
- ١٢- الشورى ١٩٢٩/١٢/١٨. أنظر الملحق رقم ٢.
- ١٣- البلاغ ١٩٣٠/١٢/٨ خطبة عزام في المؤتمر الإسلامي - ملحق رقم ٣.
- ١٤- البلاغ ١٩٣١/١٢/٩ أبعاد عزام عن فلسطين.
- ١٥- البلاغ ١٩٣١/١٢/٢٠.
- ١٦- السياسة ١٩٢٩/٩/١.
- ١٧- طراق البشري - الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - الكتاب العربي - القاهرة - ١٩٧٢ - ص ٢٤١.
- ١٨- كوكب الشرق ١٩٢٣/٣/٩. الحكومة المصرية - معرض تل أبيب.
- ١٩- كوكب الشرق ١٩٣٣/١٢/٢٧ مصر والمعرض الصهيوني.
- ٢٠- انيس صايغ - الفكرة العربية في مصر - مصدر سابق - ص ١٩٤.

- ٢١- د. محمد أنيس ورجب حراز — التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث . دار النهضة المصرية — القاهرة ١٩٧٢.
- ٢٢- أنظر كوكب الشرق والبلاغ ١٣/١١/١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥.
- ٢٣- كوكب الشرق ١٢/٩/١٩٣١.
- ٢٤- أميل نوما — مصدر سابق ص ٢٣٩.
- ٢٥- المصدر السابق ٣٠/١٠/١٩٣٦.
- ٢٦- عبد العظيم رمضان — الحركة الوطنية المصرية من ١٩٣٧-١٩٤٨ — مصدر سابق — ص ٣٥٦.
- ٢٧- كوكب الشرق ٢٨/١٢/١٩٢٨.
- ٢٨- المصدر السابق.
- ٢٩- المصدر السابق.

الصحف الوفدية " البلاغ "

- ٣٠- البلاغ ٣/٧/١٩٣٨.
- ٣١- البلاغ ١٥/١/١٩٣٩ نفا عن د. عبد اللطيف حمزة — أدب المقالة الصحفية — الجزء الثامن — القاهرة ١٩٦٣ ص ٣٦٦.
- (*) في ١٦ ديسمبر ١٩٢٢ حصل عبد القادر حمزة على ترخيص من وزارة الداخلية بإصدار جريدة يومية سياسية عربية باسم البلاغ. وفيما هو يستعد لإصدار هذه الجريدة علم سعد زغلول بذلك وكان يومئذ بجبل طارق فبادر بإرسال برقية يهنئه فيها. وعلم أعضاء الوفد المصري صدرت الصحيفة في ٢٨ يناير ١٩٢٣ تصدرت برقيات التهئة الوفدية عددها الأول وبذلك بدت هذه الصحيفة في القول والإخلاص في العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون) وقد ارتبطت البلاغ بسياسة صاحبها عبد القادر حمزة. ففي الفترة الأولى ارتبطت بسياسة مارس ١٩٢٣ ثم عاودت الصدور في ١٨ يونيو ثم عطلت في ١٥/٩/١٩٢٨ (أربعة أشهر) وعطلت في ١٥ يوليو ١٩٣٠ تعطيلاً نهائياً. ثم صدرت البلاغ مضافاً إليها كلمة الجديد في ٢٣ يوليو ١٩٣١. وقد

أبدت البلاغ اهتماماً كبيراً بالقضايا العربية ومشاكل المسلمين في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

المصدر:

- أ- د/ عبد اللطيف حمزة : أدب المقالة الصحفية - مصدر سابق ص ١٥٩.
- ب - د/ عبد اللطيف حمزة: قصة الصحافة العربية في مصر - بغداد ١٩٦٧ - ص ١٤٠.
- ج- أنور الجندي: الصحافة السياسية في مصر - القاهرة ١٩٦٢.
- ٣٢- أنظر أعداد البلاغ ١٩٠ ١٨/٣/١٩٢٩ . ٣٠ ٧/١٢/١٩٣١ . ٣٠ ١٩٤٢/١/٢٦.
- ٣٣- أنظر الفصل الخاص بالبراق واضطرابات ١٩٣٣ وانتفاضة القسام ومعالجة البلاغ لها.
- ٣٤- بلغ عدد المرات التي استخدمت فيها البلاغ الخبر ٥٣٠ مرة والمقال ٢٣٠ مرة والتعليق ٢٧ مرة.
- ٣٥- أنظر البلاغ الأعداد ١٩٢٨/١/٢٢ . ٥٠ ١٨/٤/١٩٢٩ . ١٢/٣/١٩٣٢.
- ٣٦- أنظر البلاغ الأعداد ١٩٣٢/٨/٤ . ١٩٣٤/١٢/٣ . ١٩٣٣/٣/٥ . ٨٠ ١٣/٤/١٩٣٣.
- ٣٧- أنظر البلاغ الأعداد ١١ ١١/٩/١٩٣٤ . ٢٠ ٣/١٠/١٩٣٤.
- ٣٨- البلاغ ١٩٣٢/٢/١٨ . ١٩٣٤/٩/٢٣ . ٢٠ ٣/١٠/١٩٣٤.
- ٣٩- البلاغ ٨٠ ٢٠/٤/١٩٣٣.
- ٤٠- البلاغ ١٩٢٨/٣/٢٤ . ١٩٢٩/٩/١٦.
- ٤١- البلاغ ١٩٣٨/٣/٢٤ . ١٩٣٣/٩/١٦.
- ٤٢- البلاغ ١٩٢٨/٣/١٤. أنظر الملحق رقم (٥).
- ٤٣- أنظر البلاغ. الأعداد: ١٩٣٣/٤/٣ . ١٩٣٣/٦/١٩ . ١٩٣٣/٧/٢١ . ١٩٣٣/٨/١٧ . ١٩٢٨/٨/٢٤ . ١٩٣٥/١/١٢.
- ٤٤- أنظر البلاغ ١٩٣٧/٨/٢١ . ٢٢ ١١/١١/١٩٢٦ . ١٩٢٧/١/٩ . ١٩٢٩/٤/٩.
- ٤٥- أنظر الفصل الخاص بالهجرة اليهودية ومعالجة البلاغ له.

- ٤٦- أنظر البلاغ الأعداد ١٩٣٠/٦/٦ . ١٩٣٢/١٠/١٧ . ١٩٣٣/١/٢١ .
٤٧- البلاغ ١٩٣٤/٨/١٢ . ١٩٣٤/١٠/٦ .
٤٨- أنظر البلاغ الأعداد ١٩٢٩/٩/٨ . ١٩٢٩/٩/١١ . ١٩٣٢/١/٢١ .
١٩٣٣/١/٣١ .
٤٩- البلاغ ١٩٣١/١٢/١٠ . ١٩٣١/١٢/١٩ . ١٩٣١/١٢/٢٦ .
٥٠- البلاغ ١٩٣٢/٢/٩ . ١٩٣١/١١/٣٠ . ١٩٣١/١٢/٢٦ .
٥١- بلغ عدد المرات التي ظهرت فيها أنباء القضية الفلسطينية في الصفحة الثانية من
البلاغ ٦٣٠ مرة .
٥٢- عدد مرات ظهور مقالات عن القضية الفلسطينية في الصفحة الأولى للبلاغ كان
١٨٠ مرة .
٥٣- البلاغ ١٩٢٦/٢/٣ .
٥٤- البلاغ ١٩٢٩/٤/٩ .
٥٥- البلاغ ١٩٢٩/٩/١٦ .
٥٦- المصدر السابق .
٥٧- البلاغ ١٩٣٥/١١/١ .
٥٨- البلاغ ١٩٣٥/١١/١ .
٥٩- المصدر السابق .
٦٠- البلاغ ١٩٢٩/٥/٢٠ .
٦١- البلاغ ١٩٣٣/١٢/٢٧ .

كوكب الشرق

الصحيفة الوفدية الثانية. صدرت في ١٢ سبتمبر ١٩٢٤ وهي صحيفة مسائية يومية
كان برأس تحريرها أحمد حافظ عوض الذي عاصر الرعيل الأول من الصحفيين
وتأثر بالشيخ على يوسف صاحب المؤيد.

حدد حافظ عوض سياسة كوكب الشرق قائلاً بأنها (تعمل لخدمة القضية الوطنية إلى
جانب رسالتها الإسلامية والعربية) وهي تعد امتداداً لصحيفة المؤيد فيما يتعلق
باتجاهاتها الإسلامية الشرقية وقد ظلت تتعلق بأهداف الوفد حتى توقفت سنة ١٩٣٦.

وقد تعرضت للتعتيل والمصادرة مرتين الأولى في ١٢٦ مارس ١٩٢٩ في عهد حكومة محمد محمود. والثانية في يناير ١٩٣١ في عهد حكومة إسماعيل صدقي. وابتداء من أغسطس ١٩٣١ بدأ يظهر اسم محمد صلاح كرئيس تحرير مسئول لكوكب الشرق خصصت كوكب الشرق لمعالجة الشؤون العربية والإسلامية بابا عرف باسم (شئون الشرق العامة) وقد بدأ يظهر في نهاية عام ١٩٢٨ وكان يظهر بدون انتظام كل يومين أو ثلاثة أيام. وأصبح هذا الباب يحتل صفحة كاملة ابتداء من شهر مايو ١٩٣٣.

المصادر:

أ- عبد اللطيف حمزة: قصة الصحافة العربية في مصر: مصدر سابق ص ١٤١.

ب- أنور الجندي: الصحافة السياسية في مصر - مصدر سابق ص ٢٨٧ - ٢٨٩.

ج- كوكب الشرق: العدد الأول ١٩٢٤/٩/٢١ . ١٩٣٣/٥/١٠ .

٦٢- بلغت عدد المرات التي استخدمت فيها كوكب الشرق الخبر لمتابعة القضية الفلسطينية وتطوراتها خلال العشرينات والثلاثينات ٥٨٠ مرة - والمقالات ٢٩٠ مرة.

٦٣- بلغ عدد الموضوعات التي ظهرت عن القضية الفلسطينية في الصفحة الأولى من الكوكب ٢٤٠ موضوعاً.

٦٤- أنظر كتاب كوكب الشرق الأعداد ١٢ . ١٩٣٠/٦/٣٠ . ١٩٣١/٩/٠٥ . ١٩٣٥/٢/٢٤ . ١٩٣٤/١٢/١٣٤٠/٣/٢٥ .

٦٥- أنظر كوكب الشرق الأعداد ١٤/١٩٣٥ . ١٦/١٩٣٥ . ٢٣/١٩٣٥ . ٤ . ١٩٣٥/٥/١٤ .

٦٦- كوكب الشرق ٤/١٩٢٥ . ١٠ . ١٩٣٠/١/٣ .

٦٧- أنظر كوكب الشرق الأعداد ١١/٤ . ١٩٣٢/٦/٢٥ . ١٩٣٥/٣/١٥ .

٦٨- كوكب الشرق ٦ . ١١ . ١٤ . ١٩٣٥/٤/١٧ . ١٩٣٥/٦/١ .

٦٩- كوكب الشرق ١/١٩٣٥ . ٤/٤ . ١٩٣٥/٤/٤ .

- ٧٠- أنظر كوكب الشرق ١٨/٤/١٩٣٥ . ٢/٤/١٩٣٥ . ٢٢/٤/١٩٣٥ .
١٩٣٤/١١/٢٣ . ١٩٣٥/٥/٣١ .
- ٧١- أنظر كوكب الشرق الأعداد ٣٠/٤/١٩٣٣ . ٢٢/٥/١٩٢٥ . ٢٠/١٢ . ٢١ .
١٩٣٥/٤/٢٤ . ١٩٣٥/٥/٣١ .
- ٧٢- أنظر كوكب الشرق ١٣/٥/١٩٣٥ . ٢٧/١/١٩٣٥ .
- ٧٣- أنظر كوكب الشرق ١٢/٨/١٩٢٦ . ٢٨/١١/١٩٢٩ . ٨/١٢/١٩٢٩ .
١٩٣٥/٣/١٩ . ١٥/٤/١٩٣٥ . ٣/٦/١٩٣٤ . ١٧/١٢/١٩٢٤ . ٤/٢/١٩٣٥ .
١٩٣٥/٣/٢٣ . ٢٠/٢/١٩٣٥ .
- ٧٤- أنظر كوكب الشرق ٢٣/٧/١٩٣٣ . ٢٥/٨/١٩٣٤ . ٢/١١/١٩٣٤ .
١٩٣٠/١/٤ .
- ٧٥- كوكب الشرق ١٣/١/١٩٣٠ . ٢٧/٥/١٩٣٠ . ٦/٥/١٩٣٠ .
- ٧٦- كوكب الشرق ١٩/٦/١٩٣٣ . ٣٠/١٠/١٩٣٣ . ٢/١١/١٩٣٣ . ١٠/١١/١٩٣٣ .
١٩٣٣/١١/١٨ .
- ٧٧- كوكب الشرق أنظر ١٣/١/١٩٣٠ . ٥/٥/١٩٣٠ . ١٠/١٢/١٩٣٣ . ٧/٢/١٩٣٤ .
١٩٣٤/٣/٣ . ١٩٣٥/٤/٤ . ٩/٩/١٩٣٥ . ٣/٩/١٩٣٥ .
- ٧٨- كوكب الشرق ٢٤/١٢/١٩٣٣ . ٦/٩/١٩٣١ . ١٢/٨/١٩٣٤ . ٣/٩/١٩٣٣ .
- ٧٩- كوكب الشرق ٢٤/١١/١٩٣٤ .
- ٨٠- كوكب الشرق ١٣/١٢/١٩٢٣ . ١٣/٨/١٩٣١ .
- ٨١- كوكب الشرق ٧/١٢/١٩٢٩ . ١٣/١٦/١٩٣٠ . ١٣/٩/١٩٣١ .
- ٨٢- كوكب الشرق ٨/١٠/١٩٢٥ . ١٢/٤/١٩٣٠ . ١٨/٦/١٩٣٠ .
- ٨٣- كوكب الشرق ٨/١١/١٩٣٣ .
- ٨٤- كوكب الشرق ٢/١١/١٩٣٣ .
- ٨٥- المصدر السابق.
- ٨٦- كوكب الشرق ١٧/١٢/١٩٣٣ .
- ٨٧- كوكب الشرق ٢/١١/١٩٣٣ .
- ٨٨- كوكب الشرق ٨/٦/١٩٣٠ .

(الأحرار الدستوريين)

- ٨٩- عبد العظيم رمضان: الحركة الوطنية المصرية من ١٩١٨ - ١٩٣٦. دار الكتب العربي القاهرة ١٩٧٠ - ص ٣٧٩.
- ٩٠- السياسة الأسبوعية ١٩٢٩/٩/٧.
- ٩١- السياسية الأسبوعية ١٩٢٩/٩/٢٨.
- ٩٢- السياسية الأسبوعية ١٩٣٠/٦/٢٤.
- ٩٣- المصدر السابق.
- ٩٤- السياسة ١٩٢٩/٦/٢٧.
- ٩٥- السياسة ١٩٢٩/٩/١.

* صحيفة السياسة اليومية تمثل الصحافة الحزبية في معسكر حزب الأحرار الدستوريين ويمكن اعتبارها امتداداً لصحيفة (الجريدة) في منهجها الفكري. كما كان حزب الأحرار الدستوريين امتداد لحزب الأمة. صدر العدد الأول في ٣١ أكتوبر ١٩٢٢. حدد هيكل جريدة السياسة في أمرين.. أولهما الدفاع عن الدستور. وثانيهما استقلال مصر وكفالة حقوقها في السودان وقد واجهت السياسة عنفاً كبيراً في ظل العهود التي كانت تحكم فيها الوزارات الوفدية وفي عهد إسماعيل صدقي حيث عطلت إدارياً من ديسمبر ١٩٣٠ إلى يونيو ١٩٣١. ومن أهم القضايا الفكرية التي خاضتها صحيفة السياسة هي:

١- كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق.

٢- كتاب الشعر الجاهل لطله حسين.

٣- معركة التبشير.

أما معاركها السياسية فقد كنت ضد الوفد فيما عدا فترتي ائتلاف ١٩٢٦. ١٩٣٥ وقد وصف الدكتور عبد اللطيف حمزة أسلوب جريدة السياسة بأنه (أدني إلى العفة والنزاهة لأنها تعبر عن رأي الأقلية ولأن أصحابها كانوا حريصين على أن يظهرُوا أمام الجمهور بمظهر السمو في الناقد).

المصادر:

(أ) أنور الجندي: الصحافة السياسية في مصر - مطبعة الرسالة - القاهرة ١٩٦٢.

- (ب) د. عبد اللطيف حمزة: أدب المقالة الصحفية الجزء السادس — دار الفكر العربي — القاهرة ١٩٦٣.
- (ج) د. إبراهيم عبده . تطور الصحافة المصرية. الطبعة الأولى . القاهرة ١٩٦٣ — القاهرة — ١٩٤٤.

السياسة

- ٩٦- كانت نسبة المواد الصحفية في تغطية السياسة للأحداث الفلسطينية وتطورات القضية بجميع أبعادها خلال العشرينات والثلاثينات على النحو التالي: —
المقال ٧٤ مرة — الخبر ١٢٥ مرة — الحديث ٥ مرات — الافتتاحية مرتين — التعليق ٤ مرات.
- ٩٧- أنظر السياسة الأعداد ١٦/٨/١٩٢٩ — ٢٨/٩/١٩٢٩ . ٣/٩/١٩٢٣ . ٢/١٢/١٩٢٩ . ٢١/١٠/١٩٣٤ . ١٨/١٠/١٩٣٤ .
- ٩٨- بلغ عدد المرات التي احتلت فيها أنباء القضية الفلسطينية الصفحة الأولى من السياسة خلال تلك الفترة ١٠٣ مرات.
- ٩٩- استخدمت السياسة لمعالجة الجانب الصهيوني في القضية الفلسطينية المقال ٢٥ مرة. الخبر ٤٠ مرة والصفحة الأولى ١٢ مرة.
- ١٠٠- استخدمت السياسة لمعالجة الجانب البريطاني في القضية الفلسطينية المقال ٢٧ مرة الخبر ٥٠ مرة والصفحة الأولى ١٢ مرة.
- ١٠١- أنظر أعداد السياسة ٣/٩/١٩٢٣ . ٢٣/٩/١٩٢٩ . ٢٧/٢/١٩٣٦ .
- ١٠٢- أنظر أعداد السياسة ١٠٠ ٣٠/٨/١٩٢٣ إلى ١٣/١/١٩٢٦ . ٣/١١/١٩٢٦ . ١/٣/١٩٢٩ . ١٥/٤/١٩٣٢ .
- ١٠٣- أنظر أعداد السياسة ١٢/١١/١٩٢٦ . ١٨/١١/١٩٢٦ . ١٦/٨/١٩٢٧ .
- ١٠٤- السياسة ٣١/٨/١٩٢٩ .
- ١٠٥- السياسة ١٨/٥/١٩٢٧ .
- ١٠٦- السياسة ٣١/٨/١٩٢٩ .
- ١٠٧- ١/٨/١٩٣١ .
- ١٠٨- السياسة ٣١/٨/١٩٢٩ .

- ١٠٩- المصدر السابق.
- ١١٠- المصدر السابق.
- ١١١- السياسة ١٨/٥/١٩٢٧.
- ١١٢- عبد العظيم رمضان - الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦ - دار الكاتب العربي - القاهرة - ١٩٧٠ - ص ٥٨٤.
- ١١٣- طارق البشري - الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ - ص ٢٣٦ - ٢٣٩.
- ١١٤- المصدر السابق - ص ٢٤٥.

صحيفة الاتحاد

أصدرها حزب الاتحاد الذي أعلن عن تأليف في ١٠ يناير سنة ١٩٢٥ وهو أحد الأحزاب التي أُلقت بها السراي في معركتها ضد الوفد وكان يرأسه حسن نشأت باشا. وقد أصدر هذه الصحيفة في ١١ يناير ١٩٢٥ كي تكون لسان حالة هي وصحيفة الليبرالية بعد أن انسحب منها ليون كاسترو فأصبحت اتحادية بعد أن كانت وفدية. ونشرت الصحيفة برنامج الحزب الجديد الذي اقتصر على الشؤون الداخلية مثل إصلاح الأزهر وترقية حالة الفلاح والعمال وتحسين الخدمات توطئة لاقتناع بريطانيا بضرورة الحصول على الاستقلال. ولم يجدد سياسة عربية أو دولية وكان يرأس الصحيفة عبد الحليم الببلي المحامي ولم تتعرض للمصادرة أو التعطيل مثلما كان يحدث للصحف الوطنية في مصر في تلك الفترة.

المصادر

- (أ) عبد العظيم رمضان - الحركة الوطنية ١٩١٨ - ١٩٣٦ - مصدر سابق ص ٥٧٤.
- (ب) الياس قسطاكي عطاره - تاريخ تكوين الصحف في مصر.
- ١١٥- بلغ عدد المرات التي استخدمت فيها الاتحاد الخبر ١٩٧ مرة والمقال ٣٦ مرة. والتعليق ١٤ مرة والحديث ٣ مرات.
- ١١٦- أنظر الاتحاد ١٥/١/١٩٣٠ . ١٤/٩/١٩٢٩ . ١١/١١/١٩٢٩ . ١٤/١٠/١٩٢٩ . ٢٠/٣/١٩٣٤ . ٢/١١/١٩٣٥.

- ١١٧- أنظر الاتحاد ١٥/٩/١٩٣٩ . ٢٣/١١/١٩٢٩ . ٢٢/١/١٩٣٠ . ١٢/٧/١٩٣٣ . ١٩٣٤/٣/٦ .
- ١١٨- الاتحاد ١٦/٢/١٩٣١ . ٨/٦/١٩٣٤ . ١٢/٢/١٩٣٥ .
- ١١٩- الاتحاد ٢٠/١١/١٩٣٤ . ١٤/٧/١٩٣٥ . ٥/٩/١٩٣٥ .
- ١٢٠- الاتحاد ١٧/٥/١٩٢٥ . ٥/٦/١٩٢٨ . ٢١/١٧/١٩٣٥ .
- ١٢١- الاتحاد ١٨/٥/١٩٢٥ . ٢٤/١٢/١٩٣٣ . ٢١/٨/١٩٣٤ . ١٥/١٠/١٩٣٥ .
- ١٢٢- الاتحاد ٢٢/٤/١٩٣٣ . ٧/٨/١٩٣٣ . ٢٠/١١/١٩٣٤ . ٢٤/١٢/١٩٣٣ . ١٩٣٤/١/٢٩ .
- ١٢٣- ١٠/٣/١٩٢٩ . ٥/٩/١٩٢٩ . ١/١/١٩٣٣ . ١/٢/١٩٣٢ . ٢٩/١/١٩٣٤ .
- ١٢٤- الاتحاد ٤/١٢/١٩٢٩ . ١/١/١٩٣٠ . ١٤/١٢/١٩٢٩ .
- ١٢٥- الاتحاد ٢٨/١١/١٩٢٩ . ١/٧/١٩٣٠ . ٢٧/١/١٩٣٥ . ٥/٢/١٩٣٥ . ٢/٧/١٩٣٥ .
- ١٢٦- الاتحاد ٨/٩/١٩٢٩ . ١٣/١/١٩٣٠ . ٩/٢/١٩٣٠ . ١٠/٣/١٩٣٠ . ٧/٦/١٩٣٠ . ١٩٣٤/٣/١٩ . ٢٧/٥/١٩٣٤ .
- ١٢٧- الاتحاد ٢١/٧/١٩٣١ .
- ١٢٨- الاتحاد ١٧/٥/١٩٢٥ .
- ١٢٩- الاتحاد ٦/٨/١٩٣٤ .
- ١٣٠- المصدر السابق .
- ١٣١- الاتحاد ٢ . ٥/١١/١٩٣١ .
- ١٣٢- حسن البنا - مذكرات الدعوة والداعية ص ٢٢٢ .
- ١٣٣- انيس صايغ - الفكرة العربية في مصر - بيروت ص ١٥٧ - ١٥٩ .
- * جريدة الإخوان المسلمين . جريدة أسبوعية إسلامية جامعة كانت تصدرها جمعية الإخوان المسلمين بالقاهرة، وكان يحررها نخبة من أعضاء وهي لسان حال جمعيات الأخوان المسلمين ويخدم كل هيئة تعمل لرفعه الإسلام وإعادة مجده . وقد صدر العدد الأول في نهاية عام ١٩٣٣ .
- ١٣٤- جريدة الإخوان المسلمين ٢٨/٤/١٩٣٦ . ٧ صفر ١٣٥٥ .
- ١٣٥- الإخوان المسلمين ١٩/٥/١٩٣٦ - ٢٨ صفر ١٣٥٥ .

- ١٣٦- الإخوان المسلمين ١٩٣٥/١١/٥ - شعبان ١٣٥٤.
- ١٣٧- المصدر السابق.
- ١٣٨- المصدر السابق: عبد العظيم رمضان - الحركة الوطنية من ١٩٣٧ - ١٩٤٨ مصدر سابق - ص ٣١٠.
- ١٣٩- حسن البنا - مذكرات الدعوة والداعية - دار الكاتب العربي القاهرة ص ٢٨٦، محمد رفعت - قضية فلسطين - ص ٧٩ - أقر عدد ٥٨.
- ١٤٠- أحمد حسين - إيماني - الطبعة الأولى - مطبعة الرغائب ١٩٣٦ ص ٦٦.
- ١٤١- أنيس صايغ - الفكرة العربية في مصر - مصدر سابق - ص ١٩٦.
- ١٤٢- ١٤٢- أحمد حسين - نصف قرن من العروبة وقضية فلسطين - المكتبة العصرية صيداً - بيروت ١٩٧١ - ص ٥٨.
- ١٤٣- أنظر الصرخة عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥.
- ١٤٤- أنظر د. رفعت السعيد. تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ - دار الفارابي - بيروت ١٩٧٢، اليسار المصري (١٩٢٥ - ١٩٤٠ - دار الطليعة بيروت ١٩٧٣).
- ١٤٥- المصدر السابق، وعبد القادر ياسين - بحث عن الصحافة اليسارية وقضية فلسطين ص ٢.
- ١٤٦- الأهرام ١٩٢٢/٧/١٢.
- ١٤٧- د. رفعت السعيد - الصحافة اليسارية في مصر - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٤ - ص ١٢.
- ١٤٨- د. رفعت السعيد - اليسار المصري والقضية الفلسطينية - دار الفارابي بيروت ١٩٧٣ - ص ٢٤.
- 149- International press correspondence English Edition (un -Published Manuscripts) No 45-15 November 1939 . P 1371.
- * صدرت المقطم في ١٨ ابريل ١٨٨٩ كجريدة يومية سياسية احتلالية (أي لسمان حال الاحتلال البريطاني في مصر) وقد تولي فارس نمر رئاسة تحريرها وكان يقوم بتخطيط سياستها منذ صدورها وحتى وفاته في ديسمبر سنة ١٩٥١. وقد كشف المقطم منذ اليوم الأول لصدوره عن سياسته في الدفاع عن المصالحة البريطانية. ونتيجة لالتزامه بالعداء للسافر للحركة الوطنية المصرية فقد أعفها

السلطات البريطانية من قرارات التعطيل أو المصادرة التي كانت تتعرض لها الصحف الوطنية في مصر على أيدي الحكومات المصرية. وقد هاجم المقطم الثورة العربية ولعب دوراً أساسياً في توسيع شقة الخلاف وأثاره الطائفية بين المسلمين والمسيحيين سنة ١٩١٠. ١٩١١ وتميز المقطم بالرد على كل وجهات النظر المعادية لبريطانيا في صحف أوروبا وقد استقطب مشاعر العداء من جانب التيارات الوطنية والصحافة المصرية.

وقد بلغ عدد مرات استخدام التعليقات في المقطم ٩٥ مرة والمقال ٣٥ مرة والخبر ١٨٥ مرة والافتتاحيات ٣٠ مرة والصفحة الأولى ٨٢ مرة. والإعلانات ١٥ مرة. والأحاديث ٦٥ مرة. والتعليقات ٤٥ مرة.

المصادر:

- (أ) أنور الجندي: الصحافة السياسية في مصر - مصدر سابق ص ١٠٩.
- (ب) انيس صايغ: الفكرة العربية في مصر - بيروت ١٩٥٧ - ص ١١٤.
- (ج) قسطنطين الياس عطارة - تاريخ تكوين الصحف المصرية - ١٩٢٨ - ص ٢٦٣.
- ١٥٠- أنظر المقطم الأعداد ٦ / ١١ / ١٩٢٩ . ١٩٢٩ / ١٢ / ١ . ١٩٢٩ / ٣ / ١٣ . ١٩٣٢ / ٥ / ٢٩ . ١٩٣٣ / ١١ / ١ . ١٩٣٣ / ١١ / ٨ .
- ١٥١- أنظر المقطم ١٣ ١٥٠ . ١٩٢٩ / ٩ / ١٧ . ٢٨ . ١٩٢٩ / ٩ / ٢٩ . ٥٠ . ١٩٢٩ / ١١ / ٢٢ . ١٩٣٣ / ١١ / ١ . ١٩٣٣ / ١١ / ٨ .
- ١٥٢- أنظر المقطم ١٢ / ١ / ١٩٣٥ .
- ١٥٣- أنظر المقطم ١٩٢٩ / ٨ / ٢٩ . ١٩٣١ / ٧ / ١٤ . ١٩٣١ / ٧ / ١٢ . ١٩٣٣ / ١٢ / ٦ . ١٢ . ١٩٣٣ / ١٢ / ١٣ . ١٩٣٤ / ١٠ / ٣١ . ١٩٣٥ / ١٠ / ١١ .
- ١٥٤- أنظر المقطم ١٩٢٩ / ٧ / ٣٠ . ١٩٣١ / ٧ / ٢٤ . ١٩٣١ / ٩ / ٢٢ . ١٩٣١ / ٩ / ٢٢ . ١٩٣٢ / ١٢ / ٢٩ . ١٩٣٣ / ٩ / ٢ . ١٩٣٥ / ٨ / ٢٩ .
- ١٥٥- المقطم ١٩٣٣ / ١٠ / ٢٥ . ١٩٣٤ / ١١ / ٢٢ .
- ١٥٦- المقطم ١٩٢٩ / ٨ / ٧ .
- ١٥٧- المقطم ١٩٢٩ / ١ / ١٩ . ١٩٢٩ / ٦ / ٢٥ . ١٩٢٩ / ٩ / ١٣ .
- ١٥٨- المقطم ١٩٣٠ / ٣ / ٢١ . ١٩٣٠ / ٣ / ٩ .

- ١٥٩- المقطم ١٩٢٩/٩/٢٧ . ١٩٢٩/١٠/٣ . ١٩٣٣/١١/٢٦ .
 ١٦٠- المقطم ١٩٢٩/٩/٢١ . ١٩٢٩/١١/١ . ١٩٣٣/٣/٢٦ . ١٩٣٣/١٢/٢ .
 ١٦١- المقطم ١٩٢٩/١١/٢ . ١٩٢٩/١٢/١٥ . ١٩٣٩/١٢/٨ . ١٩٣٣/٣/٢٦ .
 ١٩٣٣/١٢/٢ .
 ١٦٢- المقطم ١٩٢٥/٢/١٢ .
 ١٦٣- المقطم ١٩٢٣/٣/١٧ . ١٩٢٣/٥/١٠ .
 ١٦٤- المصدر السابق .
 ١٦٥- المقطم ١٩٢٤/٢/٢٧ .
 ١٦٦- المقطم ١٩٢٤/٨/٢٧ .

الأهرام

- ١٦٧- بلغ عدد المرات التي استخدمت فيها الأهرام الخبر في معالجتها القضية الفلسطينية ١٠٠٩ مرة والتعليقات ٤٠ مرة والأحاديث الصحفية ٢٥ مرة .
 ١٦٨- الأهرام أنظر الأعداد ١٩٢٣/٣/٢ . ١٩٢٣/٣/٢٦ . ١٩٢٥/٣/٢٦ . ١٩٢٨/١١/٦ . ١٩٢٥/٨/٢٥ .
 ١٦٩- الأهرام أنظر ١٩٢٩/٨/٢٩ . أكتوبر ١٩٢٩ . نوفمبر ١٩٢٩ . ديسمبر ١٩٢٩ . ١٩٣٣/٤/٢٧ . ١٩٣٣/٦/١٦ . ١٩٣٣/١٠/٢٩ . ١٩٣٣/١١/١ . ١٩٣٣/١١/٣٠ . ١٩٣٣/١٢/١٢ . ١٩٣٣/١٢/٢٠ . ١٩٣٣/١٢/١٩ . ١٩٣٤/١/١٤ . ١٩٣٤/٤/١٤ .
 ١٧٠- الأهرام أنظر ٤ . ١٩٣١/٣/٧ . ١٧ . ١٨/١٩٣١ . يونيو ١٩٣٢ . أكتوبر — نوفمبر ١٩٣٣ — مارس — أبريل ١٩٣٤ .
 ١٧١- الأهرام — ١٩٣١/٤/٢١ . ١٩٢٩/٤/٢٣ . ١٩٢٨/١/١١ . ١٩٢٨/٤/٢٦ . ١٩٣١/٨/٣ . ١٩٣٠/٨/٢٨ . ١٩٣٠/٩/٢٩ . ١٩٣٤/٤/١٢ . ١٩٣٤/٨/٣٣ . ١٩٣٤/٧/٣ .
 ١٧٢- أنظر الأهرام ١٩٣١/٦/١٨ . ١٩٣١/٦/٢٥ . ١٩٣١/٧/١٠ . ١٩٣١/٨/٢ . ١٩٣٠/١١/٢٥ . ١٩٣٠/١٢/٢٣ . ١٩٣١/٣/٣١ . ١٩٣١/٥/١٠ .
 ١٧٣- أنظر الأهرام ١٩٣٠/١١/١٣ . ١٩٣١/٥/٢ . ١٩٣٣/٣/٢٥ . ١٩٣٣/٥/١ . ١٩٣٣/١١/٢٩ . ١٩٢٤/٢/١٧ . ١٩٢٤/٣/١١ . ١٩٢٩/١١/٢٣ .

- ١٧٤- أنظر الأهرام ١٩٣/٣/١٦ . ١٩٣٢/١١/١٣ . ١٩٣١/١١/١٤ . ١٩٣١/٣/٢١ .
- ١٧٥- أنظر الأهرام ١٩٣٢/١١/١٠ . ١٩٣١/٧/٥ . ١٩٣١/٧/٢٨ . ١٩٣١/١٠/١٢ . ١٩٣٣/٩/٤ . ١٩٣٤/١١/٢٩ . ١٩٢٨/١/٢٨ .
- ١٧٦- أنظر الأهرام مارس ١٩٢٥ . أبريل ١٩٢٦ يونيو وأكتوبر وديسمبر ١٩٢٨ ، سبتمبر وأكتوبر ١٩٢٩ . نوفمبر ١٩٣٠ يناير ١٩٣١ مارس وأبريل ومايو ١٩٣١ . يونيو وأغسطس ١٩٣٢ . أبريل ومايو ١٩٣٣ . مايو ١٩٣٤ .
- ١٧٧- أنظر الأهرام ١٩٣١/٧/١٢ . ١٩٣١/٧/٩ . نوفمبر ١٩٢٩ . مارس ١٩٣٠ . يناير ١٩٣١ . مارس وأبريل ومايو ١٩٣١ ، يونيو وأغسطس ١٩٣٢ ، أبريل ومايو ١٩٣٣ .
- ١٧٨- أنظر الأهرام يناير وفبراير ١٩٢٥ . أكتوبر ١٩٢٩ ، مايو ونوفمبر ١٩٣٠ . مايو ١٩٣١ . مايو ١٩٣٢ . أبريل ومايو ويونيو وأغسطس ١٩٣٣ . يونيو ويوليو ١٩٣٤ .
- ١٧٩- الأهرام أنظر الإعداد يوليو ١٩٢٧ . يناير وفبراير ومارس ومايو ١٩٢٨ . فبراير ونوفمبر ١٩٢٩ . مايو ويونيو وديسمبر ١٩٣٠ يناير ويونيو وأكتوبر ١٩٣١ . أبريل وأغسطس ١٩٣٢ . أبريل وديسمبر ١٩٣٣ .
- ١٨٠- الأهرام أنظر ١٩٣١/٨/٢٢ . ١٩٣٣/٨/١٧ . ١٩٣٤/٦/١٥ . ١٩٣١/٥/٢٢ .
- ١٨١- الأهرام ١٩٣١/٣/١٣ . ١٩٣٤/٦/٢٠ . ١٩٣٤/٥/٣٣ . ١٩٢٥/٣/٢٦ .
- ١٨٢- أنظر الأهرام ١٩٣٤/٣/٢ . ١٩٢٩/٦/٧ . ١٩٣١/٩/٢٧ . ١٩٣٢/٧/٢٢ . ١٩٣٣/١١/٣ . ١٩٣٣/٩/٢٥ . ١٩٣٣/٥/٩ . ١٩٣٤/٧/٢٤ . ١٩٣٣/١١/٢١ . ١٩٣٣/٥/٨ .
- ١٨٣- الأهرام ١٩٢٩/١٠/٢٩ . ١٩٣٠/٣/٢٣ . ١٩٣١/٤/١٦ .
- ١٨٤- أنظر الأهرام: يناير وفبراير ١٩٢٤ . مارس ١٩٢٥ . مايو ١٩٢٦ . يوليو وأغسطس وسبتمبر ١٩٢٧ . يناير وأبريل وديسمبر سنة ١٩٢٨ . يناير وفبراير وأغسطس ١٩٢٩ . يونيو وسبتمبر وديسمبر ١٩٣٠ . يوليو وأكتوبر ١٩٣١ . فبراير ومارس ومايو ١٩٣٢ . يوليو ١٩٣٣ . يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر ١٩٣٤ .
- ١٨٥- الأهرام: ١٩٢٣/٣/١٢ .
- ١٨٦- الأهرام: ١٩٢٩/٨/٢٩ . ١٩٢٣/٣/١٢ .
- ١٨٧- طارق البشري - الحركة السياسية في مصر من ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - مصدر سابق - ص ٢٥٠ .

١٨٨- عبد اللطيف حمزة - الصحافة العربية في مصر - مصدر سابق - ص ١١٤.

صحيفة الوطن

أصدرها ميخائيل عبد السيد ١٨٧٨ ثم احتجبت حتى استئناف إصدارها جندي إبراهيم ١٩٠١ وقد أعلنت مناصرتها للإنجليز بعد الاحتلال ووقفت معاديا للحركة الوطنية. وقد وصفها أمين الرافعي رئيس تحرير الأخبار بأنها (سياسة احتلالية أكثر من المقطم) وقد اشتركت مع جريدة مصر في المعركة الطائفية التي اندلعت سنة ١٩٠٩ وامتدت أكثر من ثلاث سنوات وقد لعبت هذه الصحيفة دور خطيراً في تعميق الخصومة بين المسلمين والأقباط بتحريض من بريطانيا. وقد توقفت عن أداء هذا الدور في منتصف العشرينات بفضل الجهود التي بذلها الوفد من أجل إحياء الصراع الطائفي وأصبحت تعمل داخل إطار الحركة المصرية رغم موقفها المعارض لسعد زغلول.

١٨٩- أنور الجندي - الصحافة السياسية في مصر - مصدر سابق ص ١٤٩.

١٩٠- الوطن ١٩٢٥/٥/٢٩.

١٩١- المصدر السابق.

١٩٢- الوطن ١٩٢٣/١١/٢٨.

١٩٣- المصدر السابق.

١٩٤- الوطن ١٩٣٠/٦/٧.

** انظر د. عواطف عبد الرحمن: الصحافة الصهيونية في مصر دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٨٠.

* محمد علي الطاهر وصحيفة الشورى:

ولد محمد علي الطاهر في نابلس سنة ١٨٩٦ وكان أول صوت أطلقه بالتحذير من الصهيونية وأنها تستهدف إنشاء دولة صهيونية في فلسطين في عام ١٩١٤ في جريدة فني العرب التي كانت تصدر في بيروت. وكان يعمل لها مراسلاً في يافا. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى لجأ إلى مصر هرباً من مظالم جمال باشا ولكن السلطات البريطانية اعتقلته لمدة عامين من ١٩١٥ - ١٩١٧. وبعد انتهاء الحرب عاد إلى فلسطين حيث شارك في تحرير جريدة سورية الجنوبية التي كانت تصدر في القدس. وعمل مديراً للبريد والتلغراف بنابلس. وحين تشكلت الحكومة المدنية برئاسة هوبرت صموئيل وعين مديري الإدارات من

الانجليز واليهود استقال من وظيفته وعاد إلى مصر حيث عمل بالتجارة لتدبير مبلغ يمكنه من إصدار صحيفة. وقد نجح في الحصول على امتياز باسم جريدة الشورى. وصدر العدد الأول منها ١٩٢٤. وقد تصدر عددها الأول كليشيه يقول أنها.. (جريدة سياسة تبحث في شئون فلسطين وسورية ولبنان وشرق الأردن). وفي نهاية أكتوبر ١٩٢٦ تغير عنوانها إلى (جريدة تبحث في شئون البلاد العربية والأقطار المستعبدة) وفي بداية ١٩٢٩ بدأت تظهر الشورى وتحتها عنوان (جريدة تبحث في شئون البلاد العربية والشعوب المظلومة) وكانت تصدر مع الشورى نشرات مكتب الاستعلامات العربي الفلسطيني عن فظائع الاستعمار في سورية ولبنان. وقد منعت الشورى من دخول فلسطين وسوريا ولبنان. وكان محمد على الطاهر يحتال على تهريبها تحت أسماء أخرى وفي ١٩٤٠ اعتقلته السلطات البريطانية وهرب من المعتقل سنة ١٩٤١م ثم أفرجت عنه حكومة النحاس سنة ١٩٢٤ وفي سنة ١٩٤٩ أصدر إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء والحاكم العسكري العام أمراً عسكرياً باعتقال محمد على الطاهر وإيداعه معتقل الهاكتسيب في صحراء السويس. وفي ابريل ١٩٥٥ غادر صاحب الشورى مصر إلى بيروت بعد أن عاش في القاهرة ٤٠ عاماً تخلصها عذاب واعتقالات وصراع مع الاستعمار البريطاني الفلسطيني.

المصادر:

- (أ) مجلة الأديب - الجزء الخامس - بيروت - مايو ١٩٦٧.
- (ب) د. خيرية قاسمية - محمد على الطاهر - كلمة فلسطين في مصر - شئون فلسطين أ.م. أف - بيروت - نوفمبر ١٩٧٤ - ص ١٥٠.
- ١٩٥ - كان محمد على الطاهر يكتب في كوكب الشرق والبلاغ والمقطم.
- ١٩٦ - مجلة الأديب - الجزء الخامس - بيروت - مايو ١٩٦٧ ص ٤٧.
- ١٩٧ - د. خيرية قاسمية - محمد على الطاهر قلم فلسطين في مصر - شئون فلسطين - العدد ٣٩ - بيروت، نوفمبر ١٩٧٣ - ص ١٥٠ - ١٥٤.
- ١٩٨ - الشورى ١٩٢٩/٧/٣ . ١٩٢٦/٦/٤.
- ١٩٩ - الشورى ١٩٩ - ١٩٢٨/١٢/١٢.
- ٢٠٠ - الشورى ١٩٢٦/٣/١١ . ١٩٢٦/٩/٣٠.

الباب الثاني

الصحافة المصرية

وقضايا العشرينات والثلاثينات على الساحة الفلسطينية

الفصل الثالث

النشاط الصهيوني في فلسطين

في العشرينيات والثلاثينات

تشترك الصحف المصرية المصرية في الاهتمام بهذا الجانب، ولكن تختلف زاوية الاهتمام وحجمه.. وتعتبر البلاغ أكثر الصحف المصرية اهتماماً بهذا الجانب في فترة العشرينيات. وقد تركز على فشل الصهيونية في فلسطين والتشكيك في نجاحها والتنبه إلى كذب دعايتها^(١).

كما اهتمت البلاغ بإبراز نشاط الوكالة اليهودية والنشاط الصهيوني في الميادين الاقتصادية^(٢)، وكان اهتمامها بمتابعة النشاط الصهيوني لا يقتصر على رصد هذا النشاط والتعليق عليه داخل فلسطين فحسب، بل تابعت النشاط الصهيوني العالمي وخاصة المؤتمرات الصهيونية. وقد اتخذت اهتمامها في أغلبية شكل مقالات وتعليقات وأحياناً أخبار. وكانت تحاول دائماً إبراز العلاقة بين المؤتمرات الصهيونية واستعمار فلسطين^(٣). ورغم أن البلاغ لم تهتم بمسألة الهجرة اليهودية خلال العشرينيات إلا نادراً غير أن اهتمامها بدأ يتدفق ابتداءً من مايو ١٩٣٠، وتساعد أثناء الثلاثينات بشكل واضح. وقد ركزت البلاغ بشكل خاص على ضرورة وقف الهجرة وتقييدها. وأشارت إلى تهريب اليهود إلى فلسطين والعصابات اليهودية التي تقوم بتزوير شهادات الهجرة ومراكز هذه العمليات في أوروبا والعالم الغربي^(٤).

وقد انفردت البلاغ بعدة مقالات عالجت فيها موقف اليهود من المجلس التشريعي والقرارات التي اتخذها مؤتمرات صهيونية انجلترا التي انصبت جميعها على الاعتراض على تشكيل المجلس التشريعي في ظل عدم الاتفاق بين العرب واليهود مما يضر كثيراً بالوطن القومي^(٥). وقد عالجت البلاغ أيضاً الانقسامات داخل الحركة الصهيونية وحرصت على إبراز آثارها على فلسطين. وكذلك أشارت إلى قضية تسليح اليهود ومصادر هذه الأسلحة، ووسائل تهريبها إلى فلسطين ودور الحركة الفلسطينية

في مراقبة وضبط هذه الأسلحة. أما قضية بيع الأراضي فقد كانت البلاغ أكثر الصحف المصرية اهتماماً ومتابعة لهذا الجانب، وقد طالبت بإنشاء شركة لإنقاذ الأراضي. كما كشفت عن موقف الأمير عبدالله وتأجير أراضيه لليهود، ونشرت تحقيقات كاملة عن مأساة عرب الحوارث.

أما الأهرام فقد اهتمت بمتابعة النشاط الصهيونية في فلسطين من الناحية الخبرية، وكانت تركز على زيارات الزعماء الصهيونيين لفلسطين. كما كانت تشير إلى مستقبل الوطن القومي في فلسطين وما يكتنفه من صعوبات. وقد بدأ اهتمامها بهذا الجانب منذ عام ١٩٢٤. وقد تابعت الأهرام أخبار المؤتمرات الصهيونية بانتظام منذ عام ١٩٢٧ وكانت أحياناً تنشر بعض التعليقات على هذه المؤتمرات^(٦). وكانت الأهرام الصحيفة المصرية الوحيدة التي تابعت الحياة اليومية لليهود في فلسطين ومشاكلهم واضراباتهم ونشاطاتهم المختلفة^(٧)، وعلاقاتهم بالخارج. وقد عالجت الأهرام موضوع الهجرة اليهودية^(٨) في فلسطين بغزارة ملحوظة. ولكن اقتصرمت المتابعة على الجانب الخبري، كما اهتمت الأهرام بمتابعة تهريب الأسلحة إلى اليهود منذ عام ١٩٢٩^(٩)، على عكس الصحف المصرية الأخرى التي لم تبد اهتماماً بهذه المسألة إلا في الثلاثينات. وأبدت الأهرام اهتماماً غير عادي بقضية الشيوعية في فلسطين بدأ منذ يونيو ١٩٢٨. وكان اهتمامها ينصب على إبراز العلاقة بين الشيوعية والتنظيمات الشعبية اليهودية والفلسطينية. وقد اتخذ هذا الاهتمام شكلاً خبرياً أيضاً. وقد تصاعد اهتمام الأهرام بمتابعة تطورات الهجرة اليهودية إلى فلسطين ابتداء من منتصف ١٩٣٠، وبلغ الذروة في عامي ١٩٣٣، ١٩٣٤ إذ كان لا يخلو الأهرام أسبوعياً من متابعة الموضوع عدة مرات على الأقل. واهتمت بالذات بموضوع تهريب اليهود إلى فلسطين كما ركزت على الاضطرابات التي وقعت في فلسطين من جراء الهجرة اليهودية^(١٠).

وفيما يتعلق بمسألة بيع الأراضي كان اهتمام الأهرام خبرياً في معظمه، ولم تفصح الأهرام عن وجهة نظرها في هذه القضية الهامة. وإن لم يكن من العسير أن نستشف موقفها من خلال المتابعة الخبرية. فنلاحظ أن معظم الأخبار كانت تتعلق

بمشروعات اليهود لتحسين الأراضي والأسماء اليهودية التي أطلقت على المناطق العربية التي اشتراها اليهود، والمساومات التي تجري على بيع الأراضي، وإبراز رأي اليهود في تقرير المسترجون هوب سمبسون الذي طالب بالحد من الهجرة اليهودية وجعلها طبقاً لطاقة البلاد الاستيعابية بالفعل وليس بالقول فقط^(١١).

أما "الاتحاد" فقد كان اهتمامها بمتابعة النشاط الصهيوني في فلسطين خلال العشرينات محدوداً، رغم أنه تدفق في الثلاثينات بشكل ملحوظ. وقد أنصب اهتمامها على الإشادة بالوطن القومي ومنجزات اليهود في فلسطين وإبراز أهمية وعد بلفور لمستقبل فلسطين الاقتصادي والعمراني^(١٢). واتخذ هذا الاهتمام شكل مقالات. أما في الثلاثينات فقد تنوع اهتمام "الاتحاد" بالنشاط الصهيوني ولم يقتصر على استخدام المقالات فقط بل اتخذ في معظم الأحيان طابعاً خبيرياً. وقد عالجت الاتحاد وسائل الهجرة الصهيونية وتسليح اليهود والمؤتمرات الصهيونية التي عقدت خلال الثلاثينات بإفاسة، وإن كان اهتمامها بموضوع تهريب اليهود إلى فلسطين والهجرة غير المشروعة^(١٣). قد نال جزءاً أكبر من الاهتمام واستمرارية في المتابعة تفوق سائر جوانب النشاط الصهيوني في تلك الفترة^(١٤). وقد التقت الاتحاد مع الصحف الصهيونية في مصر في الترويج للدعوة الخاصة بانفلاق العرب واليهود من أجل الوطن المشترك. وكانت هي الصحيفة المصرية الوحيدة التي تابعت هذه القضية وقد بدأت منذ نهاية العشرينات حتى منتصف الثلاثينات^(١٥).

وفيما يتعلق بالمقطم فهي تتميز بأنها كانت تعرض وجهتي النظر العربية والصهيونية، من خلال كتابات القراء وكبار الكتاب من الفريقين. وهناك كثير من المساجلات في هذا الصدد، ولكن يلاحظ أن اليهود المصريين كانوا يتخذون من المقطم منبراً رئيسياً للدفاع عن الصهيونية. ولكن اهتمام المقطم بالنشاط الصهيوني في فلسطين خلال العشرينات كان ينصب معظمه على الدفاع عن الصهيونية والإشادة بالتحضر والعمران الذي أصاب فلسطين على أيدي الصهيونيين. وكان يروج لعقد مؤتمر اقتصادي أو سياسي مشترك بين العرب واليهود من أجل مستقبل فلسطين^(١٦).

ونادراً ما كانت تلجأ المقطم إلى الاستعانة بالأخبار في متابعتها للنشاط الصهيوني. بل كانت تعتمد أساساً على المقالات وأحياناً التعليقات. وفي الثلاثينات لم يتغير أسلوب المقطم في إتاحة الفرصة للكتاب الموالين للفريقين العرب والصهيونيين لإبداء وجهات نظرهم في هذا الجانب من جوانب القضية الفلسطينية، ولكن يلاحظ كثرة المقالات التي نشرت بأقلام كتاب يهود مصريين مثل د. هلال فارحي وسعد يعقوب المالكي وعزرا ليفي ودانيال ليفي. بعض هذه المقالات كانت تشكل جزءاً من معركة ثارت بين رجال الأكليروس. الذين كانوا يطالبون بمقاطعة اليهود مقاطعة تامة لأنهم يتمتعون عن تشغيل العرب. وهنا انبرى الكتاب اليهود للرد عليهم واستنكار دعوتهم والاستشهاد بمآثر اليهود على المسيحيين في العصور الغابرة^(١٧). وكذلك شغلت صفحات المقطم بعدة مقالات لإثبات أن اليهودية قومية وليست ديناً^(١٨). ومقالات أخرى ترى أن اليهودية دين وأمة وليست قومية^(١٩). ولم نلاحظ اهتمام المقطم بالقضايا السياسية التي دار حولها النشاط الصهيوني في فلسطين في الثلاثينات مثل قضايا الهجرة وشراء الأراضي وتسليح اليهود، وإن كانت قد تابعت المؤتمرات الصهيونية وكانت تركز على التصريحات التي يدلى بها زعماء الصهيونية لتحذير العرب وكانت تشير إلى التصريحات الاستفزازية^(٢٠). واهتمت المقطم بإبراز نوعية المهاجرين اليهود إلى فلسطين، مستهدفة التأكيد على أنهم لن يشكلوا عبئاً أو معوقاً للوجود العربي في فلسطين، بل سوف يساهمون في تطوير وتقدم البلاد^(٢١).

وقد اهتمت المقطم بنشر مأساة إجلاء عرب الزبيدات عن أراضيهم والمعركة التي نشبت بينهم وبين اليهود والبوليس البريطاني واجلائهم بالقوة عن أراضيهم^(٢٢). وتشارك "السياسة" المقطم في تبنيتها لوجهة النظر الموالية للصهيونية. وقد برز هذا الاهتمام في المقالات التي كتبتها عن الجامعة العبرية، وأشادت بالدور الحضاري الذي تقوم به في فلسطين. كما اهتمت "السياسة" بمتابعة المؤتمرات الصهيونية ودورها في إقامة الوطن القومي اليهودي وتبريرها للأسباب التي دفعت اليهود إلى البحث عن وطن. والاضطهادات التي لقيها اليهود في أوروبا وعلاقة ذلك بالهجرة اليهودية إلى فلسطين^(٢٣). وقد عالجت السياسة النشاط الصهيوني في الثلاثينات في سلسلة مقالات

كتبها محمد عبد الله عنان بعد زيارته لفلسطين تميزت باحتوائها على قدر كبير من المعلومات التاريخية. وقد تناولت المراحل التي مر بها وعد بلفور وما ترتب عليه من كوارث ومأس لا زال العرب في فلسطين يدفعون ثمنها باهظاً^(٢٤). كما عالجت السياسة قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين من زاوية تختلف عن الزوايا الأخرى التي عالجتها الصحف المصرية. فقد أبرزت علاقة الهجرة اليهودية بالأوضاع النازية في ألمانيا وكشفت عن تواطؤ بريطاني مع السلطات الألمانية لتسهيل الهجرة إلى فلسطين^(٢٥).

أما كوكب الشرق فقد تركز اهتمامها على المقالات التي تبرز خطورة الصهيونية على فلسطين بالإشارة إلى دسائس الصهيونية ضد العرب واجتماعات اليهود وأساليبهم من أجل السيطرة على فلسطين^(٢٦). كما كانت تشير إلى الخلافات والانقسامات بين الصهيونيين في فلسطين. وقد كانت كوكب الشرق أكثر الصحف المصرية اهتماماً بأخبار الهجرة اليهودية واهتمت بمتابعة أرقام المهاجرين اليهود إلى فلسطين، كما اهتمت بوسائل دخولهم إلى فلسطين^(٢٧).

ولم يفتها إبراز العلاقة العضوية بين مسألتَي الهجرة والأراضي. لذلك نلاحظ اهتمام كوكب الشرق بكشف أساليب الصهيونية في امتلاك أراضي فلسطين والدور الذي تقوم به المنظمات الصهيونية لشراء الأراضي. وقد انفردت كوكب الشرق عن بقية الصحف المصرية بنشر عريضة الحزب العربي الفلسطيني التي رفعها إلى المندوب السامي وتناول فيها مشكلتي الهجرة وبيع الأراضي أملاً في أن يتدخل المندوب السامي مدافعاً بمبادئه الإنسانية من أجل وقف عملية البيع والهجرة^(٢٨). واهتمت كوكب الشرق بنشر عدة فتاوى بتجريم كل من يبيع أرضه، كما ركزت على دور السماسرة في بيع أراضي فلسطين^(٢٩).

وقد لجأت كوكب الشرق في معالجة النشاط الصهيوني إلى المقال التحليلي. كما أنها لم تتجاهل الخبر وإن كانت أكثر الصحف المصرية استخداماً للنداءات والبيانات والمذكرات والعرائض.

أما صحيفة الشوري لسان حال الفلسطينيين في مصر فقد اهتمت بنشر تصريحات الزعماء الصهيونيين وتفنيدها والرد عليها^(٣٠). كما نشرت عدة مقالات هامة للأمير شبيب أرسلان عن الصهيونية تناول فيها الأسس التاريخية لنشأتها وخطورتها على مستقبل الوطن العربي. كما أبرز أن استمرارها في فلسطين مرهون بضعف الأمة العربية وبعجزها عن درء الخطر الصهيوني^(٣١).

كما اهتمت الشوري بمتابعة أكاذيب الصهيونية وإفترائها بإسناد تصريحات كاذبة إلى الزعماء العرب لخلق وقعة بينهم وبين الحركة الوطنية الفلسطينية. كان محمد علي الطاهر رئيس تحرير الشوري يهتم بملاحقة ادعاءات الصهيونيين وكشف ما تنطوي عليه من كذب وإفتراء. وكانت المقالات هي المادة الأساسية التي اعتمدت عليها الشوري في معالجتها لمختلف جوانب القضية الفلسطينية.

وكان موقف صحيفة إسرائيل يتركز حول الدفاع الدائم عن الوطن القومي اليهودي والصهيونية. ولم يقتصر دورها على خدمة الصهيونية من الناحية الدعائية فحسب بل كانت تتصدى دائماً للرد على الصحف المصرية الموالية للفلسطينيين في مختلف القضايا^(٣٢) التي أثيرت في العشرينات والثلاثينات بدءاً بقضية الهجرة وملكية حائط المبكى وانتهاء بقضية الشيوعية في فلسطين^(٣٣) وكانت تدفع تهمة الشيوعية عن الصهيونيين وذلك رداً على الصحف المصرية التي كانت تربط بين شيوعية والصهيونية في معظم الأحيان.

أما صحيفة الشمس فقد كان دورها مكملاً لصحيفة إسرائيل ولكن بأسلوب أكثر خبثاً ودهاء، فقد كانت تتظاهر دائماً بحرصها على علاقة العرب واليهود في فلسطين لمصلحة الطرفين. وكانت في ذات الوقت تبث سمومها بهدوء فهي لم تتخلف عن الدفاع بشكل مباشر وغير مباشر عن مصالح الصهيونية ودورها في بناء فلسطين^(٣٤).

ويدور النشاط الصهيوني في فلسطين في العشرينات والثلاثينات حول ثلاث قضايا رئيسية عالجتها الصحف المصرية من زوايا مختلفة وبمدى متفاوت من الاهتمام. هذه القضايا هي على التوالي:

- ١- الهجرة اليهودية.
 - ٢- الجامعة العبرية وزيارة بلفور لفلسطين ١٩٢٥ بمناسبة افتتاحها.
 - ٣- قضية الأراضي.
- وسوف نتناول كلاً منها على حدة.

هوامش (النشاط الصهيوني في فلسطين)

- ١- البلاغ ١٩٢٧/١/٩ تقرير الدكتور برغشت عن الصهيونية وعجزها عن حل مشكلة اليهود.
- ٢- البلاغ ١٩٢٣/٨/٢٢ مقال عن فشل الصهيونية في فلسطين.
- ٣- البلاغ ١٩٢٦/٤/١٩ فشل الصهيونية في فلسطين.
- ٤- البلاغ ١٩٢٩/٨/٢٥ مقررات المؤتمر الصهيوني .
- ٥- البلاغ ١٩٣٤/٥/٢٥ ، ١٩٣٤/١١/٢٠ ، ١٩٣٥/١/٤ .
- ٦- انظر الاهرام ١٩٢٩/٨/١٢ ، ١٩٣١/٧/١٦ ، ١٩٣١/٩/٢ .
- ٧- انظر الاهرام ١٩٣١/٨/١٢ ، ١٩٣١/٧/٢٤ ، ١٩٣١/١٠/١٢ ، ١٩٣١/٨/٢٥ ، ٣٣/٨/٢٥ .
- ٨- انظر الاهرام ١٩٣٤/٩/٣ ، ١٩٣٤/٥/٢٩ ، ١٩٣٤/٨/٢٦ .
- ٩- الاهرام ١٩٣١/٧/٥ ، ١٩٣٤/١٢/٢ .
- ١٠- الاهرام ١٩٣٤/٦/٣ ، ١٩٣٤/٥/٢٩ ، ١٩٣٤/٨/٢٦ ، ١٩٣٤/١٢/٢ .
- ١١- الاهرام ١٩٣٣/٥/١ ، ١٩٣١/١٢/٦ ، ١٩٣١/٥/٢٣ ، ١٩٣٤/٧/١٥ .
- ١٢- الاتحاد ١٩٢٥/٥/١٧ الحركة الوطنية في فلسطين.
- ١٣- الاتحاد ١٩٣٥/٩/٨ خطبة وايزمان في المؤتمر الصهيوني.
- ١٤- الاتحاد ١٩٣٠/٣/٢٠ ، ١٩٣١/١٢/٢٤ ، ١٩٣١/٨/٢١ ، ١٩٣٥/١٠/٢١ .
- ١٥- الاتحاد ١٩٣٤/٨/٦ ، ١٩٣٤/٩/٢٢ .
- ١٦- المقطم ١٩٢٣/٥/١٠ دفاع عن الصهيونية بقلم اسرائيل ربيب.
- ١٧- المقطم ١٩٢٣/٣/١٧ اليهود الوطنيون والصهيونية بقلم يوسف كاستل،
- المقطم ١٩٢٩/٩/٢٨ الوطن القومي لليهود بقلم محمد علي الطاهر .
- ١٨- المقطم ١٩٣٣/١٢/١٦ ، ١٩٣٣/١٢/٦ .

- ١٩- المقطم ١٩٣٤/٣/٣٠ اليهود قومية بقلم سعد يعقوب المالكي.
- ٢٠- المقطم ١٩٣٤/٤/١١ اليهودية دين الله بقلم نقولا.
- ٢١- المقطم ١٩٣١/٧/١٤.
- ٢١- المقطم ١٩٣/٩/٢.
- ٢٢- المقطم ١٩٣٣/٩/٢.
- ٢٣- المقطم ١٩٣٥/٢/٨.
- ٢٤- السياسة ١٩٢٩/٨/١٦، ١٩٢٩/١٢/١٠.
- ٢٥- انظر اعداد السياسة من ١٩٣/١٠/٢٨ - ١٩٣/١١/٥.
- ٢٦- السياسة ١٩٣/١٠/٢٢.
- ٢٧- كوكب الشرق ١٩٣٠/٥/٢٠.
- ٢٨- كوكب الشرق ١٩٣٥/٣/١٩، ١٩٣٥/٤/١١، ١٩٣٥/٤/١٥.
- ٢٩- كوكب الشرق ١٩٣٥/١١/٨، ١٩٢٩/٦/١.
- ٣٠- الشوري ١٩٢٩/٦/١٣.
- ٣١- الشوري ١٩٢٩/٩/٣٠.
- ٣٢- إسرائيل ١٩٢٩/١٠/١٦، ٢٩/١١/٦.
- ٣٣- إسرائيل ١٩٣٠/٦/١٣، ١٩٣٤/١/٥.
- ٣٤- انظر أعداد الشمس ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦.

أولاً: الهجرة اليهودية

اعتمد الغزو الصهيوني لفلسطين الذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر على العنصر البشري كأحد أركانه الأساسية. وقد تميزت السنوات الأولى من الثلاثينات بزيادة موجات الهجرة اليهودية بمعدلات كبيرة فاقت في عام ١٩٣٣ كل ما ذهب إلى البلاد في السنوات الست السابقة لذلك العام. ولا تخفي العلاقة الجدلية بين النشاط الوطني الفلسطيني وحركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. فكلما زادت الأخيرة ترك ذلك انعكاسه الحاد على الحركة الوطنية الفلسطينية في شكل اضطرابات ومظاهرات واحتجاجات، والعكس صحيح تماماً. ودليل ذلك أن الهدوء النسبي الذي تميزت به الحركة الوطنية الفلسطينية بعد عام ١٩٢١ يرتبط إلى حد كبير بضعف معدلات الهجرة اليهودية في السنوات التالية. كما أن زيادة النشاط الوطني وتكثيف جهود الحركة الوطنية وتبلورها في سنة ١٩٣٣ والسنوات التالية لها كان مرتبطاً بازدياد الهجرة في تلك السنوات^(١).

وقد تابعت الصحف المصرية قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين باعتبارها مؤشراً هاماً لنمو الوطن القومي اليهودي وذات صلة وثيقة بتصاعد الحركة الوطنية الفلسطينية. بالإضافة إلى دلالتها الواضحة على التحالف البريطاني الصهيوني ضد المصالح القومية لعرب فلسطين.

وتتباين اتجاهات الصحف المصرية ويتنوع اهتمامها بمسألة الهجرة وذلك طبقاً لمواقفها من القضية الفلسطينية ككل، فنلاحظ أن صحيفتي البلاغ وكوكب الشرق قد ركزتا على متابعة إعداد المهاجرين اليهود وإبراز ردود الفعل العربية إزاء تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين مع عدم إغفالها لمواقف الأطراف الأخرى في الصراع وخصوصاً حكومة الانتداب والتيسيرات التي كانت تقدمها لحركة الهجرة اليهودية بالرغم من احتجاجات العرب المتواصلة وتوصيات لجان التحقيق المختلفة بضرورة تقييد الهجرة أو إيقافها.

وتتفرد كوكب الشرق بنشر إحصائية عن عدد المهاجرين اليهود خلال عامي ١٩٣٣، ١٩٣٤، وتذكر عدد المسلمين والمسيحيين الذين دخلوا فلسطين خلال نفس الفترة، وهدفها من ذلك إبراز الفرق الهائل بين أعداد هؤلاء وأعداد أولئك. ولا تعلق الصحيفة على الإحصائية بل تكتفي بذكر الأرقام وتترك للقارئ مهمة الاستنتاج وإدراك مدى الخطورة التي أصبحت تشكلها الهجرة اليهودية على سكان فلسطين ومصيرهم القومي.

تشير الإحصائية إلى أن عدد اليهود الذين دخلوا البلاد سنة ١٩٣٣ كانوا ٣٠٣٧ مهاجراً بينما بلغ عدد المسلمين والمسيحيين ١١٥٠ شخصاً، وفي سنة ١٩٣٤ زاد عدد المهاجرين اليهود حتى بلغ ٣٢٧٥٨ مهاجراً بينما لم يزد عدد المسلمين والمسيحيين عن ١٧٨٣ شخصاً^(٢). ونلاحظ أن عدد اليهود أصحاب رؤوس الأموال المهاجرين إلى فلسطين قد ازداد خلال السنوات الأولى من الثلاثينات وتفقوا على عدد المتدينين والأيتام الذين كانوا يفدون إلى فلسطين في موجات كبيرة خلال العشرينات. فقد بلغ عدد أصحاب رؤوس الأموال اليهود في سنة ١٩٣٣ - ٣٢٥٠ مهاجراً بينما دخل البلاد من الفئات الفقيرة المتدينة من نفس العام ٤٦٠ مهاجراً فقط. وفي سنة ١٩٣٤ زاد عدد الفئة الأولى وبلغ ٥١٢٥ مهاجراً ولم يزد عدد الفئة الثانية عن ٢١٠٠ شخص^(٢).

وتفسر المقطع هذه الظاهرة بأن البلاد كانت في البداية مفتوحة في وجوه الفقراء وكانت الأموال ترد من الخارج لشراء الأراضي باسم الشعب اليهودي. ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣١) أثرت بشكل حاسم في تحويل اتجاه الأموال اليهودية، فبدلاً من منحها للحركة الصهيونية في فلسطين أصبحت تستثمر فيها.. أي أن باب الهجرة قد فتح في وجوه الطبقة المتوسطة بدلاً من الطبقة الفقيرة، وحل الرأسماليون اليهود محل الفقراء الذين كانوا يحتقرون المال والربح ويقنعون بالاشتراك في تعمير صهيون^(٤). ولذلك أصبح من النادر أن نسمع عن خريجي الجامعات في روسيا وبولندا ورومانيا يكسرون الحجارة لترميم الطرق أو يحلبون البقر. ولكن أصبح

من الشائع رؤية كثير من اليهود يبنون مصانع الأسنان الصناعية والصابون والثيراب والمطابع وهي أعمال تعود بربح وفير على أصحابها^(٥).

وهنا تشير المقطم إلى تحول أساسي في اتجاه الحركة الصهيونية. فقد كان الرواد الأوائل الذين وفدوا إلى فلسطين يتكونون من مجموعات من المثاليين المدفوعين بخليط من الأفكار الصهيونية والتصورات الدينية وتحقيق الحلم اليهودي الأزلي بإقامة مملكة إسرائيل في أرض الميعاد. ولذلك كان يسيطر عليهم الفكر والسلوك الجماعي على عكس مجموعات المهاجرين في الثلاثينات الذين كان أغلبهم من الطبقة المتوسطة (البورجوازية التجارية والصناعية) فقد كان يحركهم أساساً عامل السرب والسلوك الفردي. وإذا كانت الاعتبارات الاقتصادية من دوافعهم فإنها لم تكن الدافع الوحيد. فلقد كانوا في كثير من الحالات متشبعين بقناعات صهيونية في النواحي الدينية خاصة.

وتذكر الإحصائية التي نشرتها كوكب الشرق أن عدد العمال اليهود الذين دخلوا فلسطين عام ١٩٣٣ بلغ ١١٦٥ عاملاً ووصل سنة ١٩٣٤ إلى ١٦٨٨ عاملاً^(٦). وتشير البلاغ بهذه المناسبة إلى ظاهرة جديدة تتعلق بهؤلاء العمال، خاصة بشهادات الهجرة التي تتسلمها الوكالة اليهودية من حكومات الانتداب وتقوم بتوزيعها بالعدل بين اليهود. والجديد في هذه المسألة هو إعطاء شهادات الهجرة على الحساب وهي طريقة ابتدعتها الحكومة منذ نهاية عام ١٩٣٣، وقد ترتب عليها مفارقات ونتائج غريبة. ذلك أنه عندما يحل موسم إعطاء باقي الشهادات وتقوم الحكومة بخصم العدد الذي حصلت عليه الوكالة من قبل (على الحساب) هنا تنور ثائرة الوكالة وباقي الهيئات اليهودية في فلسطين والخارج وتبكي وتنوح زاعمة أن الحكومة قد أعطت الوكالة عدداً من الشهادات أقل من العدد المقرر، وأنها تقف عقبه في سبيل تحقيق الهجرة اليهودية إلى البلاد. وتكون النتيجة أن الحكومة البريطانية تحت تأثير هذه الحملات في البرلمان البريطاني وفي لجنة الانتدابات (تلحس) العدد الذي أعطته على الحساب وتحسبه هبة في سبيل الله وتعطي الوكالة بدله عدداً مماثلاً أو أكثر^(٧). والمعروف أن هذه الشهادات تعطي فقط من أجل هجرة العمال اليهود وهي لا تقل عن ستة آلاف شهادة في كل سنة

أشهر. ويحق للعامل الذي يدخل بها أن يأتي بعائلته، وهي عادة لا تقل عن خمسة أشخاص.

ومن أبرز السمات التي تتميز بها الهجرة اليهودية في الثلاثينات (سبل اليهود الهاربين من ألمانيا الذي أخذ يتدفق إلى فلسطين، البلاد التي يمكنهم أن يدخلوها كحق وليس كمهنة)^(٨). ولقد كان نصيب ألمانيا من شهادات الهجرة ٢٦,٦% فإزدادت حصتها إلى الضعف بعد وصول الحزب النازي إلى الحكم سنة ١٩٣٣ وأخذ اليهود الألمان يتأهبون للنزوح من بلادهم، ووجد كثير منهم ملجأ مؤقتاً لهم في البلاد المجاورة لألمانيا. وقد نظر زعماء الحركة الصهيونية بعين الأمل إلى نذر اضطهاد اليهود في أوروبا وأدركوا أن موجة الاضطهادات إذا جرت يجب أن تستغل لمصلحة الصهيونية ولمصلحة تحقيق الدولة اليهودية في فلسطين^(٩). وقد انتقلت سلطات الانتداب البريطاني مع الوكالة اليهودية على أن اليهود الفارين من الاضطهاد النازي في ألمانيا الذي انتقلت عدواه إلى جاراتها يقبلون في فلسطين. وعلى ضوء ذلك نشطت الحركة الصهيونية لإيقاظ حركة اللامسية من رقادها في معظم بلدان أوروبا الشرقية، فعم الخوف بين اليهود وبدأت أعداد كبيرة منهم تقتنع بالدعاية الصهيونية التي نجحت في تحويل أنظارهم إلى فلسطين.

تهريب اليهود إلى فلسطين :

نشطت في عام ١٩٣٤ حركة تهريب اليهود إلى فلسطين براً عن طريق الحدود الفلسطينية السورية واللبنانية المشتركة وعن طريق البحر وخصوصاً المراكب التي كانت تأتي من مصر تحمل أعداداً كبيرة من يهود مصر واليمن^(١٠). وقد أولت الصحف المصرية هذا الموضوع اهتماماً ملحوظاً وقامت بتغطية حوادث تهريب اليهود إلى فلسطين عن طريق السفن المصرية وبمعاونة البحارة المصريين. وقد نشرت صحيفة الاتحاد نبأ عن موافقة وزارة الداخلية المصرية على التصريح لليهود الذين يتجاوزون الموانئ المصرية على البواخر البحرية في طريقهم إلى فلسطين بالنزول إلى الموانئ المصرية في الفترة التي تقم خلالها البواخر في هذه

المواني^(١١). وهذا يوضح إلى أى مدى كانت السلطات المصرية تساهم في منح التيسيرات للهجرة اليهودية إلى فلسطين سواء تم ذلك عن عمد أو عن غفلة. وقد كان من الشائع أن تطالعنا صحف هذه الفترة بأخبار يومية عن ضبط مراكب مصرية تقوم بتهريب اليهود أحياناً في مياه يافا وأحياناً أخرى في مياه غزة.

ونظراً لعدم فاعلية الإجراءات التي كانت تتبعها السلطات الانتدابية لمراقبة الهجرة غير المشروعة وخصوصاً عمليات التهريب التي تصاعدت بشكل ملحوظ خلال صيف ١٩٣٤ فقد قام شباب فلسطين بجهود ذاتية في محاولة لمقاومة هذه العملية. وأخذ مؤتمر الشباب على عاتقه تنظيم عملية حراسة سواحل وحدود فلسطين. وقرر في ١٣ يوليو ١٩٣٤ تشكيل لجنة لحراسة السواحل والحدود^(١٢). وقد أرسل مكتب الشباب وفداً إلى بيروت ودمشق لمنع بعض العملاء العرب من تشجيع الهجرة اليهودية. وكانوا يقبضون ١٨ جنياً فلسطينياً مقابل إدخال النفر الواحد من اليهود إلى فلسطين^(١٣).

وبينما كانت الصحافة المصرية تتابع مضار تصاعد حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتسهم بإيجابية في كشف مواطن الخلل والتواطؤ محاولة إبراز الجهود المتواضعة التي كان يبذلها الشعب الفلسطيني في مواجهة التواطؤ البريطاني المدعوم برؤوس الأموال اليهودية والقوي العسكري المدربة ووسائل الدعاية العصرية، فضلاً عن تأييد الدول الغربية بأكملها - في هذا الوقت كان الصوت الصهيوني في مصر لا يخفت مطلقاً، بل نراه يعلو احتجاجاً أو تأييداً أو استنكاراً طبقاً للظروف ووفقاً لمراحل بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين والصعوبات التي كانت تعترض إقامته. فعندما أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض في أكتوبر سنة ١٩٣٠ الذي تناول مسألة الهجرة وأشار إلى ضرورة التشديد على مراقبة المهاجرين وإبعاد من كان منهم يحاول التلاعب بالقوانين والحد من تدخل منظمة العمال في تنظيم الهجرة اليهودية، كما أشار إلى العلاقة بين البطالة عند العرب ومعدل الهجرة اليهودية^(١٤)، ولذلك أوصى إعمالاً لأحكام صك الانتداب بأن تعمل الدولة المنتدبة على تخفيض الهجرة أو توقيفها إذا

استدعت الضرورة ذلك ربما يتسنى للعاطلين من الفئات الأخرى إيجاد عمل لهم^(١٥) - حينئذ ارتفعت أصوات الصحف الصهيونية في مصر تندد بموقف حكومة مكدونالد "التي لم تقدر بادئ الأمر النتائج الخطيرة التي من الطبيعي أن تترتب على وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين"^(١٦). وترى صحيفة إسرائيل أن أولى هذه النتائج هي حبس الأموال اليهودية عن فلسطين بسبب موجة السخط التي أثرت بين الدوائر اليهودية في مختلف أنحاء العالم والتي تبلورت في شكل مظاهرات واحتجاجات شديدة ضد بريطانيا. وتستشهد الصحيفة بمظاهرة نيويورك التي اشترك فيها ٢٥ ألف يهودي للاحتجاج على وقف الهجرة وانتقاد سياسة بريطانيا بسبب عدم احترامها لالتزاماتها الدولية إزاء الوطن القومي. وتبالغ الصحف في تصوير الأثر الذي ترتب على صدور الكتاب الأبيض وتوصياته الخاصة بالهجرة فتشير إلى صدها في لجنة الانتداب التي وجهت اللوم إلى الحكومة البريطانية لعبثها بحقوق الشعب اليهودي ويصل إلى حد أنها (تستبعد على الدول التي وقعت على تصريح بلفور وعددها ٥٢ دولة أن تطالب إنجلترا بتنفيذ هذا الوعد وإنشاء الوطن القومي)^(١٧). وتشير الصحيفة إلى إحتجاج أصحاب المصانع في تل أبيب على وقف الهجرة بسبب الأضرار البالغة التي ستصيب الصناعة اليهودية في فلسطين نتيجة احتياجها الشديد إلى أعداد وفيرة من العمال اليهود وأن قرار وقف الهجرة سيعوق بناء الوطن القومي اليهودي. ولكن رغم ذلك (فإن الشعب الأزلّي يأبى أن ينزل عن حقوقه في سبيل وعود كاذبة وأمان مسلوقة بل سوف يواصل كفاحه من أجل بعث الحضارة اليهودية مهما كانت العوائق)^(١٨).

وقد أثّرت القضية مرة أخرى عندما كتب سعيد يعقوب المالكي للرد على الاقتراحات التي طرحها المندوب السامي على رؤساء البلديات في نوفمبر ١٩٣٣ والخاصة بتقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فأجرى مقارنة بين ما كانت عليه فلسطين قبل الهجرة اليهودية وبين ما هي عليه اليوم قال (إن المرء إذا ما قارن ما كانت عليه فلسطين بالأمس من خمول وفقر وخراب وإفقار وما هي عليه اليوم من تقدم وعمار ورقي وازدهار لتولاه العجب ولأخذته الدهشة من هذا التقدم الباهر الذي قطعتة البلاد بفضل سواعد المهاجرين وأموالهم. ويرى أن ذوى المآرب السياسية

يجادلون في هذه الحقيقة ويحاولون التموه على الشعب العربي في فلسطين. والمؤلم أن السياسة البريطانية تتأثر بصيحات هذه الفئة ولا تنظر إلى مستقبل البلاد ولم تكتف بذلك، بل كثيراً ما عمدت إلى مشروعات اليهود فعرقلتها وإلى حقوقهم المشروعة فعبثت بها. وهذه الحملة المنكرة على المهاجرين ليس لها معنى سوى أن الحكومة البريطانية قد حنثت بعهودها وعبثت بالمهمة التي ناطتها بها عصبة الأمم^(١٩).

ويتساءل الكاتب عن تفسير منطقي لموقف الحكومة البريطانية الذي يتنافي على حد قوله مع صك الانتداب ومصلحة البلاد. ويرى الكاتب اليهودي (أن المسألة الفلسطينية بسيطة جليلة لا لبس فيها وأن الحكومة البريطانية إذا كانت تريد أن تحل المسألة الفلسطينية كما تدعي فما عليها إلا أن تفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية. فهي إن فعلت ذلك فإنها تسدي إلى البلاد أجل الخدمات^(٢٠)).

وتقوم صحيفة الشمس باستكمال الدور الذي تلعبه صحيفة إسرائيل للتأثير على الرأي العام المصري بالعمل على تهدئة أثر الحملات التي تقوم بها لصحف العربية في مصر ضد الهجرة اليهودية. وتردد وجهة النظر ذاتها مع اختلاف اللهجة واسلوب المعالجة عن صحيفة إسرائيل. إذ أنها تتسم بقدر كبير من الهدوء واصطناع الأسلوب الناعم في طرح وجهة نظرها. وغالباً ما تضع صحيفة الشمس المسؤولية على بريطانيا فهي (التي تبذر الشقاق بين الشعبين الشقيقين وتمنعهما من المشاركة في بناء الوطن المشترك). وترى أن تردد الحكومة البريطانية وتلكؤها يعوق الدور الحضاري للشعب اليهودي في فلسطين إذ لو كانت الأمور في فلسطين تسير في نهجها الطبيعي لأطلعت الحكومة الهجرة من عقالها وأزالت من سبيلها جميع العقبات لليهود أن يسيروا بالبلاد في سبيل التقدم^(٢١).

هوامش (الهجرة اليهودية)

- ١- أ- سعد الياس: الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مركز الابحاث الفلسطينية، بيروت ص ٢٤، ٢٨، ٣٤.
- ب- سميسون السيرجون هوب: مرجع سابق ص ١٧٢، ١٧٣.
- ج- اللجنة الملكية لفلسطين - مرجع سابق ص ١٠٥.
- د - عادل غنيم - الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧-١٩٣٦ - القاهرة ١٩٧٤ - ص ٢٦٨.
- ٢- كوكب الشرق ١٩٣٥/٣/١٩ المهاجرون في عامين.
- ٣- المصدر السابق.
- ٤- المقطم ١٩٣٣/٩/٢.
- ٥- كوكب الشرق ١٩٣٥/٣/١٩.
- ٦- كوكب الشرق ١٩٣/٣/١٤.
- ٧- البلاغ ١٩٣٤/١٠/٢٤ الحساب الجاري المتواصل في شهادات الهجرة اليهودية.
- ٨- د. كامل خلة - مصدر سابق ص ٣٤٧.
- ٩- السياسة ١٩٣/١٠/٢٢.
- ١٠- الاهرام ١٩٣٤/٥/٢٩ هجرة اليهود الى فلسطين.
- ١١- الاتحاد ١٩٣/١٢/٢٤ هجرة اليهود إلى فلسطين.
- ١٢- الاهرام ١٩٣٤/٨/٢٦.
- ١٣- كوكب الشرق ١٩٣٥/٤/١٥ الطرق التي يدخل منها اليهود إلى فلسطين.
- ١٤- كامل خلة - مصدر سابق ص ٣٥٥.
- ١٥- المقطم ١٩٣٤/٧/٢٦.
- ١٦- الاتحاد ١٩٣٤/٨/٢١ الهجرة غير المشروعة إلى فلسطين.

١٧- إسرائيل: ١٣/٦/١٩٣٠.

١٨- المصدر السابق.

١٩- إسرائيل ١/١٢/١٩٣٣.

٢٠- المصدر السابق.

٢١- انظر: الشمس ١٥/٣/١٩٣٣.

ثانياً: الجامعة العبرية وزيارة بلفور لفلسطين

في ٢٥ أبريل ١٩٢٥ أعلن اللورد بلفور افتتاح الجامعة العبرية بصفة رسمية في احتفال مشهور شاركت فيه الحكومة البريطانية وعدة حكومات أخرى ومندوبون عن نحو ستين جامعة. وكانت جامعتنا المصرية إحداها^(١). ويعتبر افتتاح الجامعة العبرية في القدس من أبرز الأحداث التي شهدتها العشرينيات في فلسطين. وقد كان لهذا الحدث أصداء واسعة شملت الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية خصوصاً في سوريا والعراق ومصر. وتجاوبت الصحف المصرية مع هذا الحدث إلى مدى بعيد وإن اختلفت ردود الفعل طبقاً لاتجاه كل صحيفة ونوعية القوي التي تعبر عنها. وقد انفردت صحيفة السياسة بنشر عدة مقالات هامة عن الجامعة العبرية وتاريخها والأقسام العلمية التي تشتمل عليها ومكتبتها والمشروعات العلمية التي تنوي القيام بتنفيذها، كما حرصت على إبراز الصلة بين إنشاء الجامعة وفكرة البعث اليهودي.

كتبت السياسة عن نشأة الجامعة العبرية تقول: "لما جاءت اليهودية بفكرة الوطن القومي منذ نحو نصف قرن برزت في نفس الوقت فكرة الأحياء اليهودي لتكون دعامة هذا الوطن، ورأى المفكرون من شعب إسرائيل ان بعث الأمة اليهودية لا يقوم إلا على بعث المدنية اليهودية من روحية وفكرية. وكانت هذه النظرية نواة الجامعة العبرية"^(٢).

وكان أول من فكر في إنشاء الجامعة هيرمان شابيرو أستاذ الرياضيات بجامعة هيدلبرج. وفي سنة ١٩٠١ أصدر المؤتمر الصهيوني الخامس قراراً بتأييد الفكرة، وفي سنة ١٩١٣ قرر المؤتمر الحادي عشر إنشاء الجامعة وبدأ بالفعل تنفيذ القرار فأُستريت الأرض ووضعت التصميمات، ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى أدى إلى توقف كل شيء. ولما صدر وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧ بعثت الفكرة من جديد وعهد إلى اللجنة الصهيونية التي جاءت إلى فلسطين في سنة ١٩١٨ بإنشاء الجامعة. وفي يولية ١٩١٨ وضع الدكتور وايزمان الحجر الأساسي لبنائها فوق جبل الزيتون

في القدس. ثم افتتحت رسمياً في سنة ١٩٢٥. وترى السياسة (أن الجامعة العبرية تعد أول مرحلة في تنفيذ فكرة الإحياء اليهودي، ومن ثم تعد الدعامة الروحية والمعنوية لمشروع الوطن اليهودي، وهذا ما يتجلى في وظائفها وسياساتها التعليمية الحاضرة. ذلك أن الجامعة العبرية معهد للبحث والإستقصاء قبل كل شيء، وهذا البحث يقتصر على كل ما يمكن أن يعود بالخير والرفاهية على مشروع الوطن القومي في الوقت الحاضر^(٣).

وقد قادت كوكب الشرق حملة صحيفة واسعة النطاق مستهدفة إيقاظ الرأي العام المصري وتنويره فيما يتعلق بحقيقة الهدف الذي أنشئت من أجله الجامعة العبرية بالقدس، وأن هذه الجامعة ليست وسيلة لنشر الحضارة والعلم في ربوع الشرق كما يدعى منشئوها ولكنها وسيلة لتحقيق الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وتستشهد كوكب الشرق على ذلك بعدة شواهد منها ما يدعيه المندوب السامي السر هربرت صمويل من (أن هذا البيت الجامعة) لا يمكن أن يعجز عن نفع جميع الطوائف التي يتألف منها سكان فلسطين. وسكان فلسطين يبلغون نحو ثلاثة أرباع مليون نسمة ١٠/٩ منهم غير يهود يتكلمون العربية والـ ١٠/١ الباقي بجهل أكثره العبرية. فهل من المعقول أن يكون التدريس بالعبرية؟ إذن لمن فتحت الجامعة...؟^(٤).

وتتساءل الصحيفة عن سر التناقض بين تصريح السر هربرت صمويل عن الجامعة العبرية وأنها ستكون مركزاً جديداً للعلم ينشر العرفان في ربوع فلسطين. وكيف يتفق هذا مع قرار الحكومة وعلى رأسها السر هربرت صمويل نفسه بإغلاق المدارس الرسمية التي يتعلم فيها الوطنيون. وتواصل الصحيفة حملتها فتتساءل عن معنى دعوة اللورد بلفورد ليفتتح الجامعة العبرية في فلسطين وهو صاحب الوعد الذي يشكو منه أهل فلسطين لأنه سيقضى على كيانهم. "أليس في ذلك امتهان لهؤلاء القوم وهم ضعفاء مغلوبون على أمرهم، وهل يتفق هذا مع هبة العلم وجلاله وهل لمثل هذا نفتتح جامعة العلم في العالم"^(٥). والواقع أن افتتاح الجامعة العبرية بالقدس قد ارتبط بإثارة حادثين على جانب كبير من الأهمية أولهما زيارة اللورد بلفورد لفلسطين وقيامه

بافتتاح الجامعة وما ترتب على تلك الزيارة من ردود فعل حادة لدى الشعب الفلسطيني والشعوب العربية وخاصة في سوريا ولبنان. وثانيهما اشتراك مصر في افتتاح الجامعة العبرية بإيفاد الأستاذ لطفي السيد مندوباً رسمياً عنها وقد أثار ذلك الحدث ضجة كبيرة شاركت فيها الصحف المصرية والصحف الفلسطينية على اختلاف اتجاهاتها.

وفيما يتعلق بقيام اللورد بزيارة فلسطين لافتتاح الجامعة العبرية، فقد قابلها الفلسطينيون بالاحتجاج والإضراب الشامل، وظهرت في الصحف الوطنية عدة مقالات تندد بالزيارة وعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعات عديدة لبحث ما ينبغي عمله أثناء زيارة بلفور. وعلى الأثر أعلنت اللجنة يوم وصول بلفور يوم حداد ودعت إلى إضراب شامل في البلاد كلها لهذه المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك دعت إلى مقاطعة رجال الإدارة البريطانيين الذين يمثلون التحالف الانجلو صهيوني طيلة المدة التي سيقضيها بلفور في البلاد (فالعرب يرون في اللورد بلفور تجسيدا للمصلحة البريطانية في الصهيونية ويعتبرونه غير مبتدع لهذه السياسة فحسب بل مؤازرها المخلص أيضاً^(٥)).

وفي اليوم الذي وطئت فيه قدما اللورد بلفور أرض فلسطين أعلن في البلاد إضراب عام شمل المتاجر والمدارس والسيارات وتقيد به المسلمون والمسيحيون في مختلف أنحاء البلاد.. ورفعت الرايات السوداء وأصدرت صحيفة فلسطين عدداً خاصاً باللغة الإنجليزية. وألقى خليل سكاكيني خطاباً وطنياً من فوق منصة الحرم الشريف. وعلى الفور اتخذ قرار يدعو اللورد بلفور إلى مغادرة البلاد التي دخلها على غير رغبة من سكانها وأهلها. وبلغ القرار إلى المندوب السامي بواسطة حاكم اللواء^(٦). وقد وصفت صحيفة البلاغ اليومية مظاهر الاحتجاج والرفض لدى الشعب الفلسطيني والتي قوبل بها بلفور أثناء الزيارة فقالت: (لقد شاهد المارون في شوارع القدس في أول يوم من شهر رمضان مناظر خطيرة مدهشة حيث أوصد العرب في فلسطين جميع منازلهم وحوانيتهم ونوافذ منازلهم ورفعوا الأعلام منكسة ووضعوا إشارات الحداد في كثير من الأماكن احتجاجاً على زيارة اللورد بلفور. ولئن خشى العرب شيئاً

فهم لا يخشون ذلك البناء المقام على جبل الزيتون ولا يفزعون من الجامعة نفسها. بل هم يخشون كثرة النازحين إلى فلسطين من اليهود بعد أن ساعدتهم تصريح بلفور على ذلك^(٧).

وتهتم البلاغ بتحليل أسباب الموقف الذي اتخذته الفلسطينيون إزاء بلفور وأنه لا يمكن أن يؤول بأنه عداء ضد شخص اللورد بلفور (إذ لا مجال للريب فيه لولا التصريح المذكور لقبول اللورد بمثل ما قوبل به غيره من الزعماء الانجليز من الحفاوة والإجلال مثل المستر سكويك ولورد نورتكليف والسير الفرد موند والأخير من أنصار الجامعة الصهيونية. فالمقاطعة هي ضد التصريح الذي يمثله لورد بلفور (وهو يشبه مقاطعة المصريين ١٩٢٠ للجنة لورد ملنر التي جاءت للمفاوضة على اسس الحماية)^(٨). وهناك ظاهرة انتبعت لها الصحف المصرية وتناولتها بالتعليق وهي روح التضامن التي شملت جميع فئات الشعب الفلسطيني ووجدتهم صفا واحداً كالبنيان المرصوص أمام زائرهم واجتمعت كلمتهم، فلم يؤثر فيهم الإغراء ولا التهديد. وقد رأت بعض الصحف المصرية مثل المقطم والوطن أن هذه الظاهرة الإيجابية يرجع الفضل في ظهورها إلى زيارة اللورد بلفور لفلسطين. تقول المقطم: (لقد ذكرنا أن الفلسطينيين كانوا تائهين في مهامة الانقسام والتفرقة قبل زيارته وأن جميع المساعي التي بذلت للتوفيق بين احزابهم وهيئاتهم وإعادة الاتحاد إلى صفوفهم ذهبت هباء منثوراً حتى جاء اللورد بلفور فاتحدوا دون دعوة وتفاهموا دون وساطة أدركنا مقدار ما لحق بسياسة التفريق من هبوط وأن البناء الذي أقامته الصهيونية لم يقو على الثبات أمام الصدمة الأولى^(٩). وتبدي الوطن تعاطفاً قوياً مع موقف الفلسطينيين وتعبّر عن ذلك في مقال افتتاحي خصصته لهذا الحدث تقول: (اننا في الوقت الذي نأسف فيه اشد الأسف على ما يراق في تلك البلاد المقدسة من الدماء في سبيل الجشع الاستعماري لا يسعنا إلا أن نعلن إعجابنا الشديد بهذه الروح المباركة التي سرت في الشرق كله وتجلت في فلسطين بحالة تبشر بأطيب الآمال .. ولئن استطاع الغرب اليوم أن يتجاهل تلك القوة المعنوية فسيرغمه ثبات الشرق وتضامنه على احترام حقوقه وتقدير نهضته)^(١٠).

وتنتهز الأهرام فرصة زيارة بلفور لفلسطين فتوجه نقدها للعرب وتستخرج من هذه الزيارة عبرة جدير بكل شعب مطالب بحق أن يحتذيها^(١١). تقول الأهرام (ليس من الصواب أن يقال أن تصريح بلفور كان القوة العظمى التي استمدتها الصهيونيون لتحقيق أمانيتهم فالتصاريح الرسمية ليست هي العامل الجوهرى في تحقيق أطماع الأمم بل القوي الكامنة في نفسها والوسائل التي تستخدمها لتحقيق هذه المصالح. وليس تصريح بلفور سوى إحدى هذه الوسائل فلو عدم الصهيونيون وسائلهم الأخرى لانطفأت جذوة الصهيونية منذ ظهرت الشرارة الأولى فيها. ثم أن تصريح بلفور جاء بعد رسائل مكماهون. ومهما قيل فهو تصريح مطاط قابل للتفسير والتأويل، أما رسائل مكماهون فإنها صريحة جلية لا تقبل تفسيراً ولا جدلاً في شأن فلسطين. ومع ذلك فقد استخرج الصهيونيون من تصريح بلفور أكثر مما فيه كثيراً، ولم يستطع العرب أن يستفيدوا من رسائل مكماهون غير ما يشبه تمثيل الروايات لتسليية المتفرجين.. نعم إن للإنجليز سياستهم وإن لهم الفضل كله في حماية جنود الصهاينة الدائبين على بناء الوطن القومي. ولكن الإنجليز قوم لا يخلقون الفرص بل ينتهزونها. ولو كان للعرب كفاية الصهيونية لرأينا منذ مدة بعيدة تفسيراً لتصريح بلفور يليق في سلة المهملات ولتحولت رسائل مكماهون إلى معاهدة دولية جلية تقرر نظاماً راسخاً يشعل جزيرة العرب كلها. وما الذنب في ذلك ذنب الإنجليز الذين تهمهم مصلحتهم وحدهم ولا ذنب الصهيونيين الذين يطلبون وطناً لمن لا وطن له، بل ذنب الذين ناموا عن تصاريح الزمن وأضاعوا كل فرصة سانحة مع أنهم عرفوا أحلام الصهيونيين منذ رسمها لهم زعماؤهم)^(١٢).

وهناك بعض الصحف المصرية، مثل صحيفة الاتحاد، لم يثر اهتمامها ردود الفعل القوية التي أحدثتها زيارة بلفور لدى الفلسطينيين وسائر العرب بل تناولتها من الزاوية المضادة. وأشارت إلى أهميتها كدعامة معنوية لمؤسسى الوطن القومي اليهودي في فلسطين. بل عزت إليها الأهمية الدولية التي اكتسبتها المسألة الفلسطينية (إذ أصبحت ضمن المسائل الدولية التي تهم العالم بأسره)^(١٣). واتخذت منها منطلقاً للإشادة بالتقدم والعمران الذى بلغته فلسطين حتى أصبحت (كعبة القصاد من

المهاجرين ذوي المطامع الواسعة). وأبرزت الاتحاد في مقالها الذي نشرته نقلاً عن صحيفة الطان الفرنسية الفوائد الجمة التي تعود على فلسطين من وراء الهجرة اليهودية خاصة (وأنه قد اختير المهاجرون من خلاصة اليهود وأشدهم ذكاء وأقدرهم على العمل. فإذا ما وطئت أقدام هؤلاء المهاجرين أرض فلسطين وزعوا على المدان والقري وروعى في توزيعهم كفاءتهم واستعدادهم لمختلف الأعمال. ولقد زار اللورد بلفور كثيراً من هذه الأراضي التي يستعمرها شبان اليهود فلم يسعه حين رآها إلا أن يجهر بهذه الحقيقة وهي أن اليهودي قد تحلى بصفات تمكنه من تحويل الأرض المجدية إلى أرض خصبة تدر الخير على زارعيها^(١٤).

والواقع أن ردود الفعل التي أحدثتها زيارة بلفور لفلسطين لم تقتصر على أهل فلسطين فحسب بل قامت جميع بلاد الشام تقاسمها أحزانها وتشاطرها شعورها. وبزت دمشق الجميع فلم تحجم منذ أعلنت زيارة بلفور عن إرسال الاحتجاج ثلوا الاحتجاج والنداء ثلوا النداء مطالبة بحق مهضوم وبرفع غبن الحق بشعب شقيق^(١٥). إن موقف دمشق الأخير يعيد إلى الذاكرة موقف فلسطين سنة ١٩١٩، يوم قدمت لجنة المستركرين الأمريكية لاستفتاء السوريين والفلسطينيين في نوع الحكم الذي يختارونه. فقد طافت فلسطين من أقصاها إلى أقصاها واجتمعت بشيوخها وشبابها فسمعت منهم جواباً واحداً (اذهبوا إلى دمشق) واسألوا قادتهم الرأي فنحن لهم متابعون وبكل ما يقرونه راضون. هذا هو الموقف الذي وقفته فلسطين يوم نزلت بلادها لجنة كرين وضربت للبلاد العربية مثلاً عالياً في الاتحاد والتضامن. وقد دلت زيارة بلفور لفلسطين على أن الروح التي سرت في بلاد العرب سنة ١٩١٩ لا تزال صحيحة سالمة سنة ١٩٢٥، ووقفت دمشق نفس الموقف الذي وقفته يومئذ تنادي أن بلاد الشام وحدة لا تتجزأ وأن فلسطين للفلسطينيين دون سواهم^(١٦).

وقد علقت صحيفة الحساب لسان حال الحزب الشيوعي المصري على زيارة بلفور لسوريا كتبت تقول: (كأن لم يكفه ما فعلته زيارته لأهالي فلسطين وأي تذكارات مؤلم تركه في أنفسهم فأراد أن يتسلى بنفسه بين أهل سوريا ويتلهي بأن يتخرج على

عذابهم وألمهم عندما يزورهم بائع شقيقة بلادهم للمستعمرين من اليهود^(١٧). وقد استعرضت الصحيفة وقائع المطاردة العنيفة التي قامت بها الجماهير السورية واللبنانية في كل من دمشق وبيروت ضد النورد بلفور مما اضطره الى الفرار من المدينتين المذكورتين طلباً للنجاة.

أما الحدث الثاني الذي ارتبط بافتتاح الجامعة العبرية فهو اشتراك مصر في الاحتفال بافتتاح الجامعة بإيفاد الأستاذ لطفي السيد مدير الجامعة المصرية مندوباً رسمياً عنها. وقد أثار اشتراك مصر في افتتاح الجامعة الصهيونية عاصفة من الاحتجاج من جانب الفلسطينيين عبرت عنها الصحف الوطنية في فلسطين وكثير من القيادات الوطنية^(١٨). وقد حاول الأستاذ لطفي السيد استدراك الأمر فقام بزيارة للمعاهد الإسلامية كما اصدر بياناً رسمياً أعلن فيه الظروف والملابسات الدقيقة التي احاطت بمهمته في القدس خصوصاً وأن الدعوة صادرة من معهد علمي من المفروض انعدام صلتها بالسياسة كما هو شأن الجامعات العلمية. ولكن ابدى ارتياحه من المبالغة التي احيط بها الاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية مما ينطوي على الترويج للدعوة الصهيونية. ومما أكد له ذلك ما نمي إلى علمه من أن لغة الجامعة هي اللغة العبرية. ولذلك امتنع عن إلقاء كلمته في الاحتفال حتى لا يفهم من ذلك تأييد مصر للعنصر الصهيوني وتفضيله على العنصر العربي في فلسطين^(١٩).

والواقع أن الدعوة لحضور احتفالات الجامعة العبرية لم تقتصر على الحكومة المصرية فحسب بل وجهت دعوة مماثلة الى الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية سابقاً وكذلك الدكتور أحمد زكي باشا فإهملاها ولم يردا عليها. وقد ذهب فريق من يهود مصر إلى الشيخ بخيت ورجوه باسم العلم ان يحضر تلك الحفلة فاعتذر بكبر السن مشقة السفر فألحوا عليه وعرضوا عليه تسهيلات كبيرة في السفر. فلما ضاق بهم ذرعاً أوضح لهم بأنه لا يستطيع ان يحضر احتفالاً يسمى إلى اهل فلسطين الذين هم في حالة حداد بسبب هذه الجامعة^(٢٠).

وقد استغلّت الدوائر الصهيونية حضور لطفي السيد لحفل افتتاح الجامعة العبرية من الناحية الدعائية إلى مدى بعيد. وشاركتها في ذلك وكالات الأنباء الأوروبية والصحف والإذاعات حتى أن رويتر لم تذكر من أسماء من حضروا ذلك الحفل إلا اسم لطفي السيد، كذلك علقت صحيفة (باليستين ويكلي) الصهيونية على ذلك بقولها (إن حضور مندوب مصر هذه الحفلة كان دليلاً على أن مصر العاقلة لا ترى في انصهيونية رأي أهل فلسطين)^(٢١). كما أشاد اليهود المصريون باشتراك مصر في افتتاح جامعتهم بالقدس وقد نوه يوسف بوتشو عضو مجلس الشيوخ المصري وأحد اليهود المشتركين في احتفالات الجامعة العبرية بعطف الحكومة المصرية على القضية الصهيونية. واستشهد على ذلك بإرسالها صاحب العزة أحمد لطفي السيد مندوباً من الجامعة المصرية^(٢٢).

هوامش (الجامعة العبرية)

- ١- الساسة ١٩٢٥/٤/٤.
- ٢- المصدر السابق.
- ٣- المصدر السابق.
- ٤- كوكب الشرق ١٩٢٥/٤/٤ افتتاح الجامعة العبرية بالقدس.
- ٥- كوكب الشرق ١٩٢٥/٤/٤.
- ٥م- كوكب الشرق ١٩٢٥/٤/٥.
- ٦- كوكب الشرق ١٩٢٥/٤/١٠.
- ٧- البلاغ ١٩٢٥/٤/١٢.
- ٨- البلاغ ١٩٢٥/٣/٢٥ اللورد بلفور وفلسطين.
- ٩- المقطم ١٩٢٥/٤/١١، بلفور في القدس ودمشق.
- ١٠- الوطن ١٩٢٥/٥/٢، الحركة الفلسطينية مقال افتتاحي.
- ١١- الاهرام ١٩٢٥/٣/٣٠، تعليق على زيارة بلفور لفلسطين.
- ١٢- المصدر السابق.
- ١٣- الاتحاد ١٩٢٥/٥/١٧، الحركة الصهيونية في فلسطين.
- ١٤- الاتحاد، المصدر السابق.
- ١٥- المقطم ١٩٢٥/٤/١١.
- ١٦- المصدر السابق: بلفور في القدس ودمشق.
- ١٧- الحساب ١٩٢٥/٤/١٧.
- ١٨- المقطم ١٩٢٥/٣/٣١ برقيات احتجاج.
- ١٩- كوكب الشرق ١٩٢٥/٥/٥، لطفي السيد يدافع ويعتذر.
- ٢٠- الشوري ١٩٢٥/٥/١.
- ٢١- كوكب الشرق ١٩٢٥/٥/٥ مصدر سابق.
- ٢٢- المقطم ١٥ ابريل ١٩٢٥.

ثالثاً: قضية الأراضي

كان أحد الأهداف الأساسية للبعثة الصهيونية التي قدمت إلى فلسطين في إبريل ١٩١٨ "أن تسهل عملية شراء اليهود للأراضي في فلسطين. ولم تعترض الإدارة العسكرية البريطانية في ذلك الوقت على عمل البعثة. وتمت بالفعل عمليات بيع لكنها لم تسجل إلا في عام ١٩٢٠. وفي أكتوبر من نفس العام أصدر هربرت صموئيل قانون انتقال الأراضي لسنة ١٩٢٠ الذي قضى بضرورة أخذ موافقة الحكومة على كل انتقال يجري في الأموال غير المنقولة ومنع انتقال الأراضي لغير سكان فلسطين. وكان هدف هربرت صموئيل من ذلك أن يسهل عملية شراء اليهود للأراضي وأن يمنع فئة الملاك الغائبين الذين كان لهم أراض واسعة في فلسطين من شراء مساحات أخرى من الأرض^(١). وفي أول فبراير ١٩٢١ صدر قانون انتقال الأراضي لسنة ١٩٢١ وقد نص أيضاً على ضرورة موافقة الحكومة على كل انتقال يجري في الأموال غير المنقولة واشترط عدم منح تلك الموافقة إلا إذا كان مدير الأراضي مقتنعاً بأن المستأجر الذي يشغل الأرض قد احتفظ لنفسه في تلك المنطقة أو غيرها بمساحة من الأرض تكفي لمعيشته ومعيشتة عائلته. وقد اعتبر العرب هذا القانون محاولة لخفض أسعار الأراضي ولتسهيل انتقال الأراضي المعروضة للبيع إلى أيدي اليهود"^(٢).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى استخدم المندوبون السامون مطلق صلاحياتهم في إصدار التشريعات الخاصة بإجراءات نزع ملكية الأرض العربية بالسذات دون اليهودية. واستناداً إلى قانون تملك الأراضي للجيش سنة ١٩٢٠ قامت حكومة الانتداب بنزع ملكية الكثير من الأراضي العربية بحجة المشاريع العمومية^(٣). كما أنها لم تصدر أي قانون لحماية المزارعين الذين تعرضوا للطرد من الأراضي التي باعها لملاك الغائبين من الأسر الاقطاعية في سوريا ولبنان. وذلك رغم أن حكومة الانتداب صدرت في مارس ١٩٢٩ قانون حماية المزارعين الذي نص على وجوب دفع تعويض للمزارعين الذين سيتعرضون لإخلاء أراضيهم مقابل الإزعاج الذي يلحق بهم

والتحسينات التي أجروها في تلك الأراضي. ولكن هذا القانون اغفل كل الاعتبارات الأخرى الهامة مثل تقدير التعويض واشتراط احتفاظ المزارع بقطعة أرض يعيش منها. فهو لم يزد عن كونه قانوناً لمنع الإزعاج وليس التعويض عن الإزعاج على حد قول السيرجون هوب سمبسون في تقريره المعروف^(٤) ١٩٣٠. وهما يكن فإن لجنة التحقيق الملكية قد اعترفت في تقريرها بأن جميع القوانين التي صدرت بخصوص حماية المزارعين العرب قد عجزت عن تحقيق الأغراض التي سنت من أجلها، وهي حماية المزارعين العرب وصغار الملاك، وظهر أنها غير قابلة للتطبيق بالفعل.

وفي الوقت الذي لم تطبق الحكومة البريطانية فيه أى قانون لصالح المزارعين العرب أو حمايتهم فإنها لم تتوان عن فرض ضرائب أثقلت كاهل الفلاحين إلى حد كبير. وقد استبدلت بضريبة الويركو على الأراضي والبيوت وضريبة الأعشار على الأملاك الواقعة في المدن بضريبة واحدة اسمتها ضريبة الأملاك في المدن لعام ١٩٢٨، وكانت في البداية تبلغ ١٢% من قيمة الإيجار ثم خفضت إلى ٩% نتيجة لاحتجاجات الأهالي واعتراضاتهم، ثم رفعت إلى ١٥% في أبريل ١٩٣٢^(٥). وقد زاد الأمر سوءاً بالنسبة للفلاحين العرب إقبال الملاك الغائبين على بيع أراضيهم في فلسطين لليهود منذ بداية العشرينات. وقد أوضح تقرير سمبسون أن المستعمرات الصهيونية الجديدة كانت تخلق في إصرار طبقة عربية لا أرض لها.

وقد شغلت الصحافة العربية في فلسطين والمحافل السياسية الوطنية بهذه المسألة التي كانت بدايتها بيع خمس قرى تابعة لقضاء صفد يملكها آل سرسق وتبلغ مساحتها ٢٣٠ ألف دونم إلى اليهود. وقد تابعت المقطم هذا الموضوع ونقلت إلى القراء مدى الجزع الذي أصاب أهل القرى الخمس عندما بلغهم خبر البيع والاحتجاجات التي قدموها إلى المندوب السامي وإلى الصحف، علاوة على الاحتجاج الذي رفعته اللجنة التنفيذية العربية إلى الحكومة. وقد انفردت المقطم بسرد الحجج التي يستند إليها أهالي القرى العربية في ملكيتهم لهذه الأراضي فهم يقولون: (إن أراضي قراهم تحت تصرفهم منذ الفتح الإسلامي. ولم تزل كذلك إلى يومنا هذا. أما تسجيلها لبيت سرسق

فلسبب يرجع إلى أن أصحاب الأراضي كانوا يتعرضون لظلم من جانب الحكام وضامني الاعشار. فكان بعضهم يقصد إلى ذي جاه ويتفق معه على أن يسجلها باسمه وله من غلتها جزء معين على أن يدفع ظلم العشارين^(٧). كذلك يحتج هؤلاء الاهالي بأن مساحة الاراضي المسجلة لبیت سرسق هي دون ما بأيديهم من الأرض فكيف يسمح لسرسق أن يبيع الأرض كلها؟^(٨). ورغم احتجاجات الأهالي وجهود اللجنة التنفيذية المصرية فإن التسجيل قد تم في نوفمبر ١٩٢٤.

ولقد شغلت مأساة عرب الحوارث والوسائل اللا إنسانية التي استخدمت في إجلائهم عن أراضيهم اهتمام الصحف المصرية على اختلاف اتجاهاتها. فقد اشارت المقطم إلى أن الحكومة البريطانية قدرت مساحة تلك الاراضي بـ ٣٠,٨٢٦ دونماً^(٩) ومصادر أخرى قدرتها بأربعين الف دونم^(١٠). وكانت تلك الاراضي مسجلة باسم اسرة النبان البيروتية وطرحت للمزاد العلني في ابريل ١٩٢٩^(١١)، بأمر من محكمة مركزية نابلس وفاء لبعض الديون على اسرة النبان، اشتراها الكبرن الكايمت وسجلت باسمه في ٢٧ مايو ١٩٢٩. وقد طلبت السلطة الانتدابية من عرب وادي الحوارث ان ينتقلوا من اراضيهم الى ما بين المستعمرات اليهودية لتشغيلهم في تعبيد الطرق. واشترطوا لذلك عدم تقويض خيامهم وان تبقي عائلاتهم في تلك الخيام في اراضي الوادي. ولكن السلطة ابت إلا أن ينقلوا خيامهم وعائلاتهم الى حيث يشتغلون. ورأى العرب في ذلك حيلة لإجلائهم عن الاراض فرفضوا، ولذلك أعلمتهم السلطة بأنها قطعت عنهم إعانة الحبوب التي كانت تقدمها إليهم فلم يكثرثوا وفضلوا الجوع على مغادرة أراضيهم^(١٢). وقد هب أهل البلاد لإغاثة هؤلاء البائسين وقدموا لهم التبرعات واحاطوهم بعطف صادق. ولكن لم يكن هذا كافياً لحل مشكلتهم. وهنا طرحت عدة حلول لمشكلة عرب الحوارث. أولهما يقترح رجوعهم إلى أراضيهم السابقة وعدم الاعتراف بالأمر الواقع، وثانيها خاص بقبولهم الاراضي التي اعطتهم الحكومة اياها في تلك الشوك، وثالثها يقترح شراء ارض كافية في قضاء بني صعب لإسكانهم فيها حتى يظل العرب على مقربة من الساحل الذي اكتسحه اليهود^(١٣). وتقترح صحيفة البلاغ اختيار احد الحطين الاخيرين لاستحالة الحل الأول. وقد اصدرت اللجنة التنفيذية العربية بياناً جاء فيه:

(إن كارثة وادي الحوارث إنما هي كارثة فلسطين في أولى حلقاتها، فإن لم تقف البلاد أمام هذه الخطوة الأولى من سياسة الاجلاء والإبادة فستكون الخطوات الآتية أشد أثراً وأبعد مفعولاً)^(١٤).

وقد أصدرت حكومة الانتداب بياناً تبرر فيه موقفها تجاه عرب الحوارث، وتسند تشريدهم إلى القانون على أساس أن رئيس محكمة مركزية نابلس قد أصدر في نوفمبر ١٩٢٩ أمراً بإخراج العرب الذين حصلوا على تعويضات نقدية من صندوق رأس المال القومي اليهودي. أما سكان الجزء الجنوبي فقد خولتهم الحكومة الرجوع إلى مساحة قدرها ٦٠٠٠ دونم لم يبت في ملكيتها بعد. ويشير بيان الحكومة إلى أنها وفقت في الحصول على مزارع لائقة لساكن القسم الشمالي من قبيلة الحوارث في قضاء بيسان، وهؤلاء تنتهي مدة تواجدهم في وادي الحوارث في ٣١ أغسطس ١٩٣٠. وأيضاً لساكن القسم الجنوب الذين رفضت المحكمة العليا دعوى ملكيتهم لـ ٦٠٠٠ دونم. وقد منحت القبيلة مدة اسبوعين للإجابة على هذا العرض الذي تقدمت به الحكومة. وقد أوضحت عدم رغبتها في قبوله^(١٥).

وتعلق البلاغ على بيان الحكومة قائلة: (إننا نرى من هذا البيان أن الحكومة اغفلت وصف اخراج هؤلاء العرب بالقوة المسلحة الانجليزية تعاونها القوة اليهودية. الأمر الذي لم يغفل عنه عرب الحوارث فأعدوا رداً طويلاً على بيان الحكومة سينشرونه في مشارق الأرض ومغاربها لكي يطلعوا العالم على حقيقة المأساة التي تمت وعلى حقيقة المؤامرة التي تقوم بها الحكومة مع اليهود)^(١٦).

وقد جعلت الحركة الوطنية الفلسطينية في رأس مطالبها وقف بيع الأراضي وانتقالها إلى الصهيونيين^(١٧). كما جعلت الحركة الصهيونية في مطالبها السماح بانتقال الأراضي وتسهيل عملية انتقالها^(١٨).

ورغم أن مشكلة الأراضي كانت من الأسباب الأساسية لانتفاضات ١٩٣٣، ١٩٣٥، وثورة ١٩٣٦. إذ أن العرب كانوا ينظرون بعين القلق والارتياح إلى الأراضي الواسعة التي انتقلت إلى أيدي اليهود، كما كانوا يخشون أن تتسرب أراضي

اخرى إلى أيدي هؤلاء بسبب ارتفاع الأسعار وضعف بعض مواطنيهم^(١٩). رغم كل ذلك فإن أساليب الحركة الوطنية الفلسطينية لمقاومة بيع الأراضي لم تخرج عن الاحتجاجات والنداءات والعرائض وذلك في غير فترات الانتفاضات. ولذلك تزخر الصحف المصرية بكثير من النداءات التي كانت توجهها الهيئات والأفراد لحث الشعوب العربية على درء الخطر الذي تتعرض له أراضي فلسطين وشعبها العربي^(٢٠).

وقد كانت الفناوي إحدى الأساليب التي لجأت إليها الحركة الوطنية الفلسطينية لمحاربة بيع الأراضي. فضلاً عن الوعاظ والمرشدين الذين كان مفتي فلسطين يقوم بإيفادهم إلى القدس كي يعظوا الفلاحين للاحتفاظ بأراضيهم وعدم الاستجابة لإغراءات السماسرة^(٢١). وكثيراً ما كان يعتمد مفتي فلسطين إلى عقد اجتماعات تضم علماء ووجهاء ومخاتير القرى، حيث يلقي بعض الخطب التي ينوه فيها بالأخطار التي تتهدد البلاد من جراء بيوع الأراضي. وكان في معظم خطبه يستشهد بأحاديث دينية كانت تسفر في بعض الأحيان عن إبطال بعض الاتفاقات لبيع الأراضي وتحد من الدور الذي كان يلعبه المخاتير كسماسرة ووسطاء^(٢٢). ولكن مما يؤسف له أن هذا الأثر كان محدوداً بسبب كونه ناتجاً عن مجهودات فردية جاءت متأخرة بعد أن كان اليهود قد اشتروا واستولوا على اخصب المناطق في فلسطين.

هوامش (قضية الأراضي)

١. كامل خله مصدر سابق ٤٨٧.
٢. تقرير اللجنة الملكية لفلسطين - مصدر سابق ص ٢٩٠.
٣. السياسة الاسبوعية ١٩٢٨/٢/٢٥.
٤. اللجنة الملكية ص ٢٩٦.
٥. المصدر السابق ص ٢٥٩.
٦. عبد الوهاب الكيالي: وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨ - ١٩٣٩ مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٦٨ ص ٤٥٧.
٧. المقطم ١٩٢٤/٩/١٦.
٨. المصدر السابق.
٩. المقطم ١٩٣٣/٩/٨.
١٠. اميل الغوري: ١٥ ايار ١٩٤٨ - دار النشر العربية - بيروت ١٩٥٩ - ٥٨ - ٦٦.
١١. الاهرام ١٩٣٠/١/١٢.
١٢. الاهرام ١٩٣٢/٦/١٠.
١٣. البلاغ ١٩٣٣/٧/٤.
١٤. البلاغ ١٩٣٣/٩/٩.
١٥. المصدر السابق.
١٦. البلاغ ١٩٣٣/٩/٩.
١٧. البلاغ ١٩٣٣/٧/٢٦.
١٨. الاهرام ١٩٣٣/٥/١ - ٢٠ مليون جنيه لشراء فلسطين.
١٩. الاهرام ١٩٣٣/٥/١.
٢٠. المصدر السابق.
٢١. عبد الوهاب الكيالي: وثائق - مصدر سابق (يندر أن تخلو من هذا المطلب مذكرة أو احتجاج).
٢٢. اللجنة الملكية لفلسطين: مصدر سابق. مطالب العرب واليهود وظلاماتهم ص ١٨٨، ٤٧٦.

الفصل الرابع

الحركة الوطنية الفلسطينية

الصحافة المصرية والحركة الوطنية الفلسطينية :-

بدأت الصحافة المصرية تتابع صدى الانتداب البريطاني ووعده بلفور لدى الشعب الفلسطيني منذ مظاهرة القدس ١٩٢٠. وقد تباينت مواقف الصحف وحجم اهتمامها ومتابعيتها لنشاط الحركة الوطنية الفلسطينية. فالأهرام بدأت تتابع ملحمة الثورة الفلسطينية من إضرابات ومظاهرات ومحاكمات أشارت إليها الأهرام بالتفصيل في حينها. ومنذ اضطرابات يافا سنة ١٩٢١ اهتمت البلاغ بالتعليق على أحداث الثورات والانتفاضات الوطنية في فلسطين. وقد تصاعد هذا الاهتمام منذ أحداث البراق سنة ١٩٢٩. وكانت البلاغ تهتم بإبراز النشاط الوطني في الريف الفلسطيني بقدر اهتمامها بمتابعة نشاط اللجنة التنفيذية العربية واجتماعاتها ونشاط الوفود الفلسطينية التي كانت تذهب إلى لندن لتقديم الاحتجاجات والعرائض^(١). وكانت البلاغ تبدي تعاطفاً واضحاً مع اللجنة التنفيذية العربية وتضع ثقتها في الزعامات التقليدية للحركة الوطنية. كما نقلت ولاءها إلى الحزب العربي الفلسطيني الذي يعد التطور التنظيمي لمجموعة المجلسين بزعامه جمال الحسيني. وكانت كوكب الشرق تركز على الانتفاضات والهبات الوطنية أكثر من المتابعة اليومية لنشاط الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد كان اهتمامها باضطرابات سنة ١٩٣٣ وانتفاضة القسام سنة ١٩٣٥ يفوق الصحف المصرية الأخرى. وكانت كوكب الشرق تحرص على إبراز مساوئ السياسة البريطانية في فلسطين والجانب العدواني الاستفزازي للحركة الصهيونية وتأثير ذلك على الحركة الوطنية الفلسطينية^(٢).

أما "السياسة" فقد اتخذت اهتمامها طابع المقالات التحليلية، وقد اتخذت موقفاً معادياً للجنة التنفيذية العربية وخاصة بمجموعة المجلسين، وكانت تبدي تأييداً واضحاً لجماعة المعارضة والنشاشيبي. وكانت مقالاتها تحمل هجوماً ونقداً لسياسة اللجنة

التفذية العربية وتبدي تعاطفاً مقنعاً وغير مباشر لسياسة التعاون مع الانتداب البريطاني. وقد كان هذا خط المعارضة الذي كان يتزعمه آل النشاشيبي^(٣). وصحيفة الاتحاد كانت تتبنى موقفاً معادياً للحركة الوطنية وتشن هجوماً متواصلاً عليها بسبب تشدها ازاء حكومة الانتداب وكانت تروج لسياسة التفاهم بين العرب واليهود. وبناء على ذلك لم تؤيد الانتفاضات الوطنية في فلسطين^(٤).

أما صحيفة "الشوري" فقد حملت لواء الدفاع عن مبادرات الحركة الوطنية الفلسطينية وتصدت للهجوم الذي كانت تشنه الصحف الصهيونية والصحف المعادية للحركة الوطنية الفلسطينية في مصر. وكان الأمير شبيب ارسلان ونسيم صبيعة ومحمد على الطاهر من أبرز كتاب الشوري في هذا الصدد^(٥).

تناولت صحيفة السياسة بالنقد العهد القومي الفلسطيني الذي أرساه المؤتمر الفلسطيني الخامس الذي عقد سنة ١٩٢٢. ويتكون هذا العهد من ثلاثة أهداف أساسية هي نيل الاستقلال التام ومقاومة مشروع الوطن القومي اليهودي والسعي إلى تحقيق فكرة الجامعة العربية. تغاضت "السياسة" عن الهدفين الاولين باعتبارهما موجهين لمقاومة بريطانيا والصهيونية في فلسطين. أما الهدف الثالث فقد علق عليه بإفاضة وتنفيذ يفصح عن اتجاهها الفكري المعروف من فكرة العروبة والوحدة العربية. فهي انطلاقاً من مدرسة القومية المصرية تؤيد أو تتعاطف مع الحركة الوطنية الفلسطينية في اطارها القومي الأقليمي وليس ضمن الاطار العربي. ولذلك نراها تكتب: (نحن وإن كنا نقدر الفكرة قدرها من الوجهة المعنوية إلا أنه يلوح لنا مع ذلك ان الجامعة العربية فكرة أكثر ما تستند اليوم إلى الخيال وإن فلسطين تأخذ التفكير فيها على نفسها عبئاً ليس عليها أن تأخذه وانها قد تصدع من متانة الحركة الوطنية الفلسطينية. وإن لفلسطين من الانجليز واليهود في فلسطين ذاتها خصوماً قادرين^(٦)).

فالساسة ترى ان حلم الجامعة العربية الذي لوح به الانجليز والفرنسيون للعرب أثناء الحرب العالمية الأولى يعني ألا تتفرغ فلسطين إلى شئونها الخاصة، بل سوف يدفعها ذلك إلى التحالف مع سوريا ضد فرنسا ومع العراق ضد بريطانيا. وقد تحالف

مع سواهما أيضاً. وتتخذ السياسة من هجومها على فكرة الجامعة العربية منفذ للهجوم على الحركة الفلسطينية موجهة اللوم إلى اللجنة التنفيذية العربية وأسلوب عملها وانها لا زالت تتمسك بالأسلوب التقليدي في مقاومة الانجليز والصهيونية، في حين أن (عقلية الأمة قد صقلتها الأحداث واستقر مركز بريطانيا في فلسطين خلال الأعوام الخمس التي مضت على العهد القومي السالف الذكر، وإن فكرة التعاون مع الانجليز واليهود أصبحت ماثلة في كل الدوائر العربية ما عدا اللجنة التنفيذية التي لا زالت متمسكة بفكرة الاستقلال التام^(٧)). وتتحدث السياسة عن الأزمة التي تجتازها اللجنة التنفيذية العربية في نهاية العشرينات. وتبدي عدم اقتناعها بأن يكون سبب هذه الأزمة هو قلة الموارد المالية مما يعوق اللجنة عن القيام بمسؤولياتها إزاء القضية الوطنية. ولكن ترى أن هذا الضعف الذي تعاني منه اللجنة التنفيذية إنما يرجع إلى (أن مبادئ اللجنة لم تكن عملية من بادئ الأمر وإن تفهقر اللجنة عن مبادئها الأولى أسبغ على رأي خصومها في رجاحة قوية)^(٨).

ويقصد بالخصوم أي فريق المعارضة الذي يحبذ التعاون مع الانجليز واليهود على اسس الحقائق السياسية الراهنة وانتهاج سياسة (خذ وطالب). والسياسة بموقفها هذا من الحركة الفلسطينية إنما تعبر بأمانة عن مبادئ الأحرار الدستوريين وموقفهم في الحركة الوطنية المصرية. وفي ضوء ذلك يتضح لنا الأساس الايديولوجي لموقف صحيفة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين من الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة في اللجنة التنفيذية العربية. ويمكننا تجاوزاً أن نعتبر أن اللجنة التنفيذية العربية أو جماعة المجلسين على وجه التحديد الوجه الآخر للوفد في فلسطين وجماعة المعارضة (النشاشيبي) هي الوجه الآخر للأحرار الدستوريين هناك، وذلك مع مراعاة تماثل الأطراف الفكرية والمواقف السياسية التي تحكم كل فريق من هؤلاء والفريق المماثل له رغم اختلاف الانتماءات الطبقية. وعلى هذا الأساس يتحدد موقف صحيفة السياسة. فهي تعترض بشدة على مقاطعة اللجنة التنفيذية لانتخابات المجلس التشريعي ١٩٢٣ متبينة وجهة نظر المعارضة التي ترى أن التنفيذيين قد ضيعوا فرصة نادرة لاطلاع الحكومة المنتدبة على مطالب الأمة وميولها من خلال هذا المجلس^(٩).

وتواصل السياسة هجومها على اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين استمراراً لموقفها من الوفد والصحف الوفدية في مصر، فهي توجه نقداً لاذعاً لشعار الاتحاد الوطني الذي رفعته اللجنة سنة ١٩٣١ قائلة: (إن في ظل هذا الاتحاد تحاك الدسائس الحزبية وفي ظله يعمل مشرط الفناء في جسم الأمة وفي ظله ينهار صرح المسؤوليات ويتداعي من ذلك أن الزعماء الذين يتولون قيادة الحركة الوطنية مثقلون بقيود لا تتوافر معها شروط الزعامة وإن اللجنة التنفيذية يقعدا عن العمل الجدي ما هناك من تأليف مفكك غير طبيعي ويقعدا أكثر ما يطمع إليه المتنافسون في إظهارها بمظهر المتأثر بنزعة حزبية خاصة دون نزعة حزبية أخرى^(١٠)).

وتحرص "البلاغ" من موقف التعاطف والتأييد الكامل للحركة الوطنية الفلسطينية على إبراز نشاطاتها في مختلف الميادين وخصوصاً في الريف، وتركز على القرارات التي اتخذها المؤتمر القروي الذي عقد في يافا، وإنها لم تقف عند (حد مضادة وعد بفور بل تعدته بمراحل)^(١١). وحرصاً على تأكيد أهمية هذا المؤتمر أشارت البلاغ إلى أن الريف الفلسطيني يشكل ٦٠% من سكان فلسطين وإن المستعمرات اليهودية الزراعية خارج المدن لا يزيد عدد من بها من اليهود عن ٣٥ ألفاً وإن أقل هذه المستعمرات توجد حول القدس وأوسطاً شمالي يافا. وتهدف البلاغ من ذكر هذه المقارنة العددية إلى توضيح أن مصالح المستعمرات وعددها ليست بالشيء الذي يخشى منه إزاء ما يمثله أهل البلاد الأصليون وخصوصاً سكان الريف. وقد برهن المؤتمر على إدراك رفيع للمسائل السياسية ومدى ارتباطها بحياتهم الاقتصادية وشؤونهم العامة، ولهذا فقد أيدوا جميع قرارات اللجنة التنفيذية العربية والمجلس الإسلامي الأعلى وسائر الهيئات الوطنية في قراراتها الخاصة بإلغاء وعد بفور وضرورة إنشاء حكومة نيابية وتحديد الهجرة. وأضافوا إلى ما سبق مطالبة الحكومة بالمصاريف الزراعية واجتتاب الربا الفاحش وإعفاء حاصلات الفلاح من الضرائب^(١٢).

وتتعمد كوكب الشرق إبراز استهتار السياسة البريطانية بحقوق العرب واحتقارها لهم بإصرارها على إقامة الوطن القومي اليهودي على أنقاضهم وتبجح اليهود بالأقوال المثيرة والسلوك الاستفزازي ضد العرب في فلسطين ومدى تأثير كل ذلك على

الحركة الوطنية الفلسطينية. ويستشهد محمد على الطاهري في إحدى مقالاته بتصريحات الزعماء اليهود التي يدور معظمها حول ضرورة تحويل فلسطين إلى دولة يهودية كما أن بريطانيا بريطانية وكندا كندية وأن وجود اليهود في فلسطين هو حق وليس منحة وإن واجب الحكومة البريطانية من أجل الإسراع في إنشاء الدولة اليهودية أن تنزع سلاح الأهالي العرب وتحول دون تأليف البرلمان وإنشاء الحكومة الوطنية إلى أن يصبح اليهود أكثرية.. إلى آخر هذه التصريحات الاستفزازية. ويشير الكاتب إلى تصريح أدلى به جابوتنسكي أمام لجنة التحقيق التي شكلتها الحكومة البريطانية برئاسة القاضي البريطاني هيكرايت للتحقيق في اضطرابات يافا سنة ١٩٢١ عندما أبدى اندهاشه من مكافحة حكومة فلسطين للملاريا قائلاً (هل جئنا فلسطين لنطيل أعمار العرب)^(١٣).

وقد أورد الكاتب هذا المثل كي يدلل على مدى الضغينة والحقد الذي ينضج به سلوك اليهود إزاء العرب. ولا يفوت الكاتب أن يشير إلى أن أهل فلسطين قد أدركوا في النهاية قواعد المأساة، وهي أن القتال بينهم وبين اليهود لا ينتج منه إلا قيام الانجليز بالتنكيل بالشعب العربي بحجة (حفظ النظام والقيام بالالتزامات الدولية). ولذلك تأكدوا من أن أصل البلاء هو الاستعمار البريطاني الذي أتى بالصهيونية وضمن لها الرعاية والحماية^(١٤).

وتفسر كوكب الشرق موقف الحركة الوطنية الفلسطينية وسبب اتجاهها في البداية لمقاومة الصهيونية وليس لمقاومة الانجليز رغم أنهم هم الذين أصدروا وعد بلفور فتقول (إن آثاراً من حسن الظن بأولئك الأحلاف القدماء كانت لا تزال تتردد في صدور العرب) لذلك اتجهت مقاومتهم إلى الصهيونية متجاوزة الأعداء الحقيقيين أي الانجليز^(١٥).

وتتضح الرؤية الدينية لدى صحيفة كوكب الشرق عند معالجتها لهذا الجانب من القضية الفلسطينية عندما تستصرخ العالمين العربي والإسلامي لإنقاذ مقدساتهم في فلسطين. فتكتب تعليقاً على مظاهرات ١٩٣٣ تقول (إن مظاهرة القدس كانت الطلقة

الأولى التي دوت في آذان المستعمرين فنبهتهم إلى سوء عاقبة سياستهم وصاحت في الشعب الفلسطيني العربي تنبيهه إلى الخطر الداهم الذي هو سائر إليه، ثم تجاوبت اصداؤها في العالمين الإسلامي والعربي تعلن للمسلمين أن مقدساتهم في خطر شديد وأن المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين يطعم في هدمه اليهود ليقيموا على انقاضه هيكل سليمان^(١٥).

أحداث البراق ١٩٢٩

تفاوت ردود الفعل لدى الصحف المصرية إزاء أحداث البراق، فنرى الأهرام تتابع التطورات متابعة خبرية منظمة وإن كان لا يخلو الأمر من بعض التعليقات والاحاديث والمقالات المنقولة عن الصحف البريطانية مثل الديلي اكسبريس والتايمز والديلي ميل ومورينغ بوست^(١٦). وتتفرد الأهرام بنشر تحقيقات خبرية شبه يومية لتغطية أحداث البراق وصدائها في معظم مدن فلسطين عن طريق مراسلها الخاص هناك وعن طريق مراسلها في لندن أيضاً^(١٧) وكذلك تتفرد الأهرام بنشر عدة تحقيقات في الصفحة الأولى عن المسجونين الوطنيين^(١٨).

أما البلاغ فقد انصب كل اهتمامها بأحداث البراق على شكل مقالات تحليلية وتعليقات وبيانات اللجنة التنفيذية العربية والمجلس الإسلامي^(١٩)، أما اهتمامها بالجانب الخبري فقد كان محدوداً. وكانت البلاغ تهتم بنشر كثير من المقالات نقلاً عن الصحف العربية والفلسطينية بوجه خاص مثل صحيفتي الجامعة العربية والكرمل وصوت الشعب^(٢٠). وقد خصصت مراسلاً لها في القدس لمتابعة أحداث القضية الفلسطينية. كما أفردت صفحاتها للكتاب الفلسطينيين المقيمين بمصر مثل محمد علي الطاهر صاحب الشوري ونسيم صبيغة^(٢١).

أما الاتحاد فقد اتخذ اهتمامها بحوادث البراق أشكالاً متنوعة من الفن الصحفي فهي تستخدم المقالات والتعليقات السياسية والأحاديث والبيانات والتقارير الأخبارية وإن كانت تركز على نشر التعليقات المنقولة عن الصحف الموالية للصهيونية والصحف البريطانية^(٢٢).

وفيما يتعلق بصحيفة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين فهي تعتمد المقالات السياسية والتحقيقات الصحفية أساساً لمتابعتها لأحداث البراق. وكثيراً ما دخلت في مساجلات سياسية مع الكتاب الفلسطينيين واليهود في مصر. فهي تعد

معقل الفكر الليبرالي في مصر فضلاً عن أنها حملت لواء الدفاع عن التيار القومي المصري بهذه "الجريدة". وقد ترتب على ذلك دخولها في مناقشات سياسية وفكرية مع أنصار التيار العربي الإسلامي وخصوصاً الكتاب الفلسطينيين والسوريين الذين تصدوا للدفاع عن قضايا العروبة والإسلام في مصر^(٢٣).

ويكاد المقطم يعتمد اعتماداً مطلقاً على المقالات السياسية والأخبار في متابعة أحداث البراق. وينفرد المقطم عن بقية الصحف المصرية بأنه كان يفرد صفحاته لنشر مقالات الكتاب الفلسطينيين والسوريين في مصر واليهود المصريين على السواء. وكان المقطم مراسل خاص في القدس لمتابعة تطورات القضية الفلسطينية^(٢٤).

وقد اختلف تفسير الصحف المصرية لأحداث البراق: فالبلاغ ترى ان أحداث البراق هي مجرد سبب مباشر ولكن السبب الأساسي هو وعد بلفور واصرار كل من بريطانيا والصهيونية على بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين^(٢٥). كتبت تقول (لا نريد في هذه العجالة أن نعرض تفاصيل المعارك الدموية التي حصلت ولا ان نبحت في ضوء انبائها عن السر في استفحال الحالة وتخرجها الشديد فقد يكون الكلام في هذا بلا طائل. يكفي القول بأن العرب في فلسطين هم أصحاب البلاد الذين لا تجوز منازلهم فيها ولا في أي ركن من أركانها حتى ولو كان هذا الركن لا علاقة له بعقيدة دينية أو كان غير محل تقديس واحترام من الوجهة الدينية. وإذا كان العرب كذلك والصهيونيون ينادونهم في هذه الحقوق ويريدون أن يقيموا قومية صهيونية على أنقاض القومية العربية وحكومة صهيونية بدلاً من حكومة عربية وطنية.. نقول إذا كان الأمر كذلك فهو يكفي وحده أن يلقي ضوءاً باهراً يكشف أسباب تلك المعارك الدموية التي تخرجت الحالة من أجلها في فلسطين وقامت لها الحكومة البريطانية وقعدت^(٢٦)).

وتتبنى البلاغ كما نلاحظ وجهة النظر القومية في تفسيرها لأحداث البراق وإن كانت في ذات الوقت تنشر بعض المقالات التي تجمع بين الرؤية القومية والرؤية الدينية للأحداث .. فهي تؤكد أن الخلاف قائم أساساً على الكيان القومي (إذ بينما الفلسطينيون يجب أن يكونوا آمنين في بلادهم إذا بهم يرون وضعاً خاصاً لا مثيل له في بلدان العالم وهو أن قوماً آخرين يعملون على أن يكون لهم في هذه البلاد المقام الأول. على أن ذلك الخلاف الجديد في مسألة البراق يزيد على ذلك بأنه يمس ناحية حساسة مثيرة للعواطف بالنسبة للمسلمين الذين يعتقدون في البراق النبوي اعتقاداً قائماً على الشعور الديني ويرون فيه حقاً دينياً لهم يستحيل عليهم التفريط فيه)^(٢٧). وترى البلاغ أن حل هذه الأزمة لن يتم إلا بتراجع بريطانيا عن وعد بلفور وخصوصاً بعد ما ثبت صعوبة تحقيقه، فكتبت تقول: (إن الاضطرابات الفلسطينية ستزول ولكن ليس معنى زوالها أن يزول النزاع بين العرب واليهود لأن هذا النزاع باق ما بقيت هذه السياسة قائمة، فليس عرب فلسطين بالذين يرضون عن جعل بلادهم وطناً قومياً لغيرهم ولا يوافقون على أن تكون السياسة قائمة في فلسطين على مبدأ الوطن القومي المعروف. وإن من الصعب جداً أن لم يكن من المستحيل أن يحسم النزاع ما لم تعدل السياسة التي ظلت قائمة نحو عشر سنوات دون الوصول إلى نتيجة)^(٢٨). وتتساءل البلاغ عن سبب تشبث بريطانيا بهذا الوضع بعد أن قامت الأدلة على فشله فضلاً عن نتائجه الخطيرة^(٢٩). هذا بينما لا تتبنى "الاتحاد" تفسيراً واضحاً لأحداث البراق. فهي تنشر بيان جمعية حراسة المسجد الأقصى والأماكن الإسلامية المقدسة إلى العالم الإسلامي، هو يتضمن سرداً تفصيلياً لأحداث البراق والملابس والظروف التي صاحبت الانفجار من وجهة النظر العربية والإسلامية. ولكن لا تنشر الاتحاد أى مقال أو تعليق يشير إلى السبب الرئيسي للصراع وأن كانت تدور حوله في محاولة يائسة لتجنب ذكره فهي تكتب: (قد يكون في استطاعتك أن تكتشف أصل ذلك الموقف وأسبابه ولكن مع ذلك إذا دخلت في تفاصيل أمر تلك الأسباب - ولا بد أن تكون له علاقة بالدين - وجدت نفسك أمام صعوبات قد تستعصى على كل تسوية)^(٣٠). وهنا يبدو نعهد الاتحاد في تجاهل السبب الرئيسي لأحداث البراق بتركيزها على السبب الديني رغم أنه يمثل الفرع وليس

الأصل. ويمكن القول أن موقف الاتحاد هنا يميل إلى مجاملة الجانب البريطاني بتجنب الاصطدام به بعدم ذكره كسبب رئيسي وإن كان غير ظاهر لأحداث البراق.

ومما يؤكد ذلك ما كتبه الاتحاد عن لجنة التحقيق التي أعلنت بريطانيا عن اعتزام إرسالها إلى فلسطين. فتراها تركز على أن الصراع بين الفريقين العربي واليهودي صراع عنصري يتخذ طابعاً دينياً، ولكن انجلترا تمثل في نظر الاتحاد الطرف المحايد فهي تقول (إننا نود أن نرى أن تلك اللجنة التحقيقية ستقوم بمهمتها بغير تحيز إلى فريق دون آخر حتى تظهر الحقيقة المطلوبة وينال الجاني العقاب، ويجب كذلك أن تكون تلك اللجنة من رجال ذوي خبرة واسعة بالأديان والتاريخ وبطبيعة البلاد وتقاليدها .. فإذا خلت صفات أعضاء اللجنة التي نحن بصدددها من الشروط الضرورية استحالة الوصول إلى تسوية عادلة معقولة تدع العرب واليهود يعيشون معاً في سلام ورخاء^(٣١)).

وترى الاتحاد أن التسوية لن تكون بإلغاء وعد بلفور لأنه على حد قولها نقلاً عن صحيفة اليزيست الموالية للصهيونية (لن يحدث سحب لتصريح بلفور وستظل التمهيدات التي أجريت لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين باقية ما دام في الوجود يهود يرغبون في الاستفادة منها. هذه حقيقة يجب أن يدركها بسرعة عرب فلسطين أن لم يكونوا قد أدركوها بعد)^(٣٢).

وبناء على ذلك ترى صحيفة الاتحاد أن الحل يكمن في تدخل العناصر العاملة من العرب واليهود، ومعاونة حكومة الانتداب على التوصل إلى تصفية الخلاف وبناء الوطن المشترك (فالمشكلة كما تتراءى لنا تكاد تستعصي على الحل الذي يرضى الجانبين وينشئ بينهما عهداً من الاستقرار والسلام يساعدهما على التعاون على ترقية تلك البلاد المقدسة وإصلاح شؤونها، ولكن قد يستطيع عقلاء الفريقين وذوى النفوذ فيهما أن يعاونوا حكومة الانتداب على تصفية الخلافات القائمة وإنشاء العهد الجديد المرغوب فيه والعمل على تقدم الوطن المشترك)^(٣٣).

ويلاحظ أن "الاتحاد" تهتم بابرار وجهة نظر الجانب البريطاني الصهيوني في الصراع، بل تكاد تتبنى ذات الرؤية. وهي تصل في ذلك إلى حد القاء مسؤولية أحداث البراق على موسكو والبلشفية .. فهي تشير إلى أن بريطانيا تكتنفها شبكة من الدسائس الشرقية وأنها مستهدفة لفتنة يقوم بها جميع رعاياها المسلمين بمعاونة البلاشفة وتحريضهم. فالهند ومصر وسوريا وشرق الأردن وبلاد العرب كلها تناصر مسلمي فلسطين في مقاومة أي اعتداء على الأماكن المقدسة .. ولا جدوى الآن من اثبات أن اليهود لا يضمرون الشر للعرب فإن رسل موسكو قد أثاروا الشعور الديني في البلاد^(٣٤).

ورغم موقف "الاتحاد" المتسم بالمهادنة والتأييد للانتداب البريطاني في فلسطين وسياسته القائمة على انشاء الوطن القومي اليهودي فإنها تهتم في ذات الوقت بنشر عدة تقارير وبيانات فلسطينية لها وزنها في الدوائر العربية والعالمية مثل (بيان جمعية حراسة المسجد الأقصى والأماكن الإسلامية المقدسة)^(٣٥) عن حوادث البراق، وهو يتضمن كما اسلفنا تفاصيل هامة عن الملابسات التي صاحبت هذه الحوادث. كذلك نشرت الاتحاد خلاصة التقرير الذي قدمه الوفد السوري الفلسطيني إلى مندوبي الدول الممثلة في جمعية الأمم بشأن فلسطين. ويتميز هذا التقرير بالموضوعية والاستنارة، كما أنه يحوي تفاصيل هامة عن وعد بلفور والوطن القومي اليهودي^(٣٦).

أما صحيفة "السياسة" فهي تتبنى رؤية قومية مستتيرة في تفسير أحداث البراق فهي تقول .. (أن الأسباب والعوامل التي أدت إلى اتساع الحوادث الفلسطينية واستطالتها إلى هذا المدى الخطير ترجع إلى المسألة القومية العامة وإلى ما يضطرم به العرب من سخط على قيام الوطن القومي اليهودي، وما يترتب على قيامه إثارة الأقلية اليهودية على الأكثرية العربية في توجيه الشئون العامة. وهو إثارة يوحى به ميثاق الانتداب ذاته. وأن الخصومة على البراق أو المبكي لم تكن إلا حجة ظاهرة هي التي أذكت أول شرارة في الفتنة)^(٣٧). ولكن رغم الإدراك المستنير الذي تتميز به السياسة في تفسيرها لأسباب ودوافع الهبة نراها تدين أسلوب العنف الذي دفع إليه الفلسطينيون متجاهلة تماماً الأسباب الموضوعية التي ألجأتهم إلى ذلك. إذ تقول (إن

العنف سلاح خطير لا يصلح لاسترداد الحقوق أو تأييدها، وأن إهدار الدماء أشد ما يناقض روح العصر ومبادئه . وأن فلسطين تحقق بالسكينة والإقناع ما لا يحققه العنف^(٣٨).

وقد دفعها هذا التناقض إلى الاصطدام مع (نسيم صبيعة) الكاتب السوري الذي نشر في المقطم مقالاً يأخذ فيه علي "السياسة" موقفها من الأحداث الفلسطينية ويقول: (أنها بعدما نوهت إلى أسباب الفتنة وقالت أنها ترجع إلى قيام الوطن القومي، عادت فأكدت أن مصر لا تفرق بين الطوائف وانكرت على اللجان العربية نشاطها في الاجتماع وشرح الموقف في فلسطين لآخوانهم المصريين.. فكيف يمكن تفسير هذا التناقض)^(٣٩) وتدفع السياسة عن نفسها تهمة التناقض فتشير إلى (أن الظروف والنزاعات الخاصة التي يتأثر بها أصدقائنا العرب في فهم الحوادث وتقدير الموقف لا شأن لها في صوغ وجهة النظر المصرية. وأن مصر لا تريد بالأخص أن تعرف يوماً أثر هذه النزعة الطائفية التي تذهب إلى اعماق الحركات القومية العربية) وتعود إلى تذكيرهم بأن ("السياسة" مصرية قبل أن تكون شرقية وأنها تضع سكينة مصر ومصالحها فوق كل اعتبار وأنها تعبر فيما تكتب في هذا الشأن لا عن رأي ذوي الحل والعقد وإنما عن رأي الأمة المصرية التي تندمج فيها عناصر مصر المختلفة مسلمين ونصارى ويهود)^(٤٠).

وكانت المقطم تنهج نهجاً ليبرالياً ينطوي على قدر كبير من الدهاء: فهي كانت تمنح الفرصة كاملة لكلا الفريقين من الكتاب العرب واليهود للافصاح عن وجهة نظرهم والدفاع عنها. وقد كان نسيم صبيعة يتزعم الجانب العربي، فقد كتب أكثر من مرة يوضح حقائق المأساة الفلسطينية تارة ويرد على صحيفة السياسة تارة أخرى، وكانت قد هاجمت، كما أسلفنا، نشاط العرب الفلسطيني في مصر لتأييد آخوانهم في فلسطين بمناسبة حوادث البراق^(٤١).

ففي الوقت الذي يحاول فيه نسيم صبيعة أن يثبت أن (الصهيونيين هم البادئون بالشر كما اثبتته أول بلاغ رسمي أصدرته حكومة فلسطين وكانوا هم المعتدين على الحالة الحاضرة التي قررها الكتاب الأبيض الذي صدر في نوفمبر ١٩٢٨، وكانوا هم الغادرين بالعرب الذين ساقطهم المقادير إلى أحيائهم وكانوا هم المختبئين وراء نوافذ

بيوتهم يردون المارة من العرب بالرصاص ويلقون عليهم ماء النار، ولكي يكونوا سباقين في كلمة نقيصة فعلوا فعلتهم وقاموا يولولون ويملاؤن الدنيا صراخاً . وقبل أن ينفنوا أمواتهم ابتدأوا يعملون حساب التعويضات التي سيقبضونها^(٤٢). تنشر المقطم في مقابل هذا المقال بياناً تلقته من المجلس العمومي للطائفة الاسرائيلية في فلسطين يدفع فيه جميع التهم التي وجهت لليهود اثناء حوادث البراق جاء فيه: (لا صحة لما قيل من أن اليهود ينوون الاستيلاء على الحرم الشريف والمسجد الأقصى .. وغير صحيح أن وراء رغبة اليهود في الاستمرار على عادتهم القديمة بإقامة الصلوات أمام حائط المبكي بدون تشويش ما، أي خطر يهدد الأماكن المقدسة الاسلامية .. ولا صحة لما يقال وهو أن بعضاً من اليهود ألقوا فواكه أو حلول مسمومة في الطرق لكي يلتقطها المارة). وقد عطلت الحكومة بعض الجرائد العربية مؤقتاً^(٤٣) لنشر مثل هذه الأخبار الكاذبة كما ورد في بلاغها الرسمي المنشور في ٢٧ سبتمبر الماضي.

ورغم ما كانت تحاول أن تبدو به المقطم من موضوعية أزاء تطورات الصراع الصهيوني الفلسطيني، فقد كانت ملتزمة بالولاء الكامل للخط البريطاني والمصالح البريطانية، فهي كانت تعارض الجانب الصهيوني أحياناً، لكنها كانت تضع ثقتهما الكاملة في بريطانيا وحكمتها. ولم يمنعها ذلك من نشر بعض المقالات التي تلقي المسئولية بكاملها على بريطانيا، فقد جاء في مقال بعنوان: (لأجل البراق أم لأجل الوطن القومي اليهودي)^(٤٤) ما يلي: هل يتصور العقل أن يكون كل هذا لأجل المبكي "لأجل أن يبكي اليهود .. والله لو كان الخطب خطب المبكي (البراق) لهان الأمر وتركناهم يذرفون ما شاءوا من الدموع الحارة.. ولكنها ثورة قومية يزكي أوارها وعد بلفور .. نعم هو وعد بلفور وحده الذي يصور لليهود هذه المطامع الاستعمارية أملاً في استعمار فلسطين ولبسط السيادة عليها.. وعلى كل حال ليست الغلطة غلطة اليهود وحدهم بل هي غلطة بريطانيا أيضاً التي خلقت من وعد بلفور مشكلة خطيرة لا تحل إلا بنزوح الفريقين^(٤٥).

كذلك تتوجه المقطم بكلمة منها (إلى عقلاء الفريقين والحكومة المحليين) تبلور فيها رأيها في التسوية فتقول: (الذي نرجوه هو أن يعمل العقلاء من الجانبين على تهدئة الخواطر فالإيغال في الخصومة ليس من مصلحتهم ولا من مصلحة فلسطين نفسها .. كما أننا ندعو حكومة فلسطين إلى التشدد في معاقبة الذين أثاروا هذا الهياج من أي فريق كانوا ومن غير التفات إلى مراكزهم وطوائفهم .. ونغتتم هذه الفرصة فنخاطب حكومة لندن العليا راجين أن تعيد النظر في سياستها بفلسطين وأن تدرسها على ضوء الاختبارات والحوادث الأخيرة، فوعد بلفور الذي سمح بالأصل لليهود بلم شتاتهم وايوائهم في فلسطين يكاد ينقلب إلى مشكلة خطيرة إذا لم تعالج من الآن بالحكمة والروية)^(٤٦).

ونادراً ما كانت تنشر الأهرام تعليقاً أو مقالاً يحمل وجهة نظرها في أحداث البراق، وهي تحاول أن تبدو محايدة. ولكن من خلال عرض للأخبار والأحاديث الصحفية نلاحظ أنها تميل نحو الجانب الوطني، وتميل لإبداء وجهة نظر الجانب العربي في الصراع، وهي تلتقي في هذا مع البلاغ.

لجنة التحقيق في أحداث البراق:

تابعت الصحف المصرية أعمال اللجنة البريطانية التي انتدبت للتحقيق في أسباب حوادث البراق. وكانت قد وصلت إلى فلسطين في نهاية شهر أكتوبر ١٩٢٩، ولبثت شهرين تستمع إلى أقوال الشهود من عرب ويهود من مختلف الطبقات والهيئات. وقد عقدت ٤٧ جلسة علنية و ١١ جلسة سرية واستمعت إلى ١١٠ شهود من العرب واليهود والموظفين البريطانيين. وبعد أن قامت بجمع مادة غزيرة من الوثائق غادرت القدس عائدة إلى لندن في نهاية شهر ديسمبر من نفس العام. ومما يجدر ذكره أن الحكومة البريطانية قد انتدبت هذه اللجنة على اثر وقوع الاضطرابات في فلسطين كي تقوم بمهمتها المزدوجة، وهي اجراء تحقيقات شاملة حول الحوادث ثم وضع تقرير يتضمن اقتراحاتها التي يجب أن تلتزم بها الحكومة البريطانية لمنع تكرار الاضطرابات مرة أخرى. وقد شكلت هذه اللجنة برئاسة السير توم شو ممثلة لجميع الأحزاب البريطانية على غرار لجنة الاصلاح الدستوري الهندية التي انتدبت من قبل

برئاسة السير جون سيمون لتحقيق أسباب الحركة القومية الهندية ومداها وما يجب ادخاله من التعديلات على نظام الحكم في الهند^(٤٧). وقد نشرت الاتحاد البيان الذي افتتح به مستر شو أعمال اللجنة والذي جاء به أن اللجنة لا شأن لها بالمسائل السياسية. وعلى ذلك سارت اللجنة في مهمة التحقيق القضائي ثم عادت إلى فلسطين حاملة كل ما استطاعت من الوثائق والأدلة لتهتدي بها في القيام بالشطر الثاني من مهمتها^(٤٨).

وقد علفت "السياسية" على مهمة لجنة شو في محاولة لرصد احتمالات التغيير الذي سيطرأ على السياسة البريطانية في فلسطين بناء على التقرير الذي ستتولى اللجنة اعداده عن الأوضاع في فلسطين، فأشارت إلى (أن الدوائر الرسمية البريطانية لم يبد منها ما يدل على أن الحكومة البريطانية قد عدلت عن موقفها نحو فلسطين سواء من حيث التمسك بالانتداب أو السياسة التي أدمجت في وعد بلفور وهو الذي تتعهد فيه بريطانيا العظمى بأن تتعاون في انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .. ومهما كانت الأخطار التي ارتكبت في تطبيق وعد بلفور أو المصاعب التي ما زالت تقترن بتنفيذه فلا يلوح في الوقت الحاضر أن أى حكومة بريطانية تستطيع ان تسحبه او تلغيه جهاراً وأن تحدث بذلك ثغرة في عهد السياسة البريطانية^(٤٩).

وتبدي السياسة تفاؤلاً فيما يتعلق بالأثر الذي سوف يحدثه تقرير لجنة شو في تغيير السياسة التي نفذ بها وعد بلفور إذ تقول: (ستكون مباحثات لجنة التحقيق الأخيرة واقتراحاتها مرشداً في وضع الخطة الجديدة التي ترى الحكومة البريطانية اتباعها في إدارة فلسطين. ومن المحقق ان هذه الخطة ستكون ذات اثر يذكر في تحويل التصريح ذاته واضعاً في شأنه وتحسين هذه الحالة الشاذة التي قامت في فلسطين من تغليب الاقلية اليهودية في شئون البلاد ومرافقتها وفتح باب الهجرة اليهودية على مصراعها)^(٥٠).

وقد نشرت الأهرام عدة تعليقات على لجنة شو نقلاً عن الصحف البريطانية أبرزها التعليق الذي نشرته جريدة (افينج نيوز) وقد أشار إلى أن تقرير لجنة تحقيق حوادث فلسطين هو في مصلحة العرب.. وأن مسئولية الاضطرابات الأخيرة في

فلسطين لم تلق كلها على العرب. ويبرئ التقرير العرب من تهمة المؤامرة ضد اليهود، ولكن يتضمن التقرير تنديداً شديداً بالمذابح والفظائع التي ارتكبت أخيراً. كما يحوي انتقاداً لتنفيذ شروط الانتداب وكذلك تصريح بلفور^(٥١). كما تقترح اللجنة بعض تعديلات وتفسيرات جديدة لهذا التصريح وتندد اللجنة بالسيطرة الصهيونية في فلسطين، وتقترح وسائل عديدة لصيانة مصالح العرب.. منها سن قوانين لمهاجرة اليهود إلى فلسطين ومسألة تملك اليهود للأراضي. والمسألة الأخيرة تعدها اللجنة عظمى الأهمية فأوصت بوجود تقييد ملكية الأراضي التي تضر بمصلحة العرب.^(٥٢) وترى الصحيفة الانجليزية أن التقرير الذي أعدته اللجنة يرمي في الواقع إلى تخفيف متاعب العرب، فإذا عمل بموجبه كان ذلك خير وسيلة لإزالة التبرم والقلق من البلاد بغير أن يجحف بحقوق اليهود.

ومما يثير الغرابة أن الحقائق التي كشفت عنها لجنة التحقيق فيما يتعلق بمسؤولية حكومة الانتداب عن الأحداث قد التقطتها بعض الأعلام اليهودية في مصر واتخذت منها وسيلة للتضليل بالقاء تبعية الأحداث على حكومة الانتداب فقط، وبمحاولة تبرئة الصهيونية واليهود من المسؤولية تماماً. فنجد في مقال نشرته المقطم بقلم أحد اليهود المصريين (عزريقي) أنه لا يكتفي بأن يثبت مسؤولية حكومة الانتداب وسوء إدارتها كسبب مباشر لأحداث البراق، ولكن يدّول أن يؤكد بأنها (هي الموعزة بهذه الأحداث سرّاً، فقد كان بإمكانها تلافي الخطر قبل وقوعه. ولكن سياسة التفريق أبت ذلك حتى أصبح الخلاف لا بد له من نتيجة كالتى شاهدهاها)^(٥٣).

ويواصل الكاتب كلامه متسائلاً عن (الحكمة في أن إنجلترا لجأت الى جمعية الامم لتحل هذا الخلاف البسيط على مسألة البراق وهي الدولة التي تحكم نصف العالم بمستعمراتها وتحكم في النصف الثاني بدعائها السياسي، فهل هي عاجزة حقيقة عن التوفيق). ثم يجيب على تساؤله بأن (الحقيقة أن إنجلترا وهي التي تعلم نتيجة الحكم قبل صدوره تريد أن تبقى على الحياد حتى تتخلص من لوم أحد الفريقين إذ أنه من البديهي أن اللجنة التي ألفت للتوفيق سوف تصدر حكمها لمصلحة أحدهما وهو طبعاً

لا يرضى الفريق الآخر. وبذلك تتسع شقة الخلاف بينهما ويستمر الخلاف إلى الأبد. وهذا الخلاف يعد فوزاً كبيراً للاستعماريين^(٥٤). وتعلق كوكب الشرق على الموقف البريطاني الذي يتسم بالحيرة ازاء أحداث البراق وتدل على هذه الحيرة باقدام الحكومة البريطانية على ارسال لجنة قضائية للتحقيق. علاوة على ان النتائج التي أسفر عنها التحقيق والتي ضمنتها اللجنة تقريرها أوقعت بريطانيا في مزيد من الحيرة. إذ أنها قلبت الحسابات البريطانية رأساً على عقب، وأضاعت على الحكومة البريطانية فرصة التنكيل بالعرب فيما لو كانت اللجنة قد اثبتت مسؤوليتهم عن الحوادث^(٥٥). (ونظراً لما كان اليهود ملأوا به الآفاق من اشاعات تعدى العرب عليهم وارتابهم الأعمال الوحشية في قتالهم ظننت الحكومة الانجليزية ان هذه الفرصة ستكون أحسن فرصة للتنكيل بالعرب فيما لو ثبت اعتداؤهم وتوحشهم وتمثيلهم بالقتلي وما شابه ذلك فيأتي تمكينها لليهود في أرض فلسطين جزءا وفقا لفعل العرب. ولكن أمل الحكومة الانجليزية في إلقاء المسؤولية على العرب وحدهم بدأ يخيب بما ظهر لسدي لجنة التحقيق من شهادات كثير من الانجليز ممن لا يخلون من وجدان صحيح بأن اليهود كانوا هم المعتدين والبادئين بالهياج وبأنهم هم الذين بتحركاتهم العدائية استفزوا العرب)^(٥٦).

وقد تعرضت لجنة التحقيق في أحداث البراق إلى حملة نقد عنيف من جانب الصحف الصهيونية في مصر، تزعمتها صحيفة إسرائيل التي ألفت مسؤولية الأحداث على اللجنة التنفيذية العربية وحكومة الانتداب. وهي تهاجم اللجنة التي أعلنت في تقريرها (أن الحكومة غير مسؤولة واللجنة التنفيذية العربية مثلها غير مسؤولة عن الفتنة. من المسؤول اذن عن هذه الثورة التي تشكلت اللجنة لبحث اسبابها وتعيين المسؤولين عنها..؟ نأسف لأن اللجنة لا تملك من الجراءة والأهواء)^(٥٧). وتواصل صحيفة اسرائيل هجومها على اللجنة من خلال استعراضها لتقرير اللجنة والتوصيات التي تضمنها وخصوصاً التوصية المتعلقة بالحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين. تتساءل الصحيفة في استنكار: (كيف يجوز للجنة أن تطالب بتحديد الهجرة والغائها والقضاء عليها القضاء الأخير باقتراحها أخذ رأي الهيئات غير اليهودية في مسائل

الهجرة. نعم إننا لا ندري كيف سمحت اللجنة لنفسها أن تقترح هذا الاقتراح المخالف للحق وصك الانتداب والعهود التي قطعتها بريطانيا وهي تعلم أن الوطن القومي روحه الهجرة وفي القضاء على الهجرة قضاء عليه والانتداب مبني في جوهره على انشاء الوطن القومي. فكيف غابت عنها هذه الحقائق الجوهرية فراحت تقرر أشياء تخالف الواقع والعدالة وصك الانتداب وهي لم يطلب منها الخوض في المسائل الرئيسية لسياسة الانتداب^(٥٨).

ويبلغ كاتب المقال^(٥٩) قمة انفعاله واستفزازه عندما يتعرض لمناقشة اقتراح اللجنة الخاص بأخذ رأي الهيئات غير اليهودية في مسألة الهجرة إذ يقول (لعل اللجنة ترمي من هذا القول إلى وجوب استشارة اللجنة التنفيذية العربية في الهجرة مادامت تعتقد فيها أنها بريئة من المسؤولية وهي المجرمة التي نكبت البلاد والعباد بالثورة ونتائجها السيئة. ولا حاجة للقول أن رأي اللجنة العربية في الهجرة واضح لا يحتاج إلى دليل فهي تعارض الهجرة لأنها تبغي أن يظل اليهود أقلية حتى تستطيع الفتك بهم وتأليب الأهالي عليهم بواسطة الدعاية التي تقوم بها والتي اعترفت بها لجنة التحقيق على حين يوجب صك الانتداب على الحكومة البريطانية ان تشجع الهجرة الى فلسطين لانشاء الوطن القومي)^(٥٩).

ولا يجد الكاتب تبريراً لموقف اللجنة سوى اتهامها بأنها لجنة استعمارية أكثر منها لجنة تحقيق. ولذلك فهي تحرص على بقاء عناصر الشر لتنفيذ سياسة فرق تسد التي تجري عليها بريطانيا في مستعمراتها.

وقد التقت كوكب الشرق مع البلاغ في الاهتمام بابرار الدور الذي قامت به هيئات التحقيق الأخرى في أحداث البراق. هذا الدور الذي ساهم في كشف ودحض افتراءات اليهود ومزاعمهم المعادية للعرب. فقد أدعي الصهيونيون أن العرب مثلوا بالقتلي اليهود في مدينة الخليل وأصروا على دعواهم هذه، وطلبوا اخراج جنث هؤلاء القتلي وفحصها. فلما لم تجبهم الحكومة الفلسطينية إلى رغبتهم أبرقوا إلى وزارة المستعمرات البريطانية مصرين على طلبهم فأجيبوا إليه وعينت لجنة اشترك فيها

أطباء من العرب والانجليز واليهود. ونشرت قبور القتلى وفحصت ٢٨ جثة فلم تجد بها أى تمثيل أو تشويه^(٦٠). وقد أصر العرب على فحص مزيد من الجثث، ولكن الأطباء اليهود اكتفوا بما فحصوه ووقعوا على التقرير الطبي الذى ينفي حدوث ما زعمته الجماعات الصهيونية. وكان العرب موفقين في اصرارهم على وجوب ارجاء الكشف الطبي العام لأنهم كانوا يستندون إلى الحقيقة التي تشرف موقفهم وتوضح نوايا خصومهم. ولا شك أن الصهيونيين كانوا يرمون من وراء هذه الادعاءات إلى جمع الأموال من ممولي الصهيونية في العالم عدا تشويه سمعة العرب^(٦١).

وتهتم كوكب الشرق برد بعض الافتراءات التي استندت إليها الصهيونية وخصوصاً طائفة الأخبار والتصريحات التي تنسبها بعض الصحف الموالية للصهيونية إلى ملك مصر وشيخ الجامع الأزهر وملك العراق مستهدفة من ذلك الاساءة إلى العرب وبليلة الرأي العام في فلسطين وخارجها. ولكن سرعان ما انجلت الحقيقة بعد نشر الردود لهذه الدوائر لتكذيب الصهيونيين ومصادر النشر التي تساندهم^(٦٢).

وتقترح البلاغ حلاً ترى أن الحوادث الأخيرة في فلسطين قد أظهرت مدى حاجة الشرق إليه، وهو الدعاية التي تعرض حقيقته للعالم وتبرز مدى الرقي الذي وصلت إليه شعوبه، ترد عنه اخطار الدعاية النكراء الواسعة النطاق التي ينشرها خصومه في أقطار العالم. وتقول: (لقد اتضح لنا ان حاجة الشرقيين إلى الدعاية مزدوجة الفائدة اذ فضلاً عن أنهم يدفعون أخطار الدعاية السيئة عنهم يستطيعون أن ينالوا عطفاً كبيراً ممن يهتمون بالمسائل الشرقية. وفي هذا العطف ما فيه من الفوائد التي لا نظن أن أحداً يجهلها. وأذن هل آن الآوان لكي تقوم الشعوب الشرقية بهذا الواجب على أكمل وجه)^(٦٣).

شهداء البراق:

في ١٧ يونيو ١٩٣٠ تم تنفيذ حكم الأعدام في الشبان الفلسطينيين الثلاث الذين أدينوا في أحداث البراق. وقد أثار هذا الحدث موجة من السخط والاستنكار لم تقتصر على العرب داخل فلسطين فحسب بل شملت العالم العربي والإسلامي. وقد سبق

صدور الحكم موجة أخرى من الاستعطاف للمندوب السامي البريطاني من أجل تخفيف الحكم احتراماً للشعور الاسلامي وتوطيداً للسلام العام في فلسطين^(٦٤). وقد هذا تجلي هذا في برقيات الاستعطاف المنهالة على المندوب السامي (من أرقى جماعات الهند والحجاز ومصر واليمن والعراق ومن الجاليات العربية والإسلامية في أمريكا وأوروبا ووراء البحار منادية بصوت واحد ولهجة واحدة أن المسلمين والعرب لم يعد في ذرعهم متسع لاحتمال تفجر دماء جديدة يؤديها شعب مظلوم اضافة لمظلمته الكبرى وعلاوة على انتهاب أعظم حقوقه خطراً وأكثرها لصوقاً بحياته السياسية وحياته العامة).

وقد انفردت كوكب الشرق عن بقية الصحف المصرية بمتابعة هذا الحدث والتعليق عليه. وقد نشرت تحقيقاً صحفياً عن حادث الإعدام ذاته تضمن وصفاً تفصيلياً مؤثراً للحادث وتعليقات الشهداء وذويهم والأثر العميق الذي تركه في نفوس الفلسطينيين وحرصت على أن توضح أن هذا الحادث يعد مقبرة للصدقة العربية البريطانية اذ كتبت تقول: (فأنت ترى أن دفن الشهداء الثلاثة قد دفن معه جسد الصدقة العربية البريطانية ذلك الجسد المتهم الذي أدركه البلي لكثرة ما توالي على بلاد العرب من خطوب ووفرة ما افتضح من مواعيد عرقوب)^(٦٥). واستطردت تقول: (وما نحن بمغالين اذ نقول عقب حادث دنشواي الجديد أن نفوذ هذه الدولة في بلاد العرب قد تردى في الحفرة السحيقة التي احتقرها معول بلفور وإن فجيعة العرب بفتيان فلسطين هي الفاصل بين عهدين والفارق بين سياستين) وتشير الصحيفة إلى الاحساس المضاعف بالظلم الذي أحس به العرب في فلسطين نتيجة هذا الحادث خاصة اذا قورنوا باليهود الذين أدينوا رسمياً في أحداث البراق طبقاً لتقرير لجنة التحقيق البريطانية تقول: (ولشد ما أشجي العرب أن اليهود لم يصابوا في محكومهم بمثل ما أصيب به شباب العرب المحكومون رغم أن أولئك من اقترفوا جرائم مشددة مما دل على أن للعدل عدة وجوه وإن وجهها منها يطل على السياسة ويتلقى وحيها. وما رغبة العرب أن يشمل الاعدام كل محكوم ولكن كبر عليهم ان تشمل الرحمة فريقاً دون فريق وأن يختص بالرحمة المغيرون المهاجرون والصائلون المعتدون)^(٦٦).

وفي مقابل هذه اللهجة المملوءة أسى والتي لازالت متعلقة ببقايا أمل في عدالة الاستعمار البريطاني والتي لم تخرج عن أصول المهنة وآدابها ادينوان رسيماً وشعبياً. وفي مقابل هذا نجد الصحف الصهيونية في مصر تقطر حقداً على الشهداء العرب وتشن هجوماً يتنافي مع اصول المهنة وآدابها على اللجنة العربية بسبب احتفالها بذكرى الشهداء. ويصل الهجوم الى حد أن صحيفة اسرائيل تنعت هؤلاء الشهداء بالمجرمين والسفاحين إذ تقول: (كيف تجرؤ اللجنة على دعوة الشعب الى الحداد على جماعة مجرمين دمعهم محاكم الجنايات بأفطع الجرائم وأبشعها .. إن اللجنة تريد بمحاولتها هذه العبث والسخرية بعقول الناس فتحملهم على تسمية الجرائم والسرقة وهتك الاعراض بطولة واعتبار من تحكم عليه المحاكم بالاعدام شهيداً جديراً بالاكرام حتى تنسب بالتالي البطولة الى أعمالها ايضاً)^(٦٧).

وتتخبط الصحيفة. فنتهم اللجنة العربية بالعمالة للانجليز وتطلب من الشعب الفلسطيني (ان يلبس الحداد ويقيم المندب ويقيم المندب لانه نكب باللجنة العربية خادمة الدولة الانجليزية ومطيتها الذلول في تحقيق رغائبها ومطامعها الاستعمارية في هذا القطر اليأس^(٦٨)).

وفي ذات الوقت نراها تستعدي السلطات البريطانية ضد اللجنة العربية (إننا نفثت نظر الحكومة إلى أن اقامة مثل هذه الحفلات فيها خطر كبير على الاخلاق لو سمحت بها، الم يفهم الناس أن اللجنة تدعوهم إلى تضليل ونصب).

اتبعت الشوري اسلوبا مغايرا لجميع الصحف المصرية في معالجتها لأحداث البراق. اذ اهتمت بعرض البرقيات التي نشرتها وكالة رويتر والصحف البريطانية عن الاحداث وقارنتها بما جاء في البلاغ الرسمي الذي اصدرته حكومة الانتداب. واتخذت منه وسيلة لابرار الافتراءات والظلم والتآمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني ليس من جانب الانتداب البريطاني والصهيونية فحسب بل من جانب وكالات الانباء والصحف الاستعمارية ايضاً. ولم تنس الشوري ان تشير الى انفراد رويتر باذاعة انباء فلسطين لأن وكالة هافاس الفرنسية قد سكنت الآن مقابل سكوت رويتر امام الثورة السورية^(٦٩).

حملت صحيفة اسرائيل لواء الدفاع عن وجهة النظر الصهيونية، وقد كان ذلك واضحا في معالجتها لاحداث البرق. فهي تستثار بسبب تعاطف الاهرام مع الجانب العربي الفلسطيني في الصراع على البراق، وترد على الاهرام في مقال ملء بالغمز واللمز^(٧٠)، كما انها توجه هجوماً سافراً ضد احمد زكي باشا لانه ابدى غيره واهتماماً على المبكي، فكتبت تقول: (واخيراً وقف زكي باشا يخطب في نادي الشبان في بيت لحم فدعا الشباب الى الدفاع عن المبكي بارواحهم ومهجهم واقسم وياهم على الدفاع عن المبكي. زكي باشا يستعد للموت من اجل حائط لم يطالب به اليهود وانما ارادوا الصلاة امامه فما ارخص حياة زكي باشا في الصغائر التافهة التي يتوهم انها تذكر اسمه وما اغلاها على الوطن الذي رباه وأنشأه..)^(٧١).

وتلخص صحيفة اسرائيل وجهة نظرها في أحداث البراق في كلمة هادئة حول مشكلة المبكي^(٧٢)، كتبها سعد المالكي ابرز كتابها ورئيس تحرير صحيفة الشمس، يقول فيها (نعتقد انه لولا المساعي التي يبذلها دعاة الاستعمار من الموظفين الانجليز وتحريضهم بعض العرب على الفتنة من اجل ذلك الاحجار لما وقع شيء من الحوادث المخزية. ومن دواعي الاسف ان ينصاع لهم جماعة من عرب فلسطين طمعاً في مأرب زائل فيعبثون بأمن البلاد وأهلها من أجل الأوهام).

وتتوجه صحيفة اسرائيل الى العالم الإسلامي عامة الذي احتمي به اليهود يوم نزل بهم الضيم والعسف ولا زالوا يحتمون به، وعرب فلسطين خاصة إلى ترك الصفائر وعدم التنازع لا على المبكي ولا على سواه وان يزيلوا مخاوفهم من هجرة اليهود إلى فلسطين. هكذا تعتقد الصحيفة ان مثل هذا النداء كفيل ببث الطمأنينة في نفوس عرب فلسطين. وهو في الواقع ليس اكثر من نداء خبيث يهدف إلى تحذير الفلسطينيين وامتصاص سخطهم وتحويل اهتمامهم عن الوطن القومي اليهودي الذي كانت الصحيفة من اكبر الدعاة له في مصر.

هوامش (الحركة الوطنية الفلسطينية)

١. البلاغ اليومي ١٩٢٩/١١/١٦
٢. كوكب الشرق ١٩٣٣/١٢/١٧
٣. السياسة ١٩٢٧/٥/١٨
٤. الاتحاد ١٩٣٢/١/٢٢، ١٩٣٣/١٠/١٥، ١٩٢٩/٣/١٨
٥. الشوري ١٩٢٦/٣/٢٩، ١٩٢٩/١٠/٨، ١٩٣٠/٣/١٢
٦. السياسة ١٩٢٧/٥/٢١٨
٧. المصدر السابق: الحركة الوطنية الفلسطينية بقلم محمد عبد الله عنان.
٨. السياسة ١٩٣١/٨/١١، ١٩٢٧/٥/١٨
٩. السياسة ١٩٣١/٥/١٨
١٠. السياسة ١٩٢٩/٨/١١
١١. البلاغ ١٩٢٩/١١/١٦
١٢. المصدر السابق.
١٣. كوكب الشرق ١٩٣٣/١٢/١٧، فلسطين الشهيدة بقلم محمد علي الطاهر.
١٤. المصدر السابق.
١٥. كوكب الشرق ١٩٣٣/١٢/١٧
- ١٥م. كوكب الشرق ١٩٣٣/١١/٢
١٦. الاهرام ١٩٢٩/٩/٣، ١٩٣٠/٣/٢، حديث لسماحة مفتى القدس نقلاً عن الديلي اكسبريس تأثير حوادث فلسطين على البلدان المجاورة نقلاً عن التايمز.
١٧. المصدر السابق.
١٨. الاهرام ١٩٢٩/١٢/٦
١٩. البلاغ ١٩٢٩/٩/٥، ١٩٢٩/١٠/١٢
٢٠. البلاغ ١٩٢٩/٥/١٤

٢١. انظر اعداد البلاغ ١٩٢٩/٩/٢، ١٩٣٠/٤/١٦ لماذا ثارت فلسطين بقلم فلسطيني منكوب.
٢٢. الاتحاد ١٩٢٩/٩/١٤، ١٩٢٩/٩/٤ الاضطرابات في فلسطين نقلاً عن النيررانيس.
٢٣. السياسة ١٩٢٩/٨/٣١، ١٩٢٩/٩/٤ حالة فلسطين وتصريح بلفور نقلاً عن التايمز الديلي ميل.
٢٤. المقطم ١٩٢٩/٩/١٩ المأساة الفلسطينية وافتراء اليهود في المشكلة. و ١٩٢٩/١١/٦ في المشكلة الفلسطينية دفع تهم ايبان من الطائفة الاسرائيلية بمصر.
٢٥. البلاغ ١٩٢٩/٨/٢٨ على ذكر الاضطرابات في فلسطين. المصدر السابق.
٢٦. البلاغ ١٩٢٩/٨/١٢ مسألة البراق في بيت المقدس.
٢٧. البلاغ ١٩٢٩/٩/٥.
٢٨. البلاغ ١٩٢٩/٩/٢.
٢٩. المصدر السابق.
٣٠. الاتحاد ١٩٢٩/٩/١٤ الاضطرابات في فلسطين وتصريح بلفور.
٣١. المصدر السابق.
٣٢. الاتحاد ١٩٢٩/١٠/١٤ المشكلة الفلسطينية وهل من سبيل لحلها.
٣٣. الاتحاد ١٩٢٩/١٢/٢٣ تعليق منقول عن الدليل ميل.
٣٤. المصدر السابق.
٣٥. الاتحاد ١٩٢٩/٨/٧.
٣٦. الاتحاد ١٩٢٩/١٠/١٤.
٣٧. السياسة ١٩٢٩/٩/٤.
٣٨. السياسة ١٩٢٩/٨/٣١ - مدى الحوادث الفلسطينية.
٣٩. السياسة ١٩٢٩/٩/٤ - عبرة المأساة الفلسطينية.
٤٠. المصدر السابق.

٤١. المقطم ١٩٢٩/٩/٤ - عبرة المأساة الفلسطينية.
٤٢. المقطم ١٩٢٩/٩/١٩ - عبرة المأساة الفلسطينية حقيقة تنجلي.
٤٣. المقطم ١٩٢٩/١١/٦ - في المشكلة الفلسطينية وقع مهم.
٤٤. المقطم ١٩٢٩/٩/٢٤ - الحالة الحاضرة في فلسطين.
٤٥. المقطم ١٩٢٩/٨/٢٩ - لاجل البراق ام لاجل الوطن القومي.
٤٦. المقطم ١٩٢٩/٨/٢٨ - حوادث فلسطين كلمة الى عقلاء الغريفيين.
٤٧. الاهرام ١٩٢٩/٩/٣ - حديث مع سماعة المفتي نقلاً عن الدليل اكسبريس
٤٨. الاتحاد ١٩٢٩/٩/٢٧.
٤٩. السياسة ١٩٢٩/٩/٤ صدق الحوادث الفلسطينية وموقف مصر منها.
٥٠. السياسة ١٩٢٩/٩/٤ - مصدر سابق.
٥١. الاهرام ١٩٢٩/٨/٢٩ - الثورة في فلسطين وأسبابها.
٥٢. المصدر السابق.
٥٣. المقطم ١٩٣٠/٩/٢٣ - مهزلة تحقيق البراق بقلم عزرا ليفي.
٥٤. المصدر السابق.
٥٥. كوكب الشرق ١٩٢٩/١٢/٨ - الحيرة البريطانية في المسألة الفلسطينية بقلم شكيب ارسلان.
٥٦. المصدر السابق.
٥٧. اسرائيل ١٩٣٠/٤/١١ - نظرات في تقرير لجنة التحقيق.
٥٨. اسرائيل ١٩٣٠/٤/١١
٥٩. - سعد يعقوب المالكي - رئيس تحرير صحيفة الشمس الصهيونية (١٩٣٤).
٦٠. المصدر السابق.
٦١. كوكب الشرق ١٩٢٩/١٢/٨
٦٢. البلاغ ١٩٢٩/٩/٢٥ - حاجة اشرق الى الدعاية بمناسبة حوادث فلسطين الاخيرة.
٦٣. كوكب الشرق ١٩٣٠/١/٤ - ماذا كشفت هيئات التحقيق بفلسطين: المصدر السابق.

٦٤. البلاغ ١٩٢٩/٩/٢٥ مصدر سابق.
٦٥. كوكب الشرق ١٤ مايو سنة ١٩٣١ متى ينطلق النشر تشانسور بكلمة العفو المنتظر.
٦٦. كوكب الشرق ١٩٣٠/٦/٢٨ - دنشواي الثانية في فلسطين.
٦٧. المصدر السابق.
٦٨. اسرائيل ٢٦ يونيو ١٩٣١ - حداد على شهداء اللجنة العربية بحث على الاجرام.
٦٩. المصدر السابق.
٧٠. السوري ١٩٢٩/٨/٢٨ - ماذا في فلسطين.
٧١. اسرائيل ٤ يوليو سنة ١٩٣٠ بكاء الاهرام على المبكي وغيرها على العرب.
٧٢. اسرائيل ٢٥ يوليو ١٩٣٠ زكي باشا يحرض على الثورة.
٧٣. اسرائيل ٣١ يونيو ١٩٣٠، كلمة هادئة حول مشكلة المبكي.

مع بداية الثلاثينات وازدياد الوعي لدى الجماهير العربية في فلسطين وادراك اللجنة التنفيذية العربية أن وسائلها السلمية لم تحقق للبلاد شيئاً وأن كل الجهود التي بذلتها لاقناع الحكومة البريطانية بتغيير سياستها ذهبت سدى وأن أراضي البلاد ستنتقل رويداً إلى اليهود، وإن قوافل المهاجرين تتوالي على البلاد بالطرق المشروعة وغير المشروعة، وأن الاعوام تمر دون أن تحصل البلاد على شكل من أشكال الحكم الديمقراطي - حينئذ لم يكن هناك بد من تحول نضال الحركة الوطنية التي كانت تتجه بادئ الامر ضد الصهيونية الى نضال ضد حكومة الانتداب مباشرة، بعد أن ثبت بالدليل القاطع عدم جدوى سياسة التعاون التي كان ينادي بها البعض من القيادات الوطنية الفلسطينية. ومن دلائل هذا التحول اقرار سياسة اللاتعاون التي اتخذتها اللجنة التنفيذية العربية ازاء حكومة الانتداب. وذلك على اثر مؤتمر يافا الكبير الذي انعقد في مارس ١٩٣٣، والذي اتخذ عدة قرارات تعد منعطفا هاما في استراتيجية الحركة الوطنية في فلسطين. إذ أن اعلان سياسة اللاتعاون كخطوة اولي في مواجهة السياسة البريطانية في فلسطين كان يعنى في الواقع اعلام حكومة الانتداب ان العرب قد وضحت امامهم الرؤية واصبحوا يدركون ان الوطن القومي هو وليد السياسة البريطانية، وان التناقض الاساسي انما هو بين الحركة الوطنية والانتداب. أما الحركة الصهيونية فهي تشكل جزءاً من هذا التناقض الرئيسي ولكنه يمثل المرتبة الثانية من الاهمية. وقد اتسمت مظاهرات اكتوبر ١٩٣٣ بالاسلوب السلمي حيث تجرد المتظاهرون من أية اسلحة. ولم تحدث مصادمات بين المتظاهرين والشرطة في المدن التي لم يتعرض فيها الجنود البريطانيون للجماهير^(١)، وما حدث بعد ذلك من مصادمات يرجع إلى تفريق المظاهرات السلمية بالقوة والعنف. ولو ان المظاهرات تركت لكي تسير في طريقها لما سفكت الدماء ولما ازهقت الأرواح ولما اثارَت السلطات اهالي فلسطين على بريطانيا^(٢).

وقد استجابت الجماهير استجابة شاملة عميقة لنداءات اللجنة التنفيذية وتعليماتها وانخرطت الجموع في المظاهرات التي شملت جميع المدن الفلسطينية، مما يدل على أن الشعب الفلسطيني كان يثور بإمكانيات ثورية ومشاعر عميقة بالسخط على الانتداب البريطاني وسياسته الموالية للصهيونية التي تأكدت من خلال وقائع مادية ملموسة تحمل خطر الفناء القومي لهذا الشعب على شكل مهاجرين جدد ينتزعون الأرض والرزق والهوية القومية. ولكن كان الشعب الفلسطيني يفتقر في تلك المرحلة إلى القيادة التاريخية الملائمة، فقد كانت اللجنة التنفيذية العربية افرار الواقع الفلسطيني في بداية العشرينات وكان من العسير على قيادة بهذا التكوين الفضايف والقيادات القطاعية التي تحكم طبيعتها الطبقية أن تقود المسيرة القيادية الصحيحة التي تلتنقي ومستوى الآمال الوطنية. لم يكن هناك تناقض اساسي بينها وبين الاستعمار البريطاني. ولذلك كانت تتعاون معه، وكانت تثق فيه، إلى أن اضطر نتيجة الضغوط الشعبية بسبب زيادة الهجرة وحوادث اجلاء الفلاحين عن اراضيهم نتيجة بيع القطاعيين لها واستخدام العنف في اجلاء الفلاحين وسقوط مزارعي وادي الحوارث برصاص الجند الانجليز (فصار من الواجب اللزم توجيه الكفاح نحوهم، أنهم بيدهم وحدهم التعديل والنقض والابرار وقد كانوا اصل البلاء وظلوا كذلك)^(٣).

وقد عالجت الصحافة المصرية اضطرابات ١٩٣٣ باهتمام يفوق اهتمامها بمتابعة احداث البراق ١٩٢٩ فقد كانت معظم الصحف المصرية وخصوصاً المقطم والاهرام وكوكب الشرق تتابع تفاصيل المظاهرات واجتماعات اللجنة التنفيذية العربية وردود الفعل داخل فلسطين وخارجها من خلال مراسلين خصوصيين في القدس ويافا وحيفا. وقد كان يغلب على الأهرام الطابع الخبري، فقد انفردت بعدة تقارير وتحقيقات صحفية تعد وثائق تاريخية هامة لهذه الاحداث^(٤). كذلك شاركتها المقطم ، فقد كان مراسلها في فلسطين كريم ثابت يواليها بتحقيقات خبرية عن حالة فلسطين اثناء المظاهرات^(٥)، فضلا عن سلسلة المقالات التحليلية التي نشرتها بتوقيع نفس المحرر بعنوان (ماذا رأيت في فلسطين) وقد استغرقت عشرة ايام^(٦). وقد اهتمت الاهرام بنشر خطب وبيانات الزعماء الوطنيين اثناء المؤتمرات الوطنية التي انعقدت قبل مظاهرات ١١

أكتوبر سنة ١٩٣٣ وأثناءها وبعدها. أما كوكب الشرق فهي تتفرد عن بقية الصحف المصرية بنشر بيانات ونداءات اللجنة التنفيذية العربية. وقد كرست صفحاتها للأفلام الكتاب الفلسطينيين في مصر مثل أمين سعيد ومحمد علي الطاهر لنشر بيانات وبرقيات اللجنة العربية الفلسطينية في مصر^(٧).

وقد استخدمت كوكب الشرق مختلف الأساليب الصحفية في معالجتها لمظاهرات سنة ١٩٣٣، فهناك التحقيقات الخبرية والمقالات التحليلية والتصريحات والبلاغات الرسمية عن الاخبار. ولكن المقال السياسي كان له السيادة في كوكب الشرق وكذلك في معظم صحف هذه الفترة.

وقد انفردت المقطم وكوكب الشرق بتحليل أسباب الاضطرابات في حين اكتفت البلاغ بمتابعة انباء المظاهرات ومتابعة محاكمة الزعماء العرب. وقد انفردت بنشر تحقيق صحفي شامل عن المحاكمة^(٨). أما صحيفة السياسة فقد خصصت في شهر نوفمبر صفحة كاملة بمناسبة وعد بلفور عالجت من خلال المقال والقصيدة والتعليق والخبر مأساة الشعب الفلسطيني في مواجهة الخطر الصهيوني والانتداب البريطاني. ونشرت بيانات موقعاً باسم شبان فلسطين العرب في مصر يتضمن تحليلاً تاريخياً لوعد بلفور ودور بريطانيا في تنفيذه. وتضمن هذا البيان نداء إلى العالمين الإسلامي والعربي بمناسبة وعد بلفور يستصرخ المسلمين والعرب لانقاذ اخوانهم الفلسطينيين من نتائج تحقيق وعد بلفور^(٩).

تغطية أحداث ١٩٣٣:

في ٨ أكتوبر ١٩٣٣ عقدت اللجنة التنفيذية العربية اجتماعاً برئاسة موسى كاظم الحسيني .. وجرى البحث في مسألة الهجرة الصهيونية وبيع الأراضي وتليت فيه الاقتراحات التي وردت من لجنة مؤتمر الشباب وبعض أهالي القدس^(١٠) وبعد البحث والمداولات وجد المجتمعون أن سياسة الاحتجاجات ومقابلات الحكومة لم تجد نفعاً، ولذلك تقرر بالاجماع ما يلي:

١- الاضراب العام والسير بالمظاهرات

٢- أن يذاع على الأمة، القرار التالي:-

وقد قررت اللجنة أن تدعو جميع أعضائها للاشتراك في هذه المظاهرات، الحاضرين منهم والغائبين وتعلمهم ان كل من يخلف عن الاشتراك في هذه المظاهرات سوف يعلن اسمه في الصحف المحلية لتري الأمة رأيها فيه. وقد وقع الأعضاء الذين حضروا الاجتماع على هذا القرارات وانفض الاجتماع^(١١).

وقد اشتمل البيان الذي اذاعته اللجنة التنفيذية على عدة قرارات منها اعلان سخط الأمة العربية في فلسطين على عبث الحكومة البريطانية بحقوق اصحاب البلاد ودعوة الامة الى الاضراب برا وبحرا في جميع مدن فلسطين يوم ١٢ اكتوبر، وان تقام مظاهرة كبرى في القدس في ذلك اليوم يقودها رئيس وجميع اعضاء اللجنة التنفيذية.

وقد أعلنت حكومة الانتداب أنها لن تسمح بأي تجمعات او مواكب تعرض البلاد للفوضى والخطر^(١٢). ولكن خرجت المظاهرة في الموعد المحدد حيث هاجمتها الشرطة. وقد اشتركت النساء العربيات في المظاهرة واصطدمت بهن الشرطة (وكن اشد جراءة واقداماً من رجالهن في وجه سلطات الانتداب)^(١٣). وقد استخدم البوليس النار في قمع هذه المظاهرة مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى في ساحة البوابة التي اطلقت عليها الجماهير فيما بعد ساحة الشهداء^(١٤). واجتمعت اللجنة التنفيذية العربية في مساء نفس اليوم وقررت القيام بمظاهرة في يافا يوم ٢٧ اكتوبر على أن تستمر سلسلة المظاهرات حتى توافق الحكومة البريطانية على المطالب الوطنية^(١٥).

مظاهرات عيد الفطر (يناير ١٩٣٤):

أن سلسلة المظاهرات والاضرابات التي بدأت منذ أواخر أكتوبر واستمرت حتى بداية نوفمبر في معظم مدن فلسطين ، والتي حوكم بسببها قادة الحركة الوطنية قد أحدثت تصدعاً ظاهراً في الإدارة الانتدابية وبذرت بذور الشقاق بين الإدارة والبوليس. وقد ظهرت بوادر هذه الأزمة بوضوح عندما اعلنت اللجنة التنفيذية عن اعتزامها القيام بمظاهرات وطنية عامة في جميع انحاء البلاد وذلك يوم عيد الفطر. حينئذ

ارتأت الإدارة وعلى رأسها المندوب السامي أن يسمح بهذه المظاهرات كي لا تقع صدامات بين الشعب والبوليس الجاهل، مما تتمخض عنه نتائج أسوأ مما وقع في المظاهرات الماضية^(١٦). ولكن البوليس وعلى رأسه مدير الأمن مستر سيايسر أصر على عكس ذلك زاعماً أن التصريح يشجع العرب على المظاهرات ثم يشجع اليهود عليها فيختل النظام وتقع السلطة في ورطة المظاهرات، وأعلن كفاءة البوليس لقمع أي مظاهرة. وقال أن الشدة وليس التساهل هي التي تحفظ للسلطة هيبتها في البلاد^(١٧). وقد عرض الرأيان معاً مع تقرير لجنة التحقيق في المظاهرات الماضية على وزير المستعمرات أثناء اجتماع المندوب السامي في مصر. وكان رأي وزير المستعمرات في جانب رأي الإدارة ضد رأي البوليس وسمح للمظاهرات أن تقوم واستقال مدير الأمن البريطاني احتجاجاً على ذلك وأحدث ضجة كبيرة لدى الدوائر الصهيونية. فما كاد يعلن نبأ سماح السلطة بالمظاهرات واعتزال مدير الأمن لوظيفته حتى شنت الصحف اليهودية حملة تناولت المندوب السامي والقاضي يوديلي ونعت على السياسة البريطانية ضعفها وانحناءها أمام العرب. وزعمت أن الإدارة البريطانية تهدف بهذا الموقف إلى (تخويف اليهود وكسر شوكة معارضتهم وتعويدهم على أن يتقبلوا بكل سكون ما سوف يجد من الأمور التي ستقل على كاهل الشعب اليهودي وتعرض مشاريعه الصهيونية)^(١٨).

وقد قام رئيس المجلس المحلي اليهودي بالقدس بمقابلة حاكم اللواء وبسط له مخاوف اليهود من المظاهرات العربية فطمأنه الحاكم وافهمه أن المظاهرات ستسير حسب التعليمات والأوامر وأن الحكومة قد اتخذت كافة الاجراءات لحفظ النظام والأمن^(١٩).

ورغم أن العرب أكدوا أن المظاهرات لن تخرج عن غايتها وانها ستبتدىء وتنتهي سلمية مادام البوليس قد منع التعرض لها، فقد أصر البوليس على اتخاذ الاجراءات الشديدة والتحفظات للطوارئ فجاء بالمصفحات والرشاشات إلى كل مكان واستعين بالجيش فملاً الدساكر والقرى وصدرت الأوامر للموظفين والبوليس أن

يكون في المراكز منذ السادسة صباحاً أول أيام عيد الفطر. وقد قامت المظاهرات في موعدها بعد صلاة العيد وشملت كل فلسطين^(٢٠).

ومما يسترعي الانتباه في هذه المظاهرات الشعبية المظاهرة التي قامت بها بلدة بيت لحم المسيحية والتي اهتمت كوكب الشرق بنشر تفاصيلها كاملة لأبراز مظهر الوحدة الوطنية وتأكيداً لغلبة العامل القومي على العامل الديني في مسألة الصراع الصهيوني الفلسطيني.

انتفاضة القسام نوفمبر ١٩٣٥:

قبل نهاية ١٩٣٥ كتب واكهوب المندوب السامي البريطاني في فلسطين إلى وزارة المستعمرات يقول أن ثلث القرويين قد أصبحوا بالفعل دون أرض يمتلكونها. كما أن عدد العمال العاطلين في المدن أخذ في الازدياد، فضلاً عن تصاعد السخط والاستياء من حكومة الانتداب لدى العرب في فلسطين. والواقع أن الهجرة اليهودية التي بلغت عام ١٩٣٥ رقماً قياسياً (٦٠ ألف مهاجر) أحدثت ضغطاً اضافياً على المؤسسات الصهيونية لشراء المزيد من الاراضي لاستيطان المهاجرين الجدد من اليهود. وأشار واكهوب في نفس التقرير الذي قدمه إلى كتليف ليستر وزير المستعمرات البريطاني إلى أن عدد صفقات بيع الاراضي قد بلغ ١٩٣٤ - ١١٧٨ صفقة بينها ما لا يقل عن ١١١٦ صفقة لاتقل مساحة الارض المباعة في كل منها عن ١٠٠ دونم. ومعنى ذلك طرد آلاف من الفلاحين العرب بلا مورد رزق^(٢١)، لأن عمليات البيع كانت تتضمن شرط الحصول عليها خالية من الفلاحين العرب. وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥ اكتشفت شحنة من الأسلحة المهربة إلى اليهود في ميناء يافا. وقد كان اكتشاف هذه الشحنة دليلاً على أن اليهود يتسلحون سراً بتواطؤ من الحكومة. وقد أدى ذلك إلى إثارة الخواطر والفرع لدى العرب. واسفر عن حملة شديدة شنتها الصحافة العربية ضد الحكومة البريطانية وضد اليهود^(٢٢). وفي أكتوبر ١٩٣٥ تشكلت لجنة من الاحزاب الفلسطينية ما عدا حزب الاستقلال قابلت المندوب السامي وقدمت له عريضة تضمن المطالب الوطنية وهي تتحصر في مصادرة الاسلحة الموجودة في

المستعمرات اليهودية واتخاذ التدابير الحازمة لمنع ادخال السلاح إلى اليهود عن طريق التهريب أو غيره وانشاء حاميات من الشباب العربي لحراسة السواحل. وقد شنت الصحف اليهودية حملة عنيفة على هذه المطالب وحذرت الحكومة من احتمال الخضوع للضغوط العربية أو ما اسمته (الارهاب العربي)^(٢٣) وقد اصدر الحزب العربي الفلسطيني بياناً الى العالم الاسلامي والعربي بمناسبة حادث تهريب السلاح أعلن فيه ما يلي: (إن الحكومة البريطانية المنتدبة ترى هذه المؤامرة تحاك منذ سنين فتسهل لها تهريب السلاح من ايدي العرب بجميع الطرق المشروعة وغير المشروعة حتى تصل البلاد في ذلك الموقف الرهيب الذي يجد فيه كل عربي نفسه أعزل من كل سلاح في مقاومة اليهودي المدجج بجميع الاسلحة) إلى ان يقول (ان على اهل هذه البلاد المقدسة للاسلام والعروبة واجبين: الاول ان يدافعوا عن هذه البلاد حتى الموت وما هم اليوم يجابهون الموت، والثاني ان يعلنوا للمسلمين ما حل في بلادهم المقدسة من الاخطار كي يهبوا لمساعدتهم)^(٢٤) وقد قررت لجنة الاحزاب الفلسطينية الدعوة الى اضراب شامل يوم ٢٦ اكتوبر ١٩٣٥ احتجاجاً على علميات تهريب الاسلحة. وبالرغم من اوامر الحكومة بالمنع فقد اضربت البلاد في اليوم المحدد وشمل الاضراب البلاد كلها وتناول جميع مرافقها، وتضامنت جميع الهيئات وانقطعت المواصلات طوال النهار بين المدن الفلسطينية كلها. وتوقفت اعمال البنوك وجميع المهن الحرة والمدارس وبواصل مراسل كوكب الشرق في القدس وصف هذا الاضراب الذي لم تعهده البلاد من قبل من حيث شموله ونجاحه وعدم وقوع احداث او صدامات خلاله فيقول: (لقد كان الهدوء شاملاً والناس منصرفين بكلياتهم إلى تحقيق فكرة الاضراب تحقيقاً شاملاً من غير ان يعرضوا الامن العام لأي قلق أو اضطراب، وكانت اللجان المختلفة تشرف اشرافاً دقيقاً على تنظيم الاضراب والهدوء وقد لجأ الصهيوينيون إلى منازلهم فلم يبرحوها طيلة اليوم)^(٢٥).

في الوقت الذي اضربت فيه المدن الفلسطينية يوم ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٥ - كانت تجري استعدادات عسكرية لا مثيل لها وذلك بسبب الحرب الايطالية الحبشية. والواقع أن هذه الاستعدادات كانت قد بدأت منذ أغسطس ١٩٣٥ وما ان حلت نهاية

أكتوبر حتى كان الانجليز على اتم استعداد لمواجهة الطوارئ المحتملة^(٢٦) في هذا المناخ المشحون بالتوتر والاستعداد العسكري من جانب الحكومة البريطانية لمواجهة الخطر الايطالي وما رافقه من تدهور المعنويات وفقدان الامل لدي الفلسطينيين في احتمال ان تستجيب الحكومة للمطالب الوطنية بشأن الهجرة وبيع الاراضي والحكم الذاتي يضاف إلى ذلك كله عجز وجبن القيادة الوطنية التقليدية والأحزاب الفلسطينية عن ايجاد مخرج للحركة الوطنية التي اصبحت تدور في حلقة مفرغة من الاحتجاجات والمظاهرات والاضرابات السلمية - ولم يكن أمام الفلسطينيين بديل سوى اللجوء الى العنف او الثورة المسلحة.

وتمثل حلقة القسام إحدى حلقات الجهاد التي تكونت في بداية الثلاثينات خارج الإطار التقليدي للحركة الوطنية الفلسطينية. وقد استطاع الشيخ عز الدين القسام بحكم ثقافته الأزهرية غير التقليدية (فقد تتلمذ على يد الامام الشيخ محمد عبده)^(٢٧) وبحكم تمرسه في النضال ضد الاستعمار الفرنسي في سوريا- من استخلاص عدة دروس حاول أن يفيد بها الحركة الوطنية في فلسطين. فقد كان مقتنعاً بأن تحرير فلسطين لن يتم من خلال (الأفندية)^(٢٨) على حد قوله وان اصحاب المصلحة في تحرير فلسطين هم أقل الطبقات ثراء أو أكثرها فقراً، ويتكون منهم الفلاحون الذين طردوا من اراضيهم التي بيعت للصهيونيين والعمال الذين أخرجوا من أعمالهم كي يشغلها عمال يهود. ولذلك توجه الشيخ القسام مباشرة إلى هذه الفئات يبيث فيها الوعي ويرسم لها طريق الخلاص (كتاب الله في يد والبندقية في اليد الأخرى)^(٢٩)، وقد حدد لهم القسام العدو بوضوح كامل: الاستعمار البريطاني اولا ثم الصهيونية وقد بدأت المرحلة الاولى لنشاط الشيخ القسام سنة ١٩٢٨ وكانت تتكون المجموعة الأولى من بعض الجائلين والفلاحين. وقد حاول الشيخ القسام أن يحصل على موافقة المفتي على تعيينه مأذونا شرعياً في حيفا ولكن الحاج امين الحسيني رفض عدة مرات. كان القسام يتطلع الى هذا المنصب من أجل أن تتاح له حرية الحركة والانتقال بين الفلاحين والطبقات الكادحة. وقد استمر الشيخ القسام في جهاده السري حتى اوائل عام ١٩٣٥ حيث استطاع بمعاونة رفاقه تنظيم عملهم الثوري وتقسيمه إلى فروع يختص كل منها بجزء

من مسئوليات الثورة: فرع للدعاية والثاني يتولى التمويل والثالث للعلاقات الخارجية والرابع للتدريب العسكري والخامس للرصد أو التجسس على اليهود والبريطانيين^(٣٠) وقد عجلت الظروف السيئة التي سادت فلسطين سنة ١٩٣٥ بخروج القسام وصحبه من حيفا الى الريف للعمل وسط الفلاحين والاعداد للثورة وكانت السلطات البريطانية تراقب تحركات القسام ورفاقه وقد خصصت لذلك عددا من رجال البوليس السري^(٣١) وهناك اختلاف بين المراجع على تحديد يوم خروج القسام من حيفا، بعضهم يقول ان ذلك تم ليلة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥ وكان معه ٢٥ من رجاله والبعض الاخر يرجح خروجه بعد الاضراب الكبير في ٢٦، ٢٧ اكتوبر ١٩٣٥. كما لم يرد في الصحف المصرية أى اشارة إلى تاريخ خروج القسام من حيفا.

والخلاصة .. أن المواجهة التي تمت بين القسام ورفاقه مع القوات البريطانية لم تكن متكافئة وانتهت بأستشهاد القسام بعد معركة باسلة خاضها باستبسال واستشهد فيها هو واثنان من رفاقه واسر خمسة آخرون وفر الباقون الى الجبال. ولقد كان لاستشهاد القسام على هذه الصورة وقع أليم وحزين في جميع انحاء فلسطين فشيخ جثمانه في حيفا بمظاهرة وطنية كبرى. وقد تفاوت اهتمام الصحف المصرية بحركة القسام. وكانت بعض الصحف (البلاغ وكوكب الشرق) تطلق عليها اسم العصبة المجاهدة. أما الصحف اليهودية المصرية فقد كانت تنعتهم بالاشقياء والقتلة الأشرار^(٣٢).

هذا وقد أدى المصلون في كل مساجد فلسطين صلاة الغائب على ارواح الشهداء. كما ارسل النحاس باشا زعيم مصر برقية إلى جمعية الشبان المسلمين بحيفا يعزيها في الشهداء. وقدم المجلس الاسلامي الاعلى الى عائلة الشهيد عز الدين القسام عشرة جنيهاً ولعائلات الشهداء زملائه خمسة جنيهاً وقرر ارسال ابناء الشهداء الى مدرسة دار الايتام التابعة للاوقاف ليتعلموا على نفقة الاوقاف. وقد قامت كوكب الشرق بمحاولة ذكية لكشف الاساليب المغرضة التي لجأت اليها سلطات الانتداب لتشويه صورة الشيخ القسام في أذهان الجماهير واطهاره في اطار متخلف غير عصري كما لو كان درويشاً أو رجل دين تائها في الغيبيات. فقد اعلنت سلطات

الانتداب وهي التي قد تولت نقل جثث الشهداء الى حيفا انهم قد عثروا على حجاب في عمامة فضيلة الشيخ عز الدين، هذا نصه: (اعوذ بالله من كيد الشيطان الرجيم في كل ما انا عازم عليه، اعوذ بعزة الله وقدرته تفاديني سبحانه رب العزة عما يصفونه وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين). وترد كوكب الشرق على هذه الفرية المغرضة تقول: (ان اهل حيفا جميعاً يعرفون ان فضيلة الشهيد الشيخ عز الدين كان عدواً للأحبة وللخرافات يحمل عليها حملات شديدة في محاضراته في المسجد وجمعية الشبان المسلمين. وله تأليف سرد فيها فصولاً حمل فيها على الذين يغترون بالسذج ويجعلون الحجاب من الايمان فكيف حمل حجاباً ذلك نصه في ساعته الاخيرة؟ هل يريد الانجليز ان يصوروه للشعب شيخ أحبة وتمائم بينما كلهم يعرفونه عالماً من أجل العلماء أو ماذا)^(٣٣).

وقد تزعمت صحيفة الشمس اليهودية حملة هجوم شعواء على الشيخ القسام ورفاقه زاعمة انهم (لو كانوا اشقياء كما نعتهم الحكومة في بلاغها الرسمي لحفظوا للشعب العربي الكريم حسن سمعته ولصانوا له ضميره ولكنهم لم يكونوا ويا للأسف لصواً يقطعون الطريق بل عصابة ارهابية مضطربة مضطربة تقذف الحمم والنار والموت على شعب هادىء مسالم)^(٣٤). وتحاول الصحيفة بخبث ايقاع القراء في مغالطات وتشويه حقيقة القسام والحركة القسامية واطهاره في صورة رجل الدين الذي هجر محرابيه القدس (وخرج الى الجبال والوديان القفار لا لوجه الله والوطن ولا لنصرة الدين والمسلمين بل ليغتال شباب اليهود الهادئين الآمنين)^(٣٥).

وهذه مغالطة مفضوحة من جانب الصحافة اليهودية في مصر. فالمعروف ان الشيخ القسام كان دائماً يؤكد لتلاميذه بأن العدو الاساسي هو الاستعمار البريطاني ثم الصهيونية. فالانجليز هم الاصل والصهيونية الفرع. وتواصل الصحيفة مغالطاتها فتقول: (إننا كنا نساير الصحف العربية في هذا العمل لو قامت عصابة الشيخ عز الدين تحارب الحكومة وجهاً لوجه أو لو حدث الاصطدام مع اليهود علناً وفي وضوح النهار. ولكن تختط هذه العصابة لنفسها خطة الغدر فتمكث بالجبال وتغتني فرصة

سدول الظلام وتغتيال الضعفاء، هذا العمل لا يعد غضبة للعرب والدين والوطن بل حرباً بحق الرب والدين والوطن يتبرعون من ابطال من هذا القبيل^(٣٦).

والواقع ان انتفاضة القسام قد صاحبته ظروف مد ثوري اجتاحت المنطقة العربية بأكملها واستمرت من ١٩٣٥-١٩٣٧ ونلاحظ هنا التفاعل بين ما يحدث في فلسطين واحداث العالم العربي. ومما لاشك فيه ان الانتفاضات الثورية في هذا القطر العربي أو ذلك اثرت على مسيرة الحركات الوطنية في باقي الاقطار العربية الاخرى. ويشير الى هذا تقرير اللجنة الملكية لعام ١٩٣٧ حين يقرر (ان ضغط اليهودية الاوروبية على فلسطين في تلك الفترة كان يرافقه في نفس التوقيت وب نفس الشدة تأثير الاحداث في الاقطار المجاورة. ففي شتاء ١٩٣٥-١٩٣٦ شهدت المنطقة انبعاثاً في النشاط الوطني وخصوصاً في مصر وسوريا بحيث حقق اهدافه في فترة وجيزة^(٣٧)).

والمقصود بالانتفاضة الوطنية التي حدثت في مصر في نوفمبر ١٩٣٥ الاضرابات والمظاهرات العنيفة التي اجتاحت القاهرة وغيرها من المدن وادت الى مصادمات مع قوات الامن وسقوط قتلى وجرحى. كما اجبرت هذه الانتفاضة الاحزاب على تأليف جبهة وطنية في ١٠ ديسمبر ١٩٣٥ طالبت باعادة دستور سنة ١٩٢٣ والاعتراف باستقلال مصر استقلالاً تاماً. وازاء الضغط الوطني من جانب الجماهير اضطرت بريطانيا الى التفاوض مع زعماء الجبهة في مارس سنة ١٩٣٦ وانتهت المفاوضات بالمعاهدة التي نصت على انتهاء الاحتلال العسكري البريطاني رسمياً والموافقة على انضمام مصر الى عصبة الامم. وتعددت مصر بوضع امكانياتها تحت تصرف بريطانيا اثناء الحرب كما تعهدت ألا تنتهج سياسة خارجية تتعارض مع مصالح بريطانيا. ورغم ان معاهدة سنة ١٩٣٦ بشروطها التي تجعل استقلال مصر استقلالاً شكلياً فقد اعتبرتها الحركة الوطنية المصرية آنذاك نصراً كبيراً حققته. اما الانتفاضة في سوريا فقد بدأت بمظاهرة دمشق في ١٩ يناير سنة ١٩٣٦ وتجددت في الايام التالية على نحو اعنف، مما ادى الى وقوع اصطدامات دامية بين المتظاهرين والجيش الفرنسي، ثم تبلورت في اضراب عام حتى تنال البلاد حقوقها التي تلخصت

في اعادة دستور الجمعية التأسيسية والغاء نظام الانتخاب واعلان استقلال سوريا. وقد امتد الاضراب الى سائر مدن سوريا خصوصاً حمص وحماة حلب^(٣٨). وانتهى هذا الاضراب بعد حوالي خمسين يوماً في مارس ١٩٣٦ بعد ان تعهدت الحكومة الفرنسية باعادة الحياة النيابية الى سورية وعقد اتفاق مع حكومة وطنية ينص على الاعتراف باستقلال البلاد. وفعلًا جرت هذه المفاوضات الفرنسية السورية بعد انتصار الجبهة الشعبية في الانتخابات الفرنسية (يونيو ١٩٣٦) وانتهت بمعاهدة مقيدة ايضاً ولكنها تضمن اعترافاً فرنسياً باستقلال سوريا وقد ساهم هذا الرصيد الوطني في كل من سوريا ومصر في خلق الاطار العام الذي جرت فيه ثورة ١٩٣٦ في فلسطين. وكان هذا النشاط الوطني في القطرين العربيين عاملاً في ثورة سنة ١٩٣٦، ولكنه لم يكن حافزاً لأن الحافز كان يكمن في السياسة البريطانية والممارسة الصهيونية المعادية للشعب الفلسطيني والتي كانت سبباً لجميع انتفاضاته وهباته الوطنية سنوات ١٩٢١، ١٩٢٩، ١٩٢٣.

الهوامش

١. الجامعة الإسلامية ١٩٣٣/١/١.
٢. كوكب الشرق ١٩٣٣/١١/١.
٣. محمد عزة دروزة - الحركة العربية الحديثة - القدس ١٩٣٧ ص ٩٧.
٤. الاهرام ١٩٣٣/١١/١، ١٩٣٣/١٠/١٧، ١٩٣٣/١٠/٣٠، ١٩٣٣/١٠/٢٨ انظر ١٠٨١٩٣٢/٢٨.
٥. المقطم ١٩٣٣/١١/١، ١٩٣٣/١٠/٢٩.
٦. المقطم ١٩٣٣/١١/٦، ١٩٣٣/١١/١٨، ١٩٣٣/١١/١٢.
٧. كوكب الشرق ١٩٣٣/١١/٢.
٨. البلاغ ١٩٣٣/١١/٦، ١٩٣٤/٣/٢٢.
٩. السياسة ١٩٣٣/١١/٢.
١٠. الاهرام ١٩٣٣/٣/٢٩ سياسة اللاتعاون في فلسطين.
١١. كوكب الشرق ١٩٣٣/١٠/٢٢ اللجنة التنفيذية تقر القيام بالمظاهرات.
١٢. كوكب الشرق ١٩٣٣/١٠/١١.
١٣. اميل الغوري: المؤامرة الكبرى - اغتيال فلسطين وحق العرب ص ٧٣.
١٤. المصدر السابق ص ٢١٣.
١٥. الاهرام ١٩٣٣/١٠/٢٨ حوادث خطيرة في فلسطين.
١٦. الاهرام ١٩٣٣/١٠/٢٨.
١٧. كوكب الشرق ١٩٣٣/١٠/٣١.
١٨. البلاغ ١٩٣٤/١/١٩.
١٩. المصدر السابق.
٢٠. كوكب الشرق ١٩٣٤/١/٢٠.
٢١. كوكب الشرق ١٩٣٤/١/٢٤.
٢٢. الكيالي - مصدر سابق ص ٢٩٠، المقطم ١٩٣٤/١٢/٨.
٢٣. المقطم ١٩٣٥/١٠/٢٢، اسرائيل ١٩٣٤/١٢/١٠، الشمس ١٩٣٤/١٢/٩.
٢٤. البلاغ ١٩٣٥/١١/٥، المقطم ١٩٣٥/١٠/٢٤.
٢٥. كوكب الشرق ١٩٣٥/١٠/٢٧ - رسالة عرب فلسطين إلى إخوانهم المسلمين.

٢٦. المقطم ١٧/٩/١٩٣٥، ١٧/١٠/١٩٣٥.
٢٧. صبحي ياسين المصدر السابق ص ٢٧، عبد الوهاب الكيالي ص ٢٩٥.
٢٨. كامل خلة - مصدر سابق ص ٣٨١.
٢٩. عبد الوهاب كيالي - مصدر سابق ص ٢٩٥.
٣٠. كوكب الشرق ٢٩/١١/١٩٣٥ العصابة المجاهدة في فلسطين.
٣١. المصدر السابق.
٣٢. اسرائيل ٢/١٢/١٩٣٥، الشمس ٢٨/١١/١٩٣٥.
٣٣. كوكب الشرق ٢٩/١١/١٩٣٥.
٣٤. الشمس ٢٨/١١/١٩٣٥ - ليتهم كانوا اشقياء.
٣٥. المصدر السابق.
٣٦. المصدر السابق.
٣٧. اميل توما - مصدر سابق ص ٢١٦.
٣٨. المصدر السابق ص ٢١٧-٢١٨.

مصر والثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦

بدأت الثورة باعلان العرب الإضراب العام إظهاراً لسخطهم على فتح باب الهجرة الى فلسطين على مصراعيه وما ترتب عليه من ضياع حقوقهم. ولكن الحكومة البريطانية لجأت إلى مواجهة الموقف بأقصى درجات العنف والشدة فأعلنت الأحكام العرفية لعلها تعيد الأمن والهدوء إلى البلاد. وقد ظهرت لأول مرة خلال هذه الثورة فكرة التقسيم، إذ أرسلت الحكومة البريطانية عام ١٩٣٦ لجنة تحقيق ملكية عرفت باسم لجنة بيل، وبعد دراسة طويلة اقترحت اللجنة حلاً أساسياً لمشكلة فلسطين هو تقسيمها إلى ثلاث مناطق هي:

١- دولة يهودية تمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوب يافا.

٢- دولة عربية في الأحزاب الباقية وتضم شرق الأردن.

٣- منظمة انتداب بريطاني دائم تشمل الأماكن المقدسة والقدس.

وقد اشترطت اللجنة على كل عربي يبيع أرضه لليهود أن يحتفظ منها بالقدر الذي يقيم أوده وأود أسرته - وبخصوص الهجرة اشارت اللجنة بضرورة وضع حد أقصى لعدد اليهود الذين يسمح بدخولهم فلسطين كل عام^(١).

هذا وقدمت بريطانيا مشروعها إلى عصبة الأمم فوافقت عليه، ولكن العرب الذين لم يوافقوا على مبدأ التقسيم نهضوا لمقاومة المشروع فتجددت الثورة سنة ١٩٣٨.

وإذا كان لم يقدر للشعب المصري أن يضع إمكانياته وخبراته لمساندة الشعب العربي في فلسطين في فترة ما قبل الثورة وذلك بسبب انشغاله بالنضال الوطني من أجل استقلال مصر فإن الفرصة قد واثته وبصورة فعالة، وإن كان ذلك قد تم بشكل فردي، فلقد تكونت خلال النصف الأول من الثلاثينات عصبة الشيخ عز الدين القسام التي رفعت راية المقاومة المسلحة في وجه بريطانيا. وقد شارك أحد المصريين ويدعي حنفي عطية في انتفاضة القسام واستشهد معه وكان حنفي عطية أحد

المصريين الذين كانوا يعملون في سكة حديد حيفا. ومن الغريب أن الصحف المصرية لم تتفق على تحديد اسمه^(٢) كذلك فإن الإضراب العربي الكبير الذي حدث في فلسطين في ابريل ١٩٣٦ بدأ بمقتل عربيين كان أحدهما مصرياً أثناء زيارته لأحد أصدقائه الفلسطينيين. وقد كان لهذا الإضراب وما تخلله من أعمال ثورية آثاره المباشرة والملموسة على مصر الشعبية والرسمية، فكانت الجمعيات الإسلامية مثل الشبان المسلمين والأخوان المسلمين ورجال الدين وطلبة الجامعات والاتحاد النسائي المصري أكثر الهيئات استجابة ومساندة للثورة الفلسطينية.

رد الفعل الشعبي وموقف الأحزاب المصرية من الثورة:

قام الشبان المسلمون بتشكيل لجنة عليا لإغاثة منكوبي فلسطين، وكانوا يصدرون البيانات وينظمون المحاضرات وقد لعب رئيسهم الدكتور عبد الحميد سعيد دوراً كبيراً في تعبئة الرأي العام المصري لصالح الثورة الفلسطينية. وقد بلغ اهتمامه حدّاً وصل إلى حد تقديم استقالته من الحزب الوطني في يوليو ١٩٣٦ من أجل التفرغ لخدمة الشئون الإسلامية التي كانت القضية الفلسطينية تتصدرها في تلك المرحلة.

أما الإخوان المسلمون فقد قاموا بتعبئة الجماهير من خلال شعبهم المختلفة في أنحاء البلاد. كما ساهموا في جمع الأموال من أجل فلسطين^(٣).

وفيما يتعلق بنشاط الهيئات الإسلامية الأخرى في هذا المجال فقد ركزت جمعيات تضامن العلماء والهاديا الإسلامية على عقد الاجتماعات المتواصلة في مختلف المدن المصرية مع الاستمرار في حملة التبرعات من أجل المجاهدين الفلسطينيين.

وبالنسبة للحركة الطلابية المصرية فقد اجتمع طلبة جامعتي فؤاد الأول (القاهرة) والأزهر وشكلوا لجاناً لمساندة الثورة الفلسطينية. ولم يتخلف القطاع النسائي عن الركب، إذ اجتمع الاتحاد النسائي المصري في يونيو ١٩٣٦ لبحث الحالة في فلسطين واتخذ عدة قرارات هامة لمساندة القضية الفلسطينية تتركز حول افتتاح اكتتاب عام وتشكيل لجنة لجمع التبرعات مع ارسال برقيات احتجاج الى سلطات الاحتلال البريطاني ومناشدة نساء العالم لمساندة القضية والدعوة إلى إيقاف الهجرة اليهودية.

وكانت السيدة هدى شعراوي تعتزم بناء على تفويض لجنة السيدات العربيات بالقدس عرض قضية فلسطين على مؤتمر السلم العالمي الذي انعقد في بروكسل في سبتمبر ١٩٣٦ لكنها اضطرت إلى العودة من أوروبا قبل عقد المؤتمر فقامت بهذه المهمة من خلال مراسلة المؤتمر.

أما موقف الأحزاب المصرية من الثورة الفلسطينية فتتلخص فيما يلي: حزب الوفد ممثل الحركة الشعبية آنذاك وكان يرأسه مصطفى النحاس الذي كان يرأس الوزارة في المرحلة الأولى من الثورة تجسد موقفه الشعبي فقط في التبرع بأربعين جنيهاً لعرب فلسطين من جيب النحاس شخصياً^(٤). وبالنسبة للحزب الوطني فلم يكن يبدى اهتماماً ملموساً بالقضية الفلسطينية في تلك الفترة وكانت المسألة الوطنية والمسائل الداخلية في مصر تستغرق اهتمامه تماماً لدرجة أنه عند مراجعة إحدى الخطب السياسية التي القاها حافظ رمضان رئيس الحزب في ١٤ أغسطس ١٩٣٦ تبين لنا غياب القضية الفلسطينية تماماً عن أذهان قادة الحزب في الوقت الذي كانت الثورة الفلسطينية في ذروة اشتعالها^(٥).

وهناك بعض المبادرات الفردية التي عبرت عن المشاعر الشعبية إزاء الأوضاع المضطربة في فلسطين وأبرز هذه المواقف ما حدث من جانب أحد أبناء الاسكندرية الذي قام بتوزيع منشورات بعنوان: "دقي يا طبول الجهاد الثائرة" دعا فيه أبناء الاسكندرية إلى مساندة الشعب العربي في فلسطين. وقد استدعته الشرطة ومنعته من الاستمرار في هذا العمل. وأغلب الظن أنه كان يمثل إحدى التنظيمات الشعبية ذات النشاط السري^(٦).

كذلك عبر بعض الشعراء المصريين عن تعاطفهم مع الشعب الفلسطيني أثناء الثورة.

هذا وقد نبه الأمير عمر طوسون المندوب السامي البريطاني في فلسطين إلى خطورة النتائج المترتبة على ما يجري في فلسطين في ذلك الوقت مناشداً أيها سرعة العمل على حسم الموقف^(٧). وذلك رغم عدم وضوح أبعاد الصراع الفلسطيني

الصهيوني في ذهن الأمير، إذ أنه رفض تحويل التبرعات الخاصة بلجنة مساعدة الحبشة الى فلسطين على أساس أنها جمعت من اناس ينتمون إلى ديانات وجنسيات متعددة بينما الصراع في فلسطين بين اليهود والمسلمين. ولذلك فإن المعركة تخص المسلمين وحدهم^(٨).

وفي يوم ١٧ يونيو ١٩٣٦ احتفلت مصر بيوم فلسطين وقد اختارته اللجنة العليا لاغثة منكوبي فلسطين بمناسبة مرور ستين يوماً على اضراب فلسطين. فلم يكذب يطلع الصباح حتى كانت لجان الاعانات قد بدأت طوافها بالقاهرة وسائر المدن لجمع التبرعات.

كما احتفلت اللجنة العليا لاغثة فلسطين يوم ٢٩ يوليو ١٩٣٦ بمرور مائة يوم على الاضراب. وقد تم هذا الاحتفال بمقر الشبان المسلمين بالقاهرة حيث حضره كبار رجال الدول وعلى رأسهم رئيس مجلس الشيوخ المصري والدكتور عبد الحميد سعيد الذي كان يرأس الاحتفال. وقد وجه بياناً الى ملوك المسلمين وامرائهم أوضح لهم فيه مهام اللجنة واهدافها وناشدهم المشاركة والاسراع بالعمل على حماية الأماكن المقدسة بفلسطين ومنح عطفهم ورعايتهم لقضية المسلمين والعرب في فلسطين^(٩).

وقد أثار صدور تقرير اللجنة الملكية للتحقيق موجه عامة من السخط الشعبي تمثلت في عقد العديد من الاجتماعات وارسال برقيات الاحتجاج والاستنكار لمشروع التقسيم. وعقدت اللجنة التنفيذية للدفاع عن فلسطين اجتماعاً أكدت فيه رفضها لمقترحات اللجنة الملكية. وقد تميزت هدى شعراوي بموقف مبادر إذ أرسلت خطاباً الى مصطفى النحاس تطالبه بالافصاح عن موقف الحكومة المصرية أسوة بالحكومات العربية الأخرى وتحثه على اتخاذ موقف ايجابي لمساندة شعب فلسطين^(١٠). كذلك ارسل محمد محمود باشا زعيم المعارضة ورئيس حزب الاحرار الدستوريين آنذاك برقية الى عرب فلسطين يؤكد تضامن المصريين معهم ورفض مشروع التقسيم. وكان بيان مصر الفتاة من اشهر البيانات التي استنكرت التقسيم حيث نبهت الى الاخطار

التي يحملها مشروع التقسيم بالنسبة لمصر وطرحته مقابل ذلك ضرورة السعي لخلق تحالف عربي قومي.

كذلك استنكرت جماعة (الإخوان المسلمين) مشروع التقسيم وأعلنت عن وقوفها إلى جانب المجاهدين المدافعين عن حقوقهم وحقوق المسلمين في الأراضي المقدسة.

أما سائر الهيئات الشعبية مثل مؤتمر الطلبة العرب بمصر ولجنة السيدات المسلمات واتحاد طلاب الجامعة واتحاد طلاب الأزهر فقد قامت بمظاهرات ضخمة للاعراب عن استنكارها للتقسيم وتأييده للشعب الفلسطيني^(١١). ومما تجدر الإشارة إليه الوفد الذي تم تشكيله من أهالي بورسعيد والاسماعيلية والذي التقى باللورد بيل رئيس لجنة التحقيق الملكية عندما كانت اللجنة في طريق عودتها إلى إنجلترا بعد انتهاء مهمتها في فلسطين. وقد قدم الوفد إلى اللجنة مذكرة مكتوبة باللغتين العربية والانجليزية وموقعا عليها من أهالي بورسعيد تتضمن مشاعر الشعب المصري تجاه شقيقتهم فلسطين وتعبير عن تأييدهم الكامل لمطالب الشعب الفلسطيني^(١٢).

رد الفعل الرسمي إزاء الثورة:

أما عن موقف مصر الرسمي خلال الاضراب واثاء المرحلة الاولى من الثورة والتي دامت ستة اشهر كاملة فلم يصدر اى بيان او تصريح رسمي يتعلق بهذه الاحداث سوى ان حمد الباسل باشا قدم اقتراحا الى مجلس النواب، يطلب اصدار بيان يتضمن الاعراب عن مشاعر الاسف ازاء الاحداث المحزنة التي تجري في فلسطين ويبدي تعاطفه من الامة الفلسطينية التي ضحت بأعز أبنائها من أجل الحياة الكريمة. ويرجو أن تنتهي هذه الحالة وفقاً لمبادئ العدل والانصاف. قد وافق المجلس بالاجماع على هذا اقتراح، كذلك وافق مجلس الشيوخ على اقتراح مماثل قدمه الشيخ عباس الجمل بعد ذلك بأسبوع^(١٣). هذا وقد أشارت إحدى الوثائق البريطانية الى ان مصطفى النحاس ابدي رغبته للمسؤولين البريطانيين في التوسط لتسوية المسألة الفلسطينية لكن رغبته لم تجد صدًى لديهم^(١٤). وأوضح النحاس موقفه من الأحداث الجارية في فلسطين في العام التالي في مجلس الشيوخ وذلك من خلال رده على الاستجواب الذي

قدمه الدكتور حسين هيكل عن سياسة الحكومة ازاء الوضع في فلسطين. وقد اكد النحاس مدى حرص مصر على استمرار العلاقات الطيبة مع فلسطين، وإن الحكومة المصرية تتابع باهتمام ما يجري هناك وسوف تتخذ الاجراءات الملائمة في الوقت المناسب. واقتصر حديثه على تلك المعاني العامة والتي تؤكد ما اشارت إليه الوثائق البريطانية من اتصال النحاس بالمسؤولين البريطانيين بشأن فلسطين. ولكن من الواضح ان موقف الحكومة المصرية سواء اثناء فترة الاضراب او بعدها يعكس مدى حرصها على عدم الاساءة لعلاقاتها مع بريطانيا خصوصاً بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦. وقد عبر عن ذلك أحمد حافظ عوض صاحب جريدة كوكب الشرق الذي قال (إننا لا نحب ان نكون في فلسطين ثورة ضد بريطانيا حليفتنا كما اننا لا نحب ان يفكك الانجليز باخواننا العرب في فلسطين)^(١٥).

ومما يؤكد هذا الاتجاه، التصريح الذي أدلى به محمود بسيوني رئيس مجلس الشيوخ المصري في ذلك الحين اثناء الحفل الذي اقامته له جمعية الهدايا الإسلامية واثير معه موضوع الثورة الفلسطينية، فأشار رئيس مجلس الشيوخ في خطبته إلى مدى الاعتزاز الذي يكنه المصريون لآخوانهم الفلسطينيين واعترف بالتقصير نحوهم وطالب بضرورة انصافهم والعطف على منكوبيهم^(١٦).

وفي ١١ نوفمبر ١٩٣٦ وصلت لجنة التحقيق الملكية برئاسة ايريل بيل الى فلسطين للتحقيق في اسباب الانتفاضات التي قامت بفلسطين وكي تتوصل الى صيغة ملائمة لتنفيذ صك الانتداب في فلسطين مع مراعاة التزامات بريطانيا نحو العرب ونحو اليهود. وقد اثار صدور تقرير اللجنة الملكية نقمة عربية شاملة وأرسلت اللجنة العربية العليا البرقيات الى ملوك العرب ورؤسائهم تطالبهم بالسعي لانقاذ فلسطين. وكان تصريح مصطفى النحاس في مجلس الشيوخ أول بيان رسمي يؤيد عرب فلسطين ويتعهد بالعمل من أجل تحقيق مطالبهم^(١٧). وقد ارسل النحاس بوصفه زعيماً لحزب الوفد مذكرة الى الحكومة البريطانية طالب فيها بايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية مؤكداً أن مصر لن تستطيع ان تقف مكتوفة الايدي تجاه ما يجري في

فلسطين. وتشير إحدى الوثائق البريطانية إلى أن مصطفى النحاس قد تحدث مع السير مايلزم لزميسون في ٢٥ يوليو ١٩٣٧ بشأن مشروع التقسيم الذي ورد في تقرير اللجنة الملكية وأعرب عن أسفه واستنكاره لهذا المشروع. كما عبر عن قلقه إزاء احتمال وجود دولة يهودية مجاورة لمصر ونبه إلى أن الحل الوحيد هو العمل على إيجاد دولة عربية مستقلة ومتحالفة مع بريطانيا. كما طالب بتقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، تلك الهجرة التي أدت إلى اقتلاع أصحاب الأرض الأصليين من جذورهم. وقد طالب النحاس الحكومة البريطانية بضرورة التآني في تنفيذ مشروع التقسيم الذي اعتبره سياسة مشنومة. ورغم هذا الموقف الذي يتسم بقدر كبير من التعاطف والاحساس بالمسئولية القومية من جانب زعيم الوفد المصري إزاء القضية الفلسطينية فمن الغريب أن مصطفى النحاس قد رفض من ناحية أخرى فكرة العمل المشترك مع الدول العربية لحل القضية الفلسطينية مما سهل الأمور كثيراً للحكومة البريطانية لاطلاق يدها في فلسطين^(١٨).

أما فيما يتعلق بموقف مصر الرسمي من مشروع التقسيم فلم يصدر تصريح رسمي يستنكر التقسيم ويعلن تأييد الحكومة المصرية لحقوق الفلسطينيين. ورغم أن النحاس ظل يؤكد أن المفاوضات جارية مع بريطانيا حول المسألة الفلسطينية إلا أن ذلك لم يسفر عن نتائج محددة في هذا الصدد. وقد تسبب الموقف المصري الرسمي في إحراج الجالية المصرية بفلسطين. ولكن لم يدم هذا الموقف طويلاً إذ سرعان ما شاركت مصر في المؤتمر العربي العام في بلودان في سبتمبر ١٩٣٧ حيث انتخب محمد علي علوبة رئيساً للمؤتمر. كذلك قامت مصر بدور ملحوظ في مؤازرة الوفد الفلسطيني عند عرض القضية على عصبة الأمم. ولم تلبث الحكومة المصرية أن أعلنت عن رفضها لمشروع التقسيم في خطاب قوي القاه واصف غالي وزير الخارجية المصرية أمام عصبة الأمم^(١٩). وقد كان لهذا الموقف صدى عميق في نفوس الشعب العربي في فلسطين عبرت عنه الصحف الفلسطينية. وعندما استؤنفت الثورة في فلسطين في منتصف أكتوبر ١٩٣٧ ازداد اهتمام مصر وحماسها للثورة الفلسطينية. وفي أول فبراير ١٩٣٨ تحرك نواب مصر تحركاً جماعياً من أجل

فلسطين. فقد ارسل فريق كبير من نواب مصر وشيوخها احتجاجاً الى السفير البريطاني في مصر استنكروا فيه أعمال بريطانية في فلسطين وطالبوا بضرورة ايجاد حل عادل للقضية يقوم على اساس الاعتراف بحقوق الشعب العربي بفلسطين^(٢٠). كما قام محمد محمود باشا رئيس الوزراء المصري في ذلك الوقت بارجاء اتصالات مع وزير المستعمرات البريطاني بشأن التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية. وقد اقترح لتحقيق ذلك عقد مؤتمر يجمع بين العرب واليهود من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لهذه المشكلة. وقد أعرب رئيس الوزراء المصري عن أسفه للإجراءات التي قامت بها بريطانيا ضد القادة الوطنيين في فلسطين كما طالب بضرورة ايقاف الهجرة اليهودية اثناء عقد المؤتمر المقترح، ولكن وزير المستعمرات البريطاني لم يشاركه الثقة في إمكانية نجاح مثل هذا المؤتمر^(٢١).

هذا وقد شاركت مصر في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في لندن في فبراير ١٩٣٩ وكان أول مؤتمر رسمي تشترك فيه الحكومة المصرية من أجل فلسطين. وقد كان على ماهر المتحدث الرسمي باسم الوفود العربية كلها. وعندما اصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ كان من رأي محمد محمود باشا قبول هذا الكتاب، وقد حاول اقناع القيادات الفلسطينية بذلك ولكنه لم يوفق مما اضطره إلى رفض المشروع^(٢٢).

موقف الصحافة المصرية من الثورة:

لقد تباينت اتجاهات الصحف المصرية إزاء الثورة الفلسطينية وذلك طبقاً لمواقعها الفكرية وانتماءاتها السياسية والقومية فكان بعضها يكتفي بنشر البلاغات الرسمية البريطانية عن أحداث الثورة او نشر برقيات وكالات الانباء الاجنبية المولية للصهيونية، وبرز مثال لذلك صحيفة المقطم التي كانت تمتنع عن نشر بيانات اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة. وهناك صحيفة الاهرام التي كانت تتخذ موقفاً سلبياً نظاهراً منها بالحياد. وكانت تحاول اصفاء الطابع الانساني على رؤيتها للقضية الفلسطينية. ولذلك حاولت ان تقيم الثورة تقييماً انسانياً حيادياً. ويمكن ان نعزو اسباب

ذلك إلى الحرص على عدم اغتصاب بريطانيا باعتبارها احد الاطراف الرئيسية في الصراع الدائر في فلسطين، وخصوصا ان المفاوضات المصرية البريطانية التي انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ كانت آنذاك في ذروة تواصلها. وهناك سبب آخر هو ارتباط بعض هذه الصحف بشركة الإعلانات الشرقية التي كان يسيطر عليها كبار الرأسماليين اليهود في مصر. وقد كانوا يمارسون سيطرتهم على كل ما ينشر بخصوص الصراع العربي الصهيوني في فلسطين. وقد أعرب بعض الكتاب والمفكرين المصريين عن استنكارهم للموقف الذي اتخذته تلك الصحف والذي يعكس تجاهلها المتعمد لاحداث الثورة الفلسطينية، وكان من ابرز هؤلاء الكتاب عبد القادر المازني والدكتور حسين هيكل. حيث نشر عدة مقالات تضمن توجيه اللوم الشديد الى بعض الصحف المصرية التي أبدت تخاذلا وسلبية ازاء ما يدور في فلسطين^(٢٣).

وقد اختلف الامر كثيرا بالنسبة للصحف الحزبية التي عبرت بأشكال متفاوتة عن مواقف احزابها من الثورة الفلسطينية. فنلاحظ أن جريدة المصري لسان حال حزب الوفد لم تتح لها معاصرة الاضراب الكبير الذي بدأ في ٢٠ ابريل ١٩٣٦ ولا العصيان المدني الذي بدأ في ١٥ مايو من نفس العام، وكذلك لم تعاصر معارك المائة يوم وإن اتيح لها فرصة تغطية الفترة الاخيرة من الاضراب الكبير قد أرخ لها في ١٢ اكتوبر ١٩٣٦ فإن "المصري" قامت بتغطية نهاية هذا الاضراب. وتمثلت التغطية الصحفية في مجموعة من الاخبار والبرقيات الواردة من القدس ولندن وجنيف وكلها تتحدث عن انتهاء الاضراب. ولكن مما يجدر الإشارة إليه ان المعاهدة المصرية البريطانية التي وقعت في ١٩٣٦ كانت الشغل الشاغل للصحيفة الوفدية. وقد اقتصرت معالجات "المصري" لاحداث الثورة الفلسطينية على الجانب الخيري إذ ان مقالاتها كانت مخصصة للحديث عن الاوضاع الداخلية في مصر. وقد قامت صحيفة المصري بتغطية مؤتمر بلودان الذي عقد في سبتمبر ١٩٣٧ ونشرت عدة صور لأقطاب المؤتمر. ومن الغريب ان هذه الصحيفة "المصري" قد اقتصرت على نشر خبر قصير في تغطيتها للمرحلة الثانية من الثورة التي بدأت بإضراب القدس للأوضاع الداخلية في فلسطين التي تمثلت في الإضرابات وحالات التمرد، موضحة موقف الأطراف

المعنية مع التركيز على الشخصيات الوطنية الفلسطينية. وقد تصدرت صحيفة المصري للرد على بعض الشخصيات المصرية التي حاولت محاربة الوفد المصري باستغلال القضية الفلسطينية كوسيلة للدعاية لأنفسهم والهجوم على الوفد وكانت تشير إلى محمد علي علوية باشا ومحمد حسين هيكل^(٢٤). وكانت المصري تخصص عمودين من صفحاتها الرابعة لمتابعة أخبار فلسطين.

ومما يثير الدهشة أن حادثاً هاماً مثل مؤتمر قادة الثورة الفلسطينية الذي عقد في أغسطس ١٩٣٨ لم تشر إليه المصري على الإطلاق.

هذا بينما تبدي المصري اهتماماً ملحوظاً بمؤتمر القاهرة الذي عقد في يناير ١٩٣٩ لبحث القضية الفلسطينية ومؤتمر لندن الذي عقد في مارس من نفس العام. وتنشر المصري في صدر صفحاتها الأولى خطبة النحاس في وفد المجاهدين الفلسطينيين الذين زاروا مصر في يناير ١٩٣٩ تحت عنوان (قضية فلسطين حقة وعادلة وحلها يسير). وتتابع الجريدة انباء مؤتمر القاهرة التحضيري وتتحدث عن نجاحه وذلك في شكل تقرير اخباري يخلو من التعليق.

أما مؤتمر لندن فقد تابعت المصري انباءه في الصحف الأولى. وحين تحتل انباء الكتاب الأبيض الذي تعترّم الحكومة البريطانية تقديمه بصدد القضية الفلسطينية - صفحات الصحف تنشر المصري في صدر صفحاتها الأولى في ١٦ مايو ١٩٣٩ مقالا تهاجم فيه السياسة البريطانية في فلسطين وتتهمها بأنها تعمل على البقاء فيها إلى الأبد. وتصف الصحيفة المقترحات بأنها لا تحقق شيئاً من آمال العرب القديمة ولا ترد اليهم حقوقهم المقدسة التي دفعوا ثمنها غالباً من دماء ضحاياهم الطاهرة^(٢٥).

كما توجه الصحيفة نقداً قاسياً لموقف الحكومة المصرية التي اكتفت باتخاذ موقف الوسيط لحمل الحكومات العربية على قبول وجهة النظر البريطانية. وتعزو الصحيفة فشل مؤتمر لندن إلى موقف الحكومة المصرية منه. وتنتهز الصحيفة هذه الفرصة كي تعقد مقارنة بين مقارنة الحكومة المصرية التي كان يرأسها آنذاك محمد محمود باشا من القضية الفلسطينية وذلك الموقف الذي اتخذته وزارة النحاس باشا الذي اقسام

بالالتزام ومساندة القضية الفلسطينية. وقد أولت "المصري" اهتماماً كبيراً لموضوع الكتاب الأبيض وحرصت على نشر مقتطفات من الصحف البريطانية وردود فعل الساسة العرب والانجليز. كما فندت الكتاب الأبيض وعرضت المقترحات التي يتضمنها عرضاً نقدياً مفصلاً.

أما صحيفة (الإخوان المسلمون) لسان حال جماعة الإخوان المسلمين فقد اهتمت بنشر اخبار المعارك وتفاصيل سفر أفواج المتطوعين، بالإضافة إلى نشر قوائم التبرعات. وكانت نشر أنباء المعارك ضمن الأبواب الخاصة بالدعوة الإسلامية. وكانت جريدة الإخوان المسلمين تدعو العرب في مصر وفلسطين إلى مواجهة الخصوم الدينيين، وتقصد بهم اليهود، بسلاح الإيمان بالحق. وكانت تركز على الأهمية الدينية لفلسطين وأن الفلسطينيين ليسوا إلا حرساً للمقدسات الإسلامية. وقد نشرت جريدة الإخوان المسلمين نداء من مكتب الإرشاد العام للإخوان المسلمين بالقاهرة إلى شعب الجماعة بالقطر المصري والشعوب الإسلامية عامة أوضحت فيه قلقها بسبب الحوادث التي كانت تجري في فلسطين، وتهيب بالشعوب العربية مسلميها ومسيحييها ان يمدوا يد العون لفلسطين المجاهدة الباسلة. ثم تذكر أهم القرارات التي اتخذتها جماعة الإخوان المسلمين في هذا الصدد مثل تأليف لجنة مركزية من الإخوان لتلقي التبرعات وإرسال برقية احتجاج إلى المندوب السامي البريطاني في فلسطين وإرسال برقية تأييد ومساندة لقادة الثورة الفلسطينية. وتوالي جريدة الإخوان المسلمين نداءاتها لنصرة الشعب الفلسطيني مذكرة القراء بالدور البطولي الذي يقوم به أبناء فلسطين لدفع الشر عن إخوانهم الشرقيين، فضلاً عما يقومون به في حراسة المقدسات نيابة عن أربعمئة مليون مسلم. وتوجه الصحيفة لومها إلى العالم الإسلام في افتتاحية تخصصها للحديث عن اليوم الخامس عشر بعد المائة بمناسبة مرور مائة يوم على الاضراب الكبير في فلسطين. وتشير (الإخوان المسلمون) إلى تقصير العالم الإسلامي في مد يد العون إلى الشعب الفلسطيني وتحثهم على تعويض ما فات. وقد كانت هذه الافتتاحية موقعة بامضاء حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين. كذلك تواصل الصحيفة الاشادة ببطولة الثوار الفلسطينيين والتذكير بتضحياتهم والتنديد

بالسياسة البريطانية في فلسطين وذلك في عدة افتتاحيات شغلت الصفحات الأولى من الصحيفة حتى نهاية عام ١٩٣٦^(٢٦).

أما بالنسبة لصحيفة مصر الفتاة فإنها لم تعاصر المرحلة الأولى من ثورة ١٩٣٦ في فلسطين ولكن اتاحت لها فرصة التعبير عن اتجاهاتها في هذا الصدد بعد صدور تقرير اللجنة الملكية الذي تضمن مشروعا لتقسيم فلسطين. وقد قامت صحيفة مصر الفتاة بنشر البيان الشهير عن القضية الفلسطينية الذي يتضمن معارضتها الحادة لمشروع التقسيم والمطالبة بضرورة مقاومته بكل السبل وذلك لعدة أسباب السياسية الاقتصادية والاجتماعية. وقد لخصتها الصحيفة وأبرزت من خلالها خطورة مشروع التقسيم على مصر ذاتها وليس فلسطين فقط.

هوامش

١. انظر: اميل توما - مرجع سابق ص ٢٥٢، ومحمد عزة دروزة - مرجع سابق ص ١٥٨.
٢. المقطم ١١/٢٢، الأهرام ١١/٢٣، ١٩٣٥.
٣. الاخوان المسلمون ٤/٢٨، ١٩٣٦، ٦/٢، ١٩٣٦.
٤. الاخوان المسلمون ٦/١٩، ١٩٣٦.
٥. الأهرام ٨/١٥، ١٩٣٦.
٦. الأهرام ٦/١٨، ١٩٣٦.
٧. الرابطة العربية ٧/٢٩، ١٩٣٦.
٨. الاخوان المسلمون ٦/٢، ١٩٣٦.
٩. الأهرام ٨/٧، ١٩٣٦، ٦/١٨، ١٩٣٦.
١٠. المؤتمر النسائي الشرقي، المرأة العربية وقضية فلسطين ص ١٥.
١١. انيس صايغ - مرجع سابق ص ٢٤٢.
١٢. الاخوان المسلمون ٢/٩، ١٩٣٧.
١٣. مضابط مجلس الشيوخ والنواب ٧/٢٧، ١٩٣٦، ٧/٢٠، ١٩٣٦.
١٤. عادل غنيم - الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى قيام الحرب العالمية الثانية - رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٧٦ - ص ٦٤٩.
١٥. كوكب الشرق ١/٦، ١٩٣٧.
١٦. الرابطة العربية ٩/٣٠، ١٩٣٦.
١٧. انيس صايغ - الفكرة العربية في مصر مرجع سابق ص ٢٤١.
١٨. عادل غنيم - ثورة ١٩٣٦ - مصدر سابق ص ٦٦٠.
١٩. محمد عزة دروزة - مصدر سابق ص ٧٢.
٢٠. صحيفة السياسة ٢/٢، ١٩٣٨.
٢١. عادل غنيم - ثورة ١٩٣٦ - مرجع سابق ص ٦٦٧.

٢٢. انظر انيس صايغ ص ٢٤٣، حافظ وهبه خمسون عاماً في جزيرة العرب القاهرة ١٩٦٠ ص ١٥٨.
٢٣. السياسة ١٩٣٦/١٠/١٢.
٢٤. انظر اعداد المصري - اكتوبر ١٩٣٦، سبتمبر واكتوبر ١٩٣٧، أغسطس ١٩٣٨.
٢٥. انظر المصري يناير ١٩٣٩، فبراير - مارس ١٩٣٩، مايو ١٩٣٩.
٢٦. انظر (الأخوان المسلمون) ١٩٣٦/٤/٢٨، ١٩٣٦/٥/١٩، ٢٦ مايو، ١١، ١٩٢٦، ٢٥ أغسطس ١٩٣٦.

الباب الثالث

الرأى العام المصرى وفلسطين فى الأربعينات

الفصل الخامس

مصر وفلسطين

أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها

فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية (لمحة تاريخية):

بنشوب الحرب العالمية الثانية في صيف ١٩٣٩ شهد المجتمع الدولي وضعاً خطيراً يتمثل في محاولة ألمانيا النازية السيطرة على أوروبا أولاً والعالم ثانياً. وقد تسارعت الأحداث وأسفر التناقض داخل المعسكر الاستعماري من ناحية ونضال الشعوب والقوي الديمقراطية النازية من ناحية أخرى عن توزيع الدول والشعوب على جبهتي المعركة. وهكذا وقعت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان العسكرية في جانب والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا والشعوب عامة في الجانب المقابل.

والأمر الهام هنا هو أن اندلاع الحرب العالمية الثانية قد أسهم في إيقاف محاولات القيادة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية الإبقاء على استمرارية ثورة ١٩٣٦. إذ شهدت تلك الفترة انحسار الثورة ثم توقفها في شهر سبتمبر، وهو شهر قيام الحرب. وقد ترتب على ذلك تشريد زعماء الثورة وانتقال بعضهم إلى سوريا ولبنان واستحالة اتصالهم بالحركة الوطنية داخل فلسطين. كذلك انحسرت الحركة العربية المؤيدة لفلسطين.

واتسمت هذه الفترة بالركود في العلاقات بين العرب واليهود. فكان طابع الدعاية للثورة دفاعياً وسلبياً. بل أن الاختلاف حول الأساليب الواجب اتباعها قد أدى إلى حدوث انقسام في الحركة الوطنية. أما بالنسبة للتطوع إلى جوار بريطانيا فقد وقف العرب في بداية الأمر موقفاً سلبياً، ثم تحول هذا الموقف بتأثير الدعاية التي قادتها العناصر العربية المتعاونة مع بريطانيا داخل فلسطين، وكان الملمح البارز في هذه

الفترة أن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت هامة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. ولم يختلف الوضع العربي خارج فلسطين عنه في داخلها، فقد كانت الجهود العربية مبعثرة وغير منظمة وتميزت بالطابع الدفاعي وكانت أبرز الظواهر على هذا المحور جهود المفتي وكفاحه السياسي في أكثر من بلد عربي من أجل القضية الفلسطينية^(١).

وعن الجانب الآخر كانت الحركة الصهيونية قد دخلت معركتها الحاسمة، معركة إعلان بناء الوطن القومي اليهودي. ويمكن تلخيص سياسة القيادة الصهيونية خلال الحرب العالمية الثانية بملمحين جوهريين: أولهما مقاومة الكتاب الأبيض عن طريق تجاوز قيوده على الهجرة وانتقال الأراضي من ناحية. وقد توقع بن جوريون أن تؤدي الحرب إلى قيام الدولة اليهودية فكان يقول: (إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد جاءت بوعد بلفور فالحرب الثانية ستأتي بالدولة اليهودية)^(٢). ووعياً منها بحتمية تبوء الولايات المتحدة مكان الصدارة بين الدول الاستعمارية بعد انتهاء الحرب نقلت الصهيونية مركز ثقلها من لندن إلى الولايات المتحدة. وأدى هذا الانتقال من التعاون مع الاستعمار البريطاني إلى الاعتماد على الولايات المتحدة إلى إضعاف نفوذ حاييم وايزمان في القيادة الصهيونية وتعزيز موقع بن جوريون الأكثر ولاء للولايات المتحدة. ولعل تزايد نفوذ الطائفة اليهودية الأمريكية وتقلص نفوذ الكتلة الصهيونية في أوروبا من أثر الحرب كان أيضاً أحد العوامل التي أسرعت في عملية التحول إلى الاستعمار الأمريكي. وقد حظيت المنظمة الصهيونية بتأييد متعاضم في الولايات المتحدة. وما أن جاء عام ١٩٤٤ حتى قدم عدد كبير من الشيوخ والنواب إلى الكونجرس الأمريكي مشروع قرار يدعو إلى هجرة غير محدودة إلى فلسطين وإلى إقامة الدولة اليهودية. وتحت شعار الدفاع عن فلسطين أرادت بريطانيا أن تشكل جيشاً يتحول فيه العرب واليهود إلى رفاق سلاح، غير أن هذه الفكرة فشلت. وشهدت هذه الفترة ازدياد عدد المتطوعين اليهود في الجيش البريطاني مما ساعد على البدء في استخدام الفيلق اليهودي في نهاية الحرب، وكان هذا مقدمة لإنشاء لواء يهودي كامل بمباركة أمريكية في عام ١٩٤٤^(٣). وفي ديسمبر ١٩٤٥ اتخذ الكونجرس الأمريكي قراراً بالإجماع ينص على ضرورة بذل الولايات المتحدة مساعيها الحميدة لدى

سلطات الانتداب في فلسطين لفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية. وفي أثناء ذلك تزايد الارهاب الصهيوني ضد القوات البريطانية في فلسطين. وفي نهاية ١٩٤٥ رضخت الحكومة البريطانية للضغط الأمريكي الصهيوني المتزايد واعلنت استمرار فتح ابواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية وتشكيل لجنة أنجلو اميركية مشتركة للبحث في إمكانيات فلسطين لاستيعاب مهاجرين يهود جدد. وسرعان ما بدأت اللجنة مهمتها في مطلع عام ١٩٤٦، فزارت بعض بلدان أوروبا وبعض الدول العربية ثم انتقلت إلى فلسطين. وفي ابريل ١٩٤٦ أصدرت اللجنة الأنجلو امريكية تقريرها الذي أوصت فيه بإدخال مائة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين وتسهيل انتقال الأراضي إلى المستوطنين اليهود وإبقاء فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

وعلى المستوى العربي شهدت هذه الفترة قيام جامعة الدول العربية حيث أصبح من الصعب استبعادها عن تطورات القضية الفلسطينية، بل بدأت تتدخل عملياً في تشكيل قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، مما كان له آثاره السلبية فيما بعد. وقد رفضت اللجنة العربية العليا مقررات اللجنة الأنجلو أمريكية وتقرر عقد مؤتمر بلودان بسوريا حيث اتخذت قرارات علنية برفض ما توصلت إليه اللجنة المذكورة بالإضافة إلى القرارات السرية التي تضمنت المقاطعة الاقتصادية وبعض العقوبات^(٤).

وقد انتهت هذه الفترة بفشل محاولة التسوية الأنجلو أمريكية. وبدأت فترة المشاريع البريطانية التي عرفت بأسماء اصحابها مثل موريسون. ومع هذه المشاريع قامت بريطانيا بمحاولة أخرى لصياغة حل يصون مصالحها. ولهذه الغاية عقدت مؤتمراً جديداً في لندن بين أغسطس ١٩٤٦ ويناير ١٩٤٧ اشترك فيه ممثلوا الدول العربية ووفد الحركة الفلسطينية والوكالة اليهودية.

وقد فشل المؤتمر في الوصول إلى تسوية. وتميزت السياسة الصهيونية في هذه الفترة بأمرين: أولهما التمسك بالانتداب ومقاومة إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة من ناحية، وثانيهما تعميق التحالف مع الاستعمار الأمريكي من ناحية أخرى. أما بريطانيا فقد اضطرت إزاء تفاقم أزمتها إلى إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم

المتحدة أملاً في الوصول إلى حل مناسب وبدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مناقشة المسألة الفلسطينية في مايو ١٩٤٧. وانتهت المناقشات بإيفاد لجنة من الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في فلسطين. وبذهاب اللجنة إلى فلسطين تصاعدت موجة الإرهاب الصهيوني، وزادت الهجرة غير المشروعة كنوع من الضغط. وجاء تقرير لجنة التحقيق مؤكداً على ضرورة إنهاء الانتداب، وتقسيم فلسطين مع مرور فترة انتقالية، وأن يتم التقسيم سياسياً مع قيام اتحاد اقتصادي. وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مشروع التقسيم بأغلبية ٣٣ صوتاً ضد ١٣ وامتناع ١٠ دول عن التصويت من بينها بريطانيا. وبذلك دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة.

وما بين صدور قرار التقسيم وحدث نكبة ١٩٤٨ في شهر مايو حدثت مصادمات دامية بين العرب واليهود. وأعاد العرب تشكيل اللجان القومية وقاموا بتكوين فصائل المقاتلين من عرب فلسطين باسم الجهاد المقدس، وكان يرأسها عبد القادر الحسيني. ثم دخل جيش الإنقاذ المكون من متطوعين من الدول العربية. وفي مواجهة التسليح الحديث للصهيونيين كان العرب يتسلحون ببنادق قديمة ومحدودة العدد. إلا أن الفلسطينيين نجحوا في الحفاظ على أغلب مدنها وقراهم إلى أن دخلت جيوش الدول العربية فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨، وهو تاريخ انسحاب القوات البريطانية عن كل فلسطين. ومع انسحاب بريطانيا من فلسطين حرصت على تهويد المناطق التي تركتها. وتقدمت الجيوش العربية لتحل محل الجيش البريطاني. وإزاء التفوق العربي جاء قرار مجلس الأمن بوقف القتال. وقد رفض العرب هذا القرار ثم عادوا لقبوله. وفي أثناء ذلك كانت القوات الصهيونية تتزود بالأسلحة من قبل المعسكر الاستعماري بقيادة الولايات المتحدة، ثم تقدم برنادوت بمشروعه الأول الذي رفضه كل من العرب واليهود. واستؤنف القتال إلى أن فرضت الهدنة الثانية في ١٨ يوليو ١٩٤٨. ثم تقدم برنادوت بمشروعه الثاني، غير أن الصهاينة قاموا باغتيال برنادوت ونقض الهدنة. وانتكس العرب أمام غدر الصهيونية وخيانة الرجعية العربية. وبعد أن تأكد التفوق الصهيوني وافق مجلس الأمن على هدنة جديدة وإنشاء مناطق منزوعة

السلاح وتخفيض القوات المسلحة. وعلى هذا النحو انتهت المعركة بقيام الكيان الصهيوني فوق الأرض الفلسطينية.

مصر وفلسطين في الأربعينات

من أبرز ما تتميز به الأوضاع السياسية في مصر في الأربعينات تبلور انتمائها العربي على المستوى الشعبي واستبدال السراي مطامح عربية بمطامحها الإسلامية في العشرينات والثلاثينات. وقد اختارت السراي المجال العربي كي تمارس فيه سلطاتها في مواجهة الحكومة والبرلمان والحركة الشعبية، على أساس أن هذا المجال سوف يقلل احتمالات الصدام التقليدية بينها وبين القوى السياسية المعارضة، وسيتيح لها فرصة انتزاع بعض المكاسب من خلال التقائها الشكلي مع الجماهير على المائدة العربية. وقد لعب الكفاح العربي في كل قطر على حدة ضد العدو المشترك الذي تمثل في الدول الاستعمارية دوراً أساسياً في تقريب المشاعر والاهتمامات القومية. ومن هنا دخلت الشؤون العربية تدريجياً من صميم النضال اليومي للحركة الوطنية المصرية ضد الاحتلال البريطاني وركائزه المحلية في مصر وفي المنطقة العربية، كما أصبح الجانب العربي من السياسة الرسمية أحد مجالات الصراع السياسي بين الحركة الوطنية بأجنحتها المختلفة وبين الرجعية المحلية والاحتلال.

ومن أبرز دلالات تصاعد الاهتمام الشعبي في مصر بالقضايا العربية موقف الوفد الذي تبلور بوضوح عند تكوين الطليعة الوفدية، حيث جاء في قرار تشكيلها أنها أداة رئيسية للاتصال مع شعب الوادي وشعوب الدول العربية^(٥).

أما القوى السياسية الأخرى مثل مصر الفتاة، فقد عرفت بتوجهها العربي منذ بداية تكوينها في الثلاثينات. وكذلك جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا يتبنون الاتجاه العربي كرابطة حضارية ومقدمة ضرورية لتحقيق الوحدة الإسلامية.

وبالنسبة لليسار المصري فقد ظهر بوضوح حرصه على الاهتمام بالتوجه العربي وتميمته في وجدان الشعب المصري وفي طرح مفاهيم صحيحة له. وعند تتبع الصحف اليسارية في مطلع الأربعينيات مثل "الجماهير" لسان حال الحركة الديمقراطية

للتحرر الوطني أو "الفجر الجديد" لسان حال حزب العمال والفلاحين فإننا نلاحظ اهتماماً متزايداً بالقضايا العربية وبضرورة توحيد كل القوى الثورية العربية في المعركة الموحدة ضد الرجعية العربية. وقد كانت القضية المحورية في ذلك كله في نظر اليسار المصري هي قضية فلسطين.

والخلاصة أن البعد العربي للواقع السياسي والحركة الوطنية في مصر قد استكمل ملامحه الرئيسية في تلك الحقبة وأصبح جزءاً لا يتجزأ من برامج وممارسات القوى السياسية والحكومة ذاتها كل حسب أهدافه وطموحاته. ويمكن القول أنه إذا كانت النزعة الإسلامية هي مدخل مصر إلى الفكرة العربية في العشرينات والثلاثينات فإن التضامن بين الشعوب العربية ضد العدو المشترك وهو الاستعمار كان هو المنطلق المصري إلى العروبة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها.

ولقد طرحت القضية الفلسطينية نفسها بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارها ذروة الصراع الدامي بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في جانب والقوى الاستعمارية والصهيونية في الجانب المقابل. وكانت مظاهرات ٢ نوفمبر ١٩٤٥ التي قادها الإخوان المسلمون التجسيد المادي لحضور القضية في الشارع المصري، وكان عنفها وشمولها تعبيراً عن موقف المصريين عامة من قضية مصير فلسطين، كما كان مظهراً لالتحام قضية هذا البلد بالقضايا السياسية التي تشغل المصريين عامة.

ومنذ ذلك الحين بدأت القضية الفلسطينية وتتبع تطوراتها واحداثها تحتل مكان الصدارة لدى الرأي العام المصري. ويمكن أن نعتبر أن فلسطين كانت محك الصراع المباشر بين الحركة الوطنية المصرية وبين الاستعمار الجديد الممثل في الولايات المتحدة. وكان الصراع بين الاستعماريين البريطاني والأمريكي من أجل الاستحواذ على الشرق الأوسط بإمكانياته الاستراتيجية والبتروولية ومحاولة التركيز على فلسطين باعتبارها المحور الذي سوف يمكن القادمين الجدد من تحقيق طموحاتهم وأهدافهم، علاوة على تحرك الصهيونية نحو الولايات المتحدة باعتبارها السيد الجديد القوي وانتقال الولاء الصهيوني من بريطانيا إلى أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية. كل ذلك

كان مدرسة تلقت فيها الحركة الوطنية المصرية دروساً هامة في فهم دورها كجزء من قوى التحرر العربية في مواجهة الخصوم الجدد والتقليديين معاً، أى امريكا وبريطانيا والصهيونية.

وإذا ما حاولنا أن نتعرض لموقف مصر الرسمي من قضية فلسطين منذ مطلع الأربعينات وحتى نشوب حرب ١٩٤٨، فإننا سوف نجد الملامح الرئيسية لهذه السياسات في كلمة القاهرة التي ألقاها عبد الرازق السنهوري ممثل المملكة المصرية في مؤتمر فلسطين الذي عقد بلندن في نهاية عام ١٩٤٦. ويمكن تلخيص الموقف المصري في ثلاث نقاط جوهرية:

أولاً: رفض مصر القاطع لأي شكل من أشكال التقسيم أو إقامة دولة يهودية في هذا الجزء من العالم.

ثانياً: إن مصر لن تقف موقفاً سلبياً حتى يصير الخطر اليهودي للعالم العربي حقيقة واقعة.

ثالثاً: رفض اقتراح اللجنة الانجلو أمريكية الخاص بتحويل فلسطين إلى دولة اتحادية تتكون من الدول العربية والدولة اليهودية باعتبار أن التقسيم ليس حلاً يمكن فرضه إلا إذا كان هناك استعداد للإبقاء عليه بالقوة. وأكد السنهوري ان اليهود صمموا على تهويد فلسطين من خلال الهجرة وشراء الأراضي ثم التقسيم. وقد أوضح ممثل مصر في المؤتمر كيف زاد عدد اليهود من خلال الهجرة من ٥٠ ألف في مطلع الانتداب إلى ٦٠٠ ألف عند انعقاد المؤتمر. وكذلك بالنسبة للأراضي فقد اشترى وانتزع اليهود حتى ذلك الوقت أكثر من ٢ مليون دونم وأصبح متوسط ما يملكه اليهود ٢٠٠ دونم مقابل ٨ دونمات فقط لكل عربي. ومعني ذلك أن ملكية اليهود للأراضي قياساً إلى أعدادهم أصبحت تزيد على ملكية العرب بمقدار ٥,٢٥. وفيما يتعلق بالتقسيم أوضح السنهوري أنه غير عملي وصعب التحقيق، كما أنه مرفوض من الحكومة المصرية رفضاً باتاً. ثم ختم المندوب المصري كلمته بتأكيد عروبة فلسطين وطالب بمنحها حق تقرير

المصير وأكد عدم اعتراف مصر بحق اليهود في إقامة وطن قومي خاص بهم في فلسطين. كما طالب بوقف الهجرة اليهودية تماماً وبصورة عاجلة لأنها تشكل أهم جوانب المشكلة الفلسطينية^(٦).

ذلك كان موقف مصر الرسمي من فلسطين الذي أعلنته في مؤتمر لندن. ولكن كانت الساحة المصرية تشهد في ذلك الحين احتدام المعركة بين الحركة الوطنية المصرية وبين السراي والاحتلال والحكومة الصديقة بسبب مشروع صدقي بيفين. ومع فشل مشروع صدقي بيفين اتضحت خيوط الموقف الغربي من القضية الفلسطينية والقضية المصرية في آن واحد. فقد ادعت بريطانيا في فبراير ١٩٤٧ أنها غير قادرة على حل المشكلة الفلسطينية وأنها سوف تعرض الأمر على الأمم المتحدة لكي توصي بما تراه. والواقع أن الموقف البريطاني كان ترجمة عملية للاتفاق الذي تم بين بريطانيا والولايات المتحدة والذي يقضي بأن ترك فلسطين للولايات المتحدة من خلال تمكين الصهيونية منها، وأن يبقى الإنجليز في مصر. وبهذا زاد تمسك بريطانيا بالبقاء العسكري في مصر.

وفي إبريل ١٩٤٧ طلبت بريطانيا من السكرتير العام للأمم المتحدة إدراج قضية فلسطين في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها العادية. وانتهت جولة القضية داخل الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق سميت لجنة فلسطين، اقترحت في التقرير الذي أعدته تقسيم فلسطين وإنشاء دولتين أحدهما للعرب والآخر لليهود. وقد تابع الرأي العام المصري جميع مراحل بحث القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة والتي انتهت بقرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧. وقد كان لهذا القرار صده في الشارع المصري إذ اجتاحت الجماهير سخط عارم وبدأت الإضرابات والمظاهرات - منذ بداية نظر القضية أمام الجمعية العامة. وقد كان إضراب ١٧ سبتمبر ١٩٤٧ هو البداية ودعت إليه أحزاب مصر الفتاة والإخوان المسلمين والحزب الوطني. وفي دمشق وبيروت أعلن عن اعتبار يوم ٤ أكتوبر يوم فلسطين وتم الإضراب يومها هناك. وأعلنت مصر في ذلك اليوم حالة الطوارئ وتم تشكيل الهيئة العليا لوادي النيل لإنقاذ فلسطين التي قامت بتنظيم حملات التبرع والدعوة لإنشاء كتائب التحرير^(٧).

ومنذ تلك اللحظة بدأت شعارات الكفاح المسلح ضد الصهيونية تطرح نفسها بحدة على الساحة المصرية وانقسمت إزاءها القوى الوطنية. فالوفد رغم اعتراضه الكامل على قرار تقسيم فلسطين فإنه لم يرفع شعار الكفاح المسلح كما لم يدع إلى إنشاء مكاتب لتحرير فلسطين بل تبني هذا الموقف كل من جماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة. إذ نظر كلاهما إلى فلسطين كمجال لحرب مقدسة وطنية ودينية ضد الصهيونية. وقد أعلن حزب مصر الفتاة عن تأليف عدة أنواع للنضال ضد الصهيونية في فلسطين. وسافر أحمد حسين مع هذه الأفواج إلى سوريا باعتبارها خط الدفاع الأول عن فلسطين. كذلك ألف الإخوان كتائب الجهاد وأقاموا معسكر للجبهة الجنوبية بفلسطين^(٨).

أما عن موقف اليسار المصري من تطورات القضية الفلسطينية في ذلك الحين فقد عارضت طليعة العمال والفلاحين قرار التقسيم وكانت تؤيد الدخول في الحرب ضد إقامة الدولة اليهودية. ولكن أيدت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حتو) قرار التقسيم وعارضت الدخول في الحرب من أجل فلسطين. بل كانت ترى أن الكفاح المسلح يجب أن يوجه ضد بريطانيا وليس من أجل هذه الحرب في فلسطين^(٩). وفي ٢١ ديسمبر ١٩٤٧ أصدرت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني بياناً أوضحت فيه موقفها من التقسيم والحرب وعلقت على موقف الحكومات العربية وفسرت تأييدها لدخول الحرب من أجل فلسطين بأنه محاولة لصرف أنظار الجماهير الكادحة عن الكفاح في سبيل حل مشاكلها الاجتماعية والوطنية إلى أمر خارجي ينسبها هذا الكفاح. وقد دفعت الحركة الشيوعية بسبب هذا الموقف ثمناً غالياً من رصيدها الشعبي وتعرضت لهجوم عنيف من جانب مصر الفتاة والإخوان المسلمين إذ طعنوها في وطنيتها واتهامها بالتبعية للاتحاد السوفيتي الذي أيد قرار التقسيم أيضاً.

قرار اشتراك مصر في حرب ١٩٤٨

لقد وصلت الأوضاع الداخلية في مصر إلى ذروة تأزمها بسبب فشل المفاوضات المصرية الذي أعقبه الفشل الثاني عند عرض القضية المصرية في مجلس الأمن،

فضلاً عن تصاعد الأزمة الاقتصادية وانتشار الإضرابات والمظاهرات الشعبية. وكان لا بد للسلطة السياسية المصرية من البحث عن مخرج. وكانت القضية الفلسطينية بما وصلت إليه من تطورات معقدة تمثل مخرجاً ملائماً للنظام المصري، إذ كان قرار الاشتراك في الحرب من أجل تحرير فلسطين من الصهيونية بمثابة طوق الإنقاذ للسراي والحكومة. كما أنه صادف استجابة جماهيرية بعيدة المدى. ولكن العقبة الوحيدة التي كانت تحول دون اتخاذ القرار هو سوء أحوال الجيش المصري وعدم استعداده للدخول في حرب على أرض فلسطين. والواقع أن الملك قد وجد في المسألة الفلسطينية ما يمكنه من استرداد بعض سمعته، فضلاً عن حرصه على أن يبني لنفسه زعامة عربية في مواجهة العائلة الهاشمية في العراق والأردن.

ولذلك أوعز الملك إلى وزير الدفاع المصري بإصداره أوامره إلى الجيش بالتحرك دون علم رئيس الوزراء ودون انتظار موافقة البرلمان أو مجلس الوزراء. ورغم أن النقراشي رئيس الوزراء المصري آنذاك كان مصراً على عدم اللجوء إلى القوة المسلحة حيث لا يدفع الجيش المصري إلى الهلاك بسبب وجود القوات البريطانية المرابطة في منطقة السويس وراء ظهره. ولكن فجأة تغير موقف النقراشي وطلب عقد جلسة عاجلة للبرلمان للحصول على موافقته على الاشتراك في الحرب^(١٠)، ويعزي التحول في موقف النقراشي إلى رغبته في عدم نشوب أزمة دستورية فضلاً عن أن استمرار معارضته لدخول الجيش المصري معركة فلسطين يمكن أن يؤخذ على أنه خيانة وطنية كبرى.

وقد دخلت مصر الحرب مع الأردن وسوريا والعراق في ١٥ مايو ١٩٤٨ لإنقاذ فلسطين. وكان الجميع يتوقعون أن تنتصر القوات العربية وأن الحرب ستكون نزهة لن تستغرق أكثر من أيام. وفعلاً بدأت انتصارات الجيش المصري المحارب في فلسطين. وخلال اسبوعين وصل الجيش المصري إلى مشارف تل أبيب وبدأت البلاغات العسكرية المصرية تتخذ لهجة حاسمة وهي تعلن للرأي العام أن القضاء على إسرائيل أصبح قاب قوسين. ولكن فجأة بدأت أخبار انتصارات الجيش المصري في فلسطين تتباعد وبدأت الضغوط الدولية حيث بدأت الهدنة الأولى وقبلتها الدول العربية.

وعندما استؤنفت الحرب بدأ الصهاينة يحققون انتصارات متوالية ثم تبعها هدنة ثانية وحرب ثانية. ولكن أصبح واضحاً هذه المرة أن القوى التي تقف وراء إسرائيل قوة ضخمة ومربية وإن القوى التي يستند إليها العرب لا تعدو أن تكون قوة محلية ضعيفة مهتزة تفتتها الصراعات الخاصة.

هوامش

١. انظر / فلاح خالد على / فلسطين والانتداب البريطاني - رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٧٦ - الفصل الثالث.
- أميل توما: مرجع سابق ص ٢٨١-٢٨٥.
- عبد القادر ياسين: كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨ - مركز الأبحاث الفلسطينية - بيروت - مايو ١٩٧٥ ص ٢٠٦.
٢. أميل توما: مرجع سابق ص ٢٨٦-٢٨٧.
٣. فلاح خالد: مرجع سابق - الفصل الثالث.
٤. أميل توما - مرجع سابق ص ٣٠٠.
وفلاح خالد - مرجع سابق - الفصل الخامس.
٥. رابطة الشباب ١٩٤٧/٣/٢٠.
٦. ملف الوثائق الفلسطينية الجزء الأول ١٩٣٧-١٩٤٩ - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة ١٩٧٠، ص ٧٩٦-٧٧٠.
٧. الأهرام، اعداد شهر يناير ١٩٤٨.
٨. الأهرام ١٩٤٨/١/٢٧.
٩. انظر الجماهير ١٩/١٠، ٢٢/١١/١٩٤٧.
١٠. انظر طارق البشري - مصدر سابق ص ٢٦٦.

الفصل السادس

الصحافة المصرية وفلسطين

في الأربعينات

١- صحيفة المصري:

رغم أن المسألة المصرية وعلاقة مصر ببريطانيا شغلت معظم صفحات "المصري" في السنوات الأولى من مرحلة الأربعينات فقد بدأت أنباء فلسطين تلقى اهتماماً متزايداً من جانب الصحيفة خصوصاً في النصف الأخير من عام ١٩٤٧. وتدرجياً بدأت القضية الفلسطينية تلقي اهتماماً يوازي اهتمام "المصري" بالمسألة المصرية. وقد أبدت "المصري" اهتماماً ملحوظاً بمتابعة موقف بريطانيا من القضية الفلسطينية أثناء عرضها على الأمم المتحدة، وشنت هجوماً حاداً على بريطانيا وحملتها مسئولية انتزاع فلسطين من أيدي أنبائها العرب. وكانت "المصري" دائماً تبدي تشككها في الوعود البريطانية الخاصة بانسحابها من فلسطين. وقد نددت المصري بالوثيقة^(١) التي قدمها أسقف بيروت إلى لجنة التحقيق التي انتدبتها الأمم المتحدة لوضع تقرير عن المسألة الفلسطينية قد أحرزت تقدماً كبيراً بفضل الاستعمار الصهيوني. كما اقترحت الوثيقة إنشاء وطن مسيحي في لبنان ووطن يهودي في فلسطين. وقد علقت الصحيفة على ذلك (بأن هناك يداً أجنبية عن العرب قد بدأت تلعب في الخفاء)^(٢).

وتعرب المصري عن قلقها المتزايد إزاء تدفق الهجرة اليهودية على فلسطين. وتنتشر أخبار الأفواج اليهودية في الصفحات الأولى منذرة ومحذرة من العواقب السيئة التي سوف تترتب على ذلك. كذلك أبدت المصري حماسها وتشجيعها لقرارات الجامعة العربية التي اتخذتها في بيروت بخصوص التدخل العسكري العربي لإنقاذ فلسطين^(٣)، على أساس أن تحرير فلسطين لن يتم إلا بقوة السلاح. وتواصل المصري ثناءها على اللغة الجديدة التي بدأ يتعامل بها العرب مع العالم.

ويلاحظ في نهاية عام (١٩٤٧) طغيان أخبار فلسطين على صفحات المصري سواء ما يتعلق بالموقف العربي أو الدول الشرقية من القضية أو انسحاب إنجلترا من فلسطين أو الأموال التي تجمع لليهود من أمريكا. . الخ.

وتهاجم المصري موقف الضعف الذي يتخذه رئيس وزراء مصر تجاه القضية الفلسطينية وإنقاذها على اعتبار أن رؤساء وزراء الدول العربية جميعاً قد تحدثوا عن مواقفهم باستثناء رئيس الوزراء المصري^(٤).

وفي إطار اهتمامها بالقضية الفلسطينية والتدخل العسكري من جانب الدول العربية لتخليص فلسطين من الصهيونية دعت المصري إلى تسليح جيش مصر من أجل إنقاذ فلسطين. وطالبت الصحيفة بأن (يكون جيشنا على أهبة الاستعداد للقيام بواجبه على الوجه الأكمل - لقد كان الاستعداد العربي للدفاع عن فلسطين فرصة عرفت بها الحكومة وأدرك منها الرأي العام الحاجة السريعة إلى تقوية الجيش المصري)^(٥).

كانت المصري تنشر بعض التعليقات على الدعاية الصهيونية وتحاول من خلالها إثارة قضية دور مصر والعرب لمساندة شعب فلسطين. كان تقول مثلاً: لقد خلق مرشح الجمهورية للكونجرس في الجو فوق مقر هيئة الأمم المتحدة وأخذ يلقي منشورات يطالب فيها الأمم المتحدة بإعطاء فلسطين لليهود. ثم تتساءل الصحيفة: (هذا ما يفعله الصهاينة لقضية غير مشروعة فماذا فعلنا نحن لقضيتنا المشروعة؟)^(٦).

هذا وقد شنت المصري هجوماً حاداً على موقف أعضاء الأمم المتحدة من فلسطين وخصوصاً الولايات المتحدة والدول الغربية التي تساند التقسيم. وكانت ترى أنهم لا زالوا مصممين على انتهاج الطريق الخاطئ بمساندتهم للصهيونية ووقوفهم من حقوق العرب موقف الخصم الألد. وهنا تكرر المصري ثناءها على الموقف العربي والقرارات التي اتخذتها الجامعة العربية بشأن استعداد الدول العربية للتدخل العسكري من أجل إنقاذ فلسطين. وتعتبر أن هذا هو الرد الوحيد على الدول الغربية وموقفها العدائي من العرب^(٧).

وقد كانت الافتتاحيات والمقالات هي القوالب الصحفية الرئيسية التي تناولت "المصري" من خلاله القضية الفلسطينية في الأربعينات مع عدم تجاهل القوالب الخبرية.

صحيفة صوت الأمة وفلسطين:

تعكس صحيفة صوت الأمة باعتبارها لسان حال الجناح اليساري في حزب الوفد إدراكاً صحيحاً لطبيعة الصراع العربي الصهيوني الدائر في فلسطين. وتخلو كتاباتها من النغمة العنصرية. كما أنها تضع البعد الديني للقضية في إطاره الصحيح. ويبرز ذلك من خلال متابعة كتاباتها عن القضية الفلسطينية في الأربعينات ورغم أن حجم الاهتمام بالقضية الفلسطينية ليس كبيراً لدى صوت الأمة فإن كتاباتها تتميز في هذا الصدد بنغمة راديكالية واضحة. فهي تطرح القضية كجزء من قضايا الشعوب العربية في مواجهة الصهيونية التي تعتبر جزءاً من النظام الاستعماري العالمي. وترى أن الحل لن يكون إلا بالسيف. وتحاول الصحيفة في أكثر من مقال للدكتور محمد مندور تنفيذ الأساس الديني الخاطيء الذي تحاول الصهيونية أن تقيم دولتها على أساسه. وتؤكد استحالة اندماج هذه الدولة المزعومة الواقعة في قلب العالم العربي مع دول هذه المنطقة. ويرى الدكتور مندور كاتب هذه المقالات أن الحل الحقيقي الوحيد هو الذي يتمثل في دستور فلسطين الذي قدمته الدول العربية إلى مؤتمر لندن ١٩٤٦^(٨). ومما يجدر ذكره أن صحيفة صوت الأمة من الصحف المصرية القليلة التي كانت تفتح صفحاتها للكتاب الفلسطينيين في مصر.

صحيفة "الأخوان المسلمون" وفلسطين:

كان المقال هو المقال الصحفي الرئيسي الذي تناولت صحيفة "الأخوان المسلمون" من خلاله القضية الفلسطينية في الأربعينات. وتحت عنوان ثابت (اخبار العالم العربي والإسلامي) كانت أنباء فلسطين تنشر بانتظام^(٩). ورغم غلبة الطابع الديني على معظم الكتابات التي نشرتها صحيفة الإخوان عن الصراع الدائر في فلسطين فإن بعض هذه الكتابات كانت تعكس وعياً سياسياً شاملاً بأبعاد القضية ورؤية تنبئية عن احتمالات

نطورها في المستقبل. مثال ذلك المقال الذي كتبه على قطب الشريف وهو أحد الكتاب البارزين في الصحيفة وخصوصاً في القضية الفلسطينية. ويتضمن هذا المقال تعليقاً للكاتب على اقتراح امريكا بوضع فلسطين تحت الوصايا والرجوع عن قرار التقسيم. يحاول الكاتب ان يكشف الخدعة المزدوجة التي تقوم بها امريكا لإرضاء العرب ظاهرياً مع العمل على تحقيق آمال الصهيونية في اغتيال فلسطين واستخلاصها من أيدي العرب وتثبيت اقدام بريطانيا مرة أخرى وفتح ابواب الشرق الأوسط لمنح امريكا فرصة السيطرة على البترول من ناحية والتربص بروسيا من ناحية أخرى. ويؤكد الكاتب في نهاية مقاله تمسك العرب باستقلال فلسطين وعروبته^(١٠).

يلاحظ على كتابات الأخوان المسلمين في صحيفتهم الرسمية التأكيد على الحلول الاخلاقية والتمسك بالدين (إذا كان الخصم يواجهنا بالسلاح المادي فلدينا سلاح الإيمان بالحق والوحدة من حوله)^(١١). (انه بغير العقيدة وبغير الإيمان والإسلام لن يكون النصر لفلسطين)^(١٢).

تتردد نغمة عنصرية في أغلب كتابات صحيفة "الأخوان المسلمون" خصوصاً عند التحدث أو الإشارة إلى الصهيونية واليهود (ان الصهيونيون اقدر شعب وجد على ظهر الأرض وهم مجموعة من الخونة والمخربين)^(١٣).

رغم أن هناك خلطاً واضحاً في كتابات الصحيفة بين العروبة والإسلام فإنه مما تجدر الإشارة إليه ذلك الفهم الصحيح للبعد العربي للقضية الفلسطينية الذي كانت تؤكد الصحيفة في معظم مقالاتها. مثال ذلك ما كانت تؤكد من (أن كل مقصر في حق فلسطين متكرر لعروبه مارق في دينه دعي في قوميته)^(١٤).

ويغلب على كتابات "الأخوان المسلمون" الإلحاح على المسلمين بضرورة التبرع من أجل فلسطين (إن الله قادر على تحريرها دون أموالكم ولكن عليكم التبرع لعلكم تنجون من غضب الله والناس)^(١٥).

ويلاحظ على اهتمام الصحيفة بالقضية الفلسطينية في الأربعينات أنها لم تفقد الأمل مطلقاً في إمكانية أن تقوم الحكومات العربية والجامعة العربية بدور أساسي في

تحرير فلسطين من الصهيونية. ولذلك تكثر نداءات الصحيفة ومناشدتها للجامعة العربية أو الحكومات بتبني هذا الموقف أو ذاك. . وإن كان ذلك الموقف لم يمنعها من طرح بعض الحلول الصحيحة للمسألة الفلسطينية: هي ترى أن الحل يكمن في ضرورة تضامن العرب من أجل تخليص فلسطين من أيدي اليهود على أن يعيش هؤلاء اليهود وفلولهم تحت حكم عربي عادل يقوم أهل فلسطين بتحديد شكله في استفتاء تجريه الجامعة العربية^(١٦). كذلك يبدو الخلط واضحاً بين اليهودية كدين والصهيونية كحركة سياسية، في معظم كتابات صحيفة "الأخوان المسلمون" (كل يهودي صهيوني وكل صهيوني يهودي)^(١٧).

صحيفة مصر الفتاة وفلسطين:

يلاحظ أن القضية الفلسطينية كانت محوراً لأغلب التحقيقات والأخبار والمقالات التي كانت تنشرها صحيفة "مصر الفتاة" في الأربعينات. ولكن كان هذا التدفق في النشر يرتبط غالباً بفترات المد التي شهدتها القضية في مرحلة الأربعينات. على أنه يلاحظ في فترات الانحسار قلة ما تنشره مصر الفتاة عن القضية الفلسطينية حتى يكاد يصل إلى العدم، مما يشير إلى أن اهتمام مصر الفتاة الإعلامي بالقضية لم يزد عن كونه ظاهرة موسمية أو ردود فعل وقتية في كثير من الأحيان. ومن أبرز سمات اهتمام مصر الفتاة بالقضية الفلسطينية في تلك المرحلة ما يلي:-

١- الدعوة الدائمة للأغنياء إلى التبرع بالأموال والأسلحة والتطوع في صفوف المجاهدين (إن فلسطين في حاجة إلى الأموال والمجاهدين وإلى الأسلحة .. أما غير ذلك من المسائل فهي أساليب رخيصة تضر ولا تنفع فلنستعلم قليلاً من أعدائنا الاستعماريين)^(١٨).

٢- كان أحمد حسين رئيس تحرير صحيفة مصر الفتاة أكثر كتاب الصحيفة اهتماماً بالقضية الفلسطينية، ورغم أن كتاباته كانت تتميز بالأسلوب الإنشائي والمبالغات. وقد دأب على توجيه النقد اللاذع للحكومات العربية التي لم تقدم للقضية الفلسطينية سوى الضجيج الفارغ دون أن تتحرك بجدية لإنقاذ شعب فلسطين.

ويحاول أحمد حسين أن يضرب المثل بنفسه فيقرر الذهاب لتأدية واجبه كجندي في جيش إنقاذ فلسطين^(١٩).

٣- دأبت مصر الفتاة على توجيه هجوم متصل إلى الجامعة العربية وتحملها مسؤولية تطورات المأساة الفلسطينية في الأربعينات خصوصاً وأن الشعب الفلسطيني قد اعتمد على القوة العربية سواء الممثلة في الجامعة العربية أو الحكومات ولكنه لم يلق إلا الخذلان. وترى الصحيفة أن الإحجام العربي يرجع إلى الخوف من هزيمة الجيوش لكن الجيوش العربية لا تمد عرب فلسطين حتى بمجرد السلاح. وتطرح مصر الفتاة في مقابل هذا العجز الذي تبديه الحكومات والجامعة العربية مسؤولية الشعوب العربية (فإن العبء الأكبر من هذا الواجب سيصبح واقعاً على كاهل الشعوب العربية واحزابها ومنظماتها)^(٢٠). ولذلك كانت مصر الفتاة توجه نداءاتها دائماً إلى الشعوب العربية.

٤- لم تتوقف النبرة العنصرية في كتابات مصر الفتاة: فهي تطالب باعتقال اليهود وسحقهم انتقاماً للجرائم البشعة التي ارتكبوها في حق الفلسطينيين وخصوصاً بعد وقوع مذبحة دير ياسين^(٢١).

٥- أبدت مصر الفتاة حماساً ملحوظاً لكتائب المتطوعين من الدول العربية. واعتبرت ذلك بادرة إيجابية لحل المشكلة الفلسطينية. وقد عززت ذلك بكتابات أحمد حسين الذي طالب بضرورة تدخل الجيوش النظامية إلى جانب المتطوعين وخصوصاً بعد سقوط حيفا في أيدي اليهود.

صحف اليسار المصري وقضية فلسطين:

يمكن القول أن نشاط اليسار المصري تجاه القضية الفلسطينية في الأربعينات كان يدور حول محورين رئيسيين. أولهما الكفاح ضد الصهيونية ومحاولة عزلها عن جماهير اليهود في مصر مع العمل على كشف علاقاتها المريبة مع السلطات المصرية آنذاك. وثانيهما الكفاح ضد الدعاوي العنصرية وكشف الأخطار التي تحملها ضد حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية. وقد تبلورت رؤية اليسار المصري لحل

المشكلة الفلسطينية في أمر واحد وهو (جلاء الجنود البريطانيين عن فلسطين وقيام فلسطين الحرة الديمقراطية التي تستطيع في ظلها جماهير العرب واليهود أن تحل مشاكلها وأن تعيش في سلام ووئام لصالح الملايين لا لصالح حفنة من الاحتكاريين)^(٢٢).

هذا وقد حاولت صحف اليسار المصري أن تعكس هذا الموقف المبدئي على امتداد مرحلة الأربعينات. فكانت مجلتي الفجر والضمير تمثلان وجهة نظر منظمة العمال والفلاحين في الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٦. وقد لوحظ أن أغلب كتاباتهما كانت عن الصهيونية ومحاولة كشف مخططاتها في فلسطين والعالم العربي. وكانت صحيفة الفجر الجديد تنقل أحياناً عن الصحف الفلسطينية مثل صحيفة الاتحاد لسان حال الحزب الشيوعي الفلسطيني. وكانت تكثر من نشر بريد القراء الذي كان يدور معظمه حول مكافحة النشاط الصهيوني في مصر وحوادث ٢ نوفمبر ١٩٤٥ التي كان الهدف منها هو إعلان احتجاج الشعب المصري على محاولات الصهيونية لانتزاع الوطن الفلسطيني، وقد تخللتها بعض الإعتداءات العنصرية ضد اليهود المصريين. كما شنت الفجر الجديد هجوماً مكثفاً على الجامعة العربية وتواطئها مع القوى الاستعمارية وخصوصاً بريطانيا وأمريكا ضد فلسطين. وقد برز هذا الموقف من خلال تنفيذها لموقف القوي السياسية العربية من تقرير اللجنة الأنجلو أمريكية وترحيبها بها وإيمانها بصداقة بريطانيا وأمريكا التقليدية للعرب (في حين شجبت الحركات التحريرية الشعبية في البلاد العربية نتائج التحقيق وأخذت منه الموقف الوطني الصحيح، بمقاطعة اللجنة وهذا ما فعلته بوجه خاص عصبة التحرر الوطني الفلسطيني)^(٢٣).

أما مجلة الضمير لسان حال لجنة العمال للتحرير القومي - وكانت تشكل مع مجلة الفجر الجديد موقفاً متكاملًا لجماعة الفجر الجديد - فقد كان تركيزها على اليهود المصريين، وخصوصاً وأن المشرفين على تحريرها وهم صادق سعد وريمون دويك ويوسف درويش كانوا يمثلون طلائع اليهود المصريين الماركسيين. وقد خصصت

معظم مقالاتها لكشف حقيقة الصهيونية وعلاقتها الوثيقة بالنظم الفاشية. وكانت "الضمير" تكرر دائماً أن (الصهيونية لا تمثل حلاً ديمقراطياً حقيقياً لمشكلة اليهود في العالم. بل إن المشكلة اليهودية ليست سوى جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب كافة على اختلاف أديانها في سبيل حريتها وديمقراطيتها)^(٢٤).

ومن أبرز صحف اليسار المصري صحيفة "الجماهير" لسان حال الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني المعروف باسم "حدثو" وقد صدر العدد الأول منها في ٧ أبريل سنة ١٩٤٦. وإذا كانت الجماهير منبراً علنياً لحدثو فإنها قد استطاعت في بعض الأحيان أن تعيد نشر النصوص الكاملة للمنشورات والبيانات التي أصدرتها قيادة التنظيم سراً ومن بينها وثائق هامة تتعلق بالقضية الفلسطينية. وقد قامت "الجماهير" بطرح الموقف المباشر والشامل لليسار المصري في فترة صدور قرار التقسيم والإعداد لقيام دولة إسرائيل والإعداد لحرب فلسطين عام ١٩٤٨^(٢٥).

وقد واصلت حدثو مسيرة اليسار المصري في كفاحه ضد الصهيونية والعمل على كشف جوهرها العنصري وعمالها للاستعمار، من خلال العمل على توعية جماهير الطائفة اليهودية في مصر والوقوف في وجه محاولات جر الجماهير المصرية إلى مواقف عنصرية ضد اليهود المصريين. وقد تمثل ذلك في إصرارها على ضرورة التمييز بين الصهيونية كحركة سياسية وبين اليهودية كدين وتأكيدها لهذا الموقف قامت حدثو بتكوين الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية في يونيو ١٩٤٧. وقد أصدرت هذه الرابطة بياناً أوضحت فيه اتجاهها المعادي للصهيونية وموقفها من القضية الفلسطينية وطالبت اليهود المصريين بضرورة الانضمام إلى الحركة الوطنية المصرية والتضامن معها في سبيل تحقيق جميع أهدافها^(٢٦).

وإلى جانب كفاحها ضد الصهيونية تناولت "الجماهير" القضية الفلسطينية بكل أبعادها الوطنية والقومية والدولية، وكانت ترى أن مشكلة فلسطين ينحصر حلها في الكفاح المشترك بين جماهير العرب واليهود معاً من الاستعمار الانجلو أمريكي وإنشاء دولة حرة ديمقراطية مستقلة. وكانت "الجماهير" تؤكد في كتاباتها على العلاقة

العضوية بين تحرير مصر وتحرير فلسطين، إذ كانت تقول (أن تحرير فلسطين بل تحرير الشرق العربي يتطلب كخطوة أساسية وضرورية تحرير وادي النيل، فوادي النيل الحر المستقل يمكن أن يعبئ القوي ويجند الملايين التي تشترك اشتراكاً أساسياً في حرب يخوضها إلى جانب الشعوب العربية لتحرير الشرق من نير الظلم والاستغلال والاستعمار)^(٢٧).

هوامش

١. انظر المصري ١٩٤٧/٩/٢٢، ١٩٤٧/٩/٢٣، ١٩٤٧/٩/٢٤، ١٩٤٧/٩/٢٦.
٢. المصري ١٩٤٧/٩/٢٩ شيئاً من الصراحة.
٣. المصري ١٩٤٧/١٠/١١.
٤. المصري ١٩٤٧/١٠/١٥.
٥. المصري ١٩٤٧/١٠/١٨ تقوية الجيش المصري.
٦. المصري ١٩٤٧/١٠/١٩.
٧. المصري ١٩٤٧/١٠/١٣.
٨. انظر صوت الأمة ١٩٤٨/٤/١٩، ١٩٤٨/٤/٢٧، ١٩٤٨/٤/٣٠، ١٩٤٨/٧/١١.
٩. الإخوان المسلمون العدد ١٨٨-١٩٤٨/٢/٢٨ (ماذا ينتظر العرب والمسلمون).
١٠. الإخوان المسلمون ١٩٣٦/٤/٢٨، ١٩٣٦/٥/١٩، ١٩٤٨/٢/١٤، ١٩٤٨/٢/٢١.
١١. الإخوان المسلمون ١٩٤٨/٢/٢١.
١٢. الإخوان المسلمون ١٩٤٨/٢/١٤، ١٩٤٨/٣/٣٠، ١٩٤٨/٥/٢٦.
١٣. الإخوان المسلمون ١٩٤٨/٢/١٤، ١٩٤٨/٢/٢٨.
١٤. المصدر السابق.
١٥. الإخوان المسلمون ١٩٤٨/٥/١٥.
١٦. الإخوان المسلمون ١٩٤٨/٥/٢٩.
١٧. الإخوان المسلمون ١٩٤٨/١/٥.
١٨. مصر الفتاة ١٩٤٨/١/١٢.
١٩. انظر مصر الفتاة ١٩٤٨/١/١٢، ١٩٤٨/٣/٨، ١٩٤٨/٤/١٩.
٢٠. انظر مصر الفتاة ١٩٤٨/٤/١٩، ١٩٤٨/٤/٢٦.
٢١. مصر الفتاة ١٩٤٨/٤/١٩، ١٩٤٨/٤/٢٦.
٢٢. الجماهير ١٩٤٧/٥/١٩.
٢٣. انظر الفجر الجديد، يونية ١٩٤٥، نوفمبر ١٩٤٥، ديسمبر ١٩٤٥، أبريل ١٩٤٦، مايو ١٩٤٦، الضمير ١٩٤٥/١٠/١٧.
٢٤. الضمير ١٩٤٦/٥/٧.

٢٥. انظر رفعت السعيد - اليسار المصري والقضية الفلسطينية - مرجع سابق ص ٨٦.
٢٦. بيان الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية - القاهرة يونيو ١٩٤٧.
٢٧. الجماهير ١٩٤٧/١١/٣٠. وانظر أيضاً أعداد الجماهير ابريل - مايو - يونيو - أكتوبر - نوفمبر ١٩٤٧.

الصحافة المصرية ومشروع تقسيم فلسطين ١٩٤٧:

أجمعت الصحف المصرية بمختلف اتجاهاتها ما عدا بعض صحف اليسار المصري على رفض قرار تقسيم فلسطين الذي اتخذته الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ تأليف لجنة تحقيق دولية تكونت من السويد وكندا وأستراليا والهند وبيرو وهولندا وإيران وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا ويوغسلافيا وأرجواي كلفتها ببحث القضية وإيجاد حل لها. وقد زارت اللجنة فلسطين واستمعت إلى شهادات القادة الصهيونيين بينما قاطعها قادة الحركة الوطنية الفلسطينية.

وقررت اللجنة الدولية بأكثريتها تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. أما أقليتها وتتضمن ممثلي الهند وإيران ويوغسلافيا فقد دعت إلى إقامة دولة ثنائية القومية اتحادية الشكل. ثم أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وهو يستند إلى مشروع الأغلبية. وقد قابلت الدول العربية مشروع اللجنة (أغلبية وأقلية) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالرفض التام والقاطع دون أن تقدم أي بديل أو حل يتفق مع توازنات القوي العالمية والمحلية، بل اكتفت برفع شعار فلسطين عربية مستقلة موحدة.

وقد وافقت على مشروع التقسيم مجموعة الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي^(١). ورغم أن مشروع التقسيم وقيام دولة يهودية بفلسطين كان يمثل جزءاً من الإستراتيجية التي رسمتها الولايات المتحدة لمنطقة الشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية فقد كان تبرير الكتلة الاشتراكية لموقف التأييد الذي اتخذته تجاه تقسيم فلسطين ينحصر في اعتباره الحل الوحيد المتاح، وإن توازنات القوي لا تحتل حلاً أفضل منه. وقد تأثر اليسار المصري بموافقة الاتحاد السوفيتي على قرار التقسيم فاتخذ موقفاً مماثلاً. ورغم أن طليعة العمال والفلاحين قد عارضت قرار تقسيم فلسطين وأيدت الدخول في الحرب ضد إقامة الدولة الصهيونية فإن الحركة الديمقراطية للتححرر الوطني (حدثو) أيدت قرار التقسيم وعارضت بشدة دخول مصر الحرب^(٢). وقد عكست صحيفة الجماهير موقف حدثو من التقسيم. وبررت تأييدها لمشروع التقسيم

بقولها (إننا لا نريد أن ننزع فلسطين من العرب ونعطيها لليهود بل ننزعها من الاستعمار ونعطيها للعرب واليهود ولا نوافق على التقسيم إلا مضطرين كأساس لاستقلال فلسطين ثم يبدأ كفاح طويل للتقريب بين وجهات النظر في الدولتين العربية واليهودية)^(٣).

والواقع أن الحركة الشيوعية في مصر قد عانت كثيراً بسبب هذا الموقف الذي تمسكت به في وجه تيار قوي جارف مشحون بالعواطف القومية والدينية تمسك برفض قرار التقسيم. وحاولت الحركة استثمار هذه المشاعر الجارفة بالعمل على توجيهها ضد العدو الرئيسي أي الاستعمار (فلنوجه سلاحنا إلى الاستعمار البريطاني في فايد والقنال والسودان ولن يمكن تحرير فلسطين وظهورنا مكشوفة للعدو فلنحرر وادي النيل كي نتمكن من تحرير الشرق كله)^(٤).

على أن الرأي العام المصري الذي بلغ ذروة تعلقه واهتمامه بالقضية الفلسطينية التي كانت تحرك لديه مزيجاً مركباً من المشاعر القومية والدينية، وجد في رفض التقسيم والدعوة للكفاح المسلح ضد إقامة الدولة الصهيونية على أرض فلسطين العربية الإسلامية الوسيلة الوحيدة لمواجهة الاستعمار العالمي وعلى رأسه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك التقت كل التيارات السياسية على هذا الاتجاه العام الرفض لتقسيم فلسطين. وكان في مقدمة هذه القوى، الوفد وجماعة الإخوان المسلمين وحزب مصر القناة. وقد عبرت "المصري" عن موقف الوفد من التقسيم وشنت هجوماً حاداً على المنظمة الدولية واعتبرتها متواطئة مع التكتل الغربي الجديد بقيادة أمريكا التي تهدف إلى تحويل فلسطين إلى قاعدة ارتكاز لها في المنظمة العربية بجانب المملكة العربية السعودية حقل البترول الكبير^(٥). وبعد صدور قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ خصصت المصري افتتاحياتها لإعلان رفضها لقرار التقسيم وتأكيد عروبة فلسطين والدعوة إلى الكفاح المسلح باعتباره البديل الوحيد لفشل العرب في إقناع المنظمة الدولية بحقوقهم العادلة. أما صحف الإخوان المسلمين ومصر الفتاة فقد عبرت عن مواقف تنظيماتها التي تتسم بالتشدد الذي وصل في بعض الأحيان إلى حد

التعصب والطابع العنصري. وقد انتهز صالح العشماوي فرصة صدور قرار التقسيم وشن هجوماً شاملاً على المنظمة الدولية وبريطانيا والولايات المتحدة والدول العربية واعتبرهم جميعاً مسئولين عما حدث لفلسطين ورفع شعار الجهاد المقدس على اساس انه لا حل لقضية فلسطين إلا السيف^(٦). فيما يتعلق بموقف صحيفة مصر الفتاة فقد اتسم بدرجة عالية من الانفعال والعنوانية تجاه الحكومات العربية بالذات. فقد حملتها الصحيفة الجزء الأكبر من مسؤولية ما حدث لفلسطين ولم تكتف بالدعوة إلى الكفاح المسلح فحسب بل بادر أحمد حسين نفسه بإعلان تطوعه في صفوف المناضلين من أجل فلسطين متخذاً من ذلك وسيلة لتوجيه اللوم والنقد للقادة العرب الذين لم يفعلوا لفلسطين شيئاً سوى بعض الضجيج المزعج. ويعلق أحمد حسين على ذلك في إحدى افتتاحيات مصر الفتاة بقوله: (كيف يستطيع زعيم أن يبعث الناس إلى الميدان وهو قاعد في بيته يكتفي بالخطب والعضات.. فإذا كنت قد أسرعت إلى سوريا لأتدرب فلني أستطيع أن أحمل غيري على متابعتي)^(٧).

الصحافة المصرية وحرب فلسطين ١٩٤٨:

تعتبر الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ خاتمة للمؤتمرات الصهيونية التي سعت منذ البداية إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ولم تلبث القوي الخارجية والمؤثرات الدولية والأوضاع المحلية في المنطقة العربية وفلسطين أن ساهمت في خلق المناخ المناسب لإعلان دولة اسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني.

وقد جاء قرار دخول مصر حرب فلسطين في ١٣ مايو ١٩٤٨ تجسداً واقعياً لانتقاء مصالح السلطة السياسية في مصر آنذاك مع موجه الحماس الجماهيري للحرب. وكانت حرب فلسطين أول نشاط للجيش المصري في القرن العشرين يرتبط بالآمال الشعبية والوطنية، مما جعل الجماهير تحتضن كافة العمليات العسكرية بآمالها وحماسها. ونما لديها الشعور بانتماء الجيش أو على الأقل انتماء بعض الضباط المقاتلين إلى الحركة الشعبية. وقد بدأت الصحف تعبر عن هذا الاتجاه، فتابعت الصحافة المصرية مختلف مراحل حرب فلسطين على المستوى المحلي والعربي

والعالمي منذ بداية مايو ١٩٤٨، رغم تنوع تياراتها وتعدد انتماءاتها الرسمية والشعبية بالأخبار والبرقيات الخاصة باستعدادات الجيوش العربية للدخول إلى فلسطين والفضائع التي كانت ترتكبها الصهيونية في تلك الفترة.

ويلاحظ الاهتمام المتزايد الذي أبدته صحف الوفد وهي المصري وصوت الأمة بتتبع أنباء الحرب وتطوراتها والتعليق عليها. وقد طغت أخبار فلسطين على صفحات صحيفة المصري حتى أن صفحة الرياضة قد تقلصت أو كادت تزول، كما اختصرت صفحة الوفيات إلى عمود واحد. وخصصت المصري بعض افتتاحياتها للهجوم على أمريكا خصوصاً بعد اعترافها بالدولة اليهودية. كذلك نددت بموقف الاتحاد السوفيتي لنفس السبب. كما يلاحظ اهتمام المصري بالصورة والخرائط والرسوم التي توضح موقف الأطراف المتحاربة^(٨). وتستذكر الصحيفة موقف مجلس الأمن من القضية وتتهمه بالتخبط. ويلاحظ أن المصري كانت تنشر بانتظام البلاغات العسكرية التي تصدر عن الجيش المصري. هذا فضلاً عن تفاصيل المعارك التي كانت تدور على أرض فلسطين. هذا ولا تخفي صحيفة المصري فرحتها عند إعلانها نبأ دخول القوات المصرية مدينة الخليل وتنتهي على الجيش المصري وقياداته مشيرة إلى (أن ما فعلته القوات المصرية إلى الآن يدل على شدة بأس وعلو كعب في التكتيك الحربي وعلى أن الثقة الكبيرة التي وضعت في قواعدها كانت في محلها حقاً)^(٩).

وتحمل المصري على مجلس الأمن وأمريكا وبريطانيا معاً بسبب الاقتراح الذي قدمته بريطانيا بإيعاز من أمريكا بتكليف المقاتلين في القدس بوقف إطلاق النار. وقد حذرت المصري من غدر الصهاينة، ولذلك كانت ترى ضرورة الاستمرار في القتال دون الأخذ في الاعتبار لقرار مجلس الأمن الذي يقضي بوقف القتال. وقد شاركت معظم الصحف المصرية صحيفة المصري في موقفها من الهدنة وحذرت واندرت وأصرت على ضرورة الاستمرار في الحرب رغم قرار مجلس الأمن وقد تزعمت هذا الموقف صحف الإخوان المسلمين ومصر الفتاة وصوت الأمة. وعندما عين الكونت برنادوت السويدي الجنسية وسيطاً لحل الخلاف بين العرب والصهاينة

علقت صحيفة المصري قانلة (إن وساطة الكونت برنادوت الأولى قد انقذت اليهود من اضطهاد ظالم) مشيرة بذلك إلى توسطه بين الحلفاء وألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية. وأكبر الرجاء أن تكون وساطته الثانية كفيلة بإنقاذ العرب من اغتصاب يهودي ظالم^(١٠) وتزف الصحيفة إلى كل عربي نبأ سقوط القدس القديمة في أيدي العرب وإن كانت تبدي أسفها لتهدم بعض مبانيها التاريخية وتحمل اليهود مسؤولية ذلك فهم الذين حولوا مدينة السلام إلى مدينة استعر فيها القتال^(١١). والمعروف أن القدس ظلت محاصرة طيلة اثني عشر يوماً من جانب القوات الأردنية.

أما القرار الثاني الذي أصدره مجلس الأمن بفرض هدنة في فلسطين مدتها أربعة أسابيع فقد قوبل بهجوم كبير من جانب الصحف المصرية. وقد اجمعت هذه الصحف على أن هذه الهدنة لن تكون في صالح العرب بل سوف تعطي اليهود فرصة ذهبية لإعادة النظر في خططهم وأحوال دولتهم المزعومة، ولذلك قبلوا الهدنة ورحبوا بها^(١٢).

وقد نددت صحيفة "الأخوان المسلمون" بقرار الهدنة، وكتب صالح عشموي يطالب برفض مقترحات برنادوت واستئناف القتال فوراً ورفض مد الهدنة لفترة نالية. وعندما تعذر إلغاء الهدنة وفرض وقف القتال اشتدت الصحيفة في هجومها على الإنجليز والأمريكان والأمم المتحدة وطالبت الدول العربية بضرورة الانسحاب من المنظمة الدولية والسعي لتكوين عصبة الأمم الإسلامية^(١٣). أما صوت الأمة فقد استنكرت قبول العرب للهدنة وأوضحت أهمية استئناف القتال في رفع معنويات الجماهير ومواصلة النضال المسلح حتى يتم تحرير فلسطين بأكملها^(١٤). وتحت عنوان (وقف القتال) نددت المصري "بخرق اليهود للهدنة وكتبت تقول (لقد كان هذا منتظراً منهم لأنهم قوم قامت سياستهم على الغدر وعلى خلف الوعد فهما صنوان) وتبرر المصري قبول العرب للهدنة بقولها (إن الشعوب العربية قبلت الهدنة على كره لأنها تريد أن تثبت للعالم كله حسن نيتها ورغبتها الدائمة في صون السلام)^(١٥).

ولا تتوقف صحيفة الإخوان المسلمين عن ترديد وجهة نظرها التي تتمثل في أن قضية فلسطين لن تحل إلا على أرض فلسطين ولن تحل بغير أسلوب واحد هو القوة ومنطق الأمر الواقع. وترى الصحيفة أن استئناف القتال في جميع الجبهات هو الكفيل ببرد العدوان الصهيوني خصوصاً وأن العالم اليوم لا يفهم لغة المنطق والبرهان بقدر ما ينصت إلى لغة القوة وصوت المدفع^(١٦).

ومن المواقف المشهودة لصحيفتي "الإخوان المسلمون" ومصر الفتاة تصديهما للدفاع عن اشتراك مصر في حرب فلسطين خصوصاً بعد أن ارتفعت بعض الأصوات المصرية التي تنتمي إلى قطاعات البورجوازية الصناعية تستنكر المشاركة المصرية والتضحية بالشباب المصري في حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل وترد صحيفة مصر الفتاة على لسان أحمد حسين قائلة بأننا ما نظرنا في يوم من الأيام إلى قضية فلسطين باعتبارها قضية عربية بل باعتبارها قضية مصرية بحتة، وإن الوضع في فلسطين لم يعد يحتمل أى تهاون، خاصة إذا نظرنا إلى الخطر الذى يمثله قيام دولة يهودية على حدود مصر. وتتساءل الصحيفة ماذا سيكون الحال إذا قامت هذه الدولة واستمرت لبضع سنوات والدول الغربية توازرها هذه المؤازرة. أشهد أن هذا سيكون البلاء المبين^(١٧).

أما صحيفة "الاخوان المسلمون" فقد قامت بالرد على رئيس اتحاد الصناعات المصري الذى أعلن إشفاقه على الجيش المصري ونصح بالعمل على قبول الهدنة. وهنا انبرت الصحيفة الإسلامية للدفاع عن واجب الشعب المصري والجيش المصري في الإسهام في الحرب المقدسة ضد الصهيونية. وحرصت صحيفة "الإخوان المسلمون" على كشف حقيقة العلاقة المريبة التي تربط بين باشوات مصر ورأسمالييها بالشركات اليهودية وسادتهم البريطانيين ونعت على الشعب المصري تعاسته وبؤسه في ظل وجود باشوات يتلهون بمشاهدة الدماء والأشلاء ولا بأس بأن يقوموا بدور القضاة والوسطاء أيضاً^(١٨).

هوامش

١. انظر اميل توما - مصدر سابق ص ٣٠٦-٣٠٧ - جامعة الدول العربية- الأمانة العامة - إدارة شئون فلسطين - مذكرة عن مراحل تطور القضية الفلسطينية - عام ١٩٦٠ ص ٢، ٣.
٢. طارق البشري - مصدر سابق ص ٢٦٢.
٣. الجماهير ١١/٢٢/١٩٤٧.
٤. الجماهير ١٢/٧/١٩٤٧.
٥. المصري ١٠/١٩/١٩٤٧.
٦. انظر (الاخوان المسلمون) اكتوبر ونوفمبر ١٩٤٧.
٧. مصر الفتاة ١/١٢/١٩٤٨.
٨. انظر جريدة المصري طوال شهر مايو ويونيو ويوليو ١٩٤٨.
٩. المصري ٥/٢٢/١٩٤٨.
١٠. المصري ٥/٢٧/١٩٤٨.
١١. المصري ٥/٢٩/١٩٤٨.
١٢. المصري ٥/٣٠/١٩٤٨.
١٣. انظر الاخوان المسلمون ١٠، ٧، ٣، ٧، ٢٤/٧/١٩٤٨.
١٤. صوت الأمة ١١/٧/١٩٤٨.
١٥. مصر ١٢/٦/١٩٤٨.
١٦. انظر الاخوان المسلمون ١٠/٧/١٩٤٨، ٢٣/١٠/١٩٤٨، ٣٠/١٠/١٩٤٨.
١٧. مصر الفتاة ١٠/١٢/١٩٤٨.
١٨. الاخوان المسلمون ٢٩/٥/١٩٤٨.

الباب الرابع

ثورة يوليو والقضية الفلسطينية

الفصل السابع

البعد العربي لثورة يوليو

مع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت القضية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من نسيج الحياة السياسية للشعب المصري. فلم يوجد تيار من التيارات الوطنية في مصر في ذلك الوقت الا وهو معاد للصهيونية. كما أن التنظيم الماركسي الوحيد الذي وافقه على مشروع التقسيم دفع ثمن ذلك غالباً على الصعيد الشعبي. وفور اعلان قيام الكيان الصهيوني المسمى بدولة اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ دخل الجيش المصري مع غيره من الجيوش العربية فلسطين بهدف القضاء على تلك الدولة ورغم أن قرار الحرب قد صدر عن الملك تسانده حكومة سعدية تستمد ترثها الوطنى من الوفد راعى التيار القومى المصرى إلا أنه شارك فى تأييد القرار الشعب المصرى بتياراته السياسية المتعددة وعلى رأسها الوفد نفسه. ولقد ترتب على الهزيمة العربية فى حرب ١٩٤٨ ضياع الوطن الفلسطينى وبالنسبة لمصر عبر الخطر الصهيونى الحدود واصبح مجسدا بصورة مادية بعد دخول اسرائيل أرض سيناء، وبرزت على سطح الواقع المخاوف التى عبر عنها مصطفى النحاس فى حديثه مع السفير البريطانى فى يوليو ١٩٣٧ عندما قال (انه لا يستطيع ان يشعر بالاطمئنان وهو يفكر فى قيام دولة يهودية على حدود مصر اذ ما يمنع اليهود من ادعاء حقوق لهم فى سيناء فيما بعد^(١))

والواقع ان بروز الخطر الصهيونى متمثلاً فى وجود دولة اسرائيل على حافة سيناء وعلى امتداد صحراء النقب كان كفيلاً (ومع عدم اغفال التحسس المبكر لدى الشعب المصرى للخطر الصهيونى) باقحام القضية الفلسطينية أو ما يعرف بالهم الفلسطينى كجزء سياسى من هموم الحركة الوطنية المصرية. فمن الملحوظ ان خطاب العرش الذى القاه مصطفى النحاس (يناير ١٩٥٠) أمام البرلمان بعد عودة الوفد الى الحكم لم يقتصر على الهدفين التقليديين للحركة الوطنية المصرية وهما الجلاء

والسودان بل أضاف اليهما مسألة فلسطين اذ قال (ان الكارثة مهما عظم هولها فلن توهن عزائم الحزب أو تزعزع ايمانهم بفلسطين العربية وبضرورة رفع الظلم عنها) (٢٠) كذلك استهل وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين مباحثاته مع الجانب البريطاني حول القضية الفلسطينية في يوليو ١٩٥٠ بالحديث عن الجلاء ووحدة مصر والسودان ثم أضاف مسألة قيام دولة اسرائيل وأعرب عن اعتقاده بأن بريطانيا قد أقامت الدولة علي حدود مصر كي تصبح (شوكة في جانبنا وخطرا يتهددنا لكي لا تخلص مصر الي الاهتمام بتقوية نفسها واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولي اللائق بها) (٢١) كما أفاض وزير الخارجية المصري في حديثه أمام البرلمان (أغسطس ١٩٥١) والخاص بتطور المباحثات مع بريطانيا عن مخاطر التوسع الاسرائيلي في المستقبل القريب مشيرا الي ضرورة استعداده لدرء الخطر اليهودي باستخدام أبسط الحقوق ووضحها وهو حق الدفاع عن النفس.

ومن الجدير بالذكر ان نشير الي الاقتراح الذي طرحه الوفد بالنسبة لجلاء القاعدة البريطانية عن مصر اذ اشار الي امكانية استبدالها بقاعدة في فلسطين المحتلة أو غزة مستهدفا بذلك نقل الصراع بين مصر وبريطانيا الي صراع بين بريطانيا من ناحية واسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخرى وقد أعترف السفير البريطاني عن قبول الاقتراح الوفي مشيرا الي أن العلاقة بين بريطانيا واسرائيل لا تسمح بالنظر في هذا الاقتراح وان كان قد حاول انتهاز هذه الفرصة كي يطرح قضية الصلح بين مصر واسرائيل كشرط لنقل القاعدة العسكرية الي غزة وكان رد وزير الخارجية المصرية حاسما اذ قال: (يصعب علي الرأي العام المصري قبول ذلك او تصوره عقد أي صلح مع اسرائيل) (٢٢)

لقد تطور الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية علي المستويين الشعبي والرسمي علي النحو الذي فصلناه في الأبواب السابقة حتي وصل في بداية الخمسينات الي اعتبار القضية الفلسطينية الضلع الثالث للحركة الوطنية المصرية بعد قضيتي الجلاء والسودان أو معهما بمعني أدق ولذلك يصبح من الصعب اسناد هذا الفضل الي ثورة

يوليو وان كان لا يمكن إنكار الأثر المباشر لحرب فلسطين في إيقاف وعي الضباط الأحرار كما أن الحرب وفرت فرصة لهؤلاء الضباط فرصة تاريخية نادرة تعلموا خلالها الكثير سواء فيما يتعلق بإدراكهم لأزمة النظام الحاكم في مصر أو خطورة القضية الفلسطينية وأهمية مسألة التسليح وضرورة بناء جيش وطني قوي.

ويري بعض المؤرخين أن الظروف والملابسات التي أحاطت بقيام ثورة يوليو علي يدي الضباط الأحرار كشفت أن القضية الفلسطينية أحد المحركات أو المختبرات الرئيسية ليس للحركة الوطنية المصرية فحسب بل لجعل الإطار السياسي ونظام الحكم وذلك بحكم أنها أصبحت تشكل أبرز مضامين حركة التحرر الوطني في مصر ولم يعد بمقدور أي قوة سياسية تتولي السلطة في مصر أن تتحلى هذه الحقيقة أو تتجاهلها. وإذا كان البعض يري أن عجز النظام السياسي القديم عن حل القضية الوطنية وعجزه أيضا عن طرح الحلول الملائمة للقضية الاجتماعية قد أدى الي تبلور واكتمال الاسباب المباشرة لسقوطه فإن العامل الجديد الذي أضيف الي العوامل السابقة وساعد علي انجازها هو عجز هذا النظام عن مواجهة الخطر الاسرائيلي علي الأمن الوطني لمصر، مما عجل بسقوطه وأرسى حقيقة تاريخية هامة بالنسبة لحركة التحرر الوطني في مصر وفلسطين معا.

لقد قادت الاخفاقات المتتالية للنظام السياسي القديم (علي مختلف الأصعدة وطنيا وديمقراطيا مضافا اليها أهمية حزب فلسطين) المجتمع المصري الي طريق مسدود وأدت في مجملها إلى جعل الثورة حتمية تاريخية كاستجابة ضرورية لتلك الأزمة المجتمعية الشاملة. الا انه من الواضح ان أزمة النظام الملكي المصري كانت جزءا لا يتجزأ من أزمة أشمل ضمت مختلف الأنظمة الحاكمة في العالم العربي سواء كانت تلك النظم تمثل حكما استعماريًا مباشرًا او نخبة محلية ذات طابع قبلي أو عشائري.

ولكن لأن أزمة النظام المصري كانت تجسد جماع التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية التي تفاعلت في اطار ظروف محلية وعربية وعالمية خاصة مما عجل بظهور البديل الذي تمثل في ثورة يوليو التي انبثقت في قلب الدائرة العربية وكان لابد أن تتداعي مضاعفاتها الي سائر أجزاء الوطن العربي.

أولاً: المرحلة الأولى من ثورة يوليو (الحقبة الناصرية ١٩٥٤-١٩٧٠)

لقد برز منذ اللحظة الأولى عدم التجانس في قيادة حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فقد ضم تنظيم الضباط الاحرار بين صفوفه وداخل قيادته عناصر ذات اتجاهات سياسية متباينة بل ومتناقضة. كانت هناك عناصر ماركسية تمثل يسار التنظيم وكانت هناك عناصر تنتمي الي جماعة الاخوان المسلمين وتمثل يمين التنظيم. ثم كانت هناك الكتلة الرئيسية في التنظيم بقيادة جمال عبد الناصر وكانت تعبر عن مصالح البورجوازية الوطنية بمختلف فئاتها. وعبر مسيرة الثورة وفي مرحلة مبكرة تخلص تنظيم الضباط الاحرار من جناحه اليساري ثم من جناحه اليميني وانفردت قوة الوسط بالتنظيم وقيادة الثورة. الا انه سرعان ما فرض تطور الاحداث استقطابات جديدة داخل هذه الكتلة خلال الصراع الوطني والاجتماعي وتحت تاثير التغيرات في موازين وعلاقات القوي الداخلية والعربية والعالمية وتم اقضاء بعض الاتجاهات او اعادتها بعد حين عبر سلسلة متعاقبة من التحالفات التي كانت تضيق وتتسع وتراجع بين اليمين واليسار. وقد يبدو غريبا ان تقوم المشاركة في السلطة بين كل هذه القوي الاجتماعية المتنافرة غير ان تفسير تلك الظاهرة يكمن في الظروف الذاتية والموضوعية التي كانت سائدة في المجتمع المصري قبل يوليو ١٩٥٢^(٥)

لقد انصرفت حركة الضباط الاحرار بقيادة جمال عبد الناصر في المرحلة الاولى (١٩٥٢-١٩٥٤) الي توطيد دعائم الحكم الجديد والتوجه الكلي الي الشؤون الداخلية المصرية وتحقيق الاستقلال الوطني الكامل للبلاد وذلك من خلال الاطاحة بالملكية واعلان الجمهورية واصدار قانون الاصلاح الزراعي - كرمز لمحاربة الاقطاع - وعزل محمد نجيب الذي كان يدعو الي عودة الحياة الحزبية وحل الاحزاب السياسية وانشاء هيئة التحرير كتتنظيم سياسي وحيد ثم عقد الاتفاقية المصرية البريطانية في يوليو ١٩٥٤ الخاصة بالجلء وقد كانت الفكرة الاساسية التي سيطرت علي القيادة السياسية لثورة يوليو ممثلة في عبد الناصر هي فكرة الاستقلال التام ولم تكن قيادة ثورة يوليو معادية للغرب بصورة عامة ولكن تركزت شعارات التي أطلقتها الثورة

في المرحلة الأولى حول نقطة محورية هي الاستقلال. وأدركت قيادة يوليو منذ اللحظة الأولى أن استقلال مصر يرتبط باستقلال جيرانها في المنطقة العربية. ولذلك لم تقاوم ثورة يوليو فحسب شتي الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل انضمام مصر الي الاحلاف والمشاريع العسكرية في المنطقة وانما حرصت علي منع دخول باقي الدول العربية الي هذه الاحلاف. ومن أجل هذه الغاية شن عبد الناصر هجوما عنيفا ضد حلف بغداد وضد المشاريع العسكرية الغربية.

وفي مواجهة الاستراتيجية الامريكية التي اعتمدت علي اسرائيل باعتبارها الركيزة الاساسية للدبلوماسية الامريكية في العالم العربي وجدت مصر بقيادة ثورة يوليو نفسها ازاء التحدي الامريكي الاسرائيلي ملزمة بانتهاج خط استراتيجي يتجاوز حدودها الاقليمية ويمتد ليشمل العالم العربي ثم اسيا وأفريقيا.

وفي مطلع عام ١٩٥٥ الذي يمكن اعتباره حلقة وصل بين فترة البناء الداخلي وتثبيت الحكم وبين فترة الظهور علي المسرح العربي والدولي بدأت تتحدد علي نحو واضح الملامح العربية والدولية لثورة يوليو، وقد ساعد علي تبلور ذلك مجموعة من الاحداث يمكن تلخيصها علي النحو التالي:

اولا : الاعتداء الاسرائيلي علي غزة في فبراير ١٩٥٥ الذي راح ضحيته عدد كبير من المدنيين والعسكريين وهنا برزت أهمية تزويد الجيش المصري بالسلاح.

ثانيا : اشتراك عبد الناصر في مؤتمر باندونج (ابريل ١٩٥٥)

ثالثا : عقد صفقة الأسلحة التشيكية وقد استقبلتها الجماهير المصرية والعربية بموجه حماسية ربما لانها تمثل بوادر التحدي للغرب.

رابعا : عقد الاتفاق التجاري بين مصر والاتحاد السوفيتي^(١)

ثم توالى الاحداث التاريخية التي أبرزت الوجه العربي لثورة يوليو. وفي مقدمة هذه الاحداث العدوان الثلاثي علي مصر (البريطاني الفرنسي الاسرائيلي) عام ١٩٥٦ وقد شكل هذا الحدث ونتائجه البعيدة المدى منعطفا تاريخيا لعلاقة ثورة يوليو بالوطن العربي اذ اخذت التصريحات تتوالي منذرة الغرب بقطع النفط عنه وضرب مصالحه

وتصفية قواعده في المنطقة العربية كلها وتمثل الفترة الممتدة من ١٩٥٦-١٩٥٨ ذروة المد القومي العربي لثورة يوليو لقد شهدت تلك الفترة قيام الوحدة بين مصر وسوريا (فبراير ١٩٥٨) ثم قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق.

وقد بدأت مرحلة الجذر القومي بالنسبة لثورة يوليو بوقوع الانفصال حيث تمكنت القوي الرجعية في سوريا من ضرب الوحدة والانفصال عن مصر في نهاية سبتمبر ١٩٦١. ولقد تمسك عبد الناصر بعد الانفصال باسم دولة الوحدة وعلمها وعاد الي التأكيد في الميثاق علي مسئولية مصر عن التقدم والسلام والحرية في العالم العربي كله^(٧). فالقوات المسلحة المصرية مسئولة عن أمن الدول العربية كلها لانها في رأيه هي وحدها القادرة علي القيام بهذا الواجب^(٨)

ثم حدد عبد الناصر أهداف القومية العربية في الداخل بالعمل علي تحقيق التقدم من خلال الثورة الاجتماعية. وقد اعقب السفير الأنفصال السوري استكمال ثورة يوليو لسلسلة القوانين الراديكالية ضد كبار الملاك والشرائح العليا من البورجوازية المتوسطة وكانت قد بدأت في يوليو ١٩٦١ أي قبل وقوع الانفصال.

هزيمة ١٩٦٧ واثارها المصرية والعربية:

كان من الطبيعي ان تفجر هزيمة ١٩٦٧ شتي أنواع المتناقضات داخل المجتمع المصري بعد أن كشفت الستار عن عجز البورجوازية الوطنية ليس فقط عن انجاز مهام الثورة الوطنية والديمقراطية حتي نهايتها بل وأساسا عجزها عن حماية الاستقلال الوطني.

وقد تأهبت القوي المضادة للثورة للانقضاض علي السلطة من اجل تحقيق الهدف الرئيسي للعدوان الصهيوني وهو الاطاحة بنظام الحكم الوطني في مصر وفي الجانب المقابل كانت الانتفاضة الشعبية في ٩-١٠ يونيو التي قطعت الطريق علي الثورة المضادة وأحبطت خططها ونجح عبد الناصر بالاستناد الي هذه الحركة في تصفية مجموعة عبد الحكيم عامر، كما أن هذه الانتفاضة أقامت سدا بشريا ضد اتجاهات الاستسلام التي برزت علي السطح.

ورفعت الجماهير المصرية شعارات التغيير والجديّة وحماية المكتسبات الاجتماعية وطالبت بالسلاح وتنظيم المقاومة الشعبية^(٩). وتعد مصر في ظل حكم عبد الناصر من أكثر النظم العربية تأثراً بهزيمة يونيو ١٩٦٧ وخصوصاً الدور الرئيسي التي كانت تلعبه على الساحة العربية قبل الهزيمة إذ أظهرت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ضرورة إعادة النظر في مجموعة الصيغ التي كانت تحكم العلاقات بين الدول العربية كما أبرزت أهمية العمل العربي المشترك وضرورة حشد جميع الموارد والطاقت العربية لخدمة معركة المصير وذلك بغض النظر عن الاختلافات القائمة بين بعض النظم العربية وبعضها الآخر.

وكما عبر عبد الناصر نفسه فإن الهزيمة قد اثبتت أن المعركة هي معركة كل العرب لا فارق بين وطني يميني أو وطني يساري^(١٠) ومع انعقاد مؤتمر الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ بدأ العالم العربي ينتقل الى مرحلة جديدة تركزت حول الاتفاق على توحيد الجهود العربية في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لازالة اثار العدوان الاسرائيلي مع الالتزام بالمبادئ الاساسية وهي عدم الصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها أو التفاوض معها والتمسك بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني^(١١)

ومن الواضح أن هذه اللاءات الثلاث الشهيرة لم تحدد الخطوات التي يجب ان تلتزم بها الدول العربية لتصفية اثار العدوان على المدى الطويل. كما انها لم توضح أسلوب التعامل مع صلب القضية الفلسطينية. وقد ساعد ذلك على فتح باب الاجتهاد أمام الدول العربية لتفسير قرارات مؤتمر الخرطوم وفق الظروف الداخلية والاقليمية والدولية لكل دولة عربية على حدة. ولذلك لم يكن قبول كل من مصر والاردن لقرار مجلس الامن ٢٤٢ (نوفمبر ١٩٦٧) خروجاً على مقررات مؤتمر الخرطوم بل اعتبر نوعاً من ممارساتها وخصوصاً البند الذي يدعو الي عدم نبذ المساعي السلمية في اطار الالتزام بالمبادئ الثلاثة من أجل إزالة اثار العدوان^(١٢) ولكن قوبل هذا الموقف بالنقد الشديد من جانب العديد من الدول العربية التي رفضت القرار ٢٤٢ وخصوصاً

سوريا والعراق والجزائر واليمن الجنوبي. وفي ظل هذه الاوضاع كان من الطبيعي ان تتعثر محاولات مصر الساعية الي تنشيط دور الجبهة الشرقية عسكريا وبجانب ذلك كانت هناك الحملات الاعلامية العدائية الموجهة من جانب السعودية وتونس ضد مصر. وفي ديسمبر ١٩٦٩ يأتي مؤتمر الرباط وهو مؤتمر القمة العربية الثانية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وقد حدثت أثناءه مواجهة حاسمة بين عبد الناصر والحكام العرب اذ طرح عليهم أحد الخيارين:

اما الالتزام بخوض المعركة مع مصر واما أن يتركوا مصر أن تخوض المعركة وحدها. وفي هذه الحالة سوف تواصل مصر اعتمادها علي الاتحاد السوفيتي عسكريا واقتصاديا مع الاستمرار في جهود الحل السلمي^(١٣)

وقد فشل مؤتمر الرباط واضطر عبد الناصر الي انتهاج الاسلوب الثنائي خصوصا وأن اسرائيل كانت قد بدأت منذ يناير ١٩٧٠ سلسلة جديدة من الغارات في العمق المصري شملت حلوان وأبو زعبل والخانكة مستهدفة بذلك تحطيم معنويات الجبهة الداخلية والجيش المصري. وفي يونيو ١٩٧٠ أعلن عبد الناصر قبوله لمبادرة روجرز الامريكية. وقد فعل ذلك أثناء زيارته للاتحاد السوفيتي، رغم ان العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا كانت مقطوعة في ذلك الوقت. واذا كان فشل مؤتمر الرباط وازدياد كثافة الغارات الاسرائيلية في العمق المصري بجانب الضغوط السوفيتية لتفادي المواجهة العسكرية مع اسرائيل قبل اتمام الاستعداد العسكري المصري الذي لم يكن قد تحقق بعد وخصوصا في مجال الدفاع الجوي - اذ كانت هذه العوامل مجتمعة قد دفعت عبد الناصر إلى قبول مبادرة روجرز فقد رأي البعض انها تعبير عن فقدان مصر لالتزاماتها القومية كما رأي البعض الاخر انها مناورة سياسية من جانب عبد الناصر لاغاية السوفييت^(١٤) وقد ادان قطاع من المقاومة الفلسطينية موقف عبد الناصر وقبول مصر لمشروع روجرز ولكن تبقي الحقيقة وهي أن هذا الموقف الذي قد يعبر عن ازدواجية شكلية في السلوك الوطني كان لها مبرراتها الموضوعية ولا يمكن تناولها بمعزل عن السياق العام للحقبة التاريخية ومواقف عبد

الناصر. اذ كان يري ان وقف اطلاق النار سيمكنه من استكمال حائط الصواريخ غرب القناة واستكمال الاستعداد العسكري لاستعادة الاراضي التي احتلتها اسرائيل وهي خطط عرفت بأسم (جرانيت)^(١٥) هذا ولم يترتب علي قبول مصر لمشروع روجرز ايه بادرة للتخلي أو النكوص في التزامات مصر السياسية والعسكرية تجاه الثورة الفلسطينية. وعندما حاول النظام الاردني استغلال الخلاف المصري الفلسطيني اذ بعبد الناصر يطلب من كل من الملك حسين وياسر عرفات الحضور الي القاهرة لتسوية الامر علي غرار ما حدث في لبنان ١٩٦٩. غير ان طبيعة العلاقات بين النظام الاردني والمقاومة الفلسطينية والملابسات الحادة التي احاطت بها قادت في النهاية الي انفجار الوضع عسكريا. ورحل عبد الناصر وهو يحاول ان يضع حدا للحرب الدمية التي استهدفت تصفية المقاومة الفلسطينية في الاردن وذلك في سبتمبر ١٩٧٠. وبرحيل عبد الناصر تنطوي صفحة هامة من التاريخ المصري والعربي المعاصر مخلفة وراءها الحقيقة الكبرى في حياة الشعب المصري وسائر الشعوب العربية وخصوصا الشعب الفلسطيني وهي ان الصراع العربي الاسرائيلي وفي قلبه القضية الفلسطينية اصبح جزءا لا يتجزأ من قضية الاستقلال الوطني الشامل بالنسبة لمصر. ويمكن القول أن البعد المصري للقضية الفلسطينية قد برزت ملامحه بوضوح اثناء الحقبة الناصرية.

ثورة يوليو والمقاومة الفلسطينية (الفترة الناصرية):

هناك شبه اجماع بين الدراسين العرب والاجانب علي ان مصر بقيادة عبد الناصر قد لعبت دورا رئيسيا حاسما في ظهور أول كيان تنظيمي للشعب الفلسطيني مجسدا في منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤. والواقع أنه لم يكن لفلسطين تمثيل منظم في الدول العربية سوي الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين التي كان يمثلها في الجامعة العربية احمد حلمي. وكانت كل دولة عربية تتعامل مع القضية الفلسطينية من خلال موقف الدول الاخرى من الرموز الفلسطينية مثل الحاج أمين الحسيني وموقف هذه الرموز من تلك الدول^(١٦)

ولقد قدمت وزارة الخارجية المصرية توصية لمجلس جمعة الدول العربية في مارس ١٩٥٩ من أجل العمل على إبراز الكيان الفلسطيني. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تبحث فيها الجامعة العربية مسألة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني. وإبراز كيانه - على الصعيدين القومي والدولي. كما أوصت بإنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية. ولكن لم ينفذ شيئا من ذلك مما دعا مصر إلي إعادة طرح الموضوع خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية في شترة (أغسطس ١٩٦٠) غير إنه بسبب معارضة الأردن لم يتخذ أي قرار بهذا الشأن مما دفع المؤتمر لرفع القضية إلي اللجنة السياسية للبيت فيها. ونتيجة لعدم الاتفاق بين الدول العربية لم يتخذ أي قرار جديد حتى عام ١٩٦٣ حين بحثت الدورة الأربعون لمجلس الجامعة في تعيين ممثل لفلسطين خلفاً لأحمد حلمي الذي توفي في العام نفسه وتم اختيار أحمد الشقيري لهذا المنصب وطلبت منه الجامعة القيام بجولة في الدول العربية من أجل بحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها والعمل على تنشيط الاهتمام العربي بها^(١٧) وإذا كان عبد الناصر قد أوضح أن الغرض الأساسي من إنشاء كيان فلسطيني مستقل هو مواجهة المحاولات الإسرائيلية التي تهدف إلي تصفية القضية الفلسطينية وإضاعة حقوق الشعب الفلسطيني فإن مرجع ذلك في الواقع كان عدم اقتناع عبد الناصر بتمثيل الهيئة العربية العليا للشعب الفلسطيني مما دفعه إلي السعي من أجل إيجاد بديل لها قادر على استقطاب الفلسطينيين. وعلى الرغم من الصعوبات العديدة التي اعترضت تشكيل المنظمة

وعطلت حركتها في بداية نشأتها إلا أن التسهيلات التي قدمتها السلطة المصرية للمنظمة وأبرزها وسائل الإعلام المصرية. ساعدت على إخراج الكيان الفلسطيني إلى النور. وقد نجح عبد الناصر والرئيس الجزائري أحمد بن بللا في اقناع مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد بالإسكندرية في سبتمبر ١٩٦٤. بضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. كما وافق المؤتمر على قرار المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني وقد أصبح من الثابت تاريخياً أن عبد الناصر قد استثمر رصيده الشعبي على المستوى العربي في الضغط على الدول العربية التي كانت تعارض قيام منظمة التحرير وقد نجح في إجبارهم على الموافقة على معظم ما كان يخطط له بالنسبة للقضية الفلسطينية.

وقد أعلنت مصر بقيادة عبد الناصر تأييدها الكامل وغير المشروط لمنظمة التحرير الفلسطينية (قلبا وقالبا) معتبرة المنظمة وجيش التحرير الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من العمل العربي المشترك لخوض المعركة المصيرية الشاملة ضد إسرائيل. وقد أبدت مصر في البداية بعض التحفظات إزاء الخط الفدائي الذي أعلنته منظمة فتح والذي يستند إلى انتهاج أسلوب حرب التحرير الشعبية وذلك خشية أن يؤدي ذلك إلى صدام مسلح مع إسرائيل تحدده هي ولا يكون العرب متأهبين له. ولكن تغير الموقف المصري من فتح وأعمالها الفدائية بعد وقوع الغارة الإسرائيلية على السموع بالأردن في نوفمبر ١٩٦٦ إذا أصبحت لا تعارض النشاط الفدائي شريطة أن يتم بالتنسيق والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الفترة التالية لهزيمة يونيو ١٩٦٧ قدمت مصر للمقاومة الفلسطينية تأييداً ودعم كبيرين تمثل في تسليح المقاومة وتزويدها بالخبراء في حرب العصابات لرفع مستوى التدريب والتخطيط لعمليات المقاومة. وقد انطلقت مصر في مساندتها للمقاومة من إيمانها (إن المقاومة قد وجدت لتبقي وسوف تبقى حتى تعيد تأسيس وطنها الفلسطيني وحتى تتأكد ممارسة هذا الوطن لدوره ضمن النضال الشامل لأمة العربية)^(١٨) وذلك كما جاء على لسان عبد الناصر نفسه. وقد اهتمت مصر بتدعيم نشاط المقاومة عربياً وتسهيل الاعتراف الدولي به كقوة ثورية تحارب من أجل قضية عادلة ومن حقها الحصول على السلاح. ويشير محمد حسنين هيكل في هذا الصدد إلى دور عبد الناصر في تقديم ياسر عرفات إلى السوفييت في رحلته التي قام بها إلى موسكو في يوليو ١٩٦٨ كما خصصت مصر إذاعة (صوت

العاصفة) كلسان ناطق باسم منظمة فتح رغم وجود إذاعة (صوت فلسطين) الناطقة بلسان منظمة التحرير وكلاهما كان يبيت من القاهرة. وكذلك لعبت مصر دوراً هاماً في حث منظمتي فلسطين العربية والهيئة العامة لتحرير فلسطين على إعلان حل تنظيماتها والانضمام إلى فتح أثناء الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني. ولم تدخر مصر وسعاً في تعزيز المقاومة الفلسطينية والعمل على حل أزماتها مع الدول العربية. وقد اشترطت أثناء أزمة المقاومة مع النظام اللبناني في ١٩٦٩ أن ترتبط وساطتها بضمان حرية العمل الفدائي في ممارسة دوره بما يكفل صيانة المصالح العليا لتنضال العربي بما فيها السيادة اللبنانية. وكان لها دور كبير في توصيل لبنان والمقاومة إلى اتفاقية القاهرة في نوفمبر ١٩٦٩^(١٩)

وبالرغم من أن المقاومة الفلسطينية كان لها موقفها الخاص من قرارات مؤتمر الخرطوم وقبول مصر لقرار ٢٤٢ فقد كان عبد الناصر يرى أن القرار ٢٤٢ ليس مصمماً للفلسطينيين وأن لهم الحق في عدم قبوله وأن إزالة آثار العدوان لا تتعارض مع دعوة المقاومة لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر.

وقد ظهر طرح التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي أخطر ما يهدد العلاقات بين فتح والمقاومة عامة وبين مصر. فحين قبلت مصر مبادرة روجرز (يونيو ١٩٧٠) شنت بعض أوساط المقاومة هجوماً على الذين قبلوا المبادرة أي مصر والأردن متهمة أيامهم بالخور والعمالة للاستعمار والصهيونية وعرضت بعيد الناصر شخصياً حين قالت (إذ كان بعض الزعماء قد تعبوا من الكفاح فعليهم أن يخرجوا من الساحة)^(٢٠)

وردت مصر على هذا الهجوم بإغلاق إذاعتي صوت العاصفة وصوت فلسطين. ويرى البعض أن فتح لم تكن مسئولة عن هذه الاتهامات وإنما حكمها جو المزايدات في اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية^(٢١)

ومن الملاحظ ازدياد التصاق المقاومة وسياساتها في الفترة التالية لأحداث أيلول ١٩٧٠. وبعد أحداث أيلول ١٩٧٠ عدلت المقاومة موقفها من قضية إزالة آثار العدوان والتسوية السلمية إذ أعلنت أنها لا تعارض أي تحرك سياسي تمارسه الدول

العربية لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي. على ألا يعني ذلك حرمان الثورة الفلسطينية من مواصلة كفاحها لتحرير باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة^(٢٢). وربما يكون هذا التعديل تعبيراً عن بداية طريق التنازلات في مسيرة الثورة الفلسطينية.

الهوامش

١. انظر: عواطف عبد الرحمن: اتجاهات الصحافة المصرية إزاء القضية الفلسطينية ١٩٢٢-١٩٧٦ - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة ١٩٧٥ ص ١٨٣.
٢. طارق البشري: مصر في إطار الحركة العربية. مجلة المستقبل العربي - السنة الأولى - العدد ٢ يوليو ١٩٧٨ - بيروت - ص ١٨.
٣. محاضر المحادثات السياسية بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ - القاهرة - وزارة الخارجية المصرية - ١٩٥١ ص ٢٢. نقلا عن طارق البشري - مصدر سابق.
٤. انظر المصدر السابق ص ٢١١-٢١٣.
٥. طلعت شاكر: قضايا التحرير الوطني والاشتراكية في مصر - دار الفارابي - بيروت - ١٩٧٤ - ص ١٠ - ١٦.
٦. مصطفى دندشلي: مصر الناصرية والتجربة الوندوية - مجلة الفكر العربي العدد ٤، ٥ - سبتمبر ١٩٧٨ - بيروت - ص ١٠٣ - ١١٨.
٧. مشروع الميثاق الوطني (مايو ١٩٦٢) - القاهرة - ص ١٠٧.
٨. الميثاق - المصدر السابق - ص ٩١.
٩. انظر طلعت شاكر - مصدر سابق ص ٤٣ - ٤٧.
١٠. كلمة عبد الناصر في أعضاء المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب - الاهرام ١٦/٤/١٩٦٨.
١١. الاهرام ١٩٦٧/٩/٢.
١٢. اسماعيل صبري عبد الله: حقائق في الموقف العربي - الطليعة القاهرية سبتمبر ١٩٧٠ ص ٢٦.
١٣. الاهرام ١٩٦٩/١٢/٢٤.
١٤. قال ذلك الرئيس السادات في كتابه - البحث عن الذات - المكتب المصري الحديث - القاهرة ١٩٨٠. ص ٢٥٨، ٢٥٩.

١٥. محمد حسنين هيكل: حكاية العرب والسوفيت - الكويت - شركة الخليج لتوزيع الصحف ١٩٧٩ - ص ١٤٧.
١٦. القبس: منظمة التحرير ٢٠ عاماً على طريق التحرير - الحلقة الرابعة ١٩٨٥/١/٦.
١٧. المصدر السابق.
١٨. الاهرام ١٩٦٩/١١/٧.
١٩. أحمد حمروش: قصة ثورة يوليو - الجزء الخامس - خريف عبد الناصر - المؤسسة العربية للدراسات - بيروت :
٢٠. محمد حسنين هيكل: عبد الناصر ومبادرة روجرز-الاهرام ١٩٦٤/١٢/٧ ص ٢٥٤.
٢١. المرجع السابق.
٢٢. فواز الشرقاوي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) رسالة ماجستير في العلوم السياسية- غير منشورة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٧٤، ص ٤٧٠.

الصحافة المصرية خلال الفترة الناصرية

إن محاولة استطلاع الرأى الادوار التى قامت بها الصحافة المصرية للتعبير عن اتجاهات الرأى العام المصرى منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ مروراً بفترتى عبد الناصر والسادات ستلزم منا تحديد الخط العام للدولة، فى المجال الاعلامى أى ما يعرف بالنظرية الاعلامية للمجتمع المصرى.

وفيما يتعلق بالنظرية الاعلامية التى تحكم المجتمع المصرى تبرز امامنا مقولة وليوز شرامة عالم الاعلام الأمريكى الشهير الذى ير انه ليس هناك نظرية للدولة واخرى لوسائل اعلام بل هناك ايدولوجية واحدة تحدد الخط العام للدولة ووسائل الاعلام. فاذا كان النظام السياسى يعكس حكم الطبقة التى تملك وسائل الانتاج الاساسية فى المجتمع وبالتالي تسيطر على وسائل التعبير السياسى والنظام التعللى والثقافى فان الاعلام يأتى كتجسيد واضح لهذا البناء الاقتصادى والسياسى. ولا شك ان هناك ايدولوجية واحدة تحدد الخط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة، كما تحدد موقف الدولة من الاعلام ودوره ووظائفه التى تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة بهدف تحقيق وحماية مصالح وقيم واهداف الطبقة التى تحكم والتى تسيطر بالتالى على وسائل التعبير الاعلامى.

واذا سلمنا بوجود نظرية واحدة تحدد الخط الفكرى والسياسى للدولة ووسائل الاعلام التى تعبر عنها فان هذا يعنى ضرورة التزام وسائل الاعلام المصرية بالقضايا التى يتحور حولها الخط الفكرى والسياسى للدولة - ولا شك أن هذا الاطار النظرى الذى يحدد علاقة الدولة بوسائل الاعلام من الناحية الايدولوجية والسياسية يعد مثابة مدخل ضرورى لتناول العلاقة الفعلية بين الاعلام والسلطة السياسية والتى تتمثل فى ملكية وسائل الاعلام ومدى تدخل الدولة فى توجيه المضامين الاعلامية وأهدافها. وهنا تبرز أهمية تتبع جذور العلاقة الخاصة التى تربط قيادة ثورة يوليو بوسائل الاعلام المصرية والتى ترجع الى قانون تأميم الصحف فى مايو ١٩٦٠. وقد صدر هذا

القانون ضمن مجموعة قوانين التأمين الاولى لبعض المشروعات الاقتصادية الهامة وقد شملت في الدفعة الاولى تأمين جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى (الاتحاد القومى انذاك ولم يكون ذلك مجرد مصادفة بل كشف عن ادراك القيادة السياسية للثورة لأهمية السيطرة على أدوات تشكيل الرأى العام) وقد جاء صدور قانون تنظيم الصحافة فى مايو ١٩٦٠، كى يحدد اطلال العمل والملكية وعلاقة الصحف.

الأوضاع الإعلامية أثناء الفترة الناصرية :-

إن التحولات الاجتماعية الجذرية- التى أحدثتها قوانين يوليو ١٩٦١ وتجسدت سياسيا فى التنظيم الجديد الذى أطلق عليه الاتحاد الاشتراكى العربى كما تبلورت فكريا أبرز وثائق الثورة وهى الميثاق الوطنى - طرحت أثارها على الواقع الاعلامى فى مصر فى تلك الحركة ويمكن رصد هذه الآثا على النحو التالى:-

١- أكد الميثاق ملكية الدولة لوسائل الاعلام على الأخص الصحف وكانت هذه الملكية قد حققت منذ ٦ مايو ١٩٦٠ بعد صدور قانون تنظيم الصحافة الذى أكد ايضا فى نفس الوقت استقلال الصحافة عن الاجهزة الادارية.

٢- ركز الميثاق الوطنى على المضمون الاجتماعى للديمقراطية وانطلق من ذلك الى حرية الصحافة مبرزا علاقتها الوثيقة بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية السائدة، وأنها ليست سوى تعبير عن المصالح المتحركة فى الأوضاع الاقتصادية. وهنا يصير الميثاق على تحديد العناصر التى تملك حق استخدام أدوات ووسائل الاعلام للتعبير عن آرائها بأنها تحالف قوى الشعب العاملة التى يتكون منها الاتحاد الاشتراكى وذلك تطبيقا للقاعدة (كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب)

٣- استنادا للتحديد السابق الذى أشار اليه الميثاق عن حرية الصحافة والمستفيدين منها بها تم تحديد الاطار العالم للنقد الذاتى والحدود المسموح بها والفئات والمصالح لها بممارسة هذا الحق. كما أشير إلى المخاطر التى تهدد حرية النقد. فقد أوضح الميثاق أن العناصر هم الاعداء التقليديون للثورة. وتتشكل منهم القوى الرئيسية المعادية لحرية الصحافة بالمفهوم الشعبى الذى أكدته جميع مواثيق الثورة (إن النقد

الذاتي من أهم ضمانات الحرية وقد كان آخر ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتي في المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية إليها).

وقد شهدت هذا المرحلة صدور قانون المؤسسات الصحفية في مارس ١٩٦٤ وكان يركز على الأطر التنظيمية والقانونية للمؤسسات الصحفية وخصوصا ما يتعلق بالاوضاع المهنية للعاملين فيها من محررين وموظفين وعمال وتحديد سلطات ومسؤوليات رؤساء مجالس إدارتها سواء ما يتعلق بإدارة شئونها الداخلية أو انشطتها الخاصة بالنشر والاعلان والطباعة والتوزيع ويمنح هذا القانون لرؤساء المؤسسات الصحفية سلطات مطلقة في إدارتها ومباشرة مصالحها المختلفة التي اشرنا إليها آنفا.

وتؤكد جميع الموائيق والتصريحات التي صدرت من الرئيس عبدالناصر خلال الستينات على حقيقة أساسية هي حرص الثورة على ضمان حرية الصحافة بالمفهوم الذي حدده الميثاق، كما تنفي وجود الرقابة على الصحف. فقد أكد الرئيس عبدالناصر في فبراير عام ١٩٦٥ (أنه ليست هناك رقابة على الاطلاق أنه يرجو ان تتسع جميع الصدور على للنقد البناء أن الاتحاد الاشتراكي يضع خطا مبدئيا واحدا أمام الصحافة وهو الالتزام بالميثاق. وعلى أساسه لابد من إتاحة الفرص لكل صاحب رأى، كى يبيده أنه لابد من قبول تنوع الآراء واختلافها باختلاف الاجتهادات بشرط أن لا يكون هناك صدام مع المبادئ الأساسية للثورة، بمعنى أنه لا ينبغي المطالبة بعودة الرجعية مثلا أو المطالبة بالانحياز لكتلة من الكتل - وكذلك كانت هناك تأكيدات دائمة من جانب السلطة السياسية بعدم وجود رقابة على الصحف. ففي أغسطس ١٩٦٦ أكد الرئيس عبدالناصر أنه لا توجد رقابة على الصحف، أن رئيس التحرير هو المسئول وإنما لم نؤم الصحافة بل ملكناها للاتحاد الاشتراكي وهذا يعنى انعدام الرقابة الرسمية على الصحف. ولكن ليس معنى ذلك انها الغيت أو اختفت بل أصبحت رقابة ذاتية يقوم بها رئيس التحرير. وفي مجال تنظيم علاقة القيادة السياسية للثورة بالصحف صدرت عدة قرارات تنظيمية تستهدف تحديد صلاحيات وسلطات رؤساء مجالس المؤسسات الصحفية. أبرزها ذلك القرار الذي صدر عام ١٩٦٦ ويشترط ضرورة إبلاغ قرارات

رؤساء مجالس وإدارات الصحف الى وزير الدولة وفي حالة عدم اعتراضة عليها خلال اسبوعين تصبح نافذه. وهذا -لاشك- يشكل قيذا واضحا على سلطات رؤساء مجالس الادارات رغم ما جاء فى قانون المؤسسات الصحفية الذى صدر فى مارس ١٩٦٤ والذى يمنح رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية سلطات واسعة. ومن القيود الخفية التى فرضتها الثورة على حرية الصحافة والمؤسسات الصحفية ذلك الشرط الخاص بتعيين رؤساء مجالس إدارات الصحف وأعضائها بقرارات من مجلس اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي. وقد شكك أمانة للصحافة تابعة للاتحاد الاشتراكي كانت تضم رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية ولكن نشاطها لم يستمر الا بضعة أشهر.

اتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية

خلال الفترة الناصرية (الستينات)

بعد أن استعرضنا الإطار العام للعلاقة التنظيمية والسياسية التي تربط السلطة السياسية في مصر بالصحافة خلال فترتي حكم عبد الناصر والسادات، ومن خلال استقراء اتجاهات ومواقف الصحف اليومية المصرية نحو المقاومة الفلسطينية خلال الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٩ - نحاول أن نتوصل إلى التعرف والتحقق مما يلي:

١- نوع وحجم الاهتمام المصري بقضية المقاومة الفلسطينية من خلال المعالجات الصحفية.

٢- موقف الصحف المصرية من المقاومة الفلسطينية في ضوء علاقاتها بالسلطة السياسية في الفترتين سواء في ظل تبعيتها المطلقة للاتحاد الاشتراكي خلال الفترة الناصرية، أو في ظل الصيغة التعددية وانتقال تبعيتها لمجلس الشوري خلال الفترة الساداتية.

٣- إلى أي مدى كانت معالجات الصحف المصرية لقضية المقاومة الفلسطينية انعكاساً لموقف السلطة السياسية من ناحية واتجاهات رؤساء التحرير من ناحية أخرى، وإلى أي مدى تأثرت باتجاهات الرأي العام المصري إزاء المقاومة. وذلك بهدف التوصل إلى تحديد القوانين الجزئية والقانون العام الذي يحكم علاقة كل من الرأي العام المصري والنظام الحاكم بالمقاومة الفلسطينية خلال فترتي عبد الناصر والسادات.

ولقد تم اختيار مجموعة من الأحداث الهامة التي تعد بمثابة مؤشرات قياسية لرصد وتحليل اتجاهات الصحف المصرية نحو القضية الفلسطينية بصورة اجمالية مع التركيز على جوهرها الايديولوجي والحركي متمثلاً في المقاومة الفلسطينية كظاهرة نضالية تشكل فصيلاً متقدماً من حركة التحرر الوطني العربية خلال فترتي الستينات

والسبعينات. ولقد روعي في اختيار عينة الاحداث مجموعة من الاعتبارات أبرزها مدى فاعلية هذه الاحداث وتأثيرها على مسار المقاومة الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي من ناحية، ثم تأثيرها على موقف مصر ودورها في الصراع من خلال رصد وجهة نظر الصحف المعبرة عنها في طبيعة دور المقاومة الفلسطينية في هذا الصراع من ناحية أخرى.

وبناء على الاعتبارات السابقة تم اختيار الأحداث التالية:-

١- ميلاد المقاومة الفلسطينية يناير ١٩٦٥ وتتضمن ما يلي:-

(أ) العمليات العسكرية الأولى التي قامت بها المقاومة.

(ب) الانظمة العربية والمقاومة الفلسطينية.

(ج) المنظمات الفلسطينية.

(د) القوي الدولية والمقاومة.

٢- حرب يونيو ١٩٦٧:

(أ) مؤتمر القمة العربي بالخرطوم

(ب) القرار ٢٤٢.

٣- استقالة الشقيري.

٤- معركة الكرامة مارس ١٩٦٨.

٥- موقف النظام الأردني من المقاومة .

٦- قبول مصر لمبادرة روجرز .

٧- مذابح ايلول سبتمبر ١٩٧٠.

٨- حادث ميونيخ ١٩٧٢ .

٩- عمليات المقاومة أثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣.

١٠- عمليات المقاومة قبل مبادرة السادات ١٩٧٥-١٩٧٧.

١١- المقاومة الفلسطينية بعد المبادرة وحتى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ١٩٧٧-١٩٧٩.

عينة الصحف :-

لقد تم التركيز على الصحف اليومية الثلاث (الأهرام والأخبار والجمهورية) باعتبارها تمثل بنسب متفاوتة وجهة النظر الرسمية للنظام الحاكم في مصر خلال حقبتى الستينات والسبعينات مع مراعاة وجود صحف أخرى تمثل يسار النظام الناصر وخصوصاً اليسار الماركسي. وتتمثل في مجلتي الكاتب والطليعة. وقد توقفت الاولى عن الصدور في بداية عام ١٩٧٤. أما الثانية فقد تحولت إلى مجلة للشباب وعلوم المستقبل في مارس ١٩٧٧. أما بالنسبة للفترة الثانية (فترة السادات) فإن الصيغة التعددية في المجال الحزبي عبرت عن نفسها في المجال الصحفي في صورة مجموعة من الصحف الحزبية تمثلت فيما يلي:-

- ١- صحيفة مصر الأسبوعية صدرت عن حزب مصر العربي الاشتراكي (حزب الأغلبية) في يونيو ١٩٧٧ وتوقفت في سبتمبر ١٩٧٨.
- ٢- صحيفة الاحرار لسان حزب الاحرار الاشتراكيين. وصدرت في نوفمبر ١٩٧٧.
- ٣- صحيفة الاهالي لسان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. صدرت في فبراير ١٩٧٨. ولم يصدر منها سوى ١٩ عدداً وتوقفت في ٥ يونيو ١٩٧٨، بسبب كثرة المصادرات ثم عادت للصدور في ١٢ يوليو ١٩٧٨، واستمرت حتى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨ (العدد ٣١). وازاء الاضطهادات المتواصلة من جانب السلطة الساداتية اضطرت الصحيفة الى التوقف نهائياً. ثم عادت للصدور في مايو ١٩٨٢ بعد انتهاء حكم السادات.
- ٤- صحيفة الشعب الناطقة باسم حزب العمل الاشتراكي صدرت في أول مايو ١٩٧٩. وتوقفت في سبتمبر ١٩٨١، إذ صدر قرار بسحب ترخيصها في ٥ سبتمبر ١٩٨١ وقد تم ذلك بسبب ما عرف بأحداث سبتمبر التي شكلت ذروة الصدام بين نظام السادات وكافة فصائل المعارض الوطنية.

٥- مجلة الدعوة، لسان حال الاخوان المسلمين، وقد سمح السادات بإعادة صدورها عام ١٩٧٦ بعد توقفها منذ ١٩٥٤.

٦- صحيفة مايو الناطقة باسم الحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) صدرت في مارس ١٩٨١.

هذا وقد اقتصرنا على رصد وتحليل اتجاهات الصحف اليومية الثلاث بالنسبة للفترتين مع الإشارة الى الاتجاهات العامة للصحف الحزبية في الفترة الثانية. وقد شملت هذه الصحف كلا من الاهالي - الشعب - الدعوة ، باعتبارها تمثل الاتجاهات الاساسية لاحزاب وقوي المعارضة التي سمع لها بالتواجد العلني في مصر اثناء حكم السادات والتي عبرت عن مواقف احزابها من اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية.

الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية

أولاً : ميلاد المقاومة الفلسطينية (يناير ١٩٦٥):

رغم ان البداية المعروفة لنشاط المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة كانت اول يناير ١٩٦٥، فإن نشر اخبار العمليات الفدائية داخل اسرائيل لم يبدأ إلا في ١٥ يناير عندما نشرت الاهرام (مانشيت) رئيسياً في الصفحة الاولى (جماعات عربية مسلحة تتسلل إلى داخل اسرائيل لنسف محطة ضخ المياه) أما جريدة الاخبار فقد نشرت في نفس اليوم (مانشيت) اسود في الصفحة الاولى بعنوان (اسرائيل تشكو من نشاط الفدائيين داخل اراضيها) وقد قامت الجمهورية بتغطية الحدث مع استخدام عبارات مثل اسرائيل تعترف بانتصارات الفدائيين العرب^(١)، ونشاط كبير للفدائيين داخل اسرائيل^(٢).

ورغم ان الصحف الثلاث قد اقتصرت في تغطية البداية الاولى لنشاط المقاومة على الاخبار فقط الا ان هناك درجة عالية من الاهتمام قد احيط بها الحدث باعتباره سابقة اولي. وقد لوحظ التركيز على وجود عمليات فدائية داخل اسرائيل دون الاهتمام بالمنظمة المسؤولة عن هذه العمليات وهي منظمة فتح. وقد استخدمت الصحف الثلاث كلمة (جماعات عربية دون تحديد او اشارة الى فتح او العاصفة) ويلاحظ ايضا ان هذه العمليات رغم انها تصدر عن منظمة التحرير الفلسطينية غير ان الاهرام حاولت ان تربط بين هذه العمليات واجتماع الرؤساء على اساس ان هذه العمليات تهدف الى إعاقة مشروع اسرائيل لتحويل مياه نهر الاردن. وهنا تبدو محاولة الاهرام لايجاد علاقة بين هذه العمليات ومؤتمر القمة العربي الذي عقد من قبل لنفس الغرض.

أما فيما يتعلق بتغطية هذه الصحف لمؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط سبتمبر ١٩٦٥ فقد حرصت الصحف اليومية الثلاث على ابراز الدور الكبير الذي قام به عبد الناصر في المؤتمر من اجل مساندة المقاومة الفلسطينية وتأكيدده على ان المهمة الاولى للمؤتمر هي تحرير فلسطين^(٣) وفي هذا السياق اهتمت الجمهورية

بابراز اقتراح الرئيس بومدين لشن حرب عصابات داخل اسرائيل. وكانت العناوين الرئيسية (خطة تحرير فلسطين)^(٤).

ونظراً لضالة النشاط الفلسطيني المسلح في تلك الفترة فقد كانت متابعة الصحافة المصرية له محدودة. فضلاً عن ان النظام المصري آنذاك رغم اهتمامه بالمقاومة الفلسطينية إلا انه كان يولي ثقته للجيش النظامي وللأنشطة الفلسطينية ذات الطابع الرسمي. وقد انعكس ذلك على اهتمام الصحف بنشر بعض الأخبار عن تدريبات للقوات الفلسطينية مع ان المتوقع هو إخفاء نشر هذه المعلومات العسكرية. غير أنه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بدأ الاهتمام بالمقاومة يأخذ شكلاً مختلفاً فأبرزت الاهرام^(٥) خبراً عن بداية المقاومة المنظمة ضد اسرائيل في القدس "والتركيز على عدم اعتراف الشعب الفلسطيني بتوحيد القطاعين العربي والاسرائيلي في المدينة .. ثم عادت الاهرام بعد يومين فنشرت خبراً عن سجن أحد الفلسطينيين لمدة عشرين عاماً بتهمة التسلل لنسف منشآت داخل اسرائيل وبعد ذلك نشرت في صفحتها الاولى عن اشتعال المقاومة في الاراضي العربية، مما يسبب قلقاً للسلطات الاسرائيلية يدفعها الى اجراء اعتقالات ضخمة كما نشرت الاخبار عن "منشورات المقاومة تغرق الاراض المحتلة، وذلك رغم ارباب السلطات الاسرائيلية.

وهذا الاهتمام المتزايد بأخبار المقاومة يمكن فهمه في ضوء عبارة جمال عبد الناصر "ان المقاومة الفلسطينية هي انبل الظواهر بعد نكسة يونيو .. وأن الثورة الفلسطينية وجدت لتبقي .." فقد كانت المقاومة اذن هي بمثابة عامل هام لإعادة الثقة الجماهيرية العربية التي صدمت بهزيمة يونيو.

وفيما يتعلق بموقف الانظمة العربية من المقاومة يلاحظ ان الصحف المصرية قد اهتمت بالاشادة الموضوعية إلى مساهمة بعض الانظمة العربية في تأييد النضال الفلسطيني في الجزائر - العراق - الكويت^(٦).

كذلك اهتمت الصحافة المصرية بنشر اخبار الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن وان حاولت احتواءها في البداية "الاهرام مثلاً" الا انها تمادت بعد

ذلك في تصوير الخلافات والاهتمام به واتخاذ موقف التأييد الواضح لمنظمة التحرير وضد نظام الملك حسين^(٧). ويلاحظ ان توتر العلاقات بين مصر وبعض الانظمة العربية، الأردن مثلاً، قد انعكس على معالجة الصحف لخلافات هذه الانظمة مع منظمة التحرير وهو ما يعني اتخاذ هذه الخلافات احياناً ذريعة لتأييد موقف مصر في صراعها مع الانظمة العربية المخالفة.

ويلاحظ انه بينما تتميز المعالجة الصحفية لجريدة الاهرام بقدر كبير من التزام الموضوعية والاتزان وعدم اللجوء الى اساليب مبتذلة في التغطية الخبرية لدرجة اخلاف بين المنظمة والانظمة العربية نجد أن اخبار اليوم قد استثمرت هذه الخلافات استثماراً اعلامياً مغرضاً هدفه الوحيد الاثارة على حساب الموضوعية.

المنظمات الفلسطينية:

ويلاحظ ان الصحافة المصرية ابرزت بشكل اساسي ومكثف اخبار منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي المعترف به للشعب الفلسطيني^(٨) وتجاهلت تجاهلاً كاملاً اخبار المنظمات الفلسطينية الاخرى مع ان بعضها قد مارس في نفس الفترة نشاطاً اكثر اهمية مثل منظمة فتح والتي اقتصر ذكرها على العمليات الفدائية التي قامت بها وقد ركزت الصحافة المصرية على ابراز العلاقة التي تربط المنظمة والشقيري بالقاهرة وعبد الناصر^(٩) ولا ريب ان الصحافة المصرية قد اسهمت بما نشرته عن المنظمة واحاطتها بهالة من الاهمية في ايهام الرأي العام المصري بأهمية الدور الذي يمكن ان تؤديه هذه المنظمة وقدرتها على "تحرير فلسطين" رغم ان كل الظروف الموضوعية يومها لا تؤيد هذه المقولة.

المقاومة والقوي الدولية:

أبرزت الصحافة المصرية الامل الكبير المعقود على الامم المتحدة باعتبارها قادرة على حل القضية الفلسطينية^(١٠) كما عكست موقف النظام المصري الذي اتجه الى اعطاء امريكا العديد من الفرص لاتخاذ موقف معتدل تجاه قضية اللاجئين. ولما ثبت استحالة ذلك بدأت الصحف المصرية تشير الى رغبة امريكا في تصفية القضية الفلسطينية^(١١) وقد تصاعدت حدة الهجوم في الأسابيع السابقة على حرب يونيو.

ثانياً : المقاومة الفلسطينية أثناء حرب يونيو ١٩٦٧ :

في أوائل اغسطس ١٩٦٧ نشرت الاهرام خبراً عن اعتقال ٤ من زعماء العرب بعد طردهم من القدس. وان "الوزارة الاسرائيلية تجتمع ٣ مرات في ٢٤ ساعة لبحث اشتداد المقاومة العربية" وذكرت انه لم يعلن عن اسماء الزعماء ولكن من بينهم انور الخطيب محافظ مدينة القدس، وان سبب الطرد هو "محاولة الاربعة تنظيم حركة عدم التعاون مع السلطات الاسرائيلية، وصدر القرار بحكم قوانين الطوارئ". وفي اليوم التالي تابعت الاهرام النشر عن إجماع مدن الضفة الغربية على مقاومة الاجراءات الاسرائيلية. وأشارت الى البيان الذي قدمته ٤٦ شخصية من نابلس الى كبير قضاة مدينة القدس العربية مطالبين فيه بانسحاب اسرائيل الى ما وراء خطوط الهدنة. وقد ابرزت الصحيفة "تزايد وسائل المقاومة في الضفة الغربية لنهر الاردن"، وإن "مدينة جنين بالضفة الغربية اضربت لمساندة الاضراب في القدس ونابلس. كما وزعت منظمة طلائع العودة منشورات تحذر فيها من التعامل مع العدو" وفي الصفحة الاخيرة من نفس العدد بالأهرام نشر تحقيق مصور مع بعض الذين اجبرتهم اسرائيل على مغادرة غزة ليروا "كيف تمضي المقاومة المنظمة في غزة ورفح وخان يونس، واجراءات اسرائيل القمعية من هدم المنازل وغير ذلك لانهاء المقاومة، ورد الأهالي على ذلك باضراب تجار غزة وقبض اسرائيل عليهم"^(١٢).

ولم تتوقف الصحف الثلاث عن متابعة أنباء المقاومة واستمرارها وتضاعفها. وكانت عناوين الاهرام والجمهورية والأخبار تشير الى منشورات المقاومة التي تغرق الارض المحتلة. وان هناك عدة هيئات تتولي المقاومة في مختلف المناطق وتوزع المنشورات وهي:

- حركة المقاومة العربية في الضفة الغربية.
- جبهات التحرير الوطني الفلسطيني في الخليل.
- الاحزاب والهيئات في رام الله.

وتابعت الأهرام والجمهورية "آلاف العرب يتظاهرون في القدس ضد اليهود" وإن "حاخام الجيش يتراجع ويلغي صلاة اليهود عند قبة الصخرة" وتوضح الأهرام أن سبب المظاهرة "الصلاة التي أقامها حاخام الجيش الإسرائيلي في هذه البقعة الإسلامية" ثم اضطرت الحاخام تحت ضغط الاحتجاجات العربية إلى إلغائها. وقد كتب على حمدي الحمال في بابه اليومي "حديث الناس" (١٣) مشيراً إلى المقاومة ومشيداً بها فذكر:

١- إن إسرائيل بدأت تواجه مقاومة متزايدة من الشعب في الأراضي المحتلة وترجع هذه المقاومة إلى عاملين: شعور العرب بحقوقهم في الأرض وارتباطهم بها من ناحية.. والاساليب النازية التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب العربي من ناحية أخرى.

٢- عرقلة إسرائيل لمشروع الصليب الأحمر الذي يتعلق بالنازحين "وعدم السماح للشباب بالعودة" خوفاً من الخطر الذي يمثله هؤلاء الشباب ويختتم الكاتب "حديث الناس" بقوله:

ونحن لا ندري ما هو موقف القوى التي ساعدتها في الحرب وامتدتها بالعون العسكري والسياسي والبشري. لازالة الوجود العربي "ثم يقول أنه لا بد لهذه القوى من إعادة النظر فيما زيفت إسرائيل من حقائق وفيما شوهت من وقائع حتى تسترد هذه الدول قدرتها في التزام الحق" وهو ما يعني أن الكاتب لم يفقد الثقة بعد في هذه "القوى" وما زال يطمح في عودتها إلى الحق.. وهو موقف سنعود إليه بالتفصيل فيما بعد.

ومن المعروف أن الكفاح المسلح الفلسطيني قد بدأ في الظهور من جديد في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧.. ولذلك كان تركيز الصحف المصرية قبل هذا التاريخ على أوجه الكفاح الأخرى "المظاهرات - الاضرابات - الاحتجاجات .. الخ" وفي الفترة من أول أغسطس حتى التاريخ السابق نجد أن الأهرام قد ركزت على الآتي:

- وجود المقاومة العربية بصورها المختلفة.
- الرد الإسرائيلي في صورة "اعتقالات .. قمع .. طرد.. الخ"
- استمرار المقاومة وتصاعدها.

- مزيد من القمع الاسرائيلي + اجتماعات منتالية للوزارة + دعر وخوف مقلق يعم اسرائيل.
- التأييد المصري الكامل لنشاط المقاومة.

ففي ٢٦ أغسطس نشرت الاهرام خبراً عن "تعزيز قوات اسرائيل في القدس بعد بدء المقاومة المسلحة" وان "اسرائيل تعتقد أن ٤٠٠٠ جندي اردني ينظمون المقاومة في الضفة الغربية" كما جاء رأي الاهرام في اليوم التالي تحت عنوان "بعد مفاجأة الجولة الاولى ستزداد المقاومة" أشارت فيه إلى: أن تعزيز اسرائيل لقواتها وانفجار المقاومة يعني ان المقاومة اصبحت ظاهرة عامة وشاملة في كل الارض المحتلة وان المقاومة ليست مجرد رد فعل سيزول ولكنها تعني رفض نتائج العدوان الاستعماري والاصرار على زالة آثاره"، وإن الارهاب الاسرائيلي لن يستطيع القضاء على المقاومة.. ثم ختمت افتتاحية الاهرام بطرح رؤية مستقبلية تؤكد نمو المقاومة واشتدادها بعد مفاجئة النكسة .. ثم تحية للمناضلين. وقد لوحظ ازدياد اهتمام الصحافة المصرية بتتبع اخبار المقاومة العربية بصورتها العسكرية وغير العسكرية وقد ارجع ذلك إلى عاملين اساسيين هما:

الأول: التواجد الحقيقي والمؤثر والفعال لهذه المقاومة وتصاعدها المستمر، مما يدعو في حد ذاته إلى الاهتمام والمتابعة.

الثاني: الرغبة في إعادة الثقة الى الرأي العام المصري الذي اهتز بشدة بعد هزيمة يونيو القاسية بإثبات أن المقاومة العربية لم تمت وإن نضال الشعب الفلسطيني مستمر من أجل إعادة التوازن إلى النفوس التي اهتزت.

ومن ناحية التغطية الخبرية عن النشاط الفدائي تكررت الإشارة الى معارك الفدائيين واشتباكاتهم مع قوات العدو "٤٤ مرة" وقيام الفدائيين بتفجير ونسف منشآت العدو ومشاريعه "٣١ مرة" والتكرار يعني بصورة غير مباشرة - وإن كانت واضحة تماماً - وجود المقاومة وتصاعدها فلم يرد ذكر المقاومة "العنيفة- المستمرة - المتصاعدة" بصورة مباشرة إلا "١٠ عشرات" وقد ورد ذكر استشهاد المناضلين

العرب واصابتهم بجراح "٣ مرات" وهو ما يحقق التوازن بين جدية المعركة التي تستلزم وجود ضحايا وبين الرغبة في عدم صدمة الرأي العام بالمداومة في ذكر عدد القتلى والمصابين.

أما اشكال المقاومة غير العنيفة مثل "الاضراب" - الاعتصامات والمظاهرات - النضال السلمي " فقد تكررت "٨ مرات" لأنه رغم أهمية هذا الشكل من المقاومة فإن النضال المسلح يكتسح امامه كل اشكال المقاومة غير المسلحة - مع أهميتها^(١٤).

أما عن تغطية رد الفعل الاسرائيلي فقد تم ابراز أعنف ردود الفعل الاسرائيلية وهو ما يوحي بعنف الفعل الاصلي، وهو المقاومة - تمثلت نسف البيوت وحملات النفثيش والانتقام، وكذلك حظر التجول "١٣ مرة" ثم ما يوحي بقلق اسرائيل وتوترها واتخاذها اجراءات استثنائية، ثم تأتي اعداد القتلى والمصابين من جنود اسرائيل واخيراً شكاوي اسرائيل واتهاماتها وتهديداتها لقد تم التركيز على توضيح مدى عنف المقاومة وما يتبع ذلك من مدى عنف رد الفعل الاسرائيلي مع الحرص على التمييز بين العنف الثوري المشروع الذي تلجأ إليه المقاومة وبين الإرهاب الاسرائيلي المضاد^(١٥).

احتلت اخبار المقاومة الصفحات الاولى دائماً. وكانت تتحول الى منشآت رئيسية في كثير من الاحيان ولم تقتصر الصحف على "الخبر الصحفي" فحسب في تغطية المقاومة بل استخدمت عدة فنون صحفية أخرى مثل التحقيق المصور - الكاريكاتور - المقال - الحديث الصحفي - الباب اليومي الثابت "العامود" - تعليق الصحفيين مثل "رأي الاهرام". وهو ما يعني تجنيد كل الامكانيات المتاحة في خدمة تغطية المقاومة الفلسطينية العربية تغطية صحفية جيدة.

أ- مؤتمر قمة الخرطوم:

في ١٩ أغسطس كانت العناوين الرئيسية في الصحف المصرية عن مؤتمر الخرطوم الذي يبدأ اليوم ومغادرة عبد الناصر القاهرة وان المؤتمر سيبحث "المسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية المعروضة امامه في قضايا المصير العربي" وفي

أول سبتمبر كان المؤتمر يختتم أعماله ويصدر قراراته ويذيع بيانه إلى الأمة العربية. وقد ركزت الأهرام على:

- ١- إنهاء الخلاف المصري السعودي حول اليمن.
- ٢- إن أى حل لا يحقق تصفية العدوان أو يتجاهل حقوق شعب فلسطين حل مرفوض لن يقبله العرب.

وفي هذا اليوم كان رأي العرب: حديث الناس، كاريكاتور صلاح جاهين يدور حول المؤتمر وقراراته، هذا وقد ركزت الصحف المصرية في تغطيتها لأبناء مؤتمر الخرطوم على ما يلي: (١٦)

- ١- إن مؤتمر القمة العربية أصدر قراراته وأعلن في بيانه الختامي ان إزالة آثار العدوان مسئولية جماعية، وإن الطاقات العربية كفيلة بتصفيته.
- ٢- اتفاق الدول العربية على الوسائل الفعلية الفعالة لازالة آثار العدوان، ودعم الدول التي تأثرت مواردها مباشرة لتمكينها من مواجهة الضغوط الاقتصادية.
- ٣- مواصلة العمل العربي الموحد من أجل فلسطين والتمسك بحق شعبها في وطنه، ورفض اية محاولة للصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها أو التفاوض معها.
- ٤- دعم الامداد العسكري لمواجهة كل احتمالات الموقف.
- ٥- سرعة تصفية القواعد الاجنبية.
- ٦- إنشاء صندوق الإنماء الاجتماعي والاقتصادي.
- ٧- الالتزام بميثاق التضامن العربي.
- ٨- السعودية والكويت وليبيا تساهم بمبلغ ١٣٥ مليون جنيه سنوياً منها ٩٥ مليون جنيه لمصر و ٤٠ مليون جنيه للاردن الى ان تتم تصفية العدوان.
- ٩- الاتفاق على عقد اجتماعات دورية للقمة يتحدد زمانها ومكانها لمتابعة تطورات الموقف وجميع احتمالاته القادمة.

وفي حديث الناس بالاهرام .. اهتم على حمدي الجمال بالتزام المؤتمر بأنه لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف باسرائيل، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه وعدم تصفية قضية فلسطين .. ثم يعاود الجمال في اليوم التالي تعليقه على قرارات المؤتمر مع التركيز على اللاءات الثلاثة، ويقرن تنفيذ هذه اللاءات بالعمل العربي الموحد، ويضرب مثلاً بأن تحدياً قريباً سوف يواجه العرب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعليهم أن يواجهوه بالعمل المشترك^(١٧).

أما الأخبار فقد انفردت بخبر يحمل عنوان "اقوى سلاح سياسي ضد اسرائيل"^(١٨). ويحوي الخبر تفاصيل عن استعداد بريطانيا لمواجهة عواقب قرارات المؤتمر فيما يتعلق بالبترول والجنية الاسترليني وقناة السويس. ويعلن المحرر قائلاً "إن اتخاذ المؤتمر لقرارات قوية شديدة سيكون اخطر واقوى سلاح سياسي لطرد اسرائيل، وقد كان رأي الاخبار يدور حول إزالة آثار العدوان واهمية العمل العربي الموحد .. إلخ.

ويمكن القول بوجه عام أن الصحافة المصرية قد ركزت في تغطيتها لمؤتمر الخرطوم - على أهمية العمل العربي المشترك وذلك من أجل تحقيق الهدف العاجل وهو إزالة آثار العدوان - أي آثار هزيمة يونيو- بينما أصبح الهدف القابل للتأجيل هو صيانة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين. وقد حرصت الصحف الثلاث على التركيز على قرار المؤتمر "لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع اسرائيل" في ضوء الممرارة الشديدة التي احس بها الرأي العام المصري والعربي، وسعي الانظمة العربية - والنظام المصري بوجه خاص- إلى ضرورة إعادة بث الثقة من جديد وذلك من خلال اتخاذ مواقف متشددة والتركيز عليها مع اغفال المواقف الأقل تشدداً "مثل قرار مجلس الامن ٢٤٢ مثلاً" وقد ركزت الاخبار على صدى المؤتمر "لتوضيح أهمية وفاعلية قراراته، وعن اعادة النظر فيما قبل ١٩٦٧ فقد كانت هذه الدعوة اساساً بناء على كلمات الرئيس عبد الناصر الذي كان اول من تنبه ونبه الى ضرورة إعادة النظر في سلبيات ما قبل الهزيمة.

ب- القرار ٢٤٢:

بسبب التناقض بين قرارات مؤتمر الخرطوم التي نصت على انه لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف باسرائيل وبين قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي نص على إنهاء حالة الحرب والاعتراف بوجود اسرائيل وحققها في الأمن والسلام. لذلك يلاحظ أن الصحافة المصرية قد أصيبت بما يشبه البلبلة وعدم وضوح الرؤية. ولذلك لم تجد مفراً من تجاهل أخطر ما في قرار مجلس الأمن أي ما يتعلق بالاعتراف وانهاء حالة الحرب. وقد تابعت الصحف المصرية الثلاث أخبار مجلس الأمن وقراراته. وانفردت الأخبار^(١٩) بنشر المشروع الذي يتضمن:

أولاً : تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط قائم على المبادئ الآتية:

أ- انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في القتال الاخير.
ب- انتهاء حالة الحرب ... الخ.

ثانياً : يؤكد المجلس أيضاً ضرورة:

أ- ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق حل عادل لقضية اللاجئين.

ج- ضمان الكيان الاقليمي والاستقلال السياسي لكل دولة عن طريق اجراءات تشمل خلق مناطق منزوعة السلاح.

ثالثاً: تعيين مندوب خاص للسكرتير العام للاتصال بدول المنطقة من أجل تنفيذ القرار.

وفي مجال اهتمامنا بهذا القرار ينبغي ان نشير إلى: انتهاء جميع حالات الحرب- تحقيق حل عادل لقضية "اللاجئين" - حق دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل ان تعيش في سلام. وموافقة مصر على هذا القرار تعني موافقتها ضمناً:

- على انتهاء حالة الحرب مع اسرائيل اذا وافقت الاخيرة على تنفيذ بنود المعاهدة.

- على تصفية قضية الشعب الفلسطيني باعتبارها " قضية لاجئين".

- الاعتراف بوجود اسرائيل وحققها في الأمن والسلام.

وفي كلمة اليوم تحت عنوان "الحل السياسي والمجالات الأخرى" أكدت الاخبار وجهة النظر العربية وهي "أن العدوان لا يمكن ان يكون سبباً في مكافأة المعتدي وانه لا بد من الانسحاب .." و "تحاول بعض المشروعات المقدمة بصورة او بأخرى ان تربط بين الانسحاب والتسوية او بين الانسحاب وإملاء الشروط وهو ما لا تقبله الدول العربية".

ثم اشارت الصحف الى المشروع السوفيتي ومعارضة مندوب امريكا له. ونشرت الاخبار^(٢٠) النص الكامل للمشروع وأبرزت اوجه الاختلاف بينه وبين المشروع البريطاني على النحو التالي:

أ- الدعوة الى الانسحاب من "كل" الاراضي المحتلة بعد ٥ يونيو.

ب- عدم ورود "الحدود الآمنة الدائمة" في نص القرار.

ولكن المشروع يتضمن الاعتراف والصلح وتسوية النزاعات بغير القوة ومعالجة مشكلة اللاجئين .. الخ وفي ٢٣ نوفمبر اشارت الصحف الى "إقرار المشروع البريطاني" مع تصريح لمحمود رياض بعد التصويت يؤكد فيه ان القرار هو الخطوة الاولى نحو السلام "وانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية" وخلت الصحف من أى تعليق على القرار .. وفي اليوم التالي تركز اهتمام الصحف على خطاب عبد الناصر الذي أعلن فيه أن المشروع البريطاني ليس كافياً لإيجاد حل سلمي و "أننا لن نتنازل عن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كل شبر عربي" و"لن تمر اسرائيل من قناة السويس لأن هذا جزء من قضية فلسطين" وأكد عبد الناصر "أنه لا اعتراف باسرائيل ولا صلح معها ولا تفاوض .. ولا تصرف في القضية الفلسطينية لأنها ملك للشعب الفلسطيني ويؤكد حتمية الكفاح المسلح.

وقد انفرد فتحي غانم في جريدة الجمهورية بالتعليق على مناقشات مجلس الامن بمقال اكد فيه "أننا لا يجب ان نتأثر بكلمة حاسم لان العدوان لن يزول بمجرد صدور القرارات"^(٢١).

ثالثاً : استقالة الشقيري:-

تابعت الصحافة المصرية باهتمام بالغ -يميل الى الحياد بين الاطراف المتنازعة- قضية استقالة احمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بناء على رغبة الكثيرين من رجال المقاومة الفلسطينية الذين اعتبروه "حجرة عثرة" امام العمل الفلسطيني الموحد.

وقد نشرت الصحف المصرية وجهات نظر الفريق المخالف للشقيري المطالب بالاستقالة. كما نشرت وجهات نظر فريق المؤيد للشقيري المصمم على استمرار قيادته. فقد نشرت الاهرام في صفحتها الاولى تحت عنوان "أزمة منظمة تحرير فلسطين" مطالبة بعض الاعضاء بتحية الشقيري. ويشير الخبر الى حجة هذا الفريق. وقالت، تبريراً لطلبهم، أن استقالة الشقيري أمر حتمي لانقاذ وحدة الشعب الفلسطيني ومساعدة منظمة التحرير على التعاون مع المنظمات الفلسطينية في جبهة فلسطينية واحدة. ويشير الخبر كذلك الى رد فعل الشقيري على ذلك بتخفيض اعضاء اللجنة التنفيذية الى النصف. وقد تابعت الصحف الثلاث خلال اسبوع كامل تفاصيل الأزمة واسبابها من وجهة النظر المعارضة لوجود الشقيري، مثل اتحاد طلبة فلسطين بالقاهرة الذي عقد مؤتمراً صحفياً أعلن فيه جانباً من الاعتراضات منها:

- ان الشقيري لم يعمل على تطوير المنظمة محورياً.
- اصدر بيانات نسب فيها الى المنظمة عمليات قامت بها منظمات اخرى.
- استمرار المنظمة في نفس الأسلوب الذي اتبعته وتصديها للقضية عن طريق بلاغات وخطب ومواقف ارتجالية.
- ظهور التسلط الفردي داخل المنظمة مما يبعد عن خدمة القضية.
- تصريحات الشقيري الخاصة بأن الدول العربية تقف ضده.
- صدور تصريحات للشقيري يفيد منها العدو.

كما حرص الخبر على ايراد "بيانات تأييد للشقيري" صدرت عن بعض فصائل المقاومة .. ما يؤكد الحرص على التوازن في المعالجة الصحفية، وحقيقة الامر ان

التوازن لا يخلو من تجنيد لآراء المعارضة لوجود الشقيري دون أن يصل هذا التجنيد إلى تأييد كامل.

وعندما نشرت الأهرام^(٢٢) خبر استقبال محمود رياض لاثنتين من المنظمة المطالبين بتحيةة الشقيري. حرصت الأهرام على تأكيد أن هذه المقابلة تمت "بناء على طلبهما" حتى لا تختلط الأمور ويفهم أن مصر وراء الحملة ضد الشقيري. ولكن الأزمة سرعان ما تطورت ودخلت مرحلة حاسمة - على حد تعبير الصحف - بعد أن أجمع معظم أعضاء اللجنة التنفيذية على طلب استقالة الشقيري. وقد أفردت الأهرام صفحتها الثالثة لتغطية الخبر تغطية صحفية كاملة وأشارت إلى أن "أزمة منظمة تحرير فلسطين تحسم اليوم" كما بدأت المواد "غير الخبرية" في الظهور. فنشر على حمدي الجمال رأيه في حديث الناس "وكان يرى أن المعركة التي تخوضها جبهة التحرير ليست معركة أشخاص وإنما هي معركة وطن ومستقبل وليس مقبولا على الإطلاق أن تتدخل العوامل الشخصية لكي تعوق هذه المسيرة النضالية ومن هنا لا بد من انتهاء هذا الخلاف بما يحقق المصلحة العامة وعلى كل من يرى في نفسه عقبة في طريق التفاهم أن يخرج من الصف حتى يواصل الباقون حركتهم فليست المعركة معركة أشخاص، إنما هي معركة وطن"^(٢٣).

ويبدو واضحاً من حديث الجمال وقوفه إلى جانب تنحية الشقيري.. ويبدو واضحاً أيضاً أن الأهرام قد صمتت، حتى بدا أن الأزمة قد وصلت إلى ما قبل الانفراج. فأدلت برأيها الذي يمثل الرأي الغالب لرجال المقاومة. ولهذا لم يكن غريباً أن يكون مانشيت الأهرام في اليوم التالي هو "استقالة الشقيري من رئاسة منظمة تحرير فلسطين" وكنيجة لهذه الاستقالة ظهرت أحداث جديدة للعمل الفلسطيني لخصتها الأهرام في اليوم التالي ١٢/٢٦ في الأهداف الآتية:-

١. تصعيد النضال المسلح في الأراضي المحتلة تحت قيادة مجلس تمثل فيه جميع القوى.

٢. تحقيق الوحدة الوطنية.

٣. قيام مجلس تتمثل فيه إرادة الشعب وتنبثق عنه قيادة جماعية مسئولة.

٤. تعبئة الجهود القومية.

٥. تطوير أجهزة المنظمة.

وفي نفس اليوم - بعد استقالة الشقيري واختيار يحي حمود كرئيس مؤقت للمنظمة - كان رأي الأهرام "اللجنة التنفيذية لمنظمة فلسطين تنتظرها مهام ضخمة" يتحدث عن توحيد كافة المنظمات الفلسطينية في إطار نضالي واحد ويعقد كثيراً من الآمال على مستقبل العمل الفلسطيني الموحد. وكان حديث الناس للجمال في ١٢/٢٧ يدور حول التطورات الجديدة، وبيان اللجنة التنفيذية الذي قال إن الميدان الفعلي للعمل هو المقاومة المسلحة. ولا يكاد الأمر يختلف كثيراً في الأخير، فقد تابعت أخبار الأزمة بتفاصيلها وتطوراتها وسعت إلى اتخاذ موقف يبدو محايداً ونشرت آراء المعارضين والمؤيدين للشقيري.. كما امتنعت عن نشر أي تعليق أو رأي لها، حتى انتهى الأمر باستقالة الشقيري فكان جزءاً من "كلمة اليوم"^(٣٤) عن هذه الأزمة التي كادت تعصف بوحدة الشعب الفلسطيني. ولعل أهم ما ورد في هذا الرأي ما ذكرته الأخبار أن "العرب في كل مكان قابلوا حل الأزمة بالارتياح دون الدخول في أسباب الأزمة والخلاف، فالأمر لا يعني سوى الشعب الفلسطيني وما يعيننا هو إلا بنشغل بالخلاف وينسى العدو". ولعل هذه الكلمة تلخيص شامل لموقف النظام المصري وصحافته من قضية استقالة الشقيري.

وتابعت الجمهورية تفاصيل الأزمة، بنفس الأسلوب المتبع في الأهرام والأخبار. وكتب الأستاذ فتحي غانم مقالاً عن "معني الاستقالة" يحیی فيه الشقيري لأنه استقال "ووضع القضية الفلسطينية في مكانها الصحيح فوق الخلافات وفوق الأسماء والشخصيات والحزبية والتكتلات، ثم يقول "إننا نثق في هذه المعاني الكبيرة التي تحملها استقالة الشقيري.. إنها سوف تسود بين الجميع وتوحد بينهم حتى نصل للنصر"^(٣٥) ومن خلال تتبعنا لمواقف الصحافة المصرية تجاه استقالة أحمد الشقيري يمكننا أن نقدم الملاحظات الآتية:-

١- وقعت هذه الازمة اثناء تصاعد الكفاح الفلسطيني المسلح.. وهي أزمة صحية، ومبدئية اهتمت الصحافة المصرية المتابعة الكاملة الدقيقة لها.

٢- سعت الصحافة الى اتخاذ موقف موضوعي من الخلاف منذ بدايته حتى ظهر تماماً ان استقالة الشقيري حتمية فرحبت الصحافة بالتغيير دون أى إساءة للشقيري. "مقال فتحي غانم مثلاً".

٣- بدأ واضحاً رغبة الصحافة المصرية في احتواء الخلاف وعدم تصعيده، مع التذكير الدائم بأن هناك عدواً أساسياً ينبغي توجيه الجهود ضده وهو إسرائيل.

لا شك ان المتابعة الصحيفة المصرية كانت نموذجاً لما ينبغي ان تكون عليه المتابعة الموضوعية. وهو موقف يعكس الموقف المشرف للنظام المصري بعد الهزيمة تجاه وحدة العمل الفلسطيني وتأييد النضال المشروع له.

رابعاً: معركة الكرامة (مارس ١٩٦٨):

من المعروف أن عمليات المقاومة العسكرية قد تزايدت في نهاية عام ١٩٦٧ وحتى معركة الكرامة (٢١ مارس ١٩٦٨) التي صمد فيها الفدائيون لهجوم اسرائيلي شامل كان يستهدف إبادة الفدائيين في منطقة الأغوار. وقد تكبدت اسرائيل خسائر فادحة قلبت ميزان المعنويات على الطرفين العربي والاسرائيلي. وبعدها تمت عمليات المقاومة بصورة مطردة حتى مذابح أيلول. وقد وقعت معركة الكرامة عندما عبرت قوة كبيرة من القوات الاسرائيلية نهر الاردن باتجاه بلدة الكرامة ودارت هناك معركة عسكرية استمرت ما يقرب من ست عشرة ساعة بين القوات الاسرائيلية المهاجمة من جانب، والمقاومة الفلسطينية، وقطاعات من الجيش الاردني من جانب آخر.

وتعتبر هذه المعركة من اكبر المعارك التي دارت بين المقاومة الفلسطينية وقطاعات من الجيش الاردني، والقوات الاسرائيلية بعد هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧.

وتستمد معركة الكرامة أهميتها من وجهة نظر الثورة في أنها كانت نهاية لمرحلة وبداية لأخرى. فقد توجت المرحلة التي بدأت في ٢٨ أغسطس ١٩٦٧ مع تصعيد الثورة لجهودها لكسر حالة الحصار التي تعرضت لها الجماهير العربية والفلسطينية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧.

ملاحظات:

ولقد تابعت الصحف اليومية الثلاث معركة الكرامة وتطوراتها، وإن تفاوتت أشكال التغطية الصحفية ومصادرها. ويمكن إجمال ملاحظتنا على النحو التالي:-

١- تتصدر صحيفة الأخبار سائر الصحف المصرية في معالجتها لمعركة الكرامة، لأسباب منها:-

أ- وجود مراسل صحفي خاص بالأخبار في الأردن، وذلك قبل الاعتداء الصهيوني. بالإضافة إلى أن الجريدة أرسلت أحد محرريها من القاهرة لتغطية الحدث.

ب- استخدمت صحيفة الأخبار اتصالاتها، وأجرت حديثاً مع بهجت التهوني رئيس الأردن - تليفونيا.

ج- أكثر المعالجات الخبرية جاءت لترصد الدور الأردني على حساب الدور الفلسطيني، حيث نشرت معظم الصحف أن طرفي الصراع هما الاردنيون من جهة، والصهيونيون من جهة أخرى.

ولعل جريدة الاخبار هي الوحيدة التي رصدت الدور الفلسطيني حيث كان مراسلها يزودها بالأخبار. وانفردت صحيفة الاهرام بنشر البيانات التي كانت تذيعها، إذاعة عمان عن الناطق العسكري الاردني.

وجاءت المقالات في جريدة الاخبار أكثر حدة منها في الصحف الاخرى. ففي مقال "العالم الخارجي" كتب فيليب جلاب^(٢٦) بجريدة الأخبار يقول "ليس هناك كلام كثير يقال عن وحشية وسفالة الفاشيست الاسرائيلي، ولم يعد السؤال الهام متى تتعدى

اسرائيل على الاردن او مصر او سوريا او حتى عليها جميعاً. فمن البديهيّات أن اسرائيل ولدت بالعدوان وعاشت بالعدوان وستموت به أيضاً.

وأضاف أن أهداف العدوان تتركز في الآتي:-

- ١- تدعيم مركز الحكومة الاسرائيلية للقضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة.
- ٢- تشديد الضغط على حكومة الاردن لكي تتخذ الموقف الذي يحلم به الاسرائيليون عن حركة المقاومة.

وجاء في يوميات الاخبار في الصفحة الاخيرة والتي كتبها الاستاذ محمود امين العالم "ليس من قبيل المصادفة ان تشن اسرائيل عدوانها القذر على الضفة الشرقية للاردن بالأمس. وهو اليوم الثاني لاتفاق المنظمات الفدائية الفلسطينية على وحدة النضال العسكري والسياسي فيما بينها.^(٢٧)

بينما جاءت مقالات الاهرام في المرتبة الثانية من حيث الحدة. فقد كتب على حمدي الجمال في عموده اليومي يقول: "لقد تطورت الظروف تطوراً خطيراً بعد العدوان الاسرائيلي الاخير على الاردن، يحتاج الوضع معه إلى نظرة جديدة واقعية. وكما قال الرئيس عبد الناصر انه ليس هناك بديل الآن عن وقفه واحدة^(٢٨).

أما من حيث الافتتاحيات فقد اشارت الاهرام الى انه يتأكد كل يوم ما كنا ومازلنا نؤكد دائماً من ان اسرائيل خلقت كبؤرة عدوان وزرعت في الأرض العربية جسماً غريباً كقاعدة توسع وكلب حراسة للمصالح الاستعمارية"^(٢٩).

وقد كتبت جريدة الاخبار تقول: "وأعلن ليفي اشكول في الكنيسة ان القوات الاسرائيلية قامت بهذا الهجوم لتطهير المنطقة من الفدائيين. وأنها ستسحب فور الانتهاء من هذه المهمة. لقد ردت القوات الاردنية الهجوم الاسرائيلي وكبدت العدو خسائر فادحة في الأرواح والمعدات^(٣٠).

أما في الجمهورية فقد ضمن فتحي غانم رأي الجمهورية "موقفنا اليوم" الاهداف التي تسعى اليها اسرائيل في الافتتاحية بعنوان -- ما بعد الحل السلمي^(٣١).

هذا وقد انفردت الاخبار بنشر حديث صحفي يوم ٢٢ مارس أجرته إحدى محررات الجريدة مع السيد بهجت التلهوني رئيس وزراء الاردن تليفونيا.

وقد اعتمدت الصحف الثلاثة على المصادر الاجنبية في تغطية الحدث وغالبا ما كانت هذه المصادر هي الوكالات الاجنبية المعروفة. بالإضافة الى المراسلين الاجانب وكانت الاهرام الاولى من حيث استخدام المصادر الاجنبية، وقد اعتمدت على ي. ب.، أ. ب. وجون لوتون مراسل وكالة يونيتد برس وليفون كشيبيان، بالإضافة إلى وكالة تاس في خبرين فقط. وقد اعتمدت في الدرجة الثانية على المصادر المحلية خصوصاً وكالة الشرق الأوسط. بالإضافة لمندوبي الجريدة. وجاء في الاهرام خبر من مراسل لها في دمشق هو احسان بكر. كما اعتمدت على اذاعة عمان، والاذاعات العربية في نقل ردود الفعل.

وتلت الاهرام، الجمهورية في اعتمادها على الوكالات الاجنبية. واعتمدت في الاساس على الوكالات الغربية في تغطية الحدث. ثم تلي ذلك المصادر المحلية ثم العربية، وإن جاء في اكثر من خبر عدم ذكر المصدر. هذا وفي اليوم الثالث للمعركة نشرت الجمهورية تفاصيل عنها لمراسلها هناك أحمد عباس.

أما الاخبار فاعتمدت على مراسليها في تغطية معظم جوانب الحدث. ثم اعتمدت على المصادر الاجنبية ثم العربية. فقد كتب لها في اليوم التالي للمعركة مراسلها سيد نصار. ثم المحرر العسكري للاخبار. وقد نشرت الاخبار ايضا اخبار عديدة بدون ذكر المصدر.

وقد ركزت الصحف الثلاثة على تغطية الحدث في صفحاتها الاولى والداخلية فقد ابرزت الاهرام والاخبار والجمهورية الحدث في مانشيتات الصفحات الاولى.

خامساً: موقف النظام الأردني من المقاومة:-

في أول فبراير ١٩٦٨ شن الملك حسين هجوماً شديداً على العمل الفدائي الفلسطيني "مؤكداً انه لن يسمح بتقديم مبرر جديد لأعداء البلاد. وفي اليوم التالي شنت

القوات الاردنية غارة مفاجئة على قاعدتين للفدائيين الفلسطينيين في الاغوار بجنوب الاردن. وفي الثالث من اكتوبر ١٩٦٨ ارسل الملك حسين رسالة الى صحيفة "صنداي تايمز" اللندنية نفي فيها انه ينوي تحويل الاردن إلى دولة للفدائيين. وفي نوفمبر شنت القوات الاردنية غارات واسعة على الفدائيين في عمان والمدن الاردنية الأخرى.

وقد حاولت الصحف المصرية تجاهل تصرفات الاردن ولم تحاول نشرها أو التعليق عليها. ولكنها لم تستطيع مواصلة الصمت ازاء تزايد حدة الخلاف بين النظام الاردني والمقاومة الفلسطينية، ومحاولات اسرائيل للتوسيع من شقة الخلاف بهدف العمل على ضرب المقاومة .. ففي ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٨ نشرت الاهرام في صفحتها الاولى خبرا عن "محاولة للتوفيق بين منظمات المقاومة وحكومة عمان" .. "منظمة فتح تكشف المحاولة التي اوشكت ان تحدث ازمة خطيرة" ويمكن تلخيص ما ورد بالخبر إلى:-

- كشفت اليوم محاولة للإيقاع بين منظمات المقاومة وحكومة الاردن ولم يتح - في ضوء ما عرف عن المحاولة - وقت كاف للبحث الكامل عن محركها الأصلي.
- ادي كشف المحاولة الى تجنب ازمة قد تنتج عن خطأ في التقدير اوشك في غير محله. وكان يمكنها أن تؤدي الى قدر كبير من أعمال العنف بين المقاومة والجيش الاردني، بل بين صفوف جيش الاردن نفسه.
- المشكلة نتجت من "شائعات" عن مؤامرة تهدف الى صد رجال المقاومة في منطقة الاغوار.
- وفي حالة فشل الوقية فإن المؤامرة تستهدف الحد من نشاط رجال المقاومة ان لم يكن القضاء على هذا النشاط تماماً.

ومن الواضح تماماً أن الاهرام حاولت تصوير الخلاف باعتباره "وقية" ونتيجة "مؤامرة" ولكن الامر لم يكن بهذه البساطة بدليل ما نشرته الاخبار^(٣٢) من ان المصادر السياسية في العواصم العربية قد حذرت في الايام الاخيرة من "خطط" توضع في الخارج للوقية بين رجال المقاومة والحكومة الاردنية. واسفل هذا الخبر مباشرة

خبر آخر عن بيان اذاعته قيادة قوات التحرير الشعبية التابعة لمنظمة تحرير فلسطين اعلنت فيه أنها "لن تقف مكتوفة الايدي ازاء محاولة ضرب المقاومة وتصفيتها .. وان قوات المقاومة انطلقت تعمل في الأرض المحتلة بفلسطين معتمدة على تأييد العالم العربي بأجمعه.

ثم نشرت الاهرام^(٣٣) بعض التفاصيل التي يشوبها الغموض حول الازمة فأشارت الى ان الازمة قد خفت حدتها بعد تبادل وجهات النظر بين الاردن والمقاومة، وان هناك عناصر تسعى إلى "إحداث سلسلة من سوء الفهم يسهل معها وقوع صدام سافر".

ولم تحدد الاهرام طبيعة هذه العناصر، وما إذا كانت تابعة للنظام الاردني أو لا.. خاصة لو عرفنا ان هذه "العناصر" قد دعت رجال المقاومة إلى اجتماع ابلغتهم فيه - كما نشرت الاهرام في تفاصيل الخبر - ما يلي:-

١- تفتيش جميع عربات رجال المقاومة واخضاع السيارات التي تحمل الاسلحة لهم للرقابة.

٢- حصر جميع رجال المقاومة في منطقة الاغوار في وادي الاردن.

٣- عدم دخول رجال المقاومة عمان بملابسهم او اسلحتهم او سياراتهم.

٤- المطالبة بتسليم بعض انواع الاسلحة للسلطات الاردنية المختصة.

هذه المطالب الخطيرة الكافية لاثارة الريبة لا يمكن ان تصدر عن أى "عناصر" بل هي في حقيقة الامر مطالب النظام الاردني نفسه الذي يسعى لتصفية المقاومة .. ولكن الاهرام سعت الى تخفيف الازمة مع انها لم تكن كذلك .. وقد ظلت المتابعة قاصرة على الجانب الخبري فحسب حتى كتب على حمدي الجمال في "حديث الناس"^(٣٤) وأشار في حديثه الى ازمة الاردن. ويستمد مقال الجمال اهميته من انه يلخص موقف الصحافة المصرية من هذه الازمة ومن الازمات المشابهة .. يركز الجمال حديثه على:-

- أى خلاف ينشأ بين الحكومة والمنظمات المختلفة لا بد ان يقضى عليه في اسرع وقت ممكن لان المعركة لا تحتل ان يضيق رجال المقاومة جهدهم في تلقي السهام من داخل الوطن العربي ومن العدو.

- أهمية التنبيه لمؤامرات اسرائيل الرامية الى عرقلة المنظمات عن اداء الدور العظيم الذي تقوم به.
- إن هذه الخلافات لا بد أن "تنتهي في دقائق" من خلال "المواجهة والصراحة بين طرفي الخلاف".
- الضرورة الملحة في توحيد العمل بين المنظمات وبين الحكومات العربية.

وفي اليوم التالي^(٣٥) نشرت الاهرام خبر اغتيال المناضل الفلسطيني صبحي ياسين قائد وحدة خالد بن الوليد في قوات العاصفة، ونقل جثمان الشهيد الى القاهرة، حيث نشرت صور تشييع جثمانه، التي تحول الى مظاهرات كبيرة في القاهرة سار فيها الآلاف.

وقد نشرت الاهرام^(٣٦) حديثاً مع بهجت التلهوني رئيس وزراء الاردن تحدث فيه عن الازمة بين المقاومة وحكومة الاردن وعن الشائعات التي ترددت عن اتصالات بين الاردن واسرائيل. وقال ان هناك مخططات لضرب المقاومة من الداخل والخارج. وكذلك هناك تشكيلات مفتعلة ومنظمات برزت الى الساحة، مهمتها تخريب المقاومة. وأشار في حديثه الى اختطاف حسن الاطرش واغتيال الشهيد صبحي ياسين باعتبارهما: القنبلة الموقوتة لتفجير الموقف كله: وأكد التلهوني في نهاية حديثه "ان خط الحكومة هو الخط العربي الذي لن تحيد عنه" وتعليقا على هذا الحديث بنفس العدد كتب على حمدي الجمال في حديث الناس مركزاً على وجود "قوى خارجية تريد الويعة بين حكومة الاردن والمقاومة" وثنياً الاشاعات التي ترددت عن أن "هناك محاولات تجري للتفاهم بين الاردن واسرائيل" وهكذا تستمر الاهرام في محاولة التحقيق "المتوازن" في تغطيتها لازمة المقاومة مع الاردن، وذلك بالتركيز على ان الخلافات مؤقتة ونتيجة لمؤامرات خارجية، وان كل مان يتردد عن المواقف المتخاذلة للنظام الاردني هي "شائعات" غير ان الامر لم يكن كذلك. ولم تنته الازمة وعادت الاهرام في الخامس من نوفمبر لتنتشر في صفحتها الاولى "محاولة خطيرة لإحداث فتنة في الاردن" وأفردت الصفحة الثالثة لنشر البيانات والتفصيلات حول هذه "الفتنة" مع تركيز الاهرام على:-

- ان هناك مخططاً مرسوماً لخلق سبب للصدام المسلح بين الحكم الاردني، وبين منظمات المقاومة الفلسطينية.
- وان بعض وكالات الانباء قد سارعت الى نشر اخبار مؤداها ان الحكم الاردني قد بدأ في تصفية المقاومة.
- ان الموقف قد اتضح عند الظهر بعد بيانات من وزارة الداخلية الاردنية، وبيان من منظمات المقاومة وكلمة وجهها الملك حسين إلى المواطنين.
- ان منظمة فتح تتدد بالعناصر المندسة في المقاومة وتستعد لعقد اجتماع لبحث الأزمة.
- وفي نفس العدد كان رأي الاهرام تحت عنوان: المواقف من المقاومة يحدد وطنية كل انسان حي " وفيه تركيز الحديث فيه:
- ان اي عربي لا يملك ان يقف موقف المتفرج من قضية المقاومة المسلحة ومصيرها.
- ان هذه المقاومة جزء لا يتجزأ من إرادة الصمود العربي ضد العدوان الاسرائيلي.
- أن أى محاولة للنيل من المقاومة، او وضع القيود عليها تكون ضربة موجهة الى كل الشعوب العربية وليس للمقاومة فحسب.
- ان الشعب العربي في مصر وفي الدول العربية مصمم على دعم وحماية المقاومة الفلسطينية بكل الطرق والوسائل.
- ومن الملاحظ ان نغمة الاهرام قد بدأت تتغير قليلاً، وتبتعد عن الرغبة في تصغير حجم الخلاف وتشير بطريق غير مباشر إلى موقف النظام الاردني. وأن مصر لن تسمح بتصفية المقاومة.

وفي اليوم التالي كان "الموقف شديد التوتر في عمان" فقد سقط عشرات القتلى والجرحي، ودوت طلقات الرصاص. ونقلًا عن قادة منظمات المقاومة قالت الاهرام

انهم "يعتقدون ان عناصر معينة في الاردن تطرح شعار تنسيق العمل الفدائي، وهي تقصد الى السيطرة عليه .. ثم نشرت الاهرام في نفس الصفحة ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اصدرت بياناً تتهم فيه "عناصر رسمية اردنية" بالعمل ضد المقاومة. وفي الصفحة الخامسة نشر تحقيق كامل من مراسل الاهرام^(٢٧) في بيروت كان عنوانه:

- اضواء على المحاولة الثانية لاجداث فتنة في الاردن وعناصرها.
- من هم الذين يقفون وراء المؤامرة وما هي خططهم لاحتواء منظمات المقاومة.

وفي هذا التحقيق تلخيص للموقف في الاردن، باعتبار ان رجل الشارع يقف مع المقاومة. والجماهير تقف بالمرصاد لكشف اي محاولة مضادة لضرب العمل الفدائي غير "ان هناك عناصر لا يمكن اغفال اهميتها المتزايدة تدعم الآن بشكل ملحوظ العمل الفدائي الفلسطيني"، ومع ذلك فإن الدوائر المطلعة تخشى ان يحدث تغيير في الحكومة الاردنية وتشكيل حكومة جديدة وما يستتبع ذلك من تغييرات أساسية، ورغم أن التحقيق لا يتهم الحكومة الاردنية مباشرة "الا ان النغمة السائدة فيه ليست محايدة او تميل الى التوازن بنفس القدر الذي كان في بدايات الأزمة. وفي اليوم التالي كان ما نشيت الاهرام هو "انفراج الازمة في الاردن" وكان رأي الاهرام عن الاردن ومنظمات المقاومة ويمكن تلخيصه في:-

- إن الصدامات الدامية والمؤسفة تثير عميق القلق لدى الرأي العام العربي.
- رغم حرص الطرفين على تجنب الصدام فقد وقع الصدام المسلح، مما يدعو للتساؤل كيف وقع ؟ وكيف يعالج ؟
- أهمية تحديد العناصر المشبوهة - جماعة طاهر وبلان - وعزل هذه العناصر كأمر حيوي لكل من الجانبين.
- أهمية الاستفادة من الازمة في تنقية العلاقات بين المنظمات والحكومة الاردنية من الشوائب.

وأبرزت الأهرام بالتفصيل هذه النقطة الأخيرة الخاصة بتنقية الشوائب باعتبار أن ذلك يتم من خلال:-

- ١- الاعتراف الكامل بحق الشعب الفلسطيني في تنظيم طلائعه المسلحة.
- ٢- ان المقاومة تمثل إرادة الصمود العربي التي لا تقتصر على بلد عربي واحد دون الآخر.
- ٣- حق المقاومة في التمتع باستقلالها الذاتي في الحركة تكتيكياً واستراتيجياً.
- ٤- احترام السيادة الكاملة لحكومة الاردن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من قبل منظمات المقاومة.

وفي ضوء ما سبق يلاحظ ان الأهرام قد استمرت:

- في تجاهل إرهابات الازمة الفلسطينية الاردنية ولم تبدأ في الاهتمام بمتابعة الازمة، الا عند تفجرها وهو ما يعكس الرغبة في احتواء الخلافات والظهور في موقف الحياد والتوازن بين الطرفين.
- ومن أجل هذا فقد اقتصرمت المتابعة في البداية على نشر الاخبار دون إبداء الرأي باعتبار انها ازمة عابرة سوف تمر ولن تطول. ولكن عندما تبين ان الامر كان خلاف ذلك ظهرت فنون صحيفة اخرى مثل رأي الأهرام وحديث الناس، بالإضافة إلى الحديث الصحفي مع التلهوني رئيس وزراء النظام الاردني.
- استمر اتباع سياسة التوازن حتى بدا ان بعض الرسميين الاردنيين ضالعون في تنفيذ المؤامرة، فتغيرت النغمة قليلاً مع التلويح بأن مصر لا تسمح بتصفية المقاومة أو شل ارادتها.

سادساً: مبادرة روجرز:

في ٢٤ يونيو ١٩٧٠ اشارت الصحافة المصرية إلى مقترحات امريكية جديدة في أزمة الشرق الاوسط. وكانت هذه المقترحات هي مبادرة روجز التي اعلن الرئيس عبد

الناصر في خطابه بمناسبة عيد الثورة ففي ٢٣ يوليو في نفس العام موافقته عليها.. ويلاحظ انه في نفس الخطاب الذي أعلن فيه عبد الناصر موافقته على المبادرة السلمية اشار الى تزايد قوتنا في الردع وتزايد الدعم السوفيتي لنا بما يعني عدم استبعاد الحل العسكري وعدم التركيز على المبادرة السلمية وحدها.. وقد اثارت المبادرة ردود فعل مختلفة على الصعيدين العربي والفلسطيني وعلى الصعيد الدولي ايضاً.. فقد اعترضت معظم المنظمات الفلسطينية على قبول مصر للمبادرة باعتبارها تعني التفريط في قضية الشعب الفلسطيني.. واعترضت العراق أيضاً- وكانت قد رفضت قرار ٢٤٢ من قبل- وتأرجحت الانظمة العربية الباقية بين الموافقة والصمت.

وكان طبيعياً ان تهتم الصحف المصرية الثلاث مستخدمة كل الفنون الصحفية بهذه المبادرة وما اثارته من مشاكل وقضايا.. نشر صلاح جاهين رسمين كاريكاتوريين^(٣٨) يدوران حول قبولنا المبادرة.

الأول: يصور فيه عبد الناصر بحجم كبير يلعب الشطرنج ويمسك بيده قطعة من الشطرنج على شكل روجرز وهو يحمل الرد الايجابي على المبادرة وكتب تحت الرسم، كش ملك".

الثاني: يصور سبورة عليها ضرب أخماس في أسداس بينما تقف جولدا مائير مضطربة. وعلى الجانب الاخر يقف العالم يسأل: بتعملوا ليه كل ده؟ فترد جولدا: زي ما انت شايف بنضرب اخماس في اسداس.

وهذان الرسمان يسهمان الى حد كبير في القاء الضوء على موقف الصحافة المصرية من المبادرة، انعكاساً لموقف السلطة التي رأت قبول المبادرة "إحراجاً" لإسرائيل وكشفاً لها امام العالم. وهي نفس السياسة التي اتبعت في قبول قرار مجلس الامن والمبادرة. والقرارات معاً ينقضان مقررات قمة الخرطوم التي نصت على اللامصلح - واللاعتراف - والاتفاوض. لأن قبول المبادرة يعني الاعتراف والمصلح مما دعا المقاومة الفلسطينية الى الاعتراض على قبول مصر للمبادرة. وفي نفس اليوم الذي رسم فيه صلاح جاهين رسمه الثاني^(٣٩) نشر الشاعر الفلسطيني معين بسيسو

مقالاً طویل العنوان .. عنوانه "قضية رغم ضجيج" "بورصة الاوراق السياسية" . أعطي صوتي لعبد الناصر" وقد نشر مقال بيسو في الصفحة التاسعة على خمسة أعمدة. قال معين ان مصر وعبد الناصر مع المقاومة دائماً وثبتت التجارب العملية للهزات والضربات والمذابح الفردية والجماعية والمقاصد بكل انواعها والتي شحذت سكاكينها للمقاومة لاجهاضها ولذبحها- اثبتت بالموقف العملي ان الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها المناضل جمال عبد الناصر كان درع الفولاذ على صدر المقاومة. وبالنسبة للاثنتين التاريخيتين اللتين تعرضت المقاومة لهما في كل من لبنان والاردن وفي المجال الدولي وبالنسبة للاتحاد السوفيتي بالذات لعب "جمال عبدالناصر" ورمي بكل ثقله السياسي والتقدم من اجل "الاعتراف بحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة" ويضيف بعد ذلك أن اي تناقضات بين مصر والمقاومة هي تناقضات ثانوية. أما التناقض الرئيسي فهو بين المقاومة والامبرياليين والمؤسسة العسكرية الاسرائيلية. ويستمد المقال أهمية من ان كاتبه شاعر ومفكر فلسطيني بارز، وهو يدافع عن مصر وعبد الناصر، بما يعني ضمناً دفاعه عن المبادرة - وهو في فورة حماسه لم ينتبه الى أن قبول الصلح وحل القضية في الاطار الامبريالي يتنافي مع تناقضنا الرئيسي مع الامبريالية واسرائيل، وإن قبول مبادرة روجرز يعني الاعتراف والصلح مع اسرائيل ويضمن لها الوجود والحدود الآمنة.

غير أن المقال الاكثر اهمية هو ما كتبه هيكل "بصراحة"^(٤٠) تحت عنوان "قضايا اساسية للمناقشة، وحتى لا تدفعنا الرياح الى حيث نشاء، فقد كان محمد حسنين هيكل وزيرا للارشاد القومي ورئيسا لتحرير الاهرام وأحد المعبرين عن فكر النظام وفلسفته، سأل في مقاله "هل تستطيع المقاومة الفلسطينية ان تقود حرب تحرير شعبية تنتهي بالتحرير الكامل من النهر الى البحر؟ ورد على سؤاله بالنفي وإن الامل في التحرير مرهون بـ:

- تأكيد وتحقيق ان الصراع عربي - اسرائيلي وليس فلسطينياً - اسرائيلياً.
- تمكن مصر من دورها ومسئوليتها في قيادة عمل قومي تتحقق له الظروف الموضوعية الملائمة.

ثم راح هيكل يجهد نفسه في إثبات "أن التفكير في فلسطين بمنطق فينتامي قياس خاطيء يجب عدم الوقوع فيه، لأن الظروف اشد ما تكون اختلافاً بين الساحتين" واستمر في مقاله الخطير ليقول في النهاية "إن ذلك لا ينبغي ان يدفعنا الى التقليل من اهمية المقاومة ودورها. ولكن لكل قوة حجمها وكل طاقة بما تحتمل" ويثير هذا الحديث "الصريح" عدة ملاحظات.

١- استحالة الاعتماد على حرب التحرير الشعبية - وهي الاسلوب الوحيد الصالح لتحرير فلسطين - وعجز المقاومة بمفردها عن ان تفعل شيئاً، وهو ما يعني الاعتماد على الجيوش النظامية وفرض وصاية على النضال الفلسطيني باسم "تمكين مصر من .." وهي مقولة تتضح في عبارات هيكل "ونمت بعد ذلك في مراحل تالية.

٢- الاستعداد لقبول التسوية في الاطار الإمبريالي وهو ما لا يعني بيع القضية الفلسطينية فحسب، بل يعني التفريط في استقلالنا الوطني والاقتصادي ودوراننا في الفلك الإمبريالي وضياع اقتصادنا الوطني في السوق الرأسمالي العالمي.

وقد حاول على حمدي الجمال في نفس اليوم في حديث الناس "ان يذكر المقاومة الفلسطينية بدور مصر التي "تحملت دعم المقاومة الفلسطينية عسكرياً واقتصادياً ومعنوياً ودولياً وسعت حتى انتزعت من جهات كثيرة الاعتراف بها" ووضع القضية على هذه الصورة مغالطة واضحة لأن مساعدات مصر للمقاومة لا يعني ان لمصر وصاية على العمل الفلسطيني .. كما ان الاعتراض الفلسطيني المشروع على بيع قضية لا يسمى "مزايدات" كما قال الجمال في مقاله.

ورغم هذه النغمة التي بدأت في الظهور ، فقد نشرت الاهرام فيما بعد^(٤١) حديث التليفزيون الفرنسي مع وزير الارشاد القومي - هيكل - الذي قال فيه "إن حركة المقاومة الفلسطينية حركة شعبية مشروعة" و "إن المساعدات التي كنا نقدمها لحركات المقاومة لم تتوقف حتى هذا اليوم" وإن اغلاق الاذاعة الفلسطينية في القاهرة "لأنهم تجاوزوا حدود الخلاف في الرأي" و "إن لهم الحق في مخالفتنا في الرأي".

ثم جاء رأي الاهرام في اليوم التالي بعنوان: الخلاف في الرأي لا يغير من المواقف المبدئية "كي يؤكد مساعدة ومساندة المقاومة الى غير ما حدود، رغم الخلاف في اعقاب قبول القاهرة لمبادرة روجرز. ويؤكد الرأي حق المقاومة" ان تخالف وان تناضل، فهذا لا يعارضه أحد.

وقد استمرت الصحف الثلاثة اثناء تصاعد الخلاف في نشر العمليات العسكرية للمقاومة، ومن العمليات التي نشرتها في أغسطس ١٩٧٠.

١- ١٩٧٠/٨/٢ تصاعد المقاومة في قطاع غزة (الاهرام - الاخبار).

٢- ١٩٧٠/٨/٤ نصف مصنع اسرائيلي في عمليات للمقاومة بالجليل. (الجمهورية).

٣- ١٩٧٠/٨/٥ سابع هجوم بالقنابل في غزة خلال ٢٤ ساعة. (الأخبار).

٤- ١٩٧٠/٨/١٦ هجمات متعددة للمقاومة على المستعمرات والدوريات الاسرائيلية. (الأهرام).

٥- ١٩٧٠/٨/٢٧ المقاومة تنسف محطة وقود في رفح. (الأهرام - الأخبار).

ورغم الاستمرار في النشر الا ان هذه الأخبار لم تنل اهتماما كبيرا واحتلت مساحات صغيرة وخلت اعداد كاملة من اى ذكر للمقاومة. وهو ما يعكس توتر العلاقات السياسية بين مصر والمقاومة على معالجة الصحافة المصرية لعمليات المقاومة العسكرية. واهتمت الأهرام^(٤٢) أيضا بابرار أى تأييد لقبول مصر المبادرة. فقد نشرت ان منظمين للمقاومة تعلنان تأييد موقف مصر. وفي ١٩٧٠/ ٨/٧ "منظمة ثالثة للمقاومة تجدد تأييدها لموقف مصر وتندد بمقاتلي الحروب الكلامية".

وفي ٨/٢٧ صورة عبد الناصر وهو يرحب بعرفات الذى يشد على يد الرئيس بكلتا يديه اثناء اجتماع الرئيس مع وفد المقاومة.

وبالنسبة للأخبار فقد اهتمت منذ اليوم الأول بمتابعة صدى المبادرة وانفردت ببعض الأخبار والاحاديث التى تبرز تأييد موقف مصر فاشارت الى ان "ثلاث منظمات فدائية تؤيد موقف الجمهورية العربية وان وكالة رويتر تقول: عبدالناصر سيحقق مايريد العرب سواء نجحت المبادرة ام فشلت، وفي نفس اليوم خبر اخر"

برافدا تعلق: موقف بعض العناصر العربية يتنافى مع العقل والمنطق ويدعو للدهشة". ومن خلال هذه الأخبار تسعى الصحيفة إلى:

أولاً: إظهار أكبر قدر من التأييد العربى والعالمى تناله موافقة مصر على المبادرة.
ثانياً: التشكيك فى المعارضين سواء من خلال تصيد كلماتهم أو نقلا عن مصادر أخرى.

وقد أشارت الأخبار فى "كلمة اليوم"^(٤٣) تحت عنوان "طمع إبليس فى الجنة" إلى المتاعب التى تثيرها اسرائيل فى طريق السلام وعدم التزامها بقرارات مجلس الأمن وتمسكها بحدود آمنة تضم مرتفعات الجولان وأجزاء أخرى، مع أن مجلس الأمن والدول الكبرى ستضمن الحدود الآمنة لكل دولة فى الشرق الأوسط، بما فى ذلك اسرائيل طبعاً!. كما أكدت مرة أخرى فى كلمة اليوم "أزمة اسرائيل - تصريح لموشى ديان" وترى الأخبار "أن أزمته الحقيقية قائمة بين طبيعتهم العدوانية وبين الظروف الضاغطة التى تحيط بهم". وان موافقتها لن تتم إلا قهراً عنها وأنها على استعداد للعدول عن الموافقة اذا لقيت أى مخرج ولو كان حماقة من الحماقات"^(٤٤) أما يوميات الأخبار التى كتبها موسى صبرى^(٤٥) تحت عنوان "يد السلام" فتهاجم نيكسون رداً على تصريحاته التى وصف فيها مصر انها دولة عدوانية تريد إلقاء اسرائيل فى البحر. ويقول موسى صبرى إننا مع ذلك خططنا بتفكير بارد وحددنا موقفنا بعقل هادئ وأغلقتنا حساب الأصوات الحاقدة المزايمة التى تريد الحرب بالتضحيات المصرية فقط. ولم يحدد السيد موسى صبرى هذه الأصوات "الحاقدة المزايمة" وإن كان مفهوماً أن أصوات المنظمات الفلسطينية المعارضة ضمن هذه الأصوات. أما إحسان عبد القدوس فقد كتب فى الموقف السياسى فى اليوم التالى مقالا بعنوان "لماذا لا نقول : لا ؟" قال فيه: إن "لا" سلاح الضعفاء وشعار المزايدات بين الأحزاب والحكومات العربية. ولو فرض وقبلت اسرائيل الانسحاب من كل الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ ولم يسترد شعب فلسطين حقه فإن القضية لا تنتهى ومسئولية منظمات المقاومة لا تنتهى بل أن قبولنا مناقشة المبادرة يجعل أمريكا تحاول الضغط على اسرائيل أو

توقف امدادها بالأسلحة...، فهل كان يتصور أن أمريكا سوف تضغط على إسرائيل وتمنع امدادها بالأسلحة! ويتصور بعد ذلك أن "الولايات المتحدة تفقد قوة أصدقائها الذين لا تزال تعتمد على قوتهم في العالم العربي...، وكأن هذه الأنظمة حريصة على استعادة الشعب الفلسطيني لوطنه وأرضه السليبة مع أن الوطن والأرض ما ضاعا إلا بفضل هذه الأنظمة وقد انعكس قبول مصر لمبادرة روجرز على موقفها من الأنظمة وقد انعكس قبول مصر لمبادرة روجرز على موقفها من الأنظمة العربية والمقاومة. وفي كلمة اليوم^(٦٦) كتبت الأخبار "أمة واحدة وقضية واحدة" قالت: "إن القضية هي قضية الأمة العربية بأكملها. ولو كانت قضية الشعب المصري فقط ما احتاجت منا كل هذا العناد وكل هذه التضحيات طوال أعوام عديدة مضت، وتؤكد الكلمة أن مصر قد تعرضت لكثير من الأغراء لتتفرض يدها من القضية ولكن مصر ترفض التفریط في القضية العربية.

ثم نفاجا بكلمة اليوم تستخدم آية قرآنية^(٦٧) هي "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله". وهي الآية التي استثمرها السادات فيما بعد لخدمة الاستسلام الكامل ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية في أعقاب زيارته "التاريخية" للقدس في نوفمبر ١٩٧٧! ثم يتحدث كاتب كلمة اليوم^(٦٨) عن موقف مصر من المقاومة الفلسطينية، تقول الكلمة أن قبول المبادرة لا يختلف عن قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢، فلماذا رأيت المقاومة في قبول المبادرة بيع فلسطين بثمن بخس؟.

أما الجمهورية فقد نشرت قبول المبادرة كما فعلت الأهرام والأخبار وتابعت أخبارها بنفس الاهتمام وإن كانت قد أبرزت بعض الأخبار ابرازا أوضح، وهي الأخبار التي نشرت في بقية الصحف.. فقد كان المانشيت الرئيسي في ٨/١٣ هو "لا مفاوضات مع إسرائيل^(٦٩)" نقلا عن تصريح وزير الارشاد القومي الذي أعلن أن "المبادرة الأمريكية لا تعني توقيع معاهدة صلح مع إسرائيل أو التقابل مع الإسرائيليين". وكتب فتحي غانم - رئيس تحرير الجمهورية - أكثر من مرة في عموده "موقفنا اليومى" عن الموقف المصرى من المبادرة والمقاومة والأنظمة العربية.

ويمكننا أن نوجز موقف الصحافة المصرية من المقاومة أثناء مبادرة روجرز في:

- ان مصر تؤيد المقاومة دائما وأى تناقض بينهما ثانوى، وإن مصر هى أكثر الأنظمة العربية تأييدا للمقاومة.
- ان قبول مصر للمبادرة لا يختلف عن قبولها لقرار مجلس الأمن سنة ١٩٦٧.
- إننا لم نخسر شيئا من قبول المبادرة .. ولن تنتهى قضية فلسطين.
- إن المقاومة تؤدى دورا هاما ومن حق رجالها ان يختلفوا مع الموقف المصرى.

غير أنه ظهرت أيضا بعض الاتجاهات السلبية أبرزها ما جاء فى مقال هيكى يوم ٧ اغسطس ١٩٧٠ من أن المقاومة عاجزة بمفردها عن تحرير فلسطين. وأن حرب التحرير الشعبية لا تفيد فى مقاومة اسرائيل. كذلك أشار إليه إحسان عبد القدوس (أول أغسطس ١٩٧٠) عن الثقة المفرطة فى الدور الأمريكى لاقرار السلام من خلال الضغط على اسرائيل ومنع السلاح عنها. واتهام المعارضين العرب لقبول المبادرة "بالمزايدة" و"المتاجرة بالقضية" ورغبتهم أن تضحي مصر وحدها. وظهر هذا الاتجاه فى كتابات موسى صبرى وعلى حمدي الجمال وفى بعض الآراء الرسمية مثل رأى الأهرام وكلمة اليوم.

ولابد أن ننوه بالاتجاه الايجابى الذى ظهر فى كتابات فتحى غانم رئيس تحرير الجمهورية فى ذلك الوقت. فقد ركز فى كل ماكتب على:

- أن المعركة كانت ومازالت عربية تستحق الاحتشاد الكامل لكل القوى العربية لمواجهة العدو وضرب العدوان والتوسع والنفوذ الامبريالى .
- ان اعتراض بعض القوى العربية يجب ألا يحول بيننا وبين إيماننا بقوميتنا ووجدتنا وعملنا المشترك من أجل تحرير الأرض واسترجاع حقوق شعب فلسطين.
- أهمية التنبيه الى ماقد يفيد العدو من خلافاتنا وعدم السماح له بمحاولة تسفيت جهودنا.

أحداث أيلول: ١٧ - ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠:

تعتبر أزمة الحرب الأهلية بين النظام الأردني و المقاومة نقطة تحول في تاريخ المقاومة بوجه عام. ولعل من الأسباب المباشرة لها قبول مصر والأردن لمشروع روجرز في صيف عام ١٩٧٠. هذا وقد بدأت الأزمة عقب تشكيل حكومة محمد داوود في الأردن ١٦ سبتمبر ١٩٧٠ وقيامها بعمليات عسكرية تهديدية في الجنوب للتحرش بمكاتب المنظمات الفدائية وتصاعد الصدام وشمل عمان والزرقاء. وازاء احتدام الموقف عقد الملوك والرؤساء العرب قمة غير رسمية بالقاهرة في ١٧ سبتمبر جمعت العاهل الأردني وياسر عرفات وتم توقيع اتفاقية القاهرة التي كان أهم بنودها وقف كافة العمليات العسكرية على الساحة الأردنية. ولكن استمر القتال وتركزت الجهود على المفاوضات بين السلطة والمقاومة من أجل اخلاء المدن من العناصر العسكرية وتم هذا بالفعل ووضعت اتفاقية تفصيلية عرفت ببروتوكول عمان في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٠. ولكن استمرت حالة التوتر نتيجة عدم نجاح اللجنة العربية في تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان. وتم التوصل إلى اتفاق جديد في ٤ ديسمبر ١٩٧٠. وفي بداية ١٩٧١ تولى وصفي النل الحكومة. وأضفى بعدا جديدا في حسم الصراع مع المقاومة وقامت الحكومة بتوزيع مذكرة على الدول العربية تتهم فيها المقاومة باعداد مخطط نسف وتدمير. وتلا ذلك عملية تطويق لقوات المقاومة في جرش وعجلون. وبانتهاء معركة جرش وعجلون انتهى آخر وجود علني للعمل الفدائي في الأردن.

وقد خرجت عناوين الصحف المصرية الثلاث يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ تحمل خبر تشكيل "حكومة عسكرية في الأردن وانفجار الأزمة بين الحكومة والمقاومة الملك حسين يشكل حكومة عسكرية ويعلن الأحكام العرفية.. المقاومة ترفض تسليم أسلحتها وتتخذ مواقع القتال.. رسالة من عرفات للملوك والرؤساء العرب..، لقد قامت الأهرام بعرض موقف كل من المقاومة والملك حسين حيث ركز جانب الملك حسين على "إعادة النظام وفرض سلطة الدولة وصون المقاومة من المخطط المعادي وتحقيق التعاون الايجابي معها" ولذلك طلبت الحكومة العسكرية بأن تقوم الميليشيا بتسليم أسلحتها لمنظمات المقاومة التابعة لها تمهيدا لاعادة توزيعها، وقد حددت المقاومة

موقفها في رسائل عرفات إلى الملوك والروساء العرب، بدعوتهم إلى تحمل مسؤولياتهم وإيقاف النزيف الدموي الذي يخطط له وينفذه العملاء والقوى المشبوهة في الأردن، كما نشرت الصحيفة نتائج اجتماع اللجنة المركزية للمقاومة التي قررت فيه، اختيار رئيسها ياسر عرفات قائدا عاما لجميع قوات المقاومة ومنحه كافة الصلاحيات لمواجهة الموقف،،

وفي اليوم التالي كان مانشيت الصفحة الأولى لجريدة الأهرام^(٥٠) الفريق صادق يحمل رسالة من عبد الناصر ونميرى والقذافي إلى عمان "... لوقف المجزرة الرهيبة في عمان" وتتضمن الرسالة ثمانى نقاطا هامة منها "أنها تتردد كثيرا قبل الدخول في سوق المزايدات التي تجرى الآن لاستغلال المقاومة الفلسطينية بمعناها الشريف في عمليات ... لا تستهدف إلا الكسب الرخيص على حساب دم الأبرياء. كما أن هناك تصرفات وقعت لم تسيء إلى صورة المقاومة وحدها ولكنها أساءت إلى الأمة العربية كلها وإلى سمعتها.. ولكن هذه الاستفزات لا يمكن سحب المسؤولية عنها إلى كل المقاومة الفلسطينية. ولابد من مساندة العناصر الشريفة في المقاومة لتوجيه الأمور،،، وتأييدها لدور المقاومة وهو موقف مبدئي بصرف النظر عن تجاوزات تصدر عن بعض المنظمات.

"إن القاهرة رفضت ان تأخذ في الأزمة موقفا مبنيا على العاطفة وحدها لأن ذلك يقلل الطريق أمام جهودنا للاتصال بأطراف الأزمة،،، وإنه مهما كان المنتصر في هذا الصراع فإن تكاليفه في الأرواح سوف تترواح ما بين ٢٠ أو ٣٠ ألف عربى تضيق دمائهم في معركة ليس لها أهمية عربية، وتتابع الأهرام نشر أخبار الأحداث "قتال الشوارع بين الجيش والمقاومة في عمان". "رسائل من عرفات لعبد الناصر" يطلب فيها التدخل الفوري لإيقاف مؤامرة تصفية المقاومة. ثم توالى العناوين الرئيسية في الصحف المصرية، الموقف مروّع في عمان - القاهرة تبذل جهدها لوقف الحرب الأهلية،، كما قدمت الأهرام عرضا متوازنا لوجهة النظر الأردنية والفلسطينية وتصور كل منهما للمعارك.

"محاولات مضنية لوقف الحرب الأهلية في الأردن .. رسائل عاجلة من عبد الناصر إلى حسين وعرفات" كما تشير إلى اقتراح تونس بعقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة .. وتلمح الأهرام للمرة الثانية إلى الموقف الأمريكي "مصر تحذر أمريكا من التدخل" و"القوات الأمريكية تقترب من الأردن" وكانت الأهرام قد نشرت في افتتاحيتها يوم ٩/١٧ مقالا بعنوان "تعالى أمريكا وتدخلها في مصير العالم العربي ومشاكله". إلى أن تقرر عقد مؤتمر القمة في القاهرة ونشرت الصحف. "الملك حسين يوقف إطلاق النار ضد المقاومة بعد رسالة هامة من عبد الناصر سلمها له الفريق صادق". "الحالة في عمان مؤلمة". شبح التواطؤ الأمريكي مع إسرائيل ظاهر .. فضيحة لحزب البعث العراقي^(٥١)

ثم ركزت الصحف على مؤتمر القمة رؤساء الدول العربية في سباق مع الوقت لوقف النزيف المخيف في عمان" و"توصلوا في نهاية الاجتماع إلى قرار بإرسال وفد كبير إلى عمان يتكون من الرئيس جعفر نميري والباهي الأدم رئيس وزراء تونس ووزير الدفاع الكويتي والفريق صادق...". "الدمار يفتس بقايا عمان .. صرخات الجرحى تسمع في الشوارع وهم يحاولون في يأس لفت الأنظار لانقاذهم... مساعدات عاجلة من القاهرة والدول لضحايا الأردن...". و"عمان تخصص مكافأة للقبض على زعيمين للمقاومة" وهما جورج حبش ونايف حواتمة^(٥٢)

وفي ٩/٢٤ كان المانشيت "في مفترق الطرق إما حل بوقف الأزمة و إما اندفاع أكثر إلى الدم والدمار" كما تنشر في صفحتها الأولى صورة للعاصمة عمان تغطيها سحابة سوداء من الدخان الكثيف المتصاعد من بيوتها ومن معسكرات اللاجئين.. ثم يكتب هيكل يحذر من التدخل الأمريكي "تدخل أمريكا سيصير عملا عدائيا ضد الأمة العربية وضد السلام .. مصر لن تسمح تحت أي ظرف من الظروف بتصفية حركة التحرير الفلسطينية .. ليس هناك جدول لأعمال الملوك والروساء سوى وقف المذبحة الجارية ووقف مضاعفاتها^(٥٣)

أما في ٩/٢٥ فكانت المانشيتات "يوم حاسم في المأساة الرهيبة". "رغم التأكيدات التي قدمتها الأردن بوقف القتال فإن القصف مستمر في عمان واربد... المقاومة تؤكد

ازدياد اشتعال القتال في شمال الأردن رغم رفع حظر التجول مرتين". وتقدم الأخبار مفاجأة استقالة رئيس الحكومة العسكرية الأردنية وهو في القاهرة.

وفي ٢٦ سبتمبر تنقل الأهرام " وصول عرفات إلى القاهرة واجتماعه مع الملوك والرؤساء". وفي يوم ٩/ ٢٨ .. تفرد الصحف صفحاتها الأولى لاتفاق القاهرة، التوصل إلى اتفاق، وكان من ضمن نتائج المؤتمر التي أوردتها الأهرام "أن القضية ليست قضية دستورية تهم الأردن وحدها. ولكنها مسئولية تاريخية انسانية تتعلق بمصير أمة العرب بأسرها^(٥٤).

ملاحظات أساسية:

- ١- يبدو أن الصحافة المصرية لم تعلق اهتماما كبيرا على تطورات الأزمة الأردنية قبل ٩/١٧، حتى وصل الأمر في ذلك التاريخ باعلان تشكيل الحكومة الأردنية إلى نقطة التفجير الكامل الذي لم يعد ممكنا ولا لائقا بعده السكوت.
- ٢- اهتمت الصحافة المصرية بالأزمة منذ ١٧ - ٩/ ٢٨ اهتماما ملحوظا فاحتلت أحداث الأردن مانشيتات الجرائد وجل صفحاتها الأولى من الأخبار بشكل رئيسي إلى التحقيقات والصور ثم قدر أقل من التعليقات وأبواب الرأي.
- ٣- لم تحاول أن تأخذ الصحافة المصرية موقفا حازما من أحد طرفي الصراع الرئيسيين (الأردني - الفلسطيني) بل إنها قدمت عرضا متوازيا لوجهتي نظريهما في البداية خاصة، وإن مالت إلى قدر من التعاطف نحو ما يحدث للمقاومة ونهت إلى أبعاده، ولكن بشكل غير كاف وغير متعمق. وتم ذلك مع تقدم الأحداث ولكن بحيث لم تتجاوز الحدود في إدانتها للأردن .. وقد كان ذلك لا يتمشى مع موقف النظام - الذي تعكسه الصحافة. وهو يقوم على الوساطة بين الأطراف مما يوجب استمرار حد أدنى من العلاقة بين النظام وأطراف الصراع على اختلافهما.
- ٤- لمحت الصحف إلى أن الأحداث تمثل امتدادا لعدم انضباط بعض فصائل المقاومة (حادثة خطف الطائرات الخمس) ولكنها لم تذهب إلى تبني الموقف الأردني كاملا..

٥- اتخذت الصحافة المصرية موقفا وطنيا فيما يتعلق بضرورة المحافظة على المقاومة. وإن كانت قد ركزت على الجانب الانساني من الأزمة وتصوير بشاعة الأحداث. وقد انعكس ذلك على الألفاظ المستخدمة فى المانشيتات والوصف (مروع -فظيع - مذابح - دم - المجاعة الخ) ورغم أهمية هذا البعد فى تلك الأحداث صحفيا فإنها قد تعكس للأسف منظورا شديدا للخطر فى الرؤية المصرية .. إذ انصرفت إلى إيقاف نزيف الدم من منظور انساني فقط أو يغلب عليه .. مهما كان الثمن السياسى الذى تدفعه حركة المقاومة فى سبيل سرعة هذا الوقف دون اساس سياسى .. وبذلك دفعت حركة المقاومة وأجيالها بعد ذلك الثمن بقليل قاعدة العمل الرئيسى لها وأشد القواعد حيوية ضد اسرائيل.

٦- على هامش تتبع أخبار القتال والجهود المصرية العربية لحل الأزمة والتي تم أبرازها بشكل ضخم .. رددت الصحف تحذيرات إلى أمريكا وأعلنت خوفها من تدخل أمريكى للإجهاز على المقاومة .. كما عارضت تدويل الأزمة حتى أن محاولة مجلس الأمن مناقشة القضية لم تلق من الصحف إلا قليلا من الاهتمام بل أقل اهتمام ممكن .. فى مقابل التركيز على الخط الذى تبنته السياسة المصرية، على اعتبار أن المشكلة عربية بالأساس، ويجب حلها فى إطار الوساطة العربية...

٧- كما أن خلافات النظام المصرى مع البعث العراقى وعدم موافقته على قرار ٢٤٢، واتهاماته للأنظمة العربية التى قبلته ومنها مصر بالتفریط فى القضية، ولم تستطع الصحف المصرية (الأخبار) أن تنسأ فى ذروة الأحداث فلم تنس أن تستغل الأزمة لتهاجم من خلالها البعث على أساس أنه دفع الفلسطينيين إلى تصادم غير محسوب من قبل قوة الأردن وأسلحته التى تكفى لضرب عاصمة اسرائيل كما وصفته الأخبار!! فعلى سبيل المثال تنقل الصحيفة بشكل بارز قول أحد الفدائيين الذى يقول فيه إن القوات العراقية قد خذلت الفدائيين !!

٨- أما بخصوص اختلاف المعالجة بين الأهرام والأخبار فقد ثبت بالطبع الجريدتان خطأ سياسيا واحدا .. أشرنا اليه - بحكم أنهما تعبران عن وجهة واحدة .. وإن

كان ذلك لا ينفى أن الأهرام كانت أكثر محافظة وموضوعية في تتبع الأحداث، بينما مالت الأخبار إلى الإثارة الصحفية والتعريض (في حدود) بحسين .. كما صورت الخطر الأمريكي بشكل أكبر .. كذلك كانت أكثر تهجماً على بعث العراق .. وأبرزت بقع الدم وسحابات الدخان في الأردن !!

هوامش

١. الجمهورية ٢ يناير ١٩٦٥
٢. الجمهورية ٢٨ يناير ١٩٦٥
٣. الأهرام ١٣ سبتمبر ١٩٦٥
٤. الجمهورية ١٦ سبتمبر ١٩٦٥
٥. الأهرام ٢٦ يوليو ١٩٦٧
٦. الأهرام ١٠ أغسطس ١٩٦٧
٧. الأهرام ٧ أغسطس ١٩٦٧
٨. انظر الأهرام ٦ يونيو ١٩٦٦، الأخبار ٢٣ فبراير ١٩٦٦
٩. الأهرام ٢٧ فبراير ١٩٦٦
١٠. انظر الأهرام ١٢ سبتمبر، ٤ أكتوبر ١٩٦٥، الجمهورية ٦ يونيو ١٩٦٦
١١. انظر الأهرام ٢٧ مايو ١٩٦٦، أخبار اليوم ٢٣ يوليو ١٩٦٦، الأخبار ١١ فبراير ١٩٦٧
١٢. انظر الجمهورية ٢٢ سبتمبر ١٩٦٥، الأهرام ١٩ أكتوبر ١٩٦٥، الأهرام ٦ يناير ١٩٦٦
١٣. الأهرام ٥ يونيو ١٩٦٦، الجمهورية ٣ ديسمبر ١٩٦٦، الأهرام ٥ فبراير ١٩٦٧
١٤. انظر الأهرام ١، ٤ أغسطس ١٩٦٧، الجمهورية ٢، ١٢، ١٤، ٨ أغسطس ١٩٦٧
١٥. الأهرام ٢٣/٨/١٩٦٧
١٦. انظر الأهرام - الأخبار: أكتوبر - نوفمبر ١٩٦٧
١٧. الأهرام ٣١/١٢/١٩٦٧
١٨. انظر الأخبار - الأهرام - الجمهورية: ٧/٢٩ إلى ١٩٦٧/٩/١٢
١٩. الأخبار ١/٩/١٩٦٧
٢٠. الأخبار ٢٩/٨/١٩٦٧
٢١. الجمهورية ١٧/١١/١٩٦٧
٢٢. الأهرام ٢١/١١/١٩٦٧
٢٣. الأهرام ٢٠/١١/١٩٦٧

٢٤. انظر الأهرام ١٢-٢١/١٢/١٩٦٧، الجمهورية ١٥، ١٦/١٢/١٩٦٧
٢٥. الجمهورية ٢٣/١٢/١٩٦٧
٢٦. الأخبار ٢٣/١٢/١٩٦٧
٢٧. الأخبار ٢٤/١٢/١٩٦٧
٢٨. الأهرام ٢٥/١٢/١٩٦٧
٢٩. الأهرام ٢٦/١٢/١٩٦٧
٣٠. الأخبار ٢٧/١٢/١٩٦٧
٣١. الجمهورية ٢٢/٣/١٩٦٨
٣٢. الأخبار ٢٣/٣/١٩٦٨
٣٣. الأهرام ٢٢/٣/١٩٦٨
٣٤. الأهرام ٢٤/٣/١٩٦٨
٣٥. الأهرام ٢٣/٣/١٩٦٨
٣٦. الأهرام ٢٤/٣/١٩٦٨
٣٧. الأهرام ١٧/١٠/١٩٦٨
٣٨. الأخبار ١٨/١٠/١٩٦٨
٣٩. الأخبار ٢٠/١٠/١٩٦٨
٤٠. الأهرام ٢١/١٠/١٩٦٨
٤١. الأهرام ٢٧/١٠/١٩٦٨
٤٢. الأهرام ١/١١/١٩٦٨
٤٣. الأخبار ٧/٢٥، ٨/١/١٩٧٠
٤٤. الأخبار ٨/١/١٩٨٠
٤٥. الأخبار ٨/٧/١٩٧٠
٤٦. الأخبار ٢٢/٨/١٩٧٠
٤٧. الأخبار ٣١/٧/١٩٧٠
٤٨. الأخبار ٢/٨/١٩٧٠، ٤/٨/١٩٧٠
٤٩. الجمهورية ٢٧/٧/١٩٧٠
٥٠. الأهرام ٣٠/٧/١٩٧٠

- ٥١. الأهرام ١٩٧٠/٧/٣١
- ٥٢. الأهرام ١٩٧٠/٨/٣
- ٥٣. الأهرام ١٩٧٠/٨/٢٣
- ٥٤. الأهرام ١٩٧٠
- ٥٥. الأهرام ١٩٧٠/٩/١٨

المرحلة الثانية من ثورة يوليو (الفترة الساداتية ١٩٧٠ - ١٩٨١)

برحيل الرئيس عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف اختلافاً نوعياً عن المرحلة الناصرية. رغم أن السلطة السياسية في البلاد قد تزعمها رئيس جديد من رفاق عبد الناصر وينتمي إلى نفس الشريحة الطبقية التي ينتمي إليها عبد الناصر وهي الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة بكل ولاءاتها المزدوجة. وبداية الحقبة الثانية من ثورة يوليو يشهد المجتمع المصري توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية تختلف جذرياً عن المرحلة السابقة. كما يشهد بداية مراجعة شاملة للسياسة الناصرية. وعندما تولي السادات الحكم بدأ يطرح منهجه تدريجياً وخصوصاً بعد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين في ١٥ مايو ١٩٧١. وقد تجمعت وجهات نظر السادات السياسية والاقتصادية في مجموعة من الوثائق مثل دستور ١٩٧١ وبرنامج العمل الوطني (١٩٧١) وورقة أكتوبر (١٩٧٤).

ويمثل رحيل عبد الناصر وتولي السادات للسلطة في مصر نقطة فاصلة في توجه مصر العربي لا تقل أهميتها وتأثيرها عن تأثير هزيمة يونيو ذاتها. وقد انتقلت السلطة إلى السادات وكان الوضع العام للعلاقات المصرية عربياً ودولياً لا يزال يعاني من وطأة مخلفات هزيمة يونيو التي تمثلت في تعثر محاولات أحياء الجبهة الشرقية عسكرياً وعودة الحملات الإعلامية الموجهة ضد مصر من قبل الدول العربية التي رفضت القرار ٢٤٢ وانتقدت قبول مصر لمهمة يارنج ولمبادرة روجرز. فضلاً عن تردي الوضع الدولي بتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي مع عدم تجاهل مد الجسور السياسية مع الولايات المتحدة ولما تطرحه من تصورات سياسية لحل القضية العربية سياسياً. وقد أعلن السادات في البداية تمسكه بطريق عبد الناصر إلا أن ذلك لم يعن أن الرئيس الجديد لن يعكس رؤيته الذاتية على السياسة المصرية عربياً ودولياً. ويجمع العديد من الباحثين على أن رحيل عبد الناصر وتولي السادات الحكم يعد عاملاً أساسياً في هذا التحول الذي طرأ على توجهات مصر العربية والدولي رغم أن السادات قد انطلق من قلب الممارسات الناصرية ذاتها. ورغم أهمية العامل الذاتي الخاص

بشخصية السادات وتأثيره غير أن ذلك لا يقلل أو ينفي دور العوامل الموضوعية التي مارست تأثيرها وقادت في النهاية إلى هذه التحولات.

ويمكن القول أن توجهات مصر العربية والدولية لم تتغير بصورة جذرية في الفترة الأولى من حكم السادات وهي الفترة التي تبدأ من أكتوبر ١٩٧٣ وإن كان هناك بعض المؤشرات ذات الدلالة مثل موافقة السادات دون تحفظ أو شروط على مذكرة يارنج (فبراير ١٩٧١) الخاصة بالتعهد بالدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل. بل إنه طرح مبادرته في ٤ فبراير الخاصة بفتح القناة للملاحة البحرية بعد قيام إسرائيل بإنسحاب جزئي من القناة. وعندما فشلت مهمة يارنج بسبب رفض إسرائيل الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة وإصرارها على إجراء مفاوضات مباشرة دون الالتزام مسبقاً بالانسحاب توالى التصريحات التي توحى باستعداد مصر للدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل^(١). وكما كان الحشد العربي هاما بالنسبة لعبد الناصر استعداداً لمعركة التحرير فإن الكتلة العربية لدى السادات كان يمثل شرطاً ضرورياً لمواجهة الصهيونية. وتطبيقاً لذلك قام السادات بجهد ملحوظ لبناء الجسور مع النظم العربية المحافظة دون القطيعة مع النظم العربية التقدمية. وقد نجح بالفعل في حشد تضامن عربي لم يسبق له مثيل وكان أبرز ما في هذا الحشد هو إخراج العلاقات المصرية السعودية من دائرة الجمود التي تميزت بها الفترة الناصرية. وكذلك توطيد العلاقات مع كافة النظم المعتدلة سواء في الخليج أو المملكة المغربية^(٢).

أما بالنسبة للمستوى الدولي فإن السادات قد كشف عن عدائه الملحوظ للسوفيت والذي تمثل في مجموعة من المواقف الاستفزازية بلغت ذروتها بطرد الخبراء السوفيت في صيف ١٩٧٢، وذلك رغم ارتباطه بمعاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي (مايو ١٩٧١) وهو أمر لم يحدث أثناء الفترة الناصرية. ثم بدأ السادات في إجراء سلسلة من الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أسفرت هذه الاتصالات عن نتيجة هامة هي إقناع السادات باستحالة قيام الولايات المتحدة بالتحرك

لإنهاء حالة الجمود المخيم على الوضع في الشرق الأوسط ما لم يتم تحريك الوضع ذاتياً^(٣).

ومن المعروف أن العلاقات المصرية الأمريكية قد بدأت تدخل في مرحلة التدهور منذ عام ١٩٦٣ بسبب تصاعد الخلافات بين الطرفين حول العديد من القضايا. أهمها دور الولايات المتحدة في مساندة إسرائيل والدور المصري في اليمن فضلاً عن الطبيعة الاشتراكية للنظام الاقتصادي في مصر. وقد بلغت الأزمة بين مصر وأمريكا ذروتها حينما أعلن عبد الناصر صراحة في ٢١ مايو ١٩٦٧. (إحنا بنعتبر أمريكا متحيزة وواحدة جانب إسرائيل ١٠٠%)^(٤) ثم بلغ التدهور مداه بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة في ٦ يونيو ١٩٦٧.

ولم تكن متابعة السادات للحوار مع الولايات المتحدة عبر القنوات الرسمية المتمثلة في وزارة الخارجية المصرية سوي إكمال لما بدأ في فترة عبد الناصر من الرغبة في خوض تجربة التسوية السلمية والتعامل مع أية أطروحات أمريكية تقترح في هذا الشأن.

حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبداية التحول:

إزاء ضغط الجبهة الداخلية بسبب حالة اللاحرب واللاسلم وانقضاء عام الحسم الذي أعلنه السادات دون حدوث ما يوحي برغبة أو قدرة النظام على التحرك. مما أدى إلى حدوث انتفاضة طلابية عارمة شارك فيها العمال والمتقنون المصريون بالمساندة والتأييد الشامل فضلاً عن فشل المبادرة السلمية التي أعلنها السادات في ٤ فبراير ورغبة النظام في تحريك الوضع المجمد على الجبهة سعياً لخلق شرعية جديدة للنظام نتيج له القدرة على إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية العربية بما يتفق وتحقيق أحلامه وطموحه في القيام بدور غير عادي في التاريخ المصري والعربي المعاصر إزاء ذلك كله لم يكن هناك مخرج أمام السادات سوى اللجوء إلى الحرب المحدودة (وإن كان لم يعلن ذلك ابداً) من أجل تحقيق جملة أهداف بضربة واحدة مضمونة النتائج في ظل استعداد عسكري استكمل عبد الناصر مقوماته قبل رحيله وفي ظل

تضامن عربي حشد له السادات قبل نشوب المعركة. كما أن الظروف الدولية كانت مواتية إلى حد كبير، وبنشوب الحرب بدا لفترة - وإن كانت غير طويلة - أن السادات قد نجح في تحقيق تضامن عربي فعال في مواجهة إسرائيل. وعندما سكنت المدافع برزت فاعلية التكتل العربي الذي نشأ عشية حرب أكتوبر خصوصاً بين سوريا والسعودية ومصر. وكانت بداية ظهور هذا التكتل قد اقترنت بالتطورات الداخلية التي شهدتها مصر في بداية السبعينات. كما أن تطور العلاقات المصرية العربية بعد حرب أكتوبر تأثر بمتغيرين رئيسيين أولهما العودة الأمريكية إلى مصر والثاني التطورات الاقتصادية في مصر^(٥).

ثم توالى الأحداث التي بدأت بتوقيع اتفاق فض الاشتباك الأول على الجبهة المصرية في ١٨ يناير ١٩٧٤ ثم توقيع اتفاق مشابه على الجبهة السورية وجاء بعد ذلك توقيع اتفاق فض الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية في سبتمبر ١٩٧٥ الذي عرف باسم اتفاقية سيناء وكانت تمثل البداية الحقيقية للزمة بين مصر وسوريا. إذ حذر الرئيس السوري من أن الولايات المتحدة أصبحت طرفاً مباشراً في النزاع العربي الإسرائيلي على عكس ما تقضى به المصلحة العربية. وهنا نلاحظ أن سوريا لم تعد ترفض مجرد توقيع مصر للاتفاقية الثانية لفض الاشتباك وإنما تعارض أيضاً التغلغل الأمريكي المتزايد فيما يتعلق بتسوية أزمة الشرق الأوسط^(٦).

والواقع أن الدور الأمريكي لم يؤد في النهاية إلا إلى دفع مصر في اتجاه التسوية المنفردة مع إسرائيل وقد بدأ التمزق العربي يحدث بصورة لم تحدث من قبل إذ رفضت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية هذا الاتفاق الذي ينص على التزام طرفيه بعدم اللجوء إلى القوة لحل مشكلة الشرق الأوسط. وأعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (أن الشعب العربي لن يكون قادراً على تقبل أو على الأقل استيعاب اتفاقية تتجاهل بصفة كلية ولا تأخذ حتى في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني الذي حصل على اعتراف ١٥٠ دولة الخ)^(٧).

أما المتغير الثاني الذي أثر بصورة سلبية على توجهات مصر القومية فهو يتمثل في التغير الذي طرأ على الصعيد الداخلي وكانت أبرز معالمه سياسة الانفتاح الاقتصادي. وقد أفرزت هذه السياسة أول عائد شعبي لها متمثلاً في انتفاضة ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ التي كانت بمثابة إنذار مبكر للسادات لتنبيهه إلى خطورة توجهاته السياسية والاقتصادية على مجمل حركة الشعب المصري محلياً وعربياً ودولياً.

وقد توهم السادات ان القيام بعمل غير متوقع وغير مسبوق في معالجة الصراعات المصرية في حياة الشعوب قد يفتح امامه طريق الخلاص وكان قراره بزيارة القدس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ بداية لسلسلة من التنازلات تمثلت في اتفاقيتي كامب ديفيد (سبتمبر ١٩٧٨)، ثم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية (مارس ١٩٧٩)^(٨) وبدلاً من أن تسهم في تحقيق الخلاص للسادات أدت إلى تحقيق الخلاص منه في مشهد شبه أسطوري كان تاريخه ٦ أكتوبر ١٩٨١.

ورغم تباين مواقف الدول العربية من مبادرة السادات بزيارة القدس بين رافض ومتحفظ ومؤيد إلا أن توقيع مصر في سبتمبر ١٩٧٨ على اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين تضع احدهما إطاراً لمعاهدة مصرية اسرائيلية والأخرى إطاراً للحكم الذاتي للفلسطينيين. هذا الموقف دفع جميع الدول العربية المتحفظة إلى موقف الرفض للتحرك المصري. كما تحركت مواقف معظم الدول المؤيدة لمبادرة السادات نحو معارضة إطار كامب ديفيد. وفي سبتمبر ١٩٧٨ صدر اعلان الجبهة القومية للصمود والتصدي التي ضمت سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد نص على اعتبار قضية فلسطين القضية العربية الأولى والعمل من أجل التحرير الكامل لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة مع الالتزام باسترداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني^(٩). ومن الواضح أن معظم الدول العربية باستثناء دول جبهة الصمود والتصدي لم تقطع الامل في عودة مصر الى الصف العربي رغم توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد. وقد ظهر ذلك بوضوح خلال مؤتمر القمة العربية الثامنة في بغداد في نوفمبر ١٩٧٨ الذي عبر عن اعتراض الحكام العرب على سياسة

السادات تجاه تسوية النزاع العربي الاسرائيلي ولكن لم يصدر المؤتمر اية قرارات معادية لمصر او لنظام السادات واكتفي البيان الختامي للمؤتمر بالاشارة الى عدم جواز انفراد اى طرف من الاطراف العربية بأى حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص وللصراع العربي الصهيوني بوجه عام. ولا يقبل أى حل الا اذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية^(١٠).

ثم جاء توقيع السادات للمعاهدة المصرية الاسرائيلية في مارس ١٩٧٩ كي يقطع آخر امل عربي في استعادة مصر للصف العربي. ولقد ترتب على ذلك آثار بعيدة المدى سواء فيما يتعلق باستقلال مصر وسيادتها على أراضيها او فيما يتعلق بالالتزامات مصر العربية أو تكريس تبعية مصر للولايات المتحدة الأمريكية وتدعيم نفوذها وهيمنتها على العالم العربي.

وقد اكدت المعاهدة المصرية الاسرائيلية بوضوح انه في حالة تعارض الالتزامات السابقة لأي طرف من الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة فإن الالتزامات التي تترتب على المعاهدة هي التي تكون ملزمة وناذرة ويعني ذلك في التحليل النهائي ان المعاهدة تلزم مصر بنقض التزاماتها السابقة تجاه الدول العربية. ويمكن القول انه قد تم تحييد مصر في الصراع العربي الاسرائيلي وفقاً لنصوص المعاهدة وان كان هناك إجماع من جانب الباحثين على ان هذه المعاهدة قد اجبرت مصر على الانحياز للطرف الاسرائيلي ضد الدول العربية. واذا كان السادات قد ادعى انه لم يوقع حلاً منفرداً بدليل توقيعه على إطار الحكم الذاتي للفلسطينيين فإن هذا الإطار لا يمثل حلاً للقضية الفلسطينية بل مجرد وثيقة قصد بها تضليل الجماهير المصرية والعربية وضمان إخراج مصر من الصراع العربي الاسرائيلي نهائياً. فالمعروف ان الحل الوحيد والصحيح للقضية الفلسطينية هو عودة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ولكن إطار الحكم الذاتي لا يحقق الحد الأدنى من هذه الحقوق بل يعمل على تكريس الادعاءات الصهيونية على الأرض العربية بفلسطين متبنياً بالكامل خطة مناحم بيغن للحكم الذاتي التي اقترحها في ديسمبر ١٩٧٧ والتي تقوم على اساس التفرقة بين الارض والسكان. وبناء على ذلك فإنها تعتبر اراضي غزة والضفة ارضاً محررة وجزءاً لا يتجزأ من اسرائيل^(١١). ورغم ان اطار السلام في الشرق الاوسط

ينص على ان الحل الذي تسفر عنه المفاوضات يجب ان يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة، الا انه لم يتضمن ادنى توضيح او تحديد لهذه الحقوق كما انه استبعد اهم هذه الحقوق وهي حق السيادة وتقرير المصير والعودة.

كذلك تمادي السادات في نقض جميع الالتزامات السابقة التي التزمت بها مصر عربياً ودولياً ازاء القضية الفلسطينية، فعمد الى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية تماماً من كافة اشكال ومراحل التفاوض التي نص عليها الاطار. والمعروف ان مصر كانت قد التزمت بالقرار الذي اتخذه مؤتمر القمة العربية بالرباط ١٩٧٤ والذي ينص على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي المثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

ويتضح لنا في النهاية وبما لا يدع مجالاً للجدل ان الحل الذي قبلته مصر الرسمية في ظل حكم السادات للقضية الفلسطينية كان حلاً صهيونياً ولم يكن حلاً مصرياً أو عربياً أو فلسطينياً.

ويبرز الوجه الآخر للحقيقة وهي ان الدول العربية رغم قرارات الادانة التي اتخذتها ضد حكم السادات بسبب خيانتته للقضية العربية الاولى الا وهي القضية الفلسطينية لم تستطع هذه الدول ان تبلور استراتيجية بديلة لتحرك الساداتي. وطغت الخلافات العديدة بين الدول العربية وكان العجز العربي هو الوجه الآخر للخيانة الساداتية.

الهوامش

١. انظر: حسن نافعة: مصر والصراع العربي الاسرائيلي من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٤ - ص ٤٨ - ٤٩.
٢. انظر: احمد يوسف احمد: السياسة العربية لثورة يوليو ومعضلات ترتيب الاولويات في: (محرر على الدين هلال) الاستقلال الوطني - سلسلة الذكر الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢ - المركز العربي للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٢ ص ١٢١.
٣. Kissinger: ALA Maison Blanche 1968-73pp1348-1356 نقلا عن حسن نافعة ص ٥٠.
٤. انظر: مصر وامريكا - مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام القاهرة ١٩٧٦، ص ٣١-٣٥، الاهرام: ١٩٦٧/٥/٣٠.
٥. انظر: وحيد عبد المجيد: مصر العرب - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام-القاهرة ١٩٨٤، ص ٥٤.
٦. المصدر السابق: ص ٦٠-٦١.
٧. النهار ٣ سبتمبر ١٩٧٥.
٨. لمزيد من التفاصيل انظر حسن نافعة مصدر سابق.
٩. انظر وحيد عبد المجيد - مصدر سابق ص ٧٣-٧٤.
١٠. القبس ١٩٧٨/١١/٩.
١١. انظر حسن نافعة - مصدر سابق ص ٧٨-٨٠.

أوضاع الصحافة في الفترة الساداتية:

تتجسد علاقة الصحافة بالسلطة السياسية كأقوى وأوضح ما تكون في ظل المتغيرات الجوهرية التي طرأت على الواقع الاقتصادي والتوجه السياسي والبنية الاجتماعية للمجتمع المصري، وخصوصاً بعد صدور مجموعة القرارات والاجراءات التي تمثل انعطافه أساسية في المسار الاقتصادي والسياسي لثورة يوليو. إذ يلاحظ أن مجمل المواقف السياسية والاقتصادية التي تمثلت في الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتي والعدول عن الاجراءات الاشتراكية وعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي كان لها وقعها المباشر في المجال الاعلامي وخصوصاً الصحافة. وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات تلخص بدقة السلبية والايجابية الى طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة في مصر. أبرز هذه القرارات قرا الغاء الرقابة على الصحف الذي صدر في فبراير ١٩٧٤ ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة من اصدار الاحام العرفية مع وقوع العدوان الاسرائيلي على البلاد العربية في يونيو ١٩٦٧. وقد وافقت لجنة الاعتراضات بمجلس الشعب في ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذي قدمه الدكتور محمود القاضي الذي ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض اية رقابة عليها إلا بموافقة مجلس الشعب. كما ينص المشروع على بعض الضمانات المهنية التي تتعلق بعدم جواز نقل الصحفيين الى مهن أخرى أو منعهم من مزاولة أعمالهم في حدود قانون نقابة الصحفيين. وكانت نقابة الصحفيين سبق وان وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف فيما عدا الأخبار العسكرية. وذلك استجابة للرأي العام الصحفي وحثاً للرئيس السادات على تحقيق الوعد الذي اعلنه بخصوص رفع الرقابة عن الصحف فور اقرار ميثاق الشرف الصحفي. وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسؤولية الكاملة في الاشراف على ما تنشره الصحف وذلك في ٩ فبراير ١٩٧٤، مع مراعاة خضوع الاخبار العسكرية للرقابة. ولم تكد بضعة اسابيع تمر، حتى صدر قرار بالغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الاجانب. ولكن لم

يمض أقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش محدود من الحرية الذي فتحته للصحف. إذ أبدى السادات تبرمة الشديد مما أسماه سوء استغلال الصحافة للحرية أعرب عن استيائه في عده خطب. وقد دفعه ذلك في التفكير في انشاء مجلس أعلى للصحافة لتنظيم المهنة علاوة على وضع ميثاق شريف شرف يسترشد به العاملون في الصحافة. وقد عبر السادات عن موقفه هذا في حديث نشرته جريدة الجمهورية في أكتوبر ١٩٧٥ (أن الصحافة بعد الحرية انطلقت تعدد الاخطاء حتى خيل لمن يقرأ الصحف بعد الغاء الرقابة عليها أن كل شيء في مصر خطأ وفاسد ومرتبك أن الحياة لم تعد نطاق، وأن ملايين المصريين ثائرون على هذه الأوضاع فلم يعد باقيا إلا أن تقوم ثورة تصحح الأوضاع) وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تتأزم الى ان بلغت مداها في مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونبه الى سوء استخدامها للحرية مشيرا الى ما نشرته أخبار اليوم حول الرئيس الراحل عبدالناصر. أوضح السادات الفروق بين النقد البناء ودوامة المهاترات الرخيصة التي انحدرت اليها بعض الصحف المصرية كما أكد اصراره على حرية الصحافة مهمه تعددت الممارسات الخاطئة. ولكنه أصدر قرارا بتشكيل مجالس إدارات الصحف في مارس ١٩٧٦. وكان الرئيس السادات قد أصدر قرارا في مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الاعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكي وعضوية بعض رجال الاعلام والشخصيات العامة. وقد نص القرار على أن تتول الى العاملين في المؤسسات الصحفية الملوكه للاتحاد الاشتراكي ٤٩% من ملكية هذه المؤسسات. كما حدد القرار اختصاصات المجلس الاعلى. ويمكن تلخيصها في الاشراف أصدر تراخيص الصحف، والعمل في الصحافة والصحفيين. وفي يوليو ١٩٧٥ أصدر المؤتمر القومي العام الثالث ميثاق الشرف الصحفي وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التي يجب أن يلتزم بيها العاملون في الصحافة. كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفي أصوليات التعامل المهني. وتشير الى مشاركة المحررين لرئيس التحرير في مسئولية ما ينشره.

والواقع أن القرارين الأخيرين الخاصين بإنشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفي ليسا أكثر من قيدين تنظيميين رأت السلطة السياسية ضرورة إصدارهما، لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعد اللعبة السياسية والالتزام الاقتصادي والايديولوجي للسلطة. وقد عززت هذا الموقف بعض الاجراءات التي لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسي دون صجيج اعلامي. ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية في الصحف المصرية، وأبرز مثال طرد الكادر الصحفي لمجلة الكاتب في ١٩٧٤، وتحويل مجلة الطليعة اليسارية الى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريري الى مختلف الاقسام في صحيفة الاهرام اليومية وذلك في مارس ١٩٧٧. هذا علاوة على التغيرات التي أحدثتها السلطة والتي تتمثل في أقصاء رؤساء تحرير ومجالس إدارات بعض الصحف، مثل المصور وروز اليوسف واستبدال آخرين بهم يلتزمون بالخط الفكري والايديولوجي للسلطة السياسية القائمة. وقد ذلك في اطار تصور النظام الحاكم لدور الصحافة ورسالتها. أذ كان السادات يؤمن بضرورة إعادة تنظيمها على أنها سلطة رابعة من سلطان النظام السياسي. وقد عمدت السلطة السياسية في السبعينات إلى تعزيز دائرة نفوذها واحكام سيطرتها على الصحافة بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات تهدف على حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وجريم نشر حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي (١٩٧٨) ثم قانون حماية القيم من العيب (ابريل ١٩٨٠). وقد نصت هذه القوانين على مجموعة من العقوبات السياسية والأدبية والحرمان من القيام بأعمال لها تأثير في تكوين الرأي العام أو تربية النشء. وقد كان قانون سلطة الصحافة رقم ٤٨ لعام ١٩٨٠ هو خاتمة هذه القوانين وقد اسند إلى مجلس الشوري مسئولية التعبير عن السيادة الشعبية في مجال الصحافة وممارسة حقوق الملكية بالنسبة للصحف القومية وقد عززت السلطة السياسية في السبعينات هذه التشريعات بمجموعة من الممارسات تجسدت كأوضح ما يكون في مواقفها من صحف المعارضة وخصوصاً صحيفة الاهالي لسان حال حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وما تعرضت له من مصادرات وملاحقات انتهت بتوقفها بعد عدة أشهر من صدورها (ولم

تستأنف الصدور إلا بعد انتهاء حكم السادات) وكذلك موقف السلطة الساداتية من جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكي، حيث قامت بسحب ترخيص الصحيفة نهائياً في سبتمبر ١٩٨١. هذا وقد بلغت الأزمة بين حكم السادات وصحف المعارضة المصرية ذروتها في سبتمبر ١٩٨١ وكانت بمثابة جزء من الأمة الشاملة لنظام السادات وصدامه مع كافة القوي الوطنية والديمقراطية والتي تمثلت في اعتقال عدد كبير من الصحفيين وفصلهم من أعمالهم ، ضمن سائر الفئات من المثقفين وأساتذة الجامعات وقوى المعارضة.

الفصل التاسع

الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية خلال الحقبة الساداتية ١٩٧١-١٩٨١

رغم المحن التي كانت تمر بها المقاومة الفلسطينية إلا أن عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ شهد أعمالاً فدائية كثيرة موجهة ضد إسرائيل علاوة على انتفاضات الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة .. ورغم الضعف النسبي الذي أصاب حركة المقاومة في الضفة الغربية نتيجة المؤامرة "أيلول الأسود" وما تلاها من صدام مستمر متقطع من السلطة الأردنية والمنظمات الفدائية .. فإن الرد العملي والشعبي تمثل في تصاعد لافيت للنظر لحركة المقاومة في قطاع غزة ليؤكد ظاهرة استمرار النضال ضد الاحتلال .. وقد اهتمت الصحف المصرية بتتبع ومناقشة تلك الظاهرة الإيجابية الهامة باعتبار أنها الدليل العملي على صمود وبقاء المقاومة ..

فقد أشارت الأهرام إلى "اشتباك بين المقاومة ودورية اسرائيلية" في الجليل الأعلى. وتم ذلك عن طريق الأراضي اللبنانية وقنابل ومظاهرات بغزة في ذكرى وعدة بلفور^(١). "ثلاثة انفجارات في غزة واصابة ٧ أشخاص". "اسرائيل تعتقل ١٢٨ عربياً خلال ساعات من انفجار تل أبيب" "قوات اسرائيل تطلق النار على المتظاهرين في غزة"^(٢)

وتتوالى أنباء المقاومة على صفحات الأهرام: نصف قطار اسرائيلي على طريق القدس^(٣)، السلطات الاسرائيلية تفرض حظر التجول في قطاع غزة المحتل ...، انفجار قنبلة يدوية في دورية للعدو في غزة و "اصابة فتاة في غزة برصاص دورية اسرائيلية" "موجة من الانفجارات في غزة ... الخ،، وتزايد المقاومة في غزة،^(٤).

وقد علقت الأهرام على استمرار عمليات المقاومة فذكرت "دلالة زيادة المقاومة في الأرض المحتلة .. وستستمر المقاومة في نشاطها إلى أن تخضع اسرائيل بضرورة إيجاد حل ليقرر الشعب الفلسطيني مصيره ووجوده القومي المشروع وفق قرار الأمم

المتحدة^(٥) وتواصل الأهرام "اضراب عام في يوم ملء بالهجمات بالقنابل في غزة" كما تنتشر الأهرام اجراءات اسرائيل التعسفية ضد أهالي قطاع غزة وتعلق عليها فسي نفس العدد "رأى الأهرام" فتقول "إن الارهاب الذي فرضته اسرائيل على غزة واعتقال المئات من الشباب العربي .. الخ، كل هذا لم يمنعهم من مواصلة المشاركة والاضراب، مما يدل على أن المقاومة العربية في الأرض المحتلة لايمكن اخمادها وان استقرار السلطة الاسرائيلية في هذه المناطق أمر مستحيل"^(٦).

وفي ١/٢٥ " المقاومة تنسف مبنى في عملية جريئة داخل تل أبيب (اسرائيل).

وفي ١١/٢/١٩٧١: محاكمة تلميذة في غزة عمرها ١٦ سنة بتهمة قذف الحجارة على القوات الاسرائيلية أثناء سيرها.

وفي ٩/٣/١٩٧١: قصف مستعمرة ضمن عمليات للمقاومة، وفي نفس العدد "حرائق غامضة في تل أبيب تشتعل في عدة مصانع.

وفي يوم ٣/١٠: "المقاومة تجدد هجماتها في المرتفعات السورية المحتلة".

وفي يوم ٣/٣١: "تسف بنك اسرائيلي في خان يونس، وتواصل الأهرام متابعتها لعمليات المقاومة فتشير إلى "قصف مستعمرتين في منطقة الجليل الأعلى بقذائف البازوكا.

وفي يوم ٤/٢٦: "اسرائيل تهدد لبنان بسبب تزايد نشاط المقاومة في الجليل"^(٧).

ثم تشير إلى القاء قنبلة في غزة على دورية اسرائيلية^(٨) وإن "المقاومة تهاجم في غزة اتوبيسا اسرائيليا"^(٩)

وفي ٩ يوليو ١٩٧١ نشرت الأهرام أخبار منشيت الصفحة الأولى "انفجارات تل أبيب وقصف (بتاح تكف) بالصواريخ وهي أول مستعمرة صهيونية يؤسسها اليهود الأوائل في فلسطين .. وعلق "رأى الأهرام" بأن الصواريخ العربية التي أصابت تل أبيب تأكيد لاسرائيل أن تجميد الموقف على ما هو عليه أمر مستحيل المنال. كما تأتي

تلك الانفجارات في وقت يعقد فيه المجلس الوطنى الفلسطينى الذى يعتبر رمزا حقيقيا على أن المقاومة لم تنطفئ شعلتها وأن كل محاولة للنيل منها تأتى بالعكس.

كما أولت الأخبار نشاط المقاومة فى الأراضى المحتلة الاهتمام نفسه. فعلى سبيل المثال أشارت إلى أن "القدس تستيقظ على انفجارات جديدة مدمرة بعد يومين من ضرب بتاح تكفا بالصواريخ"^(١٠). كما ذكرت أن الذعر يجتاح اسرائيل بعد ضرب الفدائيين لتل أبيب بالصواريخ، و ٣٢٠ قتيلًا وجريحًا حسب تقدير اسرائيل .. فرض حظر التجول فى الضفة الغربية ...،^(١١)

ويلاحظ أن الصحف المصرية قد تتبعت باهتمام بالغ نشاط المقاومة المتزايد فى الأرض المحتلة خاصة قطاع غزة ..

- من الملاحظ ان الصحف كانت تعبر عن الهجمات أو القائمين بها كثيرا بلفظ (العرب أو العربية) ويعكس ذلك الشعور بالحاجة إلى نسب تلك المقاومة إلى الشعب العربى والعرب بشكل عام لاضفاء روح المقاومة عليهم جميعا فى وقت سكنت فى الأنظمة العربية وعاشت شعوبها - ومنها الشعب المصرى - تحت وطأة الاحساس بالصمت والجمود.

- أظهرت الصحف تعاطفا شديدا تجاه مقاومة السكان فى قطاع غزة والأرض المحتلة ككل..

- تناولت الصحف بالتعليق والرأى تزايد المقاومة كظاهرة هامة وإيجابية ترد على محاولات تصفية المقاومة خاصة من قبل الأردن.

- تميزت معالجة الأخبار بطابع أكثر إثارة .. من الأهرام التى التزمت المحافظة نسبيا.

وعلى المستوى الدولى تابعت الصحف قضية الأزمة الحالية التى تمر بها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة، وفى ١٩٧٠/١٢/٣ على سبيل المثال أشارت الصحف المصرية إلى أن وكالة غوث اللاجئين تواجه عجزا رغم زيادة ميزانيتها. كما اهتمت الصحف بقرارات الأمم المتحدة (الجمعية العامة) التى تدين

العدوان الصهيوني. وعلى سبيل المثال نشرت الأهرام (فى ١٢/٣/١٩٧٠) قرار بمعاملة المناضلين من رجال المقاومة كأسرى حرب .. أفرت ذلك اللجنة الاجتماعية انتابعة للأمم المتحدة". كما درجت المقالات والتعليقات على التأكيد على عزلة إسرائيل دوليا وعدم احترامها لمواثيق الأمم المتحدة، ودارت حول قرار ٢٤٢ .. كما انتقدت الموقف الأمريكي المؤيد للصهيونية والعدوان والمتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها الدولية.

كما تابعت الصحف تطورات الأزمة الأردنية الفلسطينية صعودا وهبوطا وإن كانت قد أخذت موقفا أكثر وضوحا وتشددا تجاه الأردن لتماديها فى المؤامرة بشكل جلى.

ونشرت أخبار الوحدة بين المنظمات الفلسطينية ثم انشقاق جبهة التحرير الشعبية والجبهة الديمقراطية.

نشرت الأهرام فى ١٧ مايو ١٩٧١ أى بعد أحداث ١٥ مايو فى القاهرة تأييد للرئيس السادات من الشعب الفلسطينى وقيادته. ولا تخفى دلالة ذلك الخبر فى هذا الوقت بالذات. أى أن النظام حاول استخدام السمعة الطيبة للشعب الفلسطينى والتعاطف الشعبى بمصر الموجه للفلسطينيين فى معركة داخلية..

ثامنا : حادث ميونيخ :

نشرت الأهرام فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٧٣ فى صفحتها الأولى وباهتمام كبير خبر هجوم الفدائيين الفلسطينيين على البعثة الرياضية الاسرائيلية فى القرية الأولمبية و"مصرع ٢ من الاسرائيلين أثناء الهجوم ووضع الباقين رهينة حتى تفرج اسرائيل عن ٢٣٠ فدائيا". وفى عموده اليومى كتب على حمدي الجمال يدافع عن الفدائيين الفلسطينيين ويطالب بالتروى قبل الهجوم عليهم لأنهم "ليسوا هواة قتل بل انهم واقعون تحت الضغوط التى يفرضها العدو الاسرائيلى فى فلسطين..." ثم نشرت الأهرام فى صفحتها الأولى صورة الفدائيين الثلاثة الذين اعتقلوا عقب الحادث بالمانيا ونشرت خبرا عنوانه "المخابرات الاسرائيلية أشرفت على إعداد الكمين للفدائيين^(١٢)" ثم كتب

احسان بكر مقالا بعنوان "ميونيخ وحرب الأعماق بين الفلسطينيين واسرائيل" يقول فيه إن حادث ميونيخ يعتبر مرحلة جديدة في العمل الفدائي ويقول أن حرب الاستنزاف ضد الفلسطينيين قد بدأت أيضا بعد ميونيخ^(١٣).

أما الأخبار فقد نشرت تفاصيل الحادث. وكان رأى الأخبار فى حادث ميونيخ أنه "أيا كانت الخلافات فى وجهات النظر حول الأسلوب الذى استخدمه الفدائيون الفلسطينيون فى هجوم ميونيخ ضمن كفاحهم ضد العدو الاسرائيلى ومصلحه فى كل مكان، فإن هذا الخلاف لا ينبغى أن يحول أنظار الرأى العام العالمى عن الحقيقة الأساسية. وهى أن استخدام الفلسطينيين للعنف هو نتيجة مباشرة أو بالأحرى النتيجة الوحيدة التى كان لابد أن تترتب على الجريمة التى كان ضحيتها الشعب الفلسطينى. وهى جريمة كانت منذ البداية ملطخة بدم الفلسطينيين" واتهم المقال البوليس الألمانى بأنه السبب فى قتل الرهائن ... ومن الجدير بالذكر أن المتحدث الرسمى وصف تصرف حكومة ألمانيا الاتحادية ازاء حادث ميونيخ بأنه "تصرف غير سليم لا يتسم بالحكمة وإن حكومة المانيا الاتحادية تتحمل نتائج هذا الحادث وعليها وحدها تقع المسؤولية كاملة، وإنه كان من الواجب على هذه الحكومة أن تحترم تعهداتها مع الفدائيين وأن تتحمل تبعاتها بدلا من أن توزع الاتهامات ضد مصر والعرب"^(١٤).

وقد اهتمت الأخبار بهذا الحادث وعلقت عليه كثيرا سواء فى رأى الأخبار الرسمى، كلمة اليوم، أو من خلال بعض كتابها الكبار ومنهم أنيس منصور وفيليب جلاب^(١٥).

الخلاصة

لقد تبنت الصحافة المصرية وجهة النظر المدافعة عن الفدائيين الفلسطينيين باعتبار أن مافعلوه حق مشروع لهم، لمواجهة الارهاب الصهيونى الذى ينكل بالفدائيين العرب فى السجون الاسرائيلية. وحرصت الصحف المصرية الثلاثة على ابراز هذه الحقائق:

١- أن النفوذ الصهيونى المتزايد فى المانيا عامل ضغط على الحكومة الالمانية.

- ٢- أن المسؤولية المباشرة في الحادث تقع على عاتق السلطات الألمانية التي خدعت الفدائيين وخضعت لأوامر المخابرات الإسرائيلية.
- ٣- ألمانيا وإسرائيل معاديتان وفي دائرة النفوذ الأمريكي تحت تخطيط حلف الاطلنطي.
- ٤- إن حل القضية الفلسطينية هو الكفيل بالقضاء على أي عمليات مماثلة وبذلك فإن ممارسات إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية هي السبب الرئيسي والحقيقي في الحادث.

تاسعا: عمليات المقاومة أثناء حرب أكتوبر:

تابعت الصحف المصرية اليومية الثلاث على مدار شهر أكتوبر بأكمله العمليات العسكرية التي قامت بها المقاومة الفلسطينية .. وتراوح موقع الأخبار التي تتحدث عن نشاط المقاومة بين الصفحة الأولى والصفحات الداخلية. وقد نشرت الأهرام خلال شهر أكتوبر الأخبار الآتية عن المقاومة الفلسطينية.

م	موقع الخبر	تاريخ النشر	مضمون الخبر
١	الصفحة الخامسة	٨ أكتوبر ١٩٧٣	نشاط المقاومة خلف خطوط إسرائيل وبيان عرفات يدعو إلى ضرب جميع الأهداف الإسرائيلية.
٢	الصفحة الثانية	١١ - أكتوبر	هجوم يشنه الفدائيون في الجليل.
٣	الصفحة الثانية	١٢ - أكتوبر	هجوم فدائي على قرية مطلة على الحدود الإسرائيلية اللبنانية.
٤	الصفحة الثانية	١٣ - أكتوبر	هجوم فدائي على ٩ مستعمرات إسرائيلية واسقاط فانقوم إسرائيلية.
٥	الصفحة الأولى	١٤ - أكتوبر	اشتباك للمقاومة مع القوات الإسرائيلية وتصاعد النشاط الفدائي.
٦	الصفحة الأولى	١٨ - أكتوبر	قصف المقاومة لـ ٤ مستعمرات إسرائيلية بالصواريخ.
٧	الصفحة الأولى	٢٠ - أكتوبر	قصف المقاومة لأهداف إسرائيلية في الجليل.
٨	الصفحة الثانية	٢٨ - أكتوبر	استمرار هجمات المقاومة ضد إسرائيل.

وبالإضافة إلى هذه الأخبار المباشرة عن النشاط الفدائي فقد نشرت الأهرام خبراً آخر يدل على عنف هذه المقاومة يوم ١٩ أكتوبر. ومضمون الخبر أن إسرائيل قدمت شكوى للأمم المتحدة بسبب تصاعد نشاط المقاومة.

أما الأخبار فقد تابعت العمليات العسكرية للمقاومة أيضاً .. ولكن بصورة أقل من ناحية العدد والإبراز ولكنها في ١٩ أكتوبر نشرت في صفحتها الأولى خبراً عن "١٠٧ عمليات للفدائيين في إسرائيل" أشارت فيه إلى اشتداد العمليات الفدائية بين يومي ١٢، ١٦ أكتوبر نقلاً عن راديو إسرائيل .. وفي ٢١ أكتوبر نشرت تحت عنوان "العمليات العسكرية للفدائيين الفلسطينيين" أهم العمليات التي قام بها الفدائيون أثناء حرب أكتوبر والأماكن التي وجهت إليها العمليات.

ولا يكاد الأمر يختلف كثيراً في الجمهورية التي وازلت على نشر العمليات الفدائية التي قام بها الفدائيون الفلسطينيون خلال الحرب.

ولكن .. ابتداء من أول نوفمبر قل الاهتمام نسبياً بالعمليات العسكرية نتيجة الاهتمام الطاغى بمؤتمر السلام ومدى إمكانية مشاركة الفلسطينيين فيه .. ومع ذلك فقد نشرت الصحف الثلاث بعض العمليات التي قام بها الفدائيون خلال الشهور التالية لآكتوبر. ويلاحظ قلة مواد الرأي التي تتحدث عن هذه العمليات العسكرية باستثناء الأهرام التي كتبت مرتين عن هذه العمليات خلال شهر نوفمبر وأيدتها معبرة عن الموقف المصري المؤيد لاستمرار العمل العسكري. كما نبهت الأهرام إلى ضرورة الحرص على الحيلولة دون أية محاولة للنيل من العلاقات الوطنية التي تربط القاهرة بالمقاومة الفلسطينية ودعم علاقة المقاومة بالاتحاد السوفيتي. فهما ركيزتان أساسيتان في ضمان حل عادل لأزمة الشرق الأوسط يستند إلى ما أنجز في حرب أكتوبر من تلاحم على الصعيد العربي ومن تأييد دولي حرك الأزمة من ركودها. والمطلوب الآن السير بمنجزات هذه الحرب حتى يستعيد العرب حقوقهم كاملة بما في ذلك الحق المشروع لشعب فلسطين العربي..

ومنظمة تحرير فلسطين هي وحدها، كما تؤكد موسكو، الممثلة الشرعية للشعب الفلسطيني، لذلك تشكل المحادثات التي يجريها ياسر عرفات في هذا الطرف في كل من القاهرة وموسكو عنصر بالغ الأهمية في تأكيد تماسك الجبهة العالمية المعادية للعدوان الاسرائيلي، واحتفاظها بالمبادأة ضد مناورات العدو في المرحلة الحساسة القادمة^(١٦).

كما أكدت الأهرام في مقال افتتاحي آخر نفس الموقف السابق للسلطة المصرية من المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بصفة عامة، وبعض مقتطفات من المقال توضيح ذلك.

إذ أوضحت أنه (من الأهمية بمكان أن تلتقى كلمة الدول العربية جميعها ودون أن ينطوى ذلك على حساسية لأية دولة عربية أيا كانت، على أن ممثل شعب فلسطين هو التنظيم الذي يضم في صفوفه المقاتلين من شعب فلسطين الذين رفعوا راية المقاومة، ورفضوا في أي وقت الانصياع لمخططات اسرائيل في تصفية كيان فلسطين العربي كقضية شعب له حقه المشروع في أن يقرر بنفسه مصيره داخل أرضه أي أرض فلسطين ذاتها).

ليس من شك في أن الدول العربية جميعا حريصة على أن جميع شرائح شعب فلسطين العربي التي صمدت بشتى الصور للاحتلال الاسرائيلي لابد أن تكون لها كلمة في تمثيل شعب فلسطين.

أما الجمهورية فقد أشارت في إحدى افتتاحياتها إلى موقف مؤتمر القمة في الجزائر الذي يرفض اعتبار وقف إطلاق النار الحالى مرادفا للسلام، مؤكدا أن المعركة مازالت مستمرة وأن شروط السلام هي الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس واستعادة حقوق شعب فلسطين الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية^(١٧).

هذا وقد تركز معظم اهتمام الصحف المصرية بعد انتهاء أكتوبر أثناء حديثها عن المقاومة على الموقف من مفاوضات السلام المزعم اجراؤها .. ويمكننا أن نرصد بعض النتائج من تتبع الصحف لمفاوضات السلام:

- اهتمت الأهرام كثيرا بجدوى العلاقات الفلسطينية السوفيتية باعتبار أن الاتحاد السوفيتي صديق لمصر والمقاومة معا. واهتمت الأهرام بزيارة وفد منظمة التحرير لموسكو ونتائج زيارته.
- أكدت الصحف الثلاث على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
- لم يكن هناك اتفاق محدد حول نوعية السلام ومدى تحقيقه لحقوق الشعب الفلسطيني: فقد نشرت الأهرام في ١٩ نوفمبر مقالا للمؤرخ البريطاني ارنولد توينبي بعنوان "نظرة جديدة على أزمة الشرق الأوسط" يقترح فيه:
 - عودة اسرائيل إلى خطوط ما قبل ١٩٦٧.
 - دولة فلسطينية لضمان حقوق شعب فلسطين.
 - تدويل القدس تحت إشراف الأمم المتحدة .. وقيام قوات يابانية بالمحافظة على السلام فيها.
 - وفي ٢٢ نوفمبر نشرت تصريحات المسؤولين في المقاومة قالوا فيها إن تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ هو الحد الأدنى لمطالب المقاومة.
 - وفي ٣ ديسمبر نشر خبر قبول عرفات مشروع إقامة دولة فلسطينية نقلا عن راديو ليبيا وعادت في اليوم فكذبه نقلا عن نفس المصدر!
 - وفي ٩ ديسمبر كانت عناوينها الرئيسية تتحدث نقلا عن مصادر مصرية رسمية أن مبادئ مصر في حضور مؤتمر السلام تتضمن انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتقرير مصيره.
- نشرت الصحف كثيرا من الآراء المتضاربة دون أي تعليق مباشر .. وكان رأيها هو المحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني والانسحاب من الأراضي المحتلة .. دون تحديد للمقصود من هذه المعاني "غير المحددة".
- لكن الصحف الثلاث اتفقت - كصدى للسياسة المصرية الرسمية - على المطالبة بإقامة حكومة فلسطينية في المنفى من أجل الاشتراك في مفاوضات السلام!

لم يكن الأمر قد تبلور تماما .. الشيء الوحيد الذى آمنت به السلطة السياسية هو أن القضية يجب أن تحل سلميا دون أن تحدد كيف يكون هذا الحل.

عاشرا : نشاط المقاومة الفلسطينية قبل المبادرة:

لرصد موقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية بين عامى ١٩٧٥ - ١٩٧٨ فقد قسمنا هذه المرحلة إلى قسمين:

القسم الأول: هو ما قبل مبادرة الرئيس المصرى أنور السادات بزيارة فلسطين المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧.

القسم الثانى: هو ما بعد هذه الزيارة وحتى توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٨، ثم توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩.

ويتضمن كل قسم رسدا لموقف الصحافة المصرية من:

١- المقاومة الفلسطينية بصورتها العسكرية والمدنية.

٢- الصور الأخرى للمقاومة و أزماتها.

وقد شهدت هذه الفترة " ١٩٧٥ - ١٩٧٨ " عدة أحداث على درجة عالية من الأهمية كاشتعال الحرب الأهلية فى بيروت فى أبريل ١٩٧٥ .. والانتفاضات الفلسطينية المتتالية داخل الأراضى المحتلة .. حتى زيارة السادات وتوقيع الصلح الانفرادى مع العدو الصهيونى.

• كان أبرز أحداث هذه الفترة التدخل السورى فى لبنان والمذابح التى تعرضت لها المقاومة الفلسطينية.

• أدانت الأهرام التدخل السورى فى لبنان ودور سوريا فى مذابح تل الزعتر .. وحظيت سوريا بأكبر قدر من الهجوم فى هذه الفترة ووصل الأمر فى ٧٣١ إلى اتهام سوريا بإجراء اتصالات مع اسرائيل التى تبارك المخطط السورى فى لبنان. ولكن حقيقة الأمر أن هذا الموقف المصرى يتسم بعدم المبدئية فبعد أن تم الصلح

- بين السادات والأسد اختلفت تماما نغمة الهجوم على البعث السوري وبدأ الحديث عن السلام من جديد (بعد أن تعرضت المقاومة لضربة شديدة).
- أدانت الصحف موقف الأردن أيضا ولكن بدرجة أقل من سوريا .. وطمح الهجوم على البعث السوري بعد ذلك حتى كاد الحديث عن الأردن يختفى تماما من الصحف الثلاث^(١٨).
- لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا في مأساة تل الزعتر. وكانت المأسى التى تعرضت لها المقاومة الفلسطينية في لبنان. ومع ذلك فلم تنقل أى هجوم من الصحف المصرية في هذه الفترة.. وذكرت بصورة ايجابية دائما.
- كان لإنهاء المعاهدة المصرية السوفيتية في ١٤ مارس ١٩٧٦ أثر بارز في الموقف من الاتحاد السوفيتي فقد تعرض لحملات من الصحف الثلاث بسبب مواقفه بعد الغاء المعاهدة.
- وبسبب العلاقة بين الصاعقة وسورية .. فقد اتهمت الأهرام الصاعقة بالعمالة والخيانة .. وذلك إما نقلا عن مصادر فلسطينية أخرى وأما بعيدا عن رأى الأهرام^(١٩).
- أكدت الصحف المصرية على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعى لشعب فلسطين .. وأن لمصر منها موقفا مبدئيا لا يتغير رغم كل الخلافات المؤقتة.. وكان هذا التأكيد مقترنا بأشتراك المنظمة في أى مجهودات سلمية لاقرار السلام فى المنطقة.
- وتكرر الحديث أيضا عن صيانة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .. وهو لايدل على شىء فى حد ذاته .. لأن السادات كان يصر حتى لحظة اغتياله على الإدعاء بأنه يعمل على صيانة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى !!
- أما وحدة العمل الفلسطينية فرغم تكرارها عدة مرات .. إلا أن الصحف المصرية لم تكن متحمسة كثيرا .. وغالبا ما استخدمت هذا الشعار لمواجهة سوريا أو الأردن .. أو رغبة فى احتواء العناصر المتطرفة فى بعض المنظمات الفلسطينية.

ولقد أبرزت التحليلات المسحية لمعالجات الصحف المصرية الثلاثة للانتفاضات العربية خلال عام ١٩٧٦ مجموعة من النتائج الهامة نوجزها على النحو التالي:

- عنف المقاومة العربية واستمرارها وتصاعدها في وجه محاولات إسرائيل لضم الأراضي المحتلة.
- عنف القمع والأرهاب الإسرائيلي الموجه ضد المقاومة العربية، وإدانة هذا الأرهاب.
- تأكيد موقف مصر من المقاومة وتأييدها لهذا النضال المشروع.
- الاتجاه لمجلس الأمن باعتباره قادرا على وقف الارهاب الاسرائيلي!
- الربط بين الحل الشامل وأصول السلام وبين هذه المظاهرات والانتفاضات العربية!
- كان الأهتمام بتغطية الانتفاضات العربية متوسطا .. فرغم احتلال بعض أخبار الانتفاضات الصفحات الأولى إلا أنها لم تبرز بما فيه الكفاية^(٢٠).

حادى عشر: المقاومة الفلسطينية بعد المبادرة ديسمبر ١٩٧٧: سبتمبر ١٩٧٨:

تجاهلت الصحف المصرية الثلاث العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية بعد المبادرة فلم تنشرها.. أو كانت تنشرها في صفحات داخلية بعيدا عن الصفحة الأولى.. ولكنها في ١٢ مارس ١٩٧٨ لم تستطع تجاهل عمل فدائي باهر قام به رجال المقاومة.. فقد كانت العملية من الأهمية بحيث اجلت زيارة بيجين لأمريكا على حد قول الأهرام.. كان عنوان الخبر الذى نشرته الصحف فى الصفحات الأولى "مصرع وإصابة ١٠٠ اسرائيلي فى تل أبيب فى معركة مع الفلسطينيين المسلحين" ويتلخص منشورته الصحف فى أن بعض الفدائيين اختطفوا ثلاثة أتوبيسات واستطاعوا قتل حوالى ٣٠ شخصا وإصابة ٧٠ ويلاحظ على معالجة الصحف لهذا الخبر ما يأتى:

- ١- استخدام كلمتى "فلسطينيين مسلحين" بدلا من "فدائيين فلسطينيين" فى عنوان الخبر.
- ٢- الأعتقاد على وجهات النظر الصهيونية والعربية "تصريح بيجين + تصريح وايزمان + شهود العيان من الجنود والضباط الاسرائيليين + التلفزيون الاسرائيلي

+ وكالات الأنباء الغربية". أما الجزء الذي يوضح وجهة نظر منظمة التحرير فكان صغيرا جدا. واهم ما فيه إعلان المنظمة مسئوليتها عن الحادث.

وقد استمرت الصحف الثلاث ملتزمة سياسة الحياد المغرض عن متابعتها للخبر في اليوم التالي^(٢١). ولكن الذي يثير الغرابة هو رأى الأهرام فى تلك العملية الفدائية الباهرة.

* ففى ١٤ مارس كان رأى الأهرام "الدولة الفلسطينية هى الحل" ويتلخص الرأى فى أن العملية الفدائية التى قام بها الفلسطينيون داخل العمق الاسرائيلى دليل على أن كل وسائل الحماية الحديثة لا تقف عقبة أمام شعب يطالب بحقوقه المشروعة التى أقرها المجتمع الدولى .. وأن إقامة الدولة الفلسطينية وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى هى الطريق الوحيد أمام مناحم بيجين لكى يستعيد لشعبه أمنه واستقراره وبدون هذا الحل سيبقى أمن اسرائيل مجرد أحلام تعبث بها دعاوى السيطرة والعنصرية وستظل اسرائيل وشعبها أسيرة الفزع والهلع !!

* كما كتب على حمدي الجمال مقالا بعنوان "بعيدا عن الحساسية والحرج" ويركز فيه على:

- أن العملية الفدائية فى تل أبيب نوع من اليأس الفلسطينى نتيجة إصرار اسرائيل على تجاهل حقوقهم.

- وأن هذه العملية كانت بمثابة دعوى رسمية من الفدائيين لكى تهاجم اسرائيل جنوب لبنان!

وحول موقف الصحف المصرية من هذه العملية الفدائية سواء من ناحية التغطية الخبرية أو من ناحية الرأى والتعليق يمكننا ان نطرح هذه الملاحظات:

١- إن هذه الصحف أبدت حرصها على أمن واستقرار شعب اسرائيل أكثر من حرصها على المقاومة ومستقبل قضيتها فهى تطلب من بيجين "إعطاء" دولة للفلسطينيين لينجو شعبه من "الفزع والهلع"!

٢- إن الأهرام لا ترى في العملية صمودا فلسطينيا وإصرارا على مواصلة النضال المشروع من أجل قضيتهم العادلة بل ترى فيها "توع من اليأس" علاجه عند إسرائيل ومناحم بيجين!!

٣- تحمل الأهرام الفدائيين الذين قاموا بالعملية مسئولية الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان!!^(٢٢)

٤- تابعت الصحف الحادث خبريا بتوازن وحياد .. واعتمدت على المصادر الاسرائيلية ووصفت الفدائيين بأنهم من "الرجال المسلحين" ولولا بعض الحياء والخجل "بالارهابيين"!

وعن الأعمال العسكرية الأخرى فقد استمر "عدم الاهتمام" فلم تعلق الصحف هذه على العمليات واكتفت بنشر هذه العمليات مثل "خبر" مصرع ثلاثة اسرائيليين وإصابة ٤ في اشتباك مع الفدائيين جنوب صور ومصدر الخبر متحدث باسم جيش الدفاع الاسرائيلي.

ونشرت الأهرام يوم ١٧ أبريل ١٩٧٨^(٢٣) خبر "مقتل وإصابة ٢٥ اسرائيليا في انفجار قنبلة بأتوبيس"^(٢٤) خبر "مصرع ٢ وإصابة ٤٧ اسرائيليا في انفجار أسواق الرئيسية بالقدس"^(٢٥)

لقد كان هذا التجاهل مواكبا لسياسة الصحافة المصرية تجاه المقاومة بعد المبادرة وهي سياسة تقوم على تشويه صورة المقاومة والتقليل من أهميتها.

ثاني عشر: الصورة الأخرى للمقاومة:

ديسمبر ١٩٧٧ + سبتمبر ١٩٧٨.

في أول ديسمبر ١٩٧٧ كان رأي الأهرام هو "قمة الرفض ورفض القمة" يعلق على "الحركة المحمومة بين عدد من العواصم العربية التي قامت بها عناصر الرفض القابعة في الشارع العربي. وترى الأهرام أن هذه الحركة موجهة ضد مصر وجهودها من أجل السلام والكيان الفلسطيني وليست موجهة ضد إسرائيل! وفي مقال زكريا نيل

بنفس العدد تركيز على المبدأ الرئيسى الذى تؤمن به مصر وهو "أن أى تحرك فى مبادرة السادات من أجل السلام سواء كان هذا التحرك فى القدس أو القاهرة أو جنيف يهدف إلى تسوية عربية اسرائيلية وليس مصرية اسرائيلية فقط، وان المحورين الأساسيين الذين أكد عليهما السادات هما:

١- تحرير الأراضى العربية التى احتلت فى حرب ١٩٦٧.

٢- إنه لا مساومة حول "المسألة" الفلسطينية وأنه يجب اعطاء الشعب الفلسطينى وطناً قومياً وان يكون له حق تقرير المصير.

وتحدث رائد عطار فى عموده اليومى "الموقف الراهن" عن رحلة السادات العظيمة للقدس وموقف الدول العربية منها أو دول الرفض التى "لاتريد حلاً سريعاً بل تمشى ببطء إلى مآلئها" ويصور صلاح جاهين فى نفس العدد مصر "أم العرب" والعرب بجانبها طفل يلعب ويلهو .. ويلقى صلاح قائلًا "يابنى يا حبيبى امشى جنبى وبطل تضيق وقت احنا مش فاضيين".

وتهاجم الصحف المصرية جهود الدول العربية الراضية لمبادرة السادات وإن كان مايفعلونه يتم تحت "الحماية السوفيتية".

ثم يظهر كاريكاتير جاهين فى الأهرام^(٦) يصور العرب بصورة رجل ضخم والسلام بصورة فتاة رقيقة كالملاك ويلقى قائلًا "الظاهر لازم الأول نعمل مؤتمر السلام بين الفلسطينيين وبعض وبين البعثيين وبعض وبين العرب وبعض وفى الآخر بين العرب واسرائيل .." وفى اليوم التالى ٥ ديسمبر - كانت افتتاحية الأهرام بقلم على حمدى الجمال تحت عنوان "لعبة السوفيت الجديدة" يقول فيها ان الاتحاد السوفيتى يدرك جيداً أن نفوذه فى المنطقة سوف ينهار فى اليوم التالى لتوقيع اتفاق السلام مع اسرائيل لأن وجودها مرتبط بتوريد السلاح! وإن الاتحاد السوفيتى يلجأ إلى التفرقة بين العرب حتى لا يتم السلام ويستمر نفوذه!! ويصور جاهين فى نفس العدد العرب جميعاً وكأنهم خونة! ولم يوضح يخونون ماذا .. وكيف؟ وفى اليوم التالى ٦ ديسمبر نشرت الأهرام خبر قطع مصر العلاقات مع سوريا وليبيا والجزائر والعراق واليمن

الجنوبية وذلك للرد على الموقف المشين لقيادات هذه الدول في مؤتمر طرابلس بتجميد العلاقات مع مصر،، وهاجم رأى الأهرام العرب الرافضين الذى يريدون "ضرب مصر وضرب صمود الشعب المصرى" ويهاجم الأهرام العراق وسوريا والجزائر وليبيا بالتحديد مذكرا كلا منهم بمواقفه السابقة تجاه القضية الفلسطينية! ويرى صلاح جاهين بنفس العدد أن العرب "متخلفون" لا يفهمون شيئا. وفى ١١ ديسمبر نشرت الأهرام حديث السادات "لستامبا" الإيطالية وفى الحديث قال السادات انه لا استقرار فى الشرق الأوسط بدون فلسطين وهاجم الدول العربية الراضة جميعا!! وفى اليوم التالى نشرت الأهرام حديث السادات إلى ممثلى الصحافة الأوروبية والذى أشار فيه إلى "أن مصر لا تسحب اعترافها بمنظمة التحرير .. على العكس وجهت لها الدعوة لحضور المؤتمر".

ولم تهمل الأهرام الموقف الأمريكى "الجديد" فقد كان المانشيت الرئيسى فى عدد ٥ يناير ١٩٧٨ هو تصريح كارتر فى أسوان أثناء اجتماعه مع السادات بأنه "يجب حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها وأن يشارك الفلسطينيون فى تقرير مصيرهم، وتعليقا على هذا التصريح كان رأى الأهرام أن كارتر تحدث عن نقطتين:

١- ضرورة الإنسحاب الاسرائيلى من جميع الأراضى التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧.

٢- حل المشكلة الفلسطينية من كافة جوانبها وقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

وتقول الأهرام "ولوحظ أن الرئيس كارتر أدلى ببيانه مكتوبا ومحددا ولم يرتجله ولم يقله فى سياق ملاحظات جارية، مما يؤكد حرصا واضحا على الالتزام بموقف لايقبل التأويل". وفى رأى الأهرام تحت عنوان "الثورة الفلسطينية تأكل بنيتها"^(٢٧) شنت الأهرام هجوما على المنظمات الفلسطينية التى انسافت وراء قوى الرفض "كخطوة أولى على طريق الضياع السياسى" وذلك بمناسبة اغتيال سعيد حمادى فى لندن.

وقد استمرت الصحف المصرية طوال يناير وفبراير ١٩٧٨ في ترديد نفس الكلمات حول إصرار مصر على الحل العادل والشامل للقضية وحرصها على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ... الخ. ثم جاء حادث اغتيال يوسف السباعي في ١٩ فبراير ١٩٧٨ وقد كان هذا الحادث مناسبة للنيل من الثورة الفلسطينية .. فقد كان رأى الأهرام في نفس اليوم تحت عنوان "الارهاب الأسود" تحدث عن اغتيال يوسف السباعي بيد بعض المنظمات الارهابية الفلسطينية "الذين يضيعون على الشعب الفلسطيني كفاحه النبيل والذين أساءوا من قبل ومازوا يسيئون إلى الأهداف المخصصة للشعب الفلسطيني" ورغم أنه من حق الأهرام أن تدين اغتيال السباعي .. ولكن الذى ليس من حقها أن تحول نضال "بعض" المنظمات الفلسطينية إلى إرهاب" وتصفها بأنها منظمات ارهابية .. و "أنهم أساءوا من قبل للقضية". مع عدم تحديد أوجه هذه الاساءات الماضية .. ففي ٢٠ فبراير من نفس العام وبعد المغامرة الفاشلة للنظام المصرى الذى راح ضحيتها عدد من رجال الصاعقة اتهمت الأهرام بعض رجال المقاومة الفلسطينية بالاشتباك مع القوات المصرية فى قبرص! وفى خطاب السادات الذى نشرته الأهرام فى ٢٢ فبراير وصف قاتلى السباعي بأنهم "مأجورون" وأنه يقول للفلسطينيين قبل الجميع: "سند الضربة بعشرة أمثالها" مع الاصرار الكامل أيضا على الانسحاب الكامل والمحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني".

وفى ٢٥ فبراير كانت افتتاحية الأهرام بقلم على حمدى الجمال بعنوان "تصريحاتهم العملية لن تنسينا فلسطين" ويقول فيها "عدد من قادة منظمة التحرير الفلسطينية أصيبوا بالضياح إلى الحد الذى فقدوا فيه القدرة على الادلاء بتصريحات لها مضمون أو معنى .. وقد انضم ياسر عرفات لهذه المجموعة فأدلى أمس بتصريحات تؤكد أنه لا يفهم مايجرى فى الساحة العربية أو أنه لمصلحه شخصية لايريد أن يفهم، ويمضى الجمال فى مقاله قائلا "إن ياسر عرفات إنتهى منذ أن وقع على السموم التى خرجت من مؤتمر الرفض الذى عقد فى طرابلس. ومع ذلك فمصر إيماننا بمسئوليتها ودورها القومى الطبيعى سوف تظل تناضل فى سبيل القضية الفلسطينية وللشعب

الفلسطيني ولاتحمل أخطاء رئيس المنظمة ونائبه وعملاء الأنظمة العميلة في المنطقة... ومن كلمات الجمال يتضح:

- ١- أن قيادات المقاومة في حالة ضياع لا يعرفون ماذا يفعلون.
- ٢- وإن هذا مرتبط برفضهم للخط المصري في التسوية وانضمامهم إلى جبهة الصمود والتصدي الرفضية.
- ٣- وإن المصالح الشخصية تتحكم في قيادات المقاومة.
- ٤- وإن الجميع عملاء .. المنظمات الفلسطينية عميلة للأنظمة العربية التي هي بدورها عميلة للاتحاد السوفيتي.
- ٥- وإن مصر وحدها "تتاضل" في سبيل فلسطين!.

وفي ٢٨ فبراير اهتمت الصحف بمناقشات مجلس الشعب .. فقد طالب الأعضاء "بإعادة النظر في أوضاع الفلسطينيين المقيمين في مصر" وهاجموا القيادات الفلسطينية التي باعت نفسها لجبهات الرفض "وإن مصر "سوف تتعامل معهم على هذا الأساس" ولم تهتم الصحف أن تنشر مقالته الأعضاء الوطنيون في مجلس الشعب بصدد تأييدهم للمقاومة ورفضهم لهذه المراجعة والانحراف الموجهة ضد الشعب الفلسطيني رغم المزاعم المتصلة حول الدفاع عن حقوقه واحترام رغبته في تقرير مصيره!!

وفي ٣ مارس ١٩٧٨ نشرت الأخبار والأهرام والجمهورية حديث السادات مع إحدى محطات التلفزيون الأمريكية الذي قال فيه: "إن منظمة التحرير مسئولة عن جريمة اغتيال يوسف السباعي" وإن مصر لم تغير موقفها تجاه القضية الفلسطينية ولا سلام بدون حل المشكلة الفلسطينية! ورغم اتهام السادات فقد اشار في حديثه إلى: أنه لم يثبت بعد اشتراك الفلسطينيين في الهجوم الغادر على قوات الصاعقة المصرية في قبرص" وتجاهل السادات أيضا إدانة مختلف المنظمات الفلسطينية لاغتيال السباعي. وفي نفس العدد الذي اتهم فيه السادات المنظمة قال الجمال في مقال له بالصفحة الأولى: إنه لم يعد من المقبول أن تسكت مصر على الاسفاف والتصريحات غير المسئولة والتي تعدت كل المقاييس الأخلاقية واستمر في حديثه مركزا على مايتأتى:-

- أنه أن الأوان لكي تلقى مصر نظرة موضوعية على علاقاتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

- إن مصر هي الوحيدة التي وقفت مع قضية فلسطين منذ البداية.

- إن مصر لن تسكت على أخطاء قادة المنظمات وعلى كل مسئول فلسطيني أن يتحمل مسئولية التصريحات التي "يهدى" بها.

ولتأكيد "النضال" المصري في سبيل فلسطين أبرزت الأهرام في صفحتها الأولى "كارتر يؤكد: حقوق الفلسطينيين شرط للتسوية الدائمة"، ولم يهتم كارتر بالإشارة "إلى حق جميع دول المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها".

واستمرت الصحف المصرية في سياستها العربية هذه. واتخذت موقفا "متوازنا" ومحايذا تجاه عمليات إسرائيل الارهابية في جنوب لبنان بل انها نشرت يوم ١٦- مارس بيان مصر حول العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان في صفحة الوفيات.

وواصلت الصحف المصرية اهتمامها بتتبع أنباء الخلافات داخل المنظمات الفلسطينية ومن أبرز الأمثلة "السيطرة على محاولة انشقاق داخل حركة فتح"^(٢٨) وإن هذا الانشقاق يتزعمه أبو داود وعدد من أنصاره .. "الجهة الشعبية تهدد المنظمة لقبولها وقف نشاطها العسكري بجنوب لبنان". وفي ٣١ أغسطس جاء تقرير خاص للأهرام من داخل المجلس الوطني الفلسطيني ذكر أن "عرفات يشيد بدور مصر ويكشف مخطط العراق ضد الفلسطينيين" نقلا عن "المصادر الفلسطينية المطلقة .. إن عرفات أشاد "بالدور الايجابي والهام الذي لعبه الوفد البرلماني المصري برئاسة سيد مرعى لصالح القضية الفلسطينية خلال زيارة الوفد المصري لأمريكا" ... "كما أن التقرير كشف دور العراق التخريبي تجاه منظمة التحرير الفلسطينية". وتأكيدا لهذا الاتهام التخريبي للعراق نشرت الأهرام بصفتها الأولى بعد يومين: ٨/٢/١٩٧٨ "هجوم فلسطيني بالمدافع الرشاشة على سفارة العراق ببيروت، وذكرت الأهرام في تفصيل الخبر، إن هذا الهجوم ضمن سلسلة الأحداث الناتجة من الخصومة العنيفة بين منظمة فتح وياسر عرفات من جهة وبين العراقيين المتطرفين من جهة أخرى،،

واستمرت الصحف فى متابعة تفاصيل الخلافات الفلسطينية والمبالغة فى إظهارها وأبرزها .. مع الاستمرار فى التأكيد على إصرار مصر على تسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة .. وبلغ الحق بالأهرام الحد الذى جعلها تزيف أخبارا وهمية. منهما ما نشرته فى ٢٦ سبتمبر "بيجن يعلن استعدادة للتفاوض مع أعضاء منظمة التحرير اذا تم انتخابهم فى الضفة" مع المواظبة فى نشر تصريحات المسؤولين المصريين التى تؤكد أن ما حدث فى كامب ديفيد ليس اتفاقا فرديا وإن مصر مصممة على حل القضية الفلسطينية..^(٢٩)

الخلاصة:

لوحظ أن الصحف المصرية قد انتهجت فى معالجتها للمقاومة بعد مبادرة السادات (نوفمبر ١٩٧٧) نهجا يختلف تماما عن الفترة السابقة ويتمحور حول:

- ١- الاغفال شبه الكامل للعمليات العسكرية الفلسطينية والعرض المتوازن للعمليات النادرة المنشورة، مع الاعتماد على المصادر الصهيونية فى نقل هذه الأخبار.
- ٢- عدم الإشارة نهائيا إلى الانتفاضات الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة ضد زيارة السادات.
- ٣- محاولة الاتهام بوجود انفصال بين الشعب الفلسطينى وقيادته .. وإن القاعدة العريضة للجماهير الفلسطينية تعترض على قيادتها.
- ٤- اللجوء إلى الابتذال فى مواجهة الرفض العربى شبه الجماعى لزيارة السادات. واتهام الدول العربية الرافضة بالعمالة والخيانة والتفريط فى قضية الشعب الفلسطينى!
- ٥- اتهام المنظمات الفلسطينية الرافضة للسياسة المصرية بالعمالة للدول العربية وعجز هذه المنظمات عن الحركة فى حرية.
- ٦- الالتجاء على الموقف المصرى للمناصر للقضية الفلسطينية، مع اغفال وجود أى سلبات تترتب على زيارة السادات لاسرائيل.

٧- اتهام الاتحاد السوفيتي بأنه سبب الرفض العربي حرصا على مصالحه الذاتية، وتخفيف اللهجة العدائية ضد اسرائيل.

٨- استخدم كل الفنون الصحفية في تحقيق الأهداف السابقة.

مما سبق يمكن استخلاص الملامح العامة لاتجاهات الصحافة المصرية نحو المقاومة الفلسطينية وقبل وبعد مبادرة السادات ونوجزها على النحو التالي:

أ - قبل المبادرة :

- الاهتمام بعنف المقاومة العربية واستمرارها وتصاعدها .. وإدانة القمع الاسرائيلي وتأكيد موقف مصر "المبدئي" من المقاومة وتأييد نضالها المشروع .. والاشارة إلى قدرة مجلس الأمن على وقف الإرهاب الاسرائيلي والربط بين الحل الشامل وإقرار السلام وبين القضاء على هذه المقاومة ورد فعلها الارهابي.

- اتخاذ موقف معاد من الأنظمة العربية عند تقييم مواقفها تجاه المقاومة الفلسطينية، باعتبار هذه الأنظمة تتاجر بالقضية وتخونها وتعمل على تصفيتها.

- إدانة الاتحاد السوفيتي باعتباره حريصا على استمرار القضية بلا حل "لمصالحه الذاتية وأعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وحدها قادرة على إنهاء" الصراع لانها تمتلك ٩٩% من أوراق اللعبة!.

- معاداة بعض المنظمات الفلسطينية التي تتخذ موقفا معاديا للسياسة المصرية أو موقفا مؤيدا لأحد الأنظمة العربية الأخرى.

- التركيز على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

ب - بعد المبادرة :

- تجاهل المقاومة العربية والعرض المتوازن عند التعرض للعمليات العسكرية الفلسطينية. ولم يعد الاهتمام منصبا على إدانة الارهاب الاسرائيلي بقدر "نصيحة" اسرائيل أن تسرع بحل القضية حرصا على أمن الشعب الاسرائيلي.

١- كتب في ٢٩ أكتوبر ١٩٦٧ مقالا يرفض فيه الحل السلمى (الدبلوماسى) إلا فى حدود كونه يمثل مرحلة قومية أو خطة تكتيكية. ويرى أن القضية العربية لن تحل إلا على الأرض العربية ويؤكد أن ماتصر أمريكا على فرضه على العرب لايرضى أحدا ولن ينتج عنه حل شامل للمشكلة ولن يكون طريقا إلى حياة جديدة فى المنطقة كما يتصور البيت الأبيض. وإن الكفاح الدبلوماسى يهدف إلى منع العدو من أن يفرض شروطه علينا فهو هدف محدد لمرحلة محددة، لأن الحلول الدائمة هى التى تتفق مع طبيعة الأشياء. وينتقل فى مقال آخر إلى توضيح ماذا يعنى بالحلول الدائمة فيقول (إننا نعيش أياما فاصلة إما أن نثبت وجودنا وإما أن يلغى الأعداء هذا الوجود) ويطالب برفع شعار كل وحدة عمل ثورية، أى يجب أن تتحول الجبهة الداخلية وكل مواطن إلى قمة الاستعداد لمواجهة العدو الاسرائيلى فى الداخل بنفس القوة والاستعداد الذى ستواجهه به قواتنا المسلحة فى جبهة القتال^(٣٠).

وعندما ننتقل إلى مقالات موسى صبرى فى السبعينات نراه يصف قرار السادات بزيارة القدس بأنه ضربة معلم وإن رحلة السادات إلى اسرائيل هى أخطر رحلة فى تاريخ منطقة الشرق الأوسط منذ ثلاثين عاما^(٣١). ويتهم موسى صبرى دول الرفض بأنها تتاجر بالقضية العربية، وتريد أن تدفع مصر دفعا إلى حل منفرد مع اسرائيل. ثم نفاجأ بترحيبه الحار بزيارة بيجن لمصر، إذ يقول تحت عنوان مرحبا بزيارة بيجن: (نعم الأحداث تجرى بسرعة ولم تكن نتوقع زيارة بيجن لمصر بهذه السرعة، وليس معنى ذلك أنه جاء ليرد الزيارة للسادات. ولكن جاء لأن عنده مايقوله. ولم يبق أمام المعارضة الاسرائيلية مفر إلا أن تخضع لارادة شعبها وتتعايش مع صفحة التاريخ الجديدة التى صنعها السادات^(٣٢)).

٢- يبدى مصطفى أمين حماسا ملحوظا فى تأييده لمبادرة السادات، إذ يرى أنها لاتعمل من أجل مصر فقط. ولكن من أجل العرب والفلسطينيين^(٣٣). ثم سرعان مايقع فى التناقض عندما يشير فى سائر مقالاته إلى أنه بالمال اليهودى والعبرية المصرية نستطيع أن نبني الشرق الأوسط من جديد. ولا يتعرض لمناقشة الفوائد

التي ستعود على الفلسطينيين والعرب من المبادرة. بل يقتصر فقط على إبراز الجوانب الايجابية بالنسبة لليهود ويهاجم قوى الرفض العربية برميهم بشتى التهم، فتراه مثلاً يقول (إن العرب يمقتون الديمقراطية ويعبدون الديكتاتورية ويرون فى تلقى الأوامر من موسكو عروبة ووطنية، وفى الاستقلال عن موسكو خيانة وطنية)^(٣٤) ويرى أن قوى الرفض العربية والفلسطينية تمثل أقلية مسحوقة. وليس من المعقول أن تتحكم فى أغلبية ساحقة برفضها لمعاهدة السلام.

٣-- أما أنيس منصور فقد خصص العديد من المقالات التى ناقش من خلالها المبادرة بروح مملوءة بالتأييد الحذر والحرص على عدم الالتزام بمواقف محددة واضحة. ففى نهاية ١٩٧٧ يعتمد أنيس منصور فى كتاباته عن المبادرة على أسلوب الكر والفر والجمل التى لاتحمل رأياً. فهو يقول عن المؤتمر الصحفى الذى حضره السادات وبيجن (إن مصر لديها التزامات قومية بالمشكلة الفلسطينية والصفة الغربية وقطاع غزة والمنظمات الفلسطينية.. هذا الالتزام هو الذى جعل مصر ترفض أن تعلن ماتحقق فى لقاءات القدس والاسماعيلية)^(٣٥).

ويدافع أنيس منصور عن المبادرة بأسلوب فيه من الاعتذار أضعاف مابه من الاقتناع يقول (إن عذرنا الوحيد هو أن هذه المبادرة خطوة ليس لها نظير فى التاريخ. ولذلك فقد أخذتنا معها وبهرتنا وأربكتنا - لقد اكتسحتنا المبادرة واطاحت بأحلامنا ورؤوسنا ثم جاءت الأصدقاء من العالم كله فأخذنا الناس معنا وطرنا بهم إلى السماء)^(٣٦).

ويعترف فى إحدى كتاباته بأنه كان من الأفضل أن ننتظر ونساوم اسرائيل على هذه الخطوة. ويبرر عدم الانتظار بأننا جادون فى السلام ولكن المشكلة متعددة الأطراف ومعقدة والناس مستعجلون ولذلك فإن النتائج سوف تأتى ولكن ابطأ مما يتصور الناس^(٣٧).

ويؤكد أنيس منصور بأن موافقة أمريكا على إعطاء سلاح لمصر والسعودية لايمنى أن أمريكا لن تساند اسرائيل ولكنها سوف تساندها ولكن ليس إلى درجة الاضرار بمصالح الشعب الأمريكى فى الشرق الأوسط والعالم كله^(٣٨).

الهوامش

١. الأهرام ١٩٧٠/٩/٢٢
٢. الأهرام ١٩٧٠/٩/٢٣
٣. الأهرام ١٩٧٠/٩/٢٤
٤. الأهرام ١٩٧٠/٩/٢٨
٥. الأهرام ١٩٧٠/١٠/١٣
٦. الأهرام ١٩٧٠/١١/٣
٧. الأهرام ١١/٧، ١١/٢٥، ١١/١١ ١٩٧٠
٨. الأهرام ١٩٧٠/١٢/٣
٩. الأهرام ١٢/٧، ١٢/٩، ١٢/٢٥، ١٢/١٢ ١٩٧٠
١٠. الأخبار ١٩٧١/١/٧
١١. الأخبار ١٩٧١/١/١٨
١٢. الأهرام ١٩٧١/٤/٥
١٣. الأهرام ١٩٧١/٥/١
١٤. الأخبار ١٩٧١/٦/١
١٥. الأخبار ١٩٧١/٦/١١
١٦. الأخبار ١٩٧١/٦/٩
١٧. الجمهورية ١٩٧٢/٩/٨
١٨. الجمهورية ١٩٧٢/٩/١٦
١٩. الأهرام ١٩٧٢/٩/١٢
٢٠. الأهرام ١٩٧٢/٩/١٨
٢١. الأهرام ١٩٧٣/١١/١٢
٢٢. الأهرام ١٩٧٣/١١/٢٨
٢٣. الأهرام ١٩٧٣/١١/٣
٢٤. الأهرام - الجمهورية - الأخبار مارس - أبريل ١٩٧٦
٢٥. الأهرام ١٩٧٦/٣/٢٠

٢٦. الأهرام شهور فبراير - مارس - أبريل ١٩٧٦
٢٧. الأهرام - الجمهورية - الأخبار ١٢، ١٣/٣/١٩٧٨
٢٨. الأهرام ٢٢/٣/١٩٧٨
٢٩. الأهرام - الأخبار ١٧/٤/١٩٧٨
٣٠. الأخبار ٢ يوليو ١٩٦٧، ٥ نوفمبر ١٩٦٧
٣١. الأخبار - ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧
٣٢. الأخبار - ١٨ ديسمبر ١٩٧٧
٣٣. الأخبار - ٢١ نوفمبر ١٩٧٧
٣٤. الأخبار ديسمبر ١٩٧٧
٣٥. الأهرام - ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧
٣٦. الأهرام - ١٦ نوفمبر ١٩٧٨
٣٧. الأهرام - ١٦ نوفمبر ١٩٧٨
٣٨. الأهرام - ١٨ مايو ١٩٧٨
٣٩. الجمهورية - عمود من القلب - ٢٨/١٢/١٩٧٧
٤٠. الجمهورية - عمود من القلب - ٣٠/١٢/١٩٧٧

الباب الخامس

ثورة يوليو والمشروع الصهيوني

الفصل العاشر

اتفاقيات أوسلو وتداعياتها

ما أن انتهت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ حتى أصبح جلياً للولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية الموالية للغرب أن إقامة نظام شرق أوسطى جديد لن يكون ممكناً إلا إذا تمت تسوية القضية الفلسطينية. إذ إن المعطيات الإمبريالية الأمريكية هي التي تملئ ذلك ومنها السيطرة على المناطق الاستراتيجية في الشرق الأوسط وما فيها من نفط وأسواق. ولذلك بدت هذه التسوية أمراً ملحاً إذ أنها ستحل لإسرائيل في آن واحد مآزقها الداخلي (المتمثل بكلفة الانتفاضة) ومآزقها الاقليمي (بإنهاء عزلتها السياسية والاقتصادية). كما أنها ستتيح للاقتصاد الإسرائيلي أن يتحرك في اتجاهات جديدة أكثر ملائمة له. هذا ما أفصح عنه بعض الكتاب الإسرائيليين الذين أكدوا أن المناطق المحتلة على مدى عشرين عاماً كانت بمثابة بديل جزئي للسوق الدولية ومنفذ سرى إلى العالم العربي. ولكن منافع الاحتلال الاقتصادية - اليد العاملة الرخيصة والمؤكد وجودها، مع سوق رهين للاحتلال - تناقصت تناقصاً حاداً بفعل الانتفاضة. وأخذت كلفة الاحتلال التي يتحملها الاقتصاد الإسرائيلي تغطي على منفعه. فلهذه الأسباب باتت تسوية الصراع - ضرورة اقتصادية لإسرائيل - ويعنى ذلك فعلياً الإقلاع عن استعمار المناطق المحتلة من خلال التراضي مع منظمة التحرير الفلسطينية -^(١).

والواقع أن عملية السلام التي بدأتها منظمة التحرير الفلسطينية في مدريد في نوفمبر عام ١٩٩١ واستمرت عامين كاملين دون طائل كانت تعد بمثابة التحضير لاتفاقيات أوسلو إذ اعتبرتها أمريكا محاولة للتغلب على حالة الاستعصاء التي سادت محادثات السلام في واشنطن في أعقاب مؤتمر مدريد.

فبعد عشر جولات من مفاوضات لم تسفر عن شيء بين الفلسطينيين والإسرائيليين أعدت إدارة كلينتون في حزيران / يونيو ١٩٩٣ مقترحاً سمته "إعلان المبادئ" الذي

كان يتضمن ثلاثة عناصر يركز أولها على إعادة صياغة لمفهوم الوضع القانوني للضفة الغربية وقطاع غزة، فبدلاً من تسميتها مناطق "محتلة" سميت مناطق "متنازعاً" عليها". ويخلو العنصر الثاني من ذكر الصيغة المطروحة سابقاً وهي صيغة الأرض مقابل السلام الواردة في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ لحل الصراع العربى - الإسرائيلى، إذ انه لم يذكر قط حقوق اللاجئين الفلسطينيين من نازحى عامى ١٩٤٨ و ١٩٦٧. كما أن الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة اعتبروا فى هذا المقترح الأمريكى مجرد "قاطنين" فيهما، ولهم بعض حقوق مدنية فقط وبلا حقوق وطنية سياسية على الإطلاق. ويستبعد العنصر الثالث قضايا الأرض والمياه والمستوطنات والقدس من المفاوضات ويتم تأجيلها إلى أجل غير مسمى.

وهكذا أذن إعلان المبادئ ببدء مرحلة جديدة من الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، وكان ذلك نقطة تحول فى تاريخ الشرق الأوسط المعاصر فى القرن العشرين. وكان كذلك اختراقاً للمواجهة العربية - الإسرائيلية. وبالنظر إلى بنود اتفاقيات أوسلو وما تجاهلته من حقوق الفلسطينيين وما ألزمت منظمة التحرير أن تقوم به، نجد أن هذه الاتفاقيات قد زجت الشعب الفلسطينى ومؤسساته السياسية فى أزمة أخلاقية وثقافية وسياسية هى من أخطر الأزمات وأعماقها، فضلاً عن كونها أزمة هوية. واتفق معظم الفلسطينين مع ما قاله ادوارد سعيد بأنها "كانت خيانة لتاريخنا وشعبنا"^(٢). وقد انقسم الفلسطينيون أينما كانوا، فى داخل المناطق المحتلة وخارجها، بشأن شرعية اتفاقيات أوسلو ومعناها وعواقبها.

فى أواخر شهر أغسطس ١٩٩٣ أعلنت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن الاتفاق على "مجموعة من المبادئ" لحل الصراع الذى دام قرناً من الزمن بين الشعبين. وجرى التوقيع بالأحرف الأولى فى أوسلو على "إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتى الانتقالي" (وسميت اتفاقيات أوسلو لأنها تضمنت وثائق بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير) ثم وقعت رسمياً فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ فى حديقة البيت الأبيض بواشنطن العاصمة.

ولا شك في أن المفاوضات التي دارت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو تعد من أشهر التجارب في تاريخ الدبلوماسية السرية، خاصة وأن طرفي المفاوضات من منطقة الشرق الأوسط التي عرفت بأنها لا تطيق كتمان السر طويلاً، فضلاً عن أن القضية الفلسطينية التي ظلت تشغل العالم طوال خمسة وأربعين عاماً والتي أصبحت منذ طرحها على مائدة المفاوضات في مؤتمر مدريد موضع اهتمام وسائل الإعلام في العالم، تتابع مواقف طرفيها وتتحرى ما قد يجرى من اتصالات بينهما في أي مكان. خصوصاً وقد تمت اتصالات وفتحت قنوات بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وخارجها. ولكن يبدو أن قناة أوسلو كانت محاطة بجدار من السرية يصعب اختراقه^(٣).

هذا ويتضمن اتفاق إعلان المبادئ الذي وقع عليه في حديقة البيت الأبيض بواشنطن يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ كل من محمود عباس (أبو مازن) رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية وشيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلية مجموعة المبادئ التي اتفق عليها الطرفان بشأن الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني، والمسائل التي يتم التفاوض عليها في مرحلة تالية لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن الأحكام التي تسري على قطاع غزة ومنطقة أريحا ونقل عدد من السلطات نقلاً مبكراً في بقية الأراضي الفلسطينية عقب دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

ويشمل إعلان المبادئ: ديباجة - و١٧ مادة - وأربعة ملاحق - ومحضر متفقاً عليه وقد تناول المسائل التي ظلت موضع المفاوضات منذ مباحثات الحكم الذاتي التي جرت بين مصر وإسرائيل خلال الأعوام من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٢، ثم المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في واشنطن خلال ما يقرب من عامين، وكان من الطبيعي أن يبنى الاتفاق على الصياغات التي طرحت خلال المفاوضات السابقة^(٤).

ويختلف إعلان المبادئ عما سبقه من مشروعات في أنه سجل اتفاق الطرفين على تأجيل مناقشة المسائل الصعبة التي كانت تشكل العقبات الكبرى وتحول دون

الاتفاق، وإرجاء بحثها إلى مفاوضات الوضع النهائي. وهذه المسائل هي: القدس - والمستوطنات - واللاجئون - والحدود - والترتيبات الأمنية - والعلاقات مع الدول المجاورة.

كما انتقل إعلان المبادئ بالعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية إلى مرحلة جديدة في التنسيق والتعاون بين الجانبين، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية وإدارة المرافق. ورغم أن موقف الجانب الفلسطيني في مفاوضات واشنطن كان شديد التمسك بفصل الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي الذي طغى على اقتصاديات الضفة الغربية وغزة وأخضعها لمتطلباته. إلا أن إعلان المبادئ، خصص ملحقين مفصلين (الثالث والرابع) للتعاون بين الجانبين في كثير من المجالات، منها المياه والكهرباء والطاقة والنقل والاتصالات والطرق والسكك الحديدية والتجارة والصناعة والعمل.. إلخ. كما تضمن برامج للتنمية الإقليمية سواء بالنسبة للضفة والقطاع أو في منطقة الشرق الأوسط كلها مثل مشروع استغلال منطقة البحر الميت وإنشاء قناة تصل البحر الأبيض بالبحر الميت وتحلية المياه وربط شبكات الكهرباء. ويمثل هذا التغيير في الموقف الفلسطيني توجهاً سياسياً واقتصادياً بالغ الأهمية، فلم يعد الاتجاه هو السعى لفك الارتباط بين اقتصاديات الجانبين، بل انتقل إلى التعاون الشامل ثنائياً وإقليمياً في المجالات الاقتصادية المختلفة^(٥).

ومع أن الإعلان أشار إلى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ (وفيهما صيغة الأرض مقابل السلام) وهى إشارة مهمة، إلا أن الإعلان أغفل ذكر عدد آخر من قرارات الأمم المتحدة. إنه مثلاً تغاضى عن ذكر قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الذى يؤكد على الحق الجماعى بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أو تعويضهم. إذ ينص الإعلان على عودة بعض النازحين الأفراد فقط من حرب ١٩٦٧ ويشير إليهم على أنهم "أشخاص مشردون"، ولكنه لا يأتى على ذكر لاجئى ١٩٤٨ الذين ظلوا بنداً فى مفاوضات "الوضع النهائي". يتضح إذن بجلاء أن الإعلان يستبعد عن

نصوصه اللاجئين الفلسطينيين وعددهم نحو خمسة ملايين لاجئ يشكلون زهاء ثلثي عدد الفلسطينيين الذين هم خارج المناطق المحتلة.

ويتجاهل الإعلان كذلك جميع قرارات مجلس الأمن عن القدس. لقد أُرِجى وضع القدس إلى مفاوضات لاحقة، وجرى التغاضي كذلك عن القرارات الخاصة بالمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في المناطق المحتلة. إن نقل الملكية بالقوة (الترانسفير) على يد المحتل، والاستيطان في أراضي تحت الاحتلال، أمران يتعارضان ليس فقط مع قرارات الأمم المتحدة وإنما أيضاً مع نصوص ميثاق الفصل الرابع الخاصة بالحرب والاحتلال فيمثل هذه الانتهاكات المدانة دولياً وبالقبول بالوجود المستمر للمستوطنات في الضفة والقطاع (المعلقة لحين المفاوضات النهائية على ما يفترض) تكون منظمة التحرير بقيادة عرفات قد أضفت شرعية على المستوطنات غير الشرعية وزودت إسرائيل بدعوى غير قانونية على الأرض. لا بل أن الاتفاقية اللاحقة التي وضعت لتنفيذ ما ورد في إعلان المبادئ، وتم التوصل إليها في القاهرة في الرابع من مايو ١٩٩٤ (المعروفة باتفاقيات القاهرة) استبعدت على وجه التحديد "المستوطنات والمستوطنين والموارد المتصلة بالاستيطان (الأرض والماء) من أي ولاية أو تدخل أو سيطرة فلسطينية"^(٦).

لقد تعددت وكثرت الانتقادات التي وجهها الفلسطينيون والعرب وغيرهم لهذه الاتفاقيات وللأسلوب الذي انتهجه عرفات في إدارة الشؤون الفلسطينية، ولمواقف إسرائيل وأفعالها، ولدور الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية. فابتداءً لوحظ أن عرفات قد وقع على إعلان المبادئ من دون إجراء مناقشة علنية أو مصادقة عامة وبلا تصديق رسمي وشرعي ومؤسسي من منظمة التحرير. إن عرفات بتوقيعه هذا قد بدد جهود قرن كامل من كفاح الفلسطينيين وأهدر تضحياتهم التي بذلت من أجل الحقوق السياسية الوطنية، وهي حقوق يؤكدتها القانون الدولي وجرى تثبيتها مراراً في قرارات متعددة أصدرتها الأمم المتحدة وغيرها من المنابر الدولية.

والسؤال: ما هي الحقوق التي يهددها الإعلان بخطر الزوال؟ إنها تلك الحقوق الأساسية المقننة دولياً والمتعلقة بتقرير المصير والدولة المستقلة ذات السيادة والعودة أو التعويض للاجئين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وإعادة الأراضي والموارد التي صودرت بشكل غير قانوني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعويض الشعب الفلسطيني عما أصابه. فإن لبت إسرائيل كل هذه الحقوق فعندئذ لا تعود قضايا الحدود والقدس (الشرقية) مسائل متروكة للمفاوضات، فحدود إسرائيل والمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ معروفة وواضحة كل الوضوح. أما الذي سيبقى للمفاوضات فهو شكل الانسحاب الإسرائيلي^(٧).

لقد كان المجتمع الدولي مجعاً قبل اتفاقيات أوسلو على فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وعلى حق الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة على الأراضي التي تخطى من الاحتلال. ولكن المادة الحادية والثلاثين من اتفاق أوسلو - ٢ تنص على ما يلي: "لا يعتبر أى من طرفي الاتفاق، بحكم دخوله طرفاً في هذا الاتفاق، بأنه قد تخلى أو تنازل عن أى من الحقوق أو المطالب أو المواقف القائمة". عن ذلك يقول نورمان فنكلشتاين: "إن هذا النص، على ما في ظاهرة من توازن، يفيد في واقع الأمر بوجود تنازل خطير جداً من جانب الفلسطينيين. فمنظمة التحرير الفلسطينية تمنح فعلياً شرعية لزعم إسرائيل بأنها تمتلك (حقوقاً قائمة) في الضفة الغربية وغزة.. إن ملكية الفلسطينيين للأراضي المحتلة وهي ملكية مؤكدة كل التأكيد، توضع الآن على قدم المساواة مع ادعاء إسرائيل بملكيتها وهو ادعاء مرفوض كل الرفض"^(٨).

وفيما نجد أن إسرائيل تجاهلت كلياً الحقوق المقننة دولياً للفلسطينيين، بما في ذلك حقهم بدولة مستقلة، نرى أن منظمة التحرير قد اعترفت بوجود دولة إسرائيل من الناحية الشرعية القانونية وليس فقط من الناحية الواقعية. وأجبر عرفات كذلك على أن يعلن عن تخلي المنظمة عن العنف والإرهاب (لا أن يشجب ذلك بشكل متبادل من الطرفين)، كما أنه وعد بتعديل ميثاق منظمة التحرير. ولا نجد مقابل كل ذلك كلمة

واحدة في الاتفاقيات تلزم إسرائيل بأن تنهى العنف الذى تمارسه ضد الفلسطينيين فى المناطق المحتلة أو أن تنهى هجماتها على مخيمات اللاجئين فى لبنان وغيره أو أن تتخلى رسمياً عن طموحها بوضع يدها على أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة ومواردهما.

هذا ويجمع الباحثون على أن قيادة منظمة التحرير قد أفست استراتيجيتها التفاوضية، فقد وافقت المنظمة على تأجيل "النظر" فى أهم القضايا وأخطرها (وهى قضية اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والسيادة) إلى حين مفاوضات الوضع النهائى بعد ثلاث سنوات من التوقيع على اتفاقية التنفيذ الأولى فى عام ١٩٩٤. إن المنظمة بدلاً من التوصل إلى اتفاقية شاملة واحدة مع إسرائيل تنفذ على مراحل، نجدها قد وافقت على التفاوض ذاته على مراحل وبذلك شتت عملية التنفيذ. إن هذه الاستراتيجية، إذا نظر إليها فى سياق القوة الإسرائيلية المتزايدة وما يقابل ذلك من الضعف الفلسطينى المتزايد، لم تكن فى صالح الشعب الفلسطينى، فقد منحت هذه الاتفاقيات حق النقض الواقعى على قضايا السيادة الفلسطينية والشؤون الداخلية والاقتصاد، فيما نجد أن الطرف الفلسطينى ليس له حقوق مقابلة بالمثل ولا حق نقض مشابه ولا حتى القدرة على طلب تحكيم خارجى ملزم.

إن اتفاقية القاهرة الأولى، المسماة رسمياً "اتفاق عن قطاع غزة ومنطقة أريحا" هى التى دشنت المرحلة الانتقالية البالغة خمس سنوات. فانسحبت إسرائيل من ٦٢ بالمئة من قطاع غزة ومن منطقة صغيرة من أريحا، ومجموع ذلك كله لا يتجاوز واحداً بالمئة من فلسطين التاريخية. إذ تبيح هذه الاتفاقية للجيش الإسرائيلى حرية التنقل فى مناطق الحكم الذاتى وأن يحتفظ بمنشأته وقواعده العسكرية كما تبقى أمور الأمن الداخلى والعلاقات الخارجية فى أيدي إسرائيل.

هذا ونصت اتفاقيات القاهرة كذلك على إعطاء الإدارة العسكرية الإسرائيلية سلطة حصرية فى أمور "التشريع والتقاضى وتنفيذ السياسة، فضلاً عن منح مسؤولية الممارسة لهذه السلطات وفقاً لقواعد القانون الدولى".

ويختلف إتفاق أوصلو عما سبقه من مشروعات فى أنه سجل إتفاق منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على تأجيل القضايا الجوهرية التى تشمل القدس والمستوطنات واللاجئون والحدود والترتيبات الأمنية والعلاقات مع الدول المجاورة إلى المرحلة النهائية.

ولقد أحدث توقيع إتفاق المبادئ والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية دويماً هائلاً فى العالم العربى إذ تباينت ردود الفعل إزاءه سواء لدى الفلسطينيين أو العرب وإسرائيل أو على الساحة الدولية. كما واجه عرفات معارضة عاتية فى اجتماعات اللجنة التنفيذية فقد استقال الشاعر محمود درويش وشفيق الحوت ممثل المنظمة فى لبنان وأصدرت الفصائل الفلسطينية العشر من دمشق بياناً يدين مشروع الإتفاق قبل توقيعه ويدعو إلى توحيد الجهود عبر عقد مؤتمرات وطنية وشعبية للإعراب عن مواقفها ضد خيار الاستسلام العرفاتى والتمسك بخيار الكفاح الوطنى ضد الاحتلال الإسرائيلى من أجل التحرير والعودة وتقرير المصير. أما الدول العربية فقد شنت سوريا هجوماً على الإتفاق ونددت بخروج المنظمة عن الصف العربى بعقدها اتفاقاً منفرداً مع إسرائيل. وأيدت مصر إتفاق أوصلو معتبره إياه خطوة هامة فى المسيرة السلمية. ولم تتفق الحكومة الإسرائيلية مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد أن التزمت بالاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود فى سلام وأمن وتسوية الخلافات بالطرق السلمية وإدانة العنف والإرهاب وإلغاء مواد الميثاق الوطنى التى تناقض حق إسرائيل فى الوجود.

الفصل الحادى عشر

الدور المصرى فى مفاوضات أوسلو

فى إطار المفاوضات السرية التى جرت خلال عام ١٩٩٢ بين بعض القيادات الفلسطينية والإسرائيليين عرض تيرى لارسين على ياسر عرفات استضافة النرويج لهذه المباحثات السرية ووافق عرفات. وفى ذلك الوقت، أحاطت منظمة التحرير المسئولين المصريين علماً بما يجرى فى أوسلو من مفاوضات.

ثم قام شيمون بيريز بزيارة مصر فى إبريل ١٩٩٣ بدعوة من وزارة خارجيتها عمرو موسى. واستقبله الرئيس حسنى مبارك، وتم الاتفاق على أن يبدأ تنفيذ الحكم الذاتى فى قطاع غزة وأريحا معاً وعدم الاقتصار على غزة وحدها، وذلك إقراراً لمبدأ وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان الرئيس مبارك قد عرض على ياسر عرفات أثناء زيارته لمصر آنذاك اقتراح غزة / أريحا أولاً فوافق عليه.

ويذكر شيمون بيريز فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد"

أنه كان قد خرج بفكرة "غزة أولاً" فى عام ١٩٨٠، ولكنه فكر فى أن الفلسطينيين قد تساورهم الشكوك فى أنهم قد لا يحصلون على أكثر من هذا القطاع (دون الضفة الغربية)، ولجأ وزير الخارجية الإسرائيلية إلى مصر حيث وجد لديها استعداداً كبيراً لمساعدة الطرفين، ووافقت إسرائيل على إضافة أريحا لبدء تنفيذ الحكم الذاتى الفلسطينى فيهما، خاصة وأن أريحا ليست بعيدة عن القدس وقربها من نهر الأردن يفتح الباب إلى حل مفضل للمستقبل، هو إقامة اتحاد كونفيدرالى بين الأردنيين والفلسطينيين، فضلاً عن أنه لا توجد فيها مستوطنات يهودية.^(١)

وفى ٣٠ مايو ١٩٩٣، بدأت جولة جديدة من المفاوضات فى أوسلو، وأعدت "وثيقة سارسبورج" التى قام هير شفيدل بعرضها على يوسى بيلين.

ورأى شيمون بيريز أن الوقت قد حان لإبلاغ إسحق رابين رئيس الوزراء الذى أبدى - رغم تشككه - موافقته على مواصلة المفاوضات، وقام بزيارة مصر حيث

استقبله الرئيس مبارك في الإسماعيلية. وبعدها، قام الدكتور أسامة الباز بزيارة لإسرائيل حيث استقبله شيمون بيريز، ودارت المباحثات بينهما حول آخر تطورات المفاوضات.

كانت الخلافات كبيرة وكادت المفاوضات تقطع أكثر من مرة. وتدخلت القاهرة بين الطرفين لمساعدتهما على التغلب على المشاكل. وقام أسامة الباز مرة أخرى بزيارة إسرائيل، ثم قام الدكتور مصطفى خليل بزيارتها، وتنقل أحمد الطيبي بين القدس وتونس، ولكن عدداً من المشاكل بقي دون حل إلى أن قام شيمون بيريز بجولته في الدول الاسكندنافية في أغسطس ١٩٩٣.^(١٠)

وقد استغرقت المفاوضات في أوسلو والقاهرة قرابة ثمانية أشهر، سجلت صعوداً وهبوطاً إلى أن اتضحت المواقف وتولدت الثقة. وحان الوقت لإبرام الاتفاق.

أما أبو مازن (محمود عباس)، فقد أشار في حوار أجرته معه مجلة المصور ونشرته في عددها الصادر يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣ إلى أن مصر هي أول دولة علمت بنبا المفاوضات السرية، فمنذ بدء الانتخابات الإسرائيلية في مارس ١٩٩٢ أعد الفلسطينيون مع مصر مطبخاً سياسياً مشتركاً كان يتابع يومياً ما يجري داخل إسرائيل، وعندما أرادوا فتح قناة اتصال سرية مع رابين كان عمرو موسى هو الذي توسط بين الجانبين.

كما أشاد الرئيس عرفات بدور الرئيس مبارك ومعاونيه طوال مراحل المفاوضات وأكد المسئولون المصريون، من جهة أخرى، أن الاتفاق عمل فلسطيني بحت، وأن مصر لم تتدخل إلا عندما طلب الفلسطينيون مشورتها.

واعترف شيمون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" بدور مصر الهام في المفاوضات. فذكر أن "مصر ساعدت بقدر ما تستطيع، فقد كانت البلد الوحيد الذي يمكن لمنظمة التحرير وإسرائيل والولايات المتحدة أن تلجأ إليه طلباً للعون في الأوقات الحاسمة. وإذا كنا قد اكتشفنا في أوسلو السبيل للاجتماع بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فإننا وجدنا في مصر الشرارة التي ستلهب المحادثات وتمدنا بالطاقة

وصولاً إلى إيجاد حل مبدع. وقد توجهت إلى مصر مرتين خلال الفترة الحاسمة الواقعة بين ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ و ٥ يوليو ١٩٩٣. وكان الرئيس حسنى مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى والمستشار أسامة الباز على علم بوجود محادثات سرية، وأبدى الرئيس مبارك استعداداً كبيراً لمساعدة كلا الطرفين..^(١١)

واستطرد وزير الخارجية الإسرائيلية قائلاً "إن وزير الخارجية عمرو موسى احتفظ بالاتصالات مع كلا الطرفين. فكنت اتصل به كلما وصلنا إلى طريق مسدود فكان يتحرك. كما لم يفقد أسامة الباز - الصارم كالموسى - إيمانه لدقيقة واحدة بأننا سوف نتوصل إلى تسوية. وأخيراً تمت صياغة العرض على أساس غزة وأريحا أولاً وفقاً لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية".^(١٢)

ومن ناحية أخرى، تضمن كتاب "مجانين السلام" الإشارة إلى دور مصر فى المفاوضات فى عدة مواضع فذكر أن الفلسطينيين كاشفوا المصريين بالمفاوضات الدائرة فى النزويج وأن عرفات ومنظمة التحرير كانا يميلان إلى الاعتقاد بأن تدخل القاهرة قد يكون بناء. كما أشار إلى زيارة رابين إلى القاهرة ثم زيارة شيمون بيريز إلى الإسكندرية ولقائه خلال الزيارة مع أبى مازن وأبى علاء.

كذلك أشار إلى لقاء إسحق رابين مع الرئيس حسنى مبارك فى الإسماعيلية، وسفر الدكتور أسامة الباز بعدها إلى إسرائيل ولقائه مع شيمون بيريز، ثم إيفاد وزير الخارجية الإسرائيلية مستشاره جرود نوفيك إلى القاهرة لمقابلة أسامة الباز والتشاور معه بشأن إحدى موضوعات التفاوض فى أوسلو والتوسط بشأنها مع ياسر عرفات.

وأشار مرة أخرى إلى زيارة قام بها أسامة الباز لإسرائيل فى مطلع يوليو ١٩٩٣ حيث التقى بنوفيك وبيلين وبيريز، ثم التقى بإسحق رابين. ويروى مؤلفاً كتاب مجانين السلام تفاصيل المقابلة مع رئيس الوزراء الإسرائيلى وحرص الباز على التأكيد من موافقة رابين شخصياً على مواقف الوفد الإسرائيلى فى مفاوضات أوسلو. كما أشار إلى زيارة الدكتور مصطفى خليل كذلك لإسرائيل.

كما تضمن الكتاب فصلاً بعنوان "مصر تتوسط" ذكر فيه أنه "يبدو أن جميع الأزمات الطارئة في أوصلو كانت تجد حلها على ضفاف النيل"، واستعرض جهود مصر من أجل السلام في الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن مصر لعبت دوراً هاماً لإنجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية سواء في تقريب وجهات النظر أو تخطي الخلافات التي نشبت بين وفدي المفاوضات في أوصلو التي سماها شيمون بيريز مفاوضات أوصلو - القاهرة.

الآن وبعد مرور ثلاثين عاماً على توقيع مصر على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية ومرور خمسة عشر عاماً على اتفاق أوصلو الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل تتضح الآثار الكارثية لهذه الاتفاقيات على كافة المستويات العربية والمصرية والفلسطينية ويمكن رصدها على النحو التالي:-

١- لا يوجد جدل حول الفراغ الذي تركته مصر عندما خرجت من دائرة الصراع والمواجهة مع الكيان الصهيوني واستبدال مصطلح (ما اخذ بالقوة لا يستعاد إلا بالقوة) بمصطلح التفاوض لاستعادة الأراضي المحتلة، والانتقال من مصطلح الاجماع العربى (لا صلح - لا اعتراف - لا تفاوض) مع الكيان الصهيوني إلى صلح وتفاوض واعتراف. فالحكومة المصرية حتى هذه اللحظة لازالت تتمسك بكل الالتزامات التي ضمنتها هذه الاتفاقيات حتى في التعامل مع الشأن الفلسطيني. وإذا كانت سياسة الحكومة المصرية لم تتغير إلا أن الموقف الفلسطيني والعربي هو الذي تغير وتراجع فلم نعد نسمع بجمهة الصمود والتصدى التي نشأت رداً على زيارة السادات للكيان الصهيوني واتفاقيات كامب ديفيد كما أن مقر الجامعة العربية عاد إلى القاهرة وعادت رئاسة الجامعة العربية إلى مصر وعادت مصر إلى موقعها القيادي بالأمة العربية ولكن على أساس مفاهيم جديدة تختلف كلياً عن المفاهيم القومية التي طرحها الرئيس عبد الناصر ولا نسمع اليوم إطلاقاً مواقف كحد أدنى تنتقد استمرار تمسك النظام المصري باتفاقيات كامب ديفيد التي لا يزال مفعولها مستمراً ولا يزال يكبل مصر بالقيود بل وينتقص من سيادتها الوطنية في

ظل الشروط التي وضعتها المعاهدة على سيادة مصر على سيناء. إذ أن مصر لأول مرة في التاريخ يصبح لها حدود دفاعية عسكرية تقف فعلياً عند قناة السويس وتبعد تماماً عن حدودها السياسية الدولية وهذا الوضع لا ينطبق على إسرائيل ولذلك فهو وضع يخل بالأمن المصري لحساب أمن إسرائيل. وقد برز مأزق مصر وسيادتها المنقوصة على سيناء في معضلة ضبط حدودها الشرفية خاصة في إطار أحداث العنف التي ميزت المنطقة الحدودية في شبه جزيرة سيناء والتي وقعت في طابا ونوبيع ورأس الشيطان في أكتوبر ٢٠٠٤ وفي شرم الشيخ عام ٢٠٠٥ وفي دهب ٢٠٠٦ علاوة على تدفق آلاف الفلسطينيين في قطاع غزة عبر الحدود إلى الإقليم المصري في رفح والعريش بعد تحطيم أسوار الحدود في يناير ٢٠٠٨ في حدث غير مسبوق في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي وقد حدث ذلك نتيجة للحصار الإسرائيلي للإنساني على الشعب الفلسطيني في غزة. هذا عدا الاختراق اليومي الذي تقوم به الطائرات الإسرائيلية للمجال الجوي المصري فوق سيناء وعدم الالتزام بالمسافة التي حددتها المعاهدة للاختراق العسكري الإسرائيلي الذي بلغ ذروته خلال العدوان الإسرائيلي الدموي على غزة ديسمبر ٢٠٠٨. بل أن الاتفاق الأمني الذي وقعته إسرائيل مع أمريكا في يناير ٢٠٠٩ يؤكد أن مصر ليس لها سيادة كاملة على أرض سيناء ومياهها الإقليمية. مما ييسر لإسرائيل احكام حصارها لغزة وليس تهريب السلاح إلى حماس كما تزعم إسرائيل.

٢- بعد مرور ١٥ عاماً على الدخول في نفق أوصلو لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تسيطر على أكثر من ٩٠% من أراضي الضفة الغربية وأكثر من ٤٠% من أراضي غزة على الرغم من التنازل التاريخي الذي ارتضى به المفاوض الفلسطيني ولم يترجم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته ترجمة عملية إلا في حدود حكم ذاتي على مساحة محدودة من الأراضي الفلسطينية ملحقة بالكيان المركزي لإسرائيل ومحاطة من كافة أجزائها بالمستعمرات الاستيطانية التي تحيط بها الطرق الالتفافية من كل جانب لتؤمن تحركات جيش الاحتلال

والمستوطنين وتحولت المواقع الفلسطينية إلى كانتونات معزولة عن بعضها البعض. لقد استثمرت إسرائيل الطابع الانتقالي لاتفاقات أوسلو في المماطلة في تنفيذ استحقاقات أوسلو وفي الحصول على مزيد من المكاسب والتنازلات واستهلكت الفترة الانتقالية التي انتهت عام ١٩٩٩ دون أن تتقدم خطوة واحدة في معالجه القضايا التي تشكل جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفي مقدمتها الحدود والقدس وإزالة المستوطنات وحق العودة لقد حولت إسرائيل العملية السلمية إلى مآلهة للسلام يتعرض فيها الشعب الفلسطيني إلى الحصار والتجويع وتدمير المنازل والقتل.

٣- ان ابرام اتفاقيات التسوية التي اتخذت شكل المحادثات الثنائية المنفصلة التي بدأت بكامب ديفيد المصرية ثم أوسلو الفلسطينية حققت هدفين استراتيجيين بالنسبة لإسرائيل يتمثل أولهما في تجزئة التسوية سعياً لتجزئة الصف العربي مما يعنى عدم ازالة أسباب الصراع وتحقيق أهداف (إسرائيل الكبرى) على المدى الطويل فيما يشير ثانيهما إلى نفي الحقوق الشرعية الأصيلة للشعب الفلسطيني وتأكيد شرعية وجود إسرائيل مما يعنى تراجع الإرادة العربية وهزيمتها على المستوى الاستراتيجي. لقد نجحت إسرائيل في إلحاق عدة هزائم عسكرية بالعرب في أعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ولكن في مقابل ذلك كان هناك إدراك عربى ان تلك الهزائم لا تعدو كونها هزائم مرحلية يمكن تعويضها في معارك أخرى قادمة وقد تجسد ذلك الإدراك بأوضح صورة في رؤية عبد الناصر التاريخية لطبيعة الصراع عندما أكد (أن قطعة من أرضنا قد تسقط تحت الاحتلال ولكن أية قطعة من إرادتنا ليست عرضة لأى احتلال) ولذلك رفع شعار (ما أخذه بالقوة لا يسترد إلا بالقوة) وترجم هذا الشعار فى إطار من الإجماع العربى فى لاءات الخرطوم الأربعة (لا تفاوض - لا صلح - لا اعتراف - لا تصرف بالقضية الفلسطينية) كما عبر ابا ابيان عن ذات الرؤية الاستراتيجية للصراع من الجانب الصهيونى عند ما سئل عما كانت ستفعله الصهيونية لو نجح العرب فى تدمير إسرائيل إذ قال (كنا سنبدأ من جديد لاقامة دولة إسرائيل) إلا أن الأمور جرت على نحو مغاير تماماً إذ مهد نصر

أكتوبر ١٩٧٣ لحسم الصراع لصالح إسرائيل وكانت البداية اتفاقيات فض الاشتباك عام ١٩٧٥ ثم جاءت اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨ وتلتها اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ التي أعلنت اعتراف الحكومة المصرية بدولة إسرائيل وفتحت الأبواب المختلفة أمام العرب كي يهرولوا على نفس الدرب وقد تم ذلك من خلال مؤتمرات القمة العربية خصوصاً مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢ الذي أقر مشروع (السلام العربي) الذي تضمن الاعتراف بدولة إسرائيل لأول مرة على المستوى العربى ككل. وجاءت الخطوة التالية فى عام ١٩٨٩ عندما تقرر عودة مصر إلى جامعة الدول العربية ثم تأكيدها فور عودتها على المشاركة فى المؤتمر الدولى للسلام الذى أنعقد فى مدريد ١٩٩١ والذى مهد بدوره لاتفاقيات أوسلو^(١٣).

٤ - كشفت اتفاقيات التسوية عن حقيقة الموقف الأمريكى من القضية الفلسطينية بانحيازها السافر للكيان الصهيونى بتخليها عن دورها كوسيط ودخولها كطرف ثالث واحتكارها لإدارة عملية التسوية التفاوضية بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية (مصر - منظمة التحرير الفلسطينية والأردن).

فبينما جرى التبشير بأن اتفاقية كامب ديفيد هى خطوة أولى نحو تسوية عربية - إسرائيلية أكثر شمولاً إلا أن الأحداث أكدت على مدى ثلاثين عاماً أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية لم تكن سوى سلام منفصل بين مصر وإسرائيل ولم يسفر هذا السلام سوى عن عودة سيناء منقوصة السيادة. كما أن مضمون المعاهدة وضع قيوداً على مصر زعموا أنها قيود مؤقتة ولكن سرعان ما أصبح المؤقت دائماً فمصر لا تستطيع مثلاً تعديل بعض الجوانب المجففة فى المعاهدة إلا بموافقة إسرائيل وبالطبع لم توافق إسرائيل فى أى وقت على طلب التعديل بما فى ذلك الحاجة إلى زيادة قوات الشرطة المصرية فى منطقة الحدود المصرية مع قطاع غزة ومع إسرائيل وفرض على مصر الاكتفاء بوجود ٧٥٠ من رجال الشرطة ولا يعنى ذلك سوى معنى رمزى لا يعبر عن أى حماية حقيقية للحدود أو رادع كاف لاختراقها. ويتجلى الانحياز الأمريكى لإسرائيل فى العديد من المواقف

التي تركت أثراً سلبية على العلاقات المصرية الأمريكية أبرزها معاهدة منع الانتشار النووي التي صدقت عليها حكومة السادات عام ١٩٨١ دون أن تربط ذلك بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة، وعندما حاولت مصر استدراك ذلك الخطأ عند تجديد المعاهدة عام ١٩٩٥ وحاولت الربط بين توقيعها على تجديد المعاهدة وبين انضمام إسرائيل إليها رفضت الإدارة الأمريكية برئاسة كلينتون واستمر الوضع على ما هو عليه حيث ظلت مصر داخل المعاهدة وإسرائيل خارجها. ويضاف إلى ذلك سابقة غير مألوفة في السياق الأمريكي إذ قامت حكومة جورج بوش قبل مغادرتها السلطة بثلاثة أيام فقط بتوقيع معاهدة أمنية مع إسرائيل كان غطاؤها المعلن العمل المشترك على منع وصول الأسلحة إلى منظمة حماس في قطاع غزة بينما كانت تستهدف في الحقيقة تفتيش أى سفينة تمر في البحرين المتوسط والأحمر. ولا يمكن إغفال ما حدث أثناء زيارة حسنى مبارك للولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ عندما اجتمع جورج بوش برئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون وقام بتسليمه خطاباً رسمياً تقرر فيه أمريكا حق إسرائيل في الاحتفاظ بمستوطناتها في الضفة الغربية ضمن أى تسوية. ويعد ذلك الموقف انقلاباً صريحاً على السياسة الأمريكية المستمرة منذ ١٩٦٧ حيث كانت تعتبر المستوطنات غير شرعية من الأصل. وكان هذا موقفاً مناقضاً لما جرى من محادثات بين مبارك وبوش بل قد يوحي بوجود شبهة تواطؤ أيضاً.^(١٤)

٥- لقد فشلت اتفاقيات التسوية التي وقعتها إسرائيل مع كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن في إحلال السلام في المنطقة العربية بل يمكن القول أن هذه الاتفاقيات أصبحت تمثل عقبة كبرى تعترض طريق السلام الحقيقي في المنطقة حيث فرضت تطبيع العلاقات بصورة قسرية تتنافى مع تراث الحروب ومعاهدات الصلح بين الدول لأنها استندت إلى المفهوم الصهيوني للسلام الذى يسعى إلى فرض قضية الأمن الإسرائيلى باعتبارها الأولوية المطلقة في الصراع العربى الإسرائيلى والتي تتوارى أمامها جميع الحقائق التي تتعلق بالحقوق الوطنية والقومية التاريخية والمعاصرة للشعوب العربية وفي قلبها الشعب الفلسطينى. وإذا

كانت هذه الاتفاقيات تعكس النزعة الاستسلامية لدى القيادات السياسية العربية التي ابرمتها غير أنها أهدرت التاريخ الطويل للنضال العربى والفلسطينى ضد الصهيونية كما مكنت إسرائيل من تحقيق كافة أغراضها المرحلية والاستراتيجية وأكدت بأنه لا سلام إلا بالشروط التى تملها إسرائيل والولايات المتحدة.

المراجع:

١. انظر:

A- Samih K. Farsoun, "Palestine and America's Imperial Imperative", Middle East International (August 1992), pp. 16-17.

B- Yoav Peled, "From Zionism to Capitalism: The Political Economy of Israel's: Decolonization of the Occupied Territories", Middle East Report, vol. 25, Nos. 194-195 (3-4) (May-August 1995), p. 13.

2. Edward Said, The Politics of dispossession: the struggle for Palestinian self-determination 1969-1994 – New York – Pantheon books – 1994.

٣. انظر: محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – دار الشروق – القاهرة ٢٠٠٢.

٤. انظر: وزارة الخارجية المصرية: الموقف المصري في المفاوضات الخاصة بإقامة ترتيبات انتقالية للصفة وغزة.

5. Hertzberg. A: A small peace for the Middle East – Foreign Affairs – vol. 80, 2002.

(*) انظر قرارى مجلس الأمن رقمى ٤٤٦، ٤٥٢.

6. G. A. Ronson: Historic Israeli – PLO accord leaves settlements in tact. Report on Israeli settlements in the occupied territories, vol. 4, N. 4 (July 1994) p. 1.

نقلًا عن: سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون (ترجمة عطا عبد الوهاب) مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

٧. انظر: سميح فرسون – المصدر السابق – ص ٤٧٣.

8. Norman Finkelstein: Wither the peace process – paper presented at George Town and American Universities Washington DC 24 April 1996, p. 2.

٩. انظر: حسين شريف: فلسطين من عصر ما قبل التاريخ حتى انتفاضة الأقصى وتوابعها ٢٠٠٢ – الجزء الرابع – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ٢٠٠٣ – ص ٩٥١ + ٩٥٦.

١٠. انظر: عماد عواد: الخطوط الحمراء – مقومات السلام الإسرائيلي – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ٢٠٠٠.

١١. انظر: حسين شريف – مصدر سابق، ص ٩٦٠-٩٦٢.

١٢. المصدر السابق، ص ٩٦٤.

١٣. انظر: مجدى حماد: مستقبل التسوية - ٣٠ عاماً من سلام عابر - دار النهضة العربية - بيروت - ٢٠٠٩.

١٤. انظر: محمود عوض: من السادات إلى مبارك: مصر والمطبات الأمريكية. جريدة الحياة - ٢٣ أغسطس ٢٠٠٩.

الفصل الثاني عشر

العلاقات المصرية الإسرائيلية

خلال حقبة مبارك ١٩٨١ – ٢٠٠٩

حاولت إسرائيل عقب تولي حسني مبارك الرئاسة في أكتوبر ١٩٨١ الاحتفاظ بنمط العلاقات التي سادت خلال الحقبة الساداتية ولكن تحفظ الرئيس مبارك على دعوته لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين واشترطه إجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة أدى إلى تجميد لقاءات القمة لعدة سنوات بسبب إصرار إسرائيل على إتمام الزيارة للقدس أو إلغائها وقد شهدت هذه الفترة حالة من الجمود المشوب بالتوتر مما اضفى على العلاقات طابع (السلام البارد) بسبب سياسات إسرائيل العدوانية والتي برزت في اقتطاع (طابا) عند إتمام الانسحاب من سيناء علاوة على عدوانها الشامل على لبنان في يونيو ١٩٨٢ وما أعقبها من سحب السفير المصري من إسرائيل وتصاعد حملات النقد المتبادلة وجمود العلاقات التجارية والثقافية.

وعندما أحيل نزاع طابا إلى التحكيم وأجبرت إسرائيل على التسليم بنتائجه وأعيد السفير المصري إلى تل أبيب جرى احتواء التوترات الناجمة عن التجاوزات التي ارتكبتها إسرائيل وأبرزها اختراقات الطيران الإسرائيلي للأجواء المصرية وتعزيز الوجود العسكري المصري في المنطقة (ب) المحدودة التسليح. واستمرت الأوضاع. هكذا حتى بداية التسعينيات حيث تم استئناف لقاءات القمة المصرية الإسرائيلية بعد مجئ حزب العمل الإسرائيلي للسلطة عام ١٩٩٢ وإطلاق صيغة مدريد وانخراط مصر في الإعداد للمفاوضات متعددة الأطراف. كما اسهم في تعزيز هذه العلاقات إتفاق أوسلو ومشاركة مصر في جميع مراحل المفاوضات التي انتهت بتوقيعه عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وهنا يجدر الإشارة إلى الموقف

المتخاذل للحكومة المصرية - إزاء الجرائم والمذابح التي ارتكبتها إسرائيل ضد الأسرى المصريين خلال حربى ١٩٥٦، ١٩٦٧ والتي اثارَت سخط وغضب الرأى العام المصرى إذ غضت النظر عن نتائج لجنة التحقيق والقصاص من مرتكبى هذه الجرائم.^(١)

وبوصول حكومة الليكود إلى السلطة فى منتصف عام ١٩٩٦ بدى أن السلام البارد قد يتحول إلى حرب باردة وبالفعل حدثت مواجهة سياسية علنية بين مصر وإسرائيل منذ بداية عام ١٩٩٧. إذ ركزت مصر خلالها على أن سياسة ننتياهو سوف تؤدى إلى كارثة بسبب عدم التزامه بتنفيذ ما نصت عليه اتفاقات اوسلو وإندفاعه فى خطط الاستيطان وطرحه معادلة (السلام مقابل السلام) بدلاً عن صيغة (السلام مقابل الأرض). واستمر هذا التوجه الاحتجاجى من جانب مصر تجاه ما يتصل بإسرائيل.

وعلى الجانب الآخر كشفت حكومة الليكود عن استراتيجيتها تجاه مصر والتي تستهدف تحجيم الدور المصرى واتهام مصر بأنها تعرقل المفاوضات مع الفلسطينيين وانها تمارس عليهم ضغوطاً خفية تحول دون إيجاد تسوية للمشكلات المتعلقة بين الفلسطينيين وإسرائيل. ولذلك حاولت إسرائيل ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية ضد مصر من خلال نفوذ اللوبى اليهودى فى الكونجرس الأمريكى. وتمثلت فى محاولة تخفيض المعونة الأمريكية لمصر واثارة قضية اضطهاد الأقباط. ورغم نجاح كل من مصر وإسرائيل فى إحتواء العديد من المشكلات ذات الحساسية وإسدال ستار الصمت عليها مثل قضية الأسرى المصريين ومقابر اليهود وحادث سليمان خاطر.. الخ إلا أن ذلك لم يحل دون استمرار التحول فى العلاقات المصرية الإسرائيلية من حالة (السلام البارد) إلى حالة (الحرب الباردة) ولكن مع حرص كل طرف على عدم تجاوز بعض الخطوط الحمراء التى انحصرت فى عدم المساس بحجم التعاون الاقتصادى بين مصر وإسرائيل كصادرات البترول المصرية لإسرائيل وعدم تجميد الاتصالات وانقضاءات بين المسئولين فى الجانبين حتى فى أقصى حالات التوتر. وفى هذا السياق استمرت الخلافات بين مصر وإسرائيل حول قضايا التسوية السلمية للصراع العربى

الإسرائيلي خاصة ما يتعلق بال مسار الفلسطيني الإسرائيلي. كما تصاعدت الاتهامات المتبادلة بشأن توجهات السياسة الدفاعية والسياسة التسليحية على الجانبين. إذ شنت الصحف الإسرائيلية بالتنسيق مع بعض القيادات العسكرية حملة منظمة تؤكد أن مصر لا تزال تعتبر إسرائيل عدوها الرئيسي المحتمل رغم اتفاقية السلام المعقودة بينهما وإن برامج التسليح المصري المعتمدة على الولايات المتحدة كمصدر رئيسي للتسليح تمثل خطراً على إسرائيل. وقد ردت مصر على هذه الحملة من خلال التصريحات التي أدلى بها الرئيس حسني مبارك مؤكداً أن مصر سوف تواصل تحديث قواتها المسلحة في مواجهة ما تقوم به إسرائيل التي تضاعف نفقاتها العسكرية بشكل رهيب وتطور أسلحتها وتطلق أقماراً للتجسس وتنتج صواريخ ولا توقع على اتفاقات حظر التسليح الدولية ومع ذلك تحاول فرض قيود على العرب.^(٢)

وقد أدت الأجواء المحيطة بتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي والمتواكبة مع احتفال مصر بمرور ٢٥ عاماً على حرب أكتوبر إلى تعميق التوترات الخاصة بالجوانب العسكرية للعلاقات المصرية الإسرائيلية الأمر الذي أدى إلى طرحها على صفحات الصحف المصرية والإسرائيلية حيث ركزت التحليلات الصحفية على تناول مستقبل الصراع المسلح في الشرق الأوسط.

واشتدت الحملات السياسية والإعلامية بين مصر وإسرائيل وبلغت مستوى غير مسبوق مما ترتب عليه حدوث أزمة بسبب التصريحات التي صدرت عن ديفيد بار ايلان المتحدث باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية متهماً مصر بأنها طفل شرير تحرض الفلسطينيين على اتخاذ مواقف متشددة ضد إسرائيل. وعلى نفس المستوى انتقدت مصر تلويحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بالحرب ونفت أنها تمارس ضغوطاً على الفلسطينيين. وتجددت هذه الحملات خلال فترات مختلفة من عام ١٩٩٨ سواء من خلال التصريحات الرسمية أو التقارير الصحفية ورسوم الكاريكاتير ونشر أخبار ومعلومات تفتقر إلى المصداقية. وقد شهد هذا العام (١٩٩٨) ازمتان بارزتان اعترضتا مسيرة العلاقات المصرية الإسرائيلية تتمثل أولهما في رفض مصر الإفراج

عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام رغم الحاح إسرائيل في المطالبة بالافراج عنه. أما الأزمة الثانية فقد جاءت من جانب إسرائيل التي رفضت التعاون مع مصر في إنهاء أوضاع ٢٤ سجيناً مصرياً (من سيناء) في أحد سجون بئر سبع واستمرار حبسهم بعد انتهاء مدة العقوبة القانونية فضلاً عن أساءة معاملتهم.

وهكذا استمرت حالة الاحتقان التي ظل يمر بها الصراع العربي الإسرائيلي منذ وصول الليكود إلى السلطة في إسرائيل. وانعكس ذلك على مسار التطبيع فأعلنت مصر لأول مرة الربط بين التطبيع وتطور عملية السلام وشاركت في قرارات الجامعة العربية الخاصة بتجميد التطبيع وتأكيد المقاطعة العربية وتجميد المفاوضات المتعددة الأطراف كما قاطعت مؤتمر الدوحة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتوأكبا مع اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وتصاعد العنف العدوانى الصهيونى بعد وصول شارون إلى رئاسة الحكومة في فبراير ٢٠٠١ شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية مزيداً من التوتر كان من أبرز إيجابياته استجابة الحكومة المصرية لضغوط الرأي العام المصرى إذ سحبت السفير المصرى لدى إسرائيل في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٠ ثم صعدت احتجاجها بإيقاف كافة الاتصالات بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية عدا وسائل الاتصال الدبلوماسية التي تخدم القضية الفلسطينية وذلك عقب إعادة احتلال إسرائيل للمدن الفلسطينية في مارس ٢٠٠٢ وقد ترتب على ذلك وقف كافة أشكال التعاون العلمى والبحثى والإرشادى في مجال الزراعة كما تراجعت مختلف أشكال العلاقات الرسمية وتصاعدت الحملات الإعلامية بين مصر وإسرائيل بصورة غير مسبقة. هذا ولم تقتصر التحديات التي حاصرت الدور المصرى وأعاققت مساعيه السلمية لتسوية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى على التعنت والنزعة العدوانية لدى إسرائيل بل أضيف إليها الغزو الأمريكى البريطانى للعراق واحتلاله حيث كانت القضية الفلسطينية هى الضحية الأولى لهذا العدوان إذ نقل بؤره الاهتمام من المشرق إلى الخليج وانشغلت الإدارة الأمريكية بالتحضير للعدوان وإدارة الحرب حتى اسقطت نظام صدام حسين ثم

الانشغال لاحقاً بما لم تتوقعه من مقاومة في العراق ثم بكيفية إعادة تشكيل الخريطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعراق. وكل ذلك صرفها عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خصوصاً بعد فشل بوش في قمى شرم الشيخ والعقبة. فى يوليو ٢٠٠٣ الأمر الذى أطلق يد شارون فى ممارسات عدوانية بالغة الشراسة ضد الشعب الفلسطينى ومع استمرار الانتفاضة فى ظل التطور النوعى والكمى للمقاومة الفلسطينية المسلحة بات الاجتياح الشامل لاجهاض فصائل المقاومة وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والعسكرية ضرورة حتمية من وجهة النظر الإسرائيلية. وقد بدأ الاجتياح الإسرائيلى براً وبحراً وجواً فى عملية اسمتها (السور الواقى) وكانت تستهدف فى جوهرها شن حرب إبادة ضد الشعب الفلسطينى من خلال قمع الانتفاضة واستئصال قياداتها المدنية والعسكرية والمقاومة الميدانية كما اعتبرت إسرائيل ذلك رداً مباشراً على قمة بيروت التى تبنت المبادرة السعودية بعد إجراء تعديلات جزئية عليها وأصبحت مبادرة عربية للسلام.

وبالرغم من فداحة الخسائر المادية التى لحقت بالمقدرات الفلسطينية من جراء الاحتياج الإسرائيلى الهمجى سواء على صعيد السلطة الفلسطينية أو على حياة المواطنين الفلسطينيين أنفسهم إلا أن إسرائيل لم تستطع أن تحقق نصراً سياسياً يتمثل فى انتهاء قدرة فصائل المقاومة الفلسطينية على القيام بعمليات فدائية داخل العمق الإسرائيلى أو خارجه.

وعلى خلفية الأزمة السياسية فى إسرائيل واستمرار العمليات الفدائية وتعثر الوصول إلى برنامج حد أدنى فيما بين الفصائل الفلسطينية برزت مساعى السلطة الفلسطينية لإيقاف العمليات الاستشهادية والفدائية داخل الخط الأخضر والتوصل إلى هدنة أحادية لفترة تتراوح ما بين ٦ أشهر وعام بهدف إتاحة الفرصة للاتحاد الأوروبى ومصر بالاتفاق مع الولايات المتحدة لتسويق خريطة الطريق وإعادة إطلاق العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد رفضت قوى الانتفاضة التنازل الطوعى عن خيار المقاومة مع بقاء سيف الاحتلال مسلطاً على رقاب الشعب الفلسطينى مؤكدة

قناعتها بأن ذلك لا يتعارض مع النضال السلمى والخيارات السياسية والمفاوضات المؤدية إلى إقرار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى. وفى إطار هذا السياق المأزوم محلياً وإقليمياً ودولياً بدأت سلسلة جديدة من الحوارات عرفت باسم حوارات القاهرة برعاية رئيس المخابرات العامة فى مصر وتمت على مستويين: حوارات مصرية - فلسطينية وحوارات فلسطينية - فلسطينية تحت عنوان رئيسى هو (الحوار السياسى وكيفية الخروج من المأزق الراهن)^(٣) واستطاعت الوساطة المصرية أن تحصل على موافقة الفصائل الرئيسية على هدنة أحادية بدأت فى ٢٩ يونيو ٢٠٠٣ ولكنها انهارت قبل أن تكمل ٥٠ يوماً بسبب عدم تجاوب شارون.

ورغم الاتفاق الذى توصلت إليه الحكومتان المصرية والإسرائيلية فى نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن مبادلة الجاسوس عزام بالطلاب المصريين الذين احتجزتهم إسرائيل إلا أن إسرائيل أصرت على إبقاء الـ ٤٥ مسجوناً مصرية الذين عانوا من سوء المعاملة فى السجون الإسرائيلية والمؤسف أن الحكومة المصرية رفضت العرض الذى قدمه حزب الله لضم هؤلاء السجناء إلى القائمة التى كان يساوم بها للإفراج عن الأسرى الإسرائيليين لديه فى المفاوضات التى تمت عبر الصليب الأحمر واستندت الحكومة المصرية فى رفضها على وجود علاقات مباشرة مع إسرائيل وانها ليست فى حاجة إلى مساعدة.^(٤)

ويلاحظ أن مصر قد حافظت على قنوات اتصال مع الفصائل الفلسطينية وأخرى مع الإسرائيليين ولذلك واصلت مساعيها من أجل الحصول على موافقة الفصائل الفلسطينية على مشروع آخر للهدنة وفى جولة الحوار التى عقدت بالقاهرة فى ديسمبر ٢٠٠٣ قدمت مصر ورقة عمل تتضمن أربعة قضايا أساسية لاتاحة الفرصة أمام السلطة الفلسطينية للتوصل إلى وقف إطلاق النار مقابل التزامات إسرائيلية محددة إلا أن خمسة فصائل فلسطينية (حماس والجبهة الشعبية والجهاد وتنظيمى الصاعقة والجبهة الشعبية - القيادة العامة) رفضت الموافقة على التوصية المصرية بأن يتضمن البيان الختامى الإعلان عن التزامات متبادلة بين الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى ودعوة القيادتين المصرية والفلسطينية للتحرك السياسى من أجل وقف العدوان

الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وفك الحصار عنه. وهكذا انتهت جولة الحوار دون صدور بيان ختامي أو إعلان سياسي بل مجرد بيان صحفي.^(٥)

ولا شك أن إصرار الحكومة المصرية على تكرار تجربة الحوار الفلسطيني - الفلسطيني رغم الفشل الذي منيت به هذه التجربة يشير إلى حقيقة الدور الذي تقوم به مصر على ساحة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والذي كان يستهدف انجاز هدفه تتوقف خلالها الفصائل الفلسطينية عن أعمال المقاومة المسلحة باعتبار أن ذلك شرطاً أمريكياً - إسرائيلياً لاستئناف المفاوضات مما يعنى أن التحرك المصرى فى هذا الصدد كان يتم بناء على تعليمات أمريكية تلبيه للمطالب الإسرائيلية وقد أوضح ذلك صراحة ريتشارد ارميتاج وكيل وزارة الخارجية الأمريكية أثناء زيارته للقاهرة فى نوفمبر ٢٠٠٣.^(٥)

وفيما يتعلق بخطة الانسحاب الإسرائيلي من غزة والتي أعلنها رئيس الوزراء الإسرائيلي ارييل شارون فى ديسمبر ٢٠٠٣ وعرفت باسم (خطة الانفصال من جانب واحد) وطبيعة الدور المصرى الذى سعت إسرائيل إلى فرضه ويتمثل فى تكليف مصر للقيام به فى تنفيذ هذه الخطة وكان يشير فى البداية إلى عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة على غرار التجربة المشابهة خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ ورفضت مصر هذا الاقتراح كما رفضت الاقتراح الآخر الخاص بتولى مصر مسئولية الأمن داخل قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي لمراقبة أداء أجهزة الأمن الفلسطينية فى مكافحة أعمال المقاومة التى تعتبرها إسرائيل أعمال إرهابية. وقد استغرق النقاش حول هذين الافتراضين سلسلة طويلة من المحادثات والزيارات بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية شارك فيها الرئيس مبارك وشمعون بيريز فى القاهرة فى فبراير ٢٠٠٤ ثم اللواء عمر سليمان وارييل شارون فى تل أبيب ومبارك وسيلفان شالوم فى القاهرة فى مارس ٢٠٠٤ وأنتهت برفض مصر القيام بدور أمنى مباشر فى قطاع غزة مؤكدة على أن هذا الدور هو مسئولية السلطة الفلسطينية وأن دور مصر لا يتعدى حدود المساعدة على أداء هذا الدور كما اعتبرت مصر أن مسئولية ضبط

الحدود المصرية وسيطرتها على المعابر من الجهة المصرية هي مسئولية غير قابلة للتنازع باعتبارها حق مصر السيادي.

واتساقاً مع هذا المبدأ الذى ينص على مسئولية مصر فى ضبط حدودها طالبت مصر بضرورة إجراء تعديلات على اتفاقية كامب ديفيد (١٩٧٨) والتي شكلت إطاراً لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (١٩٧٩) وكانت تحصر مهمة ضبط الحدود المصرية الإسرائيلية فى أيدى قوات من الشرطة وقد وافقت إسرائيل على الطلب المصرى لتحميل مصر مسئولية التحكم فى الشريط الحدودى المحاذى لمدينة رفح والمعروف باسم ممر فيلادلفيا وذلك ضماناً لمنع ما تزعمه إسرائيل - حول عمليات التهريب (الأسلحة وغيرها) من مصر إلى غزة. وفى ضوء المفاوضات السرية التى جرت بين مصر وإسرائيل تم تعديل بنود الاتفاقية مما يسمح باستبدال قوات الشرطة بقوات من حرس الحدود الأكثر كفاءة وتسليحاً.

واقصر الدور المصرى فى مساعدة الجانب الفلسطينى على تدريب قوات الأمن الفلسطينى فى القاهرة أو إرسال خبراء مصريين إلى غزة لتأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية ومنع حدوث فراغ أمنى بعد الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة.

وإذا كانت العلاقات المصرية الإسرائيلية قد شهدت تحولاً جوهرياً خلال عام ٢٠٠٤ سواء على المستوى السياسى الذى شهد اتصالات سياسية عديدة انتهت بإعادة السفير المصرى إلى إسرائيل فى فبراير ٢٠٠٥ أو على المستوى الاقتصادى بتوقيع مصر اتفاقية المناطق المؤهلة صناعياً (الكويز) فى ديسمبر ٢٠٠٤ والتي ظلت ترفضها منذ عام ١٩٩٦ فلا شك أن هذه التطورات تمثل نقلة نوعية فى عملية التطبيع بين مصر وإسرائيل. وقد برزت تجلياتها وتداعياتها السلبية فى مواقف وسياسات الحكومة المصرية من القضايا والأحداث التى توالى بعد ذلك فى سياق الصراع العربى الإسرائيلى وكان أكثرها وضوحاً موقف اللامبالاه وعدم الاكتراث من جانب الحكومة المصرية إزاء جرائم القتل التى ارتكبتها جنود إسرائيليين ضد جنود مصريين ولم يؤثر ذلك على استمرار الزيارات الرسمية بين الجانبين المصرى والإسرائيلى.^(١)

كما تجلّى ذلك في موقف الحكومة المصرية من العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان عام ٢٠٠٦ إذ أنتقدت مصر مع كل من السعودية والأردن ما أطلقت عليه (المغامرات غير المحسوبة لحزب الله) وشنت الصحف الحكومية في مصر هجوماً على حزب الله وحاولت التهوين من الدور البطولي الذي قام به في صد العدوان الإسرائيلي على مدى ٣٣ يوماً. وقد كان للموقف المصري صداه الإيجابي لدى إسرائيل إذا اعتبرته غطاء سياسياً لعدوانها على جنوب لبنان وقد صرح بذلك إيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل آنذاك.

ورغم كثرة اللقاءات المصرية الإسرائيلية التي شهدتها عام ٢٠٠٧ والتي ركزت على محاولة السيطرة على التوتر في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية وتحريك التسوية السلمية المتوقفة منذ عام ٢٠٠٠ إلا أن الانجازات كانت محدودة للغاية فيما يتعلق بملف التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ولعل أهم أحداث هذا العام تمثلت في انعقاد مؤتمر أنا بوليس على المستوى الفلسطيني الإسرائيلي. وعلى الجانب الفلسطيني، يرى العديد من الباحثين والمراقبين أن عام ٢٠٠٧ هو الأشد ضرراً على القضية الفلسطينية ولم يسبقه في السوء سوى عام النكبة ١٩٤٨ الذي شهد قيام الكيان الصهيوني. إذ شهد تكريس الانقسام الفلسطيني رغم البوادر الإيجابية التي بشر بها اتفاق مكة (فبراير ٢٠٠٧) وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية لأول مرة منذ نشأة السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ مما أوحى بوضع حد لنظام ازدواج السلطة داخل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني والذي نشأ عقب فوز حماس بالانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦ وتشكيلها بمفردها الحكومة الفلسطينية ثم انقلاب الأوضاع إلى النقيض تماماً عقب سيطرة حماس العسكرية على قطاع غزة في أحداث يونيو ٢٠٠٧ وما ترتب على ذلك من انقسام سياسى وجغرافى بين الضفة الغربية وقطاع غزة وكن حصيلته حوالى ١١٦ قتيلاً واضعافهم من المعوقين والجرحى علاوة على مئات المعتقلين في الضفة وغزة في حين لم تنكبد إسرائيل طوال هذا العام سوى ١٥ قتيلاً وهو أقل عدد خسرتّه إسرائيل منذ احتلالها للضفة وغزة عام ١٩٦٧.

وقد استمر الانقسام السياسى والجغرافى بين الضفة وغزة فى ظل تصاعد الاتهامات المتبادلة الأمر الذى الحق أضراراً فادحة بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطنى وأهدر مكانتها على كافة الأصعدة سواء على صعيد الحكومات أو المجتمعات والرأى العام عربياً ودولياً هذا وقد فشلت كافة الجهود التى بذلتها مصر لرأب الصدع الفلسطينى وإعادة ترتيب البيت الفلسطينى من الداخل ولم يلتفت قطبا الساحة الفلسطينين فى غمرة صراعاتها وخلافاتها إلى أن القضية الفلسطينية لم تعد القضية المركزية فى المنطقة العربية.

هذا ورغم تعدد اللقاءات المصرية الإسرائيلية التى بدأت فى يناير ٢٠٠٧ بين حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود اولمرت فى شرم الشيخ ويعد هذا تأتى لقاء بينهما حيث عقد اللقاء الأول فى ٤ يونيو ٢٠٠٦ وقد ركز على صفقة إطلاق سراح الجندى الإسرائيلى الأسير (جلعاد شليط) ووافقت عليها حماس مقابل إطلاق سراح ألف أسير فلسطينى. إلا أن إسرائيل قضت على أية احتمالات لنجاح هذه القمة إذ بدأ التوغل الإسرائيلى فى الأراضي الفلسطينية أثناء انعقاد هذا اللقاء وأسفر عن استشهاد أربعة فلسطينيين فى رام الله كما طال التوغل الإسرائيلى مخيم جباليا فى شمال غزة لأول مرة منذ إطلاق الهدنة فى نوفمبر ٢٠٠٦. ومن المؤسف أن استمرار العدوان الإسرائيلى على الأراضي الفلسطينية لم يحل دون استمرار اللقاءات بين مبارك وأولمرت حيث انعقد فى ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧ اللقاء الثالث للتحضير لمؤتمر أنابوليس بالولايات المتحدة الذى أكد مبارك أنه سيكون بداية حقيقية لاستئناف المفاوضات. ولذلك تواصلت لقاءاته مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسبى ليفنى فى مايو ٢٠٠٧ ومع وزير الدفاع الإسرائيلى فى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧ لبحث عملية التسوية.

وعلى الجانب الآخر عقد حسنى مبارك عدة لقاءات مع الرئيس الفلسطينى محمود عباس. كما شهدت القاهرة عدة لقاءات بين الرئيس المصرى وبعض القادة العرب خصصت جميعها للبحث فى ضرورة العودة إلى مسار التسوية والتمهيد

لمؤتمر أنابوليس الذي عقد في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧ وشارك فيه ٤٣ دولة منها ١٦ دولة عربية تتصدرهم مصر والسعودية وسوريا وفلسطين علاوة على سبع منظمات دولية. وقد طرح هذا المؤتمر الرؤية الأمريكية لمعالجة القضايا العالقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتتحصر في مطالبة الفلسطينيين بتقديم المزيد من التنازلات مثل نبذ العنف والإرهاب ووقف الاعتداءات على الإسرائيليين وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي في حين لم يلزم إسرائيل بنفس المطالب بل اقتصر على مطالبتهم بالاهتمام بالنقب والخليل وعدم التوسع في بناء وليس تجميدها أو إلغائها المستوطنات. ورحبت مصر والسعودية وإسرائيل بهذه المقترحات فيما اعترضت حماس واعتبرت أن الرئيس الأمريكي يستهدف شن حرب صليبية ضد الشعب الفلسطيني ودعت الدول العربية للوقوف ضد هذه التهديدات.^(٧)

وواقع أن الرئيس الأمريكي جورج بوش من خلال تأكيده على مطالبة الشعب الفلسطيني باستنكار المقاومة المسلحة أو ما يزعم أنه (الإرهاب) شدد على ضرورة أن تتولى السلطة الفلسطينية اعتقال الفدائيين الفلسطينيين وتفكيك البنية التحتية التي يعتمدون عليها في أعمال المقاومة ومصادره الأسلحة ووقف الهجمات ضد إسرائيل وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي دون إلزام إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين لو تجميد المستوطنات أو إلغائها. ولكن طالب إسرائيل بالإفراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية وتحويلها للحكومة الفلسطينية التي عينها محمود عباس برئاسة سلام فياض. أما الدول العربية فكان عليها تقديم كل الدعم والتأييد لحكومة فياض. كما وعد الرئيس الأمريكي بتقديم معونة شاملة كقروض للمشروعات التجارية ولأصلاح الأجهزة الأمنية.

ومما يجدر ذكره أن عملية بناء المستوطنات لم تتوقف بعد انعقاد مؤتمر أنابوليس. إذ كشفت حركة السلام الآن الإسرائيلية والمناهضة للاستيطان في نهاية مارس ٢٠٠٨ عن اتساع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة وكذلك

أشارت الصحف الإسرائيلية في ٨ يناير ٢٠٠٨ إلى استمرار النشاط الاستيطاني في
حي رأس العمود بالقدس الشرقية المحتلة.

ومما سبق يتضح لنا أن مؤتمر أنابوليس إذا كان قد نجح في استئناف مفاوضات
التسوية السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا أنه لم يغير الواقع المأزوم في
الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب التعتن الإسرائيلي وعدم التزامها بتنفيذ قرارات
المؤتمر.

الهوامش

١. محسن عوض وآخرون: مقاومة التطبيع - ثلاثون عاماً من المواجهة - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - ٢٠٠٧ ص ٤٦-٤٧.
٢. انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، ١٩٩٨ - القاهرة - ص ٢٢٠.
- * المصدر السابق - التقرير الاستراتيجي عام ١٩٩٨، ص ٢٥٢-٢٥٤.
٣. انظر: التقرير الاستراتيجي العربي - ٢٠٠٢-٢٠٠٣ - مصدر سابق، ص ٣٠٣-٣٠٨.
٤. الأهرام العربي ٨ يناير ٢٠٠٥.
٥. انظر التقرير الإستراتيجي العربي (مصدر سابق) ٢٠٠٣-٢٠٠٤ - ص ٤٧٥.
٦. انظر: عماد حاد: مصر وإسرائيل - ربع قرن على معاهدة السلام - مجلة السياسة الدولية - العدد ١٥٦ - أبريل ٢٠٠٤.
- نقلاً عن: محسن عوض وآخرون - مقاومة التطبيع - مصدر سابق.
٧. انظر - التقرير الاستراتيجي العربي - مصدر سابق ٢٠٠٧-٢٠٠٨ - القاهرة ٢٠٠٨، ص ٣٠٩ + ٣١٦ + ٣١٩.

الفصل الثالث عشر

التطبيع بين مصر وإسرائيل

الحصاد المر والتحديات

التطبيع وتداعياته المصرية والعربية:

يعد مفهوم التطبيع الذي فرضته إسرائيل في إطار عمليات التسوية أحد مبتكرات الفكر الإسرائيلي فطبقاً لميثاق الأمم المتحدة التي أُسِّد تأسيس قيام إسرائيل إلى قرار منها تقوم علاقات السلام بين الدول على عدم استخدام القوة أو التهديد لها واحترام استقلالها السياسي وفيما عدا ذلك فإن تحديد طبيعة العلاقات ومستواها تظل من الأمور السيادية للدولة وهي التي تحددها. ويعترف منظروا التطبيع من الإسرائيليين بحقيقة أن مصطلح التطبيع مصطلح غير عادي ولا يرد في معاهدات السلام التي تنظم العلاقات بين الدول عادة وأنه نشأ من طبيعة التناقضات وعدم التناسق في الصراع العربي الإسرائيلي وتكمن الصعوبات في عدم التناسق الأمر الذي أدى إلى ترجمته في مفهوم التطبيع. إذن التطبيع هو وسيلة لإلزام العرب بتبادل سلمى نشط في بعض المجالات من أجل أن يبرهنوا للإسرائيليين على الجدية في تحول قلوبهم وإرادتهم على قبولهم كجيران وككيان شرعى مساو لهم في الشرق الأوسط. ولعل هذا المفهوم الإسرائيلي للتطبيع يفسر ما تضمنته اتفاقيات السلام من نصوص خاصة بإرساء وتفعيل العلاقات الاقتصادية والثقافية بينها وبين الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات. وعلى المستوى التطبيقي بالنسبة لمصر يرى الإسرائيليون أن الهدف الأساسي للتطبيع هو فرض الرؤية الصهيونية وتحقيق الاطماع الإسرائيلية في اخضاع المجتمع المصري وتطويعه لقبول السلام الإسرائيلي ولكن تساور الإسرائيليين الشكوك في مدى استعداد المصريين لتفعيل هذا المفهوم أو الاستفادة منه. وإذا كانت مصر قد حققت بعض المكاسب من عملية السلام مع إسرائيل والتي تتمثل في السياحة واسترداد مناطق النفط وتدفق المعونة الأمريكية إلا أن المشكلة بالنسبة للشعب المصري ظلت مستعصية لأسباب عديدة تتعلق بطبيعة الكيان الصهيوني باعتباره كياناً مغتصباً للوطن

الفلسطيني ويمثل تهديداً للأمن القومي المصري فضلاً عن التاريخ الدموي لهذا الكيان المتمثل في المذابح وحرب الإبادة والإصرار على اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه عبر ستين عاماً فضلاً عن ١٥٠ ألف شهيد مصري ماتوا دفاعاً عن السيادة المصرية وحقوق الشعب الفلسطيني في الحروب التي شنتها إسرائيل في ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧. ويضاف إلى ذلك عامل آخر لا يقل أهمية يتمثل في قناعة الشعب المصري بأن الكيان الصهيوني قد تأسس أصلاً على أيدي الاستعمار الأوروبي والأمريكي لحل المشكلة اليهودية في أوروبا على حساب الشعب الفلسطيني ثم أصبح ركيزة أساسية للنفوذ الاستعماري الغربي (الأمريكي تحديداً) في قلب الوطن العربي. لكل هذه الأسباب وغيرها أصبح عدم الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني جزءاً من عقيدة الشعب المصري.

وقد اختلف مفهوم إسرائيل للتطبيع من بلد عربي إلى آخر طبقاً لأهدافها من كل دولة مثلاً بالنسبة للفلسطينيين لم يكن التطبيع السياسي ثمناً للسلام أو حافزاً عليه بل كان يعنى في المقام الأول طبيعة التسوية والنمط الذي سوف تنتقل إليه العلاقات بين الطرفين في ظل التسوية السياسية^(١).

ورغم جهود منظري التطبيع في إسرائيل لإضفاء طابع المشروعية والمنطق على خطاب التطبيع استناداً إلى بعض النماذج الدولية إلا أنه يظل في جوهره دعوة صريحة للاستسلام لخطر القوة الإسرائيلية. كما أنه يتناقض مع السياسات الإسرائيلية التي شككت في وجود شعب فلسطيني من أساسه وفي تبعية الجولان لسوريا وكذلك في تبعية سيناء لمصر والتي لا يزال بعض القادة الإسرائيليين يرون فيها حلاً لمشكلة الدولة الفلسطينية. وفي أعقاب توقيع اتفاقيات التسوية شهدت المنطقة العربية ثلاث موجات تطبيعية كبرى بدأت الأولى في أعقاب زيارة السادات لإسرائيل وانكفأت عملياً تحت ضغط المعارضة الشعبية واغتيال السادات وتحولت في ظل حكم مبارك إلى ما يسمى بالسلام البارد حتى عام ٢٠٠٤ عندما شهدت تحولاً جوهرياً لا يتسق مع المسار السياسي للعلاقات المصرية الإسرائيلية.

وانطلقت الموجة الثانية للتطبيع في أعقاب مؤتمر مدريد وبدء المفاوضات الثانية والمتعددة الأطراف وتحولت المنطقة العربية أثناء هذه الفترة إلى معمل تجريب نشط ومكثف من أجل تسويق التطبيع وتفعيل أهدافه ولكن سرعان ما اعترى هذه الموجة هبوطاً مع وصول نتتياهو إلى السلطة في إسرائيل عندما تبذدت كثير من الأوهام بإعلان نتتياهو معادلة (السلام مقابل السلام) بدلاً من صيغة (الأرض مقابل السلام). ثم تحولت الموجة الثالثة في سياق مختلف عن الموجتين السابقتين واللّتين ارتبطتا بمشروعات التسوية. إذ اقترنت هذه الموجة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر وسط حمامات الدم والإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني. وقد استهلتها السعودية بمبادرة استهدفت تبرئة نفسها أمام الإدارة الأمريكية بعد اتهام مواطنين سعوديين بارتكاب أحداث نيويورك الدامية لكن سرعان ما تم تعريبها وأضافت التطبيع كأساس لأي تسوية ثم تبعتها مبادرة أردنية اقترحت (التطبيع قبل التوقيع) تكريساً للمفهوم الصهيوني الأمريكي الذي يدعو إلى الفصل بين السلام والتطبيع. لقد استكمل المشهد الانهزامي للنظم العربية الحاكمة خلال العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان عام ٢٠٠٦ عندما قدمت كل من مصر والأردن والسعودية غطاء سياسياً للعدوان الإسرائيلي وازداد المشهد قتامة بانضمام معظم الانظمة العربية إلى حصار التجويع الذي فرضته إسرائيل وأمريكا وأوروبا على الشعب الفلسطيني لإخضاع حماس لشروط إسرائيل أو إسقاطها الأمر الذي أدى إلى وضع الشعب الفلسطيني على حافة المجاعة واشتعال الاقتتال الداخلي بين السلطة الفلسطينية وحماس في ذات الوقت.

لقد انطوى التطبيع على ثلاث مستويات شملت التطبيع السياسي والتطبيع الاقتصادي والتطبيع الثقافي وكان لكل منهم آلياته ومراحل تنفيذه. ولقد تدرج التطبيع بادئاً بالمستوى السياسي مع دول المواجهة: مصر وفلسطين والأردن ثم المشروع الإسرائيلي للتطبيع مع سوريا من واقع ما عبرت عنه المفاوضات إلى التطبيع مع العراق في ظل الاحتلال الأمريكي ثم الدول العربية التي أقامت علاقات رسمية مع إسرائيل وشملت المغرب وتونس وموريتانيا وعمان وقطر. ويلاحظ أن الدول العربية التسعة التي شاركت في التطبيع الرسمي اقترنت حوالى نصفها بحالة الاحتلال وعلقت

سوريا إتمام التطبيع على الوصول إلى اتفاق سلام ولم تجرؤ الحكومات التي شكلت في العراق في ظل الاحتلال على إقامة تمثيل دبلوماسي مع إسرائيل بسبب المقاومة. وقد اقتصر دور الدول التي طبعت علاقتها مع إسرائيل باختيارها على إقامة مكاتب اتصال ثم أغلقتها من الناحية الرسمية في إطار قرارات الجامعة العربية التي ربطت بين التطبيع وتقديم التسوية السياسية ما عدا موريتانيا التي أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٩. وانعكس التطبيع السياسي تماماً في لبنان عقب إسقاط اتفاق مايو ١٩٨٣ ثم نجاح المقاومة اللبنانية بزعامة حزب الله في طرد الاحتلال الإسرائيلي عام ٢٠٠٠ دون اتفاق سلام أو تطبيع وجزر القمر التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.^(٢)

التطبيع بين مصر وإسرائيل:

اتخذت العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل مساراً متعرجاً اختلف في عصر السادات عن فترة حكم مبارك. فقد رفع السادات شعار خطوة من جانب إسرائيل بخطوتين من جانب مصر. ولذلك شهد التطبيع في عهد السادات زخماً وتعجلاً غير متوقع وحاولت إسرائيل اختصار الأجل المحددة للتطبيع وفق المعاهدة التي حددت ستة أشهر بعد بدء المفاوضات ولكن وقعت مصر مع إسرائيل ٩ اتفاقيات للتطبيع قبل انتهاء هذه المدة واستجابت للمطالب الإسرائيلية بشأن تعديل مناهج التعليم وإمكانية تزويد إسرائيل بمياه النيل. وقد تجسدت علاقات التطبيع في هذه المرحلة في لقاءات القمة بين السادات ورئيس وزراء إسرائيل والتي بلغت عشر لقاءات انعكست على الحزب الحاكم والمؤسسات الحكومية والمجالس النيابية واتخذت شكل حوارات مع نظرائهم في إسرائيل. ولكن اتسم التطبيع السياسي في عهد مبارك بمسار متعرج وقد استهله الرئيس مبارك بالتحفظ على دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي واشترط إجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة.

وقد ساد التعامل بين مصر وإسرائيل نمط العلاقات التي وصفت (بالسلام البارد) حتى عام ١٩٨٢ وكان قد تم استدعاء السفير المصري من إسرائيل بسبب اعتداء

إسرائيل على لبنان عام ١٩٨٢ ثم أعيد السفير المصري إلى تل أبيب بعد عودة طابا لمصر. وقد وافقت مصر على دعوة اسحق رابين لزيارة مصر لاستئناف لقاءات القمة، التي انقطعت خلال ست سنوات وأعقب ذلك تبادل مكثف لزيارات مسؤولين من البلدين. وإذا كان اتفاق أوسلو ١٩٩٣ ووادي عربة ١٩٩٤ قد أسهما في تعزيز العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل إلا أن اعتراف بعض القادة العسكريين الإسرائيليين بارتكاب مذابح للمدنيين والأسرى المصريين ودفن بعضهم أحياء في حربي ١٩٥٦، ١٩٦٧ والتي أثارت غضباً هائلاً لدى الرأي العام المصري كل، هذه الجرائم لم تؤثر في مسار العلاقات السياسية بين الحكومة المصرية والإسرائيلية فقد رفضت إسرائيل طلب مصر بتشكيل لجنة تحقيق ولم تهتم الحكومة المصرية باتخاذ أى إجراء ضد مرتكبي هذه الجرائم.^(٣)

هذا وشهدت العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل مزيداً من التوتر منذ اندلاع الانتفاضة (سبتمبر ٢٠٠٠) ووصول شارون للسلطة وتوسعه في إجراءات القمع تجاه الشعب الفلسطيني. وقد استجابت الحكومة المصرية لضغوط الرأي العام بسحب سفيرها لدى إسرائيل في نوفمبر ٢٠٠٠ للمرة الثانية ولكنها رفضت المطالب الشعبية بقطع العلاقات مع إسرائيل أو طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة. ثم صعدت احتجاجها مرة أخرى إثر إعادة احتلال المدن الفلسطينية في مارس ٢٠٠٢ وقرر مجلس الوزراء حينئذ وقف كافة الاتصالات بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية عدا القنوات الدبلوماسية التي تخدم القضية الفلسطينية. كما أعلن وزير الزراعة يوسف والي وقف كل أشكال التعاون العلمي والإرشادي في مجال الزراعة بين مصر وإسرائيل وتراجعت مختلف أشكال العلاقات الرسمية وكذلك أنماط التطبيع الثقافي والاجتماعي وتبادل الإعلام المصري والإسرائيلي حملات إعلامية متصاعدة.^(٤)

ولكن اعتباراً من ٢٠٠٤ شهد التطبيع من الجانبين تحولاً جوهرياً لا يتفق مع المسار السياسي للعلاقات بينهما. إذ وقعت مصر اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة

(الكوزير) واتفاق تزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي والذين ظلت ترفضهما منذ عام ١٩٩٦ وقد حدث ذلك رغم استمرار اعتداءات إسرائيل على الشعبين الفلسطيني واللبناني. وإذا كان العقد الأول من التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل لم يحقق نتائج ملموسة إلا في مجالين هما السياحة والنفط إلا أن هذا التحول الجوهرى كان له تداعياته السلبية على الشعب المصرى والعالم العربى وقد وصف روبرت زوليك ممثل الولايات المتحدة اتفاق الكوزير بأنه (أهم اتفاق اقتصادى بين مصر وإسرائيل منذ اتفاقية كامب ديفيد). وقد تم هذا الاتفاق دون مناقشته فى مجلس الشعب بزعم أنه مجرد بروتوكول ملحق باتفاقية السلام ١٩٧٩. أما التوقيع على اتفاق تصدير الغاز المصرى الطبيعى لإسرائيل عبر خط أنابيب فهو مطلب إسرائيلى ظل معلقاً منذ وقت طويل وتم تعليق المفاوضات بشأنه فى فبراير ١٩٩٧ وقد وقعت مذكرة التفاهم فى يوليو ٢٠٠٥ وأعلن أنها سوف تتم من خلال تعاقدات بين شركات مصرية وإسرائيلية. وكعادتها فى التعطيم على كل ما يتعلق بالتطبيع لم تعلن الحكومة المصرية تفاصيل اتفاق الغاز. وقد أشار فهمى هويدى فى مقال بعنوان (حفاوة فى غير محلها) نشر بالأهرام فى ٢٩ مايو ٢٠٠٧ إلى شراء إسرائيل بنك الاسكندرية الذى يعد واحداً من أربع بنوك وطنية كبرى تمثل عمدة الجهاز المصرفى الوطنى فى مصر ولم يرد تكذيب من جانب الحكومة المصرية ولكن رئيس البنك المركزى المصرى شرح مبررات بيع بنك الاسكندرية لبنك سان باولو الإيطالى وهذا لا يعنى عدم شراء إسرائيل للبنك عبر طرف ثالث خصوصاً وإن إسرائيل لا تألو جهداً فى محاولة اختراق الجهاز المصرفى المصرى سواء بتأسيس بنك فى مصر أو شراء حصة أحد البنوك الأجنبية. وتأتى واقعة تورط مستثمر مصرى مزدوج الجنسية فى مشاركة مستثمر إسرائيلى فى مشروع سياحى ضخم فى سيناء كى تضيق بعداً خطيراً فى مجال التطبيع الاقتصادى بين مصر وإسرائيل إذ تم السماح باختراق قرار حظر الاستثمار الإسرائيلى فى سيناء التى ظلت حتى فى ظل حكم السادات خطأ أحمر لاعتبارات الأمن القومى المصرى. وقد كشف الكاتب فاروق جويده تفاصيل هذا المشروع فى مقاله الإسبوعى (خطايا الحكومة بأثر رجعى) الذى نشر بالأهرام فى أول يونيو ٢٠٠٧.

التطبيع الثقافي:

وإذا كانت اتفاقيات التسوية بين إسرائيل ومصر وفلسطين والأردن تستهدف الاعتراف بإسرائيل ككيان شرعى وقبولها والتفاعل معها دون أن يقابل ذلك أدنى تغيير فى إدعاءاتها حول حقوقها التاريخية فى فلسطين ودون التنازل عن طبيعتها العدوانية العنصرية المتعترسة لذلك شغلت الساحة الثقافية والتطبيع الثقافى موقع القلب فى عملية السلام وأولتها إسرائيل اهتماماً يفوق نزع السلاح والمناطق العازلة وغيرها من الضمانات التى تكفلها اتفاقيات التسوية بل اعتبرت إسرائيل شرطاً جوهرياً لضمان تحقيق هذه الاتفاقيات ولذلك سعت إسرائيل منذ توقيع اتفاقية السلام مع مصر ١٩٧٩ إلى فرض إقامة علاقات ثقافية والنص عليها فى الاتفاقية إدراكاً منها لأهمية اختراق منظومة الوعى والإدراك لدى الشعب المصرى سعيًا لاقتلاع مصادر العداء التى ترسخت فى الذهن والوجدان خلال عدة عقود من الحروب والصراعات. ولم تكتف إسرائيل بفرض إقامة علاقات ثقافية على نصوص اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية بل نصت على وجوب عقد اتفاقية ثقافية تم توقيعها بالفعل فى مايو ١٩٩٨ وتم فى إطارها توقيع عدة بروتوكولات تنفيذية من بينها تأسيس مركز إسرائيلى أكاديمى فى القاهرة (عام ١٩٨٢) كقناة للاتصالات مع المؤسسات التربوية والعلمية فى إسرائيل. وقد نص اتفاق أوسلو الأول عام ١٩٩٣ على برامج للتعاون فى مجال الاتصال والإعلام كما نص الاتفاق الثانى لأوسلو (طابا ١٩٩٥) على برامج للتعاون العلمى والثقافى والاجتماعى وتشجيع الحوار ومنع التحريض والدعاية العدائية وتعهد الطرفان بأن يعمل نظامهما التعليمى على تشجيع ثقافة السلام بين إسرائيل وفلسطين. وتنص المادة الثالثة من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية على أن يتعهد الطرفان (بالامتناع عن التنظيم أو التحريض على أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر كما يتعهد بتقديم مرتكبى هذه الأفعال إلى المحاكمة) وقد التزمت السلطات المصرية بمنع كل هذا بجميع الوسائل سواء التشريعات القانونية أو الإجراءات الأمنية. وتجسد ذلك فى سلسلة التشريعات التى أصدرها نظام السادات للحيلولة دون توجيه أى نقد للاتفاقية مثل تعديل قانون الأحزاب رقم ٣٦ لعام ١٩٧٩ وقانون العيب رقم ٩٥ لعام ١٩٨٠

وقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٠. وعلى مدار العقود الثلاثة التي استغرقتها جهود التطبيع الثقافي يلاحظ أن التحالف الصهيوني الأمريكي قد طور أمن آلياته فإذا كان قد ركز في الثمانينات على مؤتمرات الطب النفسي من أجل إعادة تكييف طبيعة الصراع. وتجاوز الحاجز النفسي وإرساء فكرة السلام كمصدر للنفع الاقتصادي فإن حقبة التسعينيات قد شهدت المحاولات الدؤوبة لإدماج التطبيع الثقافي مع مفاهيم العولمة التي سعت لتذويب ثقافة المنطقة من خلال التركيز على فكرة الشرق أوسطية والتأكيد على تعدد الهويات والثقافات في المنطقة والسعى لتفكيك مكونات الثقافة العربية وطمس الهوية الثقافية وينشغل هذا التحالف منذ بداية العقد الأول من الألفية الثالثة وبعد أحداث ١١ سبتمبر بإعلاء صوت مكافحة الإرهاب ومحاولة توظيف قوانين مكافحة الإرهاب من أجل إضعاف الأصوات الداعمة للمقاومة بدءاً بتعقب المعادين للسامية من خلال استصدار تشريعات من الكونجرس وانتهاء ببرامج الإصلاح السياسي التي أطلقتها أمريكا وفرضتها على الدول العربية من أجل تغيير نظمها الاجتماعية والثقافية والسياسية^(٥).

أهداف التطبيع الثقافي وآلياته:

سعت إسرائيل لتحقيق أهدافها التوسعية سواء من خلال آليات الصراع أو آليات التطبيع في إطار اتفاقيات التسوية. فمنذ البداية اتجهت لبثورة صياغات نظرية مقابلة لأطروحات الفكر القومي العربي ففي مقابل عروبة المنطقة وإن إسرائيل جسم غريب فيها ركزت إسرائيل مبكراً على توسيع المفهوم الجغرافي للشرق الأوسط وتكريس مفهوم أن الشرق الأوسط ليس عربياً أو إسلامياً خالصاً بل منطقة متعددة الأديان والأعراق والثقافات والقوميات. وقد أسهم في ابتكار هذا المفهوم روفيد شلواح من خبراء الخارجية الإسرائيلية وعززه سياسياً بن جوريون وإبائان الذي أوضح أن (من الحيوى أن نتذكر أن الشرق الأوسط والعالم العربي ليس شيئين متساويين أو متطابقين - فالشرق الأوسط كما جرى تعريفه في الممارسة العامة للأمم المتحدة يسكنه ٦٠ مليون عربي إذا أخذنا اللغة كأساس و٧٥ مليون من غير العرب)^(٦) وكان

من الواضح في هذا السياق أن نتجه أهم معارك التسوية السياسية بين مصر وإسرائيل صوب تفكيك العلاقة بين الوطنية المصرية والقومية العربية. وقد جاءت الهجمة الكبرى على عروبة المنطقة من خلال الطرح الصهيوني - الأمريكي لفكرة الشرق أوسطية في إطار عملية التسوية التي حملت اسم (سلام الشرق الأوسط) وبدأت بمؤتمر مدريد (أكتوبر ١٩٩١).

ورغم الاهتمام الذي حظيت به هذه الفكرة من جانب المثقفين العرب إلا أن مناقشاتهم اقتصرت على تناول وتفنيد الأبعاد السياسية والاجتماعية والاستراتيجية ولم تتل الأبعاد الثقافية ما تستحقه من اهتمام رغم وضوح رؤيتهم للمشروع الصهيوني باعتباره مشروعاً ثقافياً سياسياً استراتيجياً أكثر منه مشروعاً اقتصادياً وإن هذا المشروع لن يحقق غاياته الاستراتيجية دون تفكيك النظام العربي واسقاط الهوية العربية وتفتيت الكيان العربي إلى كيانات طائفية سنة وشيعة ودروز حتى تصبح إسرائيل هي ضابط الايقاع السياسي من خلال إبراز هويتها اليهودية. وعندما تسواري شعار الشرق أوسطية الذي استهدف عروبة المنطقة سارع التحالف الصهيوني الأمريكي إلى استغلال أحداث الحادي من سبتمبر في الولايات المتحدة وقام بتوظيفها لتحقيق هذا الهدف المركزي وهو ضرب الهوية العربية للمنطقة وأتخذت هذه المرة شكلاً جديداً تمثل في دعاوى الإصلاح التي اعلنتها أمريكا في ديسمبر ٢٠٠٢ وشملت عدة مبادرات مثل الشراكة والتنمية والمناطق الحرة ومشروع الشرق الأوسط الكبير^(٧) ومما يثير الدهشة أن هذا المشروع الأمريكي يتحدث عن الإصلاح ويتجاهل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأراضي عربية والاحتلال الأمريكي للعراق ويطرح إسرائيل كنموذج للديموقراطية والحرية.

ومن أبرز أهداف التطبيع الثقافي مواجهة الصهيونية للإسلام باعتباره مصدر دائم من مصادر تعبئة وحشد المسلمين ضد إسرائيل والصهيونية خصوصاً وإن تأسيس إسرائيل يناقض الفكر الإسلامي الذي ينظر لليهود كأقلية وأهل ذمة كما أن الإسلام لا يكف عن ترديده المستمر لقداسة مدينة القدس والمسجد الأقصى - هذا ويعد تراث

ثقافة التحرير الوطني من أبرز التحديات التي تواجه إسرائيل في انجاز أهدافها من التطبيع الثقافي. إذ كيف يمكنها تبرير احتلالها للأراضي العربية والتهجير الجماعي للشعب الفلسطيني وتكريس احتلال اقتلاعى بكل ما ينطوى عليه من انتهاكات للقانون الدولي وسياسات عنصرية خصوصاً بعد انكشاف وسقوط ادعاءات الحركة الصهيونية وحلفاؤها من الغرب الاستعماري بانكار وجود الشعب الفلسطيني وأنها تمثل شعباً بلا أرض جاء إلى أرض بلا شعب وأن حروبها مع العرب دفاعية وأن المناطق المحتلة إنما هي مناطق محررة^(٨).

آليات التطبيع الثقافي:

تعددت الآليات والبرامج الثقافية التي استعانت بها إسرائيل من أجل اقتلاع مصادر العداء في العقل العربي والإسلامي ورسم صورة إيجابية لإسرائيل ومحاولة اختراق أسوار الرفض التي شيدها المنقفون العرب في مواجهة التطبيع الصهيوني. وفي هذا السياق تبرز أهم هذه الآليات التي تتمثل في تنظيم مؤتمرات ولقاءات للحوار الديني بين اليهود والمسلمين. وقد تم عقد سلسلة من هذه المؤتمرات في كل من القاهرة ودير سانت كاترين والولايات المتحدة دعت إليها بعض المنظمات اليهودية والمسيحية وضمت وفود من العرب والمسلمين وشملت لقاءاتها القيادات العليا من مصر وتركيا والأردن وتونس والكويت وقطر وماليزيا واندونيسيا. واستمر هذا التوجه خلال مفاوضات أوسلو ثم ازدادت وتيرته بعد أحداث ١١ سبتمبر وتصاعد الحملة الدولية ضد الإسلام والمسلمين والعرب. إذ تم توظيف هذه المؤتمرات لأدائه أعمال المقاومة الاستشهادية وتجلى ذلك بوضوح في مؤتمر حوار الأديان الذي عقد بالاسكندرية في يناير ٢٠٠٤ وضم ممثلين للصهاينة ورؤساء بعض الطوائف المسيحية من مصر والشرق الأوسط وأوروبا وأعضاء من السفارة والهيئات الأمريكية بمصر وشارك فيه شيخ الأزهر فيما رفض البابا شنودة الجلوس مع الصهاينة^(٩).

وقد تواكب مع هذه المؤتمرات المحاولات الأمريكية لتطوير المناهج التعليمية خاصة التعليم الديني في العالم العربي والإسلامي وتفاعلت الحكومات العربية مع هذه

المطالب في سياق (الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب) وانعكس ذلك على الفتاوى الدينية الرسمية في مصر كما ركز المؤتمر السنوي لمجمع البحوث الإسلامية عام ٢٠٠٣ على قضية تجديد الخطاب الديني وتعديل مناهج التربية الدينية كذلك نالت قضية ائمة المساجد اهتماماً ملحوظاً في المؤتمر. وعلنت جامعة الأزهر عن خطتها في إعادة النظر في نوعية المناهج الدينية والتربوية. وبأدركت وزارة التربية والتعليم باستحداث مادة جديدة في المدارس بعنوان (الأخلاق). كما بدأت الجامعات المصرية سلسلة من المؤتمرات والندوات تحت مسمى (ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي) بهدف ضرورة تغيير المناهج وأساليب الدراسة سعياً لاختراق وتفكيك وتذويب المخزون الحضاري والثقافي للأجيال الجديدة لكي تنصهر في بوتقة التكنولوجيا الحديثة حيث لا إلتواء لأرض أو دين أو ثقافة ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إعادة تشكيل الوعي الوطني والحضاري لدى الشباب المصري والعربي و(إعادة تنقيف المثقفين العرب والمصريين) على حد تعبير بنيامين نتنياهو الذي أشار منذ عشر سنوات إلى أن (مصير العرب واليهود سيتحدد في المدارس والجامعات وفي قاعات تحرير الصحف وفي المساجد. فحتى اليوم وبعد عشرين عاماً من عقد أول معاهدة سلام عربية إسرائيلية لا يوجد قبول لإسرائيل في مجالات التعليم والتنقيف لدى العرب. فلا خريطة عليها اسم إسرائيل ولا كتاب مقرر في المدارس يشير لاسم إسرائيل كدولة لها الحق في الوجود ولا طفل يتعلم أن إسرائيل هي جاره دائماً ولا صحيفة تتجنب أكثر أنواع التحريض المشحونة بالسموم ضد إسرائيل واليهود ولا أي قيادة دينية في العالم العربي تبشر بالتسامح تجاه الدولة اليهودية ولن يحدث التغيير إذا لم يرق المثقفون والقيادات الروحية في العالم العربي بالانضمام إلى الدعوة لقبول إسرائيل). وقد عبر عن ذات المعنى موسى ساسون السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر في محاضرة ألقاها باللغة العربية في تل أبيب بعنوان (تطورات في موقف الدول العربية تجاه إسرائيل) حيث عبر عن خيبة أمله لضالته ما تحقق في مجال التطبيع الثقافي مع الشعب المصري. وشرح أبعاد برنامج الاختراق الصهيوني المرسوم بدقة حيث أكد أنه (لأبد من تلقين

الجماهير في مصر من خلال حملة تنقيفية محسوبة ومدروسة تبرز أفضال السلام والسعى لاستئصال المفاهيم السلبية والأفكار المسبقة التي عفا عليها الزمن^(١٠).

لقد تواصل الضغط الأمريكي الصهيوني من أجل تنفيذ مجموعة متكاملة من الإجراءات والخطط والبرامج التي أستخدمت إعادة صياغة العقلية المصرية صياغة جديدة تتواءم مع المعطيات المستجدة على ساحة الصراع - التسويه استناداً إلى أن جميع الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مهددة بالزوال ما لم يتم التمهيد لها ثقافياً وفكرياً وإعادة تشكيل الوعي العربى وتوجيهه صوب الأهداف الصهيونية المنشودة. وجرى في هذا السياق عقب إقرار اتفاقيتي كامب ديفيد توقيع اتفاقية للتبادل الثقافي في ٨ مايو ١٩٨٠ بين النظام المصرى والكيان الصهيونى أصبحت نموذجاً سار على نهجه فيما بعد كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وبمقتضاها تم إرساء الأسس القانونية للعلاقات الثقافية الرسمية بين مصر وإسرائيل وأنشئ المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة. والذى قام بدور بارز منذ إنشائه فى تعميق عمليات الاختراق وجمع المعلومات عن المجتمع المصرى وأوضاعه الاقتصادية وبنية الاجتماعية والسياسية وتم تبادل الوفود الثقافية الرسمية. وقد حاولت إسرائيل المشاركة فى معرض الكتاب السنوى بالقاهرة إلا أن محاولاتها فشلت بسبب المقاومة العنيفة التى أبدتها الجماعة الثقافية المصرية بقيادة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ضد الغزو الصهيونى والامبريالى. ولا شك أن أخطر تجليات التطبيع الثقافى تركزت فى ساحة التعليم حيث تم تنقيه المقررات الدراسية فى مراحل التعليم المختلفة. وأزيلت كل المعلومات التى كانت تعزز الموقف الوطنى والقومى من العدو الصهيونى واستبدلت بمواد أخرى تحض على السلام وتدعو لفلسفة التسامح. كما حذفت الآيات القرآنية التى تحض على الجهاد^(١١).

ولم تتوقف الجهود الإسرائيلية عن محاولة استقطاب المثقفين المصريين والعرب وجر أقدامهم إلى منزلق العلاقة العضوية مع العدو الصهيونى وقد نجحت إسرائيل بالفعل فى تحقيق هذا الهدف مع بعض المثقفين والدبلوماسيين المصريين. وتجسد ذلك فى مجموعة من الفاعليات المشتركة إذ تمكنت من اقناع ٢٦ مثقفاً مصرياً أنهى إلى

عدد ٧ متقنين شاركوا في حوارات مصرية إسرائيلية على شاطئ بحر الشمال الأوربي وانتهو بتشكيل تحالف مشبوه عرف باسم حلف كوبنهاجن تحت اسم (التحالف الدولي من أجل السلام العربي الإسرائيلي) ويعد هذا التحالف من أبرز الاختراقات التي حققتها إسرائيل في جدار رفض المتقنين العرب والمصريين للتطبيع. وقد بدأت مساعي تأسيس هذا التحالف في يناير ١٩٩٥ عندما دعا المجلس الأوربي إلى لقاء خاص لمناقشة قضايا ومستقبل السلام في الشرق الأوسط عقد في لندن ثم قامت الحكومة الدانماركية بعد التشاور مع وزارة الخارجية المصرية بتوجيه دعوة إلى بعض الشخصيات المصرية والإسرائيلية لزيارة كوبنهاجن في سبتمبر ١٩٩٥ وشارك من الجانب المصري لطفى الخولى ومحمد سيد أحمد واللواء أحمد فخر ومن الإسرائيلي ديفيد كمحي أحد أبرز كوادر الموساد وأنسحب محمد سيد أحمد بعد هذا اللقاء ولكن استمرت الاجتماعات في سرية تامة ولكن انضم إليها بعض الشخصيات المصرية والعربية وانتهت بتشكيل هذا التحالف الذي نسب إلى عاصمة الدانمرك (كوبنهاجن) وصدر الإعلان التأسيسي في يناير ١٩٩٧.

كما تأسست جمعية القاهرة للسلام برئاسة السفير الراحل صلاح بسيونى عام ١٩٩٨ باعتبارها امتداد مصرى محلى لتحالف كوبنهاجن وتسعى كجمعية أهلية إلى إقامة حوار مع جماعات السلام في إسرائيل وأوروبا فضلاً عن عقد ندوات وإجراء بحوث عن قضايا السلام بهدف نشر ثقافة السلام من أجل تحقيق التنمية الشاملة! وكان أبرز أنشطة هذه الجمعية استضافة (حركة السلام الآن) الإسرائيلية وعقد اجتماع مشترك معها في يونيو ١٩٩٨ وتنظيم مؤتمر دولى للسلام في يوليو ١٩٩٩ ضم وفوداً من إسرائيل والأردن وفلسطين إلى جانب بعض الشخصيات الأوربية والأمريكية. وقد واجهت هذه الجمعية أزمة حادة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.^(١٢)

التطبيع في مجال الزراعة:

لا شك أن المجال الزراعى كان له الأولوية في المخطط الصهيونى لاختراق المجتمع المصرى من خلال التطبيع لأهميته الحيوية من ناحية ولتوفر امكانيات التسلل إليه وحصاره من ناحية أخرى ولا ترجع أهميته إلى الناتج الغذائى المباشر فحسب بل

أيضاً لأنه يشكل حوالى ٦٠% من إجمالي الدخل الصناعى القائم على الزراعة كالغزل والنسيج والسكر أو المرتبط بها كالسماد.

علاوة على أن العاملين بهذا القطاع يشكلون ما يقرب من ٣٠% من مجموع القوى العاملة المصرية. ورغم أن عملية التطبيع الزراعى بدأ تفعيلها منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨ إلا أنه لم يتم الإعلان عنها إعلامياً إلا منذ عام ١٩٩٤ عندما أثار القضية نواب المعارضة فى مجلس الشعب (٥ فبراير ١٩٩٤) وأكد يوسف والى فى مجال دفاعه عن تدهور السياسات الزراعية أنه تحكم مصر منذ عام ١٩٧٨ معاهدة السلام مع إسرائيل من أجل نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج الزراعى مدلاً على الآثار الإيجابية العظيمة لهذا التعاون بما يتمتع به الشعب المصرى من أكل التفاح الإسرائيلى والموز الويليامز الكبير اللذين تتم زراعتهم ببذور إسرائيلية وبرعاية خبراء إسرائيليين والمعروف أن د. يوسف والى كان لديه رؤية خاصة معلنة منذ أن كان مستشاراً لوزير الزراعة عام ١٩٨٠ وتتلخص فى أن الزراعة المصرية لن تتطور من وجهة نظره إلا من خلال ثلاثة محاور تشمل المحور المصرى والأمريكى والمحور المصرى الأمريكى - الإسرائيلى والمحور المصرى الإسرائيلى - العربى. كما صرح يوسف والى فى لقائه مع بعض القيادات الإسرائيلية فى ٨ فبراير ١٩٩٤ (ان الاجبال التى شاهدت العلم الإسرائيلى يرفرف بجوار العلم المصرى تدرك أن مصلحة مصر العليا هى أساس التعامل مع إسرائيل وأن التعاون العربى لا يغنى عن التعاون بين دول الشرق الأوسط كمصر وإسرائيل وتركيا.^(١٣)

وقد تابعت الصحف القومية فى مصر كافة أشكال التطبيع الزراعى بين مصر وإسرائيل حيث نشرت لأول مرة وقائع الاجتماع الدورى للجنة المصرية الإسرائيلية الذى عقدت بالقاهرة خلال الفترة من ٧ - ١٠ فبراير ١٩٩٤ ولعل أخطر ما أسفر عنه هذا الاجتماع القرارات التى شملت برنامج تدريب مشترك يضم ألف خريج مصرى سنوياً فى إسرائيل وإيفاد ٤٨٠ خريج و ١٢٠ قيادة زراعية و ٩٠٠ مزارع إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٤ لتعليمهم خبرات التقدم الزراعى الإسرائيلى وإقامة مزرعة

إرشادية في منطقة غرب الدلتا على مساحة ألف فدان وتشكيل لجنة مشتركة من خبراء الزراعة في مصر وإسرائيل تجتمع كل ستة أشهر تبادلياً في مصر وإسرائيل لمتابعة البرامج التنفيذية لمشروعات التعاون المشترك بين البلدين.^(١٤) ولقد توالى صور التطبيع الزراعي ومن أبرز مظاهرها القرار الذي صدر من خلال اجتماع اللجنة العليا لتنمية سيناء يوم ٢٣ أبريل ١٩٩٦ برئاسة كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء آنذاك ويقضى بتخصيص ٥٥% من أراضي سيناء لمشروعات الشركات الاستثمارية الأجنبية^(١٥). وقد تم اتخاذ هذا القرار تلبية للمشروع الذي تقدم به محمد إبراهيم سليمان وزير التعمير إلى لجنة الإسكان والتعمير بمجلس الشعب في ٧ فبراير ١٩٩٤ ووجه باحتجاج أعضاء اللجنة من قيادات الحزب الحاكم وتحذيرهم من خطورة هذا المشروع الذي لن يؤدي إلا إلى هيمنة إسرائيل مرة أخرى على سيناء^(١٦) ومما كان يؤكد إدراك هؤلاء النواب لمخاطر هذا المشروع أنه تضمن إلغاء قرار سابق لمجلس الوزراء كان ينص على (عدم السماح للأجانب بإقامة المشروعات الاستثمارية في سيناء بحكم إنها تمثل أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي المصري).

ومن أبرز الأمثلة في مجال الاستثمارات الشركة الإسرائيلية - المصرية العربية للاستثمار والتخطيط والتنمية ومقرها الرئيسي في أمريكا ولها فرعين في كل من بيرسيق والقاهرة وقد صرح مستشارها نهاد سعيد رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين والعرب بالخارج في أكتوبر ١٩٩٣ بأنها (قد تشكلت بعد مباحثات مديد للسلام وانها لا تواجه مشكلة بخصوص المقاطعة العربية لإسرائيل حيث أن التعاون دائم ومتواصل بين الشركات العربية والإسرائيلية تحت العباءة الأمريكية)^(١٧).

ويضاف إلى ذلك مشروع زراعة الصحراء في النوبارية واستصلاح ٢٠٠ ألف فدان شرق العوينات اللذين تقدم بهما يوسف والي إلى مؤتمر الدار البيضاء وارسل وفدًا من رجال الأعمال المصريين إلى القدس في ٤ نوفمبر ١٩٩٤ لانجاز الإجراءات النهائية بشأنها.^(١٨)

وفي إطار الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين وزارة الزراعة المصرية والإسرائيلية تم منذ عام ١٩٩٢ إفاد عشرات الآلاف من الشباب المصري سواء من الخريجين أو الحائزين لأرض مستصلحة إلى الكيان الصهيوني بحجة تدريبهم على أساليب الزراعة المتقدمة في إسرائيل.^(١٩)

وقد شهدت حقبة التسعينات من القرن العشرين زخماً هائلاً من الزيارات من جانب قيادات وزارة الزراعة والشركات الزراعية وشركات استصلاح الأراضي وأساتذة الجامعات وخبراء الطب البيطري لإسرائيل. ولقد تنامي هذا النشاط التطبيعي للدرجة التي اقلقت بعض الدوائر الحكومية المسؤولة حيث ورد في مذكرة لوزارة التموين والتجارة الداخلية (أن قطاع الزراعة هو أهم مجالات التعاون الفني بين مصر وإسرائيل إذ توفد وزارة الزراعة سنوياً عدداً كبيراً من الخبراء والمهندسين الزراعيين للتدريب في إسرائيل).^(٢٠)

وعلى الجانب الآخر تواصلت زيارات الخبراء الإسرائيليين لمصر كل ثلاثة أشهر للعمل في المشروعات الزراعية المشتركة مثل مشروع الجميزة في وسط الدلتا وبنك الجينات النباتية بمشتهر ومركز سلالات التقاوي والأغنام وقسم النباتات الصحراوية اللازمة للرعى في سيناء والإنتاج السمكي بالبردويل ومركز التدريب على زراعة أصناف جديدة من القطن. هذا عدا المشروعات الاستثمارية الخاصة التي كان أصحابها يستعينون بالخبراء الإسرائيليين مثل مشروع تربية البقر المصري ومشروع زراعة الموز الويليامز.

هذا وقد قامت صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكي بحملة صحفية شملت عدة تحقيقات كشفت الكثير من الوقائع والأسرار عن النشاط الإسرائيلي في وزارة الزراعة والمخاطر التي تهدد القطاع الزراعي والتي لم تقتصر على الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون المشترك بين مصر وإسرائيل بل وصلت إلى حد إلحاق الدمار بالمحاصيل المصرية بسبب استيراد البذور والتقاوي الإسرائيلية المسرطنة والتي الحقن البوار بالتربة الزراعية في مساحات شاسعة. وقد أكدت بحوث مركز المعلومات والتوثيق بالمركز القومي للبحوث عام ١٩٩٤ على خطورة الكثير من مستلزمات الإنتاج الزراعي للخضراوات والفاكهة الواردة من إسرائيل على النبات

وصحة الإنسان ولكن المسؤولين بوزارة الزراعة لم يعيروا هذه الأبحاث العلمية أدنى اهتمام. كما أفتحت الشركات الإسرائيلية مجال صناعة السماد المصرى إنتاجاً وعمالة من خلال شركة توجرين الدولية وكيلا شركة (حيفا كيمكال) الإسرائيلية لصناعة الأسمدة. وقد كشف لطفى واكد نائب رئيس حزب التجمع هذه الحقيقة فى مجال الرد على بيان الحكومة بمجلس الشعب عام ١٩٩٥. (٢١)

واتسعت دائرة المخاطر كى تشمل الثروة الحيوانية والدواجن وقد أكد أساتذة الطب البيطرى بجامعة القاهرة أن المشاكل الحقيقية فى مجال صناعة الدواجن المصرية لم تبدأ إلا بعد التفاعل مع إسرائيل فى هذا المجال. كما أن انتشار العديد من الأمراض الخطيرة لم يحدث إلا بعد استيراد المواشى الإسرائيلية. ورغم التحذيرات التى قامت بها وزارة التموين عام ١٩٩٨ من استيراد شحنات من اللحوم الإسرائيلية المصابة بأمراض خطيرة إلا أن مافيا التطبيع والتربيع على حساب صحة وحياة الشعب المصرى تمكنت من تسريب جزء كبير من هذه الشحنات الملوثة.

ولم تكتف إسرائيل باقتحام هذا المجال الحيوى (القطاع الزراعى) وإفساده وتدميره والتى ظهرت آثاره السلبية فى مصر بعد عشر سنوات فى سعة انتشار أمراض الفشل الكلوى والسرطان وفيرس سى الكبدى الوبائى بين الأجيال الجديدة خصوصاً الأطفال والأجنة المشوهين بل واصلت إسرائيل جهودها بمساعدة وتواطؤ المطبوعين من المسؤولين عن الزراعة المصرية وقامت بتلويث البيئة بالقاء مخلفات الصرف الصحى للكتل السكانية الإسرائيلية المجاورة للحدود المصرية خصوصاً مستعمرة (غوش قطيف) فى أراضى سيناء ومنطقة خليج العقبة مما أدى إلى تسمم الأسماك وتلوث الصخور والشعب المرجانية. (٢٢)

المقاطعة أولاً ثم مقاومة التطبيع:

قبل أن نتحدث عن مقاومة التطبيع مسيرته وأساليبه ونتائجه مصرياً وعربياً يجدر بنا أن نشير إلى المقاطعة العربية لإسرائيل باعتبارها الأسلوب الأقدم إذ تضرب بجذورها فى عمق الصراع العربى الإسرائيلى وقد بدأت مبكراً من جانب الفلسطينيين

منذ نهاية العشرينات وأخذت شكلاً رسمياً جماعياً من جانب الجامعة العربية منذ عام ١٩٤٥ وقيل قيام الكيان الصهيوني عندما قررت الجامعة العربية التدخل مباشرة فى مسألة المقاطعة لمساعدة الفلسطينيين بإغلاق باب الأسواق العربية فى وجه الصناعة اليهودية وتقرر تشكيل اللجنة الدائمة للمقاطعة التى بدأت نشاطها فى يناير ١٩٤٦ ثم تألفت لجان للمقاطعة فى فلسطين وفى جميع الدول العربية المنتمين لعضوية الجامعة العربية. وقد توقف نشاط لجنة المقاطعة عام ١٩٤٨ بسبب حرب فلسطين ثم تقرر عام ١٩٥٣ إنشاء مكتب رئيسى للمقاطعة فى دمشق مع إنشاء مكاتب إقليمية للمقاطعة فى سائر الدول العربية.

وتشمل أحكام المقاطعة منظومة متكاملة من الإجراءات فى مجالات التصدير والاستيراد وعبور البضائع وتجاه المؤسسات والشركات التى تدعم الاقتصاد الإسرائيلى. وتتضمن المقاطعة ثلاث مستويات يركز المستوى الأول على مقاطعة السلع الإسرائيلىة فيما يعنى المستوى الثانى بمقاطعة الشركات التى تتعاون مع إسرائيل كما يهتم المستوى الثالث بمقاطعة الشركات التى تتعامل مع إسرائيل ولا تقتصر مجالات المقاطعة على الجوانب الاقتصادية بل تشمل المؤسسات الثقافية خصوصاً السينما والإنتاج التليفزيونى والمطبوعات الأجنبية التى تتضمن دعاية لإسرائيل أو طعناً فى العرب. وقد واجه مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل بعض المشكلات التى تتعلق بعدم تحديد اختصاصات أجهزة المقاطعة بشكل عام. وقد تم تلافى هذا الخلل عام ١٩٦١ عندما أصدرت الجامعة قراراً بتحديد الاختصاصات.^(٢٣)

وقد نفذت الدول العربية منظومة اجرائية متكاملة لمقاطعة إسرائيل طوال مراحل تطور الصراع العربى الإسرائيلى. وعلى الرغم من حملات التشكيك فى مدى فاعلية سلاح المقاطعة ورغم المشكلات التى واجهت مسيرتها إلا أنها استمرت بفاعلية ملحوظة وليس أدل على ذلك من نجاحها فى مقاطعة شركات عالمية كبرى مثل فورد واى سى أى وشل واكزويروكس ورينو وكوكاكولا وغيرها مما اضطر هذه الشركات إلى التخلي عن بعض أنشطتها ومنشأتها التى سببت مقاطعتها وبذلت جهوداً مستمته

من أجل الحصول على الموافقة بإلغاء المقاطعة ولم تحظ إسرائيل طوال فترة المقاطعة بغير الاستثمار اليهودي وقد بلغت المقاطعة العربية لإسرائيل ذروتها في الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية على الدول الداعمة لإسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣. ولكن تلقت المقاطعة ضربة قاصمة بسبب إسقاط مصر للمقاطعة في إطار اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ واتفاقية السلام ١٩٧٩. (٢٤)

لقد استمرت الجامعة العربية في تطبيق أحكام المقاطعة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد وعزل مصر عن محيطها العربي وساعدها على ذلك حركة الاحتجاجات الواسعة التي شملت مختلف التيارات السياسية والاجتماعية في مصر ضد التطبيع مع إسرائيل هذا وبذلت الولايات المتحدة منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد جهوداً هائلة من أجل إنهاء المقاطعة ونظمت هي وإسرائيل مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونجحت في إنهاء المقاطعة من المستويين الثاني والثالث من جانب الدول العربية التي لم توقع معاهدات صلح مع إسرائيل كما أن أجهزة المقاطعة أصبحت مجمدة تماماً خصوصاً بعد إبرام اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية إذ توقف مكتب المقاطعة عن عقد اجتماعاته منذ عام ١٩٩٨ بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني.

ولا شك أن أخطر التحديات التي واجهت المقاطعة جاءت خلال عملية خلط الأوراق التي أعقبت مؤتمر مدريد وانخراط الدول العربية في مفاوضات السلام الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف وما انبثق عنها من اتفاقيات أوسلو ووادي عربة. وقد أدى انهيار المقاطعة العربية لإسرائيل إلى فتح أسواق عديدة أمام الاقتصاد الإسرائيلي خصوصاً في جنوب شرق آسيا. ومما يجدر ذكره أن المحاولة التي قام بها مؤتمر القمة العربية المنعقد في الأردن عام ٢٠٠٢ بشأن تفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل ومقاومة التغلغل الإسرائيلي في الوطن العربي. قد فشلت بسبب تجاهل الحكومات العربية للتوصيات التي أصدرها المؤتمر والتي تابعها المكتب الرئيسي للمقاطعة بدمشق.

وفى الوقت الذى اسقط العرب المقاطعة كسلاح سلمى فى مواجهة إسرائيل نلاحظ أن هناك بعض الهيئات والمؤسسات الأكاديمية والدينية الغربية قد اتخذت قرارات بمقاطعة إسرائيل وأبرزها موقف الكنائس الميثودية الاتحادية وهى أحد الطوائف البروتستانتية فى الولايات المتحدة إذ قررت فى مايو ٢٠٠٧ سحب الاستثمارات التابعة للكنائس وتبلغ ٧٠٠ مليون دولار من الشركات العاملة فى إسرائيل بسبب عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطينى. وفى ذات الشهر قرر مؤتمر اتحاد الجامعات والمعاهد البريطانية مقاطعة الجامعات الإسرائيلية تضامناً مع الشعب الفلسطينى بسبب تقاعس المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية عن إعلان رفضها لاحتلال الإسرائيلى واستنكار ممارساته العدوانية ضد الفلسطينيين.^(٢٥)

كما بادرت بعض النقابات والتجمعات الأكاديمية فى كل من كندا وبريطانيا وأستراليا وفرنسا وأمريكا بالدعوة إلى اتخاذ خطوات عملية لمناهضة السياسات العنصرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى وفرض العزلة الدولية على إسرائيل بأنباع عدة أساليب تتمثل فى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية التى يكون مصدرها المستوطنات فى الأراضي المحتلة وعدم الاستثمار فى شراء أسهم وسندات أى شركات يرتبط نشاطها بالنشاط غير القانونى فى الأرض المحتلة وكذلك فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على إسرائيل. ومما يجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد قيام جامعة هامبشاير فى ولاية ماساشوتس الأمريكية بحظر قيام الصناديق الخاصة بها بشراء أسهم وسندات ست شركات أمريكية ترتبط أنشطتها بشكل أو آخر بممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية وقد كان لهذه الجامعة موقف مماثل تجاه النظام العنصرى السابق فى جنوب أفريقيا عندما قررت عدم الاستثمار فى الشركات الأمريكية التى كان نشاطها مرتبطاً بالنظام العنصرى.

مقاومة التطبيع:

مع تنامي المحاولات الإسرائيلية لفرض التطبيع خصوصاً فى المجالات الثقافية والاقتصادية كان لابد أن يتوازى معها نمو حركة وطنية شعبية رافضة للتطبيع ومتصدية لأساليبه وتوجهاته.

ولقد مرت حركة مقاومة التطبيع في مصر بثلاث مراحل بدأت الأولى عقب زيارة السادات لإسرائيل في نوفمبر ١٩٧٧ وأنتهت بمصرع السادات في أكتوبر ١٩٨١ ثم خففت قليلاً في بدايات حكم حسنى مبارك حتى تم استرداد سيناء ثم برزت في مرحلتها الثانية في أعقاب مؤتمر مدريد ١٩٩١ وانطلقت في المرحلة الثالثة بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.

واستقى خطاب مقاومة التطبيع عناصره من روافد عديدة عبرت عن التيارات الفكرية والاجتماعية الراضية للتطبيع والاستسلام للعنصرية الصهيونية على الساحة العربية. وقد ضمت هذه التيارات كل من التيار القومى والإسلامى والليبرالى والماركسى ولذلك جاءت صياغته ذات طابع جبهوى مجسداً الطبيعة الجبهوية للحركة الشعبية المناهضة للتطبيع. وقد تطور خطاب مقاومة التطبيع على مدار العقود الثلاثة الماضية اتساقاً مع طبيعة المتغيرات التى شهدتها المنطقة العربية سواء بالنسبة للتطورات التى شهدتها الصراع العربى الإسرائيلى أو مواقف النظم العربية الحاكمة أو التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى فرضتها العولمة. وقد مارست إسرائيل والولايات المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية صور شتى من الضغوط والمؤامرات من أجل اختراق المجتمع المصرى وفرض هيمنتها السياسية والثقافية والاقتصادية على مقدراته ومصائره.

ومع توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ ركز خطاب مقاومة التطبيع والاستسلام على كشف أبعاد الاتفاقية وأثرها فى الإخلال بالأمن القومى والوطنى ومساسها بالكرامة الوطنية بفتح سفارة لإسرائيل فى القاهرة بينما يحتل جيشها أراضى مصرية. ومع بدء خطوات التطبيع الرسمى وتورط النظام فى ملاحقة المعارضين للتطبيع ربط الخطاب فى مواجهته الموجة الأولى للتطبيع بين الاستبداد والفساد والتطبيع وانخرطت الحركة الشعبية المناهضة للتطبيع فى مواجهة واسعة أربكت النظام فتورط فى مواجهة مضادة بدأت باعتقالات سبتمبر ١٩٨١ وشملت اعتقال حوالى ١٥٣٦ من القيادات السياسية والنقابية والثقافية والدينية وانتهت باغتيال السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١.

وقد شهد خطاب مقاومة التطبيع تطوراً هاماً في مواجهة الموجه الثانية من التطبيع خصوصاً بعد توقيع منظمة التحرير اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وقد كان له تداعياته السلبية على قطاع كبير من الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع خصوصاً هؤلاء الذين كانوا يرددون شعار (نقبل ما تقبله منظمة التحرير الفلسطينية) كذلك تأثر خطاب مقاومة التطبيع بانفراط عقد جبهة الرفض وانغماس معظم الدول العربية في مخططات التسوية والمفاوضات المتعددة الأطراف. علاوة على الالتباسات التي تعرض لها التيار القومي عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ويضاف إلى ذلك انغماس بعض أجنحة التيار الإسلامي في نزاعات مسلحة مع الحكومات العربية خصوصاً في مصر والجزائر وظهور تحالف كوبنهاجن وجمعية القاهرة للسلام وتورط بعض الإعلاميين في زيارات لإسرائيل وهرولة بعض رجال الأعمال المصريين للمشاركة في مشروعات بيزنس مع الإسرائيليين.

وتولى قيادة حركة مناهضة التطبيع في المرحلة الأولى الأحزاب السياسية المعارضة (حزب التجمع الوحدوى التقدمى وحزب العمل الاشتراكي) ولم يشذ عنها سوى حزب الأحرار برئاسة مصطفى كامل مراد الذى شارك فى أنشطة التطبيع بزيارته لإسرائيل فى يناير ١٩٨١ فى إطار وقد برلماني من مجلسى الشعب والشورى. كما شارك فى حركة المقاومة الناصريون والشيوعيون والأخوان المسلمين وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة. واستطاعت هذه القوى السياسية من خلال بيانات ممثلها فى مجلس الشعب وصحف المعارضة (الأهالى - الشعب) أن تؤثر فى رأى العام المصرى فى مواجهة الحملة الحكومية التى قامت بها الصحف القومية للترويج لفكرة الرخاء من خلال السلام المصرى الإسرائيلى والتى بشر بها السادات وشاركت النقابات المهنية (المحامين - الصحفيين - الأطباء - الصيادلة والبيطريين والمهندسين) واتحادات النقابات العمالية والفنية ومؤتمرات نوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. كذلك تشكلت العديد من جماعات مناهضة الثقافة الصهيونية والتطبيع وكانت بدايتها لجنة الدفاع عن الثقافة القومية برئاسة الراحلة د. لطيفة الزيات

والتي ضمت لفيفاً من المنقّفين الوطنيين المصريين وأساتذة الجامعات ولعبت دوراً بارزاً في ساحة المقاومة الثقافية للمشروع الصهيوني.^(٢٦)

ولم تتخلف القوى الوطنية داخل الجهاز الحكومي ذاته عن إعلان مقاومتها للتطبيع وأبرز مثال لذلك ما حدث في جهاز الدبلوماسية المصرية الذي شهد استقالة وزير الخارجية إسماعيل فهمي ثم محمد رياض ولحقهم محمد إبراهيم كامل ثالث وزير خارجية لمصر بعد كامب ديفيد. كما رفض العديد من العلماء المصريين البارزين في المجال الزراعي زيارة الكيان الصهيوني والاشتراك في البحوث الزراعية المشتركة (المصرية - الإسرائيلية الأمريكية) رغم ضخامة مكافأتها.

وكونت هذه المواقف رافداً أصيلاً ومتواصلاً لنهر المقاومة الذي اتسع نطاقه محاولاً تجاوز الهامش المتاح للديمقراطية ومنظومة القوانين والتشريعات المقيدة للحريات.

وبقدر الزخم والحماس الشعبي الذي تميزت به المرحلة الأولى في مسيرة المقاومة الشعبية للتطبيع إلا أن هذه الروح خفتت بعد تولى حسنى مبارك السلطة عقب اغتيال السادات حيث تحولت الأنشطة السياسية والثقافية المناهضة للتطبيع إلى ظاهرة موسمية تشد وتختف طبقاً لحجم الاعتداءات التي كانت ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية مثل الغزو الإسرائيلي للبنان وتداعياته وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان والغارة الإسرائيلية على مقر المنظمة في تونس.

وقد تأثرت حركة مقاومة التطبيع في مرحلتها الثانية التي بدأت عقب مؤتمر مدريد ١٩٩١ وتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية لاتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ مما أحدث بلبلة لدى الرأي العام المصرى وأضعف خطاب مقاومة التطبيع. ولكن لم يحل هذا دون ظهور تجمعات جديدة للمقاومة تمثلت في اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع بمبادرة من الحزب الناصرى وشارك في اجتماعها التأسيسى عام ١٩٩٤ أحزاب المعارضة (التجمع والناصرى والوفد والأحرار). وفى عام ١٩٩٦ تأسست (الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل) من بعض الشخصيات

الوطنية المستقلة والحزبية. وركزت حركة المقاومة في هذه المرحلة على كشف حقيقة التسويات المنقوصة ودورها في تكريس الهيمنة الإسرائيلية وقد ساعد على إبراز هذه الحقيقة تجميد عملية السلام بعد وصول نتنياهو إلى السلطة ومذبحة المسجد الأقصى مما أعاد لخطاب المقاومة مصداقيته وتأثيره لدى الرأي العام.^(٢٧)

وتواكبت المرحلة الثالثة من مقاومة التطبيع التي بدأت عقب اندلاع انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ مع العديد من الأحداث التي استهدفت العرب والمسلمين في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وإعلان الحرب الأمريكية على الإرهاب واحتلال العراق ٢٠٠٣ والعدوان الإسرائيلي على لبنان ٢٠٠٦ في هذه المرحلة استعادت حركة مقاومة التطبيع موقعها الصحيح واكتسبت أبعاداً جديدة فرضتها طبيعة المرحلة. وشهدت الحقبة الأولى من الألفية الثالثة ظهور تشكيلات جديدة لمناهضة التطبيع كانت بداياتها اللجنة المصرية لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية التي أعلنت عن ظهورها عام ٢٠٠٠ بهدف توحيد الحركة الشعبية للتقاوية لمقاطعة السلع والشركات الإسرائيلية والشركات المصرية التي تتعامل مع إسرائيل. كما أعيد تأسيس لجنة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات عام ٢٠٠٠ للاسهام في دعم الانتفاضة الفلسطينية. ومن أبرز هذه التنظيمات اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني التي تشكلت من كبار المثقفين والفنانين والسياسيين وأنشأت عدة فروع وتولت جمع المساعدات الطبية والغذائية وتوصيلها في قوافل شعبية إلى الأهالي في فلسطين. كذلك برز صوت طلاب الجامعات المصرية في (اللجنة الشبابية للتضامن مع الشعب الفلسطيني) التي تأسست عام ٢٠٠١.^(٢٨)

وفي خضم هذه الصعوبات العديدة التي واجهتها الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع إلا أنها نجحت في تحقيق عدة انجازات استراتيجية لعل أبرزها عزل التطبيع عن الدائرة الشعبية ومحاصرته داخل دائرة العلاقات الحكومية مما أضفى عليه طابع (السلام البارد) ويتجلى الإنجاز الثاني في جعل عملية التطبيع عملاً شائناً ومجرماً يستلزم الإخفاء وعدم المجاهرة به الأمر الذي ألزم معظم العناصر التي أقدمت على التطبيع بالعمل على تكتمه وتبريره.

ويواجه التطبيق عدة تحديات في ظل العولمة وانخراط فريق من رجال الأعمال والمستثمرين في مشروعات الشراكة الصهيونية الأمريكية وفي ظل السياسات الاقتصادية العولمية التي انتهجتها الحكومة المصرية والتي أدت إلى اتساع مساحة البطالة والإفقار بين جموع الطبقات الشعبية مما أجبر مجموعات شبابية إلى السفر للعمل في إسرائيل وكان لذلك تداعياته السلبية اجتماعياً وثقافياً.

ولكن يظل التحدي الأهم الذي تواجهه الحركة الشعبية لمقاومة التطبيق في ضرورة تطوير قدراتها التنظيمية وتعزيز قنوات التواصل والتنسيق وتحسين تدفق المعلومات بينها وتطوير الاستفادة من المستحدثات التكنولوجية في مجال الاتصال والإعلام والمعلومات خصوصاً وأنها تملك وضوح الرؤية وتتوافر لها الآليات ولا تنقصها الخبرات الحركية والثقافية ولا يعوزها الاستعداد لتقديم المزيد من التضحيات.

الهوامش

١. انظر: محسن عوض - ممدوح سالم وأحمد عبيد: مقاومة التطبيع - ثلاثون عاماً من المواجهة - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - ٢٠٠٧، ص ٣١-٣٣.
٢. المصدر السابق، ص ٢٤-٢٧.
٣. انظر: محسن عوض: مصر وإسرائيل - خمس سنوات من التطبيع - القاهرة - دار المستقبل العربي - ١٩٨٤.
- محسن عوض: القتل الجماعي للأسرى والمدنيين جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية - ورقة قدمت إلى مؤتمر جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الأسرى - القاهرة - أكتوبر ١٩٩٧.
٤. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧ - القاهرة، ١٩٩٨ - ص ٢١٩، ٢٢٠.
٥. عماد جاد: مصر وإسرائيل - ربع قرن على معاهدة السلام - السياسة الدولية - العدد ١٥٦ - أبريل ٢٠٠٤، ص ١٦-١٧.
٦. انظر: محسن عوض وآخرون: مقاومة التطبيع - ثلاثون عاماً من المواجهة - مصدر سابق، ص ١٥١.
٧. المصدر السابق، ص ١٥٥.
٨. لمزيد من التفاصيل انظر:
 - * حازم هاشم: المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصري - أسرار ووثائق - القاهرة - دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.
 - * محسن عوض: الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية - سلسلة الثقافة القومية - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٨٨.
٩. محسن عوض وآخرون: مقاومة التطبيع - ثلاثون عاماً من المواجهة - مصدر سابق، ص ١٦١.
١٠. انظر: محمد وهبي: ننتيا هو - إعادة تثقيف العرب ضرورة من ضرورات السلام - مجلة المصور القاهرية - العدد ٣٧٧٧ - ٢٨ فبراير ١٩٩٧.
١١. انظر: حازم هاشم - مصدر سابق - ص ٢٨٨، ٢٨٩.

١٢. انظر: إيمان حمدي: السلام الآن وجمعية القاهرة للسلام نظرة مقارنة - مختارات إسرائيلية - العدد ٧٣ يناير ٢٠٠١، ص ٦٩-٧١.
١٣. انظر: عريان نصيف: التطبيع الزراعي مع العدو الصهيوني - الحالة - المخاطر - المفارقة - ورقة مقدمة لندوة فلسطين والعالم العربي في القرن الحادي عشر - القاهرة - مركز البحوث العربية والأفريقية وصندوق القدس (واشنطن) ١٣-١٤ مارس ٢٠٠٠.
١٤. انظر: جريدة الأهرام ٦، ٩ فبراير ١٩٩٤.
١٥. انظر: جريدة الأهرام ١٢ فبراير ١٩٩٤.
١٦. انظر: جريدة الأهرام ٢٤ فبراير ١٩٩٦.
١٧. انظر: جريدة الأهرام ٩ فبراير ١٩٩٤.
١٨. انظر: روزاليوسف ٢٥ أكتوبر ١٩٩٣.
١٩. انظر: الأهرام ٥ نوفمبر ١٩٩٤.
٢٠. انظر: عريان نصيف - مصدر سابق.
٢١. انظر: جريدة التعاون ١٠ مارس ١٩٩٥.
- * الدكتور يسرى خميس وكيل كلية الطب البيطري الأسبق - جامعة القاهرة.
٢٢. لمزيد من التفاصيل انظر: عريان نصيف - مصدر سابق.
٢٣. لمزيد من التفاصيل انظر:
- * محسن عوض وآخرون: مقاومة التطبيع - ثلاثون عاماً من المواجهة مصدر سابق - ص ٢٦٣ - ٢٦٥.
٢٤. مجدى حماد: مستقبل التسوية - ٣٠ عاماً من سلام عابر - بيروت - دار النهضة العربية - ٢٠٠٩، ص ٥٦٧-٥٦٩.
٢٥. انظر: مجدى حماد - مصدر سابق، ص ٥٧٠.
٢٦. انظر: لجنة الدفاع عن الثقافة من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة. دراسات ووثائق ١٩٧٩ - ١٩٩٤ - مركز البحوث العربية - القاهرة ١٩٩٤.
- * محمد حسن: مصر في المشروع الإسرائيلي للسلام - بيروت - دار الكلمة للنشر - ١٩٨٠.

- محسن عوض: الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية - سلسلة الثقافة القومية - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨.
- ٢٧. انظر: محسن عوض: مقاومة التطبيع - مصدر سابق.
- ٢٨. انظر: أحمد بهاء شعبان: ماذا بعد انهيار عملية التسوية - ورقة مقدمة إلى ندوة مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ٢٠٠٤.
- نحو منهاج عمل لحركة مقاومة التطبيع الثقافي في مصر والوطن العربي - ورقة حوار مقدمة إلى ندوة فلسطين والعالم العربي في القرن الحادي والعشرين ١٣-١٤ مارس ٢٠٠٠ - مركز البحوث العربية وصندوق القدس (واشنطن).
- عريان نصيف - مصدر سابق.

الفصل الرابع عشر

الموقف المصري تجاه العدوان الصهيوني علي غزة

٢٠٠٨-٢٠٠٩

أولاً: التغطية الإخبارية للعدوان:

لقد وقعت حرب الإبادة الإسرائيلية ضد الأهالي في غزة ، وتباينت مواقف الحكم المصري بل تعارضت مع الشارع، ومع غالبية الصحف، الخاصة والحزبية علي حد سواء، فضلاً عن أن مواقف الحكم اختلفت من وقت لآخر ما تطلب رصد هذا الموقف من خلال التغطية الإخبارية للعدوان ثم تناول الاتجاهات التي عبرت عن مواقف الصحف ازاء العدوان.

ما أن فشلت حكومة مصر في صياغة اتفاق تهدئة بين فصائل المقاومة الفلسطينية، واسرائيل، في ١٦/١٢/٢٠٠٨، حتي أخذ النظام المصري، ودبلوماسيته في التصعيد ضد تلك الفصائل، وإلقاء اللوم عليهم، وبدلاً من القيام بأي تحرك، تكون نتيجته تخفيف الحصار عن قطاع غزة، راحت الأصوات تتصاعد، مدافعة عن الموقف الرسمي المصري، القاضي باستمرار إغلاق معبر رفح، وبدلاً من شرح أسباب ذلك الإغلاق، راحت الأبواق تتصاعد بالشتائم، في مواجهة المتظاهرين في كل مكان من أرجاء المعمورة، والذين كانوا يطالبون بفتح المعبر. وراح النظام المصري يؤكد بأن^(١):

مصر ترفض ممارسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين، ومبارك يدعو اسرائيل لضبط النفس، وتسهيل الوضع الإنساني بغزة، وراح وزير الخارجية المصري، احمد أبو الغيط يؤكد أن هدفه التهدئة والمصالحة الوطنية، وإقامة الدولة الفلسطينية.... ثم أضاف أبو الغيط: أن مبارك أكد ضرورة الابتعاد عن العقاب الجماعي للفلسطينيين وعدم التصعيد العسكري.^(٢)

عشية الحرب، خرجت علينا "الأهرام" لتؤكد إرسال مساعدات من "الهلال الأحمر المصري" بـ ٦ ملايين جنيه إلى أهالي غزة.. وفي ذات الوقت، عززت السلطات المصرية إجراءاتها الأمنية في رفح، على طول الحدود مع قطاع غزة، وكثفت وجودها، بمناسبة العام الجديد!

المرحلة الأولى: التصعيد ضد المقاومة وإفتيال معارك جانبية:

في المرحلة الأولى من حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل على غزة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، وحتى يوم العاشر من يناير/ كانون الثاني، ٢٠٠٩، أختلق النظام المصري وإعلامه الحكومي معارك جانبية، في محاولة لشغل الرأي العام، الداخلي، والعالمي "الذي يتهمه بالتواطؤ مع إسرائيل"، وبدلاً من الرد على تصريحات، أيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزيرة خارجيته تسيبي ليفني الذين أكدا بأنهما أبلغا دولاً عربية بنية قصف غزة^(٣)، راح يرد هذا النظام على ردود الأفعال، وليس على الفعل نفسه.

الحكم:

وقد دان مجلس الشعب العدوان. وفي الوقت نفسه، كشف الدكتور/ مفيد شهاب، وزير الشؤون القانونية، والمجالس النيابية، أمام مجلس الشعب، أسباب زيادة تسيبي ليفني وزير الخارجية الإسرائيلية لمصر. وقال شهاب أن الموقف المصري لا يمكن أن يزايد عليه أحد، وعندما أشتتت مصر أن إسرائيل تدبر عمليات عسكرية مدمرة ضد قطاع غزة، وأن الخطر قادم، قامت مصر باستدعاء ليفني، للضغط على إسرائيل، ولكن للأسف الشديد قامت إسرائيل بالعمليات العسكرية في ٢٧/١٢/٢٠٠٨^(٤)

التغطية الإخبارية للعدوان

وفي ضوء استحالة فصل موقف الحكم المصري عن الصحف الحكومية، نلاحظ أن جريدة الأهرام خرجت علينا في اليوم الثاني للقصف بمانشيت: "مصر تطالب بوقف آلة القتل الإسرائيلية"، "مبارك وعباس يبحثان الأزمة الدامية و ١٧ شاحنة

مساعدات مصرية دخلت غزة"، بها نحو ٣٠ طن مساعدات علماً بأنه حسب تقارير الأونروا، فإن المساعدات اللازمة للقطاع، لمدة يوم فقط، في الظروف العادية ٨٠٠ طن مساعدات. وفي العدد نفسه، وللمرة الثانية بعد الحرب، أكد أبو الغيط أن الأولوية هي وقف العدوان، والعودة إلى التهدئة، وفتح المعابر، كما تشير الأهرام إلى استشهاد ضابط مصري برصاص حماس! حيث صرح مصدر أمني بأن أجهزة الأمن المصرية نجحت في رد محاولات بعض الفلسطينيين لاقتحام الحدود المصرية، شمال رفح، بمنطقة صلاح الدين، إلا أنه وعقب إطلاق الجانب المصري طلقات تحذيرية لتفريق الفلسطينيين، بادرت عناصر من حركة "حماس" بإطلاق نيرانها مما أسفر عنه استشهاد الضابط المصري (رائد) ياسر فريج العيسوي^(٥)

في الوقت الذي ظلت إسرائيل تحشد قواتها البرية، وتعلن غزة منطقة عسكرية مغلقة، وفي الوقت ذاته استمرت اتصالات مبارك من أجل وقف إطلاق النار، فوراً، وعودة التهدئة.

وأستمر وزير الخارجية المصري يهاجم من أسماهم "دعاة الفوضى": نصر الله لا يعي من أمره شيئاً.. ومصر تتعرض لحرب من بعض الدول، ثم تشير الأهرام إلى وصول أول دفعات المصابين الفلسطينيين إلى المستشفيات المصرية، حيث نقل ١٧٠ مصاباً، عبر معبر رفح. وتشدد الأهرام على أن مسلحين من حركة "حماس" قتلوا الضابط المصري (بدم بارد)! وتحذر مصر الفضائل الفلسطينية من أي مساس بأمن الحدود!^(٦) ويظهر واضحاً مدي تحامل الحكم المصري على الفضائل الفلسطينية، وخاصة "حماس" وإن الأجهزة تحاول الهروب من المواجهة مع إسرائيل، إلى الحدود المصرية، دون الإشارة إلى سبب اتهام الحكومة المصرية لهذا الهروب "الحماسي"!!

في الوقت نفسه كشفت المصادر الرسمية للأهرام بأنها لديها تفاصيل كاملة حول المخطط المشبوه، الذي يستهدف مصر، في هذه المرحلة، سياسياً، وإعلامياً، تشارك فيه عدة دول عربية، وإقليمية، وجماعات محظورة، تشمل إيران، وسوريا، وحزب الله، وحماس، وقنوات فضائية مشبوهة، بالإضافة إلى تجنيد بعض الصحف الخاصة

في مصر، مقابل تمويلها! ويظهر جليا هدف النظام المصري من خلق معارك وهمية، ولعل هدفه من ذكر "حماس" ضمن الجهات التي تحاربها، هو خلق رأي عام شعبي ضد "حماس". وبدلا من أن يقوم الرئيس المصري بتوجيه رسالة إلي إسرائيل، إذ به يرسل وزير خارجيته إلي الرئيس التركي رجب طيب اردوجان، برسالة يؤكد فيها مطالبه مصر لإسرائيل بوقف فوري لإطلاق النار، واستعادة التهدئة، وفتح المعابر، وتكتفي الأهرام بالحديث عن المظاهرة التي نظمت أمام نقابة الصحفيين، ونقابة المحامين في خبر صغير حوالي ٨×٥ سم فقط في صفحتها الثانية^(٧).

وقد أكد الرئيس المصري حسني مبارك في كلمة متلفزة حول الأوضاع في غزة الثلاثاء ٢٠٠٨/١٢/٣٠ أن مصر لن تفتح المعابر أمام الفلسطينيين إلا أمام الحالات الإنسانية فقط، ودان الهجمات الإسرائيلية علي غزة، وناشد الفصائل الفلسطينية بتوحيد صفوفها.^(٨)

ودان الرئيس المصري الهجمات الإسرائيلية علي قطاع غزة، وطالب قادة إسرائيل باحترام الشعب الفلسطيني ووقف العدوان.

وأضاف أن مصر تسعى لوقف "العدوان" الإسرائيلي المستمر علي قطاع غزة وإعادة التهدئة بين الفصائل الفلسطينية في القطاع وإسرائيل. وأضاف مبارك، "سوف تطرح مصر هذه الرؤية خلال الاجتماع المقبل للمجلس الوزاري للجامعة العربية"^(٩).

وقد شدد مبارك علي أن مصر ترفض الانسياق وراء المخطط الإسرائيلي الرامي لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتابع: "تقول لم نسعي للمكاسب السياسية إن الدم الفلسطيني أغلي"^(١٠).

وبدلا من توجيه الأنظار إلي المحرقة في غزة، قامت الصحف الحكومية المصرية بإدارة معركة علي صفحاتها وخرجت علينا بعناوين (مصر لا تقبل المتاجرة!)^(١١).

مجلس الشعب والأحزاب يرفضون المزايدات علي الدور المصري الداعم للحق العربي^(١٢).

ودبلوماسيون: "نصر الله لم يقدم القضية الفلسطينية سوى الكلام"^(١٣).

وفي اجتماع وزاري، برئاسة رئيس الوزراء المصري صرح الدكتور أحمد نظيف: "مصر تجدد إدانتها للعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة وتطالب بوقفها، فوراً" وتشدّد مصر علي فتح معبر رفح، لاستقبال الجرحى الفلسطينيين، وإدخال المعونات الغذائية، والدوائية للقطاع^(١٤).

ثم خرج علينا الرئيس مبارك ليقول في خطاب له: "أوقفوا العدوان فالاحتلال إلي زوال" ويقول لقادة إسرائيل: "أيديكم الملوخة بالدماء تؤجج مشاعر الغضب وتبثد الأمل في السلام"، ويؤكد: نرفض تكريس الانقسام بفتح معبر رفح، بالرغم من تأكيد وزير خارجيته بأن المعبر مفتوح من اليوم الأول!

ويقول مبارك في حديثه: "مصر تترفع عن الصغائر، لكنها لن تسمح لأحد بتحقيق مكاسب سياسية، علي حساب الدم الفلسطيني"^(١٥).

وتواصل جريدة الأهرام التأكيد علي إستمرار فتح معبر رفح، وإدخال المساعدات، وأخبار عن سعي حماس لافتحام الحدود المصرية، وفتاوي من مساجد غزة لاستباحة دماء جنودنا.. والشهيد ياسر ضحيتها^(١٦).

ونشرت الأهرام خبر يشير إلي تكريس قنوات "الجزيرة"، و"المنار"، و"الأقصى"، و"العالم"، و"الدنيا"، مع بدء الهجوم البربري، لتوجيه الاتهامات إلي مصر^(١٧).

ولوحظ أن الدكتور هاني مورو، مستشار الصحة للطوارئ والأزمات صرح أن مصر استقبلت خلال الأسبوع الأول للحرب، ١١٥ جريحاً فلسطينياً، مما يتناقض مع جريدة الأهرام التي أكدت استقبال مصر ١٧٠ حالة في ثاني يوم للقصف الإسرائيلي^(١٨).

واستمرت الحكومة المصرية، طوال تلك المرحلة، في إطلاق نداءات تدعو خلالها لوقف إطلاق النار، وعقب فشل مجلس الأمن الدولي في إصدار قراراً يلزم إسرائيل بوقف إطلاق النار، إذ بوزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، ينتقد ببطء

مجلس الأمن، في حين تؤكد بلاده بأنها تواصل اتصالاتها للسيطرة علي الموقف في غزة^(١٩).

وسرعان ما تلاقي الجهد المصري بالجهد الفرنسي، لعقد قمة مصرية- فرنسية في شرم الشيخ، لبحث وقف إطلاق النار، في غزة. وانتهزت الحكومة المصرية تلك المناسبة لتطالب إسرائيل بوقف عدوانها فوراً، دون قيد أو شرط!

ولعل السبب الحقيقي لتلك القمة، هو حفظ ماء الوجه أمام الرأي العام، العالمي والعربي، لما اعتري المجتمع الدولي من صمت حيال معركة غزة. وإذا بصفوت الشريف يخرج علينا، في اليوم نفسه ليؤكد: إن من رفضوا التهدئة.. جعلوا الدم الفلسطيني قرباناً لمعركة ظالمة. في إشارة للفصائل الفلسطينية، التي رفضت عقد اتفاق تهدئة، لا يلتزم به سواها، مثل ما سبقه من اتفاقات. وذلك بالطبع إرضاء للنظام المصري، الذي يريد من الجميع الرضوخ له، وبشروطه التابعة للاحتلال الإسرائيلي، والولايات المتحدة، ليضم إليه أقطاب جديدة، من الدول التي أضفت عليها الولايات المتحدة صفة "المعتدلة"^(٢٠)!!

وقد تبنت حكومة مصر المبادرة المصرية- الفرنسية، بعد أن ازلت عنها فرنسيتها، وأخذت الصبغة المصرية، وتتكون المبادرة المصرية من ٦ عناصر، وهي: وقف إطلاق نار فوري لفترة محدودة، إنشاء ممرات آمنة للمساعدات، فتح المعابر، ورفع الحصار، التحرك لوقف نهائي لإطلاق النار، إيجاد ضمانات لعدم تكرار التصعيد، ثم تحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني. وبالرغم من رفض طرفي الصراع (حماس وإسرائيل) تلك المبادرة، فإن القيادة المصرية أصرت عليها^(٢١).

ثم خرجت علينا وسائل الإعلام الرسمية المصرية لتخبرنا بزيارة وفد من مجلسي الشعب والشوري المصريين للجرحي الفلسطينيين، كما أكد وزير الصحة المصري، حاتم الجبلي، أن "مصر مستعدة لإرسال ٥٠٠ طبيب متطوع لغزة!" علماً بأن الوزارة رفضت إشراك عشرات الأطباء، الذين ذهبوا، منذ اليوم الأول للقصف إلي رفح المصرية في عملية إسعاف الجرحي الفلسطينيين، وفي الوقت ذاته أعطت

تكاليفات للأطباء، بالتواجد في رفح المصرية، للمشاركة في إغاثة الجرحى! وليس عن طريق التطوع؟! وقد لوحظ بأن وزير الصحة، منذ اليوم الأول، ترك القاهرة، وذهب إلى العريش، ليكون في صورة المهتم الأول بالجرحى، مع أن وجوده لم يتعد كونه دعاية له ليس أكثر، فمنذ يوم ٢٠٠٩/١/٤، سافر الجبلي حوالي ٥ مرات إلى رفح المصرية^(٢٢).

وعندما تبنت القيادة المصرية المبادرة وإضفت عليها الطابع المصري، نلاحظ أن وسائل الإعلام الرسمية المصرية، أفردت صفحاتها وبرامجها للترحيب بالمبادرة، فخرجت علينا يوم ١/٨ بعنوان رئيسي: "ترحيب عالمي واسع بالمبادرة المصرية لوقف العدوان الاسرائيلي علي غزة"^(٢٣).

ولم يكن تسمية هذه المبادرة بالمصرية مجرد محض صدفة، بل لأن وجود اسم فرنسا عليها يبرز تخوفا ما، وذلك لإصرار فرنسا علي تأييد الحرب الإسرائيلية علي القطاع من ناحية، وتأكيد الإتحاد الأوروبي في تقرير له أن فرنسا من أكثر دول الإتحاد التي أمدت إسرائيل بالسلاح! وبذلك يكون وجود اسمها مثيرا للريبة.

ولوحظ أنه في الوقت الذي تبنت الصحف الحكومية، والمحسوبة علي الحكومة، موقف القيادة المصرية، لم تسلط الضوء بالقدر الكافي علي الشوارع التي اشتعلت بالمظاهرات، وذلك في محاولة لتشتيت الرأي العام، ومحاولة خلق رأي عام ضد الاتهامات الموجهة إلى مصر لصرف الأنظار عما يحدث في قطاع غزة.. ولكن صحف المعارضة، أفردت صفحاتها لتلك المظاهرات والمواقف الشعبية التي تتعارض مع الإدارة المصرية.

وقد أكد مراسلو إخوان أون لاين في المحافظات المختلفة أن عددا قليلا من أئمة مساجد الأوقاف التزموا بتعليمات وزارة الأوقاف، ولم تشر من قريب أو بعيد لما يحدث للمسلمين في فلسطين، في حين اضطر البعض منهم محرجا بالاكتماء بالتلميحات البعيدة لأحداث غزة^(٢٤).

وكانت وزارة الأوقاف قد أصدرت يوم ٢٠٠٩/١/١ تعليمات مشددة لجميع خطباء المساجد أمس بحظر الحديث عن أحداث غزة خلال خطب الجمعة، وشددت علي عدم إقامة صلاة الغائب علي أرواح شهداء غزة بالمساجد التابعة لإشراف الوزارة.

وقد اعتقلت قوات الأمن منذ صباح الجمعة، يوم ٢٠٠٩/١/٢ المئات من المواطنين من منطقة وسط البلد وميدان رمسيس، حيث شددت قوات الأمن من حصارها للمنطقة في صورة مستفزة، طوقت خلاله أكثر من ٢٠٠ من سيارات أمن مركزي المصفحة المنطقة علي إمتداد شارع الجلاء. وأغلقت منذ الصباح أبواب محطة سكك حديد مصر، وقامت بعمليات تفتيش واعتقال لكل من تشتبه فيه، وشاهد مراسلنا ٦ سيارات ترحيلات مكتظة بالمعتقلين بجوار مستشفى الهلال، انطلق ٣ منها إلي قسم شرطة الأزبكية، كما شنت قوات الأمن حملة اعتقالات في المناطق المحيطة لمسجد الفتح وشوارع الفجالة وكلوت بك، وطالت كذلك الموجودين علي المقاهي في هذه المنطقة وانتشر أفراد الأمن أعلي العمارات والمصالح الحكومية الموجودة في ميدان رمسيس، والمطلة علي شارع الجلاء، وكذلك أعلي الكباري وحاصروا كذلك منطقة الاسعاف، ووصل عدد عربات الأمن المركزي الموجودة بالمكان إلي أكثر من ٣٥ عربة تسببت في اختناق مروري بصورة كبيرة^(٢٥).

أكدت (إخوان أون لاين) أن قوات الأمن المصري استدعت خطيب مسجد الفتح قبل صعوده المنبر، يوم الجمعة، ١/٢، وشددت عليه بعدم الحديث عن غزة، وبالفعل تحدث الخطيب عن الهجرة ولم يتطرق إلي موضوع غزة، واكتفي بالدعاء لنصرة المسلمين دون تحديد طرف بعينه وأثناء الخطبة تجولت قوات الأمن داخل المسجد واعتقلت كل من تشتبه فيه، كما قامت بإغلاق جميع المنافذ الفرعية وقامت بطرد المصلين فور انتهاء الصلاة واعتقلت كل من اعترض علي ذلك، ثم اتجهت قوات الأمن إلي مسجد الجمعية الشرعية بشارع الجلاء واصطفت عربات الأمن حول المصلين!^(٢٦).

في اليوم نفسه، حدث أمر مستفز وسابقة خطيرة حيث قامت قوات الأمن بإغلاق مسجد الفتح في وجه المصلين، ومنعت دخول أحد إلي المسجد بدون إبراز تحقيق شخصيته، فضلا عن اعتقال أي فرد من خارج محافظة القاهرة، رغم أن موقع هذا المسجد بالقرب من محطة سكك حديد مصر، مما يجعل أغلب مرتاديه من خارج القاهرة. وقد وقف الرائد المصري، طارق جلال من مباحث أمن الدولة علي الباب الرئيسي للمسجد، للاطلاع علي البطاقة الشخصية للمصلين قبل دخول المسجد، ولم يسمح إلا بدخول أبناء المنطقة المحيطة للمسجد، وبدا المسجد خاليا إلا من ٥ أو ٦ مصلين، علي غير العادة^(٢٧).

واحتلت قوات الأمن جنبات المسجد، وظهر عدد من جنود الأمن المركزي الذين يرتدون زيا مدنيا ويحملون جهاز اللاسلكي، كما منع الأمن النساء من الصلاة في المسجد، مبررا ذلك بأن هناك إصلاحات، وهو غير حقيقي!. وفرضت قوات الأمن أطواقا أمنية مشددة علي كافة الطرق المؤدية إلي المسجد، وتركزت منفذا واحدا للدخول، يتراص فيه جنود الأمن المركزي وفرق الكارتيه ولا يدخل منه أحد. وفرضت القوات تشديدات أمنية بالغة علي مخارج محطة المترو، وأجبرت جميع الركاب علي عدم التوقف في ميدان رمسيس، وطالت التشديدات الأمنية جميع المارة الذين لم تسمح لهم قوات الأمن بالتجول في الميدان، وقامت بتفتيش كل من تشبه فيه^(٢٨).

وتأكيدا لأهمية دورهم في تجييش الأمة للدفاع عن أهالي غزة ونصرة القضية الفلسطينية، تحدي بعض خطباء المساجد في محافظات مصر المختلفة تعليمات وزارة الأوقاف المشددة بمنع الإشارة أو التلميح من بعيد أو قريب لما يحدث في غزة أثناء خطبة الجمعة، وأقاموا صلاة الغائب علي أرواح شهداء فلسطين، وركزوا خطبهم في الحديث عن الأوضاع في غزة وما يحدث من مجازر صهيونية بشعة بحق أهالي قطاع غزة.

وتشير إخوان أون لاين إلى انتقاد خطباء المساجد للموقف الرسمي العربي المتخاذل والمتقاعس تجاه ما يحدث في غزة، مطالبين الحكام والزعماء العرب باتخاذ موقف عملي لصد العدوان الصهيوني الغاشم علي أهالي قطاع غزة وحملوهم المسؤولية الكاملة أمام الله عز وجل لمنع شعوبهم من الخروج لنصرة القضية الفلسطينية والوقوف بجانب إخوانهم الفلسطينيين بالمال والنفس وكافة أشكال الدعم.^(٢٩)

ودعا خطباء المساجد بسرعة فتح باب الجهاد والأخذ بعوامل النصر التي حددها القرآن الكريم وأخذ بها الرسول صلي الله عليه وسلم في غزواته المختلفة في محاربتة لليهود والكفار.

اما الصحف المعارضة فقد ركزت علي الغضب التي اشتعل في القاهرة وخمسة عشر محافظة^(٣٠)

ونشرت البديل يوم ٢٠٠٩/١/٤: "أغلقت قوات الأمن المصري معبر رفح، قبل الاجتياح بساعتين، وعادت السلطات المصرية تنشر جنودها علي طول المعبر، وانتشرت في كل مكان بمدينة رفح المصرية، جميع الأجهزة الأمنية تستعد تحسبا لاقتحام الفلسطينيين لمعبر رفح، وأمرت الأجهزة الأمنية رجال الأعمال بالخروج من محيط المعبر، كما أبعدت سيارات الاسعاف عن المكان"، واختفت القيادات الأمنية الكبيرة، فجأة وحلقت طائرات الاستطلاع الاسرائيلية بدون طيار، قبل القصف بعدة ساعات، في محيط المنطقة الحدودية.

استمرت المظاهرات لليوم الثامن علي التوالي، وتم اتهام ١٠ من المتظاهرين بإتلاف جامع الأزهر^(٣١).

وأشارت البديل إلي بيان لرئاسة الجمهورية الذي صدر في اليوم الذي بدأت فيه إسرائيل عملياتها البرية في القطاع (٢٠٠٩/١/٤)

"تدين الجمهورية، بأقوي العبارات، بدء إسرائيل عملياتها العسكرية البرية في قطاع غزة، وتوغل قواتها بأراضيها، إن مصر، اذ تعاود مطالبة إسرائيل بوقف عدوانها، علي الفور دون قيد أو شرط"^(٣٢).

كما نوهت البديل إلى الاتهامات الموجهة للإخوان بحيازة منشورات، وأسلحة، ونيابة أمن الدولة تحبس ١٤ من قيادات الإخوان، بتهمة التحريض علي التظاهر، ومراسلة وكالات الأنباء العالمية. وفي اليوم نفسه أخلّي سبيل ١٠ من المواطنين، تظاهروا داخل الأزهر، نسبت إليهم النيابة تهمة "تعطيل المرور" (٣٣).

وأشارت إسلام أون لاين إلي أن مجلس الشعب المصري، قد وقف دقيقة حداد علي أرواح شهداء غزة ونواب الشوري يطالبون بطرد السفير الإسرائيلي.

كما أشارت إلي مباراة الأهلي والإسماعيلي التي أقيمت يوم السبت ٣ يناير ٢٠٠٩ في استاد الاسماعيلية الدولي في الدوري المصري وانتهت بفوز الأهلي /١/ صفر، وقد اندلعت علي اثرها أحداث عنف وشغب بين جمهور الفريقين (٣٤).

لكن تداعيات المباراة لم تتوقف عند هذا الحد بل تطور الأمر ليصبح "شماتة وفضيحة" انتهزها الإعلام الإسرائيلي للشماتة في مباراة بدأت بهتافات جماعية ضد العنف الصهيوني علي غزة، وانتهت بمعركة محلية.

فقد نقلت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية تفاصيل المباراة بالكامل.. وأن لاعبي الإسماعيلي والأهلي بدأوا المباراة مرتدين قمصانا موحدة مكتوب عليها "غزة في قلوبنا" وأن الجماهير بدأت في الغناء "بالروح بالدم نفديك يا فلسطين" (٣٥).

وأضافت الصحيفة أن اللاعبين والجمهور وقفوا دقيقة حداد علي أرواح شهداء غزة، وبدأت الشعارات التي رفعها الجماهير في المباراة للتعبير عن الرفض المصري لما يحدث في غزة.

واختتمت الصحيفة مقالها بأن المباراة التي بدأت بوحدة الصف ضد اسرائيل وأحداث غزة انتهت بمعركة حربية بعد أن أحرز بركات هدف الأهلي وأدي إلي فوز الأهلي بالمباراة ليقوم جمهور الاسماعيلي برمي الزجاجات الفارغة والأحجار وكل ما وقع تحت يدهم، علي احتياطي الأهلي ومن بعده علي لاعبي الأهلي.

هذا وقد استمر الأمن المصري في إغلاق مداخل القاهرة، لمنع مظاهرات التنديد بالعدوان. ويؤكد مصدر في الداخلية: لدينا تعليمات باعتقال أي متظاهر، في

الوقت الذي استمرت فيه المظاهرات في أنحاء القاهرة، لليوم العاشر، علي التوالي، وفي الوقت ذاته استدعت وزارة الخارجية المصرية السفير الإسرائيلي، للمرة الثالثة لإبلاغه استياءها من العدوان، ويقول الناطق بلسان الخارجية، حسام زكي: مصر أبّغت السفير بأنها غير راضية تماماً عن العمليات العسكرية الاسرائيلية. في الوقت الذي قامت مطرانية القوصية بوقفه احتجاجيه وأصدرت وثيقة تأييد من الأسقف والكهنة عن "مواقف مبارك الحكيمة"^(٣٦)!

في ١/٩ أشارت البديل على قيام مسئولى الأمن المصري بطرد الدكتور غازي حمد المتحدث باسم حكومة "حماس" في غزة، بعد أن سمحت له بالدخول إلى المعبر، لاستلام المواد الاغاثية. واستجواب في مجلس الشعب يطالب بمحاكمة رئيس الوزراء، وعزله، لاستمرار تصدير الغاز الي إسرائيل. حيث قدم النائب الوفدي، عبد العليم داود، استجوابه قائلاً: آلة الحرب الإسرائيلية تستغل، مواردنا، لقتل أبنائنا في غزة.. والمدركات، وقوات الأمن المركزي، مظاهرتين نسائيتين للتضامن مع غزة، والجبلي يصرح : "قدمنا طلباً إلى الصليب الأحمر، لإدخال أطباءنا وإسرائيل لم ترد". أما القضاء، فوقفوا حدادا علي الشهامة، والنخوة اللتين خلّتا من الحكام العرب، السذين يسمون المقاومة إرهاباً، ويسعون لنيل رضا العدو المحتل، في الوقت الذي انقطع التيار الكهربائي عن غزة، مما يهدد مرضاها بالموت في المستشفيات^(٣٧).

رفض في الجيش

لم يقتصر رفض العدوان الإسرائيلي بين صفوف الشعب فحسب، بل امتد إلى صفوف المجندين المصريين، حيث أكدت صحيفة "صوت العرب" القطرية، في عددها الصادر في ٧/١/٢٠٠٩، نقلاً عن إسبوعية "صوت الأمة" القاهرة، بان أفراد قوات الأمن المصري بمعسكر ناصر للأمن المركزي، رفضوا التوجه للحراسة في معبر رفح علي الحدود مع غزة. وقالت الصحيفة: إن المتمردين طالبوا بالذهاب إلى غزة، للدفاع عنها، وليس لمنع مواطنيها من دخول مصر، مؤكدة أن أجهزة بوزارة الداخلية إعتقلت ثلاثة ضباط وأحالت مجموعة أخرى إلى الاحتياط، بدعوي تزعمهم التمرد!^(٣٨)

المرحلة الثانية من ١٠ يناير إلى نهاية الحرب

عقب مذبحه مدرسة الأونروا التي أرتكبتها إسرائيل طالبت مصر بالتحقيق فيها وإدانتها وفي اليوم التالي قام الرئيس مبارك والرئيس السابق للسلطة الفلسطينية بالتباحث حول وقف شلال الدم في غزة.. ولا نعرف ما علاقة محمود عباس بالموضوع، فبدلاً من بحث الأمر مع المسئول المباشر عن العدوان، يتم التباحث مع شخص شارك في حصار شعبه، واذ بالأهرام تخرج علينا لتؤكد بأن مهمة مصر توفير الحياة الآمنة للفلسطينيين وليس تعزيز قدرات الحرب، ومن الواضح أن هذا القول يمثل رد القيادة المصرية علي من يطالب بإمداد المقاومة بالسلاح!! ونجد أن القيادة تؤكد مراراً بأنه لن يكون هناك أي وجود للقوات الدولية علي الأراضي المصرية وكأن هناك اتهام دائم لمصر بموافقتها علي استغلال أراضيها لتشديد الحصار علي القطاع^(٣٩)

بعد مرور أكثر من أسبوعين على العدوان خرجت علينا الأهرام بعنوان "إسرائيل تتحدى العالم" وكأن ذلك اكتشافاً ولم تشر إلي إصابة ضابطي شرطة، وطفلين مصريين برصاص إسرائيل (٢٠٠٩/١/١١).. وذلك بهدف قطع الطريق علي الحقن شعبي علي إسرائيل في حين سلطت الأضواء علي الضابط المصري، الذي قيل أن حماس قتلته لكي تخلق رأى عام ضد حماس والمقاومة.

ومما يزيد الأمر غرابة إشادة الأهرام بجهود سوزان مبارك، لدعم المرأة الفلسطينية... وكان ينتظر بان تكون الإشادة للمرأة الفلسطينية، التي تتعرض للقصف والقتل، والتي ينزف قلبها دماً علي فلذات كبدها. ولكن برقية الإشادة وصلت من لجنة المرأة بإتحاد الإذاعة والتليفزيون، المصري، برئاسة الدكتورة فرخندة حسن^(٤٠)

وفي يوم ١٤ يناير/ كانون الثاني، وأثناء زيارة بان كي مون للقاهرة، استمر الرئيس مبارك في مباحثاته، الرامية لوقف إطلاق النار، في الوقت الذي قطعت فيه بوليفيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، لتكون الثانية من أمريكا اللاتينية، بعد فنزويلا، التي سبقتها.

وعقب توقيع الولايات المتحدة المتحدة وإسرائيل تفاهما، لمنع تهريب الأسلحة إلى "حماس"، أكدت القيادة المصرية علي السيادة المصرية الكاملة عبر معبر رفح، ويبدو أن هذه الاتفاقية المفاجئة قد اربكت مصر^(٤١).

وغداة مؤتمر الدوحة في ١٧/١، جدد مبارك مطالبته لإسرائيل بوقف إطلاق النار، فورا والانسحاب الكامل من غزة، وقال: "قلنا للذين يقسمون الصف العربي، ماذا فعل الممانعون لشعب فلسطين وتحرير الأرض العربية".^(٤٢)

وقد جاء ذلك عقب الانتقادات التي وجهت إلى القاهرة لرفضها المشاركة في مؤتمر الدوحة، بل انها راحت تجري اتصالاتها لكي تعطل تلك القمة التي سببت لها الاحراج، خاصة وأن رفض الحكم المصري يعزي إلى السرحة التي أعلن عنها في القمة، علما بأن الرئيس مبارك قد دعا إلى قمة دولية في شرم الشيخ، يوم ١٨/١، فتمت الدعاية لها قبيل ساعات من موعد انعقادها.

وقد اكد الرئيس مبارك أنه سيدعو إلى قمة عالمية في شرم الشيخ لبحث استعادة الهدوء في غزة.. كان ذلك في اليوم الذي أوقفت إسرائيل إطلاق النار، من جانب واحد. ليخرج علينا أولمرت مؤكدا بأن وقف إطلاق النار جاء استجابة لطلب الرئيس مبارك^(٤٣)

وسرعان ما خرج علينا الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بقراره الذي يقضي بإنشاء اربعة مجموعات عمل لإدارة التحرك السياسي في الحزب، علي مستوي التنظيم الحزبي، وعلي المستوي الشعبي، ومؤسسات المجتمع المدني بهدف تنوير المجتمع حول دور مصر المحوري بدعم القضية الفلسطينية، ومحاصرة محاولات النيل من عطاء الشعب المصري، وتضحياته عبر عقود طويلة من القضية الفلسطينية^(٤٤)، هذا بدلا من عمل لجان لمساندة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وليست لتجميل وجه الحزب وقيادته أمام الشعب المصري، خاصة وان الجميع يعترف للشعب المصري بدوره المشهود في مجال القضية الفلسطينية.

في اليوم نفسه تحدثت الصحف الحكومية المصرية عن دور مصر في وقف إطلاق النار، فور انتهاء القمة في شرم الشيخ وجاء في مانشيت إحدى الصحف الحكومية بعد انتهاء القمة بساعات (أولمرت يبدأ بسحب قوات الاحتلال من غزة^(٤٥))، وخرج علينا بعد قرار مجلس وزرائه المصغر، القاضي بوقف إطلاق النار، ليؤكد بأنه أتخذ القرار، نزولاً لطلب الرئيس مبارك "فوراً"، وإن جاءت فوراً متأخرة قليلاً حيث ظل مبارك ٢٢ يوم يطالب بوقف إطلاق النار الي أن استجيب لمطالباته^(٤٦).

وشهدت نهاية القمة إعلان مبارك، لأول مرة، عن اتفاق متكامل لوقف إطلاق النار، حيث أكد بأن: "بطش إسرائيل لن يقهر المقاومة"، وربما تكون المرة الأولى التي يشير إليها النظام المصري للمقاومة الفلسطينية، بالرغم من نجاحها في منع قوت الاحتلال من تحقيق أهدافها.

ثم جاء الخطاب الثالث لمبارك، والذي نشر في الأخبار، بالتفصيل، في ٢٠/١/٢٠٠٩، موضحاً بأن المقاومة الفلسطينية دائماً ما كانت تلقى دعماً مصرياً، حيث أكد بأن "منظمة التحرير" انطلقت من القاهرة، وأن مصر دعمت رموزها، وفصائلها، وتحترم إرادة المقاومة، وصمودها، مستطرداً بأن المقاومة لا بد أن تكون مسئولة أمام شعوبها.

وأضاف مبارك، بأن لمصر موقفاً مميزاً من العدوان، حيث أنها حذرت من مغبة رفض تجديد الهدنة، وإلا كانت دعوة مفتوحة للعدوان. مشيراً إلى أن موقف مصر كان قوياً، منذ اليوم الأول دون أن يدلنا إلى منبع قوة هذا الدور، أو الحديث عن الدور نفسه. وأكمل مبارك حديثه، عن تقديمه المبادرة الوحيدة للخروج من الأزمة، وفتح معبر رفح، من اللحظة الأولى!. مؤكداً تقديم أكثر من ٣ آلاف طن من المساعدات. وانتهى الرئيس المصري إلى أنه لن يهدأ حتى تنسحب إسرائيل من غزة، ويعاد فتح المعابر، وإنهاء الحصار^(٤٧).

بعدها أشارت البديل إلى قيام مجهولين بزرع عبوات ناسفة حول السفارة المصرية في جاكارتا (إندونيسيا). ويقول السفير أحمد القويسني، (سفير مصر

بإندونيسيا): إن مسئولى السفارة حرصوا، خلال الأيام الماضية، على توضيح الحقائق بشأن معبر رفح، والدور الذي تلعبه مصر في دعم القضية الفلسطينية، وإدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع^(٤٨) وقد حرصت سفارات مصر في الخارج، على توضيح الدور المصري، خلال العدوان، والذي لم يكن واضحاً بالشكل الكافي أمام الشعب المصري نفسه، وليس للعالم فحسب. ولكن وسائل الإعلام الحكومية، ومحطات التلفزيون الرسمية المصرية، حرصت على التركيز على "الدور المصري العظيم" والذي من دونه ما كانت القضية الفلسطينية أن تحيا، إلى الآن^(٤٩).

موقف المعارضة المصرية :

هذا وقد واصل مئات المتظاهرين احتجاجهم كما اعتدت الآلاف من عناصر قوات الأمن على مظاهرة في العريش، كما قطعت ١٥ سيارة من الأمن المركزي الطريق على قافلة للجنة الشعبية لدعم فلسطين وحظرت سلطات الأمن مرور الفضائيات إلى رفح، بدعوى وضع سيناء الأمني!

واصلت صحف المعارضة الحديث عن المظاهرات، والإشارة إلى التحقيقات مع المتظاهرين، حيث واصلت النيابة التحقيق مع ٢٤ متظاهراً في العريش، وبورسعيد، بتهمة "سب الرئيس". وقدمت المعارضة بلاغاً إلى النائب العام، طالبت فيها بالإفراج عن ٤٠ معتقلاً بالقاهرة^(٥٠).

وفي الوقت نفسه، تحدثت جرائد المعارضة عن اشتباكات عنيفة بين نواب الإخوان والوطني الحاكم، في مجلس الشعب بسبب محرقة غزة^(٥١).

في يوم ١٣ يناير/كانون الأول، وعلى لسان مصدر أمني أكد أن الخارجية "استدعت سفير إسرائيل، لإبلاغه استياء مصر من الاختراق المبالغ فيه"، للمجال الجوي المصري، وذلك معناه أن هناك موافقة ضمنية على مبدأ الاختراق ولكن ليس اختراق مبالغ فيه. في حين استمرت قوات الأمن اعتقال المتظاهرين حيث اعتقلت ١٠٠ مواطناً في دمنهور، خلال مظاهرات ضد العدوان^(٥٢).

وقد طالب نواب الإخوان في مجلس الشعب، بمنع زيارات الأكاديميين الإسرائيليين إلى الجامعات المصرية. كما رفع أساتذة جامعة القاهرة دعوى قضائية لمنع قادة إسرائيل من دخول مصر.

وبعد حوالي ١٨ يوماً من العدوان، قام نجل الرئيس، جمال مبارك، بزيارة رفع وقد ذهب إلى هناك في سيارة رجل الأعمال المعروف، حسن راتب، وقام الأمن المصري بمنع نقل الجرحى الفلسطينيين لتلقي العلاج في القاهرة، وظل أولئك الجرحى يصارعون الموت حتى انتهاء الزيارة. كما منعت قوافل "اتحاد الأطباء العرب" و"الجمعية الشرعية". وقد التزمت إسرائيل بالهدنة "الإنسانية"، ثلاث ساعات يومياً أثناء زيارة جمال مبارك لرفع^(٥٣).

هذا وقد كشفت البديل عن سحب المهندسين العسكريين الأمريكيين من الحدود المصرية الفلسطينية وبالرغم من دأب الحكم المصري على نفي تواجد أجنبي داخل حدودها!!، مع أن "البنتاجون" أكد: نزود المصريين منذ عام بالمشورة الفنية لكشف الأنفاق وتدميرها.

ومما يجدر الإشارة إليه أن الصحف الحكومية أغفلت ذكر الاعتصام الذي قام به نواب المعارضة في مجلس الشعب واقتصرت على ذكر مؤتمر الحزب الوطني الحاكم للتنديد بما يحدث في غزة^(٥٤).

ثانياً : اتجاهات الصحف إزاء العدوان:

شنت إسرائيل عدوانها الوحشي على غزة الذي استمر ٢٢ يوماً (٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ - ٧ يناير ٢٠٠٩) وأستهدفت العزل المدنيين كما استخدمت إسرائيل أسلحة محرمة دولياً ودمرت البنية التحتية لقطاع غزة وأمتد عدوانها للمدارس والمستشفيات وأماكن العبادة وكان معظم ضحايا هذا العدوان من الشيوخ والنساء والأطفال وواجهت مصر هذا العدوان الذي حظى بدعم أمريكي وتأييد أوربي بإعتباره يمثل تهديداً للأمن القومي المصري علاوة على حرص الحكومة المصرية على مسار التسوية السلمية وكى لا يتأكل دور مصر القومي في إطار الصراعات الحادة التي تموج بها المنطقة

العربية. وقد كان موقف مصر الرسمي من العدوان الإسرائيلي على غزة بؤرة لتقاطع عدة مستويات من الصراع الدولي والأقليمي والمحلي أنعكست على خطابات الصحف المصرية التي استهدفت مختلف شرائح الرأي العام المصري والعربي. ويعتبر الموقف المصري نقطة تحول تاريخي نوعي في موقف مصر من القضية الفلسطينية بإعتباره حلقة في سلسلة التراجع والتخلي التي بدأت باتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨، ١٩٧٩ ثم اسهام مصر المباشر في إنجاز اتفاق أوسلو ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

وقد أجمعت معظم الصحف المصرية (القومية والحزبية والخاصة)^(٥٥) على وجود أزمة في الموقف الرسمي المصري من العدوان الصهيوني ولكن اختلفت تصوراتهم بشأن طبيعة هذه الأزمة. فقد رأت الصحف القومية خصوصاً الأهرام أن الأزمة تكمن في تأمر أطراف دولية وأقليمية لتهميش دور مصر الأقليمي وتهديد أمن مصر القومية. فيما رأت الصحف الحزبية (الوفد والأهالي) وبعض الصحف الخاصة (المصري اليوم والأسبوع والدستور والبدل) أن هذه الأزمة ترتبط أساساً بالضعف الذاتي للموقف المصري من ناحية وبتواطؤ النظام المصري الحاكم مع إسرائيل من ناحية أخرى. وقد لخصت كل من الأهرام والوفد والمصري اليوم أسباب تأزم الموقف المصري إزاء العدوان الإسرائيلي على غزة في الحيلولة دون تورط مصر في الدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل والخوف من تهجير أهالي غزة الى سبناة فضلاً عن تردى كل من الأداء الإعلامي والدبلوماسي أثناء العدوان^(٥٦) وأضافت الوفد عدة أسباب أخرى تتمحور حول: سيطرة الرؤية التقليدية المحافظة على السياسة الخارجية المصرية وضعف السيادة المصرية^(٥٧) أما المصري اليوم فقد ركزت على سببين رئيسيين يتعلقان بحرص النظام الحاكم على إرضاء إسرائيل وأمريكا والمصالح الاقتصادية التي تربط مراكز النفوذ في الحكومة المصرية بالدوائر الصهيونية^(٥٨) هذا وطالبت الصحف الحزبية والخاصة بضرورة فتح معبر رفح وتعديل معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. وركزت الوفد والأهالي على المطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وأقتصرت الأهرام على المطالبة بزيادة المساعدات الإنسانية للمدنيين في

غزة^(٥٩) وأتسم خطاب الأهرام بالطابع التبريري المتعالي خلافاً للخطاب النقدي الذي تميزت به مواقف الصحف الحزبية والخاصة وأجمعت الصحف المصرية على أن تردى الأوضاع العربية المتمثل في عجز الحكومات عن مواجهة الولايات المتحدة بإعتبارها الداعم الرئيسي لإسرائيل علاوة على الفجوة الطبقية الحادة بين الدول العربية وداخل كل منها واستمرار النمط الاستبدادي في الحكم واستبعاد الشعوب العربية من المشاركة السياسية الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة القومية على المستوى العربي وإنعكاس ذلك سلباً على النظام الأقليمي العربي الذي أصبح منقسماً على نفسه إلى درجة الشلل والعجز عن مواجهة التحديات التي تحاصر المجتمعات العربية محلياً وأقليمياً. في قلب هذه الأوضاع تبرز أماننا الملايسات والأسباب الدولية والأقليمية التي أسهمت في تراجع المكانة الإقليمية لمصر مع عدم إغفال القيود التي تفرضها معاهدة السلام مع إسرائيل وإصرار النظام الحاكم على عدم تعديل وإنهاء هذه المعاهدة التي أنتهت المدة القانونية لها منذ ثلاث سنوات.

هذا وقد أنفردت كل من الصحف الحزبية والخاصة بمتابعة المظاهرات الشعبية التي اجتاحت جميع المدن المصرية احتجاجاً على العدوان الصهيوني على غزة. كما أنشغل كتابها بتفسير موقف النظام المصري الذي فضل الدخول في مواجهة مع المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) على الدخول في مواجهة مع إسرائيل وأمريكا خوفاً من تعريض مشروع توريث السلطة للخطر ولذلك دأبت الأقلام المعارضة على مطالبة السلطة المصرية بضرورة الاعتراف بحماس وأشراكها في تنفيذ بنود المبادرة المصرية خصوصاً وأن تجاهل حماس كقوة سياسية في المشهد الفلسطيني لن يفضي إلى نتيجة بل سيؤدي إلى مزيد من التأزم. كما أن إصرار واشنطن وأوروبا وإسرائيل على عزل حماس من معادلة التسوية والصراع هو الذي قاد إلى استحالة التوصل إلى حل. كما طالبت الأقلام المعارضة في الصحف الحزبية والخاصة بوقف تصدير مصر للغاز إلى إسرائيل كوسيلة من وسائل الضغط السياسي^(٦٠) وشددت على أن السلام إذا لم يكن قائماً على توازن القوى والمصلحة فسوف ينتهي إلى حالة من الخضوع والاستسلام مما يشجع الطرف الأقوى على استمرار العدوان وأغتصاب الحقوق

واملاء الشروط وهو ما يحدث الآن من إزدراء اسرائيل بقرار مجلس الأمن وعدم التجاوب مع المبادرة المصرية^(٦١) ويمكن القول أن موقف النظام الحاكم في مصر من العدوان الاسرائيلي على غزة لا يعزى فقط الى الأسباب الدولية والأقليمية بل ينطلق أساساً من طبيعة السلطة وأنحيازاتها السياسية والاقتصادية والطبقية وأعمالها على كواثر تفتقر الى الكفاءة المهنية والنزاهة الأخلاقية مع ضعف الانتماء الوطنى والقومى وترجيحها للمصالح الشخصية على مصلحة الأمن القومى المصرى^(٦٢).

الهوامش

١. الأهرام ٢٦/١٢/٢٠٠٨
٢. الأخبار ٢٧/١٢/٢٠٠٨
٣. ٢٤ ساعة ٢٨/١٢/٢٠٠٩
٤. الأهرام ٢٨/١٢/٢٠٠٨
٥. الأهرام ٢٩/١٢/٢٠٠٨
٦. الأهرام ٢٩/١٢/٢٠٠٨
٧. الأهرام ٣١/١٢/٢٠٠٨
٨. الأخبار ٣١/١٢/٢٠٠٨
٩. المصدر السابق
١٠. المصدر نفسه، العدد نفسه
١١. الأخبار ٣١/١٢/٢٠٠٨
١٢. الأهرام ٣١/١٢/٢٠٠٨
١٣. ٢٤ ساعة ٣١/١٢/٢٠٠٩
١٤. الأهرام ١/١/٢٠٠٩
١٥. الأهرام ١/٢/٢٠٠٩
١٦. الأهرام ١/٣/٢٠٠٩
١٧. الأهرام ١/٣/٢٠٠٩
١٨. ٢٤ ساعة ١/٤/٢٠٠٩
١٩. المصدر السابق
٢٠. الأهرام ١/٤/٢٠٠٩
٢١. الأهرام ١/٥/٢٠٠٩
٢٢. الأهرام ١/٦/٢٠٠٩
٢٣. الأهرام ١/٧/٢٠٠٩
٢٤. إخوان أون لاين (موقع إلكتروني) ٢/١/٢٠٠٩
٢٥. المصدر السابق

٢٦. المصدر السابق
٢٧. المصدر السابق
٢٨. المصدر السابق
٢٩. المصدر السابق
٣٠. البديل ٢٠٠٩/١/٣
٣١. المصدر نفسه، العدد نفسه
٣٢. المصدر نفسه، العدد نفسه
٣٣. البديل ٢٠٠٩/١/٤
٣٤. إسلام أون لاين (موقع إلكتروني) ٢٠٠٩/١/٦
٣٥. المصدر السابق
٣٦. البديل ٢٠٠٩/١/٥ - ٢٠٠٩/١/٦
٣٧. البديل ٢٠٠٩/١/١٠
٣٨. البديل ٢٠٠٩/١/٨
٣٩. الأهرام ٢٠٠٩/١/١١
٤٠. ٢٤ ساعة ٢٠٠٩/١/١٥
٤١. الأهرام ٢٠٠٩/١/١٧
٤٢. الأهرام ٢٠٠٩/١/١٨
٤٣. الأهرام ٢٠٠٩/١/١٩
٤٤. المصدر السابق
٤٥. ٢٤ ساعة ٢٠٠٩/١/١٩ - المصري اليوم ٢٠٠٩/١/٢٠
٤٦. روز اليوسف ٢٠٠٩/١/٢٠
٤٧. الأهرام ٢٠٠٩/١/٢١
٤٨. البديل ٢٠٠٩/١/١٠
٤٩. البديل ٢٠٠٩/١/١١
٥٠. المصري اليوم ٢٠٠٩/١/١١
٥١. البديل ٢٠٠٩/١/١٣
٥٢. البديل ٢٠٠٩/١/١٤

٥٣. البديل ٢٠٠٩/١/١٥

٥٤. المصدر السابق

٥٥. أنظر كل من :

أ- جمال عبد الجواد: غزة عبء على مصر أم رصيدها. الأهرام ٢٠٠٨/١٢/٢٩

ب- وحيد عبد المجيد: انقاذ غزة وانقاذ دور مصر الأقليمي. الوفد ٢٠٠٩/١/٨

ج- عمرو الشويكى: هل فعلاً مصر أولاً؟! المصرى اليوم ٢٠٠٩/١/٢٩

د- حسن نافعة: العار. المصرى اليوم ٢٠٠٩/١/١١

هـ- عبد الرؤف الريدى: غزة والأمن القومى المصرى. الأهرام ٢٠٠٩/١/١٨

و- فاروق جويده: حروب بالدم وحروب بالكلام. الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٣

٥٦. أنظر كل من:

أ- سعد الدين إبراهيم: غزة القمم والفضائيات العربية والطوح. المصرى اليوم

٢٠٠٩/١/٢٤

ب- السيد ياسين: دوائر الصراع المعقدة. الأهرام ٢٠٠٩/١/٢٢

ج- عبد المنعم سعيد: عودة الأمور الى مصر مرة أخرى. الأهرام ٢٠٠٩/١/١٩

٥٧. أنظر كل من:

أ- وحيد عبد المجيد: مصير الاعتدال العربى. الوفد ٢٠٠٩/١/٥

ب- المخلص، وحيد عبد المجيد: المبادرة المصرية. الوفد ٢٠٠٩/١/١٢

ج- كاميليا شكرى: مواقف كاشفة ولحظات فارقة. الوفد ٢٠٠٩/١/٢٢

٥٨. أنظر كل من:

أ- جمال البنا: تداعيات أحداث غزة. المصرى اليوم ٢٠٠٩/١/٢١

ب- نبيل شرف الدين: الحرب التى انتصر فيها الجميع المصرى اليوم ٢٠٠٩/١/٢٩

ج- حسن نافعة: السقوط. المصرى اليوم ٢٠٠٩/١/١٨

٥٩. أسامة سرايا: تحرك مصر لوقف العدوان وخطاب التحريض والوقعية. الأهرام

٢٠٠٩/١/٧

٦٠. أنظر كل من:

أ- سلامة أحمد سلامة: التعامل مع حماس. الأهرام ٢٠٠٩/١/١٥

ب- سلامة أحمد سلامة: لماذا يجب وقف تصدير الغاز. الأهرام ٢٠٠٩/١/١٣

ج- عمار على حسن: إسرائيل تعتدى ومصر تدفع الثمن. المصرى اليوم
٢٠٠٩/١/٢٠

د- مصطفى شفيق: انقذوا الشعب ولا تقتلوا حماس. الوفد. ٢٠٠٩/١/١٠

٦١. أنظر كل من:

أ- ضياء رشوان: بدائل ومقترحات عاجلة لمن يهمة الأمر. المصرى اليوم
٢٠٠٨/١٢/٢٩

ب- بلال فضل: اصطباحة. المصرى اليوم ٢٠٠٩/١/١٨

٦٢. لمزيد من التفاصيل انظر كل من:

أ- هشام عبد الغفار: عناصر الصورة الإعلامية لموقف مصر الرسمي إزاء العدوان
الإسرائيلي. دراسة غير منشورة ٢٠٠٩

ب- حسنين توفيق إبراهيم: العدوان الإسرائيلي على غزة سلسلة كراسات استراتيجية.

العدد ٩٧ (القاهرة - مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية ٢٠٠٩)

ج- سامح راشد: العدوان على غزة. ابعاد الموقف المصرى. مجلة السياسة الدولية

العدد ٧٦ إبريل ٢٠٠٩

الخاتمة

لقد اهتمت هذه الدراسة برصد وتحليل اتجاهات الرأي العام المصرى الرسمى والشعبى من خلال الصحف نحو القضية الفلسطينية، منذ صدور وعد بلفور (نوفمبر ١٩١٧) وحتى توقيع أول معاهدة عربية صهيونية بين مصر وإسرائي (مارس ١٩٧٩) ثم اتفاق أوسلو ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. ولقد شملت الدراسة حقبة زمنية تجاوزت تسعين عاماً تفاعل خلالها الواقع المصرى بمعطياته الاجتماعية والسياسية والثقافية مع الواقع العربى وفى قلبه القضية الفلسطينية بانتصاراتها وانكساراتها وبإصرار شعبيها على استرداد حقوقه المشروعة، مستعيناً بكافة أشكال النضال بدءاً بالمسيرات السلمية والمؤتمرات الشعبية وانتهاء بالانتفاضات المسلحة. ولقد تم تناول الدراسة من خلال مرحلتين:

أولاهما: تبدأ بالعام الذى تقرر فيه رسمياً الموافقة على صك الانتداب البريطانى على فلسطين وهو يوليو ١٩٢٢. ويمثل هذا التاريخ البداية الفعلية لتأسيس ما يسمى بالوطن القومى اليهودى فى فلسطين وتنتهى فى مايو ١٩٤٨. وهو العام الذى يرمز إلى ضياع فلسطين العربية وقيام دولة إسرائيل على حساب الأرض والشعب العربى فى فلسطين.

ثانيتهما: تركز على ثورة يوليو المصرية ١٩٥٢ التى خرجت من عباءة الصراع الدامى بين قوى التحرر العربية والقوى الصهيونية على أرض فلسطين فى حرب ١٩٤٨.

وقد انقسمت المرحلة الثانية إلى حقتين تختلفان بصورة جذرية سواء فى التوجهات السياسية والاجتماعية أو المواقف من القضايا العربية أو التحالفات الدولية.

وتمثل الحقبة الأولى (١٩٥٤-١٩٧٠) فترة الحكم الناصرى، أما الحقبة الثانية فقد بدأت بعد رحيل عبد الناصر وتولى أنور السادات السلطة (أكتوبر ١٩٧٠- أكتوبر

١٩٨١) ثم تأتي الحقبة الثالثة (١٩٨١-٢٠٠٨) فترة حكم حسنى مبارك وتعتبر امتداد للحقبة السادتية.

ومن خلال الحرص على إبراز المواقف والاتجاهات التى تبنتها السلطة الحاكمة والقوى السياسية والرأى العام المصرى من القضية الفلسطينية خلال المرحلتين، المرحلة الليبرالية ثم ثورة يوليو تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والاستخلاصات التى نأمل أن تنال مزيداً من التأصيل فى دراسات قادمة. وتتخلص هذه النتائج فيما يلى:

أولاً: مرحلة ما قبل قيام الكيان الصهيونى (١٩١٧-١٩٤٨)

كان الاهتمام المصرى بالقضية الفلسطينية موجوداً على المستوى الشعبى خلال حقبتى العشرينات والثلاثينات. ولكنه تصاعد فى الأربعينات والتحم بالاهتمام الرسمى وبلغ ذروته عام ١٩٤٨. ويمكن رصد تطورات الرأى العام المصرى على النحو التالى:

أ - كان الاهتمام بالقضية الفلسطينية محصوراً فى طبقة المهاجرين السوريين واللبنانيين والفلسطينيين منذ أواخر القرن الماضى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

ب- كان الاهتمام محصوراً فى الفئات الدينية طوال العشرينات وقد كانت قضية البراق سنة ١٩٢٩ هى الحادث الأولى الذى أثار اهتمام الشعب المصرى بالقضية على نطاق واسع. وكانت المبادرة فى ذلك الموقف للفئات الإسلامية فى مصر. وخاصة جمعية الشبان المسلمين التى كانت تقيم اجتماعاً سنوياً فى ذكرى وعد بلفور وتعدّد المؤتمرات وتجمع التبرعات من أجل الشهداء الفلسطينيين. كما كانت تتبادل الزيارات مع فروع الجمعية فى المدن الفلسطينية (يافا وحيفا والقدس)، كما أوفدت من جانبها وفداً برئاسة محمد على علوبة وعبد الحميد سعيد للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق أمام اللجنة الدولية التى شكلتها عصبة الأمم للتحقيق

فى النزاع. وقد انتقل الاهتمام إلى سائر التنظيمات الشعبية مثل نقابة المحامين التى قررت إيفاد مجموعة من كبار المحامين المصريين للدفاع عن الأحرار الفلسطينيين الذين اعتقلتهم السلطات البريطانية فى أحداث البراق.

وتعتبر الصحافة المصرية فى العشرينات مؤشراً هاماً للاهتمام الشعبى فى مصر بالقضية الفلسطينية. وفى الوقت الذى اتسم فيه موقف الحكومات المصرية إزاء القضية بالتخاذل وانعدام الاهتمام، بل وصل أحياناً إلى حد اتخاذ مواقف معادية. كانت الصحافة المصرية بمختلف أجنحتها واتجاهاتها تتابع باهتمام تطورات القضية الفلسطينية من كافة زواياها، وتبدى تفهماً عميقاً وإدراكاً مبكراً للخطر الصهيونى فى فلسطين والعالم العربى. وقد ساهمت بالفعل فى خلق تراث من الاهتمام المصرى بالقضية الفلسطينية.

ومع منتصف الثلاثينات بدأ الاهتمام المصرى بالقضية الفلسطينية يصبح أكثر اتساعاً ويضم قطاعات أوسع من رأى العام والقوى السياسية المصرية.

أما فى الأربعينات فيمكن القول أن فلسطين كانت محل الصراع المباشر بين الحركة الوطنية المصرية وبين المعسكر الاستعمارى بنوعية القديم الممثل فى بريطانيا والجديد الممثل فى الولايات المتحدة. وكان الصراع بين الاستعمارين البريطانى والأمريكى من أجل الاستحواذ على الشرق الأوسط بامكانياته الاستراتيجية والبتروولية ومحاولة التركيز على فلسطين باعتبارها المحور الذى سوف يمكن القوى الوطنية من تحقيق طموحاتهم وأهدافهم، علاوة على تحريك الصهيونية نحو الولايات المتحدة باعتبارها السيد الجديد وانتقال الولاء الصهيونى من بريطانيا إلى أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية. كل ذلك كان مدرسة تلقت فيها الحركة الوطنية المصرية دروساً هامة فى فهم دورها كجزء من قوى التحرر العربية فى مواجهة الخصوم الجدد والتقليديين معاً أى أمريكا وبريطانيا والصهيونية.

هذا وقد كان موقف مصر الرسمى من فلسطين، والذى أعلنته الحكومة المصرية على لسان ممثلها عبد الرزاق السنهورى فى مؤتمر لندن فى نهاية عام ١٩٤٦ تلخيصاً

واقياً لموقف الرأى العام المصرى بجميع مستوياته الرسمية والشعبية من القضية الفلسطينية، إذ عبرت مصر عن رفضها القاطع لأى شكل من أشكال التقسيم لفلسطين أو إقامة دولة يهودية فى هذا الجزء من العالم. كما أعلنت عن استعدادها للحيلولة دون تحقيق الهدف الصهيونى ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة. وقد كان هذا الموقف بداية لسلسلة من الأحداث والقرارات التى اتخذت طابعاً حاداً تمثل أولاً فى الاضرابات والمظاهرات الشعبية التى ازدحم بها الشارع المصرى تعبيراً عن سخط واجماع الرأى العام المصرى على قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧.

وتمثل ثانياً فى شعارات الكفاح المسلح ضد الصهيونية التى بدأت تطرح نفسها على الساحة المصرية منذ تلك اللحظات وانقسمت إزاءها القوى الوطنية. فالوفد رغم اعتراضه الكامل على قرار التقسيم لم يرفع شعار الكفاح المسلح، كما لم يدع إلى انشاء كتائب لتحرير فلسطين بل تبنى هذا الموقف كل من جماعة الأخوان المسلمين ومصر الفتاة. أما اليسار المصرى فقد انقسم إزاء تطورات القضية الفلسطينية فى الأربعينات، إذ عارضت طليعة العمال والفلاحين قرار التقسيم وكانت تؤيد الدخول فى حرب ضد إقامة الدولة اليهودية. ولكن أيدت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدثو) قرار التقسيم وعارضت الدخول فى الحرب من أجل فلسطين.

ثالثاً: لعل أبرز نتيجة توصلت إليها الدراسة تتمثل فى تلك الحقيقة المحورية وهى استمرارية المشروع الوطنى فى مصر كجزء لا يتجزأ من المشروع القومى العربى فى مواجهة استمرارية المشروع الصهيونى. فقد بدأ الصدام منذ اللحظة الأولى، وتمثل فى مواقف الرفض التى عبرت عنها صحف الحركة الوطنية المصرية. التى تبنت الرؤية الصحيحة لطبيعة الصراع الفلسطينى الصهيونى، رغم انبعاثها من تراث قومى مصرى لم يكشف عن اهتمامه الرسمى بالقضية الفلسطينية إلا عندما برزت فى الأفق حتمية المساس بالمصالح القومية المصرية، نتيجة إقامة دولة يهودية على حدود مصر (حديث الزعيم مصطفى النحاس مع السير مايلز لامبسون ١٤ يوليو ١٩٣٧).

ثانياً: ثورة يوليو بمراحلها الثلاث (١٩٥٢-٢٠٠٨)

لقد قامت ثورة يوليو المصرية عام ١٩٥٢، كى تكشف عن الحلقة المفقودة فى حركة التحرر الوطنى العربية. إذ عبرت منذ اللحظات الأولى لقيامها عن وعى قياداتها بالعلاقة المصيرية التى تربطها بحركة التحرر العربية. كما أدركت أن قضية فلسطين دون كل القضايا العربية هى جوهر قضية التحرر العربى.

ومع المعارك المتصلة والدائمة التى خاضتها ثورة يوليو كانت حركة التحرر الوطنى العربية تواصل اكتشاف طريقها. لقد كان الجلاء عن مصر خطوة نحو تحرير فلسطين. وكانت معارك الأحلاف والمشاريع الاستعمارية وضرب احتكار السلاح ومؤتمر باندونج ثم تأميم قناة السويس ١٩٥٦ وتحقيق الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ دفعة هائلة لحركة النضال العربى، ويشير الخروج من الدائرة الاستعمارية. وحين انصرفت ثورة يوليو مؤقتاً لتدعيم طريق تطورها الوطنى والاجتماعى فى الأعوام التى تلت الانفصال لم يكن ذلك نكوصاً أو تخلياً عن التزاماتها القومية. بل كان يمثل إحدى الحلقات التى أرتدت شكلاً جديداً فى قضية التحرير العربية والفلسطينية.

وتفصيلاً لذلك:-

أولاً: إذا كانت قيادة ثورة يوليو لم تتح للقوى السياسية المصرية فرصة مواصلة التعبير عن اتجاهاتها ومواقفها من القضية الفلسطينية خلال الحقبة الناصرية (كما حدث ورأينا فى المرحلة السابقة على الثورة)، فإن ذلك يرجع إلى انفراد القيادة السياسية الناصرية بصنع واتخاذ القرار السياسى على المستوى الوطنى (مصرياً) وعلى المستوى القومى (عربياً). وقد أدى ذلك إلى احتواء القيادة الناصرية للمشاعر الوطنية المصرية ازاء فلسطين كما ساعدها على أن تقفز بقضية التحرير الوطنى فى فلسطين إلى قضية التحرر الاجتماعى والسياسى فى الوطن العربى ككل.

ولكن ظلت فلسطين قلب وجوهر القضية الوطنية المصرية وعبرت الصحافة المصرية خلال الحقبة الناصرية عن موقف السلطة السياسية لثورة يوليو التي احتكرت الإشراف على أدوات التعبير السياسى والإعلامى. وإن لم يحل ذلك دون التعبير عن الاختلافات القائمة داخل السلطة الحاكمة وقطاعات الرأى العام المصرى.

وإذا كان وقوع الانفصال وضرب الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١ يمثل بداية مرحلة الجزء القومى بالنسبة لثورة يوليو إلا أن تمسك عبد الناصر باسم دولة الوحدة وعلمها وتأكيدده فى الميثاق عن مسئولية مصر عن التقدم والسلام والحرية فى العالم العربى كله ثم تركيزه على تحقيق أهداف القومية العربية فى الداخل من خلال الثورة الاجتماعية قد ساعد على استمرار الالتزام القومى من جانب القيادة الناصرية مع تأجيل متطلباته المرحلية. كذلك أدت هزيمة ١٩٦٧ إلى حددت زلزال أصاب المجتمع المصرى والعالم العربى كله فقد كشفت الستار عن عجز البورجوازية الوطنية فى مصر عن مصر عن إنجاز مهام الثورة الوطنية والديموقراطية حتى نهايتها بل وأساساً عجزها عن حماية الاستقلال الوطنى كما أصابت الدور القومى الذى كانت تنزعه القيادة الناصرية على الساحة العربية قبل الهزيمة فقد أظهرت الهزيمة أهمية العمل العربى المشترك وضرورة حشد جميع الموارد والطاقات العربية لخدمة معركة المصير. وكما عبر عبد الناصر نفسه فإن الهزيمة قد أثبتت أن المعركة هى معركة كل العربى لا فارق بين وطنى بمعنى أو طنى يسارى). وقد جاءت اللآء الثلاث فى مؤتمر الخرطوم (لا صلح - لا تفاوض - لا اعتراف) مع التمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى كى تبرز ضرورة الاتفاق على توحيد الجهود العربية سياسياً ودبلوماسياً لإزالة آثار العدوان الإسرائيلى.

هذا ويمثل رحيل عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ وتولى السادات للسلطة فى مصر نقطة فاصلة فى توجه مصر العربى لا تقل أهميتها وتأثيرها عن تأثير هزيمة يونيو ذاتها. ورغم أن توجهات مصر العربية والدولية لم تتغير بصورة

جذرية في الفترة الأولى من حكم السادات (١٩٧٠ - أكتوبر ١٩٧٣) إلا أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتداعياتها قد أدت إلى حدوث تحول جذري في موقف القيادة الساداتية من الصراع العربي الإسرائيلي انتهى بزيارة السادات للقدس نوفمبر ١٩٧٧ ثم الاعتراف بإسرائيل وتوقيع اتفاقيات الصلح معها ١٩٧٨، ١٩٧٩.

ويمكن القول أن تراجع القضية الوطنية والتزامات مصر القومية واختلاف موقف السلطة السياسية في السبعينيات (السادات) عما التزمت به القيادات الناصرية في الستينات كان السبب المباشر في إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات ذات التأثير السلبي على الصحافة المصرية بوجه عام.

وهنا تجدر الإشارة إلى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة للمعاهدة المصرية الإسرائيلية (مارس ١٩٧٩) التي نصت على بعض العقوبات التي تتراوح بين الحبس ستة أشهر والغرامة والإيقاف عن العمل لكل من يقوم بتوجيه الإساءة والتشويه للعلاقات المصرية الإسرائيلية من خلال الكتابة أو نشر أخبار غير صحيحة وشائعات ضد إسرائيل باعتبارها دولة صديقة؛ إن هذه الانعطافة في المسار الوطني لثورة يوليو في ظل نظام السادات حملت ضمن ما حملته من أضرار سياسية واقتصادية واجتماعية على مجمل التوجه القومي والوطني لمصر - حملت أخطاراً بعيدة المدى على جميع المثقفين الوطنيين وخصوصاً الصحفيين والصحافة المصرية. وقد تكرست هذه الأخطار من خلال تقنياتها وادخالها في إطار التشريعات القانونية الملزمة.

ولم يتوقف أثر هذه التشريعات على حماية وتعزيز موقف السلطة في تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل. بل أدى إلى إحداث تغيير شامل لمضامين الكتابات الصحفية عن الصراع العربي الإسرائيلي وتغيير مماثل في مواقف عدد كبير من الصحفيين الذين كانوا من مناصري السياسة الناصرية المعادية لإسرائيل في الستينات، فأصبحوا من أبرز المؤيدين لسياسة السادات

المالية لإسرائيل وذلك في ظل ترسانة التشريعات القانونية التي أصدرها السادات.

ثانياً: إذا كانت هزيمة ١٩٦٧ قد أدت إلى تدشين الحقبة النفطية السعودية فإن أبرز نتائج الانتصار في حرب ١٩٧٣ قد أدت إلى انطلاق عصر التسوية وتدشين حقبة الهيمنة الإسرائيلية أى تسعى إلى تحقيق عدة أهداف أولهما استمرار تفتيت الجبهة العربية أى التفتيت داخل كل دولة عربية وما بين الدول العربية وثانيهما تحويل إسرائيل إلى قوة إقليمية كبرى ذات قدرة عسكرية مطلقة وذاتية تمكنها من تطبيق نظرية الأمن المطلق وإدارة الصراع في المنطقة وثالثها إعادة صياغة العقل الجماعي العربي تجاه إسرائيل من خلال اختراق المحيط الثقافي العربي وتسريب التفسير الصهيوني للتاريخ وتشجيع الدراسات والبحوث المرتبطة بالصهيونية كعقيدة وكحركة سياسية. وقد نجحت إسرائيل مرحلياً في تحقيق هذه الأهداف مستفيدة من الردة الفكرية التي تعاني منها المجتمعات العربية والتي تتمثل في انحسار الرؤية العقلانية وصعود الأفكار والتيارات السلفية الماوضوبه نتيجة تفاعلات دولية ومحلية وسياسية وثقافية واجتماعية. فضلاً عن القصور الذاتي الذي يعاني منه الفكر القومي العربي على كافة المستويات النظرية والممارسات الفعلية.

وإذا كانت زيارة السادات للقدس نوفمبر ١٩٧٧ قد أعطت قوة دافعة لانتكاس الفكر القومي وظهرت نقاط ضعفه الكامنة إلا أنها خلقت واقعاً جديداً يتسم باليأس ويؤكد عجز الحكومات العربية عن طرح البديل فالملاحظ أن معظم الحكومات العربية واصلت نفس النهج الساداتي مع بعض الاختلافات الشكلية الأمر الذي أدى إلى أن الموقف الرسمي العربي قد تمخض في النهاية عن كامب ديفيد عربي على الرغم من كل أشكال المعارضة الشعبية.

لقد كان نصر ١٩٧٣ نصراً في معركة تكتيكية لم يحسم فيها الصراع على المستوى الاستراتيجي فبدلاً من مواصلة التقدم واستثمار هذا النصر التكتيكي

على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي حدث ما لم يكن متوقعاً إذ تحول النصر إلى استسلام وهزيمة عربية كاملة كانت بدايتها فض الاشتباك عام ١٩٧٥ ثم جاءت اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ثم اتفاقية السلام المصري الإسرائيلي في ٢٦ مارس ١٩٧٩ التي أعلنت اعتراف حكومة مصر بدولة إسرائيل ولم تكن تمضي عشر سنوات إلا وكانت الأنظمة العربية تهزول على نفس الدرب (الاعتراف بإسرائيل) وقد تحقق ذلك عبر عدة مراحل من خلال مؤتمرات القمة العربية خصوصاً مؤتمر القمة في مارس ١٩٨٢ الذي أقر مشروع السلام العربي الذي يعترف ضمناً بدولة إسرائيل ثم كانت الخطوة التالية في مؤتمر القمة غير العادي في عام ١٩٨٩ الذي قرر عودة مصر إلى جامعة الدول العربية ومنذ ذلك الحين فتح الباب واسعاً أمام كامب ديفيد عربي وليس عودة مصر عربية إذ أكدت مصر فور عودتها المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام وانعقد بالفعل مؤتمر مدريد ١٩٩١.

ثالثاً: إن إبرام اتفاقيات التسوية التي اتخذت شكل المحادثات الثنائية المنفصلة التي بدأت بكامب ديفيد المصرية ثم أوصلو الفلسطينية (١٩٩٣) حققت هدفين استراتيجيين بالنسبة لإسرائيل يتمثل أولهما في تجزئة التسوية سعياً لتجزئة الصف العربي مما يعني عدم إزالة أسباب الصراع وتحقيق أهداف (إسرائيل الكبرى) على المدى الطويل فيما يشير ثانيهما إلى نفي الحقوق الشرعية الأصلية للشعب الفلسطيني وتأكيد شرعية وجود إسرائيل مما يعني تراجع الإرادة العربية وهزيمتها على المستوى الاستراتيجي. لقد نجحت إسرائيل في إلحاق عدة هزائم عسكرية بالعرب في أعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ولكنه في مقابل ذلك كان هناك إدراك عربي أن تلك الهزائم لا تعدو كونها هزائم مرحلية يمكن تعويضها في معارك أخرى قادمة وقد تجسد ذلك الإدراك بأوضح صورة في رؤية عبد الناصر التاريخية لطبيعة الصراع عندما أكد (أن قطعة من أرضنا قد تسقط تحت الاحتلال ولكن أية قطعة من إرادتنا ليست عرضة لأي احتلال) ولذلك رفع شعار (ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة) وترجم هذا الشعار في إطار من الاجماع

العربي في لاءات الخرطوم الأربعة (لا تفاوض - لا صلح - لا اعتراف - لا تصرف بالقضية الفلسطينية).

كما عبر ابا ابيان عن ذات الرؤية الاستراتيجية للصراع من الجانب الصهيوني عند ما سئل عما اكانت ستفعله الصهيونية لو نجح العرب في تدمير إسرائيل إذ قال (كنا سنبدأ من جديد لإقامة دولة إسرائيل) إلا أن الأمور جرت على نحو مغاير تماماً إذ مهد نصر أكتوبر ١٩٧٣ لحسم الصراع لصالح إسرائيل وكانت البداية اتفاقيات فض الاشتباك عام ١٩٧٥ ثم جاءت اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨ وتلتها اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ التي اعلنت اعتراف الحكومة المصرية بدولة إسرائيل وفتحت الأبواب المغلقة أمام العرب كي يهرولوا على نفس الدرب وقد تم ذلك من خلال مؤتمرات القمة العربية خصوصاً مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢ الذي أقر مشروع (السلام العربي) الذي تضمن الاعتراف بدولة إسرائيل لأول مرة على المستوى العربي ككل. وجاءت الخطوة التالية ثم تأكيدها فور عودتها على المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام الذي انعقد في مدريد ١٩٩١ والذي مهد بدوره لاتفاقيات أوسلو^(١٣).

رابعاً: كشفت اتفاقيات التسوية عن حقيقة الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية بانحيازها للسافر للكيان الصهيوني بتخليها من دورها كوسيط ودخولها كطرف ثالث واحتكارها لإدارة عملية التسوية التفاوضية بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية (مصر - منظمة التحرير الفلسطينية والأردن) فبينما جرى التبشير بأن اتفاقية كامب ديفيد هي خطوة أولى نحو تسوية عربية - إسرائيلية أكثر شمولاً إلا أن الأحداث أكدت على مدى ثلاثين عاماً أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية لم تكن سوى سلام منفصل بين مصر وإسرائيل ولم يسفر هذا السلام سوى عن عودة سيناء منقوصة السيادة. كما أن مضمون المعاهدة وضع قيوداً على مصر زعموا أنها قيود مؤقتة ولكن سرعان ما أصبح الموقت دائماً فمصر لا تستطيع مثلاً تعديل بعض الجوانب المجحفة في المعاهدة إلا بموافقة إسرائيل. وبالطبع لم

توافق إسرائيل في أي وقت على طلب التعديل. بما في ذلك الحاجة إلى زيادة قوات الشرطة المصرية مع قطاع غزة ومع إسرائيل وفرض على مصر الاكتفاء بوجود ٧٥٠ من رجال الشرطة ولا يعنى ذلك سوى معنى رمزي لا يعبر عن أى حماية حقيقية للحدود أو رادع كاف لاختراقها. ويتجلى الانحياز الأمريكي لإسرائيل في العديد من المواقف التي تركت أثراً سلبياً على العلاقات المصرية الأمريكية أبرزها معاهدة منع الانتشار النووي التي صدقت عليها حكومة السادات عام ١٩٨١ دون أن تربط ذلك بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة. وعندما حاولت استدراك ذلك الخطأ عند تجديد المعاهدة عام ١٩٩٥ وحاولت الربط بين توقيعها على تجديد المعاهدة وبين انضمام إسرائيل إليها رفضت الإدارة الأمريكية برئاسة كلينتون واستمر الوضع على ما هو عليه ظلت مصر داخل المعاهدة وإسرائيل خارجها. ويضاف إلى ذلك سابقة غير مألوفة في السياق الأمريكي إذ قامت حكومة جورج بوش قبل مغادرتها السلطة بثلاثة أيام فقط بتوقيع معاهدة أمنية مع إسرائيل كان غطاؤها المعلن العمل المشترك على منع وصول الأسلحة إلى منظمة حماس في قطاع غزة بينما كانت تستهدف في الحقيقة تفتيش أى سفينة تمر في البحرين المتوسط والأحمر. ولا يمكن إغفال ما حدث أثناء زيارة حسنى مبارك للولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ عندما اجتمع جورج بوش برئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون وقام بتسليمه خطاباً رسمياً تقرر فيه أمريكا حق إسرائيل في الاحتفاظ بمستوطناتها في الضفة الغربية ضمن أى تسوية. ويعد ذلك الموقف انقلاباً صريحاً على السياسة الأمريكية المستمرة منذ ١٩٦٧ حيث كانت تعتبر المستوطنات غير شرعية من الأصل. وكان هذا موقفاً مناقضاً لما جرى من محادثات بين مبارك وبوش بل قد يوحى بوجود شبهة تواطؤ أيضاً.

خامساً: لقد فشلت اتفاقيات التسوية التي وقعتها إسرائيل مع كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن في إحلال السلام في المنطقة العربية بل يمكن القول أن هذه الاتفاقيات أصبحت تمثل عقبة كبرى تعترض طريق السلام الحقيقي في

المنطقة حيث فرضت تطبيع العلاقات بصورة قسرية تتنافى مع تراث الحروب ومعاهدات الصلح بين الدول لأنها استندت إلى المفهوم الصهيوني للسلام الذى يسعى إلى فرض قضية الأمن الإسرائيلى باعتبارها الأولوية المطلقة فى الصراع العربى الإسرائيلى والتى تتوارى أمامها جميع الحقائق التى تتعلق بالحقوق الوطنية والقومية التاريخية والمعاصرة للشعوب العربية وفى قلبها الشعب الفلسطينى. وإذا كانت هذه الاتفاقيات تعكس النزعة الاستسلامية لدى القيادات السياسية العربية التى ابرمتها غير أنها اهدرت التاريخ الطويل للنضال العربى والفلسطينى ضد الصهيونية كما مكنت إسرائيل من تحقيق كافة أغراضها المرحلية والاستراتيجية وأكدت بأنه لا سلام إلا بالشروط التى تملئها إسرائيل والولايات المتحدة.

سادساً: لا شك أن انتقال الجماهير العربية من حالة الحماس والحيوية والتفاؤل التى رافقت حقبة المد القومى خلال الخمسينيات والستينيات والتى استمرت حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى حالة السلبية واللامبالاة التى أعقبت مسيرة التسوية مصرياً وعربياً وقمع الانتفاضتين الفلسطينيتين ثم الاحتلال الأمريكى للعراق فضلاً عن القمع المنظم الذى مارسه الحكومات العربية ضد جماهيرها من خلال وسائل السيطرة المتنوعة بدءاً بالإعلام. ومروراً بأجهزة الأمن علاوة على أساليب الافقار والتجهيل. كل هذه الأسباب أدت إلى غياب رد الفعل الشعبى العربى تجاه الأحداث الجسيمة التى تعرض لها الوطن العربى وشكلت عنصراً أساسياً فى تأسيس فترة الانحسار العربى. فإذا كان غياب الهدف القومى متأثراً بالتحويلات الحادة التى شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية السبعينيات. متمثلاً على المستوى الإقليمى فى تصفية الناصرية والانفتاح وتحييد موقف مصر إزاء الصراع العربى الإسرائيلى من خلال كامب ديفيد، فى مصر وتصفية الثوابت الوطنية الفلسطينية من خلال (أوسلو) فى فلسطين، الهيمنة الخارجية والتبعية للغرب ودور النفط فى تفسير الاحتلال الأمريكى للعراق. فى ظل هذا المشهد الجماهيرى العام مع عدم إعقالنا للصدمات التى تعرضت لها الجماهير الشعبية.

مثل صدمة الانفصال ١٩٦١ ثم هزيمة ١٩٦٧ ورحيل عبد الناصر والحرب الأهلية اللبنانية وكامب ديفيد وحروب الخليج الثلاثة وصولاً إلى احتلال العراق واتفاقية أوسلو مع غياب الدور القيادي لمصر. كل هذه الأسباب الموضوعية أدت إلى تجريد الشعوب العربية من حيويتها وقدراتها على المقاومة، بل القت بها في جب عميق من الاحباط والشلل وفقدان الأمل في المستقبل.

ولكن كل هذه المظاهر السلبية لا تجعلنا نتجاهل استمرار نبض المقاومة والاحتجاج الشعبى الذى تجسد فى مواقف معظم القوى العربية غير الرسمية مثل الاتحادات والنقابات والأحزاب والجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الأكاديمية التى اتخذت مواقف ثابتة ضد إسرائيل والصهيونية منها على سبيل المثال الاتحاد العام لنقابات العمال العربى والنقابات المصرية العمالية والمهنية والاتحاد العام للكتاب والأدباء العرب واتحاد الصحفيين العرب واتحاد المحامين العرب والجامعات المصرية والعربية وهنا يجدر الإشارة إلى الانجاز التاريخى الذى حققه حزب الله فى جنوب لبنان فى هزيمة إسرائيل والذى أعطى زخماً غير مسبوق لثقافة المقاومة فى الوطن العربى رغم أنه لم يأخذ حقه من الاهتمام بسبب غياب القيادات الوطنية القطرية والقومية القادرة على استثمار هذا الانجاز وتوظيفه لصالح القضية المركزية سواء فى تنشيط الذاكرة القومية أو شحذ الإرادة الجماعية وتأكيد الثوابت الوطنية والقومية ولا غرابة فى أن يتزامن تحرير الجنوب اللبنانى دمر جيش الاحتلال الإسرائيلى مع اندلاع انتفاضة الأقصى التى أكدت أن تحالف القوى المعادية للحقوق العربية والفلسطينية صهيونياً ودولياً وحكومات عربية، قد فشلت رغم ما تمتلكه من ترسانة عسكرية وأمنية وإعلامية فى إطفاء روح المقاومة والاحتجاج لدى الشعوب العربية يتصدرها الشعب الفلسطينى ولكن يظل السؤال مطروحاً لماذا تتطفى شعلة المقاومة الشعبية دائماً فى الوطن العربى؟ لعل السبب الرئيسى يكمن فى غياب الأطر التنظيمية وغياب القيادات القادرة على توعية الجماهير وتعبئتها وتوجيهها فى الاتجاه الصحيح وتسليحها بالأمل والتفاؤل الاستراتيجى والصبر الثورى وطول النفس.

الاتجاهات المصرية قبل قيام الكيان الصهيوني:

لقد طرحت الصحف المصرية في الفترة السابقة على قيام الكيان الصهيوني على التراب الفلسطيني المغتصب مختلف وجهات النظر التي تمثل يمين الحركة الوطنية ويسارها. ونلاحظ أنها قد تبلورت في ثلاثة اتجاهات محددة واتجاه رابع مختلط وهي:

١- الاتجاه القومي.

٢- الاتجاه الديني.

٣- الاتجاه الأممي.

٤- الاتجاه المختلط.

وسنتناول كلا منها بالتفصيل:

أولاً: الاتجاه القومي:

وينطلق من إدراك شامل لطبيعة الصراع وأبعاده، ويرى أنه في جوهره صراع قومي يستهدف الفلسطينيين شعباً ووطناً، وإن اللقاء الاستراتيجي بين المصالح الصهيونية ومصالح الاستعمار البريطاني في مرحلة تاريخية محددة قد أسفر عن هذا التحالف البريطاني الصهيوني الذي كانت بدايته وعد بلفور، ثم تبلور في الجهود المشتركة بين الحركة الصهيونية وحكومة الانتداب البريطاني لوضع هذا الوعد موضع التحقيق، وما ترتب على ذلك من صراعات وصدامات بين القومية الفلسطينية المهددة بالفناء في جانب والحلف البريطاني الصهيوني في جانب آخر.

وكانت تتبنى هذه الرؤية بعض الصحف الوفدية واليسارية، وخصوصاً صحيفة صوت الأمة لسان حال الطليعة الوفدية التي كانت تطرح القضية كجزء من قضايا الشعوب العربية في مواجهة الصهيونية التي تعتبر جزءاً من النظام الاستعماري العالمي. وصحيفة الحساب والجماهير والفجر الجديد لسان حال اليسار الماركسي.

كذلك فإن صحف السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين والأهرام والاتحاد، الناطقة باسم حزب الاتحاد الذي كان يمثل وجهة نظر السراي، كانت تتبنى هذه الرؤية، مع بعض التحفظات، إذ كانت ترى أن الاستعمار البريطاني هو الذى وضع مشروع الوطن القومى اليهودى وهو الذى يؤازره ويعمل على تنفيذه فى فلسطين، وهو الذى يظاهر اليهود على العرب، وإن الاستعمار البريطانى لم يبعث باليهود إلى فلسطين حباً باليهودية أو تنفيذ الفكرة الإنسانية، ولكن لكى يجعل من فلسطين بركاناً من القلاقل والاضطرابات ويخلق فيها حالة سياسية تقتضى دائماً وجوده وسيطرته.

ثانياً: الاتجاه الدينى:

ويصور الصراع على أنه صراع بين اليهودية والإسلام، وأنه يستهدف انتزاع بيت المقدس من أيدي المسلمين، وهدم المسجد الأقصى كى تقيم اليهودية على انقاضه هيكمل سليمان. وهى تنظر إلى الصهيونية باعتبارها حركة تهدف إلى الاستيلاء على أرض الميعاد بقوة المال وقوة الحراب وإنشاء مملكة يهودية تعيد مجد ملوك اسرائيل. وتتبنى هذا الاتجاه صحيفتا كوكب الشرق (والأخوان المسلمون). فهؤلاء يردون الصراع إلى أسباب دينية، إذ يرون أن بريطانيا تهدف بسياستها إلى أبعد من إيجاد وطن لليهود أو اراحتهم من التشتت والتفرق فى أنحاء الدنيا، بل تدفع بهم إلى هذه البقعة لأغراض دينية، فلعلها تريد أن تصل بمسألة حكم بيت المقدس إلى نهاية حاسمة لا تتجدد. ويعتقدون أن بريطانيا قد اختارت اليهود للقيام بهذا الدور، لأنها تعلم جيداً بأنها لو دفعت بأفواج المسيحيين إلى فلسطين فإنهم سوف يمتزجون مع العرب ويؤلفون وحدة تفسد على بريطانيا مخططها. ولذلك استعانت بريطانيا باليهود لما لهم من ظروف وتكوين خاص يجعلهم ينفرون من التآلف مع أى شعب آخر.

وتتبنى مجلة الاتحاد الإسرائيلى لسان حال اليهود القرائين الرؤية الدينية. ولكن لتبرير انشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين. إذ انها تتبنى الرؤية الصهيونية القديمة التى تدور حول العودة إلى الميعاد التى تحدث عنها العهد القديم.

ثالثاً: الاتجاه الأُمّى:

وَيَصُور الصراع الفلسطيني الصهيوني على أنه جزء من الصراع الذي تخوضه الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الاستعمار البريطاني. وإن حل القضية الفلسطينية مرهون بجلاء القوات البريطانية عن فلسطين وقيام الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة التي تستطيع في ظلها جماهير العرب واليهود أن تحل مشاكلها وتعيش في سلام لصالح الملايين وليس لصالح حفنة من الاحتكاريين. كما كان يرى أن الصهيونية لا تمثل حلاً ديمقراطياً حقيقياً لمشكلة اليهود في العالم. وإن المشكلة اليهودية ليست سوى جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب كافة على اختلاف أديانها في سبيل حريتها وديمقراطيتها. وقد عبرت عن هذا الاتجاه صحف اليسار المصري مثل الجماهير والفجر والضمير.

رابعاً: الاتجاه المختلط:

ويستند هذا الاتجاه إلى رؤية مختلطة تمزج بين كل من العامل الديني والقومي في تصويرها للصراع الفلسطيني الصهيوني. ويرى أن الصهيونية تقوم على فكرة دينية وسياسية مذهبية لا تتفق مع ظروف العصر. وكانت تتبنى هذا الاتجاه الوطن والبلاغ وكوكب الشرق (جزئياً) والشورى.

الاتجاهات المصرية خلال ثورة يوليو:

ونلاحظ أن خريطة الاتجاهات التي جسدت مختلف الرؤى التي عبر عنها الرأي العام المصري في المرحلة السابقة على قيام ثورة يوليو قد اختلفت إلى حد كبير في المرحلة اللاحقة. ففي الحقبة الناصرية أعلنت القيادة السياسية تمسكها بالخط الوطني المصري في الداخل والالتزام القومي على الصعيد العربي وسياسة عدم الانحياز على المستوى الدولي. وقد انعكس ذلك على مواقف واتجاهات الصحف المصرية نحو مجمل أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي بوجه عام ونحو النضال الفلسطيني المسلح بصورة خاصة. وقد تبلورت هذه الاتجاهات على النحو التالي:

١ - الاتجاه القومي الراديكالي:

وقد ساد هذا الاتجاه قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧، حيث اتسم موقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية المسلحة بالمساندة والتشجيع. وذلك انطلاقاً من الالتزام القومي الذي عبرت عنه الممارسات الناصرية منذ حرب السويس ١٩٥٦ وبلغ ذروته بتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨. ولكن بعد التحول الاجتماعي في مصر وما تلاه من ضرب الوحدة نلاحظ أن عبد الناصر يردد مقولة أن الرجعية العربية تقف في خندق واحد مع إسرائيل والاستعمار العالمي، ويطرح شعار وحدة قوى الثورة في الوطن العربي في مواجهة القوى الرجعية، أى يطرح وحدة الهدف. وقد انعكس ذلك بوضوح على معالجات الصحف للقضية الفلسطينية وكانت الصحافة المصرية تستغل خلافات المقاومة الفلسطينية مع الأنظمة العربية التي يعادها النظام السياسى أو يختلف معها للتشهير بهذه الأنظمة مثل الملك حسين.

٢ - الاتجاه القومي المعتدل:

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ استمرت الصحافة المصرية فى متابعتها للمقاومة الفلسطينية بصورة متصاعدة تتناسب مع تصاعد أعمال المقاومة فى تلك الفترة. كما أن هناك سبباً لهذه المتابعة وهو الرغبة فى إعادة الثقة للشعب المصرى الذى اهتزت ثقته فى القيادة السياسية بعد الهزيمة. ولكن، فى ضوء الصيغة التوفيقية الجديدة التى طرحها عبد الناصر بعد الهزيمة والتى تجمع بين وحدة الهدف ووحدة الصف، تجاهلت الصحافة المصرية المواقف المشتبهة لبعض الأنظمة العربية تجاه المقاومة الفلسطينية.. كذلك لوحظ أن المتابعة الصحفية للمقاومة كانت تهتز أثناء الخلافات مع المنظمات الفلسطينية مثل فترة الخلاف بسبب قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز وبعد زوال الخلاف تعود الصحافة المصرية إلى سابق اهتمامها بالمقاومة. وهكذا كانت الصحف تهتم بالمقاومة كلما توافق ذلك مع أهداف السلطة السياسية فى مصر. بينما يتقلص الاهتمام إذا حدث العكس. وقد تجلّى ذلك بوضوح خلال الفترة الساداتية. ففي الفترة السابقة على مبادرة السادات زيارة القدس تابعت الصحف باهتمام ملحوظ

انتفاضات الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة. أما بعد المبادرة وزيارة السادات للقدس (نوفمبر ١٩٧٧) فقد كان التجاهل شبه الكامل. وحتى العمليات الفدائية المبهرة التي كانت تتناولها الصحافة المصرية أصبحت من وجهة نظرها تعبيراً عن اليأس الفلسطيني، بعد أن كانت تعبيراً عن إرادة الصمود والتحدى في أعقاب هزيمة يونيو.

٣- الاتجاه الموالي للصالح المصري الإسرائيلي:

وقد تجسد هذا الاتجاه في الحملة الإعلامية المعادية للعرب والتي بدأت تتصاعد تدريجياً منذ عام ١٩٧٥. وبلغت ذروتها بعد زيارة السادات للقدس. وقد اعتمدت هذه الحملة على ترديد المقولة الخاصة بأن انغماس مصر في القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص قد أدى إلى خراب مصر الاقتصادي. ولم تنس هذه الحملة أن تذكر الشعب المصري بأنه قد انفق من قوته أكثر من ٤٠ ملياراً من الدولارات ومائة ألف شهيد، بسبب العرب والقضية الفلسطينية. كما زعمت الصحف المصرية أن العرب يريدون محاربة إسرائيل حتى آخر جندي مصري. وفي هذا السياق برزت دعوة توفيق الحكيم إلى حياد مصر. وكان المقصود به حيادها في الصراع العربي الإسرائيلي. ورغم أن هذه الحملة قد ساعدت على فرز الاتجاهات الفكرية والسياسية في مصر من خلال الحوار الضخم الذي فجرته والذي دافع أغلب المشاركين فيه عن عروبة مصر، وربطوا بين المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية العربية ربطاً عضوياً - إلا أنه لا يمكن أن نتغافل عن الآثار السلبية التي أحدثتها لدى الرأي العام المصري، ولو لبعض الوقت، خصوصاً بسبب تركيز هذه الصحف على التصرفات السفهية لبعض الأثرياء العرب في الخارج واتهامها (على لسان رئيس الدولة نفسه) للمناضلين الفلسطينيين بأنهم مناضلو كباريهات.

٤- الاتجاه المقاوم للتطبيع مع إسرائيل:

أشارت الدراسة إلى المقاطعة العربية لإسرائيل باعتبارها الأسلوب الأقدم فقد بدأت منذ نهاية العشرينيات واتخذت شكلاً رسمياً جماعياً من جانب الجامعة العربية

منذ عام ١٩٤٥ وقبل قيام الكيان الصهيوني. واستمرت الجامعة العربية فى تطبيق احكام المقاطعة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد وعزل مصر عن محيطها العربى وقد ساعدها على ذلك حركة الاحتجاجات الواسعة التى شملت مختلف التيارات السياسية والاجتماعية فى مصر ضد التطبيع مع إسرائيل ولكن المقاطعة أصبحت مجمدة تماماً بعد إبرام اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن المفارقات الاليمة أن العرب اسقطوا المقاطعة كسلاح سلمى فى مواجهة إسرائيل فى الوقت الذى بادرت بعض الهيئات العلمية والدينية فى الدول الغربية بمقاطعة إسرائيل بسبب عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطينى مثال بعض الجامعات والمعاهد البريطانية والكنائس الميثودية فى الولايات المتحدة وبعض الأوساط الأكاديمية فى كل من كندا وبريطانيا وأستراليا وفرنسا والولايات المتحدة - وإذا كانت مقاومة التطبيع فى مصر بدأت بعد زيارة السادات للقدس نوفمبر ١٩٧٧ وتصاعدت بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد وانتهت باعتقال السادات لمعارضى التطبيع تم اغتياله ١٩٨١ إلا أن هذه المقاومة قد خفتت فى بدايات حكم حسنى مبارك حتى استرداد سيناء ثم برزت فى أعقاب مؤتمر مدريد ١٩٩١ وانطلقت فى المرحلة الثالثة بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.

وقد ضمت القوى المناهضة للتطبيع جميع التيارات القومية والإسلامية والليبرالية والماركسية.

وقد مارست إسرائيل بمساندة أمريكا والمؤسسات الاقتصادية الدولية صور شتى من الضغوط والمؤامرات من أجل اختراق المجتمع المصرى وفرض هيمنتها السياسية والثقافية والاقتصادية على مقدراته ومصائره. ولا تزال تواصل محاولاتها فى هذا الصدد.

المراجع

أولاً - مصادر أساسية

١- الصحف والمجلات:

٢- الصحف المصرية (عينة البحث)

(أ) صحف الوفد :

١- البلاغ: ١٩٢٢، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١،

١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥.

٢- كوكب الشرق: ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١،

١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥.

(ب) الأحرار الدستوريين :

٣- السياسة: ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢،

١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥.

(ج) الرأي :

٤- الاتحاد: ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤،

١٩٣٥.

(د) الصحف الطائفية :

٥- الوطن: ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩.

(هـ) اليسار المصري :

٦- الحساب: ١٩٢٥.

(و) الأهرام :

٧- الأهرام: ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩،

١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥.

(ز) المقطم :

٨- ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١،

١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥.

(ح) الإخوان المسلمون:

٩- الإخوان: ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥.

(ط) الصرخة :

١٠- الصرخة: ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤.

(ي) الصحف الفلسطينية :

١١- الشورى: ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠.

١٢- الإخاء:

١٣- إسرائيل: ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣.

١٤- الشمس: ١٩٣٤، ١٩٣٥.

١٥- الاتحاد الاسرائيلي: ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٩.

(ك) صحف أخرى :

١٦- الرابطة الشرقية: ١٩٢٨، ١٩٢٩.

١٧- الشبان المسلمين: ١٩٢٩، ١٩٣٠.

١٨- الفتح: ١٩٢٦، ١٩٢٩، ١٩٣٠.

١٩- المجلة الجديدة: ١٩٢٩، ١٩٣٤.

٢٠- شئون فلسطين: بيروت مايو ١٩٧٢، أغسطس ونوفمبر سنة ١٩٧٤.

٢١- الاديب - بيروت - مايو ١٩٦٧.

٢٢- الجامعة الاسلامية ديسمبر ١٩٣٣.

٢٣- الف باء - ابريل ١٩٢٤.

٢٤- الجهاد يناير ١٩٣٢.

٢٥- روز اليوسف مايو ١٩٣٥.

عينة الصحف في الستينات والسبعينات

٢٦- الأهرام: يناير ١٩٦٥ - مارس ١٩٧٩.

٢٧- الأخبار: يناير ١٩٦٥ - مارس ١٩٧٩.

٢٨- الجمهورية: يناير ١٩٦٥ - مارس ١٩٧٩.

٢- أحاديث شخصية :

- ١- عدة لقاءات مع الدكتور أنيس صائغ خلال عام ١٩٧٢، يونيو ١٩٧٣ بالقاهرة.. ثم فى نهاية ١٩٧٣.
- ٢- لقاء مع الشيخ عبد الله العلايلي وحوار معه عن (تاريخ الاهتمام المصرى بالقضايا العربية والقضية الفلسطينية بشكل خاص) أكتوبر ١٩٧٣.
- ٣- حيث شخصى مع مسيو ريمون دوين عن (اليهود واليسار المصرى) - القاهرة - نوفمبر ١٩٧٤.
- ٤- حوار مطول مع المهندس أحمد صادق عن (اليهود والحركة الصهيونية فى مصر) فى عدة لقاءات بالقاهرة - يناير ١٩٧٥.
- ٥- حديث مع مسيو جاكو دى كومب وهنرييت دى كومب عن اليسار الماركسى والقضية الفلسطينية فبراير ١٩٧٥ - القاهرة.
- ٦- حديث مع السيد البيراربية عن حركة معاداة اللاسامية فى مصر - القاهرة - مارس ١٩٧٥.

٣- مذكرات شخصية :

- ١- أحمد حسين: غيماني - مطبعة الرغائب - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٣٦.
 - ٢- أحمد حسين: ٥٠ عاماً مع العروبة وقضية فلسطين - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٩٧١.
 - ٣- حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية - درا الكتب العربى - القاهرة ١٩٦١.
 - ٤- خليل سكاكيني: يوميات خليل سكاكيني - القدس ١٩٥٥.
 - ٥- محمد على الطاهر: ظلام السجين - القاهرة ١٩٥١.
 - ٦- د. محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية - الجزء الأول - القاهرة ١٩٥١.
- ٤ - مذكرات غير منشورة :
١. د. جيهان رشتى: محاضرات فى تحليل المضمون - كلية الإعلام ١٩٧٥.
 ٢. سيد ياسين: مناهج البحث فى علوم الإعلام - محاضرات لشعبة الدراسات العليا بكلية الإعلام - ١٩٧٥.
 ٣. عبد القادر ياسين: مذكرات عن الحركة الوطنية الفلسطينية - ١٩٢٠ - ١٩٤٨.

٤. عبد القادر ياسين: بحث عن موقف الشيوعيين المصريين من القضية الفلسطينية فسى الثلاثينات والاربعينات.
٥. د. محمد أنيس: الحركة الوطنية فى مواجهة الاستعمار الأوروبى سلسلة محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية - ١٩٦٩.
٦. د. محمد أنيس: من الإقطاع الى الرأسمالية - محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية - ١٩٦٩.

٥ - رسائل جامعية غير منشورة :

١. ذوقان قرقوط - الفكرة العربية فى مصر من أيام محمد على، ماجستير، كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٧١.
٢. عابدة نصير - الكتب العربية التى صدرت بمصر بين عامى ١٩٣٦ - ١٩٤٠، ماجستير - جامعة القاهرة ١٩٦٦.
٣. محمود فياض - الصحافة الأدبية فى مصر، فترة ما بين الحربين، دار العلوم - جامعة القاهرة - رسالة دكتوراة ١٩٦٩.
٤. وجيه سمعان - الصحافة والحياة السياسية فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ ماجستير جامعة القاهرة ١٩٧٣.

ثانياً : مصادر عامة

١- دراسات تاريخية

(أ- القضية الفلسطينية)

١. د. أحمد طربين: فلسطين فى خدد الصهيونية والاستعمار ١٩٢٢ - ١٩٢٩ - معهد الدراسات العربية، القاهرة - ١٩٧٣.
٢. أحمد صادق سعد - فلسطين بمخالب الاستعمار - القاهرة ١٩٤٧.
٣. د. أنيس صايغ - فلسطين ولأقومية العربية - م. أ. ف بيروت ١٩٦٦.
٤. الحكم دروزة - ملف القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى. م. أ. بيروت ١٩٧٣.
٥. د. أميل توما - بذور القضية الفلسطينية - م. أ. ف. بيروت ١٩٧٣.

٦. - أميل الغورى - المؤامرة الكبرى - أعتيال فلسطين وحق العرب - القاهرة ١٩٥٥.
٧. - أكرم وعم زعيتر - القضية الفلسطينية - بيروت ١٩٥٩.
٨. العسكرية الصهيونية - المجلد الأول - مركز الدراسات الإستراتيجية بالاهرام - القاهرة ١٩٧٢.
٩. ج. م. ن جفريز - فلسطين إليكم الحقيقة - ٤ أجزاء - ترجمة أحمد خليل الحاج - القاهرة ١٩٧٢.
١٠. د. خيرية قاسمية - النشاط الصهيونى فى الشرق العربى وصداه ١٩٠٨ - ١٩١٨ - م. أ. ف. بيروت ١٩٧٤.
١١. د. رفعت السعيد - اليسار المصرى والقضية الفلسطينية - بيروت ١٩٧٥.
١٢. سعد الياس - الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة - بيروت ١٩٧١.
١٣. صبحى ياسين - الثورة العربية الكبرى - ١٩٣٦ - ١٩٣٩ القاهرة ١٩٥٩.
١٤. عادل أحمد غنيم - الحركة الوطنية الفلسطينية - من ١٩١٧ - ١٩٣٦ القاهرة ١٩٧٥.
١٥. عبد الوهاب الكيالى - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونى ١٩١٨ - ١٩٣٩ - بيروت ١٩٦٩.
١٦. عبد الوهاب الكيالى - تاريخ فلسطين الحديث - بيروت ١٩٧٠.
١٧. عمر الصالح البرغوثى - تاريخ فلسطين - القدس ١٩٢٣.
١٨. عودة بطرس عودة - القضية الفلسطينية فى الواقع العربى - القاهرة ١٩٧٠.
١٩. عيسى السفرى - فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية - يافا ١٩٣٧.
٢٠. د. كامل محمود خله - فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٢٢ - ١٩٣٩ م. أ. ف. بيروت ١٩٧٥.
٢١. د. فاضل حسين - تاريخ فلسطين السياسى تحت إشراف الإدارة البريطانية - بغداد ١٩٦٧ - مترجم.
٢٢. د. فايز صايغ - الاستعمار الصهيونى فى فلسطين - م. أ. ف. بيروت ١٩٦٥.
٢٣. محمد علوبة - فلسطين وجاراتها - القاهرة ١٩٤٥.
٢٤. محمد رفعت - قضية فلسطين - القاهرة ١٩٤٧.

٢٥. منيرة ثابت - قضية فلسطين - القاهرة ١٩٣٩.
 ٢٦. ناجي علوش - المقاومة العربية في فلسطين - ١٩١٧ - ٤٨ بيروت ٦٧.
 ٢٧. ناجي علوش - الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والحركة الصهيونية من ١٨٨٢-١٩٤٨ - بيروت ١٩٧٥.
 ٢٨. نبيل بدران - التعلم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني - الزمن الأول - عهد الانتداب - م. أ. ف بيروت ٦٩.
 ٢٩. نجيب صدقة - قضية فلسطين - بيروت ١٩٤٦.
- (ب) تاريخ مصر السياسي :
١. د. إبراهيم عبده وخيرية قاسمية - اليهود في البلاد العربية - بيروت - ١٩٧١.
 ٢. أحمد شفيق باشا - حوليات مصر السياسية - الحولية السادسة ١٩٢٩ - القاهرة ١٩٣١.
 ٣. د. أحمد عبد الرحيم مصطفى - تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة - معهد الدراسات العربية بالقاهرة ١٩٧٣.
 ٤. احمد غنيم وأحمد أبو كف - الحياة اليهودية والحركة الصهيونية في مصر - القاهرة ١٩٦٩.
 ٥. د. اسحق موسى الحسيني - الإخوان المسلمين كبرى الحركات الإسلامية الحديثة - بيروت ١٩٥٢.
 ٦. د. أنيس صايغ - الفكرة العربية في مصر - بيروت ١٩٥٧.
 ٧. د. جمال حمدان - شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان - القاهرة ١٩٦٧.
 ٨. جاكوب لاندائو - الحياة اللبنانية والأحزاب في مصر ١٨٦٦ - ١٩٥٢.
 ٩. د. رفعت السعيد - تاريخ الحرة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ دار الفسارابي - بيروت ١٩٧٢.
 ١٠. د. رفعت السعيد - اليسار المصري ١٩٥٢ - ١٩٤٠ بيروت ١٩٧٢.
 ١١. شهدى عطية الشافعي - تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ - القاهرة ١٩٥٧.
 ١٢. د. راشد البراوي - حقيقة الانقلاب الأخير في مصر - القاهرة ١٩٥٣.
 ١٣. صلاح عيسى - الثورة العرابية - القاهرة ١٩٧٣.

١٤. طارق البشري - الحركة السياسية في مصر - ٤٥-١٩٥٢ القاهرة ١٩٧٢.
١٥. فوزى جرجس - دراسات في تاريخ مصر السياسي - القاهرة ١٩٥٨.
١٦. د لويس عوض - تاريخ الفكر المصرى الحديث - القاهرة ١٩٦٩.
١٧. د. محمد أنيس ورجب حراز - التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث - القاهرة ١٩٧٢.
١٨. يونان رزق - الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ - القاهرة ١٩٧٠.
- ٢- دراسات صحفية:
- ١- د. إبراهيم عبده - تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضة الفكرية والاجتماعية - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٤٤.
- ٢- أنور الجندى - تطور الصحافة العربية في مصر - القاهرة - ١٩٦٨.
- ٣- تطور الصحافة السياسية في مصر منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الثانية - القاهرة.
- ٤- جمال الشرقاوى. ملاحظات على صحافة الشعب - الكاتب - القاهرة - إبريل ١٩٦٨.
- ٥- د. جمال العطيفى: حرية الصحافة - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٤.
- ٦- د. حسنين عبد القادر - الصحافة كمصدر للتاريخ - القاهرة ١٩٣٨.
- ٧- د. خليل صابات وسامى عزيز ويونان رزق - حرية الصحافة في مصر ١٨٩٨ - ١٩٢٤.
- ٨- الصحافة رسالة وأستعداد وعلم وفن - دار المعارف - القاهرة.
- ٩- د. رفعت السعيد - الصحافة اليسارية في مصر ١٩٥٢-١٩٤٥ دار الطليعة - بيروت.
- ١٠- د. سامى عزيز - الصحافة المصرية ومقفها من الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩٨٢ - القاهرة ١٩٦٩.
- ١١- د. عبد اللطيف حمزة - أدب المقالة الصحفية في مصر - القاهرة - ١٩٦٣.
- ١٢ - الصحافة المصرية في مائة عام - القاهرة ١٩٦٠.
- ١٣ - قصة الصحافة العربية في مصر منذ نشأتها الى منتصف القرن العشرين - بغداد - ١٩٦٧.
- ١٤ - قسطاكى الياس - عطار - تاريخ تكوين الصحف المصرية - القاهرة ١٩٣٨.

- ١٥ - فاروق ابو زيد - الصحافة وقضايا الفكر الحر في مصر - القاهرة ١٩٧٤.
- ١٦ - د. مختار التهامي: مع الصحافة في شهر - مجلة الكاتب - القاهرة - مايو سنة ١٩٦٧.
- ٣ - مراجع عامة:
 - ١- أحمد بهاد الدين - اسرائيليات وما بعد العدوان - دار الهلال - القاهرة ١٩٦٩.
 - ٢- د. احمد سويلم العمرى - المجتمع العربى وتطوراتاته الاجتماعية والسياسية - القاهرة ١٩٦٥.
 - ٣- أحمد حمروش - قصة ثورة ٢٣ يوليو - مصر والعسكريون - الجزء الأول - الطبعة الثانية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - القاهرة ١٩٧٧.
 - ٤- د. احمد طريبن - الوحدة العربية ١٩١٦ - ١٩٤٥ - القاهرة ٦٨.
 - ٥- أحمد يوسف القرعى - (إعداد) - الهيونية والعنصرية - مركز الدراسات السياسية - والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة - ١٩٧٧.
 - ٦- أديب ديمترى - المسألة اليهودية والأشترابية العلمية - مجلة الكاتب - القاهرة - أغسطس ١٩٧٣.
 - ٧- د. أسعد رزوق - نظرة على أحزاب إسرائيل - سلسلة دراسات فلسطينية - بيروت ١٩٦٦.
 - ٨- د. أسعد رزوق - الدولة والدين في إسرائيل سلسلة دراسات فلسطينية - بيروت - ١٩٧٠.
 - ٩- إسماعيل محمود - حدود أكتوبر - دار الطليعة - بيروت - ١٩٧٤.
 - ١٠- الياس مرقص - تاريخ الاحزاب الشيوعية في الوطن العربى - بيروت ٦٤.
 - ١١- أمين سعيد - الثورة العربية الكبرى - الجزء الثالث - القاهرة ١٩٤٣.
 - ١٢- أنور الجندى - القومية التربية والوحدة الكبرى.
 - ١٣- د. أنيس صايغ - تطور المفهوم القومى عند العرب - بيروت ١٩٦١.
 - ١٤- جاكوب لاندور - الحياة النيابية والاحزاب في مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢ - ترجمة سامى الليثى - مكتبة مدبولى - القاهرة.
 - ١٥- د. جلال يحيى - العالم العربى الحديث فترة ما بين الحربين - القاهرة ١٩٦٦.
 - ١٦- د. جمال حمدان - اليهود انثروبولوجيا - المكتبة الثقافية - القاهرة - فبراير ٦٧.

- ١٧- د. جمال حمدان - شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان القاهرة - ١٩٦٧.
- ١٨- د. جمال حمدان - إسرائيل، الصهيونية وأرض فلسطين - مجلة الهلال - القاهرة - مايو ١٩٦٨.
- ١٩- جمال عبد الناصر - فلسفة الثورة - القاهرة.
- ٢٠- جورج انطونيوس - بقضة العرب - ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس - بيروت - ١٩٦٩.
- ٢١- حازم نسبية - القومية العربية - فكرتها - نشأتها - تطورها - ترجمة عبد اللطيف شراره - بيروت ١٩٥٩.
- ٢٢- سيتون وليمز - بريطانيا والدول العربية ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى - القاهرة ١٩٥٢.
- ٢٣- صبحي محمد ياسين - حرب العصابات في فلسطين - ار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٦٧.
- ٢٤- صلاح زكي - الثورة الفلسطينية - التاريخ = الواقع - المستقبل - درا الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٧٧.
- ٢٥- صلاح عيسى - الأساس الاجتماعي للثورة العربية - القاهرة - ١٩٧٣.
- ٢٦- صلاح عيسى - مقدمة (كتاب الإخوان المسلمون) لريتشارد ميتشل - مكتبة مدبولي - القاهرة - ١٩٧٧.
- ٢٧- صلاح عيسى - مستقبل الديمقراطية في مصر - مجلة الكاتب - القاهرة - سبتمبر ١٩٧٤.
- ٢٨- د. عبد العظيم رمضان - صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ - د. ت.
- ٢٩- عبد القادر ياسين - شبهات حول الثورة الفلسطينية - درا الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٧٧.
- ٣٠- عبد القادر ياسين - النظام الأردني والكيان الفلسطيني - مجلة الكاتب - القاهرة - سبتمبر ١٩٧٤.
- ٣١- د. عبد الوهاب الكيالي - الموجز في تاريخ فلسطين الحديث - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٤.

- ٣٢- د. عبد الوهاب الكيالي -المطامع الصهيونية التوسعية - سلسلة دراسات فلسطينية بيروت - ١٩٦٦.
- ٣٣- د. عبد الوهاب المسيري - نهاية التاريخ - مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيوني - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة - ١٩٧٣.
- ٣٤- د. علي بركات - تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية - درا الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٧.
- ٣٥- د. علي بركات - الملكية الزراعية بين ثورتين (١٩١٩-١٩٥٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة ١٩٧٨.
- ٣٦- د. فؤاد مرسى - هذا الانفتاح الاقتصادي - دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٧٦.
- ٣٧- كارل ماركس - المسألة اليهودية - مطبعة مكتبة دار الجيل - د. ت.
- ٣٨- لطفى الخولى - ٥ يونيو : الحقيقة والمستقبل - دار الكاتب العربى - القاهرة - ١٩٦٨.
- ٣٩- أونسكى - تاريخ الأقطار العربية الحديثة - موسكو ١٩٧١.
- ٤٠- ليلى القاضى - الهستدروت - سلسلة دراسات فلسطينية - بيروت - ١٩٦٧.
- ٤١- مجموعة من العلماء السوفيت - التركيب الطبقي للبلدان النامية.
- ٤٢- د. محمد أنيس - ورجب حراز - الشرق العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر - القاهرة ١٩٦٧.
- ٤٣- محمد رفعت - التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة - القاهرة ١٩٦٤.
- ٤٤- محمد عزه دروزه - حول الحركة العربية الحديثة - صيدا ١٩٥٩.
- ٤٥- محمد على الغنيت - ثورات العرب فى ١٩١٩ - الجزء الأول ١٩٦٢.
- ٤٦- محمد عمارة - العروبة فى العصر الحديث - القاهرة ١٩٦٧.
- ٤٧- محمود كامل المحامى - عربتنا - القاهرة ١٩٦٤.
- ٤٨- ناجى علوش - الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية - ١٨٨٢-١٩٤٥ - سلسلة دراسات فلسطينية - ١٩٧٤.
- ٤٩- نجلاء عز الدين - العالم العربى - ترجمة محمد عوض إبراهيم وآخرين - القاهرة ١٩٦٤.
- ٥٠- نجيب صدقة. قضية فلسطين - دار الكتاب - بيروت - ١٩٤٦.

- ٥١- الهيئة المصرية للكتاب - قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة -
القاهرة ١٩٧٤.
- ٥٢- وزارة الشباب - ج.م. ع القضية الفلسطينية، الحقيقة والمصير، القاهرة ١٩٧٠.
- ٥٣- الأهرام الاقتصادى - العدد ٥٢٦ - ١٥ يوليو ١٩٧٧.
- ٥٤- مجلة شئون فلسطينية - العدد ١٦ يونيو ١٩٧٥.

